جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيمات السياسية والإدارية

شعبة: العلوم السياسية / فرع: تنظيمات سياسية وإدارية **تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية**

الثورات الاجتماعية وعوامل التغيير في العالم العربي:
دراسة مقارنة تونس،مصر ،ليبيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة:

حليمة بومزبر

السنة الجامعية: 2019 – 2020

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيمات السياسية والإدارية

الرقم التسلسلي: ...../.....

الرمـــــــــــــــــــــز: .....

شعبة: العلوم السياسية / فرع: تنظيمات سياسية وإدارية **تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية**

الثورات الاجتماعية وعوامل التغيير في العالم العربي:
دراسة مقارنة تونس،مصر،ليبيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

حليمة بومزبر **أ.د عبد الكريم كيبش**

أعضاء لجنـــة المناقشـــة

د. رضا دمدوم	أستاذ محاضر– أ–	جامعة قسنطينة3 – صالح بوبندير	رئيسا
أ.د عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3– صالح بوبنيدر	مشرفا و مقررا
د. فريدة حموم	أستاذ محاضر–أ–	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
د. مسعود دخالة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة قسنطينة – صالح بوبنيدر 3	عضوا مناقشا
د.باديس سعودي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أم البواقي– العربي بن مهيدي	عضوا مناقشا
د. هشام بوحوش	أستاذ محاضر– أ–	جامعة قسنطينة1– الإخوة منتوري	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح شرفي

أنا الممضي أدناه،

السيدة: بومزبر حليمة، طالبة دكتوراه علوم.

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 105629204 والصادرة بتاريخ:24.07. 2017

المسجلة بكلية/معهد: العلوم السياسية قسم:التنظيمات السياسية والإدارية

والمكلفة بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه عنوانها: الثورات الاجتماعية وعوامل التغيير في العالم العربي: دراسة مقارنة تونس، مصر وليبيا.

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:2020/02/03

إمضاء المعني:

بومزبر حليمة

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

إلى أستاذي ومعلمي البروفيسور "**عبد الكريم كيبش**"، الذي كان لمشورته ونصائحه ولتوجيهاته السديدة الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل على شاكلته هذه.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين اقتطعوا من وقتهم وبذلوا من جهدهم لقراءة هذه الأطروحة ، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، فلكم مني جزيل الشكر و كل الاحترام والتقدير..

إلى زوجي الغالي... الذي كان سندا وعونا لي خلال إنجازي لهذه المذكرة..

إلى كل أساتذتي و زملائي الكرام الذين رافقوني في رحلة الكفاح والعلم، في جامعة قسنطينة 3 وجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

وإلى كل من شجعني و ساعدني في إنجاز هذا العمل، جزيل شكري وامتناني.

إهداء

إلى من أحمل اسمه فخرا و اعتزازا و كبرياء... أبـي

إلى نعمة الحب الصادق، الصاعد بي عنان السماء... أمـي

كيف أبركما و قد كان البر منكما ابتداء

إلى من عوضني به القدر ليكون أخا حانيا وسندا و عضيدا...

رفيــق الـدرب ... زوجي مـالــك

مع تحية التقدير لجهده المضني معي ، نابعا من ذاته و كأنه نوع من الالتـــــزام...

إلى وطني الصغير الذي أكبر به، و له كل يوم... مهجتي القلب و قرتي العين ...ماريا و مرام

إلى أختي إبتسام

إلى كل فرد من عائلتي الكبيرة ... بومزبر/محزم، التي تضج حبا وعطاء

ملخص:

شكلت الثورات العربية للعام 2011 أو ما اصطلح عليه "الربيع العربي" علامة فارقة في التاريخ السياسي للعالم العربي، عندما أطاحت ببعض الأنظمة التسلطية التي استمرت في الحكم لعقود طويلة، جراء زخم المطالبات بالتغيير الجذري.

تبحث هذه الأطروحة في **طبيعة التغييرات التي أفرزتها الثورات العربية**، بالوقوف عند الحالات الخاصة بـ **تونس، مصر**، و**ليبيا**، وفق مقاربة مقارنة.

تقدم الأطروحة شرحا تحليليا لطبيعة التغيير الناتج عن هذه الثورات، و للنتائج السياسية المتفاوتة وذلك على مستويات مختلفة متعددة. فعلى **مستوى تحليل عوامل تغيير النظام**؛ نجد ثمة عوامل داخلية للغاية، من شأنها تفسير الثورات العربية، و لا يمكن لعامل واحد أن يفسر هذه الثورات، إذ يوجد تفاعل بين أوضاع سياسية واجتماعية و اقتصادية و ثقافية. و مع ذلك فإن الأجدى التأكيد على أن كل حالة تنطوي على نسق مختلف من العناصر المتفاعلة؛ في كل حالة تتفاعل شروط مختلفة استناد إلى ما امتلكته من تاريخ تأسيسي فريد و تركيبة اجتماعية خاصة و قوى توازنها السياسية. ورغم ذلك فلا يمكن إنكار أهمية البعد الخارجي في الثورات العربية إقليميا و دوليا، وإن لم يكن هذا البعد مشجعا على الثورة، فإن له آثاره الواضحة في المراحل اللاحقة عن الحدث الثوري. وعلى **مستوى تحليل مسارات الثورات العربية**؛ نجد تفاوتا في مجرى الأحداث بين الحالات الدراسية، مرده إلى مجموعة من العوامل أهمها: مستوى التعبئة الجماهيرية، استقلالية المؤسسة العسكرية، القوى البنيوية والفاعلين الرئيسيين، العامل الخارجي. أما على **مستوى تحليل نتائج الثورات العربية**، فقد أفضت الموجة الأولى من الثورات إلى نتائج متباينة؛ انتقال سلس نسبيا في تونس، عودة التسلطية في مصر، وفشل الدولة في ليبيا، ومع ذلك يجب فهم النتائج ضمن إطار زمني طويل الأمد، فالتغييرات الأعمق تستمر في التكشف بطرائق لا يمكن التنبؤ بها، بالنظر إلى الإمكانات التي تفتحها التغييرات البنيوية الكامنة عميقا والطارئة على البيئتين المحلية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية:**الثورات الاجتماعية، تغيير النظام، التحول الديمقراطي، الربيع العربي، العالم العربي.**

Abstract:

The thesis provides an analytical account of the nature of the changes ensuing these revolutions, and the varying political outcomes at various levels. When considering the level of analysis of regime change factors, one finds out very intrinsic factors that would account for the burst out of the Arab revolutions. No one factor can explain these revolutions, as there is an interaction between political, social, economic and cultural situations. Nonetheless, it is worthwhile emphasizing that each case involves a different pattern of reactive elements; in each case, different conditions interact based on their unique founding history, special social structure and political balance forces. However, the significance of the external ratio in the Arab revolutions regionally and internationally cannot be denied. Although this dimension is not an encouraging element in triggering the revolution, it has its clear implications in the later stages of the revolutionary event. While analyzing the tracks of the Arab revolutions, we find a variation in the course of events between the study cases, due to a number of factors, the most important of which are: the level of mass mobilization, the independence of the military institution, the structural forces and the main actors, the external factor. As for analyzing the results of the Arab revolutions, the first wave of revolutions led to disparate outcomes; a relatively smooth transition in Tunisia, the rebound of authoritarianism in Egypt, and the failure of the state in Libya. Despite this, the apprehension of the resultants should be considered within a long term pattern as the most significant changes would keep on uncovering in such unpredictable ways, given the potential that profound inherent structural changes occurring to local and regional environments.

Key words: **Social revolutions, regime change, democratic transition, Arab Spring, Arab World.**

résumé:

La thèse fournit une explication analytique de la nature du changement résultant de ces révolutions et des aboutissements politiques variables à différents niveaux. Au niveau de l'analyse des facteurs de changement de régime, nous descellerons des facteurs purement internes susceptibles d'expliquer les révolutions arabes, alors qu'un facteur par lui-même ne pourrait justifier ces révolutions, car il existe une interaction entre les situations politique, sociale, économique et culturelle. Cependant, il est plus utile de souligner que chaque cas implique un ensemble différent d'éléments réactifs : dans chaque cas, différentes conditions interagissent en fonction de leur histoire fondatrice unique, de leur structure sociale particulière et des forces de l'équilibre politique. Cependant, personne ne peut nier l'importance de la dimension extérieure dans les révolutions arabes aux niveaux régional et international, et même si cette dernière a peu de signification dans l'impulsion révolutionnaire, elle se répercute, néanmoins, avec des implications claires dans les phases ultérieures de l'événement révolutionnaire. Au niveau de l'analyse des traces des révolutions arabes, nous constatons une variation dans le déroulement des événements entre les cas étudiés en raison d'un certain nombre de facteurs, dont les plus importants sont : le niveau de mobilisation de masse, l'indépendance de l'établissement militaire, les forces structurelles et les principaux acteurs, le facteur externe. En termes d'analyse des résultats des révolutions arabes, la première vague de révolutions a donné des résultats mitigés: une transition relativement en douceur en Tunisie, le retour de l'autoritarisme en Égypte et l'échec de l'État en Libye, mais ces résultats doivent être appréhendés à long terme, alors que les changements les plus profonds continuerons à se dévoiler d'une manière imprévisible, étant donné le potentiel de profonds changements structurels inhérents intervenants aux environnements locaux et régionaux.

Mots clés : **Révolutions sociales, changement de régime, transition démocratique, printemps arabe, monde arabe**.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء و الشكر.....	/
الملخص.....	1
فهرس المحتويات.....	5
فهرس الجداول والأشكال.....	14
مقدمة.....	18
الفصل الأول: التأصيل المعرفي لظاهرة الثورة الاجتماعية	**39**
المبحث الأول: الثورة و الثورة الاجتماعية؛ إشكالية تحديد المفهوم	40
المطلب الأول: المعنى اللغوي و الاصطلاحي للثورة	41
– أولا: المعنى اللغوي لمصطلح الثورة.....	41
– ثانيا : المعنى الاصطلاحي للثورة	43
المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الثورة الاجتماعية	51
– أولا : في تصنيف الثورات.....	51
– ثانيا: التعريف بالثورة اجتماعية.....	55
– ثالثا : خصائص الثورة الاجتماعية.....	59
المطلب الثالث: الثورة الاجتماعية و بعض المفاهيم المساوقة لها	64
– أولا: الثورة و مفهوم العنف السياسي.....	64

- ثانيا الثورة و مفهوم الانقلاب السياسي..... 66
- ثالثا: الثورة و مفهوم الحركات الاجتماعية..... 68
المبحث الثاني: تحليل الثورات الاجتماعية ؛ المقاربات و المناهج 71
المطلب الأول: التطور النظري لتفسير الظاهرة الثورية؛ من الفكر الكلاسيكي إلى أجيال الثورة في القرن العشرين.....72
المطلب الثاني: تطور مناهج دراسة الثورة ؛ من دراسة الحالة إلى التحليل الجزئي والدراسات الكمية 77
- أولا: أسس التحليل الجزئي 77
- ثانيا: التحليلات الكمية 79
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للثورة..... 81
- أولا : المدخل المادي التاريخي : الثورة كنمط جديد للإنتاج.....81
- ثانيا : المدخل الاجتماعي التاريخي: الثورة و لعبة الطبقات 82
- ثالثا: المدخل النفسي الاجتماعي 84
- رابعا: المدخل الصراعي : الثورة كصراع سياسي 87
- خامسا : مدخل الإجماع 88
- سادسا: المدخل البنائي 91
المبحث الثالث: الثورات الاجتماعية و التحولات الديمقراطية..... 94
المطلب الأول: التحول الديمقراطي؛ المفهوم، المقاربات، المراحل..... 95
- أولا: تعريف التحول الديمقراطي..... 95
- ثانيا : المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.....98
- ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي و إشكالية المرحلة الانتقالية.....100

المطلب الثاني: نمط التحول كأساس لتفسير طبيعة النظم السياسية الناشئة 103

– أولا: طبيعة النظام القديم 106

– ثانيا: اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول 107

– ثالثا: سياق التحول 108

المطلب الثالث: : إشكاليات العلاقة بين الثورة و التحول الديمقراطي..... 110

– أولا: إشكالية السببية في الثورة ؛ هل يؤدي غياب الديمقراطية إلى الثورة.....111

– ثانيا: إشكالية نتيجة الثورة ؛ هل تؤدي الثورة إلى الديمقراطية ؟ 113

خلاصة 117

الفصل الثاني: نمـــــاذج الثــورات الاجـتماعية 119

المبحث الأول: النماذج التاريخية للثورات الجمهورية ؛ انجلترا ، فرنسا ، أمريكا 120

المطلب الأول: الثورة الانجليزية 1642–1689..... 121

– أولا : دوافع و أسباب الثورة..... 121

– ثانيا : مراحل الثورة..... 123

– ثالثا : نتائج الثورة 126

المطلب الثاني: الثورة الأمريكية 1774–1783.....128

– أولا: دوافع و أسباب الثورة 128

– ثانيا: مراحل الثورة 130

– ثالثا– نتائج الثورة 133

المطلب الثالث: الثورة الفرنسية 1789–1799..... 135

– أولا: أسباب الثورة.....135

- ثانيا: مراحل الثورة..... 137
- ثالثا: نتائج الثورة..... 140
المبحث الثاني: النماذج التاريخية للثورات الاشتراكية؛ الروسية، الصينية، والكوبية..... 143
المطلب الأول: الثورة الروسية 1917..... 144
- أولا: أسباب و دوافع الثورة..... 144
- ثانيا: - مراحل الثورة..... 146
- ثالثا: نتائج الثورة..... 149
المطلب الثاني: الثورة الصينية 1949..... 151
- أولا: أسباب الثورة..... 151
- ثانيا: مراحل الثورة 153
- ثالثا: نتائج الثورة..... 156
المطلب الثالث: الثورة الكوبية 1953-1962.....158
- أولا: أسباب الثورة و دوافعها.....158
- ثانيا- مراحل الثورة 161
- ثالثا- نتائج الثورة 164
المبحث الثالث: نماذج الثورات الديمقراطية المعاصرة..... 167
المطلب الأول: تجربة التحول الديمقراطي في بولندا..... 168
-أولا : ظروف ما قبل التحول الديمقراطي؛ الأسباب الداخلية و الخارجية 168
- ثانيا: نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول الديمقراطي.....172
المطلب الثاني: تجربة التحول الديمقراطي في رومانيا..... 176

- أولا: ظروف ما قبل التحول الديمقراطي؛ الأسباب الداخلية والخارجية..... 176
- ثانيا نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول الديمقراطي..... 178
المطلب الثالث: تجربة التحول الديمقراطي في الشيلي 182
- أولا: ظروف ما قبل التحول؛ الأسباب الداخلية والخارجية 182
- ثانيا: نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول.....185
خلاصة 189

الفصل الثالث: سياقات التغيير على ضوء مجريات الثورات العربية 191

المبحث الأول: السياق السياسي ؛ الطبيعة الدولتية التسلطية لدول الثورات العربية 192
المطلب الأول: تونس؛ نظام التسلطية الحداثية 193
- أولا: نظام الحكم قبل بن علي.....193
- ثانيا: حكم بن علي 196
المطلب الثاني: مصر؛ نظام السلطوية التنافسية..... 201
- أولا : مرحلة ما قبل مبارك 201
- ثانيا: مرحلة مبارك 204
المطلب الثالث: ليبيا؛ النظام السلطاني 210
المبحث الثاني: السياق الاقتصادي ؛ فشل السياسات التنموية..... 219
المطلب الأول: تونس؛ السياسة التنموية ومفارقة النمو بلا تنمية..... 220
- أولا: تطور الاقتصاد التونسي 220
- ثانيا: مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة التونسية..... 222

المطلب الثاني: مصر وفشل الإصلاحات الاقتصادية..... 225
- أولا: مراحل تطور الاقتصاد المصري..... 225
- ثانيا: مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة..... 228
المطلب الثالث: ليبيا و أزمة الاقتصاد النفطي.....233
- أولا : مراحل تطور الاقتصاد الليبي 234
- ثانيا- مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة 235
المبحث الثالث: السياق الاجتماعي والثقافي؛ التهميش والفقر وتناقضات الهوية..... 238
المطلب الأول: : تونس ؛ الجهوية و ثنائية التهميش و الفقر..... 239
- أولا: الجِهَوِية التونسية..... 239
- ثانيا: ثنائية التهميش والفقر..... 243
المطلب الثاني: مصر؛ الدين، الطائفية والمسألة القبطية..... 246
- أولا: الدين بين العقيدة والتسييس 246
- ثانيا : الطائفية والمسألة القبطية.....247
المطلب الثالث: ليبيا والظاهرة القبلية.....251
- أولا: خصائص البنية القبلية في ليبيا.....251
- ثانيا: الاستقطاب السياسي للقبيلة في عهد القذافي 254
خلاصة 258
الفصل الرابع: مسارات الثورات العربية: تحليل الديناميات،المحددات والتداعيات.....261
المبحث الأول: القوى الفاعلة في الثورات العربية 262
المطلب الأول: الشباب و ظواهر الاحتجاج الجديدة في دول الثورات العربية..... 263
- أولا: المحددات الديموغرافية للثورات العربية.....263
- ثانيا: الحركات الاجتماعية و ظواهر الاحتجاج الجديدة في دول الثورات العربية.....268

المطلب الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد..... 275
– أولا: دور الإعلام الجديد في الثورة التونسية.....277
– ثانيا: دور الإعلام الجديد في الثورة المصرية 278
المطلب الثالث: الدور أدوار المؤسسة العسكرية في الثورات العربية.....281
– أولا: موقف و دور الجيش في الثورة التونسية 281
– ثانيا: موقف و دور الجيش في الثورة المصرية 283
– ثالثا: موقف و دور الجيش في الثورة الليبية 286
المبحث الثاني: : دور المحددات الخارجية في رسم ملامح الثورات العربية 288
المطلب الأول: تفسير دور المحدد الخارجي في الثورات العربية..... 289
– أولا: الأبعاد الخارجية في الأدبيات النظرية.....289
– ثانيا: المحددات الخارجية للثورات العربية 292
المطلب الثاني: القوى الدولية في الثورات العربية..... 294
المطلب الثالث: القوى الإقليمية.....300
المبحث الثالث: انعكاسات الثورات العربية و تحديات المراحل الانتقالية..... 306
المطلب الأول: سمات المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية..... 307
– أولا: إدارة المرحلة الانتقالية.....307
– ثانيا: الصعود الأولي للإسلام السياسي 314
– ثالثا: الاستقطاب السياسي والأيديولوجي.....317
المطلب الثاني: إشكالات الطور الانتقالي 321
– أولا: الدساتير الجديدة..... 321
– ثانيا: قضايا الهوية..... 324
– ثالثا: مسألة الحريات..... 326
المطلب الثالث: تحديات الثورات العربية 329

- أولا: التحديات السياسية..... 330
- ثانيا: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية..... 333
- ثالثا: التحديات الأمنية.....335
- خلاصة 339

الفصل الخامس: سيناريوهات الثورات العربية ومستقبل التغيير في العالم العربي.....342

المبحث الأول: تقييم الثورات العربية؛ محاولة القياس و الاستشراف.....343

المطلب الأول: قياس نتائج الثورات؛ بعض الاعتبارات الأولية..... 344

المطلب الثاني: مستقبل الثورات العربية؛ قراءة في المؤشر العربي..... 351

- أولا: ما هو المؤشر العربي؟:.....351
- ثانيا: قراءة في المؤشر العربي 2018.....352

المبحث الثاني: : محددات المسارات المستقبلية للثورات العربية والعالم العربي..... 363

المطلب الأول: الاتجاهات الكبرى.....364

المطلب الثاني: محولات اللعبة..... 386

المبحث الثالث السيناريوهات المتوقعة للثورات العربية والعالم العربي..... 400

المطلب الأول: السيناريو الخطي.....401

المطلب الثاني: السيناريو الراديكالي.....406

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي.....410

خلاصة 414

خاتمة..... 417

قائمة المراجع..... 427

فهرس الجداول الأشكال

فهرس الجداول الأشكال

فـهرس الجـداول، الأشكـال

فهرس الجداول:

الجدول (01): تصنيف الثورات من حيث الخصائص 53

الجدول (02): أمثلة عن أنماط الثورات 54

الجدول (03): نماذج عن الثورات السياسية 56

الجدول (04): أنواع التغيير السياسي : الانقلاب العسكري، انقلاب مسلح، انقلاب عسكري ثوري،

ثورة سياسية/ اجتماعية 68

الجدول (05): أطوار دراسات الثورة..... 73

الجدول (06): الثورات حسب النتائج الجنسانية (الجندرية)..... 76

الجدول (07): يوضح موجات الديمقراطية مثلما حددها هنتنغتون..... 95

الجدول (08): نمط تصنيفي للأنظمة الديمقراطية السياسية..... 97

الجدول (09): إنتاج المبادئ التصنيفية في أنماط الانتقال..... 105

الجدول (10): توليفات العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال نمط معين من التحول..... 109

الجدول (11): نموذج الثورات الاجتماعية للعالم الثالث..... 163

الجدول (12): أوضاع ميزان المدفوعات من 2001 إلى 2008:..... 230

الجدول (13): تطور الفقراء في مصر كنسبة من إجمالي السكان..... 231

الجدول (14): توزيع الفقراء في مصر عام 2005/2004..... 232

الجدول (15): نسب الحرمان بحسب المناطق في تونس..... 244

الجدول (16): يوضح الطابع العسكري للقبيلة الليبية في بدايات القرن 1911–1920..... 253

الجدول (17): نسبة الشباب إلى عدد السكان في الدول محل الدراسة لسنة 2010..... 264

الجدول (18): يعرض معلومات عن استخدام الانترنيت و الفيسبوك في الدول المعنية عام 2011..... 276

الجدول (19): الشباب و المجال الافتراضي..... 279

الجدول (20):الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها إيجابية لتفسير هذا التقييم..... 358

الجدول (21): يوضح الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها سلبية لتفسير هذا التقييم 359

فهرس الأشكال:

الشكل (01): نموذج لصراع النخبة و الثورة..... 51

الشكل (02): دور الثقافة في صناعة الثورات 62

الشكل (03 : ظهور ثقافات سياسية جديدة للمعارضة في القرن الحادي و العشرين 63

الشكل (04): الاحتياجات و الثورة 85

الشكل (05): نوع الأنظمة بالسنوات 96

الشكل (06): أنماط التحول الديمقراطي 104

الشكل (07): أنموذج المؤسسية التاريخية..... 114

الشكل (08): نموذج الثورات الاجتماعية للعالم الثالث 159

الشكل (09): يوضح تطور نسب البطالة بحسب المستوى التعليمي بين (1994-2006) :..... 224

الشكل (10): هرم سكان تونس..... 265

الشكل (11): تطور هرم سكان مصر..... 266

الشكل (12): هرم سكان ليبيا..... 267

الشكل (13): يوضح نتائج الثورات..... 350

الشكل (14): تقييم بعض الدول العربية للثورات..... 354

الشكل (15): مقارنة استطلاع 2018/2017 باستطلاع 2016:..... 355

الشكل (16): مؤشرات التقييم الايجابي والسلبي والحيادي في دول استطلاع 2018/2017 مقارن ب2016..... 356

الشكل (17): اتجاهات الرأي العام نحو مستقبل الربيع العربي..... 360

الشكل (18): اتجاهات المستجيبين بحسب بلدانهم..... 361

الشكل (19): المقارنة بين استطلاع 2018 و استطلاعات 2014 و 2015 و 2016:..... 362

الشكل (20): تطور النمو السكاني من 2015 إلى 2100 في مجموعة مختارة من الدول العربية:..... 365

الشكل (21): الطلب مزيج الطاقة الأولية عالميا في الماضي و الحاضر و المستقبل..... 371

الشكل (22): الاحتياطات المؤكدة من النفط و الغاز في الاقتصادات العربية نهاية 2020..... 372

الشكل (23): محو الأمية للبالغين في مجموعة مختارة من الدول العربية..... 380

الشكل (24): الموقف الرقمي لدول الشرق الأوسط:..... 382

الشكل (25): المساواة بين الجنسين قبل عام 2011 و بعده..... 384

الشكل(26): تطور معدل البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 387

الشكل (27): السيناريو الخطي..... 405

الشكل (28): السيناريو الراديكالي.....409

الشكل (29):السيناريو الإصلاحي.....413

مقدمة

مقدمة

أثرت الثورات عميقا في تاريخ الدول الحديثة بما أفرزته من تحولات غيرت جذريا في مجال السياسة وعلاقات السلطة داخله ومجال الاجتماع وعلاقات التراتب فيه، و لعل تاريخ الثورات الكبرى خير دليل على هذا التأثير؛ فمثلما أسست الثورة الفرنسية لأفكار المواطنة جنبا إلى جنب مع مفهوم الديمقراطية، ارتكزت الثورة الروسية على مفهوم المساواة ما جعلها مصدر إلهام كثير من الثورات الاجتماعية في القرن العشرين.

وفي خضم ما يعيشه العالم العربي باندلاع ما اصطلح عليه "**الربيع العربي**"، أعيد من جديد إحياء النقاش بشأن الظاهرة الثورية من خلال استحضار مفهوم **الثورة/الثورة الاجتماعية** لتحليل التغيرات في الواقع السياسي والاجتماعي للأنظمة العربية، وما يصاحبها من تحولات.

بدأت ثورات الربيع العربي في تونس أواخر العام 2010، ثم امتدت إلى مصر وليبيا وغيرها، ورغم أن المطالب بالتغيير كانت هدفا ثابتا للشعوب، فقد كانت النتائج مختلفة. لم تنته هذه الثورات إلى نفس المآلات، وكانت منجزاتها مختلفة من دولة إلى أخرى؛ و بينما حققت بعض الدول ما يمكن اعتباره تحولا سلسا، لا تزال دول أخرى تواجه صعوبات التأسيس لنظام ديمقراطي، و تعاني أخرى من مثالب الفوضى والانقسام والحرب الأهلية.

على هذا الأساس، نروم من خلال هذه الدراسة تقديم محاولة في قراءة التغيرات التي طرأت على بعض من بلدان العالم العربي بمناسبة الثورات العربية **(تونس، مصر، ليبيا)**، مخلفة جملة التحولات التي ليس من السهل تكوين أطروحة ناجزة تحيط بمقدماتها ومآلاتها، بحكم تشابك عناصرها وتعقيد المتغيرات المفسرة لها، من حيث اختلاف سياقاتها وتعدد أسبابها وتنوع المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية المسببة لها، وكذا تباين المسارات الانتقالية لما بعد الثورات.

وهكذا، تثير دراسة عمليات التغيير السياسي في العالم العربي على ضوء مجريات الربيع العربي عديد التساؤلات، منها ما يتعلق بالظروف والسياق، ومنها ما يتعلق بالفاعلين والأدوار، ومنها ما يتعلق بالنتائج والمنجزات. كما تثير الدراسة المقارنة لحالات تونس، مصر، وليبيا

مسألة تأثير الاختلافات في الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مسارات الثورات وآليات التغيير فيها ومآلاتها.

1. التعريف بموضوع البحث :

مع المفاجأة التي أحدثها "**الربيع العربي**" بإسقاط عدد من الأنظمة العربية كما في تونس ومصر وليبيا، جرى استدعاء بعض مفاهيم علم السياسة، لشرح انهيار هذه الأنظمة، الأمر الذي تطلب بحثا ومناقشة لعديد المفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة به. خاصة وأن ثمة اهتمام أكاديمي متصاعد بالسياسات المتنافسة: بالسياسة والعمال والناس العاديين، بالحركات الاجتماعية والمجال العام والمقاومة، باضمحلال التسلط، بأزمة السلطة ودور الإنابة بشكل عام، وهو ابتعاد منعش عن الارتباط بالسياسات التي تبدأ من القمة فنزولا.[1]

ومثلما يجد الباحث المقارن ضرورة ليقارب أحداث الربيع العربي معا، فإنه يجد ضرورة لمقاربة هذه الأحداث مع سلسلة التحولات والانتقالات الديمقراطية التي عرفها جنوب أوربا في سبعينيات القرن العشرين، وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا ثم أوربا الشرقية في ثمانينيات وتسعينيات القرن نفسه، وذلك من باب معالجة التطورات التحويلية في هذه الثورات، التي تعد إحدى موجات الدمقرطة ضد السلطوية، وما يمكن أن ترتبط من خلاله بثورات الربيع العربي سواء من حيث الأهداف أو الوسائل أو غيرها.

ارتكزت جل الأنظمة العربية لما بعد الاستقلال على مصادر شرعية مشوهة طغى عليها الأساس الثوري، و بمرور الوقت اتجه بعض الحكام إلى إضفاء نوع من المأسسة عليها لتصبح أنظمة شرعية دستورية شكلية، غير أن ذلك لم ينه أزمة شرعيتها. بقي المجال العام مغلقا ومحتكرا ، ولم يكن بوسع الأفراد وقوى المجتمع أن تعبر عن نفسها، أو أن تبدي رأيها في القضايا الأساسية. اتجهت الأنظمة فعليا إلى تكريس حكم الفرد، واتسعت الهوة بين السلطة وبين

[1] Fawaz Gerges and others, **The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World.** (New York : Cambridge University Press, 2014),p.15.

أنظر أيضا على سبيل المثال:

Charles Tripp, **the power and the people: paths of resistancein the Middle East** (New York: cambridge unversity press 2013). Karima Khalil, **messages from tahrir**(Cairo;American university in Cairo press,2011). Nadia marzouki from people to citizens in tunizia, **Middel East report**,(vol 41,n259,summer 2011). Asef Bayat, life as politics ; **how ordinery people change the Middel East and North Africa**(stanford,ca :stanford university press 2011).

الشعب أكثر فأكثر، الأمر الذي بات ينذر بانفجار وشيك، ولا يبدو أن السلطة في الأنظمة العربية كانت مدركة لحقيقة ما يحدث، ولا لما يمكن أن يؤدي إليه.

عانت الدول العربية من مشكلات كبيرة ومعقدة ومتعددة المستويات؛ بسبب ضعف المؤسسات وهشاشتها والمسارات غير المتوازنة لسياسات التنمية وكذا الأزمات البنيوية في المجتمع، لتصبح هذه المشكلات من العوامل المهددة للاستقرار والممهدة لمسار خطير من الاضطراب، الذي ظهر في شكل موجة من الاحتجاجات الحاشدة ومظاهر التعبئة الجماهيرية غير المسبوقة في عديد العواصم والمدن العربية في تونس ومصر وليبيا.

تجمع المواطنون العاديون وطالبوا بالحرية والعدالة ووحدوا أهدافهم السياسية حول تغيير النظام ورموزه، وقد ساعدهم في ذلك الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية سيما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ومنذ العام 2012، تم تغيير النظام في تونس ومصر، بينما لا تزال ليبيا رهينة مرحلة الصراع.

يتطلب تحليل مسارات الثورات العربية بحث الأسباب والمحددات التي وقفت وراءها، والفاعلين فيها وكذا تأثيراتها في الأوضاع الداخلية والخارجية، ولهذا الغرض عكفت الدراسة على معالجة الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا كلا على حدا، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ظل الوضع الأزموي للسلطة السياسية في كل من تلك الحالات، وفشل منوال التنمية الاقتصادية لديها، وفي ظل آليات الحشد والتعبئة الجماهيرية غير التقليدية والأنماط الجديدة من الرفض والاحتجاج الجماعي الذي قادته الفئة الشبابية.

رغم ما يوحد بين هذه الثورات (مطالبات الكرامة، المواطنة، العدالة الاجتماعية)، فإن هنالك اختلافات مهمة في خصائصها؛ ففي تونس كما في مصر وليبيا، مكنت الأشكال الجديدة من التعبئة الجماهيرية من إسقاط النظام، وذلك بتأثير من التصدعات داخل الأنظمة والانشقاقات داخل تحالفات المؤسسة العسكرية. ولكن فيما ضحى الجيش في تونس ومصر برأس النظام، كان الوضع مختلفا ومعقدا في ليبيا، بسبب الوضعية الخاصة للجيش.

وعلى مستوى النتائج، وبينما تحقق تونس تقدما نسبيا في إعادة بناء مؤسساتها، لا تزال المؤسسات السياسية في مصر تعاني درجة كبيرة من الهشاشة، في حين أن الوضع في ليبيا

كارثي، في ظل مخاطر انحلال الدولة بسبب الانشقاقات المحلية والقبلية والمناطقية وكذا التدخلات الخارجية.

2. أهمية الموضوع:

تأتي أهمية بحث يدرس العلاقة بين الثورات الاجتماعية وعمليات التغيير في العالم العربي من منظور مقارن من جانبين: نظري وعملي، حيث:

- يعيد الموضوع إلى الواجهة التفكير بمفاهيم العلوم السياسية التقليدية ومقتربات تحليل التغيير السياسي، من منطلق أن النظر إلى الحركية الاجتماعية والسياسية يجب أن يعدل ليستوعب الروابط والعلاقات والظواهر المستجدة في المنطقة العربية؛ مثل دور التقنيات الحديثة في الحشد والتعبئة الجماهيرية، وصعود حركات الشباب، الحركات الاجتماعية، السياسات المتنافسة، إعادة تقويم دور الأبنية والمؤسسات، لا سيما الحركات الإسلامية والمؤسسة العسكرية.
- تمثل الدراسة مادة أولية خصبة للتحليل المقارن يمكن أن تسهم في إثراء الدراسات التي تعنى بالشأن العربي، كما يمكن أن تكون سندا معرفيا يستفاد منه في مجال البحوث السياسية. حيث تنظر للثورات العربية بمنظورين، أحدهما خاص والآخر عام؛ وإذ تتناول الدراسة الأوضاع الخاصة والحالات الخاصة في تونس ومصر وليبيا في سياقات تاريخية، سياسية، اجتماعية، وثقافية، فإن هذه الأوضاع لا تدرس منعزلة عن التطورات الأوسع في العالم العربي.
- راهنية الموضوع على مستوى النقاش الفكري والسياسي، وتزامنه مع ما يشهده العالم العربي من تحولات، يشكل محاولة لتفسير مجريات واقع غير مسبوق في تاريخ المنطقة العربية الحديث والمعاصر.
- طبيعة النتائج التي أفرزتها الثورات العربية على مختلف الأصعدة، و التي لم تقف عند حدود الدول التي شهدتها، ولكنها امتدت للعديد من الدول، سواء داخل المحيط العربي أو الإقليمي أو الدولي.

3.حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تشمل ما اصطلح عليه اسم **دول الربيع العربي،** وهي الدول التي اجتاحتها الاحتجاجات الشعبية، وتمكنت فيها من إسقاط رأس النظام أو كافة شخوصه. وعلى وجه التحديد يقتصر البحث على دراسة حالات كل من **تونس** و**مصر** و**ليبيا**. ولذا فإن أي استخدام لمصطلح الثورات العربية أو دول الثورات العربية إنما المقصود به هو الحالات المشمولة بالدراسة على وجه التحديد.

الحدود الزمنية: تمتد هذه الحدود على طول الفترة الزمنية الواقعة منذ بداية الثورات العربية، مع ثورة تونس في 17 ديسمبر 2010، وإلى غاية تاريخ تقديم البحث. على أن متطلبات الدراسة ألزمتنا العودة إلى الفترة السابقة عن هذه الثورات، في إطار تحليل سياقاتها وظروفها ومختلف العوامل التي أنتجتها.

4. إشكالية البحث:

تمثل دراسة ثورات الربيع العربي بعدا ضروريا من أبعاد التفكير في عمليات التغيير السياسي في العالم العربي. وإن كان تفسير طبيعة هذه الثورات والنتائج المترتبة عليها، يختلف اختلافا كبيرا بسبب اختلاف السياقات والظروف التي أفرزتها، فإنه لا يلغي بأي حال من الأحوال اعتبار الثورات عامل تحول جوهري في النظم السياسية.

سؤال جوهري طرح على إثر الثورات العربية: لماذا فاجأت هذه الثورات الباحثين وأخذت على حين غرة الأكاديميين والمتخصصين؟، ربما يرجع جزء من الإجابة إلى كون الأنظمة الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية– الاجتماعية متجذرة في التعقيد والتواكل واللاتوقع[1]. فسيولة وتعقيد العالم الاجتماعي، يجعل من السهل تفسير ما قد حدث، دون التوقع عما سوف يحدث. وهذا التناقض بالذات بين التفسير والتوقع هو الذي عالجه "**تيمور كوران**" **Timur Kuran**،

[1] Fawaz Gerges and others ,op.cit, p.30.

من خلال فكرة أن الثورات هي استجابات لأحداث تقدح زناد تغيرات هائلة في تصرف الجمهور، ولكن ذلك لا يمكن توقعه كنتيجة لطبيعة السياسات السلطوية.[1]

لقد شككت الثورات العربية في مقولات الاستثناء العربي واستدامة السلطوية العربية، التي ساهم في انتشارها نظريا وفكريا علماء السياسة وصانعوها على السواء، والذين عزوا الافتقار إلى الديمقراطية إلى خصوصية العرب و تراث الإسلام. و كثير من هؤلاء الباحثين قد انصبت جهودهم التحليلية على دراسة السياسة من القمة إلى القاعدة، فقللوا تقدير تعاظم مصادر التهديد في الأنظمة العربية المتأتية من أسفل. وذلك لا يعني أن الباحثين لم يدرسوا مشكلات العالم العربي في إطار الدراسات الإقليمية ودراسات الشرق الأوسط، لكن الإقرار بمشكلات الأنظمة مختلف تماما عن دراسة انهيارها. ومن الواضح أن هذا الوضع هو ما يفسر إخفاق منظري العلوم السياسية ودارسيها في إدراك الثورات العربية2011.

تضطر الثورات العربية الباحثين إلى إعادة النظر في طريقة التفكير في المنطقة العربية، بعدما عجزت المفاهيم والأطر التحليلية المهيمنة عن دراسة واقع هذه المنطقة وتفاعلاتها، وليس غير التعمق في دراسة خصوصية المنطقة وفرادتها بقادر على إنتاج المعرفة الضرورية. وهذا لا يعني النظر للعالم العربي ككل متجانس، أو للأحداث الطارئة عليه كوقائع متماثلة التأثير، فلكل وحدة سياسية خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمخضت عن سيرورة مختلفة صنعها التاريخ والاجتماع والثقافة.

نتجت الثورات العربية عن غياب مجال سياسي يعكس حركية المجتمع و تناقضاته، وفي غياب هذا المجال، لجأت الفواعل المجتمعية إلى فضاءات بديلة، انجر عنها تغيير النظام. لكن هذا التغيير لم يكن على نفس الشاكلة في الدول التي شهدت هذه الثورات؛ و بين الانتقال السلس للسلطة في تونس، والصعوبات التي تواجهها مصر في ظل عسكرة النظام، وانهيار الدولة في ليبيا، تبرز جدوى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف.

مما تقدم يسعى هذا البحث، إلى معالجة إشكالية تتعلق بطبيعة التغيير السياسي الذي أفرزته الثورات العربية، فالأسباب العامة متمثلة في اندلاع الاحتجاجات، أنتجت آثارا متنوعة

[1] إعادة النظر في مقولة الاستثناء السياسي، القدس العربي: https://www.alquds.co.uk

ومختلفة، ويجب تحليل هذا التنوع، وتبيان الأثر الذي قد تخلفه هذه الاختلافات. وهنا، من المفيد التأكيد على الخصوصية عند دراسة نوع التغيير السياسي ومداه لعدم وجود مثال واحد ينطبق على الحالات جميعها.

وانطلاق من ذلك، يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة التغييرات التي أفرزتها الثورات العربية في ظل حدود وفرص الإمكانية لأن تكون مقدمة تحولات حقيقية قد يتقرر بتأثيرها مستقبل المنطقة العربية؟.

ويمكن التعبير عن هذه الإشكالية من خلال إدراج جملة من التساؤلات الفرعية التي تحدد أبعاد الدراسة، وهي كالآتي:

- ما هي الآفاق التحليلية لمفهوم الثورات الاجتماعية في فهم الربيع العربي، في ظل تزايد الاهتمام بدراسة السياسات من أسفل إلى أعلى، ارتباطا بالسياسات التنافسية، والفاعلين من خارج الدولة، والفعل الجمعي، وغيرها من الممارسات التي أصبح لها دور مهم في تشكيل الساحة السياسة العربية.
- ما هي الأسباب والعوامل التي وقفت وراء موجة الثورات العربية 2011، والتي يمكن النظر لها كمحددات ودوافع لهذه الثورات من جهة، وكمتغيرات فاعلة في مساراتها المختلفة و آفاقها المستقبلية من جهة أخرى؟.
- ما هي قوى وفواعل الثورات العربية؟، وكيف فتحت المجال لعلاقات جديدة وأشكال مبتكرة من النشاط السياسي؟.
- ما هي التحديات والإشكالات التي تواجهها دول الثورات العربية في ظل المراحل الانتقالية؟.
- ما هي السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن يشهدها مستقبل الثورات العربية؟.
- ما هي الخبرات المستنتجة من تجارب الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، و كيف يمكن الاستفادة منها كمرجعية أساسية لفهم عمليات التغيير السياسي في العالم العربي؟.

5. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المقترحة أعلاه، يقترح هذا البحث الفرضية التالية:

تختلف التأثيرات العامة للثورات العربية بحسب طبيعة كل وحدة سياسية في تفاعلها مع المسار المحدد بالفواعل والمحركات وديناميات التفاعل.

وحول الفرض الأساسي المذكور أعلاه، تدور جملة من الافتراضات الجزئية التي تغطي التقسيمات الفرعية لموضوع البحث، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

- جاءت الثورات العربية كرد فعل على عجز الأنظمة في مواجهة الوضع الأزموي الذي وصلت إليه،والذي يعبر عن فشل الحكومات العربية في التوافق مع التناقضات الداخلية.
- هناك تداخل شديد بين العوامل الداخلية، سواء ما تعلق منها بالسياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، والعوامل الخارجية في تشكيل أحداث الربيع العربي.
- اختلفت نتائج الثورات العربية باختلاف سياقات السياسة والاقتصاد و السياقات الاجتماعية والثقافية.
- قاد الاختلاف في مسارات الثورات والمتغيرات المتحكمة بها(درجة التعبئة، درجة استقلالية المؤسسة العسكرية، ضعف أو قوة هوية الدولة، مستوى توازن الفاعلية بين القوى الرئيسية، العامل الخارجي) إلى التباعد بين الحالات في النتائج.

6.مراجعة الأدبيات:

تحاول هذه المراجعة تقديم قراءة توليفية بين مجموعة من الأدبيات، منها ما يناقش الإطار النظري للثورات الاجتماعية، ويقدم مقاربات تحليلية وتفسيرية للتغيير الثوري، ومنها ما يحلل الثورات الاجتماعية على ضوء نماذج وخبرات ثورية محددة، ومنها من يستعرض سياقات ومسارات ومآلات الثورات العربية. وتكمن القيمة المضافة المنتظرة من البحث إضافة إلى اعتماد هذه التوليفة من المصادر والمراجع المتنوعة، في محاولة تقديم مراجعة نقدية لجملة الأدبيات التي جرى الاستناد إليها.

1.6. حول مفهوم الثورات الاجتماعية و نماذجها:

- **كرين برينتون، تشريح الثورة. ترجمة سمير الجلبي، أبو ظبي: دار الفرابي، 2009.**

حاول **كرين برينتون** في كتابه تحليل ميول مجتمع يسبق ثورة كبرى، وهو يرى أنه يجمع بين التوترات الاجتماعية والسياسية بسبب التدهور التدريجي لقيم المجتمع. إن فكرته عن الثورة هي أنها عملية قلب السلطة مما يؤدي إلى تولي المتطرفين السلطة ثم تهدأ الأمور. وقد شبه المؤلف الثورة بحمى ترتفع بسبب شكاوى أفراد شعب ما. ومن أعراض هذه الحمى انهيار هيكل السلطة ... تستعر الحمى ثم يصبح واضحا أن الناس لا يتحملون تلك الحمى وتحل سلطة أفضل محل هذا الاحتياج، ويصبح الشعب في حال أفضل.

إن فكرة المؤلف عن الثورة هي أنها في الحقيقة جدول معين للأحداث التي يفترض أن تقع، وقد حاول تأسيس نمط تتبعه معظم الثورات، من خلال جمع المعلومات من أربع ثورات كبرى: الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية، الثورة الروسية، والحرب الأهلية الانجليزية. وباستخدام هذه الثورات كنماذج وضع المؤلف أربع مراحل تمر بها الثورة؛ المرحلة التمهيدية، مرحلة الحمى الصاعدة، مرحلة الأزمة، ومرحلة الخلاص.

إن هدف المؤلف من دراسته هذه هو إيجاد بعض الشبه الملحوظ بين تلك الثورات، وهو يقر أن دراسته ليست الوحيدة و ليست بالضرورة هي أفضل طريقة لدراسة الثورات، كما أنها ليست دراسة اجتماعية كاملة للثورات. لذلك يجب أن تفهم نتائجها على أنها تشير إلى الثورات الأربع محل الدراسة، ولابد أن يؤخذ تطبيق هذه النتائج على ثورات أخرى أو الثورات عامة بحذر، فالثورات في الماضي والحاضر و المستقبل لا تطابق كلها النموذج المرسوم في الدراسة.

يستنتج المؤلف في نهاية الكتاب، أن معظم الثورات تنتهي عموما بالعودة إلى حيث بدأت. تنشأ بعض الأفكار الجديدة ويتحول هيكل القوة قليلا وتطبق بعض الإصلاحات ويمحى أسوأ ما في النظام القديم، غير أن الوضع القائم يصبح مشابها للوضع في فترة ما قبل الثورة وتشرع الطبقة الحاكمة مرة أخرى في الإمساك بزمام القوة. وفي حين لم يجد المؤلف نمطا مطلقا تتبعه كل الثورات، فإنه وضع مسارا عاما تتبعه معظم الثورات.

- **John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic, Revolution In The Making of the Modern World : Social identities, globalization, and modernity, London : Routledge, 2008**.

يتساءل هذا الكتاب عما إذا كانت أفكار الثورة لا تزال صالحة في عالم ما بعد الحداثة والعولمة في القرن الواحد والعشرين. ويضم مساهمات من بعض المفكرين الاجتماعيين والسياسيين الرائدين في العالم، حول الثورة، ويجمع بين المقاربات النظرية ومجموعة متنوعة من دراسات الحالة التفصيلية للثورات.

تشمل المواضيع التي يتناولها الكتاب: الديمقراطية والثورة من 1789 إلى 1989، ثورات القرن العشرين ونظريات الثورة؛ بما في ذلك الماركسية ، التحديث والنظريات البنيوية، الثورة في العالم الثالث والهندسة المتغيرة للمسارات إلى الحداثة، الثورات الإسلامية والحداثة، ثورات 1989: ثورات ديمقراطية أو انتقالات تقودها النخبة، العولمة والدولة القومية والثورة، مجتمع الشبكة والثورة، الأصولية الإسلامية، الإرهاب الدولي والثورة، الثورة الديمقراطية كشكل جديد من أشكال الثورة، نظريات ما بعد الحداثة للثورة، الحركات الاجتماعية الجديدة والهويات والشخصيات الجديدة للثورة.

وقد أدى تنوع الموضوعات التي تناولها الكتاب وحداثتها واختلاف منهجية دراستها ما بين النظري والتطبيقي، إلى جعل هذا الكتاب مرجعا أساسيا وقراءة ضرورية لفهم كثير مما يرتبط بالثورات.

- **Theda Skocpol . State and Social Revolutions, Acomparative analysis of France, Russia, and China. Cambridge University Press,1979.**

أكدت **تيدا سكوكبل**، من خلال تحليلها للثورات الفرنسية والروسية والصينية، على أن الثورات الاجتماعية في تاريخ العالم الحديث تنتج من ظهور بعض الشروط البنائية المواتية داخل نظام حكومي قائم، كما و ركزت على أهمية السياق الدولي في تهيئة الظروف التي يمكن

أن تؤدي إلى الثورة. و قد دمجت سكوكبول ثلاثة عوامل معا: هياكل الدولة، والقوى الدولية، والعلاقات الطبقية، لشرح أصول وإنجازات التحولات الاجتماعية–الثورية.

لطالما كانت الثورات الاجتماعية نادرة ولكنها لا يمكن إلا أن تحظى بأهمية هائلة في تاريخ العالم الحديث، ويوفر كتاب الدولة والثورات الاجتماعية، إطارا مرجعيا جديدا لتحليل أسباب ونتائج مثل هذه الثورات، باعتماد منهج تحليل تاريخي مقارن لثلاث أحداث رئيسية: الثورة الفرنسية عام 1787 حتى أوائل القرن التاسع عشر، والثورة الروسية في 1917 حتى الثلاثينيات، والثورة الصينية لعام 1911 حتى ستينيات القرن العشرين.

وتنطلق الكاتبة من فكرة أساسية مفادها أن النظريات الحالية للثورة، الماركسية وغير الماركسية، غير كافية لشرح الأنماط التاريخية الفعلية للثورات، وتحث الباحثين على تبني وجهات نظر جديدة. و تؤكد على أن الدول التي تم تصورها كمنظمات إدارية وقسرية يحتمل أن تكون مستقلة عن ضوابط ومصالح الطبقات، ووفق هذا التصور يجب أن تكون أساسية لتفسيرات الثورات.

- **Samuel,Huntington, Troisiéme vague: Les Démocratisations de la fin du XXe siécle. (Traduit par : Francaise burgess), Paris : édition nouveau horison, 1996.**

يجادل **صموئيل هنتنغتون** بأن الثورة الديمقراطية العالمية هي على الأرجح أهم اتجاه سياسي في أواخر القرن العشرين. و يحلل في الموجة الثالثة، أسباب وطبيعة هذه التحولات الديمقراطية، ويقيم احتمالات استقرار الديمقراطيات الجديدة، ويستكشف إمكانية أن تصبح المزيد من البلدان ديمقراطية.

كما ويجادل بأن التحولات الأخيرة (انتقال الدول في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا الشرقية من أنظمة الحكم المتسلطة إلى الديمقراطية)، هي الموجة الرئيسية الثالثة من الدمقرطة في العالم المعاصر، وتبعت كل من الموجتين السابقتين موجة عكسية تحولت فيها بعض البلدان مرة أخرى إلى حكومة استبدادية.

وتشمل العوامل المسؤولة عن الاتجاه الديمقراطي أساسا معضلات الشرعية في الأنظمة الاستبدادية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التأثير الخارجي، ظاهرة "كرة الثلج". كما لعبت

خمس مجموعات نخبوية رئيسية داخل وخارج النظام غير الديمقراطي أدوارا في تشكيل الطرق المختلفة التي حدثت بها الديمقراطية، وكانت الانتخابات والوسائل اللاعنفية أساسية أيضا. ويختتم الكتاب بتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي ستقرر ما إذا كانت الموجة الثالثة ستستمر أم لا.

ورغم أن **هنتنغتون** لا يقدم نظرية للموجة الثالثة، إلا أنه وباستخدام أمثلة ملموسة، وأدلة تجريبية، يطرح تفسيرًا لأسباب وكيفية حدوثها. وهذا التركيز على التطبيق العملي يجعل هذا الكتاب أداة إرشادية قيمة للشروع في الإصلاح وعملية الدمقرطة. وفي هذا الوقت المضطرب من التاريخ، لا غنى عن تقييم **هنتنغتون** لعمليات التحول الديمقراطي لفهم مستقبل الديمقراطية في العالم.

2.6. حول الثورات العربية:

- **The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World. Edited by Fawaz Gerges, New York : Cambridge University Press, 2014.**

يعد هذا الكتاب واحدا من أهم الكتب الشاملة التي تفحص بدقة وشمولية الانتفاضات الشعبية العربية 2011. و يحتوي على مجموعة من البحوث المعمقة والقراءات المتأنية والدقيقة حول أسباب الانتفاضات ومحركيها وتأثيراتها في الأوضاع السياسية العربية الداخلية والإقليمية والدولية.

وينطلق الكتاب من فكرة أساسية مفادها، أن الوطن العربي شهد تمزقا على المستويين النفسي والمعرفي، أصاب النظام السلطوي فيه فاهتزت أركانه، وأنتج لغة جديدة و عهدا جديدا من السياسات والثورات بدت وكأنها لحظة ثورية من التحرر السياسي والعزم على التغيير، تتحدى الأساليب التقليدية والتفكير السائد حول المنطقة، مثل عصيانها على التغيير وقدرة الأنظمة السائدة على الاستمرار في الإمساك بالحكم، والحفاظ على الوضع القائم.

ويدرس الكتاب الثورات العربية كلا على حدا بأبعادها الداخلية ووفق آليات التعبئة الشعبية الذاتية، في ظل أزمة السلطة السياسية في كل من تلك الحالات، وفشل التنمية

الاقتصادية لديها وفي ظل الأنواع الجديدة من التعبئة التي أطرت تلك الانتفاضات، ولا سيما حركات الشباب وتكنولوجيا الاتصالات، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن أهم الموضوعات التي تناولها الكتاب: تراث السلطوية وتغير النظام: نحو فهم الانتقال السياسي في الوطن العربي، الثورات الحديثة في مصر وسقوط مبارك، أداء اقتصادي كئيب قبل الانتفاضات العربية، سياسة المقاومة والانتفاضات العربية، انتفاضة 25 يناير المصرية، مصر وتونس: من الإزاحة الثورية للسلطويات إلى الكفاح لإقامة نظام دستوري جديد، ليبيا في تحول: من الجماهيرية إلى الجمهورية؟، تركيا وإيران وعصر الانتفاضات العربية، السياسة الأمريكية والثورات العربية عام 2011، أوروبا والانتفاضات العربية: قوة دخلية؟.

ويعد هذا الكتاب، الذي يجمع بين مساهمات عديد المتخصصين البارزين في شؤون المنطقة العربية، مع ما يتضمنه من تحليلات نقدية في المسائل التي أثارتها الثورات العربية، مرجعا مفيدا في التحليل الدقيق لأوضاع بلدان الثورات العربية، و سندا يساعد في التفكير المعمق في آفاق التغيير الديمقراطي في المنطقة.

- **The Arab Spring : Critical Analysis. Edited by khair el-din haseeb, LONDON : Routledge, 2013.**

يقدم هذا الكتاب ثروة من التحليلات المعمقة للربيع العربي، بالإضافة إلى الأعمال التي تدرس الإطار النظري العام والآثار الاجتماعية والسياسية للأحداث. وعلى عكس التحليلات الأخرى، والتي غالبا ما تكون من وجهة نظر غربية أو متأثرة بها، فإن المقالات الواردة في هذا المرجع مستقاة أساسا من داخل العالم العربي، وقد تم تأليفها بشكل أساسي من قبل خبراء وعلماء عرب ذوي معرفة عميقة بالموضوعات المتناولة وتجربة مباشرة في الدول المحددة التي ركزوا عليها.

تتناول الدراسات والقراءات الواردة في الكتاب البلدان المتأثرة مباشرة بالربيع العربي، بالإضافة إلى الدراسات التي تركز على الحركات الجماهيرية غير المسبوقة والظواهر المصاحبة لها؛ من التعبئة الجماهيرية لوسائل الإعلام الاجتماعية إلى فعالية مقاومة العنف.

ومن أهم ما تناوله الكتاب موضوعات: العوامل الاجتماعية الاقتصادية وراء ثورات الربيع العربي، الاتجاه المركزي في الثورات العربية المعولمة (دراسة في تشكيل المستقبل)، ليبيا ما بعد القذافي: ديناميكيات تفاعلية ومستقبل سياسي، الأقباط في مصر ومطالبهم؛ بين الإدماج والاستبعاد، دراسة استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في الثورة المصرية 2011، الإخوان المسلمين في مصر وثورة 25 يناير: حزب سياسي جديد، ظروف جديدة، تداعيات الحركات العربية للديمقراطية على الشارع السعودي، تداعيات الحركات العربية من أجل الديمقراطية في البحرين، خاتمة: إعادة النظر في نهاية العروبة: تأملات في الربيع العربي.

لذلك يوفر هذا المرجع ثروة من المعلومات المتعلقة بالأوضاع الداخلية للدول محل الدراسة، بالإضافة إلى أدوات ونماذج تحليلية قيمة لفهم الربيع العربي.

- **محمد مالكي و آخرون، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية و السياسية. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.**

يشرح الكتاب الطبيعة المركبة للثورات العربية في أبعادها التاريخية و الثقافية و السياسية، من منطلق أن الانفجار الحاصل حدث مركب، ومظهره السياسي يخفي ملامح عديدة، موصولة بفضائه التاريخي والاجتماعي و الثقافي. ويؤكد على أن فهم الظواهر التاريخية من قبيل الثورات العربية، يحتاج إلى حصول مسافة معينة، بين الحدث وكيفيات تلقيه. والانفجار السياسي الكبير الذي شمل مجتمعات عربية عديدة، وأدى إلى تغيير أنظمة سياسية، يدعو إلى كثير من الحذر في معرفة آثاره، لكي لا يكون هناك انسياق في فهم ظاهر ما يجري، من دون عناية بأبعاده المركبة، وآثاره القريبة و البعيدة.

وقد تنوعت الجهود البحثية في هذا الكتاب، فبعضها اتجه إلى بناء مدخل عام يرصد تجليات الثقافي في الثورات العربية، وبعضها الآخر توقف أمام جوانب ثقافية محددة، مثل

الهوية واللغة والشبكات الاجتماعية والمواطنة الرقمية، إضافة إلى موضوع الاستقطابات الثقافية والاجتماعية الجديدة الموصولة بالطوائف والعقائد، وبالتاريخ والتراث والذاكرة وبثقافة الانتخاب وجدل الديمقراطية والشورى، والعلمانية والدين... إلخ.

وهكذا تمنحنا المقاربة التي ينتهجها هذا الكتاب، صوب الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية للثورات العربية، إمكانية توسيع مجالات فهم هذه الثورات، لأنها تضعنا أمام سياقاته ومرجعياته ورموزه، كما تسمح بتشخيص تناقضاته، ووضع اليد على بعض مفارقاته و تحدياته.

- **إدريس لكريني و آخرون،أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، نوفمبر 2015.**

يضم هذا الكتاب مجموعة منتقاة من البحوث حول موضوع المراحل الانتقالية في العالم العربي، نظرا إلى أهمية هذه المراحل في مسار الثورات، وتحولات عملية التغيير الكبرى الجارية في الدول العربية، واتجاهاتها المختلفة على مستوى التطور والمضامين، و كلحظة تحول بين حالة الاضطراب التي تطال بنى الدولة والمجتمع بفعل الحدث الثوري واستعادة الاستقرار داخل هذه البنيات كافة للانتقال نحو الديمقراطية، بالاستفادة من تجارب التاريخ، لمقاربة الوضع القائم للثورات العربية في محاولة لتجاوز العقبات القائمة وعبور هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة، مع مراعاة التباينات القائمة بين التجارب المختلفة في سياقاتها والظروف التاريخية التي واكبتها.

يعالج الكتاب إضافة إلى المقاربات العامة والنظرية في موضوع أطوار التاريخ الانتقالي والانتقال الديمقراطي، حالات وتجارب عالمية وعربية. يعاين الكتاب بعض ملامح الطور الانتقالي في الدول العربية، لاسيما ملمح صعود الإسلام السياسي ارتباطا بنتائج الانتخابات التي حصلت بعد انفجارات 2011، كما يحلل مآزق الطور الانتقالي العربي و تحدياته، فيتوقف أمام جوانب من معركة إعادة كتابة الدساتير العربية، ويعالج المأزق السياسي الانتقالي في قلب الجدل الدستوري من خلال متابعة قضايا الاستقطاب السياسي، وما شمله من قضايا كبرى من قبيل الدين و الدولة.

فضلا على ذلك، يدحض الكتاب فكرة الاستثناء العربي، ويبرهن أن التحول الديمقراطي في العالم العربي ممكن وقابل للتحقق؛ وفي هذا السياق يدرس حالات معينة كاليمن، ويقارن تجربة البوسنة وكوسوفو بالحالة السورية، ثم يرصد تجارب كثيرة في أوربا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية مثل تجارب اليابان وبولندا ورومانيا وتشيلي والبرازيل، ويعقد مقارنة مع تجربتي مصر وليبيا.

7. منهجية البحث:

يتطلب القيام بالبحث العلمي مجموعتين من المهارات، المهارات النظرية: معرفة – ماذا، والمهارات المنهجية: معرفة– كيف، وإذا كان المستوى النظري يهتم بتطوير مفاهيم مجردة حول الظاهرة والعلاقات بين تلك المفاهيم، فإن المستوى المنهجي يشير إلى مجموعة التقنيات القياسية لبناء المعرفة العلمية مثل كيفية القيام بأخذ الملاحظات، و كيفية تفسير النتائج وكيفية استقرائها.

وإن الفهم الأكثر اكتمالا للظواهر الاجتماعية يتطلب تقدير وتطبيق مناهج متعددة نموذجية للبحث، وهو ما يعتمد بشكل أساسي على طبيعة ظاهرة البحث محل الدراسة.

ومن أجل دراسة التغيير في دول الثورات العربية وشرح كيفيته ومداه، اعتمدنا **المقارنة** كأساس منهجي للدراسة:

- **المنهج المقارن:**

أثناء السعي إلى فهم حدث بعينه، يمكن أن يؤدي المنظور المقارن إلى طرح أسئلة مفيدة جدا وجديدة في بعض الأحيان. وهناك مزايا أخرى، فمن الممكن أن تكون المقارنات بمثابة قيد سلبي على التفسيرات المقبولة. وقد تؤدي المقاربة المقارنة إلى نتائج جديدة، وتجعل هذه الملامح من الدراسة أكثر من مجرد مجموعة الحالات المتباينة المثيرة للانتباه.

تحيل المنهجية المقارنة هنا إلى تقديم قراءات عن الأوضاع والديناميات السياسية في تونس ومصر وليبيا قبل وأثناء وبعد الربيع العربي، وتطوراتها المختلفة، بغية وضع إطار تحليلي وتفسيري لطبيعة التغييرات التي شهدتها هذه الدول.

كما يمكن الاستفادة من المقارنة في وضع الأحداث في سياقها الإقليمي والدولي، وشرح التباين في مواقف القوى الفاعلة، والتي تراوحت بين الترحيب والامتناع عن اتخاذ موقف، بينما عرفت بعض المواقف تحولا على ضوء الأحداث والتطورات.

وتشير مختلف تطورات الربيع العربي إلى أن الدول الثلاث قد تأثرت بدرجات متفاوتة، ويمكن من خلال المقارنة تحليل التداعيات والتبعات التي أعقبت الثورات العربية. والحال أن التغييرات قد تمت أحيانا في ظل نوع من الاستقرار النسبي وأحيانا أخرى في ظل عدم الاستقرار والفوضى، ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من النتائج التي حققتها دول الربيع العربي، ما بين دول شهدت سقوط النظام ، وأخرى لا تزال تشهد أحداثا تبقى تداعياتها حاضرة إلى اليوم.

وبينما اعتبرت تونس نموذجا لديمقراطية جديدة، عززت مصر سيناريو نظام الحكم العسكري، بينما تتجاوز تداعيات الأزمة في ليبيا حدود الداخل إلى الخارج، ما ترتب عنه تبعات إقليمية ودولية.

إضافة إلى المقارنة، تمت الاستعانة ببعض المناهج الأخرى التي ارتأيناها مناسبة للدراسة:

- **المنهج التاريخي:**

يتعذر على الباحث في الظواهر السياسية أن يتخطى البعد الزمني في تحليل تطور بنية الظواهر، فمن العسير تناول ظاهرة سياسية بمعزل عن تأصيلها، أي تعقب نسبها التاريخي، أو ما يسميه الباحثون المعاصرون الجينيولوجي. إذ يختزل التاريخ ما لا يمكن عده من الوقائع والمعطيات.

وبناء على ذلك، فإن تحليل ظاهرة الثورات العربية يذعن لضرورة حضور التاريخ عله يساعد على تفسير ما يجري، فهل يمكن التعالي على التاريخ في وقت نجد فيه كثير من القوى والتباينات الاجتماعية من تمتد جذورها في التاريخ.

يساعد المنهج التاريخي على فهم أفضل لنتائج مسارات الثورات العربية، لأنه يحيل إلى قراءة المتغيرات وتحليل العوامل التي أثرت في سلوك النخب الحاكمة، وصيرورة تشكل أنظمة

الحكم، وحدود مرونتها وقوتها، في ضوء معرفة تاريخية سياسية لتطورات العلاقة بين المجتمع والدولة في حالات الدراسة.

- **منهج تحليل النظم:**

يستخدم تحليل النظم بمدلوله المنهجي كأداة ذهنية من أدوات التحليل السياسي، التي تتصور عالم السياسة كمجموعة من القوى والنشاطات والعلاقات المتفاعلة معا، ومع غيرها من أنساق المجتمع الكلي (النسق الاقتصادي، النسق الثقافي،...)، والتي هي بمثابة البيئة الكلية التي يأخذ منها النسق السياسي و يعطيها. فالأنساق الاجتماعية الأخرى التي تشارك النسق السياسي مجتمعه الكلي هي منه بمثابة بيئته الاجتماعية، بينما يمثل النسق الدولي بيئته الخارجية؛ ومن هنا فإن النسق السياسي لا يعمل في فراغ و إنما في إطار نشاطات اجتماعية تأتيه من بيئته الكلية و تتفاعل معه.

سيتم الاعتماد على منهج تحليل النظم لإبراز التأثير المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات داخل الدول محل الدراسة (تونس، مصر، ليبيا)، باعتبارها أنساقا فرعية داخل نظمها، من ناحية، وبينها وبين متطلبات البيئة الخارجية وما تفرزه من تداعيات من ناحية أخرى. فما يحدث على مستوى كل نسق يؤثر على الآخر، ويمكن أن يظهر هذا التأثير في عدد من المخرجات والمطالب التي يفرزها كل نسق، فالسياسات والأوضاع والقوى الداخلية تؤثر في تحديد أهداف الدولة داخليا وخارجيا، وفي صياغة الاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف، وهو ما ينعكس على وضع الدولة، وطبيعة علاقاتها، وما تشهده من أحداث و تطورات.

كما لا يمكن الاستغناء عن **مستويات التحليل**، التي تعد من أول القراءات في أي دراسة علمية. فمن المهم فهم مستويات التحليل لأنها تجسد نوع البيانات التي يجب أن يتم جمعها في الدراسة، ، رغم أن ذلك قد يكون معقدا إلى حد ما في بعض الأحيان.

يركز البحث على **المستوى الوطني**، من خلال تحليل طبيعة التغيير السياسي في دول الربيع العربي: تونس ومصر وليبيا. وقد جرى تناول هذه الدول كحالات متفردة و متميزة بجملة أنساقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يسمح بفهم أكبر للتطورات المحلية في كل بلد على حده، فضلا عن إمكانية عرض وجهات النظر المقارنة.

كذلك وارتباطا بالمستوى الوطني، جددت الثورات العربية وتطوراتها الحديث حول أزمات الدولة والحكومات الوطنية في العالم العربي، حيث طرحت هذه المرحلة عديد التساؤلات بشأن شكل الدولة وقوتها(مركزية/لامركزية) ودرجة تماسكها(موحدة/ هشة) وعلاقتها بالمجتمع(دولة قوية/ مجتمع ضعيف أو العكس). ورغم ذلك،لا يمكن إنكار التأثيرات التي خلفتها الثورات على بنية النظام الإقليمي وطبيعة التفاعلات بين وحداته، وكذا طبيعة تدخل الفاعل الخارجي في سياسات الإقليم، انطلاقا من مقولة النظام الإقليمي كمستوى من مستويات تحليل العلاقات الدولية.

8.خطة البحث:

سعيا لبناء البحث، وفق خطة شكلية متزنة، وبما يتوافق والإشكالية وكذا الفرضيات، بوب في قسمين رئيسيين بخمسة فصول رئيسية، ومقدمة وخاتمة:

يتناول القسم الأول الإطار النظري للدراسة في الفصلين الأول والثاني، بينما يبحث القسم الثاني في الفصول المتبقية أوجه الموضوعات والمقارنات في الثورات العربية.

الفصل الأول، الموسوم بـ **التأصيل المعرفي لظاهرة الثورات الاجتماعية،** والذي يعد محاولة للبحث النظري في موضوع الثورات الاجتماعية، جاء في ثلاثة مباحث.

يعالج **المبحث الأول** إشكالية تحديد مفهوم الثورة والثورة الاجتماعية. ويتصدى **المبحث الثاني** لتحليل الثورات الاجتماعية من باب المقاربات والمناهج. بينما يحلل **المبحث الثالث** العلاقة بين الثورات الاجتماعية والتحولات الديمقراطية.

أما الفصل الثاني، فيتعلق بنماذج الثورات الاجتماعية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث.

يرصد **المبحث الأول** نماذج الثورات الجمهورية، و**المبحث الثاني** نماذج الثورات الاشتراكية، أما **المبحث الثالث** فيتناول نماذج الثورات الديمقراطية المعاصرة.

الفصل الثالث عن **سياقات التغيير على ضوء مجريات الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا**؛ يتناول ظروف وأسباب الثورات العربية، ويسلط الضوء على جذورها العميقة الممتدة في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

المبحث الأول يستكشف السياق السياسي، ويحلل مظهره العام المتمثل في الطبيعة التسلطية لدول الثورات العربية. و**المبحث الثاني** يحلل السياق الاقتصادي؛ فيتناول الأداء الاقتصادي الهزيل للدول محل الدراسة في العقود الأخيرة والذي يعبر عن فشل التنمية والسياسات التنموية. أما **المبحث الثالث**، فيقدم تحليلا للأوضاع غير المادية، ويدرس السياق الاجتماعي والثقافي وأهم مظاهره.

و**الفصل الرابع يبحث مسارات الثورات العربية ويحلل الفواعل والمحددات والتداعيات**، في إطار من المقارنة بين الأحداث والاحتجاجات التي أنتجت تغيرا في حالات تونس ومصر وليبيا.

يدرس **المبحث الأول** المحددات والمضامين الداخلية للثورات العربية؛ حركات الاحتجاج الشبابية ودور وسائل الإعلام الجديدة، وكذا رد فعل المؤسسة العسكرية. ويحلل **المبحث الثاني** الاستجابات الخارجية الإقليمية منها و الدولية. أما **المبحث الثالث** فيتناول تعقيدات ما بعد الثورة والمرحلة الانتقالية، ويرصد انعكاسات الثورات العربية وتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

أما الفصل الخامس، فيحاول رسم سيناريوهات الثورات العربية ومستقبل التغيير في العالم العربي، بغرض استشراف المستقبل وتقديم توصيات حول الدروس المستفادة من التحديات، وإمكانات التحول الديمقراطي. من خلال ثلاثة مباحث.

يستعرض **المبحث الأول** محاولة تقييم الثورات العربية، ويوضح **المبحث الثاني** محددات المسارات المستقبلية للثورات العربية والعالم العربي، بينما يعرض **المبحث الثالث** السيناريوهات المتوقعة للثورات العربية والعالم العربي.

الفصل الأول

التأصيل المعرفي لظاهرة الثورة الاجتماعية

أصبحت مفاهيم مثل **الثورة/الثورة الاجتماعية** مصطلحات شائعة الاستخدام في الأوساط الأكاديمية والسياسية وحتى الإعلامية رغم ما يشوبها من لبس، الأمر الذي يجعل معناها يبدو إشكاليا وغامضا. وليس أدل على ذلك من تنامي الكتابات والدراسات بشأن ظاهرة الثورة أو الظواهر ذات الصلة القريبة منها، مما يثير نقاشا حول علاقة الثورة ببعض المفاهيم كالتغيير السياسي والعنف السياسي والانقلاب وغيرها.

ولأن الاهتمام بموضوع الثورة يمتد إلى ما وراء حدود السياسة وعلم السياسة فإن الاعتماد على العمل ما بين حقلي يعد أساسيا من أجل إحاطة أكثر دقة بهذا الموضوع ، حيث تمكننا المقاربات المختلفة من إدراك مفهوم الثورة و تقصي جوانبه المتعددة ، ومن توفير رؤية دقيقة تزيح النقاب عن تعقيد المفهوم وتبين جوانب الاختلافات والتشابهات بين الظواهر الثورية.

إن سبب الاهتمام الأكاديمي الراهن بموضوع الثورة يكمن في أنها أصبحت واقعا في العديد من المجتمعات مثلما كانت في مراحل سابقة من تطور مجتمعات أخرى، لذلك فمن الصعوبة بما كان تجاهل الواقع مثلما يصعب تجاهل القوة التحليلية لمفهوم الثورة.

عند التدقيق في التراث النظري المعاصر الذي تناول الثورات الاجتماعية، نجد أن المفهوم (الثورة الاجتماعية) يشير إلى تغيير المجتمع، وهو بذلك يتضمن عمليات هدم وبناء؛ أي هدم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، وبناء مجتمع جديد.

تحيلنا دراسة ظاهرة الثورات الاجتماعية إلى عديد الإشكالات، يتعلق بعضها بالمفهوم ذاته– هل تقتضي الثورة استخدام العنف أم أن التغير طال أسلوب الفعل الثوري ليتيح إمكانية قيام ثورات غير عنيفة–، وبعضها بعلاقة الثورة ببناء الدولة وانهيارها، وبعضها الآخر بسياق الثورة والتغييرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث قبلها وأثناءها وبعدها.

نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الإشكالات وما تثيره من تساؤلات وتقديم مجموعة من الأدوات المفاهيمية التي تساعد على تقديم إجابات عنها. وفي هذا الإطار يتناول **(المبحث الأول)** إشكالية مفهوم الثورة الاجتماعية، ويتناول **(المبحث الثاني)** مقاربات ومناهج دراسة الثورات الاجتماعية، بينما يعالج **(المبحث الثالث)** إشكالية العلاقة بين الثورات الاجتماعية والتحولات الديمقراطية.

المبحث الأول: الثورة و الثورة الاجتماعية؛ إشكالية تحديد المفهوم

القليل ممن يستخدمون مصطلح **الثورة/ الثورة الاجتماعية** يكلفون أنفسهم بتعريفه، وقد جاءت التعقيبات المبكرة حول موضوع الثورات لتؤكد أنها صعبة التأويل، حيث مافتئت تذهل وتربك الراغبين في دراستها وسبر أغوارها، لذلك فإن إشكالية تحديد المفهوم تطرح نفسها بشدة بهذا الصدد.

ويتخذ مفهوم الثورة دلالات متعددة، حيث يستخدم للتعبير عن تغييرات جذرية في عدد كبير من الظواهر، وفي مجالات مختلفة غير سياسية كالفن والعلم والثقافة وغيرها. أما في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، فيستخدم للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.

تطور مفهوم الثورة لدى مفكري الغرب والعرب على السواء، ومثلما استخدم المصطلح لوصف التحركات الشعبية من قبيل **ثورة الزنج** و**ثورة القرامطة**، أطلق أيضا من قبل ثوار القرن التاسع عشر الأوربيين على **تمرد العبيد** بقيادة **سبارتاكوس** في روما القديمة. وكان هذا أيضا هو نهج اليسار الألماني منذ **كارل ماركس Karl Marx** في تسمية الحركات الدينية الخلاصية بـ **ثورة الفلاحين**. كما استخدم مصطلح الثورة في وصف التمردات الشعبية التي جاءت بشكل متأخر تحت تأثير الأيديولوجيات الثورية في القرن العشرين، ليتحول إلى مصطلح رئيس في السياسة لدى مثقفي اليسار في العالم الثالث.[1]

أما عن كون **الثورة اجتماعية**، فمن المهم أن نذكر إسهام **ماركس** في تطوير نظرية في الثورة الاجتماعية، تقوم على دلالة تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية في مجتمع ما، تقود إلى تغيير الحكم والنظام الاجتماعي. وبما أن جوهر الثورة الاجتماعية يرتبط بمسألة انتقال السلطة، مع أنه لا يمكن إطلاق صفة هذه الثورة على أي انتقال للسلطة، فتبرز أهمية ضبط المفهوم وتحديد خصائصه، والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة له والمرتبطة به.

[1] وفاء علي داود، التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية، على الرابط: democracy.ahram.org.eg/News/422.aspx

المطلب الأول: المعنى اللغوي و الاصطلاحي للثورة

مفهوم الثورة متعدد الدلالات، ويتلون بألوان اللحظات والحقب الزمنية التي أفرزته، وبالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات والجماعات التي أنجزته. وينبغي عند تحديد معنى الثورة، الأخذ في الاعتبار أن المواقف الفكرية التي تتناولها تتصل بتقييم السلوك الجماعي المرتبط بها، بما في ذلك سلوك القادة والجماهير والصفوة الحاكمة.

أولا – المعنى اللغوي لمصطلح الثورة :

في العربية وحسب **لسان العرب** ، اشتق لفظ الثورة من الفعل ثار، "ثار الشيء ثورا و ثؤورا وثورانا"،وتثور: هاج... والثائر: الغضبان، ويقال للغضبان اهيج ما يكون قد ثار ثائره وفار فائره ذا غضب و هاج غضبه. والمثاورة: المواثبة، و ثاوره مثاورة و ثوارا واثبه و ساوره. و يقال اهدأ حتى تسكن هذه الثورة و هي الهيج.[1]

وفي **مختار الصحاح** تأتي كلمة ثور (بتشديد حرف الواو) فلان الشر تثويرا: أي هيجه و أظهره. كما تأتي كلمة ثور(بتشديد حرف الواو) في القرآن: أي بحث عن علمه. وفي المصباح المنير كلمة أثاروا الأرض: أي عمروها بالفلاحة و الزراعة.[2]

وقد حاول البعض التمييز بين لفظي الثورة والهيج، مثل ما ذهب إليه **توفيق الحكيم** من أن الفرق بين الثورة و الهوجة، هو أن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معا، كالرياح الهوج تطيح بالأخضر واليابس معا ... أما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة ... وتقضي فقط على البالي المتهافت المعوق للحيوية[3].

---

[1]جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن منظور)، **لسان العرب** ،(طبعة دار بولاق ، الجزء الخامس) ، ص177.

[2]عاصم الدسوقي ، **في البحث عن قانون علمي لظاهرة الثورة ، في :الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور**. تحرير عبادة كحيلة،(مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، 2004) ، ص 16 .

[3]عزمي بشارة ، **في الثورة و القابلية للثورة** ،(الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011)، ص 20 .

وقد تستخدم في العربية ألفاظ أخرى تقترب من لفظ الثورة بالمعنى السابق مثل الوثبة، الانتفاضة، الهبة، القَومَة وغيرها. وبهذا المعنى يأتي لفظ الثورة للتدليل على حالة من الغضب والتمرد وهو أمر لا يزال يطبع مفهوم الثورة في الثقافة العربية .

استعمل مؤرخوا العرب كلمات مثل **خروج** و**فتنة** ، فكتبوا عن فتنة الزنج و خروج القرامطة ؛ وربما تكون أقرب كلمة إلى مفهوم الثورة المعاصر هي الخروج . والخروج على الجماعة أو الأمة هو الأصل في ذم الخوارج، أما الخروج على السلطان فقد اختلف بشأنه، فالبعض اعتبره خروجا عن الجماعة، والبعض الآخر اعتبره أمرا مشروعا[1]. كما نهج عرب القرن العشرين إلى استعمال اللفظ لوصف نضالات بعض الأفراد والشعوب فنجد ثورة **عمر المختار**، وثورة الريف بقيادة **محمد عبد الكريم الخطابي**، وطبعا ثورة الجزائر والثورة الفلسطينية وغيرها .

أما في اللغة الأجنبية فكلمة ثورة مشتقة من فرنسية العصور الوسطى اللاتينية revolutio ومن الأصل اللاتيني revolvere بمعنى الاستدارة في الاتجاه.[2] والثورة هي بالأصل مصطلح فلكي اكتسب أهميته المتزايدة من خلال **كوبرنيكوس** في كتابه: " derevolutionibus orbium coelestium" وجاء للدلالة على الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم، ثم استخدم على سبيل التشبيه في السياسة للإشارة إلى أن أشكال الحكومة القليلة المعروفة تدور بين البشر بتكرار أزلي وبالقوة ذاتها التي لا تقاوم وتجعل النجوم تسير في الدروب المرسومة لها في السموات. [3]

وممن اهتموا بالجذور اللاتينية للكلمة التي تعني الحركة الدائرية، نجد **ريموند ويليام Remand William**–الذي صنف كتابا خاصا في ذلك– والذي يقول بأن الثورات بدأت كمفهوم يدير الحالة من رعية إلى راع .[4]

أما **ميكيافيلي Nicolas Machiavel** فقد استخدم كلمة "**سيسيرو**" اللاتينية وكلمته **mutazioni del stato** ،لوصف الإطاحة الإجبارية بالحكام و استبدال شكل من أشكال الحكومة بشكل آخر[5]،

---

[1] عزمي بشارة ،مرجع سابق، ص ص 7 – 8 .

[2] عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 15 .

[3] حنة ارندت ، **في الثورة** . ترجمة عطا عبد الوهاب ، (بيروت :المنظمة العربية للترجمة ، 2008)، ص 57 .

[4] سلمان العودة ، **أسئلة الثورة** ،(بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012)، ص 34 .

[5] حنة أرندت ، مرجع سابق ، ص 47 .

وربما يعد هذا الطرح وغيره من الأطروحات التي تضمنتها كتابات **ميكيافيلي** هو ما يبرر ربط تأريخ ظاهرة الثورة بالاضطرابات التي جرت في المدن– الدولة الإيطالية خلال عصر النهضة.

أما عن استخدام المصطلح في المجال السياسي والاجتماعي ، فقد أكسبه **مكيافيلي** معاني جديدة تفيد التطور والنمو متضمنا الحركة والنشاط evolution، وإضافة re إلى evolution جعلها تشير إلى تجدد النمو والتطور والنشاط والحركة، وهذا يعني أن المصطلح صار يشير إلى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن لفظ الثورة من حيث الأصل اللغوي سواء في اللغة العربية أو اللغة الأجنبية لم يحمل دلالة مفهوم الثورة (Revolution) كما تطور في الاستخدام السياسي المعاصر،فالاستخدام الأولي للمصطلح لم يأت للتعبير عن التغيير العميق في النظام بقدر ما كان يصف حركة تدور عائدة إلى نقطة ما ، فترتد إلى نظام مسبق التكوين .

أما عن المفهوم الحديث للثورة المرتبط بفكرة أن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة، فلم يعرف قبل اندلاع الثورتين الكبريين؛ الانجليزية و الفرنسية ؛ في نهاية القرن الثامن عشر ؛ عندما اكتسبت كلمة ثورة معناها الجديد المرتبط بعناصر الجدة والتغيير وهو المفهوم المتعارف عليه اليوم .

ثانيا : المعنى الاصطلاحي للثورة

يرى **كرين برينتن** **Crane Brinton** في كتابه "**تشريح الثورة**" (The Anatomy of Revolution): أن مصطلح الثورة يثير القلق لعالم الدلالة ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب ، بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي. وفي الواقع يجب لأي تحليل سوسيولوجي كامل للثورة في عالمنا الراهن أن يأخذ بعين الاعتبار أسلوب تحريك التداعيات المعقدة لمصطلحي الثورة والثوري المجموعات المختلفة في أزمنة وأمكنة مختلفة[1].

وهكذا فقد ظهرت في مختلف المراحل معالجات متنوعة لجوهر الثورة استقت مبرراتها من المنطلقات الفكرية والمقدمات النظرية للفلاسفة والمفكرين، وقد ارتأينا بغرض التغلب على صعوبة الإحاطة بالتعاريف التي جاءت بصدد الثورة تصنيفها كما سيأتي :

[1] كرين برينتون ، **تشريح الثورة** . ترجمة سمير الجلبي، (أبو ظبي : دار الفرابي ، 2009)، ص 24 .

1- الثورة في القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية :

تتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها تغير فجائي وأساسي وتام ،وتغيير جوهري في النظام السياسي يتلخص في الإطاحة بحكومة قائمة وإقامة حكومة من المحكومين .

حيث جاء في **قاموس بنغوين** أن اصطلاح الثورة جاء للدلالة على المعاني التالية: [1]

_ تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما ، كثيرا ما يقترن بالعنف .

– تغيير أساسي أو انتقال في مؤسسات و قيم مجتمع أو دولة أو نظام .

والمعنى الأول حصري بالتأكيد ، لأنه لا يميز بين تغييرات الحكومة التي تقترن و التي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري . أما المعنى الثاني فهو حصري من ناحية عكسية ، إذ أنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرض إلى تحول جذري ، إلى حد يكون بالوسع الحديث عن ثورة صناعية ، وثورة إستراتيجية ، وثورة فكرية إلى ما هنالك .

أما **الموسوعة العالمية للثورة والاحتجاج**، ورغم تأكيدها على أنه ليس هناك تعريف واضح ومقبول من الجميع لمفهوم الثورة، إلا أن كل ثورة –كما أوردت– تعرف نفسها في خضم الصراع، وتعمل على قلب الأنماط اليومية المتوقعة عن السلوك الاجتماعي والممارسات التقليدية. ومبرر وضرورة الثورة مدمجان في أيديولوجيا سياسية محددة وقيم معيارية للعدالة.[2] وهذا يعني أن الأساس الأخلاقي للمقاومة والاحتجاج ضد السلطة يظهر في النضال الإنساني من أجل العدالة والمساواة والحقوق الفردية.

أما **المعجم الوسيط** الصادر عن مجمع اللغة العربية في مصر (1960) فيعرف الثورة بأنها:" تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية يقوم بها الشعب في دولة ما". لكنه يضع أمام التعريف وبين قوسين كلمة (محدثة) ، والمعنى أن المعاجم العربية السابقة لم ترد فيها الكلمة بهذا المعنى الاصطلاحي.[3]

---

[1] غراهام إيفانز ، جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،(مركز الخليج للأبحاث ،1997)، ص 439 .

[2] Immanuel Ness, **The International Encyclopedia of Revolution and Rrotest** : **1500to the Present**, (Volume1,Wiley-Black Well Publishing,UK,2009),p 1xxxi.

[3] عاصم الدسوقي ، مرجع سابق ، ص 15 .

وفي **دائرة معارف القرن العشرين** جاء أن "الثورة في السياسة الحديثة هي كل تغيير ذريع يحدث في النظامات السياسية لأمة من الأمم . ومن الثورات ما حدثت ببطء وسلام تحت تأثير التقدم العلمي والخلقي ، ومنها ما حدثت فجأة عقب اضطرابات وسفك دماء مقودة إما بمغتصب أغرى فئة من الناس على تحقيق مطامعه وإما محركة بإرادة الأمة كلها".[1]

وجاء **في الموسوعة السياسية** أن اصطلاح الثورة يستخدم للدلالة على:[2]

– تغييرات فجائية وجذرية ، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية ، أي عندما يتم تغيير حكم قائم – والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له – بصورة فجائية وأحيانا عنيفة ، بحكم آخر.

– تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية ، حتى و إن تمت هذه التغييرات ببطء و دون عنف (كما هو الحال عندما نقول ثورة علمية أو ثورة فنية أو ثورة ثقافية) فهذه التعبيرات المعاصرة تستخدم للتعبير عن تغييرات شاملة في مجالات متعددة من الحياة .

والأكيد أن الثورة كما تستخدم في اللغة السياسية المعاصرة إنما تتجه للتعبير عن التغييرات من الشكل الأول، والتي توصف بوجه عام أنها سياسية في مقابل النوع الثاني من التغييرات التي تشمل مجالات أخرى غير سياسية .

2- الثورة في الفكر الغربي "الليبرالي" :

يرى **كرين برينتون** أن التفكير الأكثر تحديدا في مفهوم الثورة يتجه لجعلها تعبيرا عن الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة كيان سياسي إقليمي، بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة[3]. وربما يعود هذا التحديد للصلة التاريخية التي أوجدتها التحولات الكبرى في المجتمعات السياسية المستقرة سابقا في الماضي مع مصطلح الثورة، من مثل الثورة الانجليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية أو حتى الثورات القومية في القرن العشرين.

[1] محمد فريد وجدي ، **دائرة معارف القرن العشرين** ،(بيروت : دار الفكر ، المجلد الثاني) ، ص 776 .

[2] عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ج1 ، 1979)، ص 870 .

[3] كرين برينتون ، مرجع سابق ، ص 25 .

ويذهب **كارل مانهايم Karl Mannheim** إلى القول أنه في وقت الثورة لا تكون هناك حكومة فعلية ، لأنه لا يمكن الحديث عن وجود دولة إذا كانت هناك مجموعة إطارية تحتكر القسر الشرعي.[1]

أما **بيتيريم سوروكين Pitirim Sorokin** فقد استخدم تعبير العنف الثوري الذي وصفه بأنه تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبيا ، للقانون الرسمي البالي للجماعة أو المؤسسات ، ولنظام القيم التي تمثلها.[2]

ويرى **ستيفن دي تانسي Stephen D. Tansey** ،أنه لا يمكن إطلاق مصطلح الثورة على أي استخدام للعنف (أو التهديد به) يهدف إلى تغيير النظام السياسي ، وربما من المفيد ادخار المصطلح لوصف بعض المناسبات التي تحدث فيها تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة . فالثورات التي وصفها بالكاملة (الثورات الكاملة) هي مزيد من التغيرات الأساسية التي يخضع لها النظام السياسي ، حيث تصل جماعات اجتماعية جديدة إلى السلطة وتبدأ الدولة في تنفيذ مهام جديدة بأساليب مختلفة عن التي سبقتها ، وربما مطالبة مختلفة للمشروعية[3]. وهكذا فإن الثورة هي حركة تغيير في المجتمع يلازمها في الغالب تحول كبير في دور الدولة وسلطتها ونوع الشرعية التي تتطلبها .

ويربط **هنتنغتون Samuel Huntington**،تاريخيا بين الثورات وإرادة التحديث والعصرنة ،وينظر للثورة على أنها تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية ،والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات.[4]

ويقف **ريمون آرون Raymond Aron** موقف الرافض للثورة على اعتبار أنها عمل من أعمال العنف يتخذ صورة نضال مسلح يقوم به الشعب في وجه حكومته خروجا على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها[5]. لذلك فإن الثورة بمعنى التغيير الجذري للنظام القائم بالفعل لا تعد إصلاحا ، ولا

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 871 .

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[3] ستيفن دي تانسي ، **علم السياسة الأسس** . ترجمة رشا جمال ، (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2012)، ص 208 .

[4] carles Boix and Susan c. Stokes,,**The Oxford Handbook of Comparative Politics**, , (Oxford university press ,2007),p.398.

[5] محمد مجدي الجزيري ، **الفلسفة و الثورة . في : الثورة و التغيير في الوطن العربي عبر العصور** ، مرجع سابق ، ص 31 .

تختلف عن الحروب فهي تحطم وحدة المجتمع و تسوغ السلطة المطلقة لقادتها ، وفي نهاية المطاف لا تحقق شيئا .

في المقابل ترى **تيدا سكوكبل theda skocpol** أن الثورة هي عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد، إنها تحول سريع و أساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات ، وهي تنجز جزئيا هذا التحول.[1] وعن أسباب الثورة ، ترى **سكوكبل** أنها تحدث كنتيجة غير مقصودة للأهداف الجزئية التي تحاول الجماعات والحركات تحقيقها ، ذلك أن هذه الحركات تعاني في العادة من غموض أهدافها ومن تردد تلك الأهداف وتأرجحها . وربما أن **سكوكبل** قد أهملت الصور الهادفة للتغيير الاجتماعي– التي تتطلب نوعا من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف أو المصالح الجمعية– جراء تركيزها بشكل مفرط على صور التغيير الناتجة عن التناقضات البنائية في المجتمع .

وينظر **أنتوني غيدنز Anthony Giddens** للثورة من زاوية الحركات الاجتماعية باعتبارها شكل من أشكال الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات[2]. ويقيم مقارنة بين الحركات الدينية والحركات العلمانية في المجتمعات التقليدية وبين الحركات الاجتماعية(حركات الثورة الاجتماعية) التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى على تطور الدولة الحديثة، ويرى أن الحركات من النوع الأول لم تكن تمتلك رؤية لعمليات طويلة المدى من الإصلاح المؤسسي بينما تستهدف الحركات من النوع الثاني(الحركات الثورية) تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري.

أما **شارلز تيلي Charles Tilly** فينظر للحركات الثورية كجزء من العمل الجمعي في ظروف "تعدد السيادة"، التي تظهر كنتيجة للحروب الخارجية أو كمحصلة للصدامات السياسية الداخلية أولكليهما معا[3]. فعندئذ لا يكون للحكومة الرقابة الكاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أن تحكمها

[1] Theda Skocpol . **state and social revolutions, a comparative analysis of France, Russia ,and China**.(cambridge university press,1979),p12.

[2] أنتوني غيدنز ، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** . ترجمة أحمد زايد و آخرون ، (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، ط2 ، 2006) ، ص 112 .

[3] Charles Tilly, **from mobilization to revolution** .(University of Michigan, March 1977),p.152.

وتكتسب الحركات الثورية قوة دفعها، و يفترض **تيلي** أن ما يحرك هذه الحركات هو السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح.

3- الثورة في الفكر الماركسي :

أكد **كارل ماركس** على الطابع الحتمي للثورات ، وأنها تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية؛ ذلك أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم . وهكذا فكلما تصدع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لنمط إنتاج معين، تصاعدت المعارضة لسيادة الطبقة الحاكمة و تطور الصراع الطبقي إلى حد طرح مسألة إسقاط هذه السيادة، مسألة الثورة الاجتماعية[1]. وتنفجر الثورة الاجتماعية عندما لا تعود الطبقات المستغلة والخاضعة تقبل باستغلالها على أنه حتمي وعادل، وعندما لا تعود تخاف من إكراه الحكام العنيف ولا تقبل بقمعهم لها ولا بالأيديولوجية التي تبرر حكمهم ، وعندما تجمع القوى المادية والمعنوية الضرورية لإسقاط الطبقة السائدة .

ومن نفس المنطلق الماركسي ذاته أوضح **لينين Vladimir Lenin** أن حرب النهب الإمبريالي والقهر القومي يمكن أن تصبح نقطة انطلاق لثورات ونقطة انهيار لثورات قديمة، وذهب إلى أن الحقبة الإمبريالية لابد وأن تعجل بسياسة الصراع ضد القهر القومي وصراع البروليتاريا–البرجوازية. [2]

أما **سان سيمون Saint Simon** زعيم الاشتراكية الطوباوية فقد رأى في الثورة انعكاسا للنضال الطبقي بين المستغلين والمستغلين ؛ حيث انطلق في بناء نظريته عن المجتمع المتساوي من نقده الحاد للامساواة الاجتماعية.[3] وأما **جورج سوريل Georges Sorel** في كتابه "**تأملات في العنف**" فقد أكد على دور العنف في حركة التاريخ ، ولا عجب في ذلك فقد بدت لديه الاشتراكية كنظرية في الحركة النقابية أو الثورية أو بالأحرى فلسفة للتاريخ الحديث.[4]

---

[1] أرنست ماندیل ، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، ترجمة غسان ماجد و كميل داغر ،(بيروت : دار الطليعة ، 1980) ، ص 35 .

[2] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 871 .

[3] أرنست ماندیل ، مرجع سابق ، ص 95 .

[4] محمد مجدي الجزيري، مرجع سابق ، ص 31 .

وبمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي، ينظر **يوري كرازين Yuri Karazin** للثورة ويقول: "إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية، فالثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر ،كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما ، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية ".[1]

وهكذا يمكن القول أن ثمة ما يجمع التحليل الماركسي برمته، إنه ينطلق من منهج تغييري يحمل مفهوما اجتماعيا للثورة وإن كان يختلف في تحليلاته بالوسائل والبرامج .

4 – الثورة في الفكر العربي :

يرتبط مفهوم الثورة في الفكر العربي بمجموعة من النماذج الفكرية في ضوء موقفها من الثورة من ناحية و في ضوء نزعتها الثورية أو المحافظة من ناحية أخرى . وهكذا جاء موقف الفكر العربي من الثورة متحفظا أحيانا و مراوغا أحيانا أخرى ،ومن ثم فقد ينزع ناحية تبرير الثورة وتسويغ مشروعيتها والدفاع عنها، أو يتجه نحو نقدها والهجوم عليها محتميا وراء مقولاته ومنطلقاته الفلسفية والنظرية.

وبهذا الصدد حاول **فؤاد زكريا** أن يشرح حال الفكر العربي قائلا: "إن الفكر في عهد التغير الاجتماعي السريع؛ ما بين 1952 حتى وقتنا الحاضر ؛لم يكن هو الذي يصنع الحوادث، بل كانت الحوادث هي التي تصنعه". وكثيرا ما كان المفكرون وهم يلهثون وراء الأحداث السريعة يكتفون بتقديم عرض أو تبرير نظري لها بعد أن تكون قد حدثت . ولما كان الواقع لا يعبأ كثيرا بالتنظير الذي يحدث لاحقا و مبررا له فحسب ، فإن مجرى الواقع كثيرا ما كان يفاجئ هذا النوع من التنظير بتطورات غير متوقعة تدفعه إلى مراجعة مواقفه السابقة بصورة قد تصل إلى حد التناقض الصريح معها. [2]

[1] يوري كرازين ، **علم الثورة في النظرية الماركسية** . ترجمة سمير كرم ، (بيروت : دار الطليعة ، 1975)، ص 31 .

[2] محمد مجدي الجزيري، مرجع سابق ، ص 32 .

يرى **محمود أمين العالم** أن الثورة مهمة اجتماعية شاملة مرتبطة بالسلطة الثورية ولا تتحقق دونها.[1] ويرى **خير الدين حسيب** أن المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق ، وعلى المدى الطويل ، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وإعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية .[2]

أما **ناهد عز الدين** فترى في الثورة مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة ،تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه ،بما يسفر عن صعود جماعات وهبوط أخرى ،وإعادة رسم الخرائط المجتمعية ،وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماما لانتشار القوة السياسية،وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف .[3] والثورة أيضا كما يعرفها **عزمي بشارة** : "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة" .[4]

إذن الثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له ، وهي بذلك تختلف عن عمليات التغير الصغير أو المتوسط والتي تحافظ على النظام القديم ،فالتغييرات عادة ما تكون سطحية.

وهكذا وبعد أن رأينا نماذج مختلفة من الفكر المتعلق بالظاهرة الثورية، يمكن القول أن قيمتها تكمن في تحديد بعض المؤشرات التي تمكن من التعرف على هذه الظاهرة، وإن كانت موجهة بأطر محدودة يعكسها فكر العالم أو الفيلسوف في محاولته جعل الثورة بعدا من أبعاد نظرته العلمية أو الفلسفية سواء كان موقفه منها بالرفض أو التأييد .

---

[1] محمود أمين العالم ، **مفاهيم و قضايا إشكالية** ,(القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1989)، ص 41 .

[2] خير الدين حسيب ، "حول الربيع الديمقراطي العربي : الدروس المستفادة " .(**مجلة المستقبل العربي** ، عدد 386، أفريل 2011)، ص 9 .

[3] ناهد عز الدين ، "خريطة محدودة : ثبات الفاعلين و تغير الأدوار بعد الثورات العربية"،(**مجلة السياسة الدولية** ، عدد 188 ، أفريل 2012)، ص 62

[4] عزمي بشارة ، مرجع سابق . ص29

المطلب الثاني : التعريف بمفهوم الثورة الاجتماعية

توجد جملة من الأسئلة التي تطرح نفسها بهذا الصدد: متى تكون، أو متى تصبح الثورة اجتماعية؟، وما هي الحدود التي تميز بين الثورة الاجتماعية وغيرها من أشكال وأنواع الثورات الأخرى؟، وهل اعتبار الثورة اجتماعية يرتبط فقط بكون أهدافها أو دوافعها اجتماعية؟.

أولا – في تصنيف الثورات :

إن الحديث عن تصنيف الثورة يحيلنا بالضرورة إلى الأعمال **الرائدة لألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville**، الذي استخدم مقاربة أكثر تجريبية للمسألة الثورية. عندما عرف الثورة بأنها الإطاحة بالنخبة الشرعي، التي بدأت فترة مكثفة للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.[1]

وقد واصل **كرين برينتون** هذا التوجه من خلال التمييز بين الانقلاب، باعتباره تبديلا بسيط للنخبة من طرف نخبة أخرى، وبين الثورات الكبرى من مثل الثورة الفرنسية أو الروسية التي صاحبتها تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

إذن توجد علاقة قائمة بين الثورات وصراع النخب، يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي، (أنظر الشكل رقم 01).

الشكل رقم (01): نموذج لصراع النخبة والثورة

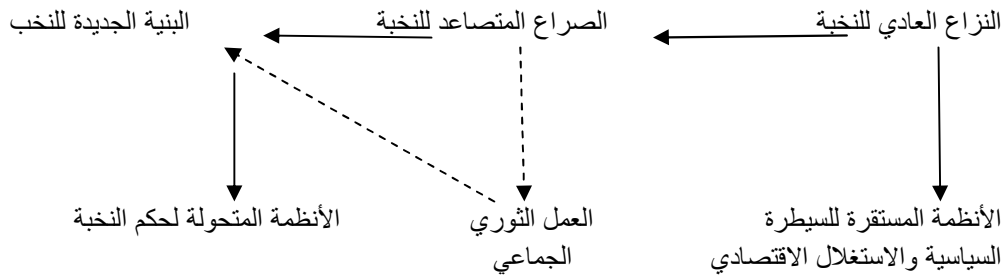

المصدر : John Foran**, theorizing revolutions**.(London : Routledge,1997),p72.

[1] Rymond Tanter and Manus Midlarsky," Theory of Revolution ",(**conflict resolution** , volume xi, number 3),p.265.

يلخص الشكل تصور نموذجي للعلاقة بين صراع النخب و العمل الثوري الجماعي و تأثير كلاهما على البنية الاجتماعية. فغالبا ما تُحكم المجتمعات إما بنخبة متماسكة واحدة أو كما هو الحال في أغلب الأحيان من طرف تكتل من النخب المتعددة. في سياق كهذا يقتصر الصراع النخبوي ضمن حدود "طبيعية" ويمكن أن ينقل تدريجيا الموارد والسلطة من نخبة إلى أخرى دون أن يتسبب في تهديد استمرار وجود أي من النخب ولا حتى التسبب في تعبئة تستحق الذكر من قبل الجانب غير النخبوي[1].

إن التمييز بين أشكال الثورة يمكنه أن يوفر أساسا لتطوير مزيد من التصنيفات، ويمكن الإشارة في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى أعمال **هارولد لاسويل Harold Lasswell** و**براهام كابلان Abraham Kaplan** اللذين قدما مزيدا من التنقيح في تصنيف الثورة من خلال استحداث ثلاث فئات من التصنيف، حيث يتم التفريق بين ثورة القصر، الثورة السياسية والثورة الاجتماعية.[2]

أما **جيمس روزنو James Rosenau** فيبني تصنيفا قائما على ثلاث أنواع من الثورات: [3] النوع الأول، الحروب الفردية(حروب الملاك)، وهي تلك التي تخاض من أجل شغل الأدوار الموجودة في بنية السلطة السياسية. ومثال هذا النوع هو ثورة القصر أو العسكرة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية. أما النوع الثاني، فهو حروب السلطة، تلك التي يتنافس فيها الثوار ليس فقط من أجل شغل أدوار في بنية السلطة السياسية وإنما تشمل ترتيباتها أيضا، ويصنف الكفاح من أجل إحلال نظام ديكتاتوري بآخر ديمقراطي ضمن هذه الفئة. وأما النوع الثالث فأسماه **روزنو** الحروب الهيكلية، أين يكون هدف الثوار هو إدخال تغييرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع ، وتعتبر الحروب التى تتضمن فصائل شيوعية مثالاً على الحروب الهيكلية. ويلاحظ **روزنو** أن الحروب الهيكلية تتضمن عناصر من الفئتين السابقتين، فالتغييرات في شغل أدوار الحكومة وكذا ترتيبات الأدوار تحدث تلقائيا عندما ينجح الثوار في الحرب الهيكلية، وبالمثل فإن حروب السلطة موجهه للملاك الأفراد لأن ترتيبات الأدوار السياسية من النادر إن لم يكن مستحيلا أن تعدل دون تغيير في شغل تلك الأدوار.

وفي ترتيب **روزنو** للأنواع الثلاثة من الثورات فإن حروب الملاك هي الأقل من ناحية درجة التغيير الاجتماعي، وفي المنتصف حروب السلطة، وتحتل المرتبة العليا الحروب الهيكلية.

[1] John Foran, **theorizing revolutions**. (London : Routledge,1997), p72
[2] Rymond Tanter and Manus Midlarsky, op.cit,p.264.
[3] Ibid,p.265.

من جهته اقترح **هنتنغتون** تصنيفا آخر يضم أربع فئات هي: الحروب الداخلية، الانقلاب الثوري، الانقلاب الإصلاحي، وثورة القصر.[1] وقد استخدم الفئة الأولى بمعنى مختلف لما كان موجودا في الدراسات المنهجية السابقة، بينما تتوافق عنده ثورة القصر مع الحروب الفردية عند **روزنو**، مثلما يتوافق الانقلاب الثوري و الانقلاب الإصلاحي مع حروب السلطة. أما **كارل دويتش Karl Deutsh** فقد وضع مجموعة من المعايير الأساسية لوصف الثورة، تشمل: درجة المشاركة الجماهيرية، المدة، عدد القتلى، وأخيرا نوايا الثوار وأهدافهم[2]. حيث يرى أن درجة المشاركة الجماهيرية في الثورة ومدتها يمكن أن تكون أساسية لوصف التجربة الثورية، ويمكن إضافة خاصية ثالثة وهي عدد القتلى بسبب الثورة كنتيجة لدرجة التمسك والالتزام العالية من قبل كل من الثوار وشاغلي المناصب بتحقيق أهدافهم، من ثم يكون عدد القتلى أثناء وبعد الثورة مقياساً لحدتها. وأخيراً يمكن أن تكون نوايا الثوار وأهدافهم ذات أهمية في تحديد نوع الثورة ونتيجتها النهائية، فإذا كان للثوار التزام إيديولوجي بأهداف محددة من ثم سيبدؤون في إدخال تغييرات على الهيكل المجتمعي لتحقيق هذه الأهداف، أما إذا لم يكن لهم توجه إيديولوجي فربما ينوون استبدال شاغلي المناصب في هيكل السلطة السياسية دون اللجوء إلى تغييرات في بنية المجتمع.

وبناء على ما سبق يمكن توضيح تصنيف الثورات استنادا إلى خصائصها، من خلال الجدول، (أنظر الجدول رقم 01):

الجدول رقم (01): تصنيف الثورات من حيث الخصائص

نوع الثورة	المشاركة الشعبية	المدة	العنف الداخلي	أهداف الثوار
الثورة الجماهيرية	عالية	طويلة	مرتفع	تغيير جوهري في هيكل السلطة السياسية والنظام الاجتماعي
الانقلاب الثوري	منخفضة	من قصيرة إلى متوسطة	منخفض إلى متوسط	تغيير جوهري في هيكل السلطة السياسية وبعض التغييرات المحتملة في النظام الاجتماعي
الانقلاب الإصلاحي	منخفضة جدا	قصيرة وأحياناً متوسطة	منخفض	تغيير متوسط في بنية السلطة السياسية
ثورة القصر	لا يوجد	قصيرة جداً	لا يوجد عمليا	عمليا لايوجد تغيير

المصدر: Rymond Tanter and Manus Midlarsky, op cit ,p2.

[1] Rymond Tanter and Manus Midlarsky, op.cit, p.266.
[2] Idem.

كما يمكن تقديم قائمة توضيحية للأنواع الأربعة للثورة من خلال الجدول التالي،(أنظر الجدول رقم 02).

الجدول رقم(02): أمثلة عن أنماط الثورات

الثورة الشعبية	الانقلاب الثوري	الانقلاب الاصلاحي	ثورة القصر
الفرنسية (1789) **الأمريكية (1776)** **الروسية (1917)** **الصينية (1949)** **الكوبية (1959)** **الجزائرية (1962)**	التركية (1919) النازية (1933) المصرية (1952) العراقية (1958)	الأرجنتينية (1955) السورية (1956) الأردنية (1957) التايلندية (1957، 1958) البرمية (1958) الفرنسية (1958) الباكستانية (1958) السودانية (1958) الفنزويلية (1958) التركية (1960) جمهورية الدومنيك (1963)	الفنزويلية (1948) البرازيلية (1955) الكولومبية (1953،1957) الهوندراسية (1956) الجواتيمالية (1957) الهايتية (1957) السلفادورية (1960)
الفرنسية (1848) **الألمانية (1848)** **النمساوية (1848)** **الفرنسية (1871)** **الهوك بالفلبين (1948)** **الملايا- جنوب شرق آسيا (1956)** **الهنجارية (1956)**			

المصدر: Rymond Tanter and Manus Midlarsky ,op cit ,p4.

يمكن القول، أن أنماط الثورة تعكس درجات معينة من التغيير، يمكن وضعها على منحنى تراتبي تصاعدي و ذلك تبعا لدرجة التغيير ونوعه .

ثانيا– التعريف بالثورة الاجتماعية :

ينظر للثورة الاجتماعية باعتبارها **تغييرا نوعيا في النظام الاجتماعي،** فبحسب **الموسوعة السياسية** تعبر الثورة الاجتماعية عن تغير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع ، عبر انهيار النظام القديم البالي ، وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما مكانه عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح التقدم.[1]

وهذا المعنى يتفق مع ما ذهب إليه **نيكي كيدي Nikki Keddie** من أن الثورات عبارة عن أحداث متنوعة وشديدة التعقيد، تتضمن تغييرات سياسية وأيديولوجية وسلوكية، قد لا تحدث خلال قرن.[2] وفي ذات المنحى يذهب الكثير من المفكرين لتعريف الثورة الاجتماعية ، وذلك من خلال التمييز بينها وبين الأنواع الأخرى من الثورات، فيرى البعض أن هناك نوعين أساسيين هما **الثورة الاجتماعية** و**الثورة السياسية. الثورة السياسية؛** تعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ على البنى والمؤسسات السياسية ، ولا يقتصر ذلك على تغيير نظام الحكم ، الذي يعد من أولويات هذه الثورة ، بل يتعداه إلى تبديل النسق السياسي الذي كان سائدا في المجتمع وتبديل ميكانزمات عمل مؤسساته ، وإحداث تغييرات جذرية في فلسفة وإيديولوجية النظام السياسي. أما **الثورة الاجتماعية** فهي التي تتصارع فيها مكونات المجتمع، طبقات،أحزاب، مؤسسات ، شرائح ... لتغيير العلاقات السائدة فيه .[3]

كما أشارت الأدبيات الماركسية أيضا إلى هذه التفرقة، واعتبرت أن الثورة التي تقضي على المجتمع القديم هي اجتماعية و كل ثورة تسقط السلطة القديمة هي سياسية . **لكن هذا الفصل لا يعني أن نوعي الثورة يحدثان في سياق منفصل تماما، فكل ثورة اجتماعية مرفقة بثورة سياسية ؛ بل هي في الوقت نفسه ثورة سياسية، لكن ليست كل ثورة سياسية بالضرورة ثورة اجتماعية . إن ثورة سياسية فقط تقتضي الاستبدال الثوري لشكل من السيادة ، لشكل من دولة طبقة ، بشكل آخر من دولة الطبقة ذاتها .**[4]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 875 .

[2] Nikki R. Keddie, **Debating Revolutions**,(NYU Press, 1995),p.vii

[3] مولود زايد الطبيب ، **علم الاجتماع السياسي** ،(ليبيا : منشورات جامعة السابع من أبريل ، 2007)، ص 101 .

[4] أرنست ماندیل ، مرجع سابق ، 36 .

ويمكن إعطاء أمثلة عن الثورات السياسية، يوضحها الجدول التالي، (أنظر الجدول رقم 03).

الجدول رقم (03): نماذج عن الثورات السياسية

	البنية الاجتماعية	الدولة	الثقافات السياسية	العوامل الظرفية	النتيجة
الصين 1911	التنمية الاتكالية بدءا	الأسرة الحاكمة نانشو	التيار الديمقراطي الليبيرالي لماسنت	الضغوط الخارجية/ الصعوبات الاقتصادية	سقوط مانشو دون ثورة اجتماعية
بوليفيا 1952	تنمية اتكالية بدءا	حكم عسكري محافظ	تيارات وطنية، راديكالية، و نقابية	لا تدخل/ صعوبات	انتفاضة شعبية مفاجئة
الفلبين 1986	تنمية اتكالية محدودة	دكتاتورية ماركوس	تيارات قومية، ديمقراطية اشتراكية	الولايات المتحدة ترفع دعمها لماركوس/ صعوبات اقتصادية	قوة الشعب تطيح بماركوس
هايتي1986	تنمية اتكالية جد محدودة	ديكتاتورية ديفالييه	تيارات المعارضة لماسنت	الولايات المتحدة ترفع دعمها لدفالييه/ صعوبات اقتصادية	ديفالييه يسقط/ العسكر باقون

المصدر : John Foran, op cit ,p247.

من جهة أخرى، يرى آخرون من أمثال **سوروكين** وجود أنماط أخرى من الثورة، دينية، عرقية، قومية. كما وميز هذا الأخير بين ثورة سياسية تحاول تغيير الطبقة الحاكمة والحكومة وثورة اقتصادية تحاول إجراء تغيير عنيف في النظام الاقتصادي. ورأى أن الثورة التي تحاول أن تغير كل المؤسسات والقيم الهامة للجماعة هي ثورة شاملة [1]. والواضح أن الثورة الشاملة عند **سوروكين** تتطابق مع مفهوم الثورة الاجتماعية، لأنها تختلف من حيث المبدأ عن باقي أنواع الثورات – والتي كقاعدة عامة تشمل مجالات معينة من حياة المجتمع – لأنها تمس بنية المجتمع التي تكونت قبل قيامها .

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص ص 871 ، 872 .

إذن فالحكم على الثورة بأنها اجتماعية مرتبط بالنظام الاجتماعي القائم الذي جاءت لتغييره، وأيضا بخصائص النظام الذي تسعى لإشادته على أنقاض سابقه. وتعتبر الأحداث الكبرى في التاريخ بمثابة ثورات اجتماعية ، فالثورة ضد الإقطاع (الثورة البرجوازية)، والثورة ضد الإمبريالية، والثورة الاشتراكية هي أمثلة بارزة على الثورة الاجتماعية التي تطلق العنان للقوى المحررة، لكي تنتج ما هو أكثر تقدما في السياق التاريخي للمجتمع. وعلى العموم يمكن الكشف عن تميز وتفرد ظاهرة الثورة الاجتماعية من خلال النظر إلى أبعادها وأهدافها.

فمن حيث الأبعاد، للثورة الاجتماعية أبعادها الشاملة المتكاملة، التي تنعكس على مختلف نواحي النشاط والعلاقات بين البشر،بدءا من علاقات الإنتاج والتمركز الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية، وانتهاء بالمقاييس الجمالية للمجتمع. ويلعب الوعي والتنظيم السياسي والقيم الفكرية والثقافية دورا هاما في تعرية النظام القديم وفضحه ، وفي التنويه بأهمية النضال من أجل تغييره ، وبضرورة الانتقال من مرحلة القول و الشعور بإفلاسه، إلى العمل من أجل هدمه وبناء النظام الاجتماعي الجديد . وهكذا تمثل الثورة الاجتماعية انقلابا جذريا في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بدأ من الاقتصاد والسياسة وانتهاء بالأيديولوجيا. فمثلما ساعدت الثورات على تدمير الأنظمة الراسخة وتقديم بدائل جذرية، وكانت مسؤولة عن تغييرات اقتصادية ومجتمعية جذرية؛ مثل نهاية الإقطاعية وتطوير الرأسمالية، فإنها أيضا مهدت الطريق أمام أفكار وأيديولوجيات جديدة؛ فقد ظلت الجمهورية والعلمانية والديمقراطية والليبرالية والشيوعية والإسلامية جميعها أفكارا هامشية إلى أن ساعدت الثورات على جعلها في محور الحياة السياسية.[1]

ومن حيث الأهداف ، فليس هدف الثورة هو الإطاحة بأولئك الذين في السلطة، بل إزالة النظام ذاته برمته. لذلك يرى البعض في الثورة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ذات هدف سياسي، وظاهرة إيديولوجية سياسية ذات هدف اجتماعي يتمثل بتغيير المجتمع. فالثورة تسعى أساسا إلى بناء مؤسسات عالم السياسة وغالبا ما تشمل أيضا المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية. ونتيجة لذلك يتحدث بعض الباحثين عن "ثورات اجتماعية" للإشارة إلى أنهم يقصدون أحداثا أعادت تشكيل المجتمع بشكل كامل [2]

[1] باتريك . هـ أونيل ، **مبادئ علم السياسة المقارن** ، ترجمة باسل جبيلي ،(دمشق : دار الفرقد ، 2012)، ص 401 .

[2] المرجع نفسه ، ص 397 .

إذن فإن المعنى الدقيق للثورة الاجتماعية يجعلها تقود إلى تغييرات جذرية، في معطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي، وهذا ما يندرج ضمن مفهوم الثورة الشاملة التي تشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

من جهة أخرى، ينظر للثورة الاجتماعية **كنتاج لتفاعل العوامل الاجتماعية**، حيث تنتج بتأثير العوامل الاجتماعية التي ترتبط بنوعين من شروط التغيير الاجتماعي، الشروط الذاتية والشروط الموضوعية. حيث تعبر العوامل الموضوعية عن جملة الشروط المستقلة عن الناس، التي تحدد اتجاه وحدود نشاطهم، وترتبط هذه العوامل بجملة من المحددات الداخلية والخارجية يمكن إجمالها في:[1]

- عدم تمكن السلطة السياسية من المحافظة على سيطرتها نتيجة عدم قدرتها على الاستمرار بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يفضي إلى نشوء أزمة سياسية .
- ازدياد حدة التناقضات الاجتماعية بسبب تزايد الحاجات الاجتماعية من جهة ، وعدم قدرة السلطة السياسية القائمة على تلبية تلك الحاجات من جهة أخرى .
- انتشار مظاهر التذمر والسخط في الأوساط الاجتماعية ضد النظام السياسي القائم والسلطة التي تمثله الأمر الذي يتجلى في المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات .
- وجود وضع دولي وإقليمي يساعد ويشجع على قيام الثورة .

أما العوامل الذاتية أو العامل الذاتي بمعنى أصح ، فيشير جوهريا إلى الذات الفاعلة في الثورة الاجتماعية باعتبارها عاملها المحدد ، من حيث قدرتها واستعدادها للعمل وتصميمها على النضال الثوري، بمعنى نشاط الجماهير والطبقات والأحزاب والأفراد ، ووعيهم وإرادتهم ومقدرتهم على الفعل الثوري. ورغم أن الحديث عن الذات الفاعلة قد يتلافى التطرق إلى مستوى تطور تلك الذات ودرجة تنظيمها، إلا أن تلك الأمور في غاية الأهمية عند مناقشة الفعل الثوري .

[1] عاصم الدسوقي ، مرجع سابق، ص 16 .

وهكذا فإن محددات الثورة الاجتماعية تمثل مجموع ما يعتمل في المجتمع وحوله من أنشطة وحركات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وتغييرات إقليمية ودولية ، ومن تطور الوعي والإرادة الاجتماعية باتجاه التغيير الثوري .[1]

إن اعتبار الثورة الاجتماعية **تغييرا نوعيا في النظام الاجتماعي** يحمل دلالة خلافية نسبية عن كونها **نتاجا لتفاعل العوامل الاجتماعية،** و يعود الاختلاف بين ما يسمى وضعا ثوريا ناتجا عن تفاعل العوامل الذاتية و الموضوعية في الثورة، و بين نتائج الثورة التي لا يمكن أن تكون دون وضع ثوري. وفي الحالة الأولى، يحدث تحول في بنية الدولة طالما توفرت شروطها، أما في الحالة الثانية فوجود الثورة الاجتماعية يحدث تحول في التوجه الاجتماعي –الاقتصادي و البنى السياسية على حد سواء. لكن إلى أي حد هو مفيد الفصل بين الثورات السياسية والاجتماعية؟، طالما أن التمييز الذي قدمته كثير من الكتابات والأبحاث التي تطرقت للموضوع هي تقديرية وليست تحليلية، بل أكثر من ذلك ، فهي تخفي في لغتها التحليلية كثيرا من النوايا والخيارات السياسية.

على ضوء ما سبق، تنحو دراستنا إلى تبني مفهوم الثورة الاجتماعية باعتبارها فعلا شعبيا يهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل في بنية النظام السائد في المجتمع، طالما يمكن الاعتماد على هذا المفهوم في تحديد الثورات الاجتماعية تاريخيا، وطالما أنه لا ينفي إمكانية حدوث الثورات الاجتماعية عند الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تطور المفهوم ذاته .

ثالثا – خصائص الثورة الاجتماعية :

يمكن إجمال خصائص الثورة الاجتماعية في جملة هذه العناصر التي تعتبر قواسم مشتركة تميز الفعل الثوري :

1– عملية تغيير راديكالي: تستهدف الثورة الاجتماعية و تقوم على التغييرات الجذرية وترفض حلول الإصلاح التدريجي، و غالبا ما تكون هذه التغييرات سريعة ومفاجئة وتشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك فثمة اختلاف جوهري بين الثورة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي، فهذا الأخير لا يهدف إلى تغيير راديكالي في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن

[1] مبارك سالمين ،" العوامل الاجتماعية و أثرها في التغيير : الثورة اليمنية نموذجا". **(مؤتمر جامعة فيلادلفيا الدولي السابع عشر حول ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية ، العوامل ، التمثلات)**، (6 –8) نوفمبر 2012 ، ص 2 .

التناقضات المصلحية بين الجماعات ، وإنما يستهدف فقط تحسين الشروط الراعية لهذه التناقضات مع الإبقاء على النظام القديم. رغم أن **روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg** تعتقد بأن هناك صلة لا تنفصم تربط بين الإصلاحات الاجتماعية والثورة، فبحسبها فإن النضال من أجل الإصلاحات وسيلة الاشتراكية الديمقراطية والثورة الاجتماعية غايتها.[1]

وعند الحديث عن التغيير الجذري في الثورة فغالبا ما يتم ربطه بالعنف، فهل تستوجب الثورة الاجتماعية العنف واستخدامه؟ .

في الحقيقة لا أحد ينكر الدور الرئيسي الذي يلعبه العنف في الثورات ، وربما يرجع ذلك إلى صلة البداية بين الظاهرة الثورية والعنف ، لكن ورغم ذلك فمن المؤكد أن الثورات لا يقررها العنف تقريرا كاملا كما تذهب إليه **حنة أرندت**، فالعنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة وإنما التغيير هو الوصف الأجدر بها.[2]

2- **لحظة تاريخية تتعلق بتغيير هياكل السلطة الحاكمة :** تعد الثورة الاجتماعية طفرة في مسار التطور التاريخي نتيجة ضغوط ومصاعب متزايدة يؤدي تفاعلها إلى تغيير أساسي في التنظيم السياسي وإلى هدم للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية القائمة. وتقوم الثورة الاجتماعية على رفض النظام السياسي والعمل على تقويضه من أجل ترسيم أسس ودعائم نظام سياسي جديد مغاير للنظام القديم من حيث بناه وهياكله وعلاقاته السلطوية، وهي تحدث حين تدرك غالبية المجتمع أنه لم يعد بإمكانهم العيش في ظل النظام القائم ومؤسساته، وتعجز السلطة الحاكمة على إدارة و تسيير أمور المجتمع .

وعن اللحظة الثورية فليس هناك تحديد مسبق لها، لأن الثورة لا تتم وفقا لتوصية ولا تحضر بهذه المناسبة أو تلك، وإنما تنضج في مجرى التطور التاريخي وتندلع في لحظة مشروطة بجملة

[1] روزا لوكسمبورغ ، **إصلاح اجتماعي أم ثورة ؟**،ترجمة كراسات ماركسية، (روافد للنشر والتوزيع ،1970)، ص 3 .
[2] حنة أرندت، مرجع سابق ، ص 23 .

كاملة من الأسباب الداخلية والخارجية . إنها توجد حين تنضج وتتفاعل وتتوحد العوامل الذاتية والموضوعية للثورة أي حينما يتشكل الوضع الثوري.*

3- **برنامج للتغيير مقدم من قبل الجماعة الثورية:** يقصد بالجماعة الثورية الحامل الأساسي للثورة ، بما يشمل البنى السياسية والفكرية المنظرة للثورة ، والأفراد والجماعات الممارسة للفعل الثوري . ويجب أن يحمل كلا الطرفين الفكر العام نفسه بحيث يمكن فرض البنية الجديدة عبر اقتناع صفوف الجماعة الثورية ككل بأهمية التغيير المنشود ، وهو الأمر الذي يستوجب وجود برنامج يتضمن الخطوط العامة للمشروع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المراد تطبيقه إضافة إلى القيم الثورية التي تعكس إيديولوجية الجماعة الثورية .

إذن فدور الشعوب هو عامل مهم في الثورات وليس عاملا ثانويا ، لكن وجود الجماعة الثورية التي تقود تلك الشعوب هو عامل لا يقل أهمية عن سابقه . فقلما تجد ثورة ناجحة قام بها الشعب وحده دون وجود الجماعة الثورية ، لأن هذه الأخيرة هي التي تسير عجلة الثورة إلى الأمام وتعمل على كشف عيوب النظام القائم ومساوئه وعلى إقناع الشعب و استمالته إلى الثورة. هذا ما خلص إليه **بيتر مكدونو** و**أونطونيو لوبيز بينا** في دراستهما عن التوجهات السياسية للبرازيليين، حيث توصلا إلى وجود قدر كبير من مشاعر عدم الرضا من النظام الاستبدادي ، لكن في ظل غياب البدائل التنظيمية، فإنه في الغالب تأخذ المقاومة شكل اللامبالاة والفتور.[1] وبالتالي فإن وجود الإحباط وأعمال الشغب والاضطرابات في مجتمع ما لا يؤدي بالضرورة إلى ثورة ؛ فبدون تنظيم لن تكون هناك ثورة ، ومن يوفر التنظيم كما تكشف عن ذلك خبرة الثورات هم المفكرون ، وقد أطلق **جيمس بيلينجتون James Billington** على ذلك اسم العقيدة الثورية.[2]

4- **القيم الثورية:** يشمل التغيير في الثورة الاجتماعية أيضا نسق القيم والمعتقدات ، لذلك فليس من المستغرب أن تحمل هذه الثورة منظومة قيمية تعبر عن روحها وعن ذاتيتها المعيارية المتميزة عن

---

* يذهب لينين في مؤلفه نهاية الأممية الثانية إلى أن الثورة مستحيلة دون وضع ثوري ، علما بأنه ليس كل وضع ثوري يؤدي إلى ثورة.

[1] إيمان أحمد رجب ، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية " ، في : **(ملحق مجلة السياسة الدولية،** السياسة الدولية ، المجلد 46، عدد184 ، أبريل 2011)، ص 10 .

[2] المرجع نفسه ، ص 11 .

النسق القيمي الاجتماعي السائد، وهذه المنظومة تتعلق أساسا بالأيديولوجيا التي تتبناها الجماعة الثورية. ويتم الربط بين الثورة وعملية إبدال القيم التي على أساسها بنيت العلاقات في مجتمع ما قبل الثورة، وتكون هذه العملية واعية ومقصودة، تؤدي إلى معرفة أفراد المجتمع وتثقيفهم بمفاهيم القيم الجديدة التي اندلعت الثورة من أجلها. على أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها عملية إبدال القيم هي مقاومة بعض الفئات والأطراف ممن لهم مصلحة في بقاء النظام القديم وقيمه ، خاصة وأن هذه الأطراف تجد مساندة من مؤسسات النظام والسلطة الممثلة لها ، لذلك تستوجب عملية إحلال القيم الثورية إزالة السلطة القائمة ومؤسساتها.

وليس أدل على دور القيم في الثورات ، من التصور الذي قدمه **فوران John Foran** عن الثقافة ودورها في صنع الثورات، وهو ما يمكن توضيحه من خلال المخطط التالي(أنظر الشكل رقم 02).

الشكل رقم(02) : دور الثقافة في صناعة الثورات

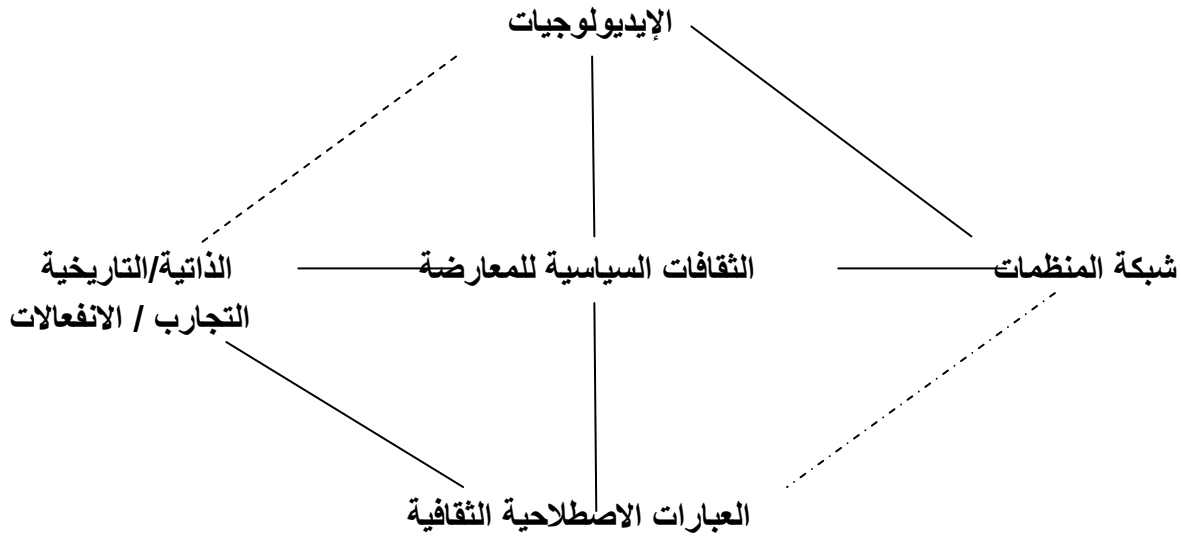

المصدر: John Foran, Theorizing Revolutions, op cit ,p212

وعن سؤال، هل بمقدور الثقافات السياسية الجديدة صنع نوع معين من الثورات؟، يشير **فوران** لما حققه اليسار في مجموعة من دول العالم الثالث، مثلما يوضحه المخطط التالي،(أنظر الشكل رقم 03).

الشكل رقم (03) : ظهور ثقافات سياسية جديدة للمعارضة في القرن الحادي و العشرين.

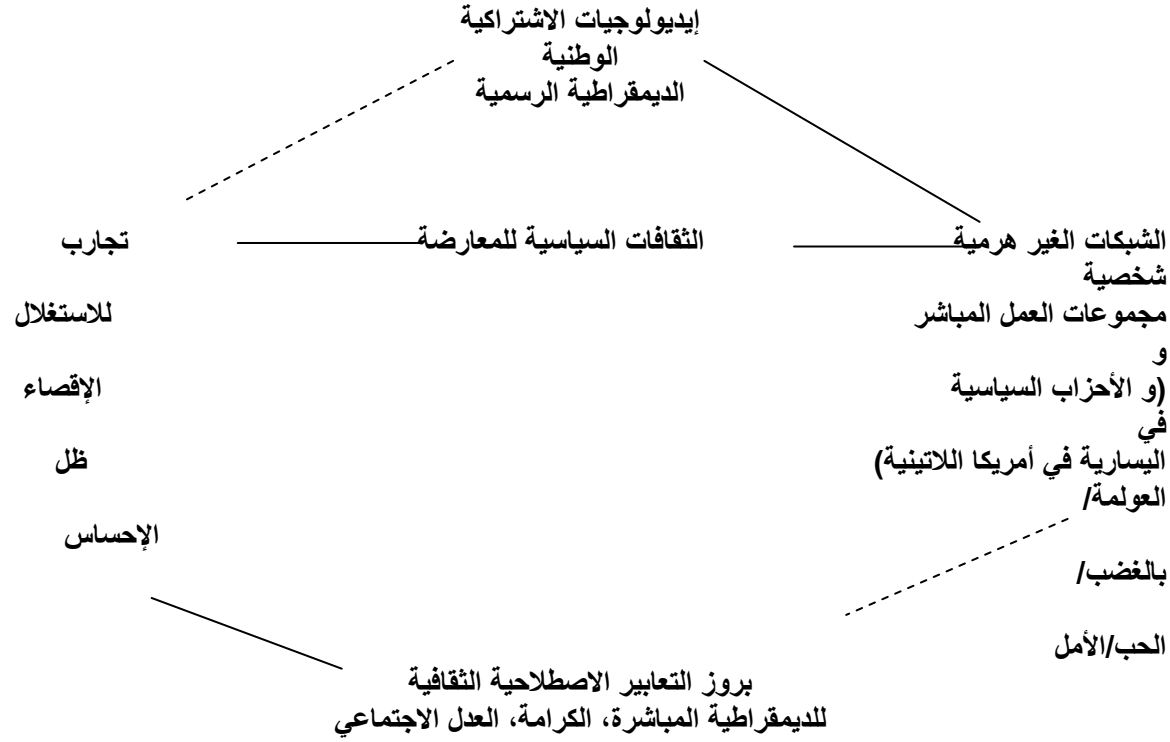

المصدر:

John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic**, Revolution in the Making of the Modern World : Social identities, globalization, and modernity**,(LONDON : Routledge, 2008)p.249.

لقد أحرز اليسار على سلطة الدولة أو يكاد في مجموعة معتبرة من البلدان اللاتينية ، لكن: هل لديه الإرادة، الدعم الداخلي والمجال الكامل للمناورة التي تمكنه من توجيه الموارد للفئات المحرومة من المجتمع؟، يتساءل فوران.[1]

إذن، لا يمكن للثورة أن تستحق وصفها ما لم تكن ثورة في عالم القيم، تعكس حاجة الشعب إلى تغيير اجتماعي شامل، وعلى طريق تحقيق هذا الهدف تتعرض منظومة قيم الثورة في دوافعها وأهدافها وغاياتها لاختبارات تجدد التساؤل عن حقيقة موضع القيم بين الفكر والواقع.

[1] John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic,op cit,p.249.

المطلب الثالث : الثورة الاجتماعية و بعض المفاهيم المساوقة لها

كثيرا ما تستخدم الدراسات التي تتناول الثورة / الثورة الاجتماعية بعض المفاهيم المساوقة لها دونما تمييز بينها مما يؤدي إلى الخلط بين تلك المفاهيم وهو الأمر الذي ينتج عنه إشكالية تتعلق بضبط المفاهيم ، لذلك نحاول في هذا الصدد التمييز بين مفهوم الثورة وبعض المفاهيم المشابهة لها بهدف التغلب على الإشكالية السابقة، وهي على سبيل الحصر: العنف السياسي، الانقلاب السياسي، والتغيير السياسي .

أولا– الثورة و مفهوم العنف السياسي :

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهومي الثورة / الثورة الاجتماعية والعنف السياسي دونما مراعاة للاختلافات والتمايزات القائمة بينها ، لذلك وبعد أن تعرضنا سابقا لمفهوم الثورة الاجتماعية من الضروري التطرق لمفهوم العنف السياسي من أجل استجلاء أوجه التداخل و الاختلاف بين المفهومين

يلجا أغلب الباحثين إلى تحديد مفهوم العنف السياسي من منطلق كون أهدافه سياسية ، حيث أن هناك شبه اتفاق على أن العنف يكون سياسيا أو يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية .

يعرف **بول ويلكنسون paul Wilkinson** العنف السياسي بأنه : استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية .[1]

ويعرفه **نيبورغ Nieburg** بأنه : أعمال إخلال، تدمير، أو إصابة، يكون الغرض منها اختيار أهداف، ضحايا، ظروف، طرق تنفيذ، وتكون آثارها ذات أهمية سياسية، أي تميل إلى تعديل سلوك الآخرين في موقف مساومة يكون له نتائج على النظام الاجتماعي.[2]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** . سلسلة أطروحات الدكتوراه 17 ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1999) ، ص 27 .

[2] Ekkart Zimmermann ,**Political Violence, Crises and Revolutions :Theories and Research**, (Routledge, 2011),p.8

ويعرفه **قدري حنفي** بأنه نوع من أنواع العنف الداخلي ، الذي يدور حول السلطة ، ويتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية.[1]

والعنف السياسي **عند توفيق إبراهيم** هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات ، وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية .[2]

أما **تشارلمز جونسون**Charlmers Johnson في كتابه عن "**التغيير الثوري**" فيقترب اقترابا غير مباشر من ظاهرة العنف السياسي، فهو يتناولها كأحد جوانب الثورة باعتبارها استمرارية من السلوك العنيف ، وينظر بذلك للعنف السياسي على أنه عمل يخالف اتجاه سلوك الآخرين سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة.[3]

ويمكن تصور حركة العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي : [4]

- العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم. وذلك لضمان استمراره ، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له . ويعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي .
- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (عمال ، طلبة ، أقليات ، تنظيمات ...) إلى النظام أو بعض رموزه ، والذي قد يتخذ شكل التظاهرات أو المظاهرات أو الاغتيالات أو الانقلابات . وفي هذه الحالة يعرف العنف بالشعبي أو غير الرسمي .
- العنف الموجه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى، ويدخل هذا العنف في إطار الصراع داخل النخبة. ويتخذ عدة أشكال كالتصفيات الجسدية والاعتقالات وحتى الصدامات المسلحة بين العناصر الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة .

---

[1] قبي آدم ، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر" ،(**مجلة الباحث** . عدد 1 ، 2002) ، ص 102 .

[2] المرجع نفسه، ص 105 .

[3] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

[4] حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 28.

- العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها. وفي هذه الحالة يعرف العنف بالسياسي المجتمعي.

وفي ذات السياق، عادة ما يتم الربط بين العنف السياسي والإرهاب، بالرغم من أنه يجب التفريق في ذات الوقت بين أنواع الإرهاب المختلفة.

يتم التمييز بين نوعين أساسيين من الإرهاب، و كلاهما مختلف عن حرب العصابات المتعارف عليها، بما أنه موجه ضد القوات الحكومية، الأجهزة شبع العسكرية المعادية ، والمسلحين المدنيين. وكما يشير **دونالد بلاك** فإنه من البديهي أن هؤلاء الذين يعرفون بالعصابات، قد ينغمسون أحيانا في الإرهاب؛حين يعتدون على مدنيين، كما أنه من الممكن أن ينشط من هم في حرب العصابات في مجال الإرهاب؛حين يهاجمون المرافق العسكرية وأفراد الجيش.[1]

وهكذا ومن خلال مقاربة مفهوم العنف السياسي، يمكن القول أن هذا الأخير يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة، والنوع الثاني هو الذي يمثل الثورة متى توفرت فيه خصائصها .

ثانيا– الثورة و مفهوم الانقلاب السياسي :

جاء في **الموسوعة السياسية** أن الانقلاب عمل مفاجئ و عنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم ، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا .[2]

وتعرفه **موسوعة مصطلحات عصر العولمة** بأنه استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة و تغيير نظام الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين (الأسلوب العسكري).[3]

ويتخذ الانقلاب عدة أشكال ففي بعض الحالات يتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريد دون أن يشترك مباشرة في الحكم ، وفي حالات أخرى ، وهي الأكثر رواجا ، يتدخل الجيش بقوة ويستلم الحكم

[1] John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic, Op Cit,p.202.

[2] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 372.

[3] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **موسوعة مصطلحات عصر العولمة** ، (الثقافية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 75

متذرعا بعجز المدنيين وسوء استغلال قواعد اللعبة الديمقراطية ، وفي حالات أخرى يمكن للانقلاب أن يحدث دون اللجوء إلى الجيش .

وعن التمييز بين الانقلاب والثورة ، فإنه وعلى عكس هذه الأخيرة يكون التغيير الناجم عن الانقلاب في معظم الحالات مجرد تغيير في الطبقة الحاكمة دون أي مساس بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويكون التنافس في السلطة هو المحرك الوحيد له. بل وكثيرا ما تكون الانقلابات بمثابة عمليات إجهاضية للثورات[1]. فالهدف من الثورة هو إحداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي أو الاجتماعي ، في حين يهدف قلب نظام الحكم إلى مجرد توزيع السلطة السياسية بين هيئات الحكم المختلفة أو أشخاص القائمين به. في المقابل يفرق البعض بين الثورة والانقلاب على أساس أن الأولى يقوم بها الشعب نفسه، في حين يقوم بالانقلاب بعض رجال الحكم. ويبني آخرون هذه التفرقة على أساس النتائج المتمخضة عن كل منهما حيث يؤدي الانقلاب إلى الإطاحة بالحكومة بينما يترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وانهيار النظام الحكومي القائم ، دون المساس بشخصية الدولة والتزاماتها الدولية [2].

ويطرح الجدول التالي الفروق الأساسية بين مختلف أنواع الانقلاب والثورة، (أنظر الجدول رقم 04).

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 373.

[2] إيناس مصطفى عفت و آخرون، **الموسوعة العربية الميسرة** ،المجلد 1 ، (بيروت : المكتبة العصرية ، 2010) ، ص 1100.

الجدول رقم (04): أنواع التغيير السياسي : الانقلاب العسكري، انقلاب مسلح، انقلاب عسكري ثوري، ثورة سياسية/ اجتماعية

نوع التغيير السياسي	نوع التنظيم	نسبة المشاركة الشعبية	نوايا الثائرين	النتائج في حالة نجاحها
الانقلاب العسكري	مضاد للنخبة	منخفضة	استبدال النخبة	النتائج في حالة النجاح
انقلاب مسلح	نخبة أو مضاد للنخبة	منخفضة	تجديد النخبة الحاكمة	نخبة جديدة
انقلاب عسكري ثوري	نخبة أو مضاد للنخبة	مرتفعة: بمشاركة الجمهور	تجديد النخبة الحاكمة؛ للمشاركة الجماهيرية، تغيير المسؤولين و الأولويات	أفراد جدد ضمن النخبة الحاكمة
ثورة سياسية/ اجتماعية	مضاد للنخبة	جد مرتفعة: مع دفع الجمع من القاعدة	الاستبدال الكلي للطبقة السياسية و النظام الاقتصادي السياسي	طبقة سياسية جديدة، إعادة تكوين المؤسسات، بما فيها علاقات الملكية.

.

المصدر: David Lane, "The Orange Revolution: People's Revolution' or Revolutionary Coup?", **Political Studies Association, (BJPIR**, 2008,vol 10,n4),p.530.

ثالثا– الثورة و مفهوم الحركات الاجتماعية :

ظهر مفهوم الحركة الاجتماعية مع عالم الاجتماع **لورانز فون شتاين Lorenz von Stein** في كتابه "تا**ريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789– 1850**" كتعبير عن الجهود المبذولة في الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء مجتمع جديد . وهنا فإن **فون شتاين** قد أدخل المصطلح في نقاشات معمقة حول الكفاح السياسي الشعبي وربطه بالعملية التي تكتسب من خلالها الطبقة العاملة برمتها الوعي الذاتي والقوة . [1]

ثم توسع المفهوم مع **هيربرت بلومير H. Blumer** ليشير إلى ذلك النشاط الاجتماعي الذي غالبا ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة، ليصبح تدريجيا مع مرور الوقت، كيانا متميزا ومعبرا عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجمعي؛ فهذه الحركات لا تجد منفذا للتعبير عن

[1] ربيع وهبة ، **الحركات الاجتماعية : تجارب و رؤى** . في :**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011)، ص 46 .

مطالبها من خلال القنوات التقليدية ، فتتحول إلى قوى منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية السائدة و تستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية .[1]

وقد أبرز المؤرخ الاجتماعي **تشالز تيلي**، الميل التاريخي لتسييس الحركات الاجتماعية وجذورها.[2] وأقترح في أطروحته النظرية حول الاحتجاج والدولة، ثلاثة أبعاد أساسية لدراسة الحركات الاجتماعية: **الأول:** الإجراءات الاحتجاجية التي تشكل ذخيرة الحركة. **الثاني:** الأفكار، بما في ذلك المبادئ الأخلاقية، التي تحدد المظالم، ووجه الاحتجاج، وتوحد الأعضاء، وتشكل في نهاية المطاف أساس الهوية الجماعية. و**الثالث:** المجموعات والمنظمات التي تشكل الحركة من خلال التعبئة والمشاركة في الأحداث.[3]

وعند دراسة الحركات الاجتماعية يمكن القول أن هناك ثلاثة أقطاب فكرية سيطرت على الأدبيات السوسيولوجية المهتمة بدراسة دينامية الحركات الاجتماعية ذات الأفق السياسي خلال العقود الأخيرة ، من خلال وضع أطروحات لتفسير دينامية هذه الحركات ، نجدها في كتابات **رونالد أمينزادة** عن "**الصمت والصوت في دراسة الاحتجاج**"، **دو كماك آدم Adam Dokmak** و**سيدني تارو Sidney Tarrow** و**شالز تيلي** عن "**دينامية الاحتجاج**"، و**غولدستون Jack A. Goldstone** "**عن الدولة والأحزاب والحركات الاجتماعية**".[4]

ولعل اللافت في هذه الكتابات هو تسليطها الضوء على بنية الحركات الاجتماعية وديناميتها الداخلية في إطار العلاقة بين دينامية الحركات الاجتماعية والبنية الدستورية والسياسية للدولة بعدما كانت الدراسات تركز البحث فقط على أهمية الفاعل الجماعي وتأثيراته في الحركة الاجتماعية .

وعن العلاقة بين الثورة والحركات الاجتماعية ، فيمكن الانطلاق من وجهة نظر **ماكس فيبر Max Weber** الذي ينظر للحركات الاجتماعية على أنها أشكال من الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق

---

[1] توفيق عبد الصادق ، "حركة 20 فبراير الاجتجاجية في المغرب : مكامن الاختلال و إمكان النهوض "،(**مجلة المستقبل العربي** ، عدد 426، أغسطس 2014)، ص 73 .

[2] Erik Neveu, **Sociologie des mouvements sociaux.** éditions La Découverte, Paris, Quatrième édition, 2005,p12.

[3] Hank Johnston, **Analyzing Social Movements, Nonviolent Resistance, and the State. (**Routledge ,2019), p.3

[4] توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص 74.

تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات، وبذلك فإن الحركات الاجتماعية تمثل تأثيرات دينامية يمكن أن تؤدي باستمرار إلى تفكيك أو تهديد الأنماط المستقرة من السلوك ،ومن ثم تتحول إلى مصدر سريع للتغير.[1]

من جهتهم، يقرن كل من **جون مكارثي**John McCarthy و**ديفيد بريت** David Bret و**مارك وولفسون** Mark Woolfson بين الحركات الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في مقال نشر عام 1991، بالقول: "عندما يجتمع الناس للقيام بالعمل الجماعي في إطار الدولة، فإنهم يدخلون في بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية مقعدة ومتعددة الأوجه، تتضمن أسئلة متعددة مباشرة وغير مباشرة، تتعلق بالقرارات المشتركة للناس حول كيفية تحديد أهداف التغيير الاجتماعي وكيفية التنظيم من أجل تحقيق تلك الأهداف".[2]

أما **مايكل هارت** Michael Hardt **وانطونيو نيغري** Antonio Negri فينظران للحركات الاجتماعية كمفاهيم متطورة ونماذج جديدة للثورة، مأخوذة من الموضوعات الاجتماعية الجديدة، ومن هويات عصر المعلومات، ويستخدمان مفهوم الحشد/الجمهور (Multitude). فمن وجهة نظرهم، لم تعد الثورة تنطوي على الاستيلاء على سلطة الدولة، بل هي تعبير عن الاستقلال الذاتي لشبكة من الخصائص الفردية المنتجة.[3] وهذا ما يمثل نقطة مرجعية مركزية في النقاش المعاصر حول مستقبل الثورة.

وهكذا فقد حدث تطور لافت في استخدام مفهوم الحركات الاجتماعية الذي ارتبط لعديد السنوات بالتطورات في المجتمعات الديمقراطية الأوربية والمجتمع الأمريكي عندما تمت الاستعانة به فيما بعد ؛على نطاق واسع؛ لتحليل عمليات التغيير التي شهدتها الأنظمة الأوربية من النوع السوفياتي؛ بعد الدور الذي لعبته هذه الحركات في التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية، ثم الأنظمة الاستبدادية في العالم الثالث عندما أصبحت مصدرا لنمط جديد من النظم السياسية.

---

[1] أنتوني غيدنز، مرجع سابق ، ص 112 .

[2] Sidney Tarrow,**State and opportunities :The political structuring of social movements,In :Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings** , (Cambridge University Press, 1996),p.41

[3] Göran Therborn, **Roads to modernity: revolutionary and other Revolution**, in the Makingof the Modern World Social identities, globalization, and modernity ,op.cit,p.1

المبحث الثاني : تحليل الثورات الاجتماعية ؛ المقاربات والمناهج

يبرز جدال واسع عند البحث في موضوع الثورة الاجتماعية والإطار النظري الملائم لتناوله، لذلك من المناسب اختبار عدد من المقاربات التي تتناول الموضوع مع ما قد يكون بينها من اختلاف أو تشابه.

وعلى الرغم من التسليم بأن موضوع الثورات الاجتماعية فريد من نوعه، مثلما هو في كل الظواهر، فإن بعض العلماء الاجتماعيين يرون أن العوامل والظروف التي تحكمت في قيام هذه الثورة والتغييرات التي أدت إليها تكررت في كثير من المجتمعات، و من الممكن دراسة هذه الثورات جميعا و الوصول إلى القوانين العامة التي تؤثر في قيامها أو تطويرها.[1]

وقد حاول علماء السياسة والاجتماع ومنهم المهتمين بما يسمى "**علم الثورة**" شرح وتفسير العملية الثورية، لكنهم اختلفوا في مداخل هذا التفسير تبعا لمشاربهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية وحتى انتماءاتهم الإيديولوجية. وكنتيجة لذلك ظهرت مقاربات نظرية ومناهج بحثية مختلفة، يمكن عند تطبيقها على حالة تخص ظاهرة الثورة إظهار ما يترتب عليها من فوائد علمية، أو ما يعترضها من معوقات منهجية.

وعند استعراض تراث الأدبيات الثورية يظهر كثير مما ينبغي معرفته عن الثورات، من حيث تاريخها وفلسفتها النظرية وممارستها العملية. ومثلما تطورت الثورات، تطورت أيضا المفاهيم النظرية التي حاولت تفسيرها، ولعل الاختلاف الأساسي بين التوجهات النظرية المتنوعة، هو اختلاف في الأسئلة المطروحة وفي تحديد الفاعل الرئيسي في الأحداث الثورية. فهناك نظريات تهتم بأسئلة مثل متى تقوم الثورة، وهناك نظريات تطرح أسئلة عن القدرة على الحشد والقيادة لدى الثوار، وهناك نظريات تطرح تساؤلات حول هيكل الدولة وطبيعة العلاقة بين النخب و تقدم إجابات عن أسئلة مثل: كيف تقوم الثورة؟.

وعلى ذلك، يستعرض هذا المبحث أهم نظريات الثورة الاجتماعية ومقارباتها، ويتتبع تطور مفاهيمها النظرية ومنهجية دراستها.

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي و مناهجه**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)،ص 239.

المطلب الأول: التطور النظري لتفسير الظاهرة الثورية؛ من الفكر الكلاسيكي إلى أجيال الثورة في القرن العشرين:

من المهم أن ندرك أن مفهوم الثورة له تاريخه الخاص، وكل من يفكر في الثورة في السنوات الأولى من القرن 21 لا يسعه إلا أن يفكر فيها بطريقة مختلفة عن الطريقة التي فكر بها شخص ما في أوائل القرن العشرين. فقد غيرت الأحداث خلال القرن الماضي الطريقة التي ينظر بها الناس إلى الثورات.[1]

إن الاهتمام بالظاهرة الثورية يعود إلى الفكر السياسي الكلاسيكي وتقاليده الفلسفية منذ **أرسطو**Aristotle في كتابه "**السياسة**"، حيث أنه ورغم موقفه المحافظ بل والرافض للثورة والذي يجد مبرراته في اليوتوبية التقليدية* التي تميز فلسفته السياسية، إلا أنه خصص فصلا كاملا لتحليل الثورة في أنظمة الحكم المختلفة. ويبدأ **أرسطو** في تحليل أسباب الثورات والتي يرجعها إلى عنصر أساسي هو عدم الرضا والرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية ، وقد اعتبر ذلك العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة . ويخلص إلى أن الثورة شر لابد من الاحتراس من بدايتها ، فالأخطاء تكمن دائما في البدايات التي يؤدي التهاون معها إلى انفلات الأمور. [2]

أما **الفكر الثوري في القرن الثامن عشر** فقد ارتكز على نظرية المساواة الطبيعية التي تؤكد على الحقوق المتساوية لجميع المواطنين وعلى نظرية السيادة الشعبية ، وهي نظرية تقوم على إنكار سلطة الملكيات المطلقة ، وإنكار شرعية امتيازات طبقة النبلاء .[3]

وأما **في القرن التاسع عشر** فقد كان الفكر الثوري ذا صبغة ماركسية بامتياز، حيث استطاع **ماركس** أن يحدث نقلة نوعية في مسار التفكير في الثورة من منطلق نظرية مادية تاريخية شاملة. ويفسر ماركس الثورة من خلال تحليل الأوضاع الطبقية في المجتمع ، حيث يعيش المجتمع حالة تناقض طبقي حاد بسبب التضاد بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج باعتبارها طبقة مستغلة والطبقة

---

[1] Michael D.Richards, **Revolutions in World History**, (Routledge ,First published 2004),p.2

* تشدد على وجود مسافة بين المثال النظري و الواقع العملي ، بما يجعل تحقق نظام الحكم الأمثل أمرا يعتمد على مصادفة قد تتحقق و قد لا تتحقق.

[2] ـــــــــ، " قراءات نظرية : الثورات السياسية – المفهوم والأبعاد"،(**المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**. 17 أبريل، 2016). نقلا عن:https://eipss-eg.org/

[3] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 871 .

المستغلة . وهكذا تتولد الثورة من رحم الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا ، وستكون المهمة التاريخية للبروليتاريا هي أن تتحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات. أما **في القرن العشرين** وباستثناء إسهامات **لينين** في تطوير النظرية الماركسية، فقد توجهت الجهود النظرية بشأن الثورة نحو دراسة النماذج والتجارب الثورية بدءا من الثورة الفرنسية مرورا بالثورة الروسية وانتهاء بدراسة ثورات أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا . ويصنف الباحثون دراسات الثورة إلى ثلاثة أطوار، الطور الأول سبق الحرب العالمية الثانية والثاني كان مع الثورة السلوكية، أما الثالث فيمتد من السبعينيات إلى اليوم[1]. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي،(أنظر الجدول رقم 05).

الجدول رقم (05): أطوار دراسات الثورة

المرحلة	المقاربة	الانتقادات
الأولى: قبل الحرب العالمية الثانية	دراسات الأحداث الثورية	غير منهجية ووصفية
الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية	دراسات التغيير المتقطع مثل التحديث، كفعل ثوري واضح	ليس واضحا سبب أن التغيير أو تفاقم عدم الرضا يقود إلى الثورة في بعض الحالات وليس في حالات أخرى
الثالثة: بعد عام 1970 حتى الآن	دراسات لقوة الدولة المحلية والدولية باعتبارها توفر الفرصة الملائمة للثورة	تركز كثيرا على المؤسسات، تؤدي إلى تجاهل الأفكار والقوى الفردية

المصدر: باتريك هـ أونيل ،مرجع سابق، ص 400

في الطور الأول مال الباحثون إلى وصف الثورة بدلا من شرحها، وعندما تم شرح الأسباب غالبا ما كانت تفسيرات ذلك غير منهجية وتلقي اللوم على سياسات الحكومة السيئة أو الزعماء

[1] باتريك . هـ أونيل ، مرجع سابق ، ص 398 .

السيئين . ومع الثورة السلوكية سعى علماء الاجتماع إلى تفسيرات أكثر تعميما، وأخذت الجهود البحثية أشكالا مختلفة وركزت على مجالات متنوعة، لكنها اشتركت في نظرتها إلى أن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجذري أو العوامل المفاجئة مثل التحديث هي أساسية في إشعال فتيل الثورة. ومالت هذه الآراء إلى التركيز على دور الأفراد كثوريين محتملين وسعت إلى فهم دوافعهم. وبحلول السبعينات أخذت دراسات الثورة مقاربة مؤسساتية و ابتعدت عن التركيز على ردود فعل الشعب وركزت بدلا من ذلك على الدولة كهدف للثورة.[1] وقد أصبحت المقاربة المؤسساتية وجهة النظر المهيمنة خلال الثمانينات وهو ما أتى بشكل متزامن مع اهتمام أكبر بالمؤسسات وسلطة الدولة. لكن هذه المقاربة أصبحت عرضة للنقد والتساؤل نتيجة تجاهلها للدور الذي تلعبه القيادات أو الأفكار في المساعدة على تحفيز وتوجيه الفعل الثوري. واعتمادا على الأحداث التي ميزت ثورات أوربا الشرقية، لاسيما تأثر قادة الثورات بأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان،الاحتجاج السلمي والحراك العام اتجه بعض الباحثين إلى دراسة الثورة وفق مقاربات أكثر فردية. في المقابل نجد من الباحثين من يقسم المراحل التي مرت بها الجهود النظرية فيما يخص تفسير الظاهرة الثورية في القرن العشرين إلى أربعة أجيال كما يذهب إليه **جاك غولدستون** و**جون فوران**.

الجيل الأول : يقع في الفترة الزمنية بين 1900 و 1940 ، حيث اتجهت الدراسات نحو تحديد المراحل الرئيسية للسيرورة الثورية ووصف التغييرات الاجتماعية الناتجة عنها . ذلك أن الثورة تعرف عددا معينا من المراحل المتتالية التي تنتجها ديناميتها الداخلية والتي توضح نوعا من التسلسل المرحلي ، حتى وإن كان هذا التسلسل مختلفا من حالة ثورية إلى أخرى فإنه يسمح بإعطاء تبسيطات تحليلية في ملاحظة السيرورات الثورية.

والحقيقة أنه ينظر للدراسات في هذه المرحلة على أنها دراسات وصفية أكثر منها تفسيرية لأنها افتقرت للعمق النظري الذي يسمح بفهم الظاهرة الثورية من حيث الأسباب والنتائج .[2]

الجيل الثاني : ويقع في الفترة بين 1940 و1975 تقريبا، خلال هذه المرحلة انصبت الجهود النظرية على محاولة بناء أطر تفسيرية للظاهرة الثورية من خلال البحث في أسباب الثورة ومسبباتها . وهو الأمر الذي مثلته ثلاثة تقاليد نظرية، التقاليد السيكولوجية والتي ترجع أسباب الثورة إلى عوامل نفسية

[1] باتريك . هـ أونيل ، مرجع سابق ، ص ص 398 – 401 .

[2] " قراءات نظرية : الثورات السياسية – المفهوم و الأبعاد"، مرجع سابق.

ترتبط بمفهومي الإحباط والحرمان، التقاليد السوسيولوجية والتي تفسر الثورة اجتماعيا وفق المنظور البنيوي الوظيفي باستخدام مفاهيم عدم التوازن أو الخلل الوظيفي ، والتقاليد السياسية من لدن علم السياسة التي حاولت تفسير الثورة وفق رؤية تعددية يعكسها استخدام مفهوم الجماعة والصراع.[1]

الجيل الثالث : ويقع بين 1975 وأواخر الثمانينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة ركزت الجهود النظرية في تفسير الظاهرة الثورية على عوامل كانت قد قدرت بأقل من قدرها في المرحلة السابقة لاسيما ما تعلق منها بالعوامل السياسية البحتة ، فبعد أن كان ينظر للدولة كساحة للصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة أصبحت تمثل فاعلا مستقلا، ولذلك تم الربط بين الثورة وبناء نموذج جديد للدولة. كما تم التركيز على عوامل أخرى منها الضغوط الدولية، والتركيب البنيوي للمجتمعات، ودرجة تماسك المؤسسة العسكرية، ومدى وجود عوائق بنيوية على استخدام الأنظمة الحاكمة للقوة في معالجة الأزمات الداخلية .[2]

الجيل الرابع : منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة جرت محاولات لوضع أطر نظرية جديدة لتفسير الثورة تتجاوز الإطار التقليدي القائم على ثنائية الفاعل / البنية، من خلال إبراز تعقيد البنية الاجتماعية من حيث القوى والتحالفات القائمة من جهة ومن حيث القيم والمعتقدات التي تحرك تلك القوى من جهة أخرى. وعلى ذلك وجدت مداخل اقتربت من الظاهرة الثورية باستخدام مفاهيم الثقافة والأيديولوجية كأساس للتفسير ، وتوجهت الدراسات إلى التركيز على أدوار الجماعات الإثنية والعرقية والدينية وحتى النوعية في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي . وبهذا فإن جهود الجيل الرابع قد اعتمدت على النماذج المركبة متعددة الأبعاد والمستويات وعلى المقارنة بين حالات تاريخية متنوعة، فنأت عن الاختزال والقوالب الجاهزة القائمة على الأحادية السببية.[3] ومن أمثلة الجيل الرابع لدراسات الثورة ، تلك المتعلقة بالنتائج الجنسانية، والتي توضح العلاقة بين الثورة وتحقيق بعض المصالح الجنسانية المرتبطة أساسا بوضع المرأة.

والجدول التالي نموذج عن هذه الدراسات، (أنظر الجدول رقم 06).

---

[1] " قراءات نظرية : الثورات السياسية – المفهوم و الأبعاد"، مرجع سابق.

[2] Goldstone JACK, " Review Theories of revolution : The Third Generation ",(**World Politics**, vol.32, April1980 ,p 426.

[3] Foran , John, " Theories of Revolutions Revisited : Toward a Fourth Generation" , (**Sociological Theory** , vol . 11,no 1, March 1993), pp . 1-16 .

الجدول رقم (06) : الثورات حسب النتائج الجنسانية (الجندرية)

نوع الثورة الثالث	ثورة البرجوازيين	الثورات الاشتراكية و الثورات الشعبوية للعالم الثالث
تحرر المرأة هدف رئيسي أم نتيجة	الكمالية في تركيا	فرنسا (1848) روسيا (1917) الصين كوبا فيتنام اليمن الديمقراطية اريتريا أفغانستان نيكاراغوا السلفادور
الارتباط العائلي للمرأة هدف رئيسي أم نتيجة	الثورة الفرنسية الشفافية في الاتحاد السوفييتي ثورات "1989" في أوربا الشرقية	المكسيك الجزائر إيران

المصدر: John Foran, theorizing revolutions, op cit ,p138

من الجدول يتضح، أن النموذج الثوري لتحرر المرأة يتبنى صراحة المساواة بين الجنسين والاندماج الكامل للمرأة في الحياة العامة، وهو يأخذ على عاتقه المصالح العملية للجنسين بما يكفل مصالح معظم الشرائح النسائية، ولكن على النقيض من ذلك، فإن نموذج ثورة المرأة داخل الأسرة، وبحكم إصراره على الاختلافات بين الجنسين واستدجان المرأة، لا يضر بالمصالح الجنسانية الإستراتيجية للمرأة، على الرغم من أنه قد يركز على بعض الاحتياجات العملية وشؤون محددة لبعض الفئات من النساء.[1]

[1] John Foran, theorizing revolutions, Op.cit,p138

المطلب الثاني: تطور مناهج دراسة الثورة ؛ من دراسة الحالة إلى التحليل الجزئي و الدراسات الكمية.

هيمن على دراسة الثورات حتى فترة قريبة استخدام العلماء والباحثين لمنهج دراسة الحالة من خلال تحليل المسارات الوطنية كحالات دراسية بالاعتماد على مجموعة من عوامل التحليل النسقي الكلي. ومن اللافت للانتباه أن أهم الأعمال حول الثورات قد بنيت حصرا حول دراسات الحالة المقارنة؛ من كتابات **كرين بيرينتون Crane Brinton**: تشريح الثورة إلى **برينغتون مور Barrington Moore**: الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية إلى **تيدا سكوكبول theda skocpol** : الدولة والثورات الاجتماعية. وحتى الكتابات التي تحمل رؤى نظرية متباينة مثل: **هنتينغتون Samuel Huntington**: النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، **تشالمرز جونسون Charlems Johnson**: التغيير الثوري، **تيد روبرت جور Ted Robert Gurr**: لماذا يتمرد الرجل، بنيت حججها حول سلسلة من التحليلات المرتبطة بدراسة الحالة.[1]

وعلى الرغم من أن الكثير من الباحثين مازالوا يعتقدون أن الاعتماد على منهج دراسة الحالة له ما يبرره فقد اتجهت بعض الجهود البحثية إلى استخدام نماذج بحثية أخرى تمثلت أساسا في التحليل الجزئي لدافعية الأفراد المشاركين في الأعمال الثورية؛ سواء في إطار الدراسات الاجتماعية النفسية أو نماذج الخيار العقلاني، وفي التحليل الكمي للعوامل المرتبطة بحدوث الثورة سيما الدراسات الإحصائية.

أولا: أسس التحليل الجزئي

تشير نتائج التحليل الاجتماعي النفسي إلى أن الأفراد الذين يشاركون في نشاطات الاحتجاج والتظاهر المحفوفة بالمخاطر لهم في الغالب الدافعية لذلك ، وجندوا من قبل المجتمعات الأولية التي ينتمون إليها . ولكن تنشيط الهوية الخاصة للجماعة المعارضة يعتمد على الدول والوسطاء الثوريين /رواد الأعمال الثوريين؛ فالالتزام بهوية معارضة يعتمد على الاعتقاد في فعالية الاحتجاج والذي يعززه الامتيازات الممنوحة من قبل المجموعات الثورية بالإضافة إلى ذلك فإن قيام الدولة بأعمال غير عادلة

[1] Jack A. Goldstone, **comparative historical analysis and knowledge accumulation in the study of revolutions, In : Comparative Historical Analysis in the Social Sciences**,(Edited by :James Mahoney, Dietrich Rueschemeyer, Cambridges University press, 2003),p.41

أو وجود أدلة على ضعفها يمكن أن يدفع الأفراد إلى الانسحاب من التماهي مع الدولة و العودة إلى الجماعات ، الشبكات غير الرسمية ، حركات المعارضة كبؤر بديلة للولاء السياسي .[1]

لقد عززت **نماذج الخيار العقلاني** هذه النتائج وفي نفس الوقت انتقدت الدراسات القائمة على الحالة الكلية للثورة كونها تفتقد إلى الأسس الجزئية للتحليل ، ويحاجج منظروا الخيار العقلاني بأنه، عندما سيواجه الأفراد الأخطار والخسائر إذا ما شاركوا في سلوك الاحتجاج ، وكانوا سيجنون نفس المنافع إذا ما نجحت الاحتجاجات سواء شاركوا فيها أم لم يشاركوا ، فإن العمل الثوري يصبح غير عقلاني للأفراد[2]، كما أثبت العلماء أن مشاكل الفعل الجماعي للأفراد ؛ في الممارسة ؛ يمكن حلها من خلال طرق مختلفة.

إن نماذج الخيار العقلاني تتنبأ بأنماط تعبئة ثورية تتسق مع الخبرة في طائفة واسعة من القضايا عبر الزمن و عبر بيئات ثقافية مختلفة ، وتركز على توضيح الأنماط البنيوية للمجموعة التي تفضل العمل الاحتجاجي و الأنماط التي من المرجح أن تحدث التعبئة من خلالها .

لقد أظهرت الدراسات أنه لا يمكن اعتبار مجموعة على درجة بسيطة من التجانس مع علاقات قوية (قرية فلاحية تقليدية) ، ولا مجموعة على درجة عالية من اللاتجانس(سكان الحضر) مثالية للتعبئة . بدلا من ذلك فإن التعبئة تتدفق بسهولة في المجموعات حيث توجد طليعة متكاملة من النشطاء الذين يبادرون بالفعل مع علاقات فضفاضة و لكن مركزية توسع أتباع المجموعة .[3]

كما تظهر نماذج الخيار العقلاني لماذا تكون التعبئة الثورية عرضة لحركة سريعة من التصعيد؛ فإذا كان مفتاح التعبئة الاحتجاجية هو إقناع الناس بأن أعمالهم ضد النظام ستكون فعالة وأن اثنين من العوامل تكون حاسمة في هذا الشأن؛ الضعف النسبي للنظام وعدد المجموعات الأخرى التي تدعم العمل الاحتجاجي ؛ فإن التحولات التي يمكن أن تطرأ على وجهات النظر أو المعلومات يمكن أن تجعل المجموعات التي لها مخاوف بشأن ظلم النظام أو عدم الفعالية منذ فترة طويلة تعتقد بأن فعلها– الاحتجاجي– يمكنه أن يحدث الفرق الآن . إذن أحداث منفردة أو أزمات يمكنها توفير معلومات

[1] Jack A. Goldstone, "Toward a Fourth Generation of revolutionary Theory **",(Annual Reviews** . **Political Science,** vol.4, 2001) ,p 163.
[2] Ibid,p164 .
[3] Idem .

جديدة تعجل بتعبئة مفاجئة قائمة على تفضيلات و معتقدات تؤدي إلى نتائج متسلسلة، وهو ما يكون– على ما يبدو– منعطفا مواتيا للعمل على نحو متزايد.

وهكذا يمكن القول أن دراسة الثورات المستندة على نماذج الخيار العقلاني وإن كانت تؤكد أحيانا على نفس موضوعات الدراسات التاريخية المقارنة فإنها توفر أساسا للتحليل الجزئي لأسباب وديناميات العمل الثوري .

ثانيا: التحليلات الكمية

قامت الموجة الأولى من **التحليل الكمي للثورات** في الستينيات من القرن العشرين على ما يسمى الانحدار الخطي باستخدام مجموعات البيانات العالمية عن (البلد/السنة)، وقد ركزت على قضايا التحديث والحرمان النسبي. إلا أن هذه النماذج كانت تفتقر إلى الإجماع، كما أنها مهدت الطريق للتحليلات البنيوية و دراسات الحالة المقارنة في السبعينات و الثمانينات .

أما الموجة الثانية من الدراسات الكمية فسعت للجمع بين مزايا الأساليب الإحصائية الوطنية واسعة النطاق و بحوث دراسة الحالة التي تركز أكثر على الطابع الخاص للدولة ، وذلك من خلال التحليل المنطقي المرتبط بثنائية غياب /وجود لمجموعة من المتغيرات في عدد كبير من الحالات، وهو ما يسمح بالاحتفاظ بخصوصية كل حالة وفي نفس الوقت تكوين مجموعة متعددة من المتغيرات المستقلة.

استخدم بعض العلماء من أمثال **فوران Foran** و **كراولي Crowley** الأساليب الكمية في تحليل عشرات الحالات الثورية في العالم الثالث و توصلوا إلى استنتاج أن الثورات الاجتماعية واسعة النطاق نادرة الحدوث و أنها ترتبط بمجموعة متمايزة جدا من المتغيرات ، وأن أنواع أخرى من الثورات: ثورات فاشلة ، ثورات سياسية ، تمردات ريفية ؛ ترتبط بمجموعة أخرى من المتغيرات. [1]

هذا الاستخدام لمجموعات مختلفة من المتغيرات و الاعتماد على مجموعات مختلفة من الحالات حال دون القدرة على بلورة نظرية واضحة حول أسباب الثورة، وهو ما جعل التحليلات المنطقية تثبت عدم وجود مجموعة واحدة من العوامل ؛ في حال وجودها أو غيابها؛ تؤدي دائما إلى الثورة أو اللاثورة، بل توجد مجموعة مختلفة من العوامل التي تنتج أنماطا مختلفة من الصراع الثوري .

[1]Goldstone, JACK, Toward a Fourth Generation of revolutionary Theory , op cit,P 165 .

لقد حدث تحول في منحى التحليلات الكمية بعيدا عن مجرد الاستخدام البسيط للبيانات عن البلد /السنة مع كل ما تنطوي عليه من مشاكل الارتباط الذاتي ، فمثلا استخدمت الدراسات التي أجريت عن التمرد و الحرب الأهلية من طرف **كوليير Collier** وآخرون البيانات المجمعة إقليميا للإجابة على تساؤل: لماذا الصراع المدني أكثر شيوعا في إفريقيا؟، كما استخدم **لوزاك** "تحليل الحدث التاريخي" لاكتشاف تطور الصراع الإثني في مجموعة من الحالات المحددة بدقة [1]. والمثير للانتباه هنا أن هذه الدراسات هدفت إلى اختبار الفرضية نفسها : إلى أي مدى يمكن أن يعزى الصراع العنيف– سواء ارتبط بالكثير من الأحداث السياسية أو كان مرافقا للثورة – إلى التركيبة العرقية للسكان؟. وتوصلت اعتمادا على التحليل الكمي إلى رفض مقولة أن التركيبة العرقية هي في حد ذاتها السبب الرئيسي للعنف ، فعوامل أخرى مثل التنافس الاقتصادي وغياب النمو الاقتصادي تؤدي إلى الصراع السياسي .

ورغم أهمية التحليل الإحصائي في دراسة الثورات، فإن **غولدستون** يقلل من قيمة النتائج المحصل عليها بانتهاج هذا الأسلوب، و يرى أنه لم يكن هناك أي جهد لإجراء تحليل للثورات باستخدام دليل إحصائي كبير؛ حيث سعى **غير Gurr** و**فييرابيرد Feieraberd** و**نيسفولد Nesvold** إلى تطوير تحليلات إحصائية عن أسباب الثورات، واستخدم **هيبس Hibbs** نماذج متكررة من السلاسل الزمنية لاستكشاف مصادر العنف السياسي الشامل، ولجأ **مولر Muller** و**ويد Weede** و**ميدلارسكي Midlarsky** إلى التحليل الإحصائي لفحص العلاقة بين عدم المساواة والثورات. ومع ذلك، فإن هذه الجهود عجزت عن توفير أساس قوي للاستدلال.[2]

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن تطوير المقاربات الكمية لا يزال جاريا، وفي نفس الوقت هذه المقاربات تسير في الاتجاه العام نفسه لمناهج دراسة الحالة فيما يتعلق بتحديد أسباب الثورات والاضطرابات السياسية ، مما يوحي بإمكانية التقارب بين الدراسات الكمية والدراسات المقارنة

[1] Goldstone, JACK, Toward a Fourth Generation of revolutionary Theory , op cit ,p166 .
[2] Goldstone, JACK, comparative historical analysis and knowledge accumulation in the study of revolutions,op.cit,p42

المطلب الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للثورة

لا يمكن لفهم الثورات أن يستقيم من دون الاسترشاد بأهم النظريات والمقاربات التي جاءت بصددها ومن دون مراجعة أدبياتها، مع افتراض أن الأسئلة التي تطرحها الثورات، والتي ينبغي الإجابة عنها تتجاوز مقولة المقاربة الواحدة.

أولا – المدخل المادي التاريخي : الثورة كنمط جديد للإنتاج

تعد الثورات استنادا للتفسير المادي التاريخي أدوات التقدم الحتمي للبشرية نحو الحرية والمساواة، وهو أمر مشروط بضرورات اقتصادية مادية .ولعل من أبرز القائلين بهذا التفسير وأشهرهم على الإطلاق **كارل ماركس** الذي أكد على أن الثورات ليست مجرد نتائج منعزلة للعنف أو الصراع إنما تنتج بناء على تناقضات هيكلية متأصلة في المجتمعات. فحسب الصيغ الموضعية لمؤلف بيان الحزب الشيوعي ، فإن الثورة ليست أمرا قائما على مثال مجرد ، بل هي أولا صيرورة تعمل بداخل تشكيلة اجتماعية رأسمالية ، تمهد تناقضاتها الداخلية لتحللها .[1]

وهكذا تصبح الثورات وسيلة يتحقق من خلالها الانتقال من حقبة تاريخية إلى أخرى ، فعهد الثورة يبدأ عندما تتناقض قوى الإنتاج مع علاقات الإنتاج التي كانت قد تأسست في مرحلة سابقة ، ونتيجة اشتداد الصراع الطبقي يظهر نمط جديد للإنتاج ويتحول شكل السيطرة الطبقية (من الطبقة المستغلة اقتصاديا امتلاك إلى الطبقة المستغلة)، و**ماركس** بهذا إنما يولي أهمية كبيرة للمكتسبات الاقتصادية ويعتبرها أساسية وجوهرية في الثورة .

إن الثورة تنجز من خلال عمل الطبقات التي تقودها الطبقة الثورية الواعية وهذا يمكن أن يكون بتحالف مع طبقات أخرى لم تصل إلى الوعي الطبقي الكامل ، وليست منظمة سياسيا . ومتى نجحت –أي الثورة– فإن العلاقات الاجتماعية الجديدة للإنتاج والأشكال السياسية والأيديولوجية الجديدة من الطبقة الثورية هي الأكثر ملائمة لتطور المجتمع .

[1] غيوم سيبرتان بلان ، **الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر و العشرين** .ترجمة عز الدين الخطابي،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، 2011)، ص 280 .

لقد حصل تطور في مقاربة **ماركس** ، مع **لينين** وذلك عندما عالج هذا الأخير مشكلة الحزب الثوري الجماهيري ، ورأى أنها مشكلة عملية سياسية تركز على مهمة الصراع ، ليس فقط ضد هيئة خاصة ومهيمنة ، بل ضد القطيعة ذاتها بين الصراع السياسي والصراع الاقتصادي بشكل أعمق ، بحيث تعمل على انصهارهما ضمن إعادة نظر شمولية في البنية الاجتماعية التي ترتبط فيها دواليب الاقتصاد والسياسة بشكل وثيق وتتفاعل فيما بينها .[1]

إن مهام الحزب تتعلق بعدة نقاط ، بحيث تساهم في إدراج مفهوم تحالف الطبقات ضمن دكتاتورية البروليتاريا و ذلك على المستويين الوطني والدولي . فعلى المستوى الوطني يعتبر المشكل الأكثر إفادة نظريا هنا ، هو الذي تواجهه مسألة توحيد مختلف الطبقات المجندة داخل الكتلة المهيمنة في إطار العملية الثورية .أما على المستوى الثاني ، فإن مشكلة التحالفات الطبقية وقدرة الأحزاب البروليتارية على تجاوز لا تكافؤ التطور الاقتصادي والسياسي بين البلدان، ستحددان ما الذي يميز هذه الأحزاب عن الأحزاب البرجوازية المجتمعة حول مصالح طبقية وطنية. وبهذا فقد وسع لينين نطاق الصراع بين البرجوازية و البروليتاريا .

رغم الأهمية النظرية و التاريخية للماركسية فإن انهيار الدولة الاشتراكية بأوربا الشرقية وعبر العالم منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين شكل منعطفا حاسما داخل التاريخ النظري والسياسي للماركسية وداخل فكر التحرر الثوري الذي ظل ملازما له ؛ ذلك أنه طرح عددا من المشاكل النظرية والعملية المتعلقة بالنقاط المركزية لنظرية التحرر الثوري الماركسية. وفي هذا الصدد ربما يوحي لنا تنوع الأبحاث المعاصرة التي ساءلت ميراث الفكر السياسي الماركسي بالشيء الكثير.

ثانيا – المدخل الاجتماعي التاريخي: الثورة و لعبة الطبقات

يمثل **بارينغتون مور** أحد أبرز القائلين بالتفسير الاجتماعي للثورة في مؤلفة الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية ، وهو يعطي قراءة ماركسية للتغيير الاجتماعي من خلال التركيز على دور الطبقات الاجتماعية في تحول المجتمعات نحو التحديث و تحديدا دور ملاك الأراضي والفلاحين في التحول من المجتمعات الزراعية نحو المجتمعات الصناعية الحديثة . وبحسب **مور** فإنه يمكن تحديد ثلاثة سبل موصلة إلى العالم الحديث ، السبيل الأول يجمع بين الرأسمالية

[1] غيوم سيبرتان بلان ،مرجع سابق، ص 292 .

والديمقراطية البرلمانية بعد سلسلة من الثورات : الثورة البيوريتانية ، والثورة الفرنسية، والحرب الأهلية الأمريكية. وقد سماه **مور** سبيل الثورة البرجوازية، وهو السبيل الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في فترات متعاقبة من الزمن بمجتمعات مختلفة اختلافا شديدا عند نقطة البداية . والسبيل الثاني كان رأسماليا كذلك ولكن في غياب الموجة الثورية القوية ، ويجدر التأكيد على أن الصناعة نجحت، من خلال الثورة من أعلى،في النمو والازدهار في ألمانيا واليابان . أما السبيل الثالث فهو السبيل الشيوعي ، ففي روسيا والصين جعلت أصول الثورتين الأساسية ، بين الفلاحين الشكل الشيوعي ممكنا .[1]

وعلى ذلك يميز **مور** بين ثلاثة نماذج للتحديث استنادا للأدوار التي لعبها الطبقات الاجتماعية، وهي الديمقراطية و الفاشية و الشيوعية. ففي الديمقراطية تنتج الثورة عن التحالف بين البرجوازية والجماهير الفلاحية المتحالفة ضد الأرستقراطية العقارية. أما في الفاشية فتقاد الثورة من قبل برجوازية وسطى وأرستقراطية عقارية تراقب الجماهير الفلاحية. وأما في الشيوعية فتكون الثورة نتاج مشاركة عريضة للجماهير الفلاحية ضد الأرستقراطية العقارية مع دور هامشي للبرجوازية و الطبقات الوسطى الضعيفة .[2]

ولقد طور **مور** ثلاثة متغيرات مفتاحية من أجل فهم الاختلافات بين المسارات التاريخية الثلاث وتوضيح خصوصية الثورة البرجوازية في نفس الوقت. **المتغير الأول** يتعلق بقوة التجارة البرجوازية أودرجة التسويق، فالثورات البرجوازية تتميز بصعود برجوازية قوية في مرحلة مبكرة من التحديث، في المقابل وفي الحالتين الأخريين هذا الصعود متوسط في حالة ألمانيا و اليابان و ضعيف في حالة الصين وروسيا.[3]

إذن فقوة البرجوازية عامل أساسي في تحديد التحالفات الطبقية في الديمقراطية ، في حين تكون أكثر ضعفا في الفاشية والشيوعية ، والسبب هو نمط الزراعة التجارية التي تعد هي **المتغير الثاني** لشرح

---

[1] بارينجتون مور ، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية : اللورد و الفلاح في صنع العالم الحديث.** ترجمة أحمد محمود ، (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2008)، ص 473 .

[2] فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** . ترجمة محمد عرب صاصيلا ،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1998) ، ص 353.

[3] Jonathan , Alix , « Les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religiologique de la révolution sandiniste au Nicaragua », Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de maître Ét science anthropologie ,Faculté des Arts et Sciences, Université de Montréal , Août 2013, p 36.

النتائج الثورية . يشير مور لعلاقات الإنتاج، للعلاقات بين مالك شروط الإنتاج و المنتجين المباشرين أو القوى المنتجة . هناك انتقال من نمط قمعي للسيطرة والرقابة على قوة العمل إلى نمط أكثر مركزية وليبيرالية ، والسوق يعزز خلق تحالفات زراعية أساسية مع برجوازية قوية في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . في حين ، وفي نظام أقل ليبرالية حتى وإن كان لامركزيا في البداية، يجبر التحديث السريع إقامة تحالفات سياسية مع الملكية و النبلاء مما يطور ثقافة عسكرية متعارضة مع تطور الديمقراطية .[1] **أما المتغير الثالث،** من أجل فهم نتائج العمليات الثورية، فهو القدرات والإمكانات الثورية للفلاحين، حيث و بحسب **مور** فإن الفلاحين هم الذين يقدمون الجزء الأكبر من قوة التمرد في الثورة. فالثورات تحدث عندما تضعف السوق طبقة الفلاحين دون تدميرها نهائيا ، وعندما يوجد مجتمع زراعي متضامن بقوة ومستغل من طرف طبقة من ملاك الأراضي ضعيفة التضامن تتولد إمكانية قيام ثورة فلاحية قوية (ثورة فلاحين). في المقابل عندما تكون طبقة ملاك الأراضي قوية التضامن مع تضامن ضعيف للفلاحين، أو كما يسميه مور تضامن محافظ ، فإن ذلك يمثل احتمال ضعيفا لثورة الفلاحين [2]. والحقيقة أن تحليلات **مور** جاءت في سياق مقارن للسيرورات الثورية، وركزت على العوامل الإجمالية لتفسير الثورة من خلال حصر الخصائص المشتركة للحالات الثورية وتلك التي لم تشهد الظاهرة الثورية .

ثالثا– المدخل النفسي الاجتماعي:

يمثل هذا المدخل بعض المفكرين السياسيين من ذوي النظرة السيكولوجية، الذين يرون في الثورات انفعالات و انفجارات جماهيرية خارجة عن السيطرة ، حيث يبحثون في العوامل النفسية التي تدفع الأفراد للمشاركة في الحركات الثورية.

يؤكد **جيمس دايفز James c. Davies** على أهمية الكبت الذاتي وشدته كعامل محدد لانطلاق السيرورة الثورية، ويرى أن للثورة الحظ الأوفر في الحدوث عندما تتلو مرحلة طويلة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرحلة قصيرة من الانقلاب الحاد الذي تتسع بسرعة أمامه الهوة بين التوقعات

[1] Jonathan , Alix,op cit, , p 37 .
[2] Idem .

والمكافآت ، وتصبح لا تحتمل. وحينذاك يبحث الكبت الذي ينجم عنها ، بعد أن يمتد بشكل واسع في المجتمع ، عن أساليب تعبير في العمل العنيف .[1]

و يمكن شرح وجهة نظر **ديفز** من خلال الشكل التالي، (أنظر الشكل رقم 04).

الشكل رقم(04): الاحتياجات والثورة

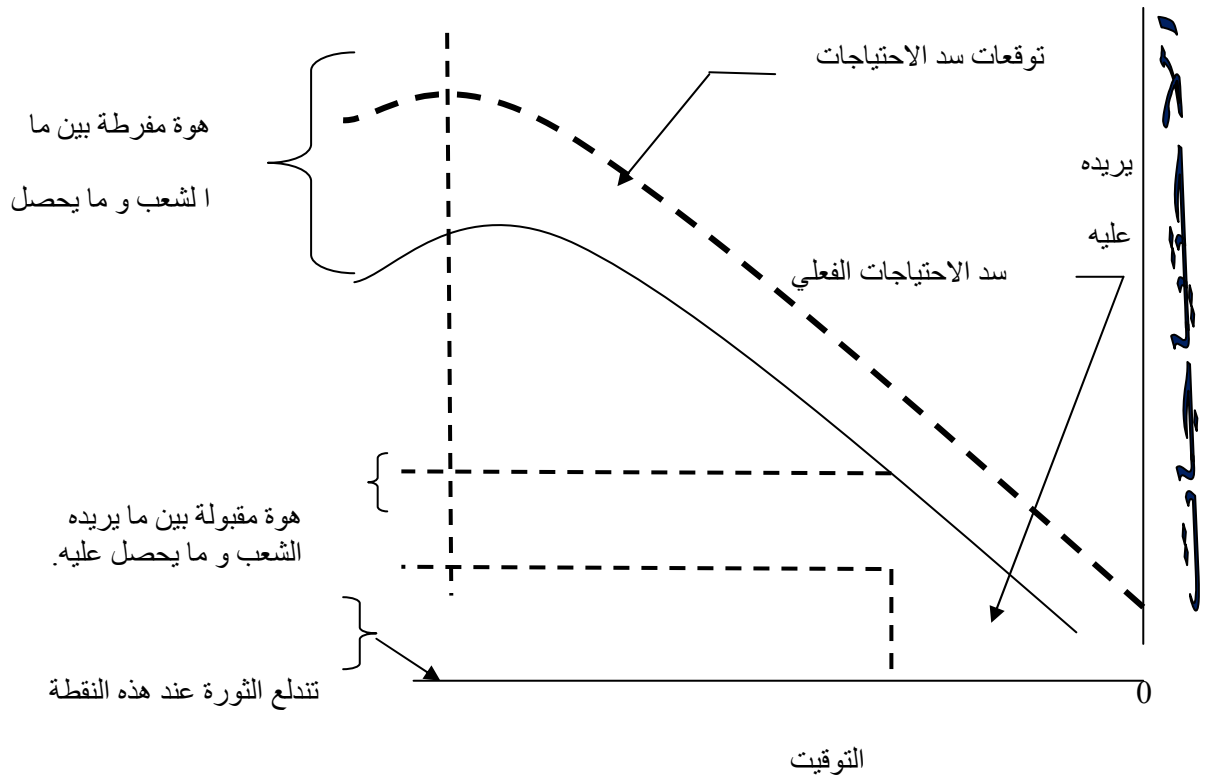

المصدر: James c. Davies , op cit, p 6.

والحقيقة فإن وجهة نظر **دايفز** تركز على تحليل طبيعة الأوضاع ما قبل الثورية من خلال البحث في الشروط النفسية لانبثاق الثورة ، من دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية عملية التعبئة التي تعطي معنى سياسيا لمشاعر الكبت بتوجيهها من طرف قادة ومنظمات ضد السلطة الحاكمة .

وغير بعيد أن تحليل **دايفز** نجد **روبرت تيد جير** في :" لماذا يثور الرجل"، يصور الثورة كوسيلة عنيفة مستخدمة من طرف مجموعة داخل المجتمع من أجل معارضة النظام . ولقد طور **جير** مفهوم "العنف السياسي" من أجل وصف الحالة والظروف التي يمر بها عدد كبير من الناس ، خاصة أولئك

[1] James c. Davies , " Toward a Theory of Revolution " , (**American Sociological Review** , vol.27,No1 (feb, 1962),p p5-19.

الذين يعانون من ظروف ثقافية وموضوعية، يمكن أن تفسر أو تعزز أشكال العنف ضد أهداف سياسية. هذه الحالة هي نتيجة فجوة بين القيم والتطلعات الاجتماعية المشروعة من جهة، والفرص المتوفرة فعليا للفواعل الاجتماعية من جهة أخرى، إنها ما يسميه **جير** "الحرمان النسبي"[1].

يؤكد **جير** على دور الحرمان لاسيما الناتج عن المقارنة بين التوقعات بالمنفعة وبين معطيات الواقع الموضوعي، بالرغم من أن هذا الحرمان لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل إنه يتجسد في المجالات النفسية والاجتماعية والسياسية. على عكس النظريات التي تحصر الحرمان في ذلك الذي ينشأ عن حالة الفقر. ففي دراسة لإيجاد العلاقة بين العنف والمستوى الاقتصادي المتدني ، لاحظ **روبرت مكنمارا Robert McNamara** أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام (1958-1966) أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة، واستنتج العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي.[2] هذه العلاقة وإن كانت تؤكد دور العوامل الاقتصادية في الثورات ، فإنها تطرح بعض التساؤلات عن صحتها ، لذلك وجب تحليل هذه العوامل في ارتباطها مع عوامل أخرى مثل العوامل السياسية، الإستراتيجية، الثقافية، الاجتماعية والنفسية، التي لا يمكن حصرها في إطار اقتصادي بحت، لأن ذلك يعني منهجا ضيقا لتفسير الأوضاع الثورية.

وهكذا ينظر **جير** للثورة كشكل من العنف السياسي (رغم أنع يميز بين درجات العنف السياسي التحريض، التآمر، حرب العصابات، التمرد الانقلاب، الحروب الداخلية)، تشرح من خلال ظهور وانتشار حالة مكثفة ومتعددة الأشكال من الحرمان النسبي في المجتمع تؤثر، وفي نفس الوقت، على الجماهير والمتنافسين لتشكيل النخبة الجديدة .

إذن فتحليل الوضعية الثورية مرتبط بقياس درجة الاستياء أو عدم الرضى الشعبي، والثورة من المحتمل أن تحدث عندما يوجد عدد كبير من الأفراد المستائين، ولكن الاستياء وعدد المستائين ليسا كافيين كمحددين من أجل شرح العملية الثورية. الثورة تحتاج لتفسير قائم على مفهوم العنف يجد تبريره

[1] Jonathan Alix , op.cit , p38.

[2] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985)، ص 231.

في مجموعة قيم جديدة ، وهذا ما يجعل الحرمان النسبي المكثف، بدعم من خطاب تبريري للعنف السياسي ، يسهم في زيادة درجة الصراع السياسي .

رابعا– المدخل الصراعي : الثورة كصراع سياسي

ينظر **تشارلز تيلي** للثورة من خلال الصراع بين مختلف الحركات و الجماعات المنظمة من أجل السلطة و بالنظر لعمليات التعبئة الثورية . وينتقد مفهوم الاستياء الشعبي باعتباره غير كاف لتفسير عمليات التعبئة ، فالفواعل الاجتماعية حتى وإن كانت تشعر بالاستياء و عدم الرضى فإنها لا تشارك بالضرورة في الفعل السياسي ، لذلك يكون من المفيد البحث في كيفية تشكل الحركة الاجتماعية أكثر من معرفة أسباب ظهورها. وهكذا يدرس **تيلي** في كتابه من "**التعبئة إلى الثورة**"، تكون وتحول العمل الجماعي، مؤكدا الحاجة إلى تعريف السياقات المحددة التي يمر بها المشاركون . وتتضمن الأبنية الاجتماعية التي يمكن فيها حشد المصالح المشتركة، والفرص السياسية التي تنشا من التفاعل الاستراتيجي مع السلطات ، وتغير الأعمال المتكررة . [1]

ينظر **تيلي** للفعل الجماعي باعتباره تعبيرا عن تظافر الجهود بين مجموعة من الناس بحسب أهداف أو مصالح مشتركة بما يعزز الروابط الداخلية التضامنية ويضمن استدامة الحركة الاجتماعية . وتكون الثورة في هذه الحالة تغييرا فجائيا بعيد المدى في حكومة بلد ما مدفوعا بالفعل الشعبي، إنها ليست إلا مجرد حالة خاصة للعمل الجماعي أين تتنافس مجموعة مختلفة من الفواعل للسيادة النهائية على الشعب .[2] ويميز **تيلي** بين حركتين في الثورة: الوضع الثوري والنتائج الثورية، و يفصل بينهما نظريا من أجل التأكيد على مسألة عدم إمكانية التنبؤ بالحالات الثورية[3].

بالنسبة للوضع الثوري، تتقاطع ضمنه مجموعة من الأحداث؛ قتال، حروب أهلية، أزمات اجتماعية ؛ والتي لا تؤدي بالضرورة إلى ثورة، إنها على الأكثر شروط للثورة من دون ضمانة عليها وبدرجة أقل على نجاحها. إن الوضع الثوري يمثل الوضع التقليدي للصراع بين الفصائل الاجتماعية

[1] جون سكوت محررا ، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا : المنظرون المعاصرون** ،ترجمة محمود محمد حلمي ، (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، ط2 ، 2013)، ص 148 .

[2] Charles Tilly , **From Mobilization To Revolution**, (University of Michigan , March 1977), p 152 .

[3] Ibid,p.162 .

المختلفة حيث يدعي كل الشرعية ، وهو الوضع الذي يسميه **تيلي** بـ "السيادة المتعددة"*. أما عن النتائج الثورية، فيستخدمها **تيلي** من أجل وصف الثورة في اللحظة التي يتم فيها نقل وتحويل السلطة من الذين كانوا يمتلكونها قبل فترة السيادة المتعددة إلى تحالف أو ائتلاف جديد للحكومة. ويكون هناك فرصة لتحقيق الثورة كلما تمكن الائتلاف الثوري من السيطرة على القوات المسلحة، حيث يظهر التاريخ بأن تنظيم القوات المسلحة كان هو القوة الوسيطية الفعلية بين الأوضاع الثورية والنتائج الثورية، وإذا كانت الثورة عملا جماعيا قبل كل شيء، فإنها عملية سياسية للغاية، بحسب **تيلي**، قائمة على مصالح محددة لشعب على درجة كبيرة من التنظيم ، لأن الشعوب تعمل جماعيا عندما تكون لها مصالح مشتركة وتنظيم مشترك. والتعبئة الثورية تكون أكثر احتمالا ونشاطا عندما يتعلق الأمر بهوية اجتماعية واضحة وتنظيم داخلي يقويها مع حقوق وامتيازات راسخة متعلقة بهذه الهوية، لذلك من المهم فهم أن الثورة لا تقتضي بالضرورة تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية ولكنها تتطلب تنظيما اجتماعيا على درجة كبيرة من الأهمية.

خامسا – مدخل الإجماع : على عكس المقاربات التي تحلل الثورة باعتبارها أشكالا خاصة من الأحداث السياسية، تنظر المقاربات الإجماعية للثورة انطلاقا من زاوية ماكرو اجتماعية، اجتماعية كلية، للتغيير الاجتماعي تسير في نفس المنحى الدوركايمي والفيبري .

في أعمال مثل، اللاتوازن الاجتماعي والثورة، والتغيير الثوري يتصور **شالمرز جونسون** المجتمع كأنساق اجتماعية لها التزامات قيمية متكيفة وظيفيا مع متطلبات البيئة. ومن هذه الأنساق الاجتماعية تتشكل مجموعة مؤسسات تتميز بالتناسق و التكامل الداخلي الذي يحدد قيم وأدوار ينظر لها باعتبارها نماذج للتوجيه من خلال القيم الاجتماعية الأساسية .

إن مقاربة **جونسون** التي تؤكد على وجود إجماع ضمن نظام القيم، تشرح الثورة عبر مطابقتها بأزمة الاندماج داخل النظام، التي تتجلى على وجه الخصوص في التباعد المتزايد والحرج ، بين قيمة

*مفهوم تعدد السيادة يعني أن الدولة لظرف أو لآخر لا يكون لها رقابة كاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أنها تحكمها ، و يمكن لمواقف تعدد السيادة أن تظهر كنتيجة للحروب الخارجية ، أو كمحصلة للصدامات السياسية ، أو لكليهما معا .

محيطه السوسيو – اقتصادي وطبيعته[1]. فالثورة هي إجابات عنيفة في مواجهة عدم توازن خطير في النظام الاجتماعي، واللاتوازن الاجتماعي يقابل عدم الاتساق بين بنية القيم و التكيف مع البيئة مما يؤدي إلى تناقضات في تقبل الأدوار الاجتماعية و الأهداف الشخصية فيصعب حل المشاكل الاجتماعية دون عنف. هذا الأخير الذي يعتبره **جونسون** فعل ضد اجتماعي، إنه دليل مهم على اللاتوازن الاجتماعي والذي يمكن أن يكون مؤشرا على الثورة .

في أوضاع اللاتزامن يكون أعضاء المجتمع على استعداد لاعتناق القيم البديلة التي تطرحها الحركة الثورية و السلطات تفقد مشروعيتها ، ومن أجل الحفاظ على النظام يتم الاعتماد بشكل متزايد على القوة وهو ما لا يمكن أن يستمر لوقت طويل بسبب التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن تحملها على المدى الطويل. ربما يعاد مزامنة القيم و البيئة إذا أظهرت السلطات القدرة والمرونة والكفاءة وتعهدت القيام بإصلاحات ، وإلا فإن الثورة ستؤدي إلى تغيير نسقي عنيف يعاد من خلاله مزامنة القيم والبيئة إذا ما نجحت .[2]

وهكذا تعتبر الثورة الطريقة المفضلة للتغيير عندما(أ) يتجاوز مستوى الخلل الوظيفي قدرة الطرق التقليدية على حل المشكلات، و عندما (ب) تقوم نخب النظام بمعارضة التغيير فعلا.[3]

إن إحلال الثورة محل التغيير التطوري لا يكون ممكنا و ضروريا إلا عندما تفشل السلطات – ما قبل الثورية – وتفقد مشروعيتها ، كذلك يمكن أن تسهم بعض الأحداث التي يسميها **جونسون** "المعجلة أو المسرعة" في ظهور الثورة (عدم كفاءة الحكومة في احتكار القوة سواء بسبب الفشل في حرب، العجز الواضح للجيش، الخلاف داخل الطبقة الحاكمة و النخبة السياسية، اعتقاد الطبقة الثورية بالتفوق ...). إذن العناصر الرئيسية لظهور الأوضاع الثورية تتعلق بالمشروعية السياسية للحكومة وبطبيعة الخطاب الثوري ؛ قدرة الرسالة على الإقناع بالالتفاف حول القيم الجديدة ؛ وببعض الأحداث المعجلة . وهكذا؛ في نظريته العامة للمجتمع والتغير الاجتماعي؛ لا يفترض **جونسون** أن كل الصراعات تنتج تضاربا للقيم، فهناك بالإضافة إلى الصراعات المرتبطة بالقيم صراعات مرتبطة

[1] برتراند بادي ، غي هيرمت ، **السياسة المقارنة** ، ترجمة عز الدين الخطابي ،(بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2013)، ص 554 .

[2] Jonathan , Alix , op.cit , p48.

[3] هانك جونسون، **الدول والحركات الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 208

بالمصالح ؛ الأولى تسمى ثورة و الثانية تسمى تمردا، والثورة على خلاف الأشكال الأخرى من الصراعات تهدف إلى إعادة مزامنة النظام الاجتماعي .

في الجهة المقابلة، يبحث **كرين برنتون** في كتابه تشريح الثورة من خلال المنهج التاريخي المقارن عن تحديد بعض التواترات التاريخية للثورات ، ويستخدم تشبيه الحمى لوصف الثورة ؛ فبنفس الطريقة التي تجعل الجسم يضعف تدريجيا إذا ما عانى من خلل بيولوجي فإن الأنظمة ما قبل الثورية تبدأ بتجربة حالة من الضعف التي تكون مقدمة تحولات لاحقة .

ترتبط الثورة بمجموعة من الإشارات الأولية التي تنذر بتغيرات قادمة: عجز الحكومة، الشكاوى حول الضرائب، تفضيلات الحكومة لمجموعة من المصالح الاقتصادية على الأخرى، الارتباك الإداري، فرار المثقفين ، فقدان الثقة بالنفس بين العديد من أعضاء الطبقة الحاكمة واعتقادهم بأن الامتيازات غير عادلة بل وضارة بالمجتمع ، كثافة التناقضات الاجتماعية ، فصل القوة الاقتصادية عن القوة السياسية والتمايز الاجتماعي .[1]

ويعطي **برينتون** أمثلة بالثورات الانجليزية، الأمريكية، الفرنسية والروسية، فيرى أن هذه الثورات قد بدأت في اللحظة التي بدأت فيها الأغلبية برفض دفع الضريبة ، وأصبحت الأجهزة الحكومية غير فعالة بشكل واضح ، ولم تعد المؤسسات التي تقدم بها الزمن ملائمة للسياقات الجديدة . فالتكيف مع التوسع في الأسواق و تسارع وتيرة التبادلات وتعقد شبكات النقل التي ساهمت في نمو البرجوازية أدت إلى تمكين واستقلال تدريجي للطبقات ، وهذا ما يمثل الخطوة الأولى للتفرقة بين الجماعات المتعارضة إحداهما محافظة والأخرى ثورية ، والتي تمثل حالة افتتاحية للعنف . وفي كل الثورات الكبرى ، يأتي وقت تتعرض فيه شرعية السلطات للطعن من قبل مجموعة ثورية، وهنا الأمر لا يتعلق بالجماهير ولا بالمعتدلين بل بالأقلية الفاعلة ، فاكتساب النصر يكون من خلال مجموعات محدودة جدا منضبطة و مدربة. إذن تميل الثورة وسط السخط الشعبي لأن تتموضع بين مجموعتين بمواقف متعارضة يسميهم برينتون محافظين ومثاليين أو متطرفين [2]. وفي مثل هذه الحالات تستخدم السلطات العنف ، الشرطة والجيش ، ولكن من دون نجاحات كبيرة غالبا مما يشير إلى الوضع الضعيف للدولة ، وتجد الحكومة الثورية نفسها في مواجهة الحكومة الرسمية مع هيبة أكبر ودون مسؤوليات دولاتية حقيقية .

[1] كرين برنتون ، مرجع سابق ، ص 100 .

[2] Jonathan Alix , op.cit , pp 55-56.

ويثير **برينتون** مسألة أخرى غاية في الأهمية تتعلق بالمكاسب ما بعد الثورية، ويرى أنه لا يمكن إنكار التغيير الذي تحدثه الثورات في المؤسسات السياسية وحتى الاقتصادية والقضائية والاجتماعية والثقافية [1]. فالثورات تضع حدا، ولو في المدى القصير، لضعف وعدم كفاءة الأنظمة القديمة لذلك فإن فعالية ومركزية السلطة الحكومية للنظام الجديد هي من أهم العناصر المسجلة للثورات. من جهة أخرى تنتج عن الثورة عملية إحلال طبقي ، فكل الثورات التي درسها **برينتون** عرفت سقوط الطبقة الاقتصادية المهيمنة معوضة بطبقة أخرى بالموازاة مع تحويل كبير للملكية. فالبرجوازية عوضت الأرستقراطية في حالة الثورات الانجليزية والفرنسية والأمريكية، والبروليتاريا عوضت البرجوازية في حالة الثورة الروسية .

هذا وإن كانت مكاسب الثورة، ولو في المدى القصير كما أشرنا، واضحة على المستوى السياسي والاقتصادي فإن تحليل هذه المكاسب على المستوى الاجتماعي يكون أكثر صعوبة، وعلى عكس الحركات السريعة للتبادلات السياسية و الاقتصادية فإن النماذج الثقافية و العاطفية و السلوكية تحتاج لفترة طويلة لكي تتغير. لذلك يفترض **برينتون** أنه في مرحلة الاضطرابات الثورية تعمل الرموز الاجتماعية والأسرية والأخلاقية وكذا الممارسات الدينية كثقل مضاد أمام التغيرات السياسية والاقتصادية الجارية ، والدليل على ذلك أنه في الثورات تعقب فترة الأزمة دائما فترة عودة إلى العادات والقيم الأصلية للشبكة الرمزية القديمة تعيد التوازن الاجتماعي .

سادسا– المدخل البنائي :

جاءت كتابات **تيدا سكوكبل**، الدول والثورات الاجتماعية والثورات الاجتماعية في العالم الحديث،مركزة على عوامل بنائية في تفسير العملية الثورية ، حيث تدافع **سكوكبل** عن وجهة نظر بنيوية للتغير الاجتماعي .

في الكثير من مقاربات الثورة فهمت القضايا والأوضاع الثورية من خلال الفعل و النشاط في ارتباطه باهتمامات أو مصالح جماعات رئيسية مبادرة بالتحرك ، حيث صورت الثورات كمنتوج لحركات، تجمعت حول إيديولوجيا أو تنظيم، تحاول الإطاحة بالنظام القائم. ولكن بحسب **سكوكبل** حتى ولو كانت تحركات الفواعل أو اللاعبين مهمة، إلا أن عددهم الكبير وتناقضهم وتفاعلهم المعقد

[1] Jonathan Alix , op.cit, p57.

في العملية الثورية يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. لذلك فالسياقات الاجتماعية الاقتصادية، العسكرية لها دورها في تفسير الثورة.[1]

إن الثورة وفق مقاربة **سكوكبل** لا تتبع فقط من الصراعات الداخلية للمجتمع ولكنها تتشكل أيضا من مقتضيات السياق الدولي لأن وضع الدول ضمن الشبكة العالمية لا يزال أحد أسس تميزها .إذن من المهم عند تحليل الثورات تحديد المتغيرات التي تمس التكوينات والعمليات الداخلية للدولة والمجتمع، والمتغيرات السياقية الرئيسية المرتبطة بالعوامل العابرة للحدود الوطنية

من جهة أخرى، يبدو الوضع المعرفي للدولة على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل **سكوكبول،** حيث تنتقد فكرة أن الدولة ليست إلا ساحة للصراع بين ممثلي اتجاهات ومصالح اجتماعية مختلفة من أجل الوصول إلى سلطة مشروعة ، هذا المفهوم للدولة ؛ الذي نجده عند منظري الإجماع ؛يفترض أن سلطة الحكومة واستقرارها يعتمد على دعم أو إجماع شعبي وهو ما ينكر بالدرجة الأولى الدور القسري للدولة وقدرتها على قمع الاعتراض والسخط ، والذي قد يكون طويلا جدا أحيانا . وإلا كيف نشرح مثلا بقاء نظام قمعي غير مشروع لفترة طويلة؟. ومن جهة أخرى أيضا، حتى ولو تم الاعتراف بالجانب القسري للدولة مع المنظرين الماركسيين ومنظري الصراع السياسي ، فيبقى منظورا إليه باعتباره أداة للتلاعب من مجموعات معينة .

إذن لم تعتبر الدولة أبدا بنية مستقلة لها منطقها ومصالحها الخاصة التي لا تتوافق ولا تتطابق بالضرورة مع مصالح الطبقة الحاكمة أو المجموعات المختلفة في النظام السياسي. فالدولة تستوجب عادة مجموعتين من الالتزامات الأساسية : الحفاظ على النظام والحفاظ على القدرة التنافسية تجاه الدول الأخرى ، لذلك يمكن أن تضطر إلى تقديم تنازلات على حساب الطبقات العليا ؛ في أوقات الأزمات عادة؛ إذا كانت هذه التنازلات تتماشى مع الحفاظ على مصالحها الخاصة.[2]

إن الدولة بما أنها تحتكر السيطرة يمكنها البقاء مستقرة، لذلك فأن مسألة نزع المشروعية من نظام بأغلبية شعبية لها أهمية ضئيلة في تفسير الثورات، فالأسباب الرئيسية كامنة في قدرة المؤسسات

[1] theda skocpol, Op.cit ,p12.
[2] theda skocpol, " France,Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions " **,(comparative Studies in Society and History,** vol 18,Issue2 ,Apr,1976),p 177 .

الدولاتية(مؤسسات الدولة) في المحافظة على بنيتها الطبقية الاجتماعية ؛ من خلال احتكار السيطرة والضبط ، وعلى قدرتها التنافسية مع باقي الدول الأخرى على المستوى الدولي.

لقد أعادت **سكوكبل** الاعتبار لتحليل الدولة، فمن خلال سعيها إلى إبراز كيف وسمت الثورة الاجتماعية تاريخ فرنسا روسيا و الصين، من دون أن تتدخل في انجلترا واليابان و ألمانيا. افترضت **سكوكبل** بأن العملية الثورية تحققت في المجتمعات الزراعية التي تتوافر فيها دولة بيروقراطية ممأسسة، بحيث لعبت فيها الأزمة السياسية والعسكرية دور المسبب المباشر لها. وسينتج عن هذا التوزيع، تدعيم للتوجه القمعي للدولة وانخراط الفلاحين في الاتجاه الثوري وفصل الأرستقراطية عن البرجوازية، وبالتالي عرقلة إمكانيات تكيف الدولة وإضعافها.[1] وهكذا تجد العملية الثورية مصدرها البعيد في الخاصية الزراعية للدولة وتطورها القمعي إلى جانب الأرستقراطية العقارية، كما تجد مصدرها المباشر في الأزمة التي طالت قدرتها على الهيمنة ، بفعل فقدانها لدعم الأرستقراطية وعدم قدرتها على إيجاد موارد داعمة أخرى، وأيضا نتيجة التعبئة المشتركة بين البرجوازية و الفلاحين .

فالثورات الناجحة تنتج من تناقضات داخل جهاز الدولة، والأحزاب الثورية تظهر في المراحل الحاسمة للثورات مستفيدة من الظروف والسياق الذي يسمح لها بتشكيل تحالفات مسلحة وإدارات مركزية ، والتي دونها لا يمكن لهذه الأحزاب ترسيخ سلطتها . كما أن الأزمات الخارجية يمكنها أن تترابط مع ظروف واتجاهات بنائية داخلية وتنتج شروطا للثورة : فشل أجهزة الدولة المركزية، تمردات واسعة للطبقات الدنيا؛ سيما الفلاحين؛ تضامن من جانب القادة السياسيين مع اعتراف من قبل الجماهير التي تمت تعبئتها من قبل سلطة الحكومة الثورية. إذن تجد الثورات أصولها ليس فقط في التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية، ولكن في التناقضات بقلب الهياكل الدولاتية.

[1] theda skocpol, " France,Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions "op.cit, p.178 .

المبحث الثالث : الثورات الاجتماعية والتحولات الديمقراطية

يقول قائل، كيف يمكن الجمع بين مفهومي **ثورة** و**ديمقراطية** في سياق واحد وهما مصطلحان مختلفان، وكيف يمكن استخدام التوصيفين بدلالة متشابهة، بينما الأولى سمتها غالبا العنف المفضي للتغيير والثانية أساسها إدارة أوجه الخلاف سلميا؟.

هناك من يعتقد أن قيام أي ثورة في مجتمع ما قد يتعارض مع مفهوم الديمقراطية، لأن فيه خروجا على الشرعية القائمة، في حين يجد آخرون في غياب الديمقراطية مبررا للثورة. ومن هنا تبدو علاقة الثورات بالديمقراطية مسألة جدلية. وتحيلنا أعمال **دي توكفيل**، التي فتحت باب النقاش واسعا حول الديمقراطية، إلى جدلية الثورة والديمقراطية. فمن خلال كتابيه الأكثر شهرة "**الديمقراطية في أمريكا**"، و"**النظام القديم والثورة**"، يحاول **توكفيل** أن يتلمس إشكالية الديمقراطية والحرية، بحيث كان الكتاب الأول إجابة أو محاولة لفهم طبيعة الديمقراطية الأمريكية التي تأسست على المذهب الليبرالي. أما الكتاب الثاني فإنه يتساءل أساسا عن الصعوبات التي اعترضت مسيرة الديمقراطية في فرنسا، والتي أعاقت تثبيت دعائم نظام سياسي مبني على الحرية والليبرالية الفكرية والسياسية.[1]

كما وتخبرنا التجارب أن الثورات تقوم لعدة أهداف سياسية من أهمها الديمقراطية، وهو الأمر الذي تعكسه خبرات الثورات الديمقراطية التي جاءت بشكل أساسي للمطالبة بالديمقراطية والقضاء على النظم التسلطية، في إطار ما يعرف بالموجة الثالثة والموجة الرابعة من التحول الديمقراطي. رغم أن الأدبيات تفيدنا بأن التحول الذي بدأ أو الذي لم يأخذ مداه بعد، لا يؤدي بالضرورة إلى بناء دول ديمقراطية تعددية.

وهكذا يعمد هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين الثورات و التحول الديمقراطي من خلال تحديد مفهوم التحول عندما يقترن بدراسة التغيير في مقام أول، وفي مقام ثاني تفسير اتجاه العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي، وهو ما يقع ضمن إطار إشكالي يجمع بين المقولات والافتراضات النظرية والخبرات والتجارب الواقعية.

[1] يوسف صديق، جدلية الثورة والديمقراطية عند ألكسيس دي توكفيل، نقلا عن:
https://www.mominoun.com/articles/

المطلب الأول: التحول الديمقراطي؛ المفهوم، المقاربات، المراحل

يدل اختلاف الرؤى البحثية حول مفهوم التحول الديمقراطي على مكانته الخاصة في مجال البحث السياسي عموما والبحث السياسي المقارن على وجه التحديد، ذلك أنه أضحى فرعا من فروع السياسة المقارنة، وقد نتج عن هذا الفرع الكثير من الدراسات في الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث.

أولا: تعريف التحول الديمقراطي :

ينظر للتحول الديمقراطي على أنه تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها. وهذا ما يؤكده **هنتغتون** في تحديده لموجات الديمقراطية، رغم أنه يسهب أكثر من أي شيء في شرح الموجة الثالثة باعتبارها المظهر الأبرز لتصاعد وانتشار الديمقراطية مقارنة بغيرها من الأنظمة[1]. و فيما يلي شرح لموجات الديمقراطية كما يراها هنتغتون، (أنظر الجدول رقم 07).

الجدول رقم (07): موجات الديمقراطية مثلما حددها هنتنغتون

الموجة	الفترة الزمنية	البلدان
الموجة الأولى (الطويلة)	1828 – 1926	أوربا الغربية، أمريكا الشمالية، أستراليا نيوزيلندا، أجزاء من أمريكا اللاتينية، و أوربا الوسطى و الشرقية.
أول موجة عكسية	1922 – 1942	أوربا الوسطى و الشرقية، أجزاء من أمريكا اللاتينية.
الموجة الثانية (القصيرة)	1943 – 1962	البلدان المُحررة/ أُستعمرت من طرف الحلفاء الغربيين، أجزاء من المستعمرات الأوربية السابقة.
الموجة العكسية الثانية	1958 – 1975	المستعمرات السابقة و أجزاء من أمريكا اللاتينية.
الموجة الثالثة	1974	جنوب أوربا، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا، إفريقيا، و البلدان الشيوعية سابقا (الشرق الأوسط كاستثناء رئيسي وحيد).

المصدر: Jørgen Møller and Svend-Erik Skaanin,op cit , p67.

[1] Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning, **Democracy and Democratization in Comparative Perspective : Conceptions, conjunctures, causes, and consequence**(.LONDON and New York : Routledge, 2013), p67.

ومن الأدلة الأخرى على تزايد الأنظمة الديمقراطية، الدراسة التي قام بها **أكسيل هادونيوس** و**جان تيوريل** **Axel Hadenius** and **Jan Teorell** عن أنواع الأنظمة خلال السنوات 1972-2002، والتي تؤكد التزايد المطرد للنظم الديمقراطية على حساب غيرها من النظم الأخرى، بدليل الشكل التالي، (أنظر الشكل رقم 05).[1]

الشكل رقم(05): نوع الأنظمة بالسنوات

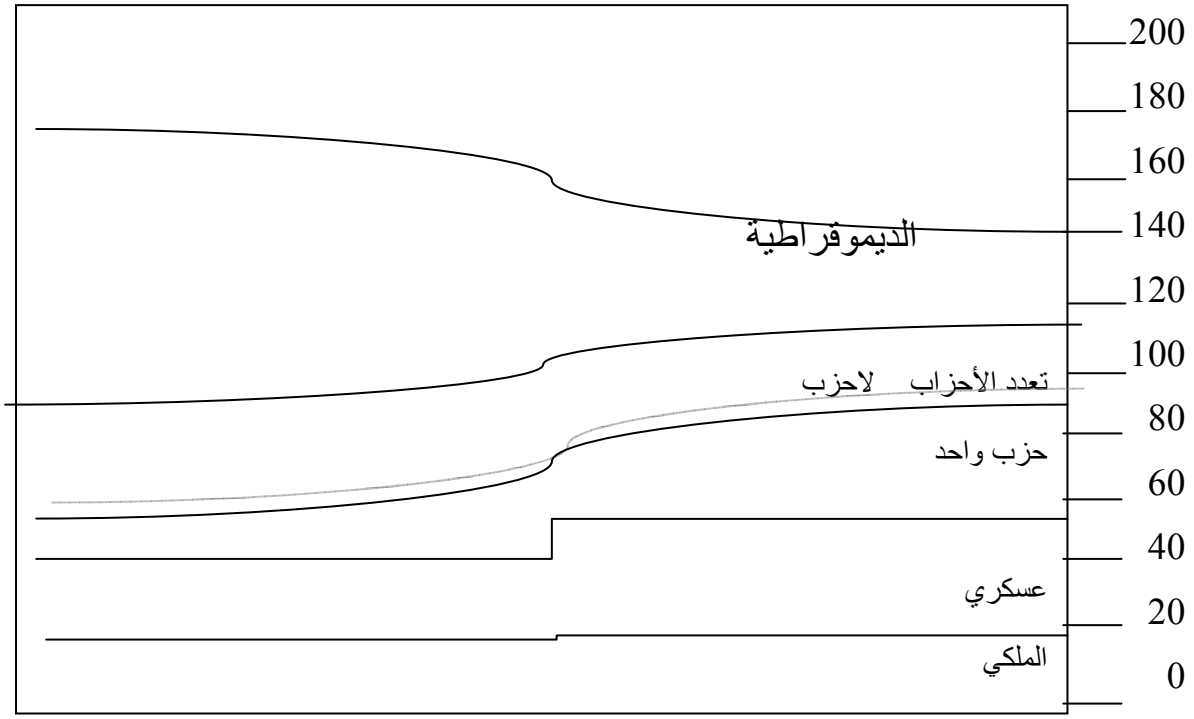

المصدر: Axel Hadenius and Jan Teorell ,op cit,p. 149

من جهته يعرف **فليب شميتر** **philippe schmitter** التحول الديمقراطي: بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، فهي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر" .[2]

[1] Axel Hadenius and Jan Teorell ," Path ways from Authoritarianism ",(**Journal of Democracy**, Volume 18, Number 1, January 2007), p. 149

[2] مصطفى بلعور ، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر كلية العلوم السياسية و الأعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2009 -2010 ، ص 26 .

وهنا نتساءل عن خصائص النظام الديمقراطي، وهل الأنظمة الديمقراطية على نمط واحد؟. والإجابة هي أن الديمقراطية أو النظام الديمقراطي ليس نمطا واحدا أو شكلا واحد ، وعلى العموم فإن دول العالم غالبا ما تكون ديمقراطية إن تعلق الأمر بالانتخابات، وأقل ديمقراطية حين يتعلق الأمر بسلطة القانون، بينما تتموقع الحريات السياسية في مكان ما بين الإثنين[1]. وبأخذ هذا بعين الاعتبار، فإنه يصبح في الإمكان تجسيد الأنواع المتعددة للديمقراطيات في مستويات مختلفة عبر المميزات الثلاث، كما يوضحه الجدول، (أنظر الجدول رقم 08).

الجدول رقم (08) : نمط تصنيفي للأنظمة الديمقراطية السياسية

القانون	الانتخابات التنافسية	انتخابات حرة شاملة	الحريات السياسية	سلطة
الديمقراطية الحدية	+			
الديمقراطية الانتخابية	+	+		
التعددية	+	+	+	
الديمقراطية الليبيرالية	+	+	+	+

ملاحظة: العلامة "+" هي مؤشر لتواجد أحد السمات.

المصدر: Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning,op.cit, p43.

كما ويربط **فليب شميتر** و**جليرمو أدونيل** **Guillermo odonnel** and **Philippe Schmitter** بين التحول الديمقراطي والمرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد.[2] ومن خصائص مرحلة التحول عدم تحديد قواعد العملية السياسية، فهذه القواعد لا تكون فقط في تغير مستمر ولكنها تخضع في العادة لتحديات قوية، ويتصارع الفاعلون ليس فقط لتحقيق مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها، ولكن لتحديد القواعد والإجراءات التي ستتحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية .

ويعرفه **صامويل هنتنغتون** بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية ... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى

[1] Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning,op.cit , p43.
[2] Guillermo odonnel, And Philippe Schmitter, **Transition from AuthoritarianRule :Tantative Conclusions About Uncertain Democracies ,** (Baltimore :Johns Hopkins Univ.Press,1986),p 6.

نظام سياسي مفتوح [1]. وهكذا يرتبط التحول الديمقراطي بعملية مستمرة يتمخض عنها إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة قوامها التنافس السياسي وتوسيع مجال المشاركة السياسية واحترتم الحريات السياسية والمدنية .

ولقد أكدت الموجة الثالثة للديمقراطية على وجود مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي . أما بالنسبة للأسباب الداخلية فيمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات، الأولى تتضمن الأسباب المتعلقة بتفاقم الأزمات الداخلية وعجز النظام عن مواجهتها بفعالية، والثانية تتضمن الأسباب المتعلقة بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوى النسبي بينهم، والثالثة تتضمن الأسباب المتعلقة بطبيعة المجتمع المدني ومدى فعاليته في ممارسة الضغوط من أجل التحول إلى الديمقراطية . وأما بالنسبة للأسباب الخارجية فإنها تتعلق بدور القوى الخارجية والتكتلات الكبرى في دعم مسارات الانتقال نحو الديمقراطية سواء من خلال تقديم المساعدات أو ممارسة الضغوط على الأنظمة السياسية أو حتى عن طريق التدخل العسكري .

أما **برهان غليون** فيعد التحول الديمقراطي مسألة مهمة للإصلاح السياسي وإيجاد المناخ الملائم للتغيير والانتقال نحو نظم جديدة ليست تلك التي بنتها البيروقراطيات الشمولية أو الأبوية على مقاسها. [2]

وهكذا يمكن القول أن التحول الديمقراطي هو عملية معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وتتضمن تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية بشكل يغير من طبيعة النظام السلطوي إلى الديمقراطية .

ثانيا : المقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي :

تمخض عن الاهتمام العلمي بموضوع التحول الديمقراطي تعدد النظريات والمقاربات المفسرة له وذلك تبعا للعوامل والمتغيرات التي أعطيت لها الأولوية، وكذلك اختلاف المستوى التحليلي الذي تم

[1] Samuel,Huntington,**Troisiéme vague :Les Démocratisations de la fin du XX siécle**, Traduit par : Francaise burgess(, Paris : édition nouveau horison , 1996),p121.

[2] برهان غليون ، **الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة : الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية ، في : مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ، 2003) ، ص 264 .

التركيز عليه . وفي الوقت الذي اهتم فيه بعض دارسي التحول بشرح أسباب التحول نفسه ، انخرط البعض الآخر في تحديد شروط الديمقراطية ذاتها. ولقد جاءت محاولات التعميم في دراسة التحول الديمقراطي لشرح ثلاثة جوانب منه، جانب العمليات وتحديد المراحل التي تمر من خلالها الدول للانتقال من نظام استبدادي إلى الديمقراطية، وجانب الشروط المسبقة التي تصور الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسمح بتحقيق الديمقراطية ، وأخيرا جانب الأسباب وتحديد التحالفات السياسية الخاصة والأحداث التاريخية التي دفعت البلدان نحو الديمقراطية.[1]

وفي هذا الصدد نشير إلى أعمال **ألموند، فيربا، إنكيليس، سميث (N. Smith ,G. Almon L. Angeles, S. Verba)** التي تركز في مجملها على ضرورة توفر القيم و الثقافة السياسية كعامل رئيسي يسبق الانتقال الديمقراطي، بينما يؤكد آخرون من أمثال **مارتن ليبست Ronald Inglehart** ، **رونالد انجلهارت Martin Lipset** و**صامويل هانتنغتون** على مستوى الرخاء الاقتصادي كعامل محدد للانتقال، ونجد من الباحثين من يركز على الدور الحاسم للنخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي من أمثال **روبرت دال Robert Dahl**، **دانكورت روستو Dankwart Rustow** و**أرند ليبهارت Arned Lijphart**، كما نجد أيضا من يرى أن الدعم الخارجي لاسيما من الدول الديمقراطية أمر مطلوب في الانتقال وهو ما ذهب إليه **لورنس هوايتهيد Lawrence Whitehead**. وبصورة عامة يمكن تصنيف المقاربات الخاصة بالتحول الديمقراطي إلى ثلاثة أنواع أساسية: اقترابات تهتم بالعوامل الهيكلية في التحول مثل التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو الثقافة السياسية، واقترابات تهتم بدرجة أكبر بالعوامل السياسية خصوصا المتعلقة بخيارات واستراتيجيات العناصر الأساسية في عملية التحول، إضافة إلى الاقترابات التي تهتم بالسياق المؤسسي مثل دراسة أثر المؤسسات على رسم السياسات وأنماط الفعل السياسي وكذالك التغير في علاقة المجتمع بالدولة.[2]

[1] Dean Mcsweeney and Clive Tempest," The Political Science of Democratic Transition in Eastern Europe **",** **(Political Studies** (1993), XLI,) p.409.

[2] مروة فكري ، "**الربيع العربي من منظور مقارن :دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى للديمقراطية** "، **في: أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية** ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015)، ص 444 .

مع هذه التصنيفات يمكن القول بأن مقتربات ونظريات التحول الديمقراطي تقع ضمن مجموعتين رئيسيتين؛ مجموعة تهتم بالسياق سواء الهيكلي أو المؤسسي، وأخرى تهتم بالعملية ذاتها من خلال دراسة آلياتها أو الخيارات المتبعة والاستراتيجيات الموظفة .

ثالثا: مراحل التحول الديمقراطي و إشكالية المرحلة الانتقالية:

عند استعراض أدبيات التحول الديمقراطي يأتي الربط بالتحول نحو الديمقراطية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على الرغم من وجود عديد الأنظمة التي لا تزال تعيش ضمن المرحلة الانتقالية . وهذا الأمر مثلما يطرح جملة من التساؤلات المتعلقة بمرحلية عملية التحول الديمقراطي ومآلاتها فإنه يؤكد على أهمية مرحلة الانتقال الأولي للديمقراطية.

يميز **شميتر** و**أودونيل** بين مرحلتين نوعيتين للتحول الديمقراطي، الأولى هي مرحلة التحول إلى الليبرالية السياسية والثانية هي مرحلة التحول إلى الديمقراطية ذاتها. ففي التحول الليبرالي يجري توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها وتمنع التدخل المفرط في العملية الانتخابية، أما التحول الديمقراطي فإنه يتعدى ما سبق إلى إعادة الهيكلة المؤسسية للنظم السياسية في سياق ديمقراطي . وعليه يمكن للتحول الليبرالي أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي .[1]

وفي إشارة واضحة لأهمية المرحلة الانتقالية ينتقد **دانكورت روستو** المقاربات التحليلية التي هيمنت على الدراسات السياسية بشأن الديمقراطية والانتقال الديمقراطي، والتي ركزت في مجملها على الشروط التي تسبق عملية الانتقال وليس على عملية الانتقال ذاتها؛ بمعنى الشروط الأولية الضرورية للانتقال الديمقراطي؛ من حيث: [2]

- تركيزها على عمل الديمقراطيات و ليس على كيفية نشوئها .
- عدم تفريقها بين المتطلبات الخلقية و الوظيفية للديمقراطية ، بمعنى عدم التمييز بين العوامل التي تؤدي إلى الديمقراطية وتلك التي تؤدي إلى تعزيزها .

[1] لعجال اعجال محمد لمين ، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر " ، (**أعمال الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر**)، جامعة محمد خيضر بسكرة، (10-11) ديسمبر 2005، ص 51 .

[2] Samuel Huntington, " The Change To Change :Modernization , Development and Politics " , (**Comparative Politics, V**ol 3,(Apr,1971),p306.

ويخلص في مقاله: "**الانتقال إلى الديمقراطية : نحو نموذج ديناميكي** "،إلى أن الشرط الوحيد الذي لا مناص منه لأي عملية انتقال ديمقراطي هو الوحدة الوطنية . وهذا يعني ببساطة أن الغالبية الكاسحة من المواطنين في أي ديمقراطية منتظرة يجب ألا يكون لديهم أدنى شك أو تحفظ عقلي في ما يتعلق بـ إلى أي الجماعات السياسية ينتمون.[1]

أما عن مراحل الانتقال الديمقراطي فيقسمها **روستو** إلى أربع : [2]

– مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية و شبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

– مرحلة الصراع غير المحسوم بين الشرائح الاجتماعية داخل الكيان السياسي ، ينتهي إما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية أو بنشوء توازن اجتماعي جديد – مرحلة القرار، ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات وتتوصل إلى الحلول الوسطى وذلك بناء على حسابات عقلانية للربح والخسارة .

– مرحلة التعود وترسيخ الديمقراطية ، حيث يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية ، وتصبح عرفا اجتماعيا .

إن عملية التحول الديمقراطي تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد وهذا ما توضحه التجارب المقارنة على الصعيد العالمي ، ففي بعض الحالات أفضى التحول إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة، وفي حالات أخرى حدثت ردة فعل أو انتكاسة قادت إلى ظهور نظم تسلطية جديدة ، وفي حالات ثالثة نتج عن عملية التحول ظهور نظم هجينة تجمع بدرجات متفاوتة بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية *. هذا ما جعل بعض المحللين يستحدثون تصنيفات أخرى للنظم منها الديمقراطيات غير الليبرالية، السلطوية الجديدة، السلطوية التعددية، أو أنظمة النطاق الرمادي.

[1] DankwartA.Rustow , " Transition to Democracy :Toward a Dynamic Model ", (**Comparative Politics**, Vol 2, no.3 (Apr,1970),p351.

[2] مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص 27 .

* أحصى توماس كاروثرز نحو مئة دولة صنفت منذ العام 1990 و حتى عام 2002 ضمن الدول ذات الأنظمة الانتقالية .

ويضع **كاروثرز T.Carothers** إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيستين تعدان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية: الأولى هي **التعددية العاجزة أو الفوضوية**، والثانية هي **سياسة القوى المهيمنة**[1]. ففي أنظمة التعددية الفوضوية تجرى انتخابات مقبولة يتم فيها تبادل السلطة ، لكن السياسيين فيها يعانون عزلة من الشعب الذي يعزف عن العملية السياسية و يتهم الأحزاب بالفساد وعدم المسؤولية . أما أنظمة هيمنة القوة فهي أنظمة تسمح بمساحة محدودة للمعارضة لكن مع وجود طرف واحد يهيمن على الأمور السياسية ويتحكم بالانتخابات ويسيطر على مفاصل الدولة .[2]

ولعل الرسالة الجوهرية من التحليل السابق، هي أن البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، في الأغلب الأعم، ليست ماضية بالضرورة نحو مزيد من الديمقراطية، و بهذا المعنى، فهي ليست في سيرورة انتقال، وستظل على الأرجح في المنطقة الرمادية.

وهكذا فإن تعدد مسارات و مسالك التحول الديمقراطي يجعل التوجهات الأحادية المرتبطة بكلمة انتقال مشكوكا فيها .

[1] غيورغ سورنسن، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي: السيرورات و المأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،أفريل 2015)،ص 99

[2] عبد الوهاب الأفندي ، **تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول تأملات في مآلات الثورات العربية و في نظريات الانتقال الديمقراطي** ، في : **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية** . مرجع سابق ، ص 196 .

المطلب الثاني : نمط التحول كأساس لتفسير طبيعة النظم السياسية الناشئة

يعتبر نمط التحول من الأبعاد التي نالت الكثير من الاهتمام في أبحاث التحول الديمقراطي بالنظر إلى جدواه التحليلية في تحديد طبيعة النظام الناتج عن عملية التحول، حيث يؤثر نمط التحول في طبيعة النظم السياسية الناشئة. لذلك فإنه من المفيد دراسة الميكانزمات والاستراتيجيات والأسباب التي تدفع في اتجاه نمط تحول بعينه دون آخر للتعرف على احتمالات تطور النظم السياسية نتيجة مسار بعينه .

إن فترات التحول الديمقراطي هي في حقيقتها لحظات مؤسسة وتكوينية، لأنها تضع المجتمع على الطريق الذي سيحدد مستقبله السياسي، وهو الأمر الذي يكون نتاج الخيارات التي تقوم بها العناصر الأساسية و التي يمكن تفسيرها بالاعتماد على محدد البناءات التحالفية التي تقوم في النظام السياسي. ولقد كان الاهتمام الأساسي للبحث في شأن النتائج المحتملة للتحول للديمقراطي مفسرة بنمط التحول منصبا على دراسة العلاقات الداخلية للنخب وطبيعة التفاعل بين نخبة النظام القديم والنخبة الجديدة بالنظر للوزن النسبي لكل منهما خلال مرحلة التحول. وهذا ما أكدته نتائج دراسات سابقة من أن حسابات النخب وخياراتهم الاستراتيجية والتفاعل بين هذه الخيارات لها تأثير حاسم على النتائج الديمقراطية[1] .

إن تعدد العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي؛ بما في ذلك العامل الخارجي ودوره المؤثر في دعم أو عرقلة التحول ؛ وتفاوت آثارها هو ما يفسر اختلاف أنماط التحول ، والتي تصنف بشكل عام استنادا إلى معايير مختلفة أهمها : توازن القوى بين النظام القديم والقوى المعارضة أثناء التحول، سهولة وسلاسة التحول ، هوية العناصر التي تقود عملية التحول ، والاستراتيجيات التي يتم توظيفها والتي ترتبط بموقف كل فاعل من الفاعلين الأساسيين وتحركاته تجاه الفاعلين الآخرين في أعقاب الشروع في عملية التحول .

ورغم عدم وجود تصنيف متفق عليه لأنماط التحول الديمقراطي إلا أن التجارب المقارنة للتحول كشفت عن وجود مساقين أساسيين له، في المساق الأول يتم التحول بالانتقال التدريجي نحو النظام الديمقراطي سواء من خلال قيادة الإصلاحيين داخل النظام، أو من خلال التفاوض بين الإصلاحيين

[1] katharine Adeney and Andrew wyatt, " democracy in south asia: getting beyond the structure–agency dichotomy ",(**political studies**: 2004, vol 52), p. 4.

من داخل النظام والمعارضة من خارجه، أو من خلال التظاهرات الشعبية أو ضغوط قوى المعارضة. وفي المساق الثاني يتم التحول بفعل انهيار النظام غير الديمقراطي نتيجة عوامل مختلفة منها الفشل في الداخل، أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل أو عدو خارجي. وهو ما يمكن توضيحه من خلال المخطط ،(أنظر الشكل رقم 06).[1]

الشكل رقم (06): أنماط التحول الديمقراطي

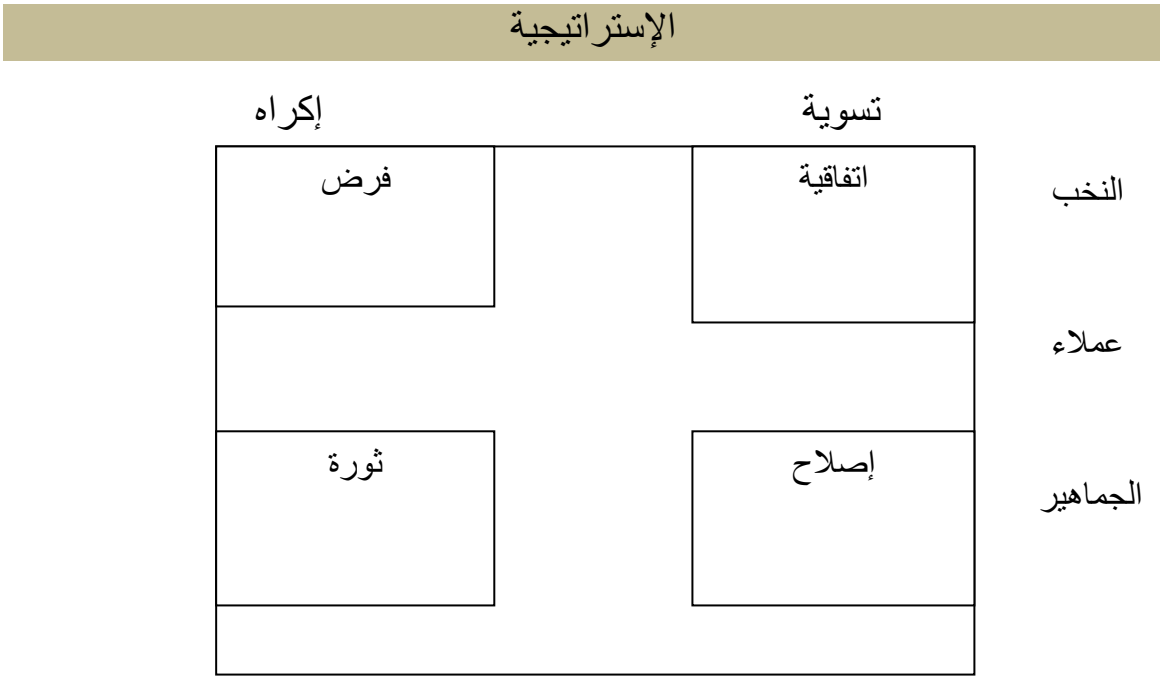

المصدر: Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning ,op.cit, p131.

لقد تم تكريس أعمال لاحقة عن تلك التي قدمها **أودنيل** و**شميتر** بشأن الأنماط المختلفة الانتقال، وتحتوي تلك الأعمال والكتابات عددا من التعاريف ، كما تستخدم سلسلة مختلفة من المبادئ التصنيفية، بالرغم من أنها تتفق حول تحديد الأطراف الرئيسية في عملية الانتقال. مثلما يوضحه الجدول،(أنظر الجدول رقم 09).[2]

[1] Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning, op.cit, p131.
[2] Ibid, p130.

الجدول رقم (09): المبادئ التصنيفية في أنماط الانتقال

	شير	هنتنغتون	مينويرينغ	كارل و شميتر	منك و لف
الفاعلين الرئيسيين	X	(X)	(X)	X	X
القوة النسبية	(X)	X	X		
الإستراتيجية				X	X

المصدر: Jørgen Møller and Svend-Erik Skaaning, ,op.cit, p130.

ملاحظة: العلامة **X** تؤشر على أن النمط التصنيفي يشمل المبادئ ذات الصلة. علامة (X) تعني أن المبدأ مُتضمن بطريقة أو أخرى، و لكن فقط بطريقة غير مباشرة أو ثانوية.

من جهة أخرى يعد التصنيف الذي قدمه كل من **غاري ستراديوتو وسوجيان غيو** من أكثر التصنيفات رواجا واستخداما، وطبقا لهذا التصنيف يتم التمييز بين أربعة أنماط للتحول الديمقراطي؛ كما يلي :[1]

- النمط التحولي : ويكون عندما تأخذ النخب الحاكمة زمام المبادرة بعملية الدمقرطة بالرغم من تفوقها على المعارضة في القوة .
- النمط التعاوني : وتكون فيه عملية التحول نتاج لعمل مشترك من الحكومة والمعارضة ، ويسمى أيضا التحول بالتفاوض .
- نمط الانهيار أو السقوط : ويسمى أيضا التحول من أسفل، وفيه تأخذ المعارضة دفة القيادة في إحداث التحول وإزاحة النظام القديم أو انهياره . ويكون الدعم الشعبي في هذا النمط على درجة كبيرة من الأهمية .
- نمط التدخل الخارجي : يكون التحول من قبل قوة خارجية تفرضه لأن النظام القائم يكون معارضا للتغيير كما أن المعارضة تكون من الضعف بما لا يمكنها من إجباره على التفاوض أو التنحي، وقد يأخذ التدخل الخارجي شكل التدخل العنيف باستخدام القوة العسكرية .

والحقيقة إن هذه التصنيفات ليست قطعية، فقد حدث ويحدث أن تحمل بعض التحولات سمات مشتركة من نمطين أو أكثر للتحول .

[1] مروة فكري ، مرجع سابق ، ص 447 .

ومن أجل تفسير أثر نمط التحول على طبيعة النظم السياسية الناشئة فإنه لا يعد كافيا دراسة التوازن النسبي للقوى الفاعلة الأساسية ، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية السياقات الداخلية والإقليمية والدولية وتأثيرها في نمط التحول الحاصل من خلال التأثير في اختيارات العناصر. ولقد قدم **مونك Munck** و**لف Leff** مقاربة لدراسة أثر نمط التحول تعتمد على تتبع للعملية[1]؛ حيث يحدد في كل حالة بداية التحول ويبرر تصنيفه داخل مسار معين من دون آخر ، وينتهي بتوضيح كيف أن مسار التحول يشرح نوع النظم السياسية الناشئة.

وعلى ذلك فيمكن دراسة أثر نمط التحول الديمقراطي عل طبيعة النظم الناشئة من خلال تحليل ثلاثة عناصر أساسية ، الأول يتعلق بطبيعة النظام القديم ، والثاني باختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول ، أما الثالث فيتعلق بسياق عملية التحول .

أولا– طبيعة النظام القديم :

يمكن تحديد معايير معينة للمقارنة بين النظم غير الديمقراطية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتعلق بمن يحكم؟، كيف يحكم، و بماذا يحكم؟. وقد قدم **مونك** و**لف** تصنيفا يتوافق مع هذه الأسئلة، قائم على التمييز بين النظم السياسية وفق لسمات معينة تشمل: عدد ونوع العناصر المسموح لها بالوصول إلى السلطة ، أساليب الوصول إلى السلطة ، والقواعد الملزمة في اتخاذ القرار.

وعلى ذلك يتم التمييز بين نوعين من النظم السياسية: **النظم السياسية السلطوية** و**النظم السياسية الشمولية.**[2] ففي النظم السلطوية يتولي السلطة قلة سواء كانت مدنية أو عسكرية أو حتى تحالفا عسكريا– مدنيا، ويتم الحكم مباشرة من خلال قرارات النخبة التي تتخذها وتمررها من خلال أجهزة الدولة. وأما في النظم الشمولية فيتولى الحكم قائد واحد غالبا ما يستند إلى وجود حزب واحد يتخذ القرارات من خلاله باعتباره حزب الدولة . وعن القواعد الملزمة في اتخاذ القرار فقد تركت مكانها لصالح القرارات التعسفية في كلا النظامين ، ففي حين تحتكر السلطة احتكارا مطلقا في النظام الشمولي، فإن في النظام السلطوي الذي يحتكر السياسة بدرجة كبيرة تترك بعض المساحات المحدودة في المجال العام.

[1] مروة فكري، مرجع سابق، ص449

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة

واستتباعا لما سبق يتم النظر إلى الإرث التسلطي كونه يترك خلفه في الغالب أنظمة سياسية لا تخلو عادة من تعددية سياسية محدودة وغير مسؤولة في الغالب ، وعلى النقيض من ذلك فإن إرث الأنظمة الشمولية يخلف تركة تكون قد قضت على كل أشكال البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تبدأ من كون السياسة في درجة الصفر. كما تضمنت بعض الأدبيات تصنيفا ثالثا عن الأنظمة ذات النزعة السلطانية التي تنزع إلى الصعود عندما تتحول الثورة إلى منافع فردية للحاكم ، ويتراجع حكم القانون ، وتتصلب السلطة ، وتنعدم المعارضة الحقيقية. [1]

ثانيا– اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول :

تمثل اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول الديمقراطي أحد المحددات الأساسية للنمط المتبع في عملية التحول ، وعادة ما يتم شرح هذا المحدد بالنظر إلى توازن القوى بين الفاعلين المتصارعين من أجل الديمقراطية أو ضدها وطبيعة التفاعلات بينهم من حيث عوامل قوة كل فاعل و قدراته في التأثير. على أن معظم الأدبيات تركز في هذا الصدد على بعد النخبة ، وباستعمال مفردات **أودونيل** يتم استيعاب المعتدلين من النظام القديم من طرف الإصلاحيين خارج النظام ، وإذا لم يتم التوافق فإنه لا يوجد حافز للمعتدلين للمساعدة في إقامة نظام ديمقراطي[2] . ومع ذلك فإن الفوضى هي أسوأ النتائج لكلا الطرفين، وهذا ما يدفعهما إلى اختيار الحل الوسط (نمط التفاوض).

لكن وعلى النقيض من النظريات التي تركز على وكالة الفاعلين السياسيين ، يفترض العلماء أصحاب التوجه البنائي أن الجهات الفاعلة التاريخية مقيدة بمجموعة اختيارات ضيقة للغاية، وأن خياراتها العقلانية مقيدة بشكل واضح بتوزيع الموارد الممنوحة ،كما يذهب إليه **كيتشيلت F. Kitschelt**[3]. وهنا تصبح الديمقراطية ممكنة مع تغير القوى الاجتماعية لصالح ائتلاف اجتماعي جديد.

[1] عبد الإله بلقزيز ، يوسف الصواني محررا ،"الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : نحو خطة طريق" ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012)، ص 59.

[2] Katharine Adeney and Andrew Wyatt, op.cit,p.4.

[3] Ibid,p.5.

ثالثا- سياق التحول:

تشكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السياق الداخلي المحدد لنمط التحول ، وعادة ما يتم التأكيد على الربط بين سوء هذه الأوضاع والتوجه نحو التحول الديمقراطي كنتيجة لعدم الرضا بها

أما فيما يتعلق بالسياق الخارجي فيختلف من حيث النطاق والأثر، إذ تعتمد طبيعة الدور الخارجي على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى طبيعة العناصر المنخرطة، وكذلك نمط التدخل أو السياسات المتبناة. وهكذا يمارس السياق الخارجي والعوامل الخارجية دورهما بالأساس من خلال التأثير في الأطراف الداخلية، إلا في حالات التدخل العسكري المباشر. وبشكل عام يمكن تصنيف أثر السياق الخارجي ارتباطا بثلاثة أبعاد تشمل: أثر العدوى ، وجود محفز على التحول ، وأخيرا مساندة أو عرقلة التحول .[1]

إن تفسير نتائج التحول الديمقراطي من خلال ربطها بالعوامل الخارجية عادة ما يأخذ ثلاثة أشكال، فالعامل الخارجي له أثر توضيحي مهم جدا في شرح حدوث موجات التحول ؛ مثلما كان الحال واضحا في التحولات في أوربا الشرقية. من جهة أخرى يمكن أن تتخذ العوامل الخارجية شكل ضغوط لصالح التحول الديمقراطي أو ضده ، دون أن يعني ذلك أن اتجاه السياسة ثابت لا يتغير؛ كما أظهرت ذلك سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بباكستان بعد سبتمبر 2001. ومن جهة ثالثة فإن احتمال إرساء الديمقراطية يكون أقل عندما يتعرض بلد ما للتهديد ، فالقوات المسلحة تظهر أكثر قوة والنخب الحاكمة من غير المرجح أن تخاطر بعملية انتقال خلال فترة النزاع.[2]

من خلال ما سبق ، يمكن استخلاص العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث نمط معين من التحول دون غيره من خلال الجدول، (أنظر الشكل رقم 10).[3]

[1] عبد الإله بلقزيز ،مرجع سابق ، ص 484 .

[2] Katharine Adeney and Andrew Wyatt, op.cit,p.3.

[3] مروة فكري ، مرجع سابق ، ص 492 .

الجدول رقم(10): توليفات العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال نمط معين من التحول

طبيعة النظام	سلطوي (تحالف مصالح مدني عسكري)	شمولي	سلطوي(حكم ايديولوجي أو عسكري)	سلطوي (غالبية الأكثر اعتدالا)	شمولي
المعارضة	منقسمة تنظيميا وأيديولوجيا	ضعيفة	موحدة تنظيميا	ضعيفة	ضعيفة
السياق	غير مشجع	مشجع	مشجع	مشجع	غير مشجع
نمط التحول النتائج	عشوائي وغير مستقر(خليط بين نمطي الانهيار والتفاوض)	تحول شكلي(نمط الانهيار)	التحول من خلال التحالف أو آلية الانتخاب.تدريجي(النمط التعاوني ونمط التحالفات)	المبادرة بالتحول من النظام(النمط التحولي)	متعثر (خليط من نمطي الانهيار والتدخل)
احتمالات النجاح والفشل	تزداد احتمالات الفشل	تزداد احتمالات التحول الحقيقي في حالة توحد المعارضة والدعم الشعبي	تزداد احتمالات النجاح	النجاح(مع استمرار الدعم الشعبي وتحالف المعارضة مع العناصر المعتدلة في النظام)	تزداد احتمالات الفشل ومخاوف تفكك الدولة في حالة فقدان الدولة للاحتكار المشروع للعنف

المصدر: أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية. مرجع سابق، ص 492 .

من خلال الجدول يمكن التوصل إلى نتيجة أساسية عن المحددات الجوهرية لنمط التحول، والتي يمكن توضيحها من خلال منهجية تعتمد على تحليل طبيعة النظم السياسية قبل التحول، ثم تحديد اختيارات العناصر المنخرطة في عملية التحول، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية السياق الذي تجرى فيه العملية – بمستوييه الداخلي والخارجي– والذي يشرح أسباب اتخاذ التحول لمسار معين دون غيره وتأثير ذلك في فرص نجاح التحول من عدمها.

المطلب الثالث : إشكاليات العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي

يبدو واضحا للوهلة الأولى ذلك التناقض بين الثورة كما هي معرفة بطابعها العنيف غالبا، وبين التحول الديمقراطي الذي يقترن بالسلمية ، لكن سلسلة الثورات المخملية أو الناعمة، والتي أدت إلى انهيار الشيوعية في أوربا قد غيرت هذا الوضع، عندما أثبتت نموذجا جديدا للتغيير الثوري على أساس الافتراض أن التغييرات الجذرية كانت قابلة للتحقيق من خلال وسائل معتدلة وغير عنيفة[1].

لقد كان العنف ومنذ الثورة الفرنسية محور السياسات الثورية، ومثلما اعتمدت النظم القمعية على العنف، شعر خصومها بضرورة اللجوء إلى العنف أيضا، لكن هذا المنطق قد تغير بشكل واضح منذ عام 1989 ، والثورات الآن لم تعد ما كانت عليه. إن ثورات اليوم هي تمردات حضرية عابرة تركز على السمات المميزة للحريات السياسية والمدنية.[2]

إن إعادة تحديد الثورات بهذه الطريقة، يطلق نقاشا مثيرا للاهتمام حول علاقة الديمقراطية بالتحول الاجتماعي الجذري. وهنا يقترح **بيج Paige** تحديدا جديدا لتعبير الثورة، حيث يرى أن الثورة هي تحول سريع و أساسي في فئات الحياة الاجتماعية والوعي، والافتراضات الماورائية التي تركز عليها هذه الفئات، وعلاقات القوة التي يعبر عنها كنتيجة للقبول الشعبي الواسع النطاق للبديل الطوباوي للنظام الاجتماعي الراهن.[3] ويتابع قائلا: "**... إن الحجة المقدمة هنا لا تشير إلى أن التحول الثوري يجب أن يكون عنيفا بالضرورة، استنادا إلى نضال طبقي عالمي أو يتضمن الاستيلاء على السلطة على المستوى الوطني أو الدولي، رغم أن هذه الأمور قد تحصل بشكل كلي أو جزئي، ومن الممكن أيضا من جهة أخرى أن يساهم ترسيخ تيارات حقوق الإنسان وتعزيز الفئات المقموعة لجهة الجنس والعرق والعمر والطبقة ونهوض الجنوب بكامله، في إيصال العالم إلى نوع من التحول الثوري للوعي والخبرة الاجتماعية، وعلاقات السلطة التي كانت تشهدها سابقا مجتمعات وطنية محددة**".[4]

---

[1] Stefan Auer, " violence and the end of revolution after 1989 ". (**thesis eleven**, number 97, may 2009),p. 7.

[2] Oleksandr Reznik, " from the orange revolution to the revolution of dignity: dynamics of the protest actions in ukraine **",(East European Politics And Societies And Cultures**, volume 30, number 4, november 2016),p. 752.

[3] جون فوران، **مستقبل الثورات: إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة**، ترجمة تانيا بشارة،(بيروت، دار الفارابي،)2007، ص 18

[4] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

وهكذا فإن تحليل أبعاد العلاقة بين الثورة والتحول الديمقراطي يجب ألا يقف عند حدود معالجة أسلوب التغيير في الظاهرتين ، فالعلاقة مسألة إشكالية تتعلق بأسباب الثورة ومسارها ونتائجها في ارتباطها بالديمقراطية. وهو ما يمكن التعبير عنه من خلال تساؤلين رئيسيين؛ هل يؤدي غياب الديمقراطية إلى الثورة؟ وهل تؤدي الثورة إلى الديمقراطية؟.

أولا- إشكالية السببية في الثورة ؛ هل يؤدي غياب الديمقراطية إلى الثورة؟:

طالما اعتبر سؤال الحرية قضية جوهرية في الثورة لأنها ؛أي الحرية؛ غير ممكنة التحقيق إن سيطر التعسف والاستبداد على حياة الناس، وربما هذا ما يفسر كون الحرية ذاتها نقطة تحول في مسار الثورات وهدفها الأول و الأخير .

لكن البحث عن معنى الحرية في الثورات يواجه إشكاليات عميقة، خاصة حينما يصبح مطلب الحرية مكلفا، هنا تطرح مسألة المفاضلة بين قيمة الحرية وقيمة الحياة . والحقيقة أنه لا توجد مفاضلة كهذه، فللظلم ثمن باهظ جدا على مستوى حياة الناس نفسها على المدى البعيد ، فضلا عن نوعية الحياة بذل العبودية على أنواعها ، والمعاناة في ظل القمع والخوف من التعرض لتعسف السلطة الحاكمة.[1]

هكذا تصبح الحرية موضوعا مصيريا خطيرا للإنسان والمجتمع، لا يقتصر الخوض فيه على تحديد الحريات كقيمة ومعيار تقاس أخلاقية الفعل بموجبها فحسب، بل يفترض أن يتجاوز ذلك ليتضمن وعي الإنسان بالخيارات في مرحلة معينة ، وضمن أوضاع تاريخية معطاة ، ومدى دفع أي خيار منها المجتمع تجاه تحقيق الحريات وضمانها، والمخاطر الكامنة في الخيارات التي لا تحسب عواقبها على نحو صحيح، ومنها الإضرار بقضية الحرية ذاتها. وعند هذا المستوى من التحليل يتم فهم الحرية بكونها القوة الرئيسية التي تحرك الثورات الديمقراطية، فلا ينظر لها بوصفها مطلبا للثورة فقط بل باعتبارها توقا للديمقراطية التي تضمن الحرية، فعند غياب الديمقراطية تغيب الحرية .

إن جوهر الحرية أن يكون الشعب صاحب القرار في تحديد مصيره، أي أن يكون الشعب هو صاحب السيادة والأمر ، وهنا تتقاطع الحرية مع الديمقراطية بل وتمثل خاصيتها الأساسية. لكن هل يعني القول بالحرية انتفاء السلطة؟. إن الجواب وإن كان يبدو بسيطا فهو على درجة كبيرة من التعقيد،

[1] عزمي بشارة ، **مقالة في الحرية** ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2016) .ص85

فمن يقبل بوجود السلطة يقبل بوجود قيود على الخاضع لها من جهة ، وبضرورة النظام من جهة أخرى، وفي المقابل فإن من يقبل بالحرية سوف يقبل بوجود القدرة من ناحية صاحبها وبضرورة الامتناع عن الإكراه والإجبار والقسر والتقييد من ناحية السلطة، وهكذا فإن مفهومي السلطة والحرية مفهومان نسبيان ، فلا يمكن أن تقوم سلطة مطلقة ولا حرية مطلقة ، وإنما هناك دائما سلطة نسبية وحرية نسبية ، وعندما تصبح السلطة مطلقة والحرية منعدمة تقوم الثورات التي تعيد التوازن إلى السلطة وإلى الحرية .[1]

وهكذا يقود التعطش للحرية عملية التحرر من الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية ، فهل يفضي ذلك إلى تأسيس الحرية ؟ ، إن التحرر والحرية ليسا مثل بعضهما ، وإن التحرر قد يكون شرط الحرية ولكنه لا يقود إليها آليا مثلما تذهب إليه **حنة أرندت Hannah Arendt**[2]. فإسقاط الديكتاتورية والتحرر من الاستبداد ليس سوى المهمة الأولى على جدول أعمال الثورة ، لتأتي المهمة الثانية الأصعب، والتي تجعل ما يجري جديرا بوصف ثورة ، وهي مهمة التغيير وتأسيس الحرية .

من جهة أخرى، إن كون الحرية مطلبا وهدفا رئيسا للثورات يجب النظر إليه من خلال ارتباطاته السببية مع مجموعة أخرى من العوامل، إذ أن هناك علاقة تبادلية بين امتلاك الحرية وبين امتلاك مقومات الحياة. فيلعب الفقر دوره كمحدد رئيسي للمطالبة بالحرية ، ويؤثر بوضوح في انتقاء آليات الوصول إليها وأدوات ووسائل تفعيلها .

إذن يعد غياب الديمقراطية عاملا أساسيا في فهم أسباب قيام الثورة ، حتى وإن كان النظر إليه من خلال المشكلات التي تترتب على غياب الديمقراطية والتي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما يدفع باتجاه التغيير الثوري للأوضاع .

[1] رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان ، "الثورات العربية 2011 و أثرها على مفاهيم الحرية و المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (جامعة النجاح الوطنية أنموذجا)". مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين، 2015، ص 39 .

[2] حنة أرندت، مرجع سابق ، ص 44 .

ثانيا– إشكالية نتيجة الثورة ؛ هل تؤدي الثورة إلى الديمقراطية ؟:

تقع الإجابة عن هذا السؤال في صميم مناقشة المرحلة الانتقالية أو ما بعد الثورة. ورغم الجهود المبذولة من أجل التنظير لظاهرة الثورة، فالملاحظ في أدبيات دراسة الثورات هو تركيزها أكثر على تحليل أسباب الثورة مع بعض الالتفات لنتائجها دون أن إعطاء الاهتمام الكافي للعمليات التي تمثل قوام المتغيرات الوسيطة بين الأسباب والنتائج، والتي تقع ضمن المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد يقول **كليفتون كروبر k.Clifton:** يجدر أن تعالج نظرية الثورة الأسباب و العمليات و النتائج، ورغم أن الأسباب لا تزال عصية على الفهم، فإن علماء الإنسانيات ركزوا اهتمامهم عليها ، مع بعض النقاش للنتائج، ونادرا ما تناولوا العمليات[1]. ولعل السبب في ذلك يعود من جهة إلى طبيعة المرحلة الانتقالية ذاتها من حيث تميزها بالشك والريبة وعدم اليقين، ومن جهة أخرى إلى خلفية القيم السلوكية المتعلقة بالحياد والموضوعية والتي جعلت الباحثين يكتفون بالأحداث الموضوعية والملموسة في الواقع سواء المرتبطة بأسباب الثورة أو نتائجها.

إن أهم ما يميز أوضاع الانتقال بعد الثورات أنها تعد مراحل مفصلية يتوقف عليها مسار الثورات المستقبلي، ولأن مفهوم الفترة المفصلية من المفاهيم الأساسية في مدخل المؤسسية التاريخية* فإن هذا المدخل يكون مفيدا لتحليل المراحل الانتقالية للثورات .

[1] محمد صفار ، "إدارة مرحلة ما بعد الثورة ... حالة مصر" ، (**السياسة الدولية** . عدد 184 ، أبريل 2011) ، ص 21 .

* الاهتمام الأساسي للتحليل التاريخي المؤسسي يكمن في معرفة درجة تأثير تباين الأشكال المؤسسية و ترتيباتها على مخرج بعينه أو على مخرجات محددة .

لقد طرح **ماهوني J.Mahoney** أنموذج "المؤسسية التاريخية" المستند إلى "تبعية المسار" **path dependence** لتحليل المراحل الانتقالية[1]. يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية في التحليل: **أولا**، تبعية المسار، الذي يشير إلى أن خيارات الفاعلين تتحقق عندما تتكون المؤسسات أو السياسات، ولهذه الأخيرة تأثير مقيد يمتد إثره إلى المستقبل. **ثانيا**، الفترة المفصلية، وتشير إلى المرحلة التي يضعف فيها تأثير العوامل الهيكلية على الفعل السياسي لفترة قصيرة نسبيا، ما يؤدي إلى توسيع خيارات الفاعلين السياسيين الأقوياء خلال هذه الفترة القصيرة. و**ثالثا**، تسلسل ردود الأفعال من القوى السياسية والمؤسسات. ويمكن توضيح الأنموذج من خلال لشكل التالي:

الشكل رقم (07) : أنموذج المؤسسية التاريخية

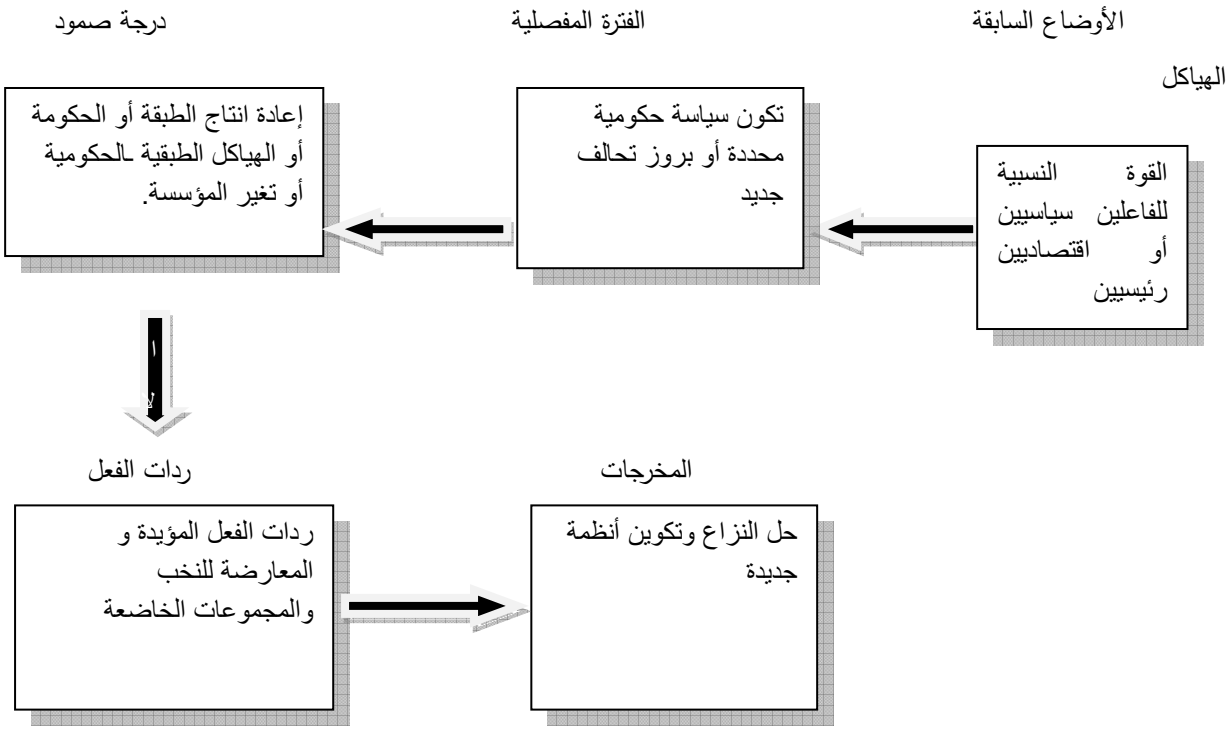

المصدر : حسن الحاج علي أحمد ،أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية، مرجع سابق 2015، ص 74 .

[1] حسن الحاج علي أحمد ، **مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير**. في : **أطوار التاريخ الانتقالي ؛ مآل الثورات العربية** ، مرجع سابق ، ص 73 .

وبصدد مناقشة النتائج الثورية يذهب **فوران** إلى القول أنه وبمجرد انتقال السلطة إلى الثوار، عادة ما يواجهون سلسة من الصعوبات ذات الصلة النجمة عن استمرار أهمية نفس الأنماط للتحول الثوري. لذلك فمن الصعب بناء هياكل ديمقراطية حقيقية بعد ثورات ضد الديكتاتورية، فالثوريون المنتخبون ديمقراطيا يكونون عرضة لمعارضين غير ديمقراطيين في الداخل والخارج.[1]

إن فهم المرحلة الانتقالية للثورة في إمكانية اندفاع الأحداث من خلالها باتجاه الديمقراطية يمكن أن يرتبط بجملة من العوامل :

1-وصول القوى الثورية المطالبة بالديمقراطية إلى السلطة: لا شك في أن وصول القوى الثورية المطالبة بالديمقراطية للسلطة يعد مؤشرا على إمكانية التحول الديمقراطي وإن كان لا يضمنه في ظل وجود احتمال تحول هذه القوى ذاتها إلى دكتاتورية أو في ظل وجود قوى أخرى رافضة للديمقراطية.

2- كيفية إدارة المرحلة الانتقالية باتجاه الديمقراطية: إن فهم تأثير إدارة المرحلة الانتقالية عقب الثورة على التحول الديمقراطي يتطلب دراسة القوى المؤثرة والقضايا الأساسية المثارة في هذه المرحلة. ويمكن بهذا الصدد الانطلاق من فرضية أساسية : تميل إدارة المرحلة الانتقالية نحو التحول الديمقراطي كلما زاد تأثير القوى الثورية وتصميمها على تحقيق الديمقراطية . وهذا الأمر مرهون بمدى التماسك الموجود داخل القوى الثورية في مواجهة القوى المضادة للديمقراطية وكذلك مدى استمرار الدعم والتأييد الشعبي لهذه القوى .

3-دور العامل الخارجي في دعم ديمقراطية ما بعد الثورة: في ظل تحول الديمقراطية إلى قضية دولية يمكن أن تسعى القوى الخارجية ممثلة بالمنظمات الدولية وبعض الدول الكبرى إلى دعم التحول الديمقراطي بعد الثورة ، وفي هذه الحالة يكون العامل الخارجي بمثابة الفرص المساعدة التي تضمن الانتقال الآمن للتحولات السياسية التي انهارت فيها النظم السابقة على الثورة.

في مستوى آخر من التحليل ترتبط إشكالية النتيجة الثورية في علاقتها بالديمقراطية بمسألة الشرعية، بمعنى العلاقة بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية [2]. وهنا يتم النظر للثورة من زاويتين مختلفتين، الثورة باعتبارها غاية ومن ثمة يتم إلغاء أي إمكانية للتحول عن مسار الثورة، وفي هذه

[1] John foran, " theorizing the cuban revolution ",(**Latin American Perspectives**, issue 165, vol. 36 no. 2, march 2009),p. 19-20.

[2] رضوى عمار، "الثورة و إشكاليات التحول الديمقراطي" . **(مجلة الديمقراطية** ، عدد 45 ، يناير)2012 ، ص 3 .

الحالة لا تتوقف الثورة عند حدود إسقاط النظام و إنما تتعدى إلى إسقاط الدولة ذاتها لتؤسس على أنقاضها ما يسمى بدولة الثورة.[1]

من الزاوية المقابلة ينظر للثورة باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية محددة ، وفي هذه الحالة تغير الثورة النظام وتسقطه ولكنها لا تسقط الدولة، وعند هذا الحد يمكن أن يوظف العمل الثوري لصالح بناء النظام الديمقراطي ، وهو ما يعني أن يتم إعادة بناء مؤسسات الدولة وليس تفكيكها[2].

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه وخلافا لما يبدو من تضاد بين الثورة والتحول الديمقراطي منظورا إليه من خلال المنهج المتبع في التغيير– والذي يوحي بالقطيعة بين الأدوات الوظيفية للتحول الديمقراطي والأساليب الثورية في التغيير– فإنهما تعبير عن ذات المضمون الاجتماعي والسياسي المقترن بالتغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي.

[1] رضوى عمار، مرجع سابق، ص3

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

خلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

- تأخذ الثورة/الثورة الاجتماعية معنى تغيير النظام بالكامل وإقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة، و هذا المعنى أكتسبه المصطلح عبر استخدامه في المجال السياسي، لا سيما تحت تأثير الثورات الكبرى في التاريخ المعاصر. وحينما نبدأ بتحويل الثورة من لفظ يصف ظواهر مختلفة إلى مصطلح علمي، يصبح ضروريا تمييزه عن ظواهر مشابهة، وهي ظواهر معنية بتغيير النظم السياسي أو بالحركات المؤدية إلى ذلك، من قبيل الانقلاب والتغيير السياسي والحركات الاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال تمييز تعريفي نابع من التعريف الاصطلاحي للكلمة.
- هناك الكثير من الأعمال النظرية التي حاولت أن تشرح الثورة وتجعل منها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بأسباب علمية وموضوعية، والتي تتوجها توجهات رئيسية في المجال النظري المسمى السياسة المقارنة، ولعل السبب الرئيسي في تنوع هذه الأعمال هو تنوع وتطور المفاهيم وأدوات التحليل النظرية والتجريبية، وكذا التطور المستمر في الثورات نفسها. ومن البديهي أن ندرك أن طبيعة ومسارات الحركات الثورية قد تغيرت؛ وفي سياق العولمة والتكنولوجيا الرقمية، أصبحت الحركات الاحتجاجية الجديدة بديلا غير تقليدي للفعل السياسي والاجتماعي، يتخذ أساليب ومسارات وآليات مختلفة عن أشكال الفعل الثوري في صورته التقليدية المعروفة.
- تبرز علاقة إشكالية بين الثورة والتحول الديمقراطي، ورغم مما قد يبدو تناقضا بين الظاهرتين مفسرا بأسلوب التغيير المختلف بينهما، فإنهما تعبير عن ذات المضمون التأسيسي المقترن بالتغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي، وهذا ما أكدته خبرات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بوجود نموذج جديد للتغيير الثوري قابل للتحقق من خلال وسائل سلمية.

الفصل الثاني

نمـــاذج الثـورات الإجتماعية

تتخذ الثورات الاجتماعية صورا و أشكالا متعددة تختلف تبعا لطبيعة هذه الثورات وسياقاتها وما يتمخض عنها. والحقيقة أن مسار الثورات الاجتماعية مسار متنوع اختلف في خبرة البلدان التي عاشت تجارب ثورية، لذلك فمن المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه التجارب، والسياقات التي أنتجتها حتى يمكن قراءتها على نحو صحيح.

إن الثورة الاجتماعية هي ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية ولا تقتصر على نظم بعينها. فقد وجدت في النظم التي تعرف اليوم بالنظم الديمقراطية مثلما عرفتها النظم التي تسمى غير ديمقراطية، وإن كان ما أفضت إليه في النظم من الطبيعة الأولى مختلفا عما أنتجته في النظم من الطبيعة الثانية.

وعلى ذلك يعد مستوى **النموذج التاريخي** مفيدا لفهم خبرة المجتمعات إزاء المسألة الثورية، بحسب ما تتجلى في الواقع على هيئة قوى وتفاعلات أحداث، بما يشكل نمطا لحركة المجتمع في ظل ظروف تاريخية معينة .

رغم ما يبدو على هذا الفصل من طبيعة انتقائية للحالات والنماذج المختارة للدراسة، فإن لهذه الانتقائية ما يبررها، حيث تستند شرعية الاسترشاد بهذه النماذج التاريخية إلى أدبيات دراسة الثورات الاجتماعية وأدبيات التحول الديمقراطي، لا سيما الإسهام الفريد الذي قدمه **جاك غولدستون** في الدراسات المقارنة والتاريخية للثورة، والذي يعد أساس تقسيم هذا الفصل. وقد تضمن عمل **غولدستون** تصنيفات رئيسية للثورات مع إعطاء نماذج عنها، شملت: الثورات الجمهورية، والثورات الماركسية، والثورات ضد الديكتاتورية، والثورات ضد الشيوعية.[1]

وعليه، سيحاول هذا الفصل الاقتراب من خبرات ونماذج ثورية مختلفة بغرض الاستفادة منها لإلقاء الضوء على التغييرات الثورية في أنظمة الحكم، من خلال التعرض لنماذج من الثورات الجمهورية **(المبحث الأول)**، و نماذج من الثورات الاشتراكية **(المبحث الثاني)**، و كذا نماذج من ثورات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي **(المبحث الثالث)**.

[1] أنظر:

Goldstone, Jack . **Revolutions: Theoretical, Comparative, and Historical Studies**,(Wadsworth Publishing, 3 edition , July 2002).

المبحث الأول : النماذج التاريخية للثورات الجمهورية ؛ انجلترا ، فرنسا ، أمريكا

ينظر للثورات الجمهورية من خلال مفهوم الثورة البرجوازية التي قامت ضد النظام الإقطاعي وشبه الإقطاعي، بما يمثله هذا النظام من علاقات ونظم وقيم معرقلة للتطور، والتي هدفت إلى تحرير الاقتصاد من معوقات نموه في المرحلة الرأسمالية والصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتحرير السياسة من سلطة الملكيات والإقطاعيات المتسلطة ، وإقامة نظام ديمقراطي يؤدي إلى تغيير نوعي تقدمي في مجالات الحياة كافة. وبنتيجة هذه الثورات وصلت البرجوازية إلى السلطة السياسية، لذلك سميت ثورات برجوازية، فقد كانت في مصلحة الطبقة الرأسمالية الفتية.

كان تحقيق السيطرة السياسية وإعلان الانتصار الكامل على النظام الإقطاعي البائد، المهمة التاريخية الثورية للبرجوازية آنذاك، وبدأ الصراع النهائي للبرجوازية مع سلطة الملوك بثورات اجتماعية شاملة قامت في الدول الرأسمالية المتقدمة. ورغم تنوع الأسباب والظروف الخاصة لكل منها، لكنها جميعا تميزت بتقدمية أهدافها وأفكارها.[1]

لقد أدت الظروف التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستثنائية، التي مرت بها أوربا الغربية ابتداء من عصر النهضة وحتى عصر التنوير إلى ولادة الثورات البرجوازية في أوروبا، وكان أبرزها الثورة في بريطانيا والثورة الفرنسية الكبرى. كما قدمت أفكار التنوير الإلهام اللازم لهذه الثورات، عندما ظهر مجموعة من العلماء والفلاسفة الذين تحدوا الفكر السائد، وواجهوا الخرافات الدينية بالاحتكام للعقل والطبيعة؛ حيث استفادت البرجوازية من هذه الأفكار الوضعية والعقلانية، خصوصا الفكر السياسي، فتزعمت حركة التغيير الثوري.

تتويجا لمجمل تلك التطورات والظروف، جاءت الثورات الاجتماعية والسياسية لتضع أسس النظام الديمقراطي، حيث اتخذت شكل الصراع من أجل الحقوق السياسية العامة، ومن أجل الحرية وحقوق الإنسان في إطار دولة القانون، فصدرت إعلانات الماجنكارتا في إنجلترا، وأعلنت الثورة الفرنسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن.

[1] محمد السني، **الثورة و بريق الحرية**،(مصر: دار الأدهم للنشر و التوزيع، 2016)، ص106.

المطلب الأول : الثورة الانجليزية 1642-1689:

كان ملوك انجلترا وملكاتها يحكمون بالحق الإلهي، ولم تستقر الديمقراطية في انجلترا إلا بعد الثورة، وقد لعب أكثر من عامل دوره في حدوث هذه الثورة في انجلترا قبل غيرها .

أولا- دوافع و أسباب الثورة:

1- الأسباب الاقتصادية: في دراسته لست ثورات من ثورات القرن السابع عشر؛ في انجلترا وفرنسا وهولندا واسبانيا والبرتغال ونابلي، وجد ر.**ب مريمان Merriman** أنها في مجموعها كان لها أصل اقتصادي ومالي، وكلها بدأت كاحتجاجات على النظم الضريبية.[1]

لقد شهدت السنوات التي سبقت اندلاع الثورة الانجليزية، مشكلات اقتصادية أو على الأقل مالية على درجة كبيرة من الخطورة . فقد استدان ملوك "**أسرة ستيوارت**" ديونا ضخمة ، و اضطروا إلى جمع الأموال من الشعب بطرق غير قانونية ، أو اللجوء إلى البرلمان لفرض الضرائب ، لكن هذا الأخير رفض ذلك وتمرد على الملك "**تشارلز الأول**" **Charles I** الذي أعلن الحرب على البرلمان ، واستمر الصراع بينهما وتدخلت فيه اسكتلندا، وحدثت ثورة في ايرلندا وتحول الصراع إلى حرب أهلية بدأت عام 1642.[2]

والواضح في الوضع الإنجليزي لهذه المرحلة، هو الفشل في إيجاد نظام للضرائب قائم على احتياجات حكومة إقطاعية مركزية ، والذي كان دليلا على العجز الفعلي لأجهزة الحكومة ، خاصة وأن الحكومة المركزية في انجلترا لم تكن تدار، وبخاصة في عهد "**جيمس الأول**" **James I** ،بمثل الجودة التي كانت بها في عهد الملكة "**إليزابيث**" **Elizabeth** .

2- الأسباب الثقافية: تعد الثورة الانجليزية من الانقلابات الاجتماعية العظيمة في نطاق الأفكار المسيحية بنوع خاص، وكان أظهر الجماعات في انجلترا خلال القرن السابع عشر هم **البيوريتانيين (Puritan)** والذين كان وجودهم يهدد الملك **شارل**. كان **البيوريتانيين بروتستانتيين** متعصبين

---

[1] كرين برينتون ، **دراسات تحليلية للثورات** ، ترجمة عبد العزيز فهمي ، (القاهرة : مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2010) ، ص 33 .

[2] محمد عتريس، **معجم بلدان العالم : آخر التطورات السياسية ، أحدث البيانات الإحصائية** (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2002) ، ص 150

صارمين، وكانوا يحتقرون بشدة كل أشكال الثراء والتباهي. وكان قائدهم في الصراع الذي تفجر بين مؤيدي البرلمان ومؤيدي الملك يدعى "**أوليفر كروميل**" **Oliver Cromwell** ، و الذي اشتهر مؤيدوه بلقب مستديري الرؤوس وذلك لأنهم كانوا يقصون شعورهم ، على عكس النبلاء ذوي الشعور الطويلة و الذين كانوا يسمون الموالين .[1]

ومن الأمور الأخرى الجديرة بالملاحظة هي الوضع العام للمثقفين في المجتمع ، فقد كان الكثير منهم في العصر **الفكتوري** على غير وفاق فيما بينهم ، و لم يتفقوا على شيء سوى نفورهم العميق من البيئة المحيطة بهم [2]. ولعل أدب الكتيبات في القرن السابع عشر يزخر بالأدلة عن الكتابات التي تطعن في النظم القائمة، ومن هذه الكتابات والأفكار بنيت أسس الأسطورة الثورية؛ الأدب الشعبي والرموز والأيديولوجيا.

3- الأسباب الاجتماعية ؛ الطبقات والصراع الطبقي: تميزت الفترة الواقعة بين 1612 و 1624 بصراع داخلي بين الملك الذي يمثل الطبقة الإقطاعية، والبرلمان الذي يمثل بشكل عام الطبقة البرجوازية التجارية والصناعية الصاعدة على إثر الثورة الصناعية. كما كانت الحرب الأهلية عام 1642 تعبيرا عن نوع من الصراع الطبقي، حيث وقفت الطبقة الإقطاعية والفئات المحافظة والأرلنديون الكاثوليك إلى جانب الملك، بينما وقفت إلى جانب البرلمان الطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والفئات ذات النزعة التحررية والكنيسة الكالفينية .[3]

على أن الصراع الطبقي لم يكن مجرد صراع بين طبقتين متنازعتين بين الإقطاع و البرجوازية، فإذا أفرغنا لفظ الطبقة من مضمونه الاقتصادي، نجد هناك صراعا بين بعض الجماعات والجماعات الأخرى.

تبدو الطبقة الحاكمة منقسمة على نفسها لدرجة أمكن فيها ربط علاقة بين تدهور هذه الطبقة والثورة. فالصفات الواضحة في الفرسان (أعوان الملك شارل و معظمهم من النبلاء) إنما هي علامات

---

[1] إي إتش غومبريتش، **مختصر تاريخ العالم** ، ترجمة إبتهال الخطيب ،سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب)، ص 252 .

[2] كرين برينتون، دراسات تحليلية للثورات، مرجع سابق، ص 37 .

[3] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق ، ج6 ، ص 318 .

تدهور ليس بالضرورة أخلاقيا ولكنه تدهور سياسي يصيب الطبقة الحاكمة ، حتى أن مذهب **البيوريتان** كان لا يستهوي المساكين والتجار فحسب بل أيضا الخاصة و النبلاء.[1]

أما الطبقات الأدنى في البناء الاجتماعي فقد كانت تظهر العداء نحو سادتها ، و تبدو العداوة الطبقية في أعنف صورها عندما تصل الطبقة إلى الثروة، بينما تحرم من بلوغ أعلى مراتب الامتياز الاجتماعي أو مراكز السلطة السياسية . فالبرجوازية وإن كان لها صوت حاسم في معظم القرارات السياسية حتى قبل الثورة ، إلا أنها قد أقصيت كطبقة عن أعلى مراتب الامتيازات الاجتماعية. [2]

وهكذا يمكن القول، أن الثورة الانجليزية جاءت من فراغ سياسي ارتبط في نفس الوقت بعدم الفعالية في حل المشاكل السياسية الخطيرة ، وعدم القدرة على الاستجابة السياسية للمجالس السيادية.

ثانيا– مراحل الثورة :

شهدت السنوات التي سبقت الثورة سيلا من الاحتجاجات ضد طغيان الحكومة و تفجرا في نشاط الجماعات الضاغطة صاحبة المصلحة، أما محاولات الحكومة لكبت المعارضة فقد اعتراها الفشل.

1– المراحل الأولى للثورة : يشرح **جون بيار بوسو Jean Pierre Poussou** بداية الثورة الانجليزية ارتباطا بعاملين كانا مستقلين، لكن الأحداث ربطتهما معا، الأول هو المشكل المالي، والثاني هو السياسة الدينية التي لم تكن تحظى بالشعبية.[3]

ورغم الهدوء النسبي الذي شهدته فترة الحكم الفردي في عهد "**شارل الأول**"، فإن الأمر لم يخلو من بعض مظاهر التوتر ، لقد ارتقى "**شارل الأول**" العرش عام 1624، ولم يلبث أن وجد نفسه في صراع مع البرلمان حول الضرائب، تمخض عنه **ملتمس الحقوق** لسنة 1628 الذي يعد من أهم الوثائق في التاريخ الانجليزي ، و الذي أهم ما جاء فيه: " **أن لا تفرض جباية القروض والضرائب والهبات بدون موافقة البرلمان، وأن لا يسجن أحد من الرعية سجنا تعسفيا ولا يعامل إلا بما تقتضي به قوانين البلاد، وأن لا يجبر الشعب على إيواء الجند والبحارة في منازل المواطنين أو استضافتهم**

[1] كرين برينتون، دراسات تحليلية للثورات ، مرجع سابق، ص 50 .

[2] المرجع نفسه، ص 60 .

[3] Jean Pierre Poussou," comment naissent les revolution ?du vide politique …l'exemple des revolutions angllaise de 1640 et française de 1789".(estudos em homenagem a luis antonio de oliveira ramos , faculdadebde latras da universidade do porto,2004),p.90.

بأي حال من الأحوال".[1] وبهذا النجاح تشجع مجلس العموم و واصل معارضته للملك، الأمر الذي دفع هذا الأخير لإصدار قرار بحل البرلمان ، ولم يجتمع البرلمان منذ ذلك الحين لمدة أحد عشر عاما حتى سنة 1640 عندما دعا **شارل** البرلمان إلى الانعقاد حاجة منه للمال في مواجهة الجيش الاسكتلندي الذي غزا انجلترا .

أما عن الصدام الفعلي بين قوات شارل وقوات البرلمان فقد كان نتيجة تصويت البرلمان بالأغلبية تأييدا للاحتجاج الكبير ضد الملك. ولما وجد أعضاء مجلس العموم أنهم نجحوا في تحديهم للملك قرروا الاستيلاء على القوة العسكرية، ومن جهته بدأ شارل في تكوين جيشه الخاص عام 1642، وبذلك بدأت الحرب الأهلية. ومع اندلاع هذه الحرب كانت الخطوات الخطيرة الأولى للثورة الانجليزية قد بدأت.

2- مرحلة حكم كروميل : سرعان ما استبدل الصراع الذي كان قائما بين الملك و البرلمان بالصراع بين البرلمان و الجيش النموذجي*، فظهرت الخطوط العريضة للصراع بين الحكومة الشرعية حديثة العهد في البرلمان من ناحية، وحكومة الاستقلاليين غير الشرعية في الجيش النموذجي من ناحية أخرى التي تعبر عن نوع من السيادة الثنائية ، والتي سرعان ما تتحول سيادة واحدة عندما يستولي **كروميل** على الحكم.

إن مقولة الديكتاتورية الثورية تكاد تكون مفيدة لشرح حكم **كروميل**، وقد تجسدت هذه الديكتاتورية عندما أعلن عن قيام الجمهورية و وضع دستور جديد أطلق عليه اسم أداة الحكم، وتدعمت ديكتاتورية **كروميل** أكثر عندما حل البرلمان في 1653 ، و تخلى عن النظام الجمهوري، وأخذ يحكم البلاد بمفرده بصفته اللورد الحامي للدولة.[2]

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، **التاريخ الأوربي الحديث : من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، (مصر : دار الفكر العربي ، 1999) ، ص 207 .

* الجيش النموذجي إشارة إلى كروميل و أتباعه من الجنود .

[2] عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج6، مرجع سابق ، ص 318 .

3- مرحلة عودة الملكية و الثورة المجيدة : ظهر ضعف النظام الذي أوجده **كروموبل** بعد وفاته ، والحقيقة فإنه لم يستطع لا **كروموبل** و لا ابنه خلال الفترة الوجيزة من الجمهورية الانجليزية اتخاذ الخطوات لتأمين الضمانات القانونية لأعضاء المجتمع[1].

لقد واجه **ريتشارد كروموبل** صعوبات لم يكن في مقدوره مواجهتها . أولها أطماع بعض الجمهوريين الذين ظهر منهم زعماء يطمحون للقيام بانقلابات عسكرية، وثانيها الملكيون الذين يرغبون في عودة ملوك "**أسرة ستيوارت**"، وأخيرا الأحزاب الدينية التي تريد فرض مذهبها بالقوة في البلاد [2]. وكانت النتيجة أن تنازل **ريتشارد Richard** عن العرش فانتهت الجمهورية وعادت الملكية مع "**شارل الثاني**" 1660 .

كان **شارل الثاني** يميل إلى دعم كنيسة روما الكاثوليكية، وقد أدت سياسته المتسامحة مع الكاثوليك لجعل البرلمان يرتاب من سياسته الدينية الأمر الذي تمخض عنه قانون الاختبار1673*. ولما لم يكن **لشارل الثاني** وريث من بعده أصبح أخوه "**جيمس الثاني**" وريثه الشرعي الذي تولى العرش عام 1685، وكان هذا الأخير معروفا بتحمسه الشديد للكاثوليكية وعزمه على إعادتها كمذهب رسمي للبلاد بدليل إصداره لائحة التسامح التي أغضبت البرلمان، فقرر خلع الملك ودعوة ابنته **ماري** زوجة **وليم أورنج William of Orange** حاكم هولندا لتولي العرش. وهكذا ففي عام 1688 نزل **وليم** أرض انجلترا وزحف بجيشه على لندن بمناصرة الشعب البروتستنتي ، وقد أطلق الانجليز على ثورة 1688 ضد **آل ستيوارت** اسم "**الثورة المجيدة**" **Glorious Revolution** واعتبروها نجاحا سياسيا ودستوريا جعل الشعب مصدر السلطات.

[1] Norman Palma, La revolution anglaise et le développement du processus politique : www.normanpalma.fr > textes > revo_angl

[2] عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 215 .

* أن يلتزم جميع رؤساء الدوائر و الموظفون بالمشاركة في طقوس الكنيسة الانجليزية ، و يحرم إسناد الوظائف الحكومية من مدنية و عسكرية إلى غير الذين على مذهب الكنيسة الانجليزية .

ثالثا- نتائج الثورة :

كان للثورة الانجليزية آثار بعيدة المدى فقد مهدت السبيل لإعلاء كلمة الشعب وأخذ الملوك بعدها يفقدون سلطانهم الفعلي على الحكومة شيئا فشيئا ، ويمكن إجمال النتائج التي تمخضت عن الثورة فيما يلي :

1- التمثيل النيابي: توطدت فكرة إنشاء المجالس النيابية لإصدار القوانين و فرض الضرائب و تقرير سياسة الدولة بعد أن كان ذلك من حق الملك. و قد تركزت الحياة النيابية في مجلسين مجلس اللوردات الذي يمثل الأرستقراطية الانجليزية ومجلس العموم الذي يمثل الشعب.

كما ارتبطت فكرة التمثيل النيابي بالتقسيم الجغرافي للدولة وذلك على حسب الدوائر الانتخابية، حيث أصبح عضو البرلمان يمثل دائرة انتخابية ؛ فالبرلماني لا يمثل طبقة اجتماعية أو اقتصادية لكنه يمثل جميع سكان دائرته . وقد كان أعضاء البرلمان الانجليزي في أول أمره يمثلون أربع طبقات اجتماعية كبيرة ؛ الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ، وطبقة رجال الدين ، والطبقة الوسطى للزراع ، والطبقة الوسطى في المدن (البرجوازية)، وقد كان مجلس اللوردات يضم نواب الطبقتين الأوليين بالتدريج ، وأصبح ممثلوا الطبقة الوسطى يمثلون الدوائر التي انتخبوا فيها سواء من الريف أو المدن .[1]

2- **إعلان الحقوق و الوعي بحقوق الفرد:** تم إصدار قانون الحقوق 1628 الذي كان من الناحية الفعلية دستورا يقيد سلطات الملك و يحمي سلطات البرلمان ، تضمن هذا القانون بيانا لحقوق المواطنين التقليدية التي كفلها الميثاق الأعظم ، وكان من أهمها الحرية الشخصية ؛ حيث يحرم القانون التوقيف الكيفي دون محاكمة على أساس القوانين المرعية.[2]

كما كان للثورة الانجليزية أثر بالغ في إدراك الفرد لحقوقه السياسية ، ففي العصور الوسطى كانت المجالس النيابية تمثل الطبقات وتدافع عن امتيازاتها ولكن ومنذ القرن السابع عشر نمت في انجلترا روح الفردية التي تعارض امتيازات الطبقات وتنادي بالمساواة وبأحقية كل فرد في انتخاب نوابه الذين يشتركون في وضع القوانين التي سيخضع لها .

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 220 .

[2] حافظ علوان حمادي الدليمي ، **النظم السياسية في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية**،(عمان : دار وائل، 2001) ، ص 80 .

3- **نظام الحزبين:** كان الاختلاف في الرأي بشأن إصدار قانون الحرمان* أساس تكوين نظام الحزبين في البرلمان الانجليزي، فظهر حزبا **الهويج** و **التوري** ، وظل حزب الهويج بعد ذلك يعمل على إضعاف سلطة الملك بينما حرص حزب التوري على المحافظة على تلك السلطة . وتطور الحزبان فيما بعد إلى الأحرار و المحافظين .

4- **نظام مجلس الوزراء:** يعد نظام مجلس الوزراء نتيجة غير مباشرة للثورة الانجليزية في القرن السابع عشر، فقد كان من عادة ملوك **آل ستيوارت** اختيار مجموعة من كبار السياسيين ذوي النفوذ كمستشارين يساعدونهم في شئون الحكم ، وبعد الثورة عمد الملوك بالتدريج إلى اختيار هؤلاء المستشارين من بين زعماء الحزب الحاصل على الأغلبية في مجلس العموم . وقد تطور نظام مجلس الوزراء بعد ذلك، عندما بدأ يستقل بتصريف شؤون الحكم سنة 1714 في عهد الملك جورج الأول . وهنا لم تعد المسألة في أن ينتزع البرلمان صلاحيات من الملك ، بل في استبدال هذا الأخير بجهاز حكومي آخر يمتلك السلطة التنفيذية[1]. و قد خطا نظام المجلس خطوتين كبيرتين الأولى اختصاصه بإدارة الشئون العامة ، والثانية اعتماده على ثقة الأغلبية في مجلس العموم .

وهكذا، رغم أن الحكومة الانجليزية في نهاية القرن السابع عشر لم تكن ديمقراطية بالمعنى المعاصر إلا أنه يمكن القول أن الثورة الانجليزية وضعت الأسس التي بنيت عليها الديمقراطية الحديثة .

* قانون نتج عن مناقشة البرلمان لمسألة وراثة جيمس الثاني لعرش انجلترا ، و قد اقترح فريق من الأعضاء أن يصدر المجلس لائحة الحرمان لمنع جيمس من وراثة العرش . و عند مناقشة الاقتراح انقسم الأعضاء بشأنه إلى فريقين كانا أساس تكوين الحزبين في انجلترا .

[1] موريس دوفرجيه ، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى** . ترجمة جورج سعد، (بيروت : للمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 2014) ، ص 32 .

المطلب الثاني : الثورة الأمريكية 1774-1783

تعد الثورة الأمريكية و حرب الاستقلال من أبرز الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدها التاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أثرت بوضوح على تطور هذه البلاد على كافة الأصعدة .

أولا- دوافع و أسباب الثورة :

لم تقم الثورة الأمريكية دفعة واحدة و دون مقدمات ، بل كان هناك أسباب رئيسية مسؤولة عن تفجير الثورة في المستعمرات الانجليزية ، يمكن تحديدها في عوامل سياسية واقتصادية ونفسية .

1-**العامل السياسي** : لم يكن هدف ثورة المستوطنين سكان المستعمرات الانجليزية في بادئ الأمر هو الانفصال عن انجلترا، بل كانوا يطمحون في أن تتاح لهم فرصة ممارسة الحقوق السياسية على قدم المساواة مع سكان الجزر البريطانية باعتبارهم مواطنين انجليز. ولذلك يجب أن يطبق الدستور البريطاني على المستعمرات دون تمييز بينها وبين الجزر البريطانية، بل وأن توسع اختصاصات المجالس المحلية للمستعمرات ، و أن تعرض قراراتها مباشرة على ملك انجلترا للمصادقة عليها.[1]

كان لكل مستعمرة حاكم يختاره الملك للمستعمرات الملكية وتختاره الجماعات التي تملك بقية المستعمرات، وكان للحكام سلطات شبيهة بتلك التي يتمتع بها الملك في بريطانيا العظمى ، كما كان لكل مستعمرة مجلس تشريعي و مجلس تنفيذي ، والمجالس التشريعية تمثل السلطة كجماعات استشارية ومن ثم فلها اختصاصات تشريعية وقضائية ، بينما أعضاء المجالس الأخرى اتجهوا إلى السيطرة على حكومة كل مستعمرة.

لقد تبلور الخلاف السياسي بين حكام المستعمرات الانجليز و المجالس التشريعية حول المصالح، فعلى عكس الحكام الذين كانوا يدافعون عن الحقوق المكتسبة والمصالح الإمبراطورية ، كانت المجالس التشريعية تدافع عن الحقوق الشعبية والمصالح المحلية. هذا الأمر انعكس بصورة واضحة على طبيعة العلاقة بين انجلترا و المستعمرات، فالموظفون البريطانيون كانوا يؤمنون بأن

[1] عادل محمد حسنين العليان ،" الثورة الأمريكية و حرب الاستقلال : دراسة لأهم دوافعها و نتائجها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية "، (**مجلة سامراء** ، المجلد 8، عدد 28 ، السنة الثامنة ، كانون الثاني 2012)، ص 152.

البرلمان الانجليزي هيئة إمبراطورية لها في المستعمرات السلطة ذاتها التي كانت لها في الوطن الأصلي، وأن في وسع البرلمان الحد من سلطة الحكومات المحلية للمستعمرات، بينما اعتقد الأمريكيون سكان المستعمرات الانجليزية أن علاقتهم الوحيدة قانونا هي مع التاج البريطاني و ليس مع البرلمان ، لأن لهذه المستعمرات هيئاتها التشريعية وحكوماتها التي تتصل مباشرة بالملك ، ومن ثم لا يحق للبرلمان الانجليزي أن يشرع للمستعمرات في وجود مجالس تشريعية محلية .

2- **العامل الاقتصادي:** شعر المستوطنون بالاستياء من سياسة اللامساواة الاقتصادية الانجليزية القائمة على حرمان سكان المستعمرات من المتاجرة مع أي دولة غير انجلترا ،أو استخدام سفن تابعة لدولة أخرى غيرها، كما منعوا من الاتجار مع المستعمرات الفرنسية ، ومنعوا من إقامة صناعات حتى لا تنافس مصانع الوطن الأم. وهو الأمر الذي جسدته مجموعة من القوانين التجارية والملاحية الصادرة عن البرلمان الانجليزي مثل قانون الأراضي عام 1763 ، و قانون السكر عام 1764.

كما كانت مسألة فرض الضرائب دون تمثيل حقيقي من أهم أسباب الخلاف بين المستعمرات والبلد الأم[1]. فعلاوة على الضرائب التي كان المستوطنون يدفعونها للكنيسة الانجليكانية، عمد البرلمان إلى إقرار ضريبة على المستعمرات عرفت بضريبة التمغة عام 1765 ، و ربما كان صدور قانون التمغة أولى حلقة من الحلقات الرئيسية المسئولة عن الثورة الأمريكية .

3- **العامل النفسي** : كان المستعمرون في العالم الجديد بحاجة إلى مظاهر سياسية و اجتماعية تعوض النقص الذي كانوا يعانون منه في كونهم أبناء الفارين من الاضطهاد الديني، أو من الفقر أو من وجه العدالة، وربما اختلفت الأجيال التي عاشت في القرن الثامن عشر عن الأجيال الأولى التي عاشت في القرن الذي سبقه .

لقد كان السكان الذين حضروا من انجلترا نفسه لا يزيدون عن الثلث من سكان المستعمرات، وبالتدريج فإن سكان العالم الجديد سرعان ما أصبحوا مجتمعا وقومية مختلفة عن تلك التي يتمتع بها أولئك في الوطن الأم . بدأت الأجيال الجديدة تشعر أنها لا تقل أهمية عن مستوى الانجليز في الوطن

[1] عمر عبد العزيز عمر ، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث** ،(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992) ، ص 345 .

الأم، ولأن موظفي الإمبراطورية البريطانية كان لهم ميزات ومكانة تختلف عن الأمريكيين، فقد حسد الأمريكيون هؤلاء الموظفين على وضعهم ولم يتقبلوا فكرة أنهم يمثلون طبقة ثانوية [1].

كما لا يجب نسيان حقيقة تأثير أفكار عصر التنوير في تلك الفترة ، ففلسفة "**جون لوك**" **John Locke** التي تؤمن بحريات الإنسان الطبيعية و بحقه في الثورة ضد الحاكم، إذا لم يراعي مصالح المحكومين كانت هي الفكرة الأساسية التي أخذتها المستعمرات تعليلا لضرورة إعلان استقلالها.[2]

ثانيا- مراحل الثورة :

مرت الثورة الأمريكية بعدة مراحل و خطوات أدت بها إلى الاستقلال في نهاية المطاف شملت:

1- **المظاهرات الاحتجاجية:** نتج عن قوانين سنوات 1764 إلى 1765 أن عمت المظاهرات السلمية العديد من المستعمرات، خاصة مع ظهور جماعة أبناء الحرية عام 1772 بمستعمرة فرجينيا وما صاحبها من إصدار للكتيبات والمجلات والصحف الدورية التي تحث على مقاومة الإجراءات البريطانية .

بدأت أحداث العنف تحت توجيه جماعة أبناء الحرية ، وهبطت التعاملات التجارية بوضوح مع انجلترا من واقع اتفاقيات عدم الاستيراد من جانب المستوطنات [3]، إلا أن موقف الأغنياء من المستوطنين اتجاه المظاهرات وقيام الحكومة بإيقاف العمل بقانون الضرائب ؛ الذي فرض على الزجاج والقصدير والورق ؛ كل ذلك أنهى إلى حين الموقف المتفجر للثورة .

2- **المقاطعة الاقتصادية** : كانت الدعوة للمقاطعة الاقتصادية بدافع حماية المصالح الاقتصادية للمستوطنين ، حيث جاءت الدعوة لمقاطعة البضائع التي فرضت عليها ضرائب عقب صدور "قانون تاونشند" عام 1767 والذي فرض على المستورد من الشاي والورق والزجاج والألوان . هذا الأمر كانت قد أيدته الجمعيات التشريعية المحلية في المستعمرات والتي دعت من جهتها إلى عدم الاستيراد

---

[1] محمد محمود النيرب ، **المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية : الجزء الأول حتى 1877**، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1997)، ص 93.

[2] المرجع نفسه ، ص 94 .

[3] عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية : من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين** . (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1999)،ص 54 .

وعدم الاستهلاك ومقاطعة البضائع الانجليزية التي فرضت عليها الضرائب [1]. إلا أن حدة هذه المقاطعة قد خفت بعدما أصدرت السلطات البريطانية عام 1770 قرارا بإلغاء القانون السابق.

3- **تشكيل لجان الاتصال:** اقتنع المستوطنون بأن إرغام السلطات البريطانية على التنازل عن الإجراءات التي صدرت لغير مصلحتهم مرهون بقدرتهم على بلورة مواقف مشتركة سواء داخل كل مستعمرة أو بين المستعمرات بعضها البعض . وهكذا استجاب المواطنون في ولاية ماتشوستس لدعوة "**سام آدمز**" **Sam Adams** بتشكيل لجنة كانت مهمتها الاتصال بسائر المدن في المستعمرة عام 1772 ، ثم ما لبث أن استجاب بقية مستوطني المستعمرات الأخرى ، فشكلوا لجانا محلية ثم لجان اتصال بين المستعمرات في العام الموالي.

4- **تشكيل هيئات تشريعية ثورية** : جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمرات إقليمية تكون بمثابة هيئات تشريعية ثورية غير خاضعة لسلطة الحكام الملكيين. وقد عقد المؤتمر الإقليمي الأول في مدينة فيلادلفيا عام 1774 ردا على الإجراءات التأديبية التي فرضتها الحكومة البريطانية ضد ميناء بوسطن ومستعمرة ماتشوستس بسبب حادثة الشاي المعروفة باسم حفلة الشاي ، حيث قررت هذه الأخيرة حرمان مستعمرة ماتشوستس من التمثيل في المجلس المحلي وتعيين حاكم يدير شؤونها ، وإغلاق ميناء بوسطن .

لقد كانت هذه الإجراءات التي اعتبرها المستوطنون بمثابة القوانين الانتقامية سببا في تأجيج المشاعر الثورية وبالتالي إيذانا بالحرب و الثورة .

5- **الحرب:** بدأ الصدام العام 1775 بعدما أعلنت الحكومة البريطانية حالة العصيان في مستعمرة ماتشوستس وقررت وضع موارد الإمبراطورية تحت أمر التاج لقمع الثورة ، حيث تجمع سكان المستعمرة لمحاصرة القوات الانجليزية في بوسطن بمساعدة كثير من سكان المستعمرات الأخرى .

وقد عقد المؤتمر القاري الثاني في فيلادلفيا ، فإلى جانب إعلان الحرب على انجلترا طالب المندوبون الملك جورج بإعادة السلم ، لكن الملك لم يستجب لذلك المطلب .[2]

[1] عادل محمد حسنين العليان ، مرجع سابق، ص 156 .

[2] عمر عبد العزيز عمر ، مرجع سابق ، ص 347 .

كانت معركة "**بنكر هيل**" **Battle of Bunker Hill** أولى المعارك التي دارت بين الثوار والقوات الانجليزية في 16 و 17 من حزيران 1775 ، ورغم دمويتها فإن نتيجتها لم تكن حاسمة للطرفين . لذلك كان على الثوار أن ينتظروا إلى آذار 1776 ليتمكنوا من احتلال مدينة بوسطن تحت قيادة جورج واشنطن.

6- **إعلان الاستقلال** : في الحقيقة لم يندفع الأمريكيون نحو الاستقلال بل ساروا نحوه مترددين ، وكان هدفهم الأولي هو المحافظة على حقوقهم كإنجليز لكن تطور الأحداث جعل من المطالبة بالاستقلال أمرا حتميا . جاءت الخطوة الجماعية لإعلان الاستقلال ، إذ أعلن النائب " توماس جيفرسون" **Thomas Jefferson** من فرجينيا صيغة إعلان الاستقلال في 4 من تموز 1776، ولقد كان لهذا الإعلان أثر إيجابي على سير المعارك،فزاد من حماسة الأمريكيين وأدى بهم إلى الانتصار في معركة "**ساراتوجا**Saratoga 1777" [1].

على المستوى الخارجي، وبعد هذه المعركة سارعت فرنسا إلى عقد معاهدة تجارة وصداقة مع الثوار عام 1778 دخلت بمقتضاها الحرب إلى جانب المستعمرات الشمالية. و بهذا تحول الصراع الذي كان قائما في المستعمرات إلى صراع عالمي ، وهو الأمر الذي أصبح أكثر وضوحا بعدما نجحت فرنسا في جر إسبانيا إلى التحالف معها ضد إنجلترا ، واستطاعت تحييد دول أوربا مما جعل إنجلترا في شبه عزلة.

في نهاية العام 1782 تقدم البريطانيون بطلب الصلح مع الأمريكيين، الأمر الذي رحبت به فرنسا. ومن ثم دارت المفاوضات بين الأطراف المتحاربة التي انتهت بعقد معاهدة الصلح في "**فرساي**" **Versailles** عام 1783، ومن بين ما نصت عليه المعاهدة ؛ اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات الأمريكية ، والتنازل عن الأراضي الواقعة بين جبال الليجاني و بين نهر المسيسيبي، وتحديد الحدود بين الولايات الأمريكية والمستعمرات الانجليزية في كندا .

[1] عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق ، ص 347 .

ثالثا- نتائج الثورة :

لقد عدت النتائج التي تمخضت عن فوز الولايات الأمريكية الشمالية باستقلالها عن حكومة لندن الاستعمارية من أهم الأحداث التاريخية إبان تلك الحقبة من تاريخ العالم الحديث:

1- التأكيد على حقوق الإنسان : حدد إعلان الاستقلال الخطوط الرئيسية للمعتقدات السياسية عند الأمريكيين ، مؤكدا على أن الناس يمتلكون بعض الحقوق التي لا يمكن التخلي عنها . فالبشر خلقوا متساوين و أنهم منحوا من قبل خالقهم حقوقا ثابتة من بينها، حق الحياة و الحرية و البحث عن السعادة [1]. و يكون دور الحكومة هو المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية ، وإذا قصرت في هذه المهمة حق للمحكومين أن يثوروا .

تمثل وثيقة الحقوق التي تم إقرارها في ديسمبر 1791 ، والتي تشمل التعديلات العشرة الأولى من الدستور ، إعلانا حقيقيا لحقوق الإنسان بما تتضمنه من النص على حرية العبادة والصحافة وحق الاجتماع ، وحرية كل فرد في حيازة الأسلحة ، وعدم اغتصاب الجنود لممتلكات الناس سواء وقت السلم أو الحرب ، وعدم انتهاك حرية الشعب وكفالة العدالة التامة مع كل فرد توجه إليه تهمة ، وبقاء السلطات المحلية التي لم ينص الدستور على إلغائها .

2- مبدأ سيادة الشعب :حملت وثيقة إعلان الاستقلال في طياتها بذور الفكر الديمقراطي ، وأكدت مبدأ أن الدولة وجدت لخدمة الشعب ، وإنها إنما تستمد منه سلطاتها . وأن مبرر وجود السلطة يزول متى انحازت هي عن مهمتها الأساسية وهي العمل لخير محكوميها . فالحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين، وعندما تسيء الدولة استعمال سلطتها يحق للشعب أن يبدلها أو يلغيها أو يستبدل بها حكومة أخرى تقوم على الأسس التي تبدو له أكثر موافقة لتأمين سلامته و سعادته [2].

ولعل الملفت هنا أن أفكار" **لوك**"، و"**روسو**"**Jean-Jacques Rousseau**، و"**مونتسكيو**"**Montesquieu** تبدو إلى حد كبير السند الأيديولوجي والفلسفي لكثير من المبادئ التي تمخضت عن الثورة الأمريكية .

[1] عبد العزيز سليمان نوار ، محمود محمد جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 63 .

[2] المرجع نفسه، ص 68 .

3- الدستور الأمريكي : جاءت دعوة ولاية ميريلاند عام 1786 لبقية الولايات كمقدمة لوضع دستور دائم للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سارعت القوى المعتدلة في كل ولاية إلى الضغط من أجل انتخاب ممثلي الولاية إلى مؤتمر يعقد في مدينة فيلادلفيا في 1787 ، وحضر المؤتمر خمسة وخمسون مندوبا يمثلون كل الولايات . وفي هذا المؤتمر انتخب "**جورج واشنطن**" **George Washington** رئيسا، وقد استمر انعقاد المؤتمر لمدة خمسة شهور انتهت بإصدار المؤتمرين في نهاية المدة دستور 1787، المعمول به حتى الآن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الحقيقة أن الدستور الأمريكي جاء ثمرة تسوية بين المتمسكين بحكم قوي وبين أنصار الحريات المحلية، حيث تواجه تصوران للديمقراطية ، الديمقراطية التسلطية عند أنصار الفدرالية مقابل الديمقراطية الليبرالية .[1]

وقد أدخلت على الدستور عدة تعديلات بعدما أعرب عدد من الولايات في مؤتمراتها حين إقرارها تبني الدستور عن الرغبة للحيلولة دون إساءة تفسير أو استخدام سلطاتها ، في وجوب إضافة مزيد من الفقرات التوضيحية التقييدية ؛ فهي كما تعزز أسس ثقة الشعب بالحكومة ستحقق على أفضل وجه النتائج المفيدة المتوخاة من إقرارها ، و بهذا تم إقرار التعديلات العشرة الأولى من الدستور .

4 - الفصل بين السلطات : جاء تبني مبدأ الفصل بين السلطات في الدستور عندما أقر هذا الأخير، تنظيم السلطات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. حيث نصت المادة الأولى على تحديد السلطة التشريعية الممثلة في كونغرس يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب وظيفته سن القوانين. ونصت المادة الثانية من الدستور على تخويل السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، يشغل منصبه مدة أربع سنوات ، وينتخب نائب الرئيس الذي يختار لنفس المدة . أما المادة الثالثة فقد نصت على أن تناط السلطة القضائية للولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة وبمحاكم أدنى درجة، وتتولى المحكمة العليا مهمة تفسير القوانين ، كما أن لها السلطة النهائية في تفسير الدستور وبإمكانها إبطال أي قانون فدرالي أو محلي يتعارض مع أي من أحكام الدستور .

[1] جون توشار و آخرون ، **تاريخ الفكر السياسي** . ترجمة : علي مقلد ،(بيروت : الدار العالمية ، 1987)، ص 353 .

على الرغم من وضوح مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الأمريكي، فإن هناك هامش للرقابة المتبادلة خاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فقرارات الكونغرس لا تصبح قانونا نافذا ما لم يقرها الرئيس ، كذلك على الرئيس أن يتقدم بمعظم ما يصدره من قرارات وما يعقده من معاهدات إلى مجلس الشيوخ ، و للكونغرس الاعتراض عليها أو رفضها .

وبانتهاء الثورة، وعقد الصلح مع بريطانيا وزوال سيطرتها، بات الأمريكيون أحرارا في أن يقيموا مجتمعا جديدا وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها، و حسب ما تفرضه البيئة والظروف المحيطة بهم.

المطلب الثالث : الثورة الفرنسية 1789-1799

ينظر المؤرخون والباحثون للثورة الفرنسية كأبرز ثورات التاريخ الحديث التي أفرزت ميلاد مجتمع جديد كانت سنة 1789 تكريسا له، كما كان لها بالغ الأثر على البيئة السياسية الأوربية والدولية وحتى على الفكر السياسي بوجه عام.

أولا- أسباب الثورة :

أثرت في تكوين الثورة الفرنسية وفي دوامها مجموعة من الأسباب والعناصر؛ ذات الأوجه والأبعاد المتعددة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والنفسية؛ التي دفعت باتجاهها مع مرور الزمن، ولعل أهمها:

1- الأسباب السياسية و الفكرية : قامت الملكية الفرنسية على أساس السيادة المطلقة ، حتى أن الملك **لويس السادس عشر Louis XVI** اعتبر نفسه الدولة ذاتها، عندما قال : "الدولة! الدولة أنا"؛ فهو المصدر الأساسي لكل القوانين في إطار من الاستبدادية المطلقة دون أن يكون هناك هيئة رقابة أو محاسبة تحد من سلطاته. [1]

[1] محمد مراد ، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة – الاقتصاد، الإيديولوجيا ، الأزمات** – . (لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2010)، ص 15.

وقد كان لسياسة الملك **لويس السادس عشر** القائمة على الاستبداد وإقصاء المعارضة وكبت الحريات دور أساسي في تهييج المجتمع الفرنسي ودفعه نحو الثورة خاصة مع رواج أفكار الحرية وسيادة الشعب في بريطانيا وأمريكا. كما ساعدت أفكار التنوير الداعية لتقديس العقل على تراجع العاطفة الدينية مما أفقد الملكية أبرز مصادر شرعيتها . فقد كان الملوك يستمدون قوتهم من الله ومن التقاليد التي كان يتألف من مجموعها عقد البلاد الاجتماعي ، فلما تكرر الجدل في تلك التقاليد أصابها الوهن ، فلم يبق من يدافع عنها، فانهار ذلك النظام من أساسه.[1]

2- الأسباب الاجتماعية: كانت الأمة الفرنسية مؤلفة من ثلاث طبقات: طبقة الأشراف وطبقة "الإكليروس" أو رجال الدين و الطبقة الثالثة عامة الشعب ، وقد تمسك النظام القديم بسياسة التفريق بين الطبقات؛ لاعتباره سر من أسرار قوته[2]. لم يعد الشعب في فرنسا قادرا على تحمل الانقسام المجتمعي الذي بلغ حدا متطرفا ، فطبقة رجال الدين وطبقة النبلاء فاحشتا الثراء وتتمتعان بالكثير من المزايا على حساب العامة الذين كانوا مثقلين بالضرائب الأمر الذي سبب احتقانا مجتمعيا كبيرا .

هذا وقد كان لظهور الطبقة البرجوازية الساخطة على امتيازات النبلاء ورجال الدين دور كبير في تحريك الناس ضدهم ، حتى أن البعض يصف الثورة الفرنسية بالبرجوازية. فيذهب **إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm** إلى القول: أن الثورة الفرنسية لم تكن بقيادة تشكيل حزبي أو حركة بالمعنى الحديث ، لقد كان هناك إجماع مذهل بين مجموعة اجتماعية متماسكة إلى حد ما ، أعطى الحركة الثورية وحدة وفعالية ، هذه المجموعة كانت البرجوازية .[3]

3- الأسباب الاقتصادية : يصعب تصور الحياة في العهد السابق عن الثورة ، فلقد ساهمت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجماهير. كان حصاد 1788 رديئا بشكل خاص ، وبدأ ارتفاع سعر الخبز.

---

[1] غوستاف لوبون ، **روح الثورات و الثورة الفرنسية** . ترجمة عادل زعيتر ، (القاهرة :كلمات عربية للترجمة و النشر، 2013) ، ص 91 .

[2] المرجع نفسه، ص 92 .

[3] Eric Hobsbawm, **the age of revolution 1789-1848.** a division of random house, inc. august 1996,p.54.

وامتد أثر الأزمة الاقتصادية بدوره إلى الإنتاج الصناعي الذي أصابته بالضرر نتائج معاهدة التجارة مع بريطانيا عام 1786، فازدادت حدة البطالة في الوقت الذي ازداد فيه غلاء المعيشة.[1]

من جهة أخرى فقد عانت الخزينة الفرنسية في أواسط القرن الثامن عشر من عجز كبير، بسبب الحروب التي خاضها ملوكها بدأ من حملات **لويس الرابع عشر** ثم حرب السنين السبع **للويس الخامس عشر** إلى دعم **لويس السادس عشر** للثورة الأمريكية ضد بريطانيا، هذا عدا عن مظاهر البذخ والتبذير لدى العائلة المالكة ، الأمر الذي أدى إلى إثقال كاهل الفرنسيين بالضرائب لتعويض العجز المالي في الخزينة. ورغم أن **لويس السادس عشر** حاول تدارك الأزمة بمحاولة إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن الإدارة المالية كانت جائرة مرتبكة، وأن العجز كان يدب في الميزانيات، وأن الضرائب كان يجبيها ملتزمون ظالمون ، وأنه نشأ عن هذه الأحوال استياء تجلى في عرائض مجلس النواب .

ثانيا– مراحل الثورة :

مرت الثورة الفرنسية بمراحل و منعطفات راديكالية و أزمات داخلية و تدخلات خارجية رسمت أبرز ملامح الحالة السياسية في تلك الفترة :

1– **مرحلة ما قبل الثورة ؛ النظام القديم :** تولى **لويس السادس عشر** مقاليد العرش الفرنسي عام 1774 خلفا لجده **لويس الخامس عشر** ، وارثا عنه أزمة مالية خانقة و ميزانية مثقلة بالديون ومزاجا عاما ساخطا على الملكية المستبدة . ومما زاد من حجم السخط الشعبي في عهد لويس السادس عشر مسألة الضرائب التي أثقلت كاهل الفرنسيين بعد إفلاس الخزينة ، وبعد محاولات فاشلة لاحتواء الأزمة وإجراء إصلاحات في النظام الضريبي ، قام الملك بالإعلان عن انتخابات جديدة للجمعية الوطنية في ماي 1789 بعد قرابة القرن من تجميد الانتخابات ، وكان هذا بمثابة مؤشر على تأرجح "**آل بوربون**".

تم تقسيم الجمعية الوطنية إلى ثلاثة أقسام حسب الفئة الاجتماعية ، تشمل النبلاء ، و رجال الدين، وبقية الشعب. وفي خطوة راديكالية سمت الطبقة الثالثة نفسها "البرلمان الفرنسي" وقررت

[1] ألبير سوبول ، **تاريخ الثورة الفرنسية** . ترجمة : جورج كوسى ، (بيروت : منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات ، الطبعة 4، 1989)، ص 121 .

الاجتماع ، لكن الملك وفي محاولة منه لاحتواء الأزمة ومنع الجمعية من الانعقاد ، أمر بإغلاق قاعة اجتماع الجمعية،فتوجه المجتمعون إلى قاعة قريبة وعقدوا اجتماعهم وأدوا يمين الولاء. وفي نفس الوقت الذي استمرت فيه الجمعية الوطنية بالانعقاد من دون انقطاع، بدأت مرحلة من العصيان المدني والمظاهرات حيث شرع الناس بأعمال شغب ضد النظام وأجهزته . ولعل **حادثة الباستيل** الشهيرة هي المظهر الأكثر دلالة في هذه المرحلة . لقد كان التوسع الرهيب في أوامر الاعتقال الملكية من أهم أسباب نشوب الثورة الفرنسية و تركيز السخط العام على الرمز الأعظم للسجون أو المعتقلات و هو حصن الباستيل[1]. توجهت أعداد هائلة من المحتجين إلى سجن الباستيل الذي كان رمزا للسلطة والظلم، وبعد ساعات من المواجهات مع الحرس سقط السجن بيد المحتجين . وقد شعر الملك في ظل هذه الظروف بخطورة الوضع فبدأ بالتراجع والخضوع ، الأمر الذي تمخض عنه فيما بعد إقرار دستور يحد من صلاحياته عام 1791 ، كما وأقيم في باريس هيكل حكومي جديد عرف "**بالكوميون أو الكمونة**".*

في النهاية وجد الملك نفسه مضطرا للهروب من القصر في باريس إلى النمسا في 20 من يونيو 1791، وكانت حادثة الهروب قد تركت أثرا عميقا على الرأي العام، فازدادت المشاعر المعادية للملكية الدستورية مما أعطى دفعا قويا للمطالبين بالجمهورية ، وخاصة اليعاقبة** الذين كانوا كافرين بالملكية تماما ومطالبين بالنظام الجمهوري . ثم أتت الخطوة الحاسمة في القضاء على الملكية في 10 من أغسطس عام 1792 عندما قامت ميليشيات ثورية بقيادة قوات الحرس الوطني بمهاجمة القصر الملكي والقبض على الملك ، وقامت الجمعية الوطنية بعدها بتعليق العمل بالنظام الملكي .

2- **مرحلة الجمهورية و عهد الرعب (1792-1795):** في العشرين من سبتمبر 1792 انطلق المؤتمر الوطني ليخلف الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية موحدة . وبتأسيس المؤتمر بدأ "**روسبير**"***

---

[1] لويس عوض، **الثورة الفرنسية**.(مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)، ص 28.

* الكوميون هي دولة الطبقة العاملة في باريس 1871 .

**اليعاقبة نادي سياسي متطرف من أكثر لفصائل تأثيرا في الثورة الفرنسية ، و تم تأسيسه كناد ضد الملكية المطلقة ثم أصبح حركة جمهورية واسعة الانتشار في البلاد .

*** ماكسميليان روبسبير (1758 - 1794)، محامي وزعيم سياسي فرنسي، أصبح أحد أهم الشخصيات المؤثرة في الثورة الفرنسية، و أحد الوجوه الرئيسية لعهد الإرهاب. في عام 1790 انتخب رئيسا لنادي اليعاقبة، وازدادت شعبيته كعدو للملكية ونصير للإصلاحات الديمقراطية.

Maximilien de Robespierr يظهر بقوة أكبر، فمع تزايد المخاوف من الثورات المضادة قاد روسبير حملة للقضاء على المعارضين لمسار الثورة ، و قد اتسمت هذه المرحلة بالتطرف الهائل والدموية الفظيعة. و تم تمرير " قانون الاشتباه" سيء السمعة الذي خول لليعاقبة اعتقال كل من يشتبه بعدائه للثورة و تصفيته ، كما أسست لجان متطرفة تبنت سياسة التصفية الجسدية للنبلاء و مؤيديهم، تزامنا مع استشراء الخطر الخارجي على فرنسا الذي لم يكن مسوغا للإرهاب فحسب ، بل القضاء على النظام الملكي برمته [1]. كل هذا سبب ما سمي بـ " الرعب الثوري أو الهول الأكبر" في أرجاء البلاد مما أثر سلبا على شرعية الثورة و شعبيتها.

3- **مرحلة تراجع الموجة الثورية ؛ الرد الثرميدوري** : تعالت الأصوات المعادية "لروسبير" جراء السياسة الدموية التي حكم بها البلاد، الأمر الذي شكل إيذانا بنهاية "عهد الرعب" الذي ساد المشهد السياسي الفرنسي ، لتبدأ بعدها حقبة جديدة من الرعب ضد من ناصروا عهد الرعب السابق ، سميت بالرعب الأبيض. تشكلت حكومة جديدة مؤقتة بأغلبية "**الجيروندیین**" ، وتم إقرار دستور جديد في عام 1795 أنشأ حكومة سميت بـ "الحكومة التوجيهية" ، و بدا للجميع أن الثورة تنتهي مع هذه الحكومة . وقد طرح "**ديك هوارد**"**Dick Howard** فكرة "الثورة المزدوجة" أو "الثورة الثانية" للرد على المراحل التي كانت الثورة الفرنسية فيها موجهة نحو الإرهاب. [2]

ومع ظهور "نابوليون بونابارت"**Napoléon Bonaparte** – الذي كان أبرز الضباط في الحروب الثورية–*على مسرح الأحداث بدأت مرحلة أخرى في تاريخ فرنسا عندما انقلب هذا الأخير على الحكومة التوجيهية وعين قنصلا أولا وهو منصب بمثابة رئيس البلاد .

4- **مرحلة ما بعد الثورة ؛ إلى الإمبراطورية فالملكية فالجمهورية من جديد** : خلال فترة القنصلية عمل نابليون على توطيد السلطات وتركيزها في يده ، وقد ساعده على ذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية . وقد أثبت لنا تاريخ القنصلية أن عمل الفرد القوي أفضل من عمل الجماعات،

---

[1] طالب محيبس حسن الوائلي ، "اليعاقبة و نشاطهم السياسي في فرنسا 1789—1799" ،(**مجلة العميد** ، كربلاء : المجلد 3 ، عدد 5 ، آذار 2013)، ص 252 .

[2] Dick Howard, " the american revolution and revolutionary ideology: claude lefort and the "second revolution" . **Thesis Eleven**, Number 36, 1993),p.168.

* سلسلة من الحروب و النزاعات العسكرية الجارفة التي نتجت عن الثورة الفرنسية و معاونة ملوك أوربا للملك لويس السادس عشر.

فقد أحل **بونابرت** النظام محل الفوضى الدامية التي سادت الجمهورية ، وأنجز وحده في وقت قصير ما لم تستطع إنجازه مجالس الثورة الفرنسية الأربعة مع ما أتت به من استبداد واضطهاد .[1]

وبعد أربع سنوات أسس نابليون الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ليستمر في حروبه ويجعل من أوربا كيانات خاضعة له حتى عام 1814 حينما هزمته قوى التحالف الأوربية ونفته. وأعيدت الملكية بتنصيب **لويس السابع عشر** ملكا على فرنسا ، وكانت ملكية دستورية على غرار بريطانيا. و في عام 1930 حدثت ثورة يوليو الشعبية التي أطاحت بالملك **تشارلز العاشر** لينتقل العرش إلى ابن عمه **لويس فيليب** تحت نظام ملكي دستوري حتى عام 1848 عندما أطاحت ثورة جديدة بالملكية وأسست الجمهورية الفرنسية الثانية .

ثالثا- نتائج الثورة :

عد الكثير من المؤرخين الثورة الفرنسية من أهم ثورات التاريخ الحديث لآثارها العميقة سواء على فرنسا أو على أوربا كلها.

1- **الدستورية** : كانت أولى مطالب الثورة قبل العسكرة هي وضع دستور يحد من سلطات الملك، وهو الأمر الذي تجسد عندما شرعت الجمعية بكتابة أول دستور في تاريخ فرنسا بهدف الحد من سلطات الملك . وجادل البعض حول تبني النظام الأمريكي في حين اقترح البعض الآخر المزاوجة بين النظامين الأمريكي والفرنسي، كما احتدم النقاش حول مدى السلطات التي ستمنح للملك. وتم في الأخير إقرار فصل السلطات كمبدأ للحكم، سلطة تشريعية بمجلس واحد، و ملك بسلطة تعليقية (الفيتو). و هكذا أقر الملك الدستور في سبتمبر 1791 ليتم تعريف الحكومة والشعب والدولة وفق نمط جديد في إطار الملكية الدستورية قبل التحول نحو الجمهورية .

2- **إقرار مبدأ المواطنة:** أسست الثورة الفرنسية لمفهوم المواطنة الفرنسية بما أحدثته من انقلاب في النظام الاجتماعي. وبعد أن كانت التقسيمات تجرى على أساس الطبقة الاجتماعية كرست الثورة المساواة بين جميع المواطنين ، حيث ألغت الجمعية الوطنية في 4 من أغسطس 1789 النظام الإقطاعي، كما تم إلغاء جميع امتيازات وحقوق طبقة النبلاء و طبقة رجال الدين ، وتم تعليق النظام القضائي القديم قبل إلغائه نهائيا عام 1790 . وتذهب عالمة الاجتماع "**ميشيل لامونت**" **Michèle**

[1] غوستاف لوبون ، مرجع سابق، ص 165 .

Lamont إلى القول : "أن أحد مفاتيح الثقافة السياسية الفرنسية الموروثة من الثورة الفرنسية، هو فكرة أن الدولة تعامل جميع أعضائها على قدم المساواة، بغض النظر عن المولد أو الطبقة أو العرق أو الدين" [1]. وهكذا أصبح الفرنسي يعتبر نفسه مواطنا ينتمي لمجموع الأمة الفرنسية وليس مجرد أحد أفراد رعية الملك.

3- الإعلان عن حقوق الإنسان و المواطن : كانت الثورة الفرنسية مركزية في تاريخ الديمقراطية ، وقد أوجد إعلان حقوق الإنسان والمواطن المؤرخ في 26 أغسطس 1789 المفهوم الحديث للديمقراطية كقانون تكون فيه الحقوق عالمية وتضمنها سيادة الشعب [2]. لقد احتوى الإعلان على مبادئ عامة لحقوق الإنسان، ومثلما كان سابقة في فرنسا ، و وصف بأنه غاية الثورة وتتويج لها ، فقد اعتبر أحد أهم المحطات في تاريخ تطور حقوق الإنسان . والحقيقة فإن مبادئ الحقوق الأساسية التي قامت عليها الثورة الفرنسية مذكورة في بيانات حقوق الإنسان الثلاثة التي نشرت بالتتابع سنوات 1789 ، 1793 ، 1795، وقد صرحت كلها بأن السلطة للأمة.

4- **تحييد الدين في الحياة العامة :** كان لحركة التنوير دور أساسي في التحريض ضد رجال الدين ، بل إن البعض عد الكنيسة ركنا من أركان فساد المملكة . ويقر "**ألكسيس دي توكفيل**" أن واحدة من الخطوات الأولى للثورة الفرنسية كانت مهاجمة الكنيسة ، بل يمكن القول أنها ثورة ضد السلطة الدينية[3].

في بداية الثورة قامت الجمعية الوطنية بنزع امتيازات الكنيسة ، وعندما وصل "اليعاقبة" إلى الحكم كان رجال الدين من الفئات التي استهدفتها حملات التطهير والإبادة ، مما سبب شرخا عميقا في الثورة حيث كان الكثير من المتدينين متعاطفين مع الثورة ومؤيدين لمطالبها . لقد أحلت الثورة ، بمنطق الأحداث تدريجيا ، دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة محل دولة الحق الإلهي و وحدة العرش و المذبح[4].

---

[1] Robert M. Fishman, " Democratic Practice after the Revolution: The Case of Portugal and Beyond ", (**Politics & Society** 39(2), 2011), p.255.

[2] James Livesey, "the limits of terror: the french revolution, rights and democratic transition ".(**thesis eleven**, number 97, may 2009),p.64.

[3] Jean-Marie Tremblay, Alexis de Tocqueville, L'ancien régime et la révolution : http://classiques.uqac.ca/

[4] ألبير سوبول ، مرجع سابق ، ص 564 .

5-انتشار المبادئ الديمقراطية : تحافظ المبادئ التي رسخت في النفوس على نفوذها أجيالا كثيرة ، ولم تشذ المبادئ التي أعلنتها الثورة الفرنسية عن هذا الناموس ، فمع أن دوام تلك الثورة ، كحكومة ، كان قصيرا نرى أن تأثير مبادئها قد طال كثيرا ، وعلة ذلك أن هذه المبادئ لما صارت معتقدا حولت وجهة مشاعر كثير من الأجيال وأفكارهم تحويلا أساسيا [1]. و يجادل " **فرانسوا فوريت**" **François Foret** بأن انهيار السلطة الملكية أطلق العنان لنمط جديد من السياسة يسترشد بإيديولوجيا المساواة والديمقراطية النقية .[2]

لم يقتصر تأثير الثورة على فرنسا وحدها، بل كان لحقوق الشعب الجديدة التي أعلنتها الثورة وثبتتها في قوانين ، تأثير عظيم في كل مكان. و قد كان للشعار الجمهوري " **الحرية و المساواة والإخاء**" شأن كبير في الثورة، إذ كانت له قدرة عظيمة تعدل القدرة التي يعزوها السحرة لبعض الألفاظ، وما ألقاه من الآمال في القلوب سهل انتشاره ، و قد ضحى ألوف الناس بأنفسهم في سبيله، والآن إذا ما اضطرمت ثورة في العالم فإن رجالها يستنجدون به.

[1] غوستاف لوبون ، مرجع سابق ، ص 177 .

[2] stephen miller,"Revolutionary Politics in France, 1788–91: the Case of Languedoc**".(European History Quarterly** ,2004 ,Vol. 34(4)), p.443.

المبحث الثاني: النماذج التاريخية للثورات الاشتراكية؛ الروسية، الصينية، والكوبية

ينظر للثورات الاشتراكية من زاوية التحول الجذري للمجتمع الذي يميز الانتقال الكامل من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ويتميز بتحطيم علاقات الإنتاج التي تتسم بالاستغلال والقائمة على الملكية الخاصة. من جهة أخرى هناك من ينظر لهذه الثورات برؤية حضارية، باعتبار أنها تمثل أجوبة مختلفة عن السيطرة والتحدي الحضاري للغرب مثلما يذهب إليه **جاروسلو كريجسي Jaroslaw krejci**.[1]

كان المعين الذي ألهم الثورات الاشتراكية هو النظرية الماركسية، التي بينت أن تطور المجتمعات محكوم بالصراع الطبقي، وأكدت على ضرورة الثورة البروليتارية للقضاء على النظام الرأسمالي وتحقيق النظام الشيوعي بمرحلتيه الاشتراكية والشيوعية. وقد أثارت الثورة الاشتراكية من الناحية النظرية والعملية جملة من القضايا الإشكالية أهمها: هيمنة البروليتاريا، ونمو الثورات الوطنية البرجوازية الديمقراطية وتحولها إلى ثورات اشتراكية، والعلاقة بين الكفاح العمالي في الدولة الرأسمالية وحركة التحرر الوطني لشعوب المستعمرات، وتعدد أشكال الثورة الاشتراكية،وغيرها.

مع الثورات الاشتراكية، صار نضال الطبقة العمالية في مواجهة الرأسمالية مضمون مرحلة مفصلية من التاريخ المعاصر. فنتيجة تطور الإنتاج الرأسمالي الذي حفزته الثورة الصناعية، نشأت طبقة عمالية واعية، أخذت تشعر بالاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية عليها وأخذت تنشأ نضالات عفوية تطورت إلى أن بلغت أوجها في الثورة الشيوعية الروسية. وبهذا أرّخت الثورة الروسية لمرحلة جديدة من تاريخ العالم،كانت فيها روسيا تقف على رأس معسكر سياسي واقتصادي وإيديولوجي منافس لمعسكر الرأسمالية طيلة سبعة عقود، مما مكنها من أن تترك آثارا كبيرة في صياغة النظام السياسي والاجتماعي العالمي.

وبتأثير من الثورة الروسية، أصبح موضوع قيادة الطبقة العاملة للثورة، النظرية التي تمارسها الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة من أجل بناء الاشتراكية، وتحقيق نماذج من سلطة الشعب والطبقة العاملة والديمقراطية الاشتراكية، وكانت ثمة ثورات عديدة في بلدان مختلفة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية لعل أبرزها الثورة الصينية و الثورة الكوبية.

[1] Jaroslaw krejci, « great revolutions of the 20 th century in a civilizational perspective ». **thesis eleven**, number 62, august 2000,p.71.

المطلب الأول : الثورة الروسية 1917

ينظر البعض للثورة الروسية باعتبارها الحدث الثوري الأبرز في التاريخ الحديث، والذي نتج عنه انهيار الحكم القيصري ، وتمكن الحزب البلشفي من الاستيلاء على السلطة ومن ثم بناء أول مجتمع اشتراكي في العالم .

أولا- أسباب و دوافع الثورة :

ساهمت مجموعة من العوامل في اندلاع الثورة الروسية عام 1917، ومثلما يذهب إليه **تروتسكي Leon Trotsky** ؛ فقد كانت منطلقات ثورة فبراير والثورة التي حلت محلها (ثورة أكتوبر) كامنة في الظروف التاريخية لتكوين روسيا باقتصادها ، وطبقاتها ، وسلطة دولتها ، وتأثير الدول الأجنبية عليها .[1]

1- الأسباب السياسية : كان لطبيعة النظام القيصري القائم على الحكم المطلق دور في قيام الثورة الروسية، حيث أن القيصر ظل متمسكا بمؤسساته التقليدية التي كانت قائمة على الحكم الفردي، فسيطر على جميع السلطات واعتمد على ارستقراطية النبلاء التي كانت تسيطر على الإدارة والجيش والكنيسة وانتهجت سياسة القمع ضد الموجيك (الفلاحون الفقراء) والعمال . كما كان لدور الدولة القيصرية القائم على الاضطهاد بعد مالي دقيق ، فـ 80% من نفقات الموازنة كانت مخصصة للجيش وجهاز القمع ، وهو ما يتم استيفاؤه بشكل أساسي على حساب الفلاحين والعمال. لكن الجانب الأكثر اضطهادا والأشد قمعا في القيصرية كان يعبر عن نفسه في مجمل المؤسسات (بالأحرى غياب المؤسسات) التي شكلتها الأوتوقراطية وما كانت تمثله بالنسبة لشعوب الإمبراطورية: غياب الحقوق و الحريات الديمقراطية،التعسف البيروقراطي، و الاضطهاد المتفاقم .[2]

نتيجة لما سبق، بدأت موجة من الاستياء ضد النظام القيصري خاصة بعد الخسائر التي تكبدتها روسيا من جراء دخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب الوفاق، وهو الأمر الذي يثبت مقولة

---

[1] ليون تروتسكي ، **تاريخ الثورة الروسية** . ترجمة ، أكرم ديري ، الهيثم الأيوبي ، (المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ج1) ، ص19 .

[2] فرانسوا فركامن ، **أطوار ثورة عام 1917** . في: أرنست ماندیل ، **أكتوبر1917: انقلاب أم ثورة اجتماعية؟ ، مشروعية الثورة الروسية** ، (بيروت : دار الالتزام ،)1998 ، ص 45 .

أن الحياة الاجتماعية الروسية المبنية على أساس اقتصادي داخلي معين ، كانت دائما تحت تأثير، وحتى تحت ضغط ، وسطها الاجتماعي–التاريخي الخارجي .

هكذا وجدت الحركات النقابية والتنظيمات في هذه الأجواء الظروف الملائمة لتأطير المعارضين وتأليبهم ضد الحكم ، ولقد مثل الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي أكثر قوى المعارضة السياسية حيوية و تنظيما ، إلا أنه انقسم إلى تيارين: المناشفة الذين اختاروا التحالف مع من البرجوازية لتحقيق الثورة الديمقراطية كمرحلة تهيئ الانتقال إلى الاشتراكية، والبلاشفة الذين اختاروا التحالف مع الفلاحين الفقراء والعمال للقيام بالثورة و إقامة الاشتراكية .

2– الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية : كانت ثورة أكتوبر في جانب أساسي منها نتاج التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية التي اكتسبت دينامية متفجرة لا يمكن كبحها ، و نتاج تطور موازين القوى بين الطبقات والشرائح الاجتماعية العاملة في هذا الإطار .

كان التطوران الأكثر تأثيرا على حياة الروس، هما الزيادة السكانية التي لم يسبق لها مثيل و حملة التصنيع الحكومية. و حيث أن السنوات بين 1860 و 1910 شهدت زيادة سكانية بنسبة 90.8% ،فإن الحكومة التي كانت ترعى حملة تصنيع ضخمة لم تستطع التخفيف من حدة البؤس الاجتماعي.[1]

نتيجة لما سبق، وجدت في المدن طبقة عاملة تعاني أوضاعا سيئة من حيث ضعف الأجور وطول ساعات العمل . أما في الأرياف فقد كانت الإقطاعية تسيطر على معظم الأراضي ، و أصبح الفلاحون الموجيك دون أراضي مما اضطرهم للعمل عند الكولاك الملاكين الكبار (من النبلاء و كبار رجال الدين) مقابل أجور منخفضة. هكذا وفي الوقت نفسه، ونظرا لتطور الرأسمالية السريع في المدن، بينما كانت الطبقة العاملة الروسية لا تزال أقلية في المجتمع ككل ، كانت أكثر تقدما نسبيا من حيث التنظيم الطبقي،وبالتالي كانت الطبقة العاملة –على مستوى الوعي الطبقي– أكثر استعدادا بكثير لأخذ زمام المبادرة في النضال ضد النظام القيصري.[2]

[1] Teddy j. Uldricks, « the "crowd" in the russian revolution: towards reassessing the nature of revolutionary leadership ».(**politics and society** , september 1, ,1974),p.401.

[2] آلان ماس ، **كيف مهد الطريق للثورة الروسية** . ترجمة : محمود نبوي ، (مركز الدراسات الاشتراكية) ، ص 8 .

ثانيا- مراحل الثورة :

مرت الثورة الروسية بمجموعة من المراحل قبل أن يتم إرساء النظام الاشتراكي :

1- المرحلة الأولى ؛ أزمة النظام الروسي : كانت الثورة الروسية هي لحظة الذروة في أزمة مستمرة كانت تهز المجتمع منذ أواسط القرن 19، ففي حين كان نمط الإنتاج الرأسمالي ينتصر في الغرب، كان المجتمع الروسي مثبتا في وضع التخلف . و رغم محاولات النظام القيصري القيام بإصلاحات ، إلا أن كل محاولة إصلاح كانت جزئية وخجولة، ليليها دائما إصلاح مضاد على درجة من الفظاظة تتناسب مع الحاجة لاستعادة التحكم بالقوى الاجتماعية و السياسية التي تحررت مؤقتا.[1]

لقد انفجرت الأزمة في كليتها للمرة الأولى في ثورة عام 1905 ، والتي وإن فشلت إلا أنها أثرت تأثيرا كبيرا، فقد هزت أسس القيصرية ، وأظهرت البروليتاريا القوة القائدة للثورة ، وبينت أهمية تحالف الطبقة العاملة والفلاحين في العمل الثوري ضد نظام الحكم المطلق .[2]

لم تكن ثورة 1905 سوى إرجاء للحظة الحسم ، فمع الحرب العالمية الأولى بدأت موجة جديدة من الإضرابات الثورية ، وبات النزاع العالمي محفزا للحرمان والتطلعات المتراكمة على مدى سنسن . وراحت الأزمات تعلن عن نفسها، أزمة اقتصادية في ظل عجز النظام عن تأمين الغذاء للسكان ، أزمة سياسية مؤسسية بدأت الدولة المستبدة من جرائها تفقد كل شرعية ، أزمة زراعية تعبر عن تعطش الفلاحين للأرض ، وأزمة قوميات كان اختناقها يزداد في ظل "روسنة" قسرية .

2- المرحلة الثانية ؛ ثورة فبراير 1917 و سقوط النظام القيصري :

يتفق معظم المؤرخين، مع استثناءات قليلة، على أن ثورة فبراير التي أطاحت بالنظام القيصري ومهدت لثورة 1917 كانت انفجارا اجتماعيا عفويا[3]. انطلقت الثورة بمظاهرات واحتجاجات على ارتفاع الأسعار وندرة المواد الغذائية ، ومن معامل النسيج امتد الإضراب بسرعة وعفوية ليشمل مجمل بروليتاريا بتروغراد العاصمة تلك الأيام.

---

[1] أرنست ماندل ، أكتوبر1917: انقلاب أم ثورة اجتماعية؟ ، مشروعية الثورة الروسية ، مرجع سابق ، ص 8 .

[2] نادية جاسم كاظم الشمري ، "الثورة الروسية 1905-1907 "، **(مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية** . المجلد 3 ، العدد 2)، ص 361 .

[3] Teddy J. Uldricks, op.cit ,p.397.

بدأت عاملات النسيج في بتروغراد الإضراب، وجررن خلفهن الحزب البلشفي الذي كان يقود عمال المعادن في مقاطعة فيبورج ، ثم عدد كبير من الجنود الذين بدؤوا في التمرد علنا [1]. ولم تمر أيام قليلة حتى كان الإضراب الجماهيري يتحول إلى انتفاضة ،مما اضطر القيصر "**نقولا الثاني**" **Nicholas II** إلى التنازل عن الحكم.

قد عاشت روسيا بين فبراير و أكتوبر 1917 وضعا ثوريا خاصا أطلق عليه " **تروتسكي**" اصطلاح ازدواجية السلطة[2]، وهو وضع مليء بالتناقضات. فالطبقة العاملة المصممة على طرد النظام القيصري لم تكن جاهزة على الفور لانتزاع كل السلطة ، لكنها غطت المصانع والمدن بشبكة كثيفة من المجالس سرعان ما امتدت إلى الجيش ثم إلى الريف سميت السوفييتات*، واتجه نواب "الدوما" إلى تكوين حكومة مؤقتة أيدت مواصلة الحرب العالمية الأولى إلى جانب الوفاق و أجلت حل المشاكل إلى نهاية الحرب .

كان تاريخ ازدواجية السلطة في هذه المرحلة تاريخ الصراع بين مختلف الأحزاب السياسية في الحركة العمالية والشعبية؛ المناشفة، البلاشفة، الاشتراكيون الثوريون، العماليون، وكانت مهمة الاستيلاء على السلطة مرهونة بقيادة حزب ثوري يجعل منها هدفا أولويا. والمنظمة القادرة على التصرف بهذه الطريقة إنما هي "**الحزب البلشفي**".

3- المرحلة الثالثة ؛ ثورة أكتوبر و دور الحزب البلشفي :

تسبب عجز الحكومة عن تحقيق المطالب الشعبية و وقوفها ضد المكاسب التي كانت الجماهير قد فرضتها منذ فبراير 1917 ضمن ما عرف بموجة الثورة المضادة ما بين يوليو و أغسطس 1917 في تأجيج مشاعر الاستياء و الغضب ضدها. و كان للحزب البلشفي دور بارز على مسرح الأحداث في هذه المرحلة ، رغم الانقسامات الداخلية التي كان يعاني منها بين جناح يميني

[1] كرستين روبرتس ، **ثورة فبراير** . ترجمة محمود نبوي ، في : **الثورة الروسية خبرات و دروس** ، مركز الدراسات الاشتراكية ، ص 13.

[2] توني كليف ، **الثورة و الثورة المضادة : دروس أندونيسيا** . في : **مبادئ و خبرات ثورية** ، (مركز الدراسات الاشتراكية ، عدد 4 ، يونيو 2006)، ص 10 .

* هي لجنة تمثيلية تنوب عن الجنود و العمال و الفلاحين .

يدعو لأرجاء الثورة و بين جناح يساري يناصر التحضير المباشر لها، و قد تغلب اليسار في الأخير ممثلا بـ **لينين** داخل اللجنة المركزية للحزب المجتمعة في 10 من أكتوبر.

جرت دعوة المؤتمر الوطني لمجالس العمال والفلاحين والجنود للانعقاد في نهاية الشهر، وفي الوقت عينه ردت اللجنة العسكرية الثورية (جهاز سوفيتات بتروغراد) على استفزاز من جانب قائد المنطقة العسكرية. هكذا بدأت الانتفاضة ، ولم تمض إلا ساعات حتى باتت السلطة السياسية في متناول اليد، وكان على المؤتمر الوطني للمجالس ذو الأغلبية البلشفية أن يتخذ القرار النهائي .وقد جرى انتخاب لجنة تنفيذية جديدة للمجالس شكلت مركزا تشريعيا حقيقيا للسلطة السوفياتية الجديدة ، وانتخبت هذه اللجنة بدورها الحكومة الأولى للدولة العمالية الجديدة ، وأعلن **لينين:** "أننا نبدأ ببناء النظام الاشتراكي الجديد"[1] .

4- المرحلة الرابعة ؛ ترسيخ النظام الاشتراكي في روسيا بعد الثورة :

تسببت السنوات المتواصلة من الحرب في الاتحاد السوفياتي بين 1914 و 1920 بكارثة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ، ورغم أن الدولة العمالية قد صمدت لكن بناء الاشتراكية انطلق ضمن شروط صعبة.

كانت غاية استيلاء السوفييتات على السلطة الوقف الفوري للحرب ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ،وتأمين حق تقرير المصير للقوميات المضطهدة، و وقف تخريب البرجوازية للاقتصاد ، وإقامة الرقابة العمالية على الإنتاج. وبالصيغة الماركسية الكلاسيكية كان الهدف استكمال تحقيق المهام التاريخية للثورة الديمقراطية الوطنية بفضل إرساء ديكتاتورية البروليتاريا، أي تدمير الدولة و في المقام الأول جهاز الدولة البرجوازي. و بالنسبة لـ لينين و البلاشفة كانت سلطة السوفييتات والسلطة العمالية مرادفا عمليا لتوجه اشتراكي ، لكن لم يكن هناك متسع لوضع الاقتصاد الاشتراكي قيد التنفيذ، خاصة وأن الصناعة الروسية كانت في حالة يرثى لها، مدمرة بالأزمة التي أعقبت الثورة بسبب الحرب الأهلية ، وصارت مركزة الصناعة مسألة حياة أو موت. [2]

[1] أرنست ماندل، مرجع سابق، ص 13 .

[2] آلان ماس ، مرجع سابق ، ص 63 .

مع وصول "**ستالين**" **Joseph Stalin** للحكم بدأت الثورة بالانحدار ، فقد كان صعوده رمزا للثورة المضادة ، حيث ترأس نظاما جديدا من الاستغلال والقمع ، وكانت أهم الخطوات التي اتبعها للوصول إلى السلطة هي إعادة فرض الاضطهاد القومي .[1]

ثالثا- نتائج الثورة :

على عكس المؤرخين الذين يرون في الثورة البلشفية إحدى أعمق الحركات الجماهيرية التي شهدها التاريخ وأداة التغيير الجذري نحو بناء المجتمع الاشتراكي المنشود، يرى آخرون بأنه لم تكن لها غير آثار تدميرية صرفة .

1- سلطة السوفييتات : أصبحت السوفييتات نواة الدولة الروسية ، وكان من المتوخى أنه من خلال هذه السوفييتات لا يمكن فقط للبروليتاريا برمتها أن تشارك في الحكم بل ينبغي عليها ذلك. وبهذا وفرت السوفييتات آلية للتغلب على الدولة كقوة اجتماعية نادرة[2]. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تعبر سلطة السوفييتات المتمخضة عن الثورة على الديكتاتورية أم الديمقراطية ؟ . يجيب "**أرنست ماندل**" **Ernest Mandel** بأن الخيار الملموس لم يكن بين ديمقراطية برجوازية وديكتاتورية بلشفية ، بل بين ديكتاتورية مضادة للثورة وسلطة السوفييتات[3]. وكأنه يقول بأن سلطة السوفييتات كانت البديل الممكن عن الديكتاتورية وإن لم تكن ديمقراطية. وربما هو هنا يستمد رأيه من مقولة لينين: " في مجتمع برجوازي تتوفر فيه التناقضات الطبقية المتبلورة إما أن تقوم دكتاتورية برجوازية واضحة أو خفية ، وإما أن تقوم دكتاتورية البروليتاريا ،إن الكلام عن نظام وسيط كلام مرفوض"[4] .

في المقابل كان رد فعل خصوم الثورة في اتجاهين، **الأول** يعترف بأنه لم تكن هناك قاعدة لنظام ديمقراطي برجوازي في روسيا سواء لأسباب اجتماعية (غياب الطبقات الوسطى التي تشكل الدعامات التقليدية للديمقراطية)، أو لأسباب إثنية –ثقافية (غياب التقاليد الديمقراطية في الإمبراطورية الروسية

---

[1] سارة نوب ، **الثورة ضد إمبراطورية القيصر** . ترجمة ، محمود نبوي ، **في : الثورة الروسية خبرات و دروس** ، مرجع سابق ، ص 30 .

[2] Richard sakwa, "Commune Democracy and Gorbachev's Reforms".(**Political Studies**, (1 989), XXXVII,)p. 225.

[3] أرنست ماندل ، مرجع سابق ، ص 51 .

[4] ليون تروتسكي ، **نتائج و توقعات و الثورة الدائمة** ، ترجمة ، بشار أبو سمرا ، (مصر : مركز الدراسات و البحوث الاشتراكية ، 2001،) ، ص 151 .

والتي تعكسها اتجاهات الجماهير) ، وضمن هذه الشروط كان الانحراف التوتاليتاري لدى البلاشفة محتوما في الوقت نفسه الذي يبقيه أسوأ من نظام استبدادي يميني. أما **الاتجاه الثاني** فيرى بإمكانية طريق ثالثة، فلو لم يقم الانقلاب البلشفي كان يمكن أن تستقر شيئا فشيئا ديمقراطية برجوازية .

2- الاشتراكية و قيادة الحزب الواحد : إن القرارات الخاصة بالحزب البلشفي والمواقف الملموسة لهذا الحزب كان لها تأثيرها على سيرورة الانحطاط البيروقراطي في أول دولة عمالية . لقد تم حظر أحزاب المعارضة وحظر التكتلات داخل الحزب البلشفي على اعتبار أن كل تكتل هو في الواقع حزب آخر كامن، وأدى حظر التكتلات إلى حظر التفكير بشكل مغاير لتفكير الزعيم المعصوم . والحقيقة أنه لا يمكن تصور دمقرطة السوفييتات من دون إضفاء الشرعية على الأحزاب السوفياتية .

إن حظر الأحزاب السوفياتية يقوم على تصور استبدالي لبناء الاشتراكية وللسياسة الاشتراكية – الشيوعية عموما، وبحسب هذا التصور تكون البروليتاريا في غالبيتها ضئيلة الوعي بحيث لا تستطيع حكم البلد، وهو ما يجعل الحزب (البلشفي) حاكما بالنيابة عن الطبقة العاملة، وجهاز الحزب هو الأداة الحاسمة لتغيير المجتمع. وربما ساعد التخلف النسبي الروسي على تبرير شكل مميز من البلشفية التنموية التي تميزت بهيمنة الدولة[1]. وهو ما يجعل المذهب الاستبدالي المتعلق بالحزب يغذي تصورا عموديا ، ودولاتيا، و أبويا و تسلطيا للسلطة .

3- الثورة العالمية: كان لينين يتوقع أن تكون ثورة أكتوبر بمثابة الفتيل لثورات أخرى سوف تندلع في دول العالم الأكثر تقدما. لقد كانت روسيا الرائدة، إلا أنها كانت في حاجة ماسة إلى مساعدة ثورة اشتراكية دولية لتقيلها من عثراتها ومشكلاتها الهائلة.[2]

هذا وقد بدت مقولة الثورة العالمية حقيقية، عندما بدأت انطلاقا من عام 1918 سلسلة من الثورات ولو بصورة متأخرة قليلا عما كان قد تأمل به البلاشفة ، ثورات في فنلندا ، في ألمانيا ، في النمسا ، وفي المجر، وأزمة ثورية في إيطاليا. وقد لخص الماركسي النمساوي "**جوليوس برونتال**" **Julius Pronatal** في كتابه " **تاريخ الأممية**" الوضع قائلا: " **كانت أوربا تتخمر ، بدا أن الناس**

[1] Richard sakwa,. op.cit,p. 228.

[2] ريتشارد أبجينانزي ، أوسكار زاريت ، **لينين و الثورة الروسية** . ترجمة ، محي الدين مزيد ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003)، ص 170 .

عشية صراعات حاسمة بين الثورة و الثورة المضادة" [1]. وهكذا حدث في أوربا صعود ثوري بدا وكأنه يؤكد صحة تشخيص لينين.

وما دعم هذا التوجه العالمي للثورة هو مساندة الحكومة السوفييتية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مما أعطى دفعا حاسما لحركات التحرر القومي الوليدة في بلدان كالهند، والصين وأندونيسيا، ناهيك عن دعم مهم لحركات مناهضة الامبريالية . وقد نص على هذه المبادئ الدستور السوفييتي الأول، دستور جمهوريات روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية لعام 1918 .

لكن دورة الثورة العالمية انتهت (1917-1923)، وبدأت دورة أخرى هي دورة إرساء استقرار الرأسمالية على المستوى العالمي، في الوقت الذي ظهر في الاتحاد السوفييتي ما سمي بيروقراطية أصحاب امتيازات بقيادة **ستالين** .

المطلب الثاني : الثورة الصينية 1949

إن الثورة الشيوعية في الصين لها خصوصيتها ، فبعد قرون من الحروب والانقلابات الثورية نجحت حكومة مركزية بفرض إرادتها و وحدت دولة ذات تاريخ قديم تضم أكبر الشعوب عددا .

أولا- أسباب الثورة :

يمكن إرجاع الثورة الصينية إلى مجموعة من المحددات و الأسباب أهمها:

1- الأسباب السياسية: بعدما انهارت آخر الأسر الصينية الحاكمة عام 1911، أسرة " **تشينك**" ، سقطت الصين فيما عرف باسم عهد أمراء الحرب ، حين تشظت السيطرة على معظم البلد بين مجموعة من أمراء الحرب المستقلين الأقوياء والقادة العسكريين الذين كان لكل منهم جيشه الخاص. هذا ما جعلها مهددة بفقدان العناصر القليلة المتبقية من استقلالها، خاصة في ظل التنافس بين الإمبرياليات الغربية واليابانية، بالرغم من أن بعض المؤرخين يذهبون إلى القول بأن النظام شبه الاستعماري في الصين لم يكن فعالا كما كانت القومية أو الماركسية . كما يذهب إلى ذلك الجغرافي

[1] أرنست ماندل ، مرجع سابق ، ص 31 .

الأمريكي" **رود مورفي**" **Murphy Road**، فإن الصين كانت حالة مختلفة عن تلك التي تم تصورها طبقا للتحليل الماركسي، فالامبريالية لم تدمر قدرتها التنافسية.[1]

لقد شكل صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان خلفية أساسية للثورة الصينية في نضالها الوطني، وفي سعيها من أجل إقامة حكومة وطنية تستطيع أن تطرد الإمبريالية الغربية واليابانية . فبينما كانت اليابان تحاول إقامة منطقة نفوذ واسعة لها في شرق آسيا والمحيط الهادي سعت القوى العظمى إلى تعزيز سلطتها في العالم الثالث، والوقوف في وجه الدينامية التي أطلقتها الثورة الروسية في أوربا .

2-الأسباب الاقتصادية والاجتماعية : كان الاقتصاد الصيني في أدنى مستويات النمو ، حيث كان يتميز بصناعة محدودة للغاية وكانت الفلاحة إقطاعية . أما من الناحية الطبقية فيمكن تقسيم المجتمع الصيني إلى خمس طبقات، الأولى هي **طبقة الكومبرادورين** من كبار ملاك الأراضي و يكونون فئة كبار رجال الأعمال والسياسة في الصين ، والثانية هي **طبقة البرجوازية الوسطى** التي تمثل علاقات الإنتاج الرأسمالي في مدن الصين وينتمي إليها كبار الملاك ، والثالثة هي **البروليتاريا** من العمال المستأجرين للأرض والذين عانوا كثيرا بسبب سيطرة البرجوازية الكبيرة على مقدراتها ، والرابعة هي **طبقة الفلاحين** التي كانت تعيش ظروفا بائسة تحت سيطرة الملاكين، أما الخامسة فهي **طبقة العمال و هم الأجراء** حيث توجد في الصين ملكيات متعددة، منها ما هو خاص بالعشائر أو ما تملكه الحكومات المحلية، ومنها ما يخص المعابد أو الإغاثة و غيرها .

ولأن الزراعة في الصين كانت تشكل نوعا من الإنتاج الاجتماعي، فإن دور علاقات استئجار الأراضي الزراعية بين المالك والمستأجر شكلت تناقضا بين القاعدة الاقتصادية والبنيان السياسي الفوقي . وهكذا شكلت الأغلبية الفلاحية والقواعد الريفية القوى المحركة الرئيسية للثورة في الصراع السياسي ضد الدكتاتورية . فالثورة الصينية في عمقها حرب فلاحية يقودها حزب شيوعي .[2]

[1] Ralph thaxton, «peasants ,capitalis , and revolution : on capitalism as a force for liberation in revolutionary china ». (**Comparative Political Studies**, vol. 12. no. 3, october 1979),P.301.

[2] حول إشكالية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية : بعض قضايا الإستراتيجية الثورية : www.30aout.info > media

3-الأسباب الفكرية : إن التجربة الثورية الشيوعية في الصين اتسمت بالانتماء والالتفاف حول الفكر الماوي* باعتباره التفسير الصحيح والوحيد للماركسية الصينية [1]، وذلك ما وفر الإطار الأيديولوجي للثورة.

سعى "**ماوتسي تونغ**" **Mao Zedong** أثناء مسيرته في الثورة إلى بناء قاعدتين فكريتين وفقا لما يتصوره عن حركة التاريخ ، **أولهما** قاعدة فكرية تسعى لإصلاح الأفكار القديمة ورفع وعي الشعب، **والثانية** قاعدة مادية تسعى لتغيير المجتمع وتحويله إلى اقتصاد اشتراكي . كما أكد "**ماو**" على فكرة وجود أداة للحكم الشعبي المباشر رافضا جهاز الدولة القديم مع الجمع بين الديمقراطية والمركزية، وكان يؤمن بأن الشيوعية السوفييتية تختلف عن الشيوعية الصينية لأن الأخيرة مرتبطة بتاريخ الشعب الصيني .

رغم ذلك، فقد كان للشيوعية السوفييتية تأثير واضح على الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى التوجه الثقافي في الصين، وكان الشيوعيون الصينيون يرون أن الاشتراكية لها مستقبل في المجتمع الصيني كما كان لهم توجه ملحوظ نحو دراسة الأدب الثوري السوفييتي . من جهة أخرى، لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبته الثورة الروسية في تدعيم صلابة الثوريين الصينيين، حتى أن الخط السياسي للشيوعيين الصينيين كان تحت إشراف الأممية الشيوعية .

ثانيا- مراحل الثورة الصينية :

مرت الثورة الصينية في سبيل بناء الاشتراكية بالصيرورة التالية :

1-المرحلة الأولى ؛ النظام القديم: نهاية الإمبراطورية و قيام الجمهورية: أدت التدخلات الاستعمارية الأوربية واليابانية وتقسيم الصين إلى دوائر نفوذ إلى تفاقم عدم الثقة بالحكم الإمبراطوري وزوال شعبيته، وتعددت الجمعيات السرية خاصة في جنوب البلاد . وفي عام 1905 توحد عدد من تلك الجمعيات تحت اسم "**الكومنتانغ**"**، وربما حفز الانتصار العسكري الياباني في الحروب الروسية

* الفكر الماوي نسبة إلى ماوتسي تونغ قائد الحزب الشيوعي الصيني و مؤسس جمهورية الصين الشعبية عام 1949

[1] صفاء كريم شكر،" الثورة الروسية 1917-الثورة الصينية 1949 (دراسة مقارنة)" ،(**مجلة الآداب** ، الجامعة المستنصرية ، عدد 111 ، 2015)، ص 2 .

** تعني بالصينية الحلف الصيني الثوري .

اليابانية ، والذي نسبه الكثيرون إلى التحول المؤسسي الميجي، الفكر الإصلاحي في المراكز الرئيسية في العالم غير الغربي ومنه الصين، مما جلب إدراكا بأن التغيير الكبير يتطلب تعديلا أو حتى إلغاء للمبادئ والمؤسسات الأساسية الحاكمة [1]. وضمن هذا السياق حاول "**الكومنتانغ**" ثورة عام 1906 ولم تنجح ، وأخيرا في 10 تشرين الثاني 1911 قامت ثورة العشرتين برئاسة "**سن يات سن**" **Sun Yat-sen** في الجنوب و" **وان شي كاي Yuan Shikai** في الشمال، وتنازل الإمبراطور عن العرش وأعلنت الصين جمهورية برئاسة "**وان شي كاي**"[2].

بعد نجاح ثورة 1911 وإقامة الجمهورية، عمل الثوار على إنشاء نظام ديمقراطي على النمط الغربي في الصين إلا أن ذلك لم ينجح ، وبدلا من الشروع في رحلة نحو الديمقراطية والاستقلال ، انحدرت الصين تدريجيا إلى حالة تمكن فيها أمراء الحرب من السيطرة على البلاد[3]. لقد دخلت الصين في شبه فوضى ؛ ففي الشمال تزاحم عدة جنرالات على الحكم وأخذوا يحاربون بعضهم ، بينما صار جنوب الصين منطقة نفوذ لجماعة "**الكومنتانج**" بزعامة "**سن يات سن**" الذي ظل يحارب جنرالات الشمال طوال الحرب العالمية الأولى وما بعدها .

2-**المرحلة الثانية 1927-1937؛ الثورة الصينية الأولى و الحرب الأهلية الأولى :** كانت العشرينات فترة تعاون بين اليابان وحلفائها في الحرب ، وهو ما أعطى مجالا للصينيين المتحاربين لتصفية أمورهم. وما إن جاء عام 1927 حتى وحد حزب "**الكومنتانج**" الصين تحت حكمه وحكم قائده الجديد "**شانج كاي شك**" **Chiang Kai-shek**. وكان للحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس عام 1920 فضل كبير في توحيد الصين. ولكن وبعد أن توحدت الصين قام الجنرال "**شانج كاي شك**" وذبح الآلاف من الشيوعيين من عدة مدن صينية ، وكان من الذين نجوا "**ماو تسي تونغ**" زعيم الصين المستقبلي .

---

[1] Wang Guo, " The Revolution of 1911 revisited: A review of contemporary studies in China " **,(China Information,** 25:3),p. 260.

[2] فايز صالح أبو جابر ، **التاريخ السياسي الحديث و العلاقات الدولية المعاصرة** . (عمان : دار البشير ، 1989)، ص 124 .

[3] Wang Chaoguang , " Aftermath of the Revolution: Experiments in Western-style Democratic Politics in Early Republican China " , (**china report** 48 : 4 , 2012),p. 393.

بعد هزيمة 1927 قامت الحرب الأهلية بين **الكومنتانغ** والحزب الشيوعي الصيني ، وقد مثلت انشقاقا أيديولوجيا بين الحزب الشيوعي ونموذج الوطنية الذي كان يروج له **الكومنتانغ** استمر بتقطع حتى أواخر 1937 .

3-**المرحلة الثالثة 1937-1945؛ الجبهة المتحدة و الحرب ضد اليابان :** تشكلت الجبهة المتحدة بين الحزب الشيوعي الصيني و **الكومنتانغ** من أجل خوض حرب الدفاع الوطني في مواجهة التهديد الياباني. وقد لعبت مجموعة من الظروف دورا في إنتاج هذا التحالف ، فالاتحاد السوفييتي كان يدفع بقوة في اتجاه خطه الجديد للجبهة الشعبية ، ونمو الشعور المعادي لليابان كان يطرح قضية الوحدة الوطنية ، في حين كانت قاعدة الحزب الشيوعي والفلاحون والفقراء يمارسون ضغطهم باتجاه اليسار. كل هذه التيارات كانت تضغط على قيادة (قيادة الحزب الشيوعي) يهددها حصار **الكومنتانغ** والعوز المادي .

لكن سرعان ما تجدد التوتر بين الحزبين، وراحت علامات الحرب الأهلية تطفو تدريجيا على السطح داخل معسكر المقاومة الوطنية ، الأمر الذي دفع بعض الكتاب إلى مراجعة الأصل الثوري لتاريخ الصين الحديث، وربطه بسياق الصراعات السياسية والفكرية بين القوميين والشيوعيين وداخل الحزب الشيوعي في الثلاثينيات والأربعينيات، كما ذهب إليه "**هواين لي**" **Huaiyin Li** .[1]

4-المرحلة الرابعة 1945-1949؛ حرب التحرير و تأسيس جمهورية الصين الشعبية: استأنفت الحرب الأهلية على نطاق شامل ابتداء من عام 1946 ، وخلال هذه الفترة انهار اقتصاد مناطق جمهورية الصين بسبب التضخم الفائق، وفشل حكومة جمهورية الصين في السيطرة على الأسعار وفي تطبيق إصلاحات مالية، مما أسفر عن فقدان الحكومة دعم الطبقة الوسطى في المدن ، وفي المقابل واصل الشيوعيون برامج الإصلاح الزراعي القائمة على إعادة توزيع الأراضي من أجل الفوز بدعم الجماهير في الريف، وبعد أربع سنوات توقفت الأعمال العسكرية الرئيسية مع سيطرة الشيوعيين على بر الصين الرئيسي في مقابل انكماش سيطرة **الكومنتانغ** إلى تايوان، وأعلن عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول عام 1949. ويعزوا الكثير من الكتاب سبب نجاح الثورة

[1] Huaiyin Li , " Between Tradition and Revolution: Fan Wenlan and the Origins of the Marxist Historiography of Modern China " ,(**Modern China**, 36:3) , p.269 .

الصينية إلى الطبيعة العسكرية للشيوعية الصينية الباكرة [1]، والتي تعني أن أحد أهم إسهامات "**ماو**" في الماركسية المعاصرة و تطبيقاتها هو مفهومه عن حرب العصابات .

ثالثا- نتائج الثورة :

تمخضت عن الثورة الصينية مجموعة من النتائج ارتبطت أساسا بالتحويل الاشتراكي للاقتصاد وصياغة قيم جماعية جديدة . ويقر بما حققته هذه الثورة ، بل ويؤكد على أن الانجازات في كل من عهد "ماو" وما بعده لم تكن ممكنة أو حتى يمكن تصورها لو لم تكن التحولات السياسية والاجتماعية التي انبثقت عن ثورة 1949.[2]

1-بناء الاشتراكية : ذهب "**ماوتسي تونغ**" في كتابه عن "**الديمقراطية الجديدة**" *، إلى أن الثورة الصينية يجب أن تنقسم على مرحلتين ، **الأولى** هي تغير الشكل الاستعماري ونصف الاستعماري ونصف الإقطاعي للمجتمع إلى مجتمع ديمقراطي ، **والثانية** هي بناء مجتمع اشتراكي. وبالتالي فإن هدف الثورة هو إقامة الاشتراكية ، فالاشتراكية فقط بإمكانها إنقاذ الصين [3].

في سبيل تحقيق ذلك، شدد "**ماو**" على ضرورة تأميم المشروعات الصناعية الكبرى التي لها علاقة بالسيطرة على معاش الشعب ، كما عمل على اجتثاث النظام الاقتصادي الإقطاعي في الريف، حيث مثل الإصلاح الزراعي وإلغاء ديون الفلاحين اللذين نما في ظل قيادة الحزب الشيوعي الصيني أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات أكبر عملية إعادة توزيع جماهيرية للثروة ، وصارت الثورة الزراعية قانونا انتشر عبر كامل الصين[4] . وهكذا ساهم الإصلاح الزراعي والبرامج الاقتصادية الجديدة في تحقيق نمو مذهل خلال العقد الأول من عمر الصين الثورية ، لكن فشل سياسة القفزة

---

[1] ديفيد مكليلان ، **الشيوعية الآسيوية** . في : **موسوعة كمبريدج للتاريخ : الفكر السياسي في القرن العشرين** ، تحرير: تيرنس بول ، ريتشارد بيللامي ، ترجمة : مي مقلد، (المجلد الأول ، 2009)، ص 366 .

[2] Maurice Meisner, " The significance of the Chinese Revolution in world history ". (**Working Paper. Asia Research Centre**, London School of Economics and Political Science, London, 1999,p.8.

* تختلف الديمقراطية الجديدة عن الديمقراطية البرجوازية التي تقوم بتطوير الرأسمالية ، و هي و إن سمحت بتطوير الرأسمالية فإن ذلك يكون تحت قيادة البروليتاريا و حزبها الثوري .

[3] من مكاسب الثورة الماوية في الصين : http://sites.google.com/site/maoforarab/articles/gains

[4] الثورة الصينية تنجز اختراقا آخر : http://sites.google.com/site/maoforarab/articles/break through

الكبرى إلى الأمام 1958–1959 وانتشار المجاعة حينذاك انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية .

2– **قيادة الحزب الشيوعي الصيني** : يمثل الحزب الشيوعي الصيني أداة قياسية للسياسة الصينية استنادا إلى مجموعة من المحددات الأساسية ، فمن جهة كان الحزب يحكم دون أية تحديات جادة ، حيث استمر في التوسع والانتشار ليزداد عدد أعضائه من 18 مليونا عام 1966 إلى 34 مليونا عام 1976 . ومن جهة ثانية كثيرا ما كان يتجه لأساليب بيروقراطية من الطراز الأول ، لاسيما الحملات الجماهيرية التي كانت تنظم خارج الهيئات الحكومية الطبيعية، والتي كانت تحشد المسؤولين والناشطين والمواطنين العاديين لتحقيق هدف بعينه. ومن جهة أخرى قام الحزب بوضع تصنيف للمواطنين الصينيين وفقا لمكانتهم السياسية ، ويرجع أصل هذا النظام إلى حملات الإصلاح الزراعي الكبرى التي صاحبت الثورة ، والتي قامت أساسا على التمييز بين ملاك الأراضي والفلاحين ، ولكن فيما بعد أضيفت تصنيفات أخرى بناء على المكانة السياسية وليس على أساس الموقف الاقتصادي السابق . وعندما بدأت الثورة الثقافية تألفت "**العناصر الخمسة السوداء**" من أصحاب الأراضي ، والفلاحين الأثرياء، و معارضي الثورة (الذين قاوموا الحكم الشيوعي)، والعناصر الفاسدة (الذين ارتكبوا جرائم)، واليمينيين (الذين راحوا ضحية لحملة عام 1957 ضد منتقدي الحزب).[1]

3–الثورة الثقافية : أطلق "**ماو تسي تونغ**" عام 1966الثورة الثقافية الكبرى باعتبارها ثورة طبقية تستهدف أعداء الثورة المتمركزين داخل الأجهزة القيادية للحزب والدولة وعلى مستوى البنيات الفوقية السياسية والثقافية والإيديولوجية . ضغط "ماو" من أجل ثورة داخل الثورة ، فقد كان في رأيه أن الثورة دمرت القواعد المادية للنفوذ الإقطاعي والرأسمالي ، لكن إيديولوجيتها كانت راسخة داخل مؤسسات الصين الجديدة ، خاصة التعليم والفنون ، والثقافة الشعبية [2]. كان هذا الأسلوب غير المادي مثيرا للدهشة بالنسبة لشخص عاش عمره ماركسيا، ولكنه كان يجسد جهوده في التعامل مع الآليات الجديدة للصين الاشتراكية ، وقدم أساسا فكريا لحركة تطهير ضخمة لأعدائه في الحزب .

[1] ريتشارد كيرت كراوس ، **الثورة الثقافية الصينية** .ترجمة : شيماء طه الريدي ، (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2014)، ص 34

[2] المرجع ، نفسه ، ص ص ، 19–20.

من وجهة نظر بعض نقاد الثورة الثقافية ، فإنها كانت مستوحاة من الأفكار والمواقف الفوضوية التي نجحت في دخول الحزب الشيوعي أوائل العشرينيات ، فقدمت بذلك موضوعا جديدا في التفكير الاجتماعي الصيني، هو الثورة الاجتماعية كثورة ثقافية[1] . ولكن وبالرغم من ذلك ، ومع ما انتاب الثورة الثقافية من خروقات وتشوهات وحتى مع طابعها العنيف تبقى مصدرا للإلهام والتجربة الاجتماعية .

المطلب الثالث : الثورة الكوبية 1953-1962

ينظر للثورة الكوبية كتجربة اجتماعية وسياسية استطاعت أن تتحدى محاولات السيطرة الاستعمارية، حيث أنها تقدم ، وبحسب تعبير "**جون فوران**" : نموذج لثورة الإرادة شبه كاملة الأركان؛ مجموعة صغيرة من الثوار الشباب المثاليين يقلبون ديكتاتورية عسكرية ، مستعينين في ذلك بالإصرار والشجاعة والحظ[2]، وربما هذا ما جعلها محط اهتمام الدارسين والباحثين.

أولا- أسباب الثورة و دوافعها :

اجتمعت عدة دوافع وأسباب أدت إلى قيام الثورة الكوبية ، لخصها "**فوران**" في معرض حديثه عن نموذج الثورات الاجتماعية للعالم الثالث، في خمسة عناصر:[3]

1) التنمية الاتكالية،

2) دولة قمعية، إقصائية، شخصانية،

3) وضع سياسات ثقافية للمقاومة الفعالة والصلبة؛ وأزمة ثورية تتمثل في:

4) التراجع الاقتصادي،

5) الانفتاح النسقي العالمي (تقليص الرقابة الخارجية).

ويمكن توضيح هذه العناصر من خلال المخطط، (أنظر الشكل رقم 08).

[1] Arif dirlik, " vision and revolution : anarchism in chinese revolutionary thought on the eve of the 1911 revolution", (**modern china**, vol. 12, no. 2, april 1986),p. 155.

[2] John Foran, "Theorizing the Cuban Revolution " ,(**latin american perspectives**, Issue 165, Vol. 36 No. 2, March 2009),p.18.

[3] Idem.

الشكل رقم (08): نموذج الثورات الاجتماعية للعالم الثالث

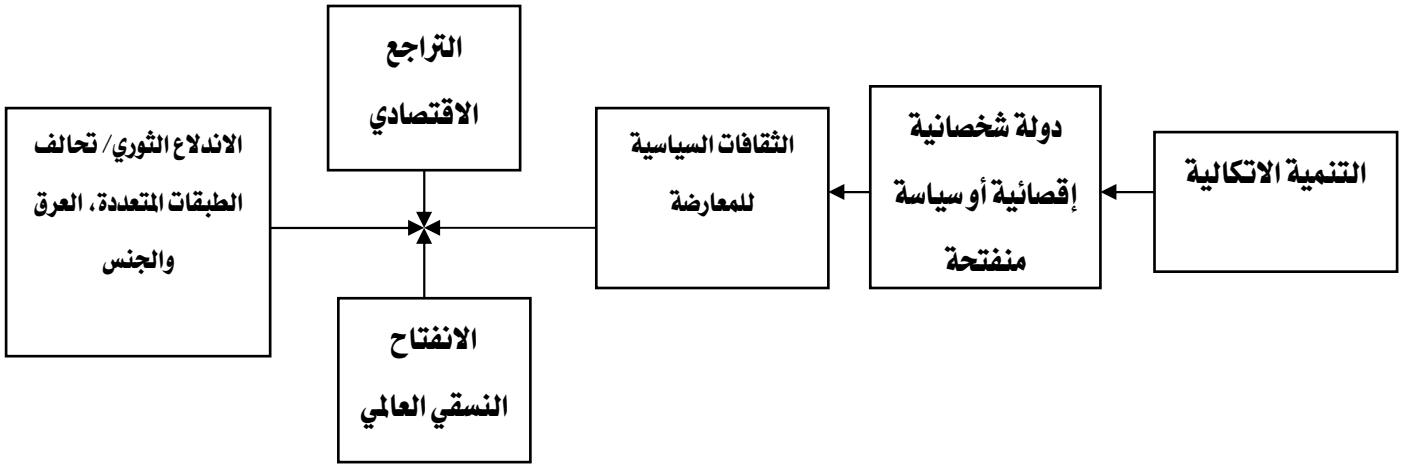

source: John Foran, «Theorizing the Cuban Revolution » ,(**latin american perspectives**, Issue 165, Vol. 36 No. 2, March 2009),p.18.

عموما، يمكن إجمال أسباب الثورة الكوبية في:

1-الأسباب السياسية : لقد مثلت كوبا مجالا للصراع من أجل السيطرة بين اسبانيا والولايات المتحدة، وبعد الهزيمة التي مني بها الأسبان في كوبا دخلت هذه الأخيرة في مرحلة جديدة من الهيمنة الأمريكية، والتي توجت بإسقاط النظام الجمهوري وإقامة نظام ديكتاتوري برئاسة "**باتيستا**" **Fulgencio Batista**عن طريق انقلاب عسكري العام 1952. وهكذا ينظر للثورة الكوبية بكونها مهمة لأنها كانت ثورة ما بعد استعمارية/ ما بعد إمبراطورية في الجنوب.[1]

في ظل نظام "**باتيستا**" أصبح هذا الأخير السلطة الحقيقية في كوبا بعد نهاية ديكتاتورية "**ماشادو**" عام 1933 ، لكنه تخلى عام 1952 عن ادعاء الحكومة المدنية المنتخبة وسيطر مباشرة على الحكم بالانقلاب العسكري.[2]

كانت هناك معطيات كثيرة تبين أن المجتمع الكوبي في ظل حكم "باتيستا" كان يفتقر للحياة والممارسات الديمقراطية ، حيث تم التضييق على الحريات وقمعت المعارضة وتعرض الكثير ممن

[1] Eric Selbin, « Conjugating the Cuban Revolution : It Mattered, It Matters, It Will Matter »,(**latinamerican perspectives**, Issue 164, Vol. 36, No. 1, January 2009),p.25.
[2] Luis E. Rumbaut and Rubén G. Rumbaut, «Survivor: Cuba , The Cuban Revolution at 50 ».(**latinamerican perspectives**, Issue 164, Vol. 36 No. 1, January 2009),p.85.

اشتغلوا بالسياسة للملاحقة ، مما أدى إلى استياء كبير لدى الشعب الكوبي . وكان من أبرز مظاهر الاستياء الشعبي بعض المحاولات الثورية ضد النظام على غرار المحاولة التي قادها "**فيديل كاسترو**"**Fidel Castro** تحت اسم الحزب الأرثوذكسي و التي منيت بالفشل.

2-الأسباب الاجتماعية : كانت الوضعية الاجتماعية للشعب الكوبي متدهورة في ظل النظام الديكتاتوري، فبالإضافة إلى انعدام الخدمات الاجتماعية الذي تسبب في انتشار الفقر والجوع والحرمان، كانت الخدمات الطبية قليلة مما أدى إلى تفشي الأمراض .

أما على صعيد الطبقات فظهر استغلال طبقي بين الطبقة الغنية التي تملك وسائل الإنتاج والأراضي الزراعية، والطبقة الفقيرة التي تعمل عند المالكين . ولأن كوبا كانت مجتمعا زراعيا بصورة أساسية، فقد توجب على الثورة الكوبية أن تكون ثورة زراعية وتعتمد على الفلاحين بوصفهم الطبقة الثورية. وقد علق "**رايت ميلز**"**Wright Mills** أثناء العصيان المسلح على دور الفلاحين في وصول "كاسترو" للسلطة قائلا: "لعب الفلاحون الدور الكبير مع صغار المثقفين ، وأصبحوا هم الجيش الثوري الذي فاز بالعصيان المسلح. فالطرف الحاسم كان هو المثقفين والفلاحين ، فتشكل الجنود الثوريون من الفلاحين يقودهم صغار المثقفين".[1]

3-الأسباب الاقتصادية: كانت البنية الاقتصادية لكوبا هشة ، وقد تجلى ضعف الاقتصاد في التبعية شبه الكاملة للاقتصاد الغربي لاسيما الأمريكي. وصف "**جاك ووديز**" حالة المجتمع الكوبي قبل قيام الثورة بقوله : "حتى يناير 1959 كانت كوبا في الواقع شبه مستعمرة أمريكية على الرغم من استقلالها الشكلي الظاهري ، ففي عام 1958 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ثلث مزارع قصب السكر، وتستثمر 956 مليون دولار في المناجم والبترول ، والتجارة والصناعة والمرافق العامة التي كانت مملوكة جميعا للولايات المتحدة".[2]

من جهة أخرى، تشير تقديرات عدم المساواة في الدخل إلى أن أفقر 20% حصلوا على ما بين 2 و6% من الدخل، وأغنى 20% منهم حصلوا على 55% . و فيما يتعلق بحيازة الأراضي ، كان أكبر

[1] توني كليف ، **الثورة الدائمة المنحرفة** . ترجمة :مركز الدراسات الاشتراكية ،(مصر ،1995)، ص 13 .

[2] إبراهيم سليمان الخضور، "التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة: دراسة في أسباب العنف الاجتماعي (روسيا، الصين، كوبا، اليابان) نموذجا"، (**مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 22، عدد 1، 2 ، 2006) ، ص 338 .

9%من الملاك يمتلكون 62% من الأراضي ، في حين أن الثلثين ليس لهم إلا 7% فقط .[1] وهكذا فليس من المستغرب أن يؤدي التوزيع غير المتكافئ للثروة ، و وحشية وديكتاتورية نظام "**باتيستا**" إلى ثورة شعبية ، أين تم استبدال الجمهورية الاستعمارية الجديدة بحكومة ثورية اشتراكية.

ثانيا- مراحل الثورة :

مرت الثورة الكوبية بسلسة من التطورات التي يمكن تبيانها من خلال المراحل التالية:

1-المرحلة الأولى ؛ الإعداد للثورة : بعد خروجه من السجن على إثر محاولة الانقلاب الفاشلة لجأ "**كاسترو**" إلى المكسيك مع بعض رفاقه بغرض الإعداد للثورة ضد النظام الدكتاتوري ، وكانت الخطوة الأولى تأسيس حركة 26 تموز ، حيث واجهت المشرفين على تنظيم الحركة مهمة قاسية جدا، ألا وهي تدريب هؤلاء القادمين حديثا في ظروف من السرية التامة[2] . وخلال انتقاء "كاسترو" لأعضاء الحركة التقى بالطبيب الأرجنتيني "**أرنستو غيفارا**" **Che Guevara** الذي كان قد شارك في ثورة غواتيمالا والتي لم يكتب لها النجاح، وقد أصبح هذا الأخير أحد أفراد حركة 26 تموز . وبينما كان الثوار يعدون العدة للثورة ، كان هناك منظمتان بوليسيتان مأجورتان من "**باتيستا**" تتعقبان "**كاسترو**" ، فألقي القبض على معظم أفراد الحركة وزجوا في السجون المكسيكية ، لكن "كاسترو" قام بدفع المال من أجل إخراجهم وقد تم له ذلك . أما عن الأسلحة والأموال فقد استطاع الثوار الحصول على المساعدات المالية لشراء الأسلحة من خلال الشعب الكوبي .

2-المرحلة الثانية ؛ حملة غرانما: انطلقت الثورة الكوبية تحت شعار:" **سنكون أحرارا أو شهداء**" الذي رفعه "**كاسترو**" عام 1956 والذي كان أضحوكة للصحافة الرسمية [3]. في البداية تعرضت الثورة للكثير من المخاطر، فقد بيعت حمولة من السلاح التي كانت موجهة للثورة ، كما تمت المساومة على اليخت الذي كان من المفترض أن يقل الثوار إلى كوبا .

بعد هذه الأحداث بذل أعضاء حركة 26 تموز نشاطا محموما صنعوا فيه "**يخت غرانما**" بسرعة قياسية وجمعوا فيه المؤن والسلاح واتجهوا إلى كوبا في 25 نوفمبر 1956 . وما أن نزل الثوار

[1] John Foran, «Theorizing the Cuban Revolution » , op.cit, p.18.

[2] أرنستو تشي غيفارا، **مذكرات عن الحرب الثورية** .ترجمة : فؤاد أيوب ، علي الطود،(بيروت : دار الفارابي،1998)، ص 9 .

[3] المرجع نفسه، ص 11 .

الأراضي الكوبية وبدؤوا بالتغلغل داخل المستنقعات حتى تعرضوا للهجوم من قبل جيش "**باتيستا**"، فكانت الحملة التي أعدها كاسترو لإلحاق الهزيمة "بباتيستا" في كوبا على وشك الفشل الأكيد .

في ظل هذه الأحداث، كان لابد من إعادة تنظيم الثوار من أجل الاستمرار ، لذلك قام كاسترو بتقسيم أعضاء حركة 26 تموز إلى مجموعات ، مجموعة في الغابات لها مهام عسكرية ، ومجموعة تعمل على الاتصال بالمدن وتقوم بالتحضير للإضرابات وإيصال أخبار الثورة إلى السكان لكسب تعاطفهم. وهكذا وباعتماد حرب العصابات حصدت الثورة انتصارات هامة بلغت حد السيطرة الكاملة على بعض المناطق الكوبية أهمها "سييرا مايسترا" . وعند هذه المرحلة حصل تغير نوعي في مسار الثورة، حيث أصبح الجيش الثائر يعيش مع جيش "باتيستا" في جو من السلام المسلح [1].

3- المرحلة الثالثة ؛ مرحلة الصراع السياسي: إن أهم ما ميز مرحلة الصراع السياسي هو إصدار كاسترو برنامجا يحدد فيه أهداف الثورة الكوبية عرف ببيان "**لاسييرا**" ، والذي كان من أهم ما تضمنه قيام جبهة مدنية ثورية واسعة تضم كل الأحزاب السياسية المعارضة وكل المؤسسات المدنية وجميع القوى الثورية. بعد هذا البيان قام "باتيستا" بعدة محاولات لإجهاض الثورة والالتفاف عليها ، فمثلا حاول أن يبعث بأحد رجاله إلى "سييرا" لمناقشة البيان وإنهاء الثورة لكن الأمر لم يكن مجديا ، بعدها لجأ لرجلين ممن وقعوا بيان الثورة مع "كاسترو" ليذهب بهما إلى ميامي لتوقيع اتفاق إنهاء الثورة ، لكن رد كاسترو كان حاسما مما أدى إلى العودة للخيار العسكري .

4- المرحلة الرابعة ؛ المواجهة المباشرة و سقوط النظام الباتستي: جهز "باتيستا" جيشا من أجل السيطرة على المناطق التي كانت تحت حكم الجيش الثائر ، في المقابل قام "كاسترو" بتنظيم الثوار داخل "سييرا" وبالاتصال مع مجموعة السهل التي كانت تعمل داخل المدن من أجل القيام بالاضطرابات .

استطاع "**كاسترو**" في هذه المرحلة أن يقيم وصلات وثيقة مع جميع أحزاب المعارضة كوبا واعدا إياهم بالكثير من أجل حصوله على دعمهم ضد "باتيستا"[2] . وقد سارت المعركة النهائية ضد

---

[1] أرنستو تشي غيفارا ، مذكرات عن الحرب الثورية،مرجع سابق، ص 183 .

[2] أندرو سانكلير ، **غيفارا . في : ثلاثة وجوه للثورة : غيفارا ، لوكاش ، أورويل** . ترجمة ماهر الكيالي،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994) ، ص 29 .

النظام الديكتاتوري التي سارت على عدة جبهات : إضراب 9 نيسان 1958، معركة "**سانتا كلارا**" **Santa Clara** ، الهجوم النهائي والسيطرة على "**هافانا**". ورغم أن الإضراب لم يأتي بالنتائج المرجوة منه للثورة، إلا أن هزيمة جيش "باتيستا" أمام الثوار في معركة "سانتا كلارا" كانت حافزا لتحقيق النصر الكامل الذي توج بالزحف نحو "هافانا" والسيطرة عليها. هكذا سقط "باتيستا" ونظامه، ولأنه لم يكن هناك بلد يقبل بلجوء "باتيستا" ، فقد كان على الولايات المتحدة أن تبحث له عن مكان ، فسعت لدى الحكومة الإسبانية في آب 1959 للحصول على الإقامة في مدريد.[1]

ويمكن إجمال التطور في مسار الثورة الكوبية في المخطط الموضح، (أنظر الجدول رقم 11).

الجدول رقم (11): مسار الثورة الكوبية

	الوضع في المرحلة الأولى	الوضع فيما بعد
مكان الصراع	السيرا مايسترا و المناطق الريفية	كوبا بأكملها مع التركيز على المدن
القادة	الثوار كقوة عسكرية	الثوار كأسياد الموقف السياسي
الحلفاء	الفلاحون و المصلحون المدنيون من الطبقة الوسطى	الشيوعيون والعمال المدنيون و الفلاحون
الأعداء	باتسيتا والجيش النظامي، المصالح الكوبية و الأمريكية الضخمة	الولايات المتحدة وقوةالمنفيين الكوبيين المتنامية
الطبقة الطليعية	الفلاحون	البروليتاريون المدنيون
الأولويات	إعادة توزيع الأرض، و تنويع الزراعة	تأميم الصناعة و تطوير التكنولوجيا، و الإفادة الكاملة من الموارد
التجارة و الدبلوماسية	أمريكا اللاتينية و الولايات المتحدة و أوربا الغربية	روسيا السوفياتية ، و أوربا الشرقية
العقيدة	الديمقراطية الإنسانية على أساس "الحرية مع الخبز للجميع" فيديل كاسترو 1959	"أنا ماركسي لينيني و سأبقى كذلك حتى يوم مماتي" فيديل كاسترو 1961

المصدر: أندرو سانكلير ، مرجع سابق، ص 63 .

[1] ليزالوتا كراما كاسكا ، **تاريخ الثورة الكوبية** . ترجمة : ضرغام الدباغ ،(الشارقة : دار ضفاف للطباعة و النشر ، 2016)، ص61 .

ثالثا- نتائج الثورة :

نجحت الثورة الكوبية في تحقيق كثير من المنجزات ، فبالإضافة إلى تخلصها من السيطرة الأمريكية استطاعت إحداث تنمية اقتصادية وتعليمية وصحية تفوقت على مثيلاتها في دول العالم الثالث، ومن أهم ما أفرزت عنه هذه الثورة:

1-الحكومة الثورية و الحزب الواحد: في كانون الثاني 1959 تشكلت الحكومة الثورية ، بمشاركة مختلف الأعضاء من البرجوازية الرجعية . وكان وجود الجيش المتمرد ، عامل القوة ، يشكل ضمانة الحكم[1]. لكن ظهرت في الحال تناقضات جدية أمكن التغلب عليها جزئيا عندما تقلد "فيديل كاسترو" في عام 1959 قيادة الحكومة بصفته وزيرا أولا. وقد وجب أن تؤول هذه الأحداث في تموز من السنة نفسها، إلى استقالة الرئيس "**أوروتيا**" **Urrutia** تحت ضغط الجماهير.

أما عن الحزب الموحد للثورة الاشتراكية فقد طرأت عليه جملة من التغييرات تبعا لخط كامل من التحولات البنيوية ، و التنظيم ، و المفهوم العام للحزب. يقول "**غيفارا**" بشأن تخلي الحزب عن العمل شبه السري الذي مارسه زمنا طويلا : "هذا الظل الذي كان يعيش فيه ، والمتكون من ألوية سرية منتخبة بشكل آلي دون فحص كاف لصفات الرفاق ، قد استبدل ببنية جديدة تقرر فيها الجماهير في المستوى الأول من هم العمال النموذجيون الذين يجب أن يقترحوا لعضوية الحزب"[2] .

ربما تظهر محاولة دمج القوى الثورية والحزبية في كوبا منذ العام 1961 بدايات ديكتاتورية "كاسترو"، التي بررها بحماية الثورة من الداخل ، وعززها بتوعية الجماهير وتعبئتهم . لقد أدركت القيادة الكوبية منذ السنوات الأولى للثورة أهمية التعليم لتأمين بقاء الأيديولوجية القائدة الجديدة ، فعمدت إلى دمج عمليات التربية بعمليات الثورة. ويتفق الباحثون الذين يسعون إلى شرح استمرار الايدولوجيا الكامنة وراء المشروع الثوري الكوبي على أن قيم مثل الوطنية ، الجماعية ، طموح النضال والتضحية ، الاحترام العميق للثقافة ، التعليم تلعب أدوارا مهمة.[3]

---

[1] أرنستو تشي غيفارا ، **غيفارا بعد انتصار الثورة** . ترجمة : فؤاد أيوب ، علي الطود(بيروت : دار الفارابي،1998) ، ص 252 .

[2] المرجع نفسه ، ص 122 .

[3] Rosa Muñoz, "Translated by Mariana Ortega Breña, « The Cuban Revolution : A Promised Land " .,(**latina merican perspectives**, Issue 164, Vol. 36 No. 1, January 2009),p.78.

2-بناء الاشتراكية : لما كان الاستقلال وكسر التبعية أهم أهداف الثورة الكوبية ، وجد قادة الثورة أن ذلك لا يمكن تحقيقه من دون الاشتراكية ، وهكذا بدأت الثورة تتحول من ثورة تحررية إلى ثورة اشتراكية. يقول "**تشي غيفارا**" عام 1960:" **... إذا ما سئلت ما إذا كانت هذه الثورة التي ترون ثورة شيوعية ... فسأقول إن هذه الثورة، إذا ما صارت ماركسية – وأقول ماركسية- فلأنها اكتشفت أيضا ، بأساليبها الخاصة ، الطرق التي أشار إليها ماركس** ".[1]

ضمن هذا المسعى الاشتراكي حددت مجموعة من الأهداف التكتيكية للثورة؛ انتصار الإصلاح الزراعي، قاعدة تصنيع البلاد، تنويع التجارة الخارجية، رفع مستوى حياة الشعب لبلوغ الهدف الاستراتيجي أي تحرير الاقتصاد القومي .

هناك من الكتاب من يقيم الاشتراكية الكوبية على أساس اختلافها عن قيم الاشتراكية الحقيقية ، فهي لا تعدو أن تكون اشتراكية استبدادية شكلها "كاسترو" لا تتقارب مع التقاليد التحررية للحركات الاشتراكية . وضمن هذا السياق يقارب بين الثورة الكوبية والثورة الروسية من حيث النتائج ، ويعتبر أن كل من لينين وكاسترو ضللا الثورات، وأنشأ الأنظمة الشمولية وحكماها بقرارات فوقية.[2]

إن من الأسباب التي دعمت التوجه الاشتراكي للثورة الكوبية هو انفتاحها على المعسكر الشيوعي، فقد أقامت كوبا علاقات تجارية مع البلدان الاشتراكية لا سيما الاتحاد السوفييتي من أجل مواجهة التدابير الأمريكية لشل الاقتصاد الكوبي من حظر و حصار اقتصادي. كانت المسألة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة تتعلق بمصير الثورة الكوبية و التجربة الاشتراكية المختلفة التي تفتش عن طريقها الخاص[3]. لكن و مع انهيار الاتحاد السوفييتي تأثر الاقتصاد الكوبي بشكل كبير بعد أن فقد مصدرا أساسيا للمساعدات ، الأمر الذي فرض على كوبا تبني خطة اقتصادية جديدة تحت مسمى مرحلة الأوقات الصعبة .

3-دعم حركات مقاومة الاستعمار في العالم الثالث: اضطلعت كوبا بدور القائد في مسيرة النضال المعادي للاستعمار، وقد كان لها بالغ الأثر كتجسيد لجميع الدول المتخلفة التي تناضل من أجل

---

[1] أرنستو تشي غيفارا ، **مقالات العسكرية : حرب الغوار**. ترجمة: فؤاد أيوب، (دمشق ، 1967)، ص 19 .

[2] Sam Dolgoff, «the cuban revolution ; a critical perspective », p 46
: http://www.daneprairie.com

[3] ميشال نوفل ،" من الحرب الباردة إلى ديبلوماسية السيجار" ،(**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، عدد 102 ، ربيع 2015) ، ص 20 .

حريتها.يقول **تشي غيفارا:**" لقد عصفت نهضة النضالات القومية و الشعبية في آسيا و إفريقيا بمعاقل الاستعمار، ولم تعد وحدة هذه الشعوب من شأن الدين والتقاليد والأطماع والألفة أو التمايز العرقيين، فلحمتها تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، والرغبة الواحدة في التقدم. لقد تصافحت آسيا وإفريقيا في باندونغ، وهنا في لاهابانا*، من خلال كوبا، ها هما آسيا وإفريقيا تصافحان أمريكا اللاتينية والهندية"[1].

* لاهابانا ، عاصمة كوبا باللفظ الإسباني ، و هي التي تسمى هافانا .

[1] أرنستو تشي غيفارا ، **غيفارا بعد انتصار الثورة** مرجع سابق ، ص 149 .

المبحث الثالث : نماذج الثورات الديمقراطية المعاصرة

شهد القرن العشرين جملة من التحولات السياسية، كان أهمها موجة التحول الديمقراطي التي بدأت في البرتغال وإسبانيا، ثم انتشرت في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية، لتنتقل فيما بعد إلى دول وسط وشرق أوربا والاتحاد السوفييتي السابق ثم إفريقيا.

يشير الكثير من الباحثين إلى التشابه بين تجارب التحول الديمقراطي مستدلين بالنتائج المتمخضة عن عملية التحول، إضافة إلى التقارب في الشعارات التي طرحها المشاركون في العملية. على أن ذلك لا يلغي المميزات الخاصة بتجربة التحول الديمقراطي في كل بلد على حدا، والتي ترتد في جزء كبير منها إلى طبيعة فترة الحكم السلطوي في كل بلد وما تخللها من مراحل وفترات فاصلة وحتى فرص ضائعة للتحول.

تؤكد التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، على أن هذه العملية تجري من خلال أساليب وطرق عديدة، وتتداخل في تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، كما أنها لا تسير في اتجاه واحد. و يعتمد ذلك إلى حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي–الاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والدولية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. هذا ما يعطي أهمية خاصة لاستحضار هذه التجارب بدروسها و دلالاتها المهمة.

يسعى هذا المبحث لدراسة بعض من نماذج ثورات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي (بولندا، رومانيا، والشيلي)، ولعل التبرير المنهجي لاختيار هذه التجارب هو أنها تشكل حالات لأنماط مختلفة من هذا التحول، وتعبر عن سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية متمايزة و متفردة. من جهة أخرى، يمكن لهذه التجارب أن تكون خبرة دولية ترصد على ضوئها التغيرات والتحولات السياسية للثورات العربية، حيث يمكن قراءة هذه الثورات على ضوء التجارب الدولية في التحول الديمقراطي، من دون التجني على استثنائية كل تجربة وفرادتها وعدم قابليتها للتعميم أو الاستنساخ.

في هذا الإطار، سيتم التعرض للتجارب المختارة بالتركيز على ظروف ما قبل التحول الديمقراطي، وعلى أسلوب ونمط سقوط النظام السلطوي، وتحليل القوى القائدة لعملية التحول.

المطلب الأول: تجربة التحول الديمقراطي في بولندا

تعد تجربة بولندا تجربة متميزة للتحول الديمقراطي في شرق أوربا كانت لها خصوصية معينة تميزها عن باقي تجارب التحول في جنوب أوربا وأمريكا الجنوبية . ويشير عالم الاجتماع " **كلاوس أوف**" في هذا الصدد إلى فكرة ثلاثية التحول؛ تطبيق اقتصاد السوق، إعادة هيكلة المؤسسات السياسية، وبناء المجتمع المدني. ولذلك يفضل استخدام تعبير **التحول Transformation** بدل **الانتقال Transition** لوصف تجارب الدمقرطة التي شهدتها دول وسط و شرق أوربا.

أولا- ظروف ما قبل التحول الديمقراطي؛ الأسباب الداخلية و الخارجية:

تسببت مجموعة من العوامل الداخلية والدولية في وهن النظام البولندي وضعفه مما قاد إلى انهياره في النهاية.*

1- العوامل الداخلية: تشمل الظروف الهيكلية التي تسببت في إضعاف النظام السلطوي البولندي:

أ- **الثقافة السياسية و وجود تقاليد ديمقراطية سابقة عن الاشتراكية:** لم يكن النظام الاشتراكي المفروض في بولندا نتيجة تطور داخلي ذلك أنه لم ينبع من الثقافة السياسية للمجتمع البولندي ، ولذلك كان من المنطقي أن يحدث تناقض بين الثقافة السياسية الرسمية للنظام الحاكم والثقافة السياسية للمواطنين . وقد دفعت الاختلافات القائمة بين النظام الاشتراكي والشعب البولندي بالعديد من الكتاب إلى القول بأن بولندا لم تكن مجتمعا اشتراكيا ، ولكنها كانت دولة اشتراكية.

وقد بذل النظام الاشتراكي محاولات مستميتة لطبع الشعب البولندي بالطابع السوفييتي وصلت حد استخدام العنف والإرهاب، وكان واضحا الدور الذي لعبته القوات السوفييتية في دعم النظام الحاكم، لذلك فمجرد استدعاء تلك الممارسات الوحشية كان كافيا لإفراغ النظام من شرعيته.

هناك جانب آخر شديد الارتباط بالثقافة السياسية البولندية، ألا وهو وجود تقاليد ديمقراطية سابقة عن النظام الاشتراكي تعود جذورها إلى القرن 14 الميلادي، والتي استمرت بتقطع حتى الانقلاب العسكري عام 1926 الذي أقام نظاما سلطويا حتى عام 1935. وفي هذا الصدد يعتمد "**ميلر**"

* يميز ستاثيس ن. ك.اليفاس بين الانهيار والتحلل أو الضعف ، حيث أن انهيار النظم هو آخر تجليات ومظاهر تحللها .

Miller على الدور الحيوي للتجربة التاريخية التي شكلت الثقافة السياسية على المستوى الشعبي وعلى مستوى النخب في شرح بناء وصيانة الحكومة الديمقراطية.[1]

ب- الأزمات الاقتصادية و فشل محاولات الإصلاح : عمل النظام الاشتراكي بقيادة الحزب البولندي للعمال المتحدين منذ العام 1947 على فرض "النموذج الستاليني" للتنمية الاقتصادية، والذي يقوم على التأميم، والتحويل الإجباري للعمالة من الزراعة إلى الصناعة، وتخصيص رؤوس الأموال اللازمة لتشجيع الصناعة وخاصة العسكرية منها، حيث تركزت الاستثمارات في الصناعات الثقيلة بنسبة 85%، وقد تسبب ذلك في اختلال التوازن بين نمو الصناعة والزراعة ، وبين الاستثمار والاستهلاك. كما تم وضع السياسات التجارية بما يضمن تعميق الروابط التجارية مع الاتحاد السوفييتي ودول مجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون). وهكذا وارتباطا بالسياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام الحاكم، عانى الشعب البولندي من عديد المشكلات كان أهمها: نقص السلع الغذائية في الأسواق ، أزمة السكن، إضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة .

بدأت بولندا تعاني من ركود اقتصادي مزمن منذ الخمسينيات من القرن 20، الأمر الذي استمر خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. ومع العام 1980 وصلت الأزمة الاقتصادية ذروتها ، حيث بلغت نسبة التضخم 40% ، وانخفض الناتج القومي بنسبة 2.8% .[2] وقد أدى التدهور الاقتصادي وما استتبعه من تراجع كبير في شعبية الحزب الحاكم إلى انفجار الاحتقان الشعبي في صورة مظاهرات وإضرابات واحتجاجات واسعة، مما دفع بالنظام الحاكم إلى تقديم وعود بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما تم فعليا خلال فترات امتدت حتى نهاية الثمانينيات. إلا أن هذه الإصلاحات قد فشلت في مواجهة الأزمة الاقتصادية المزمنة التي واجهتها بولندا،بل أنها تسببت بدورها في عديد المشكلات الاقتصادية .

[1] Boguusia Puchalska, « Polish Democracy inTransition ? », (**Political Studies** , vol.53, 2005) , p.226.
[2] Ibid,p227

إذن فقد مثل كل من التدهور المستمر في وسائل المعيشة، والصعوبات الاقتصادية، والبطالة، والتفاوت ما بين السلطة والشعب، والفجوة بين الأجيال، والرقابة، أزمات عصفت ببولندا في الثمانينات.[1]

2-العوامل الخارجية: شكلت العوامل الخارجية ضغطا على النظام البولندي باتجاه التحول الديمقراطي، وهو ما يؤكد مقولة أن السمة المميزة لثورات 1989 في أوربا هي كون أسبابها وشروط نجاحها خارجية إلى حد كبير[2]. فالتغير في السياسة السوفييتية ، والأفكار المستمدة أساسا من مصادر خارجية (الأفكار الليبرالية التي تعود إلى عصر التنوير) لعبت دورها في هذه الثورات ، كما أن مصير الثورات في البلدان المنفردة توقف إلى حد كبير على ردود فعل و نوايا المجتمع الدولي تجاه الأنظمة الجديدة.

أ-التغير في السياسة الخارجية السوفييتية : إن الأهمية الخاصة لبولندا بالنسبة للاتحاد السوفييتي، جعلت من مسألة تحقيق الأمن والاستقرار فيها واستمرارها تحت المظلة السوفييتية من أولويات السياسة الخارجية السوفييتية منذ الحرب العالمية الثانية .

لكن سرعان ما تغيرت السياسة الخارجية السوفييتية تجاه شرق أوربا بصفة عامة وبولندا على وجه الخصوص في ظل حكم الرئيس "**ميخائيل غورباتشوف**"**Mikhail Gorbatchev**، حيث كان للإصلاحات التي تبناها هذا الأخير صدى كبير في بولندا.

لعبت الأفكار الثورية "لغورباتشوف" دورا هاما في أحداث أوربا الشرقية، فالتوجه الجديد "لغورباتشوف" في السياسة الخارجية ، وضغطه على حلفائه في أوربا الشرقية عزز من الجدل الداخلي في هذه الدول . لقد تجلت سياسة "غورباتشوف" الجديدة والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال إعلانه في بولندا عن إلغاء "**مبدأ بريجنيف**"* في اجتماعه مع وزراء خارجية حلف وارسو 1989، كما وتجلت هذه السياسة أيضا من خلال موقفه من الأزمة البولندية في أواخر

---

[1] باتريشيا ساسنال ، **الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي** ، منتدى البدائل العربي ،(**المعهد البولندي للشؤون الدولية)** ، ص 19.

[2] Krishan Kumar," The 1989 Revolutions and The Idea of Europe ", (**Political Studies** , vol.XL, (1992), p.440.

* مبدأ بريجينيف المنسوب إلى الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ليونيد بريجينيف 1964-1982 ، يقوم على أساس التدخل السوفييتي المباشر في دول حلف وارسو في حال تعرضها لخطر داخلي يهدد الاشتراكية .

الثمانينيات من القرن 20، عندما أكد أن ما يحدث في بولندا شأن داخلي، وأن التطورات الجارية في بولندا ستكون في صالح الأمة البولندية من ناحية ، وستؤدي إلى تعزيز المنظومة الاشتراكية من ناحية أخرى .

هكذا، لعب التحول في السياسة الخارجية السوفييتية دوره في التحول الديمقراطي لبولندا على مستويين، **الأول** بخلق ضغوط إضافية على النظام الحاكم، **والثاني** برفع القيود الخارجية على محاولات الإصلاح، والتي كانت تواجه من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها الفعلي .

ب- دور الولايات المتحدة الأمريكية : ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية في دفع عملية التحول الديمقراطي في بولندا من خلال التأثير المباشر على الاتحاد السوفييتي عبر الضغوط التي خلقها سباق التسلح ، ومن خلال العقوبات التي فرضتها على بولندا ، فضلا عن دعمها لنقابة تضامن.

في أعقاب فرض الأحكام العرفية عام 1981، وتهديد الاتحاد السوفييتي بالتدخل العسكري في بولندا، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، سوف يتحدد بناء على موقف الأخير من التدخل في بولندا ، وأن التدخل السوفييتي سوف يؤثر بالسلب على العلاقات الأمريكية السوفييتية. من جهة أخرى أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي "**ريجان**"**Ronald Reagan** فرض عقوبات اقتصادية على بولندا كرد فعل على فرض الأحكام العرفية وحظر نقابة تضامن مما ضاعف من الضغوط الاقتصادية عليها.

ولم تكن الضغوط الاقتصادية أو التهديدات العسكرية هي الوسائل الوحيدة التي استخدمتها الولايات المتحدة للتأثير على أوضاع بولندا، فقد تبنت الولايات المتحدة "مبدأ ريجان" 1985 القائم على دعم الحركات المناهضة للاتحاد السوفييتي. ولذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي واللوجستي لنقابة تضامن، و ذلك من خلال AFL-CIO (اتحاد عمال أمريكا- تجمع المنظمات الصناعية) ، والذي قام بتأسيس لجنة مساند تضامن في نيويورك 1981 . وكذلك من خلال الوقفية

الوطنية للديمقراطية التي أنشأها الكونغرس الأمريكي عام 1983 لدعم الحركات الديمقراطية في العالم، ومن بينها تضامن.[1]

أخيرا ، كانت الضغوط الخارجية متضافرة لكبح القمع واحترام حقوق الإنسان ، بما في ذلك حرية التعبير و التجمع، وغالبا ما كانت تلك على قدر كبير من الأهمية[2]. حيث قيدت الضغوط الأمريكية والغربية على الاتحاد السوفييتي–من أجل احترام حقوق الإنسان– سياسات الحكومة البولندية القمعية . كما ساهم "**مؤتمر هلسنكي**" في تشجيع الحركات المعارضة للاتحاد السوفييتي مثل نقابة تضامن ، وفي تعبئة قطاعات عريضة من الرأي العام الغربي لدعم هذه الحركات ، وساعد الدول الغربية على الدخول في نقاش ومفاوضات مع الدول الاشتراكية حول القضايا الخاصة بحقوق الإنسان.

ثانيا– نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول الديمقراطي في بولندا:

1– تأثير طبيعة النظام السلطوي على عملية التحول الديمقراطي :

على الرغم من تركيز أدبيات تحول النظم السياسية على البعد الاقتصادي والأبعاد المؤسسية، فإن التحول الديمقراطي في بولندا ، كما يرى كل من **جان كوبيك Jan Kubik** و **جرزيغورز إيكيرت Grzegorz Ekiert**، لم يكن تحولا نخبويا، ولكنه كان تحولا قاده مجتمع مدني قوي ومنظم ومعبئ جيدا، دفع في النهاية السلطات الاشتراكية إلى الجلوس معه على مائدة المفاوضات.[3] فقد كانت الإضرابات والتظاهرات والانتفاضات الشعبية التي نظمتها قوى المجتمع المختلفة سمة مميزة للحراك الشعبي البولندي الذي أدى إلى سقوط النظام .

يعزو كثير من المحللين الطبيعة المتميزة لآلية الانتقال الديمقراطي في بولندا مقارنة مع غيرها من دول الكتلة الشرقية ، إلى طبيعة النظام الاشتراكي في بولندا الذي كان أقرب إلى أن يوصف

---

[1] ابراهام ف. لوينثال ، سيرجيو بيطار شقرا، **التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي : الدروس المستفادة من القادة السياسيين لبناء المستقبل:** https://www.idea.int › sites › default › files › democrati...

[2] المرجع نفسه.

[3] مروى فكري، مرجع سابق ، ص 451.

بالسلطوي وليس بالشمولي، فرغم سيطرة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية (حزب العمال البولندي الموحد) إلا أن النظام في بولندا كان من أكثر النظم بين دول الكتلة الشرقية انفتاحا من الناحية السياسية، وأكثرها ضعفا كنظام اشتراكي. ومثل هذه الخاصية كما يذهب إليه **جوان لينز Juan J. Linz و ألفريد ستيبان Alfred Stepan** هي المسؤولة بشكل رئيس عن قبول التحول الاتفاقي بين المعارضة والحكومة ، حيث كان الصراع في بولندا مؤسسيا وذلك على خلاف بعض تجارب التحول الأخرى.[1]

رغم تعدد الأزمات واللحظات الحرجة في العلاقة بين الحكومة والمعارضة ممثلة بالمجتمع المدني، فقد غلب على هذه العلاقة الطابع البراجماتي والتكتيكي . وهو ما تجلى في تقديم الحكومة لبعض التنازلات الجزئية في فترات الأزمات ، وقبول المجتمع المدني الدخول في مفاوضات مع الحكومة عدة مرات. فعلى الرغم من عديد القيود التي فرضت على المجتمع المدني ومؤسساته ، كانت هناك درجة من الحرية النسبية التي سمح بها النظام ، مما أدى إلى وجود نمط من السلطة الثنائية ، فإلى جانب السلطة السياسية الرسمية ، قامت جبهة موحدة للمجتمع منظمة عبر روابط أفقية ، وذلك من خلال نقابة تضامن التي كانت بمثابة حركة موحدة وشاملة . وقد استطاع الطرفان تطوير آليات مختلفة لإدارة الأزمة توجت بمحادثات المائدة المستديرة التي أنهت الحكم السلطوي في بولندا.

2- دور المجتمع المدني و الحركات الاحتجاجية في إنهاء الحكم التسلطي في بولندا :

يمكن أن نطلق على نموذج التحول الديمقراطي في بولندا وصف **التحول الاحتجاجي السلمي،** حيث لعب المجتمع المدني ممثلا بحركة تضامن دورا محوريا في عمليات التعبئة الشعبية وتحريض الناس على النزول إلى الشارع و القيام باعتصامات وإضرابات أجبرت النظام الحاكم على القيام بتنازلات كانت بداية عملية التحول الديمقراطي . هذا ما تؤكده وجهة نظر " **توماس كاروثرز**" عندما يقول:" في المجال السياسي، تعتبر تنمية المجتمع المدني حاسمة لتحفيز الضغط العام والمشاركة اللازمة لإجبار مؤسسات الدولة الضعيفة لتصبح أكثر استجابة ومساءلة.[2]

[1] مروى فكري، مرجع سابق ، ص 451.

[2] Nicholas Spina, Christopher Raymond, " Civil Society Aid To Post-communist Countries ",(**Political Studies** , (2014) , vol.62), p.878.

تعد "**حركة تضامن**" تتويجا لحركات الإضراب التي بدأت في بولندا منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ، حيث أدت المفاوضات التي عقدت بين الحزب الحاكم وقادة الإضراب في أغسطس عام 1980 إلى توقيع اتفاق تم بمقتضاه تكوين نقابة عمالية مستقلة تحت اسم **تضامن** . وتم تسجيلها رسميا في 24 أكتوبر 1980 ، ليبلغ عدد أعضائها حوالي 10 ملايين عضو عام 1981 . لكن في ظل التهديدات السوفييتية بالتدخل ، أعلنت الأحكام العسكرية في بولندا ، وتم قمع الحركة واعتقال معظم قادتها .

وقد اجتمعت مجموعة من العوامل لتسهم في ظهور حركة تضامن ، منها إتباع الحركة سياسة النفس الطويل مع الحكومة ، إضافة إلى تحالفها مع العديد من القوى في المجتمع لاسيما المثقفين والكنيسة الذين وفروا لها الدعم . كما لا يمكن إنكار مسألة أن خوف السلطة من حدوث المزيد من تدهور في أوضاع البلاد بما ينذر باندلاع حرب أهلية قد تؤد إلى تدخل عسكري سوفييتي محتمل في بولندا، كان سببا في قبول السلطة بحركة تضامن .

اختلفت تضامن عن غيرها من النقابات والحركات الاجتماعية التي ظهرت في أوربا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والتي كانت تدافع عن قضية محددة، على نقيض ذلك كانت تضامن حركة عامة تعارض الاشتراكية، وتنتقد النظام القائم نقدا شاملا ، وتطرح برنامجا يسعى لتنظيم المجتمع على أسس جديدة. [1]

لقد أكدت حركة تضامن ضرورة احترام مبادئ جوهرية منها : الاستقلال الوطني، والكرامة الإنسانية والتضامن المجتمعي، والعلاقات الصناعية العادلة. وعلى الصعيد الداخلي كان هناك تأكيد على التنظيم الذاتي والإدارة الذاتية كأداة للعمل، وتجنب التمييز بين القادة والجماهير، والوصول إلى القرارات في المصانع عبر الوسائل الديمقراطية. كما تعاونت تضامن مع المثقفين لصياغة الأهداف القومية، من تعزيز القيم البولندية الأساسية مثل الأخلاق المسيحية، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، والحريات المدنية، والانتماء الوطني.

3- مفاوضات المائدة المستديرة : كان تنظيم مفاوضات المائدة المستديرة تتويجا لجهود المعارضة وخاصة حركة تضامن التي نظمت العديد من الإضرابات خلال عام 1988. بدأت مفاوضات المائدة

[1] مروى فكري، مرجع سابق ، ص 452.

المستديرة خلال الفترة من 6 فبراير إلى 5 أبريل 1989 ، وبلغ إجمالي عدد المشاركين فيها 452 شخصا ممثلين عن الحزب الاشتراكي الحاكم وحركة تضامن وبعض الأحزاب الأخرى مثل: حزب الفلاحين الموحد، الحزب الديمقراطي، الاتحاد الاجتماعي المسيحي، اتحاد الكاثوليك البولنديين، ونقابة عمال تحالف كل بولندا. و قد سعت نقابة تضامن إلى التصرف كجماعة ضغط لإجبار النظام على الاستجابة لمطالبها، وخلال الطاولة المستديرة قسمت المفاوضات إلى ثلاث مجموعات: مجموعة الاقتصاد والسياسة الاجتماعية، مجموعة الإصلاحات السياسية، ومجموعة التوافق الاجتماعي – الاقتصادي[1].

نتج عن المفاوضات اتفاق يتأسس بمقتضاه مجتمع تعددي يتمتع بحرية التجمع والتعبير واستقلال القضاء والنقابات العمالية، وإعادة الشرعية لنقابة تضامن ولمجلس الشيوخ ومنحه حق الاعتراض على قرارات مجلس النواب، وإجراء انتخابات حرة جزئيا، واستبدال مجلس الدولة بمنصب الرئيس. ومن ثم يمكن القول، إن محادثات المائدة المستديرة وضعت برنامجا للتغيير السياسي و الاقتصادي ، حيث بدأ الإعداد لإجراء أول انتخابات تنافسية في الكتلة الاشتراكية السابقة ، وتحولت تضامن من حركة اجتماعية إلى تحالف انتخابي يتنافس على السلطة .

مع إجراء أول انتخابات برلمانية في بولندا – منذ العام 1947– في يونيو 1989 ، فازت تضامن بكل المقاعد المسموح بالتنافس عليها في مجلس النواب ، وبحوالي 99 مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ المائة، كما لم يمر عام حتى تم انتخاب زعيم حركة تضامن رئيسا للبلاد.[2] وبذلك نجحت تضامن بالتعاون مع قوى المجتمع المدني في وضع نهاية لهيمنة الحزب الاشتراكي على الحياة السياسية في بولندا.

[1] عبد الحسين شعبان ، "العدالة الانتقالية : مقاربات عربية للتجربة الدولية":
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367748&r=0

[2] مروى فكري، مرجع سابق ، ص 465.

المطلب الثاني : تجربة التحول الديمقراطي في رومانيا

تعد تجربة رومانيا في التحول الديمقراطي تجربة فريدة بالنظر إلى الفروقات الأساسية التي حكمت تطور التجربة، والتي ترتد في جزء كبير منها إلى طبيعة النظام السابق عن التحول، وإلى آليات التحول ذاتها وكذلك الطبيعة الخاصة لمخاض التحول الذي ترافق مع استخدام مفرط للعنف .

أولا- ظروف ما قبل التحول الديمقراطي ؛ الأسباب الداخلية و الخارجية:

إن اعتبار رومانيا حالة خاصة ضمن الثورات الديمقراطية المعاصرة لأوربا الشرقية، يعد امتدادا طبيعيا لتاريخ رومانيا كحالة أوربية خاصة، وهذه الخصوصية كانت عاملا ذا أهمية قصوى في تشكيل تجربة التحول الديمقراطي الروماني.

1- الأسباب الداخلية: ارتبطت الأسباب الداخلية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أهمها :

أ- **الأسباب الاقتصادية:** كان للسياسات الاقتصادية التي انتهجها "**شاوشيسكو**" **Nicolae Ceaușescu** جوانب غاية في السلبية بالنسبة للاقتصاد الروماني، فمشروعاته المكلفة واعتماده على الاقتراض؛ لا سيما بعد التقارب مع الغرب؛ أغرق رومانيا في الديون إلى حد اضطرت معه الحكومة إلى تصدير بعض السلع على حساب الاستهلاك المحلي، مما أضاف إلى وطأة نقص كان في الأصل فادحا في السلع الأساسية.

إجمالا، كان الاقتصاد الروماني يتدهور باستمرار وتنهار معه مستويات المعيشة للغالبية العظمى من الشعب ، إلى الحد الذي وصفت فيه رومانيا مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بإثيوبيا أوروبا.[1]

بـ- الأسباب التاريخية و الثقافية: إن الوضع الخاص لرومانيا في محيطها وتعرضها المستمر للغزو والتدخل من قبل جيرانها ، كان عاملا مهما في تطوير شخصية مستقلة للشعب الروماني ميالة إلى حس قومي قوي.

[1] تامر موافي ، **رومانيا: ثورة أو انقلاب** . (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 2012) .ص 16

كما أن الإحساس الدائم لدى الرومانيين بأن بلادهم عرضة للمؤامرات الخارجية جعل من السهل للتيارات ذات النزعة الفاشية أن تظهر بقوة بين الحين و الآخر، مثلما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت رومانيا جزء من حلف المحور بزعامة ألمانيا النازية. وخروج رومانيا من هذه الحرب إلى جانب الطرف الخاسر أضاف إلى ضعف موقفها المعتاد تاريخيا، وجعلها جزء من الصفقات السرية التي تقاسم بها الحلفاء دوائر النفوذ في شرق أوربا ، فكانت من نصيب الاتحاد السوفييتي السابق.

2- الأسباب الخارجية: تمثل رومانيا حالة من الحالات الأكثر وضوحا لبلدان وسط و شرق أوربا ، أين ساعدت التأثيرات الدولية على تقديم الدعم لعمليات الدمقرطة[1]، وهو ما يتضح من خلال:

أ- أثر العدوى أو الانتشار : شهدت نهاية الثمانينات موجة تحول ديمقراطي في كثير من نظم شرق أوربا فيما بدت رومانيا بعيدة عن تلك الموجة. لكن هذا الاستعصاء الظاهري لا ينفي فرضية أثر العدوى ودور الانتشار في الحالة الرومانية ، ويكفي لفت الانتباه إلى أن بلدة **تيميشوارا** التي اندلعت فيها شرارة الاحتجاجات ضد النظام تقع على بعد 50 ميلا من حدود يوغسلافيا والمجر، وكانت في مدى محطات الراديو و التلفزيون لكل منهما.[2]

بـ- تغير سياسات الاتحاد السوفييتي: على عكس بعض حالات التحول في أوربا الشرقية أين كان للسياسة الجديدة التي اتبعها الاتحاد السوفييتي؛ لا سيما فيما يتعلق بالابتعاد عن التدخل العسكري لإنقاذ احتكار الأحزاب الشيوعية للقوة؛ أثرها في تغيير تلك النظم. إلا أن الوضع في رومانيا كان مختلفا، فتغير سياسات الاتحاد السوفييتي لم يؤثر كثيرا في النظام لعدم وجود قوات سوفييتية على الأراضي الرومانية . و إن كان هناك دور للسياسة الجديدة للاتحاد السوفييتي في عملية التحول في رومانيا فإن أثرها يتمثل في تحدي الأنموذج الشيوعي بشكل عام.

ج- دور الاتحاد الأوربي: لعب محفز الانضمام إلى الاتحاد الأوربي دورا كبيرا في استكمال عملية التحول الديمقراطي في رومانيا ، حيث كانت الرغبة في اللحاق بركب الدول المنضمة إلى الاتحاد

[1] Katya Kalandadze, Mitchell A.Orenstein, " Electoral Protests and Democratization :Beyond The Color Revolutions ",(**Comparative Political Studies**,November 2009,Vo.42,no.11),p.1421.

[2] مروة فكري ، مرجع سابق ، ص 485.

الأوربي عاملا داعما لتأمين الانتقال الديمقراطي من خلال العزل الشعبي للنخب التي كانت تعوق مثل هذا الانضمام.

ثانيا- نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول الديمقراطي:

1- تأثير طبيعة النظام على عملية التحول الديمقراطي: بعد الحرب العامية الثانية وصفقات تقاسم دوائر النفوذ في شرق أوربا ، انتهى الأمر برومانيا – بموجب اتفاقية يالطا- إلى أن تكون دولة شيوعية يحكمها حزب ستاليني هو الحزب الشيوعي الروماني . وبالرغم من أن "**جورجيو ديج**" **Gheorghiu-Dej** أول زعماء رومانيا الشيوعيين كان "ستالينيا" ، إلا أنه كان يرغب في بناء اقتصاد مستقل لبلاده، وفي تأسيس نظامه على تأييد شعبي يستعيض به عن الحاجة للدعم السوفييتي.[1]

هنا نجد العناصر الأساسية المختلفة التي ميزت الحالة الرومانية، تتضافر لترسم ملامح النظام السياسي الذي ورثه "**شاوشيسكو**" فيما بعد وطوره لأغراضه الذاتية. استخدم "ديج" مهاراته الدبلوماسية في اللعب على التناقضات الداخلية في المعسكر الشرقي ، وتحديدا التنافس السوفييتي الصيني ليتخلص بالتدريج من السيطرة السوفييتية على السياسة الخارجية لرومانيا ، ونجح في إقناع السوفييت بسحب قواتهم التي ظلت موجودة على أراضي رومانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1957.[2] كما عزز "**ديج**" من مقومات الاستقلال عن السيطرة السوفييتية ببدأ التقارب مع الغرب ، واستغلال رغبة القوى الغربية في اختراق المعسكر الشرقي للحصول على القروض و المعونات الاقتصادية . كل هذا مكن "**ديج**" من اكتساب شعبية كبيرة لدى الرومانيين. ولأن هذه الشعبية لم تقترن ببناء أساس قوي للشيوعية في رومانيا، فقد أصبحت قيادة البلاد مرتبطة بالزعيم وحده و ليس بالحزب الشيوعي . وهكذا أسس "ديج" لطبيعة النظام الذي يستمد قوته من شخص الزعيم الملهم والأب القائد.

في عام 1965 تسلم "**نيقولاي شاوشيسكو**" الحكم مستكملا بناء نظام الزعامة الشخصية ، أين نجح في خلق شكل خاص من النظم، احتاج الدارسون لتصنيفه ضمن نموذج فريد سمي بالنظام السلطاني. هذا النظام يعتمد على شخصنة السلطة وتركيزها بشكل مطلق في يد شخص واحد ، ومن خلاله يخلق حكم العائلة أو الأسرة المالكة .

---

[1] تامر موافي ، ص 12

[2] المرجع نفسه، ص 13

كان النظام الروماني تحت قيادة "**تشاوشيسكو**" وأسرته ذا طابع مختلف تماما عن الأنظمة الاشتراكية الأخرى في وسط وشرق أوربا. وعلى خلاف التطورات في المنطقة ، لم تبد هناك أي توجهات للتحرير الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أثناء الفترة السابقة على عملية التحول .[1]

من جهة أخرى كان نظام "**شاوشيسكو**" ذو طبيعة أمنية متطرفة ، حيث استخدمت الأجهزة الأمنية لاختراق كافة مناحي الحياة اليومية للناس. وكان أهم هذه الأجهزة ما سمي بـ **السيكيوريتات** أو جهاز أمن الدولة الذي كان من أقدم أجهزة النظام الستاليني في رومانيا و أسوئها سمعة ، والذي تضخم وتوسع في عمله وفي اختراقه لكافة المؤسسات المدنية بشكل لافت مع "**شاوشيسكو**".[2] وهكذا فقد حالت هذه القيود الصارمة دون أن يتبلور السخط الشعبي في ملامح واضحة للمعارضة، مع بعض الاستثناءات القليلة التي كانت تقمع بقسوة وبسرعة .

2-**عنف الثورة في رومانيا:** رغم محدودية مظاهر المعارضة في رومانيا ، فقد كانت رسالة الستة التي بعث بها ستة من القادة الشيوعيين وكبار موظفي الدولة السابقين إلى "**تشاوشيسكو**"، وفيها ينتقدون بشدة حكمه الديكتاتوري، ذات دلالة رمزية أعطت انطباعا لدى الرومانيين بأنه حتى كبار رجال الدولة لم يعد بإمكانهم التعايش مع النظام .

أما عن نقطة البداية فيما صار يعرف بثورة رومانيا 1989، فكانت تلك التطورات المتسارعة لأحداث بدت غير ذات أهمية جرت في مدينة تيميشوارا. كان محور الأحداث راعي كنيسة بروتستانتية ينتمي إلى الأقلية المجرية عرف عنه مجاهرته بنقد النظام ، وكان الراعي قد تلقى أمرا من السلطات بالإبعاد . وفي اليوم المقرر لذلك 15 ديسمبر 1989 تجمع ألف متظاهر في الميدان المواجه للكنيسة لمنع تنفيذ الأمر، وسرعان ما ازداد عدد المتظاهرين الذين كانوا في البداية من الأقلية المجرية بانضمام أفراد من الأقليات الأخرى إضافة إلى الغالبية الرومانية ليصل عددهم إلى 10 آلاف متظاهر، ولم يعد الموضوع هو الاعتراض على إبعاد راعي الكنيسة ، وإنما كانت بداية انتفاضة ضد النظام برمته.

---

[1] دوروثي دي نيفي ، تينا أولتيانو، **رومانيا: البحث عن هوية يسارية جديدة. في : من الثورة إلى التحالف: الأحزاب اليسارية في أوربا** ، ترجمة: عباب مراد ، إلهام عيداروس ، (مؤسسة روزا لوكسمبورغ ، مكتب شمال إفريقيا، 2014)، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 10

كان رد فعل النظام ، أن أصدر "**تشاوشيسكو**" أمرا مباشرا بإطلاق النيران في 17 ديسمبر 1989 مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا ، لكن وبحلول20 من ديسمبر حدث تحول مفاجئ في موقف الجيش إلى جانب المتظاهرين ، مما أدى إلى إنهاء الاشتباكات وتكوين أولى اللجان الثورية الشعبية في المدينة.[1]

لما وصل خبر ما حدث في تيميشوارا إلى أسماع الرومانيين، انتشرت موجة من الاضطرابات والتظاهرات في سائر المدن الرومانية ، وأمام هذا الوضع حاول "**تشاوشيسكو**" احتواء الأزمة بخطاب موجه للأمة، لكن الأمور خرجت عن السيطرة بعدما تحول الميدان الذي يعج بالجماهير إلى ساحة فوضى . وبالكاد تمكن "**تشاوشيسكو**" من الفرار مع زوجته وأربعة من مرافقيه ، حيث لم يمض وقت طويل قبل أن يلقى القبض عليهم.*وهكذا تحولت شوارع بوخارست في الفترة ما بين 22 و 25 من ديسمبر 1989 إلى ساحة حرب شوارع دامية لم تعرف أوربا مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية.[2] ورغم أن الجيش كان قد أعلن ولاءه لحكومة جبهة الإنقاذ الوطني التي أعلن عن تشكيلها في 22 من ديسمبر، فقد استمرت أعمال العنف، الأمر الذي طرح سؤالا لم يجد له إجابة واضحة: من كان يطلق النار على من؟.

3- حكومة الجبهة الوطنية و إدارة المرحلة الانتقالية: الضبابية التي لفت بغموضها الأحداث الدامية في بوخارست كان يقابلها تسليط غير مسبوق لأضواء وعدسات الإعلام التلفزيوني على أحداث الثورة بصفة عامة بعدما تمت السيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون في العاصمة ، مما أبقى أعين الجميع في اتجاه واحد في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الانتقالية تعمل لإتمام عملية نقل السلطة لها دون أن تجتذب الكثير من الأنظار .

في خريف 1989، ظهرت لأول مرة ما تسمى "جبهة الإنقاذ الوطني" بدعوى مجهولة لمندوبي المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الروماني. وحتى اليوم لا تزال الظروف الفعلية لاستيلاء الجبهة

---

[1] دوروثي دي نيفي ، تينا أولتيانو، مرجع سابق ، ص 8.

* في 25 ديسمبر 1989 شكلت محكمة عسكرية مثل أمامها شاوشيسكو وزوجته ، وانتهت المحاكمة بإدانة المتهمين والحكم عليهما بالإعدام الذي نفذ مباشرة.

[2] دوروثي دي نيفي ، تينا أولتيانو، مرجع سابق ، ص 8.

على السلطة أثناء ثورة ديسمبر 1989 غير واضحة بما يكفي[1]. هذا الأمر جعل التساؤل مشروعا عما إذا كان ما أطاح بـ"**تشاوشيسكو**"، ثورة شعبية حقا أم انقلاب من داخل النظام نفسه؟. وكانت أقرب الإجابات منطقية هو القول بأن ما حدث فعليا كان خليطا من الثورة والانقلاب ؛ فانتفاضة "تيميشوارا" وانتقال عدواها إلى بقية مدن رومانيا مثل ثورة شعبية، في وقت كانت مؤامرات الإطاحة بـ "**تشاوشيسكو**" تحاك في أروقة القصر منذ وقت طويل ، ولم يكن ليكتب لها النجاح دون حدث مثل الثورة. هذا الخليط من الثورة والانقلاب قد صبغ أحداث الثورة وما تلاها مما انعكس بصورة مباشرة على إدارة مرحلة ما بعد الثورة.

في أعقاب الإطاحة بالنظام القديم ، ومع استمرار المظاهرات المطالبة بتطهير الأجهزة الحكومية من أعضاء الحزب الشيوعي القديم خلال 1990، تم تنظيم أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، والتي فازت بها الجبهة الوطنية للإنقاذ بنسبة 65%من عدد المقاعد ، كما فاز "**إيون إيليسكو**" **Ion Iliescu** بمنصب رئيس الجمهورية بعد حصوله على 85%من الأصوات.[2]

في المرحلة التالية استمرت طبيعة الساحة السياسية في رومانيا في التغيير ، فبعد إقرار الدستور الجديد نهاية العام 1991 ، بدأ صعود الأحزاب الليبرالية المعارضة و كذلك تحالف جديد بين حزب العمال وريث الحزب الشيوعي وخليط من الأحزاب اليمينية المتطرفة مقابل تراجع حزب الجبهة الوطنية للإنقاذ. و طوال السنوات الأربع التالية ، استمر التجاذب بين الحكومة والمعارضة حول الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي ، وفي النهاية نالت المعارضة فرصتها عندما تمكنت من الفوز في انتخابات عام 1996 مشكلة حكومة ائتلافية ، أما بالنسبة لانتخابات الرئاسة فقد خسر "**إيليسكو**" في مرحلة الإعادة أمام "**كونستانتينسكو**" **Emil Constantinescu**.

إن السنوات الأربع التالية لحكم الليبراليين لم تحدث تحسنا في الأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى عودة "**إيليسكو**" للرئاسة في انتخابات عام 2000 ، لكنه حكم إلى جانب ائتلاف برلماني نظرا

[1] دوروثي دي نيفي ، تينا أولتيانو، مرجع سابق ، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

لتقاسم عدد كبير من الأحزاب لمقاعده. هذا النمط من الحكومة الائتلافية أصبح سمة بارزة في السياسة الرومانية اليوم.[1]

على الصعيد الخارجي، وفي أعقاب أحداث 11 من سبتمبر ازداد تحالف وانفتاح رومانيا على الغرب لاسيما الولايات المتحدة ، وكان من نتائج ذلك أن انضمت رومانيا إلى حلف الناتو ثم الاتحاد الأوربي. أما من الناحية الاقتصادية فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية مما سمح بتحقيق تطور اقتصادي؛ على الأقل من حيث مؤشرات نمو الناتج القومي والقدرة على سداد الديون. ومن وجهة نظر المراقبين الغربيين تبدو تلك مؤشرات كافية على أن رومانيا قد تخطت المرحلة الانتقالية.

المطلب الثالث: تجربة التحول الديمقراطي في الشيلي

تمثل تجربة الشيلي أحد أبرز ملامح الخبرة اللاتينية في التحول الديمقراطي، فهي بمثابة انقلاب على عهود طويلة من استبداد الديكتاتورية العسكرية نتج عن شعور قادة النخبة الحاكمة بضرورة الانسحاب من السلطة عن طريق سلسلة من المشاورات والاتفاقات. ولعل من المفارقات التي تطرحها تجربة الشيلي كامتداد للخبرة اللاتينوأمريكية تلك المتعلقة بوصول اليسار إلى السلطة عن طريق آلية التداول السلمي على السلطة بعدما انهارت معاقله التقليدية في أوربا.

أولا– ظروف ما قبل التحول ؛ الأسباب الداخلية و الخارجية :

اجتمعت جملة من الأسباب الداخلية والخارجية لتصنع سياق عملية التحول الديمقراطي في الشيلي.

1–الأسباب الداخلية : شملت مجموعة من العوامل كان أهمها:

أ–الأسباب الثقافية : كانت مجتمع الشيلي يمتلك، على الصعيد السياسي ، ثقافة سياسية عميقة الجذور ومطيعة للقانون. حيث أنهى الانقلاب الذي قام به "بينوشيه" **Augusto Pinochet** تراث الشيلي العريق من الحكم الدستوري الديمقراطي الذي بدأته منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر،

[1] دوروثي دي نيفي ، تينا أولتيانو، مرجع سابق، ص 11.

مما أدى إلى استياء المجتمع من الخضوع للحكم العسكري لفترة تزيد عن العقد من الزمن. لكن من المهم الإقرار بأن الشيلي، رغم أنها كانت واحدة من أكثر بلدان أمريكا اللاتينية ديمقراطية حتى حلول عام 1973 ، إلا أنها كانت بعيدة عن الديمقراطية السياسية التامة.[1] فقد بقيت قطاعات واسعة من السكان مستثناة سياسية إلى أن تم منح النساء عام 1948 والأميين عام 1970 حق التصويت ، كما أن نمو مجتمع مدني مستقل ومعقد كان معطلا بسبب هيمنة الأحزاب السياسية والدولة ذات المركزية العالية.

ب-الأسباب الاقتصادية : على الرغم من السياسات الاقتصادية الكلية لحكومة "**بينوشيه**"، فإن التحول الاقتصادي الذي نتج عنها لم يراع كثيرا من العائلات الفقيرة والمتوسطة. وقد أدى الانهيار الاقتصادي سنة 1982 إلى احتجاجات اجتماعية للضغط على القوات المسلحة من أجل تحقيق التحول الفوري ، لكن لم يقابل هذه الضغوط غير تنازلات سياسية محدودة من النظام .

هكذا، شكلت ضرورة أن يلعب الاقتصاد دوره في دعم عملية التحول السياسي، وشيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالعدالة الاجتماعية والإنصاف أهم التحديات الاقتصادية للتحول الديمقراطي في الشيلي.[2]

2-الأسباب الخارجية : على عكس سياسة الولايات المتحدة الأمريكية -خلال الثمانينيات- التي شكلت عائقا للتحول الديمقراطي في الشيلي بدعمها للنظام، لعبت العدوى الديمقراطية والضغوط الأوربية دورا في تحفيز التحول الديمقراطي في البلاد:

أ-أثر العدوى: لقد مثلت حالات التحول الديمقراطي الناجحة في أمريكا اللاتينية حافزا للشيلي من أجل الدمقرطة . فبعد عقود طويلة من سلطة حكومات شمولية ذات طبيعة عسكرية، استطاعت جمهوريات أمريكا اللاتينية أن تلحق بركب الديمقراطية ابتداء من ثمانينات القرن العشرين. وإذا استثنينا التدخل العسكري الأمريكي في بنما والانقلاب العسكري في هاييتي خلال التسعينيات ، فقد مست حركة الانتقال التاريخي من الديكتاتوريات العسكرية إلى الديمقراطيات كافة دول القارة، وحل محل الجنرالات

[1] فيليب أوكسهورن ، "من الليندي إلى لولا.. تقييم الإرث ". ترجمة: مسعد عربيد ، **(مجلة كنعان** ، فلسطين:مركز إحياء التراث العربي، عدد 115، أكتوبر 2003) ، ص 2.

[2] المنتدى الدولي حول : "مسارات التحول الديمقراطي؛ تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة والطريق قدما" ،(5-6) يونيو 2011 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 9.

طائفة من الرؤساء المثقفين والتكنوقراطيين ورجال الأعمال الناجحين الذين حملتهم الانتخابات الشعبية إلى سدة الحكم[1].

لقد مست موجة الدمقرطة مختلف مناطق أمريكا اللاتينية ابتداء من دول الكاريبي (هايتي، جمهورية الدومينيكان، جامايكا...)، مرورا بأمريكا الوسطى (السلفادور، بنما، هندوراس، كوستاريكا، نيكاراغوا، غواتيمالا...)، وصولا إلى أمريكا الجنوبية (البرازيل، البيرو، الأرجنتين، الأورغواي...). وعندها خضعت العديد من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة لعملية انتقال إلى الديمقراطية، و اليوم تعد أمريكا اللاتينية المنطقة الأولى في العالم النامي التي يحكمها كليا قادة مختارون ديمقراطيا.[2]

ب-سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشيلي: ساندت الولايات المتحدة الأمريكية نظام "**بينوشيه**" خصوصا خلال الفترة بين 1973 و 1980 ، لكن السياسة الأمريكية تجاه الشيلي قد تأثرت بشكل واضح باغتيال سفير الشيلي في واشنطن عشية الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي فاز فيها "جيمي كارتر"،بحيث أصبحت الإدارة الأمريكية أكثر حزما تجاه انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها نظام "**بينوشيه**"، بدليل العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه.

لكن ومع انتخاب "**ريغان**"**Ronald Reagan** رئيسا عام 1981 ،انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية الصمت تجاه الشيلي ، وبدا واضحا أن الولايات تغض الطرف عن انتهاكات نظام "**بينوشيه**" في إطار إستراتيجيتها لاحتواء الشيوعية ، لتعود السياسة الأمريكية إلى تعزيز نشاط الديمقراطية وحقوق الإنسان في منتصف الثمانينات خلال إدارة **ريغان** الثانية.[3]

ج-دور الضغوط الأوربية: فرضت عمليات الخرق المنظم لحقوق الإنسان التي مارسها النظام الديكتاتوري في الشيلي نفسها على المجتمع الدولي ، خصوصا الدول الغربية التي بدأت بإثارة القضية في الأمم المتحدة. وقد أثار رفض "**بينوشيه**" زيارة وفد أممي لتقصي الحقائق مزيدا من الشكوك في شأن طبيعة النظام وممارساته، وسرعان ما وجد النظام في الشيلي نفسه تحت وطأة تزايد نشاط العناصر الحقوقية المحلية والدولية في وقت اشتد فيه وقع الأزمة الاقتصادية وما استتبعها من حركات

---

[1] محمد عبد المنعم مرتضي ، "أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية و التحديات الاقتصادية".(**السياسة الدولية** ، عدد 107، جانفي 1992)، ص 181.

[2] Imke Harvers, " Democratic Deepening in Third Wave Democracies : Experiments With Participation in Mexico City ", (**Political Studies** , (2007) , vol.55), p.38.

[3] ابراهام ف. لوينثال ، سيرجيو بيطار شقرا،مرجع سابق، ص 659.

احتجاجية شعبية. وبفعل الضغوط الدولية، وخصوصا الأوربية ، زادت قوة المعارضة سواء الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو طبقة التكنوقراط التي بدأت بمعارضة النظام، مما فتح الباب أمام إمكانية عودة الديمقراطية في الشيلي.

وقد تعزز الانفتاح الديمقراطي أيضا، مع التوافق في الآراء بشأن حقوق الإنسان و الحريات السياسية المطروحة في منظمة الجدول الأمريكية، و تعزيز المعايير و المؤسسات القانونية الدولية، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، و المحكمة الجنائية الدولية.[1]

ثانيا– نمط سقوط النظام و دور القوى القائدة لعملية التحول في الشيلي:

1–تأثير طبيعة النظام على عملية التحول: تمثل الشيلي مثالا على نوع من النظم السياسية يطلق عليها النظم العسكرية ، حيث اشتملت الظروف التي نشأت فيها التحولات في الشيلي على حكم عسكري مؤسسي [2]. هذا النوع من الأنظمة له تواجد كبير في أمريكا اللاتينية، فبحسب **براين لوفمان Brian Loveman** كان أكثر من ثلثي شعوب أمريكا اللاتينية يعيشون تحت الحكم العسكري في عام 1979.[3]

لعل أبرز ما يوضح ظاهرة العسكرة وعمقها في الشيلي العدد الكبير من الانقلابات العسكرية،فمنذ عام 1900 شهدت الشيلي 9 انقلابات عسكرية ، وهو معدل مرتفع نسبيا إذا ما قورن بأعلى نسبة تلك التي سجلتها بوليفيا بـ 19 انقلابا ، وأدنى نسبة تلك التي سجلتها كل من الأورغواي وكوستاريكا بانقلابين اثنين.[4]

كان آخر الانقلابات العسكرية في الشيلي قبل التحول الديمقراطي ذلك الذي قام به "**بينوشيه**" **(**القائد العام للقوات المسلحة**)** عام 1973 على حكومة "**أللندي**" **Salvador Guillermo Allende** زعيم الحزب الاشتراكي الفائز بانتخابات الرئاسة عام 1970. قام "**بينوشيه**" بعد وصوله للسلطة بحل البرلمان ووقف العمل بالدستور وحظر أنشطة جميع الأحزاب السياسية و الاتحادات العمالية و فرض

[1] ابراهام ف. لوينثال ، سيرجيو بيطار شقرا،مرجع سابق،659

[2] المرجع نفسه ، ص 624.

[3] Brian Loveman, " Protected Democrracies and Military Guardianship : Political Transition in Latin America,1978-1993 ", (**Journal of Interamerican Studies and World Affairs**, vol.36,no.2(Summer1994),p.105.

[4] Fabrice Lehoucq and Anibal pérez-Linán, " Breaking Out of the Coup Trap :Political Competition and Military Coup in Litin America ",(**Comparative Poltical Studies**,vol.47,no.8(2014),p.1110.

رقابة شديدة على الإعلام، كما بدأ بملاحقة اليساريين لاسيما منهم مؤيدي "أللندي". اتسم نظام "**بينوشيه**" بقمع شديد، ذلك أن هذا الأخير تورط في عمليات عسكرية و عمليات تعذيب، حيث يقدر ضحاياه بحوالي 27 ألفا خلال 17 عاما من حكمه.

على الرغم من تمكن "**بينوشيه**" من إحكام سيطرته على السلطة اعتمادا على السياسات الديكتاتورية القمعية، إلا أنه كان بحاجة لإيجاد ما يشرعن نظامه أمام الجهات الخارجية على الخصوص ، فكانت التشريعات والقضاء من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض.

2-نمط التحول: لتفسير عملية التحول من الحكم العسكري في الشيلي بأكثر دقة، تجدر الإشارة إلى نمط التحول الذي تم في البلد ، والذي كان أساسه عملية التفاوض بين الحكومة العسكرية والمدنيين لضمان استمرار دور العسكر في العملية السياسية وحماية أنفسهم من المحاكمة عن الجرائم التي ارتكبت خلال حكمهم . وتمتاز هذه الصيغة الانتقالية بتقليل الصراع بين المدنيين والعسكريين ، ولكن التقدم في الحالة الديمقراطية يكون ضعيفا.

بدأت المعارضة في الشيلي بتوحيد صفوفها ضد بقاء العسكر في الحكم ، كما نشط الكثير من منظمات حقوق الإنسان لمناهضة نظام "**بينوشيه**" خاصة تلك المكونة من أقارب وأصدقاء المختفين جراء الممارسات القمعية للنظام. لفتت هذه المنظمة انتباه الكنيسة الكاثوليكية في "سانتييغو" فصارت هذه الأخيرة حليفا أساسيا لها. وقد كان لتبني الكنيسة سبيل معارضة النظام أثر كبير في جذب المزيد من الانتباه الدولي لانتهاكات حقوق الإنسان في الشيلي مما شكل ضغطا على النظام ، حيث عمد "**بينوشيه**" إلى تعديل كامل للدستور عام 1980، والذي نص في أهم بنوده على إجراء استفتاء كل ثماني سنوات على بقاء النظام العسكري.

في مقابل هذا التنازل لم يتوانى "**بينوشيه**" عن استخدام القوة ضد المتظاهرين ، لا سيما بعد انتشار الاحتجاجات بسبب الكساد الكبير الذي ضرب الاقتصاد عامي 1982 و 1983 ، واستمرت المناوشات بين الطرفين حتى عام 1987 عندما نجحت الضغوط الدولية في انتزاع بعض الحقوق السياسية للمدنيين، لاسيما الاعتراف الرسمي بالأحزاب غير الماركسية.

بدأت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني العمل على تعبئة المواطنين ضد الحكم العسكري، ويظهر توافق الآراء داخل المعارضة الحزبية حول التفاوض على أفضل وجه في استفتاء 1988 [1]. إذ كان لتكتل المعارضة دور حاسم في سقوط نظام "**بينوشيه**"، حيث تحالف الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي قطبا المعارضة في الشيلي حول رفض استمرار النظام.

وبعد عام من الاستفتاء فاز التحالف بالانتخابات، كما فاز "**باتريسيو أيلوين**" **Patricio Aylwin** برئاسة الجمهورية عام 1989 ، مما مهد الطريق أمام استعادة الديمقراطية في الشيلي.

3-تغير نمط العلاقات المدنية –العسكرية: تميز أدبيات دراسة العلاقات المدنية-العسكرية بين مستويات السيطرة المدنية اعتمادا على درجة وأساليب السيطرة على القوات المسلحة ، حيث يذهب "**وندي هانتر**" **Wendy Hunter** إلى وضع ثلاثة مستويات للسيطرة المدنية: **المستوى الأول** تتحكم فيه الدولة والسلطات المدنية في قواتها المسلحة بدرجة مقاربة للنموذج الغربي ، وتحصر دورها في مهمة الدفاع التقليدية . **والمستوى الثاني** تكون فيه القوات المسلحة تابعة للسلطات المدنية مع تمتعها بقدر من النفوذ للمحافظة على قيامها بالأدوار التي تفضلها والتي لا تنحصر في الدور الدفاعي . أما **المستوى الثالث** فتتمتع المؤسسة العسكرية فيه بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اختيار الأدوار التي تود القيام بها [2]. و هذا المستوى الثالث هو ما يعبر عن الطريقة التي تدار بها الأمور في الشيلي .

إن تفسير درجة السيطرة المدنية على القوات المسلحة في الشيلي راجع بالأساس إلى نمط التحول من الحكم العسكري إلى المدني ، فالأصل في تراجع درجة السيطرة المدنية هو ما حظيت به المؤسسة العسكرية من امتيازات في مفاوضات ترك السلطة السياسية للمدنيين في البلاد . ولذلك فليس من المتصور أن تنتهي الظاهرة العسكرية بمجرد وصول موجة الدمقرطة ، بل يظل العسكريون منخرطين في العملية السياسية بطريقة أو بأخرى ، لعدد من السنوات بعد التحول الديمقراطي. ولكن ورغم ذلك فهناك تراكم للأدلة على أن العديد من الديمقراطيات الجديدة الهشة التي تظاهرت في البداية

[1] Jean Grugell, " Transitions From Authoritarian Rule :Lessons From Latin America ",(**Poltical Studies**,(1991), XXXIX), p. 367.

[2] Wendy Hunter, " State and Soldier in Latin America : Redefining the Military's Role in Argentina, Brazil ,and Chile ",(United State Institute of Peac**e, PeaceWorks**,no.10(October1996), pp. 1-9.

بالتخلي عن القوات المسلحة لصالح حكم القانون ، قد تطورت تدريجيا نحو تفوق حقيقي للمعايير الدستورية.[1]

هكذا، وبنهاية الحكم العسكري المباشر في الشيلي، تغير نمط العلاقات المدنية –العسكرية إلى ما يعرف بنموذج الديمقراطية المدرعة، الذي يشير إلى الحفاظ على طموحات التدخل العسكرية ، حيث يمكن الحفاظ على هذه الطموحات في سياق تتميز فيه الحكومة الديمقراطية بالضعف وتستمر الصراعات السياسية بين السياسيين والمدنيين. في ظل هذه الظروف، نصل إلى وضع يقوم فيه الجيش بدور الوصي أو المحكم في ما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية التي عادت رسميا. وبقبوله شرعية الحكومة المدنية وأداء المؤسسات الديمقراطية ، يضطلع الجيش بمهمة ضمان أن لا تصبح الديمقراطية خطرا على الدولة.

لقد استمر النفوذ السياسي للقوات المسلحة في الشيلي بفضل التشريعات الموروثة من فترة "**بينوشيه**" (قانون العفو في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان)، كما حظي النظام العسكري بدعم اثنين من الأحزاب السياسية اليمينية (حزب التجديد الوطني والاتحاد الديمقراطي المستقل)،التي لديها قوة شعبية كبيرة كادت توصل بمرشح التحالف المدني العسكري "**خواكين لافين**" **Joaquín Lavín** إلى أعلى سلطة في البلاد في الانتخابات الرئاسية عام 2000، إلا أن الرغبة الشعبية في التخلص من الإرث العسكري جعلته يخسر بفارق ضئيل لصالح مرشح اليسار.

[1] Laurence Whitehead," The Alternatives to Liberal Democracy :a Latin American Perspective ", (**Political Studies** , (1992) , XL,Special Issue), p.150.

خلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

- إن الثورة وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله، ومهما حاول المنظرون إعطاء قوانين ثابتة للثورات والتنظير لها، تبقى كل ثورة متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة. ولعل هذا ما يبرر اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية بدراسة التجارب الثورية، ابتداء من الثورات الكلاسيكية، وانتهاء بالثورات الديمقراطية المعاصرة.
- تميزت الثورات الجمهورية (الانجليزية، الأمريكية، الفرنسية) بالظروف التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها أوربا الغربية ابتداء من عصر النهضة، قادتها الطبقة البرجوازية، وهدفت إلى إقامة نظام ديمقراطي.
- كانت الثورات الشيوعية (الروسية ،الصينية، الكوبية) ذات بعد إيديولوجي واضح أساسه النظري مستلهم من الماركسية، ترجم النضال الطبقي(البروليتاريا،الفلاحون) ضد الرأسمالية وجعله مضمون مرحلة جديدة من تاريخ العالم، وقد لعب فيها الحزب الطلائعي الدور القيادي في بناء الاشتراكية.
- تثبت نماذج الثورات الديمقراطية المعاصرة في إطار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (بولندا،رومانيا، الشيلي):

– أهمية السياق و الظروف التي تتم فيها عملية التحول، حيث تتداخل في تشكيل مسارات العملية وتحديد ملامحها جملة من العوامل الداخلية والخارجية متفاوتة التأثير من حالة إلى أخرى.

– تأثير طبيعة الحكم السلطوي (تسلطي،سلطاني،عسكري)، في تحديد نتائج عملية التحول.

– تنوع واختلاف أساليب وطرق التحول(التفاوض، الانهيار)، وكذا القوى القائدة للتحول بين الحالات.

الفصل الثالث

سياقات التغيير على ضوء مجريات الثورات العربية

إن الخوض في مناقشة سياقات التغيير في العالم العربي منذ 2011 يحيلنا إلى إشكالية أساسية تتعلق بماهية ما حدث وكنهه. بمعنى هل يمكن إطلاق وصف الثورة على ما حدث في دول الربيع العربي؟، أم أن إطلاق هذا التوصيف لا يكون إلا على ضوء خصائص الثورات الكبرى في التاريخ باعتبارها براديغمات لا يجب الحياد عنها في دراسة الثورات.

لقد كتب في تفسير ما حدث في العالم العربي خلال 2011 كم هائل من المقالات، كما طرح عدد كبير من التحليلات المتناقضة، والتي انعكست على جملة التوصيفات التي أطلقت على ما حدث*. وبين من ينفي صفة الثورة على ما حدث، وبين من يعتبرها قريبة مما حدث من ثورات في أعقاب الحرب الباردة وتنتمي لما يمكن تسميته "الثورات التفاوضية" وهو طرح "**جورج لاوسن**"[1]، نجد من يصنفها كثورات كلاسيكية وهو ما يذهب إليه "**جاك غولدستن**".[2] وفي خضم هذا التنوع الذي يصل حد التناقض أحيانا، **نتجه إلى اعتبار ما حدث تعبيرا عن ثورة بدأت، لكن ملامحها لا تزال في طور التشكل، ومن غير المحتمل أن تظهر نتائجها الحقيقية على المدى القصير.**

ولأن دراسة سياقات التغيير في العالم العربي تحتاج اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، كما تحتاج إلى معرفة أوضاع الدول العربية المعنية بهذا التغيير(تونس،مصر، وليبيا)، من حيث طبيعة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سيركز هذا الفصل على تحليل أبرز جوانب سياقات الربيع العربي السياسية(**المبحث الأول**)، والاقتصادية(**المبحث الثاني**)، والاجتماعية والثقافية(**المبحث الثالث**)، انطلاقا من فكرة أن هذه السياقات –التي جرت– كانت ذات انعكاسات مباشرة على كل مكون من مكونات النظام وعلى مختلف الفاعلين فيه.

* بعد دراسة مسحية استقصائية لببليوغرافيا وعناوين الثورات العربية والربيع العربي بما لا يقل عن 500 كتابا ومقالة صحفية نشرها كتاب عرب لتفسير حراك عام 2011 ، وجد تناقض وإرباك كبير في نوعية التحليلات المقدمة ، والتي استقرت في ستة اتجاهات أساسية عكست التفسيرات الإسلامية ، وأصحاب نظرية المؤامرة ، والتفسير النهضوي الحداثي العربي ، وبين من يجمع بين توفر الأرضية الثورية العربية و الاختراق الدولي، نظرية تقاسم النفوذ الدولي و تقسيم العالم العربي ، و التفسير الليبرالي العربي.

[1] George LAWSON, Negotiated Revolutions 2011? The Arab Uprisings In Comparative Perspective. (XVIII ISA World Congress of Sociology, Facing an Unequal World: Challenges for Global Sociology): https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper32680.html

[2] Jack GOLDSTONE, Why the Arab Revolutions of 2011 Are True Revolutions: Implications and Prognosis. (XVIII ISA World Congress of Sociology, Facing an Unequal World: Challenges for Global Sociology): https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper40159.html

المبحث الأول : السياق السياسي ؛ الطبيعة الدولتية التسلطية لدول الثورات العربية

على الرغم من الاختلافات الإقليمية الكبيرة في القوام السياسي والمؤسسي لدول الثورات العربية: **تونس، مصر، ليبيا**، فإن الطبيعة الدولتية تميل لأن تكون أكثر القواسم شيوعا. إن هذه الدول لا تعاني من ضعف مزمن فحسب ، بل إن لها سمات هيكلية ومؤسسية تلازمها وتضر كفاءتها وتجردها من شرعيتها ، بحيث يضرب ضعف الدولة بجذوره في تقلص الكفاءة و تآكل الشرعية. وربما يجد هذا الوضع تفسيره ولو جزئيا في الطبيعة الاستبدادية شبه المستديمة للنظم السياسية العربية (التي لا تخرج عنها حالات الدراسة) كما يصفها "**الكواري**"[1]، والتي تعود إلى الجذور الأولى لقضية الحكم في تاريخها السياسي. وعلى مستوى تحليل مصادر الشرعية، والذي يحدد نمط التفاعل بين العناصر التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع مواطنيها، فيوجد في الواقع العربي نوعين من النظم /الدول ، النظم المنعوتة بالتقليدية أو المحافظة والتي أسست شرعيتها استنادا إلى مسوغات دينية، وهناك النظم المنعوتة بالحداثية أو التنويرية والتي تعمل على تغطية وجهها التسلطي باستدعاء القاموس الحداثي السياسي [2]. والحقيقة أن كل من تونس ومصر تندرج ضمن هذه الفئة الثانية مع استثناء بالنسبة للحالة الليبية والتي لا يمكن تصنيفها ضمن أي من الفئتين.

إذن، يمكن التسليم من دون مجازفة كبيرة بأن شيوع الاستبداد في سلوك نظم الحكم يمثل السبب الحقيقي لما لحق بنسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تشوهات. ورغم بعض الإصلاحات السياسية التي تبنتها هذه الدول، سواء كانت استجابة لضغوط داخلية أو خارجية، فإنها لم تغير من مضمون المنظومة السياسية السلطوية. وقد أدى الامتناع عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف المنظمات السياسية من أحزاب وجمعيات، كما نتج عن انغلاق المجال السياسي التحول نحو قنوات بديلة للمشاركة، وفي مقدمتها المظاهرات والاحتجاجات التي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة.

---

[1] إسماعيل نوري الربيعي و آخرون ، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** . تحرير: علي خليفة الكواري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2005)، ص 12.

[2] المرجع نفسه ، ص 27 .

المطلب الأول : تونس؛ نظام التسلطية الحداثية

تجسد التجربة التونسية مثالا مكثفا لمشهد الاستبداد الحداثي العربي، وتتسم الحالة الاستبدادية التونسية على نحو ما جسدتها دولة الاستقلال في طورها الأول ثم مع ما ورثته من العسكر والبيروقراطيين الجدد بثلاث ملامح رئيسية –على نحو ما شرحه "الكواري"– ، تشمل : دولنة المجتمع وتأميمه، أزمة الاستقلال وما اقترن بها من شرخ في النخبة الوطنية، التحول من السلطة الأبوية إلى الإدارة العسكرية[1].

لم يكن ممكنا حتى أن يوازن الاستبداد السياسي بنفوذ الجماعات الأهلية الذي يضع حدا للاستبداد في الكثير من المجتمعات التقليدية ، لأن الدولة قد اتسمت منذ وقت مبكر بنوع من المركزة الشديدة المتجاوزة للبنى الأهلية والمحلية ، وقد لفتت مركزة الدولة –لصغر المساحة الجغرافية ، وغلبة التمركز المديني والحضري –نظر الكثير من الباحثين .[2]

أولا: نظام الحكم قبل بن علي:

لقد وفرت مجموعة من العوامل أرضية خصبة لتشكل حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري منذ فجر الاستقلال، ذلك أن عملية حسم صراع النخبة الوطنية لصالح "**بورقيبة**" أقامت أسس الحكم الشمولي الفردي، الذي تماهت فيه الزعامة الفردية في الدولة.

نجح الزعيم "بورقيبة" في بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الملكي السابق، لكن ذلك لا يعني أنه قد وجد البلاد بلا تاريخ، أو من دون بنية سياسية واجتماعية مثلما كان يفترض؛ فالدولة في تونس لها عمق تاريخي معروف، كما لها حركة إصلاحية ذات توجه تحديثي يتجاوز عمرها أكثر من قرن ونصف القرن، وهو ما وفر تراكمات ثرية مكنت من تحقق بعض شروط النجاح لمشروع الدولة الحديثة.[3]

---

[1] إسماعيل نوري الربيعي و آخرون، مرجع سابق ، ص ص 101–105 .

[2] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها**.(قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2012)،ص 63 .

[3] صلا ح الدين الجورشي، **ربيع تونس: التأرجح بين الأمل و الخوف**. في: **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير؛ أربع سنوات من الربيع العربي**،(بيروت، الفكر العربي، 2014) ، ص 21

رغم ما قيل عن المشروع الوطني الذي استهدفه "**بورقيبة**"، إلا أنه في الحقيقة لم يكن بناء مؤسسيا بقدر ما كان بناء أبويا اخترق بفضله "**بورقيبة**" الولاءات التقليدية وحطم أسسها من خلال تشريعات ثورية نجح الزعيم الأب في تنفيذها نجاحا فريدا خلال السنوات الأولى للاستقلال بالاعتماد على شخصية كارزمية لافتة من جهة، وزبونية سياسية تدين بالولاء الشخصي لبورقيبة مقابل بعض الامتيازات.[1]

من المعروف أن التجربة البورقيبية التي صاغت نسق النظام السياسي التونسي المعاصر قامت على ثلاث ركائز هي: هيمنة الحزب الدستوري الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه، وقاد البلاد إلى الاستقلال، والزعامة الأبوية التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار، والايديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة إلى تركة الحركة الإصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم وتحرير المرأة.[2]

كرس "**بورقيبة**" بشكل مطلق النظام الرئاسي، حيث راح يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة دون منازع،وعلى صعيد آخر هو زعيم الحزب الحاكم؛ حيث فرض نظام الحزب الواحد نفسه في تونس، وأصبح الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد . وبناء على ذلك فقد جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية وما يتمخض عنهما من سلطات فرعية أخرى.

يمكن القول، أنه بدل الشمولية لم تنشأ في تونس سلطوية رثة كما في حالة مصر في عهد مبارك والسادات ، بل سلطوية منظمة تبدو كأنها شمولية من حيث المظهر، و لكنها لا تحمل إيديولوجية شمولية تخترق بها المجتمع ، كما أن درجة الحداثة و التحديث لم تبلغ مبلغ الشمولية في الضبط و السيطرة على المجتمع.[3]

لقد كان "**بورقيبة**" حاكما انفراديا ومتسلطا، ولم تؤثر القيم الديمقراطية الفرنسية في تكوينه بقدر ما أثرت القيم العلمانية الراديكالية للجمهورية الثالثة. وقد مارس "بورقيبة" القيم الفرنسية الحداثية

---

[1] مهني مراد، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث: الأبوية البورقيبية مثالا". (**دفاتر السياسة و القانون**، الجزائر، عدد5،جوان 2011)، ص 318.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"،(**المجلة السياسية و الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2014)، ص 12-13.

[3] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ،مرجع سابق، ص 64.

المستندة إلى مسار التنوير والعقلانية بواسطة فهم تسلطي للعلمانية ، أسقطت منه مسألة الديمقراطية لصالح مسألة الحداثة بمعناها الضيق. لدرجة أن الكاتب "**الهادي التيمومي**" استخدم مفهوم "**الهوس الحداثوي**" ، تعبيرا منه عن حرص "**بورقيبة**" على تحديث المجتمع[1]. ورغم أن "**بورقيبة**" قد اضطر تحت وطأة ضغط الأعطاب الداخلية التي أصابت النظام السياسي والحزب الحاكم، إلى إصدار قرار بالتعددية السياسية والاعتراف بالأحزاب، إلا أن هذا الاعتراف كان شكليا، إذ بقي الحزب الاشتراكي الدستوري مستأثرا بالدولة وشؤون المجتمع حتى ثمانينات القرن العشرين بعد مجيء "**زين العابدين بن علي**".

لقد تميز الوضع في السبعينات بتأزم المناخ الاجتماعي وتوتر العلاقات بين أجهزة الدولة والمنظمات المهنية وظهور حركات الإسلام السياسي وانتشارها، واعتماد العنف والمقاربات الأمنية لمواجهة الحركات الاحتجاجية [2]. يمثل 26 جانفي 1978 ذروة هذه التحركات أو ما يعرف بالأزمة النقابية، وقد تجسد ذلك في إعلان الإضراب العام من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تحول إلى تجمعات عمالية في المناطق الصناعية بضواحي العاصمة والمدن الكبرى وإلى مظاهرات صاخبة ومصادمات دامية، فيما يعرف في تونس بـ **الخميس الأسود**. وإثر تلك الأحداث ألقي القبض على القيادات النقابية، ليطلق سراحهم فيما بعد في ظرفية جديدة، لكن استمرت وضعية الشد والجذب بعد ذلك بين الاتحاد العمالي ونظام بورقيبة.[3]

عادت الاحتجاجات العنيفة إلى الشارع التونسي في يناير 1984، إثر ارتفاع أسعار الخبز، فتظاهرت فئات شعبية تحت شعار **انتفاضة الخبز**، وكان أن حدثت مواجهات بين المتظاهرين وقوات

---

[1] المنصف وناس، " قراءة نقية لكتاب تونس: 1956-1987، المؤلف الهادي التيمومي" . ا**(المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية** ، تونس: س 44، عدد 134، 2007)، ص73.

[2] لطفي طرشونة، **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي**. في: **ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات، (**قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، فبراير 2012) ، ص ص 37-38 .

[3] سالم لبيض، الأزمات الاجتماعية و السياسية في تونس: www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13181

الأمن، وشملت الاحتجاجات أهم المدن التونسية، خاصة (تونس والقصرين وقفصة وقابس وصفاقس وقبلي).[1]

ثانيا: حكم بن علي:

كان تعيين الجنرال **زين العابدين بن علي** على رأس الحكومة في عهد بورقيبة مفاجأة مثيرة، فلم يكن الرجل ينتمي إلى الطبقة السياسية بأي معنى من المعاني، وإنما وصل إلى دائرة الضوء في غفلة من الزعيم الذي عرف بحذره الشديد من المؤسسة العسكرية التي أبعدها دوما عن مراكز القرار، ورأى فيها الخطر الحقيقي الذي يتوعد نظامه. ولم يكن التونسيون يعرفون كثيرا عن الضابط ذي القبضة الحديدية القوية الذي تولى رئاسة الحكومة، ودخل دائرة المرشحين لخلافة الزعيم العجوز، قبل أن يستولي على الحكم في أول انقلاب طبي في التاريخ في 7 تشرين الثاني 1987.[2]

استفاد **بن علي** من تناقضات السلطة البورقيبية ، ونجح إلى حد ما في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحونا بالتوتر بل مهددا بالانفجار قبل القيام بالانقلاب ، فقد سلك **بن علي** سياسة الانفتاح من خلال رفع القيود والتسلط على قيادات الحركة الإسلامية والاعتراف ببعض أحزاب المعارضة. ولقد وضع **بن علي** شعار: طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد، من أجل توطيد ركائز حكمه[3] .

لا شك في أن **بن علي** نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلتا الأسطورتين المؤسستين لما أطلق عليه المعجزة التونسية. صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى. بالصورة الأولى استقطب أغلب وجوه اليسار التقليدي وأبرز

[1] المسار السياسي لتونس بعد الاستقلال (1956-2014): http://alwasat.ly/news/arabic/44228

[2] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير، يوميات من مشهد متواصل**، (بيروت، جداول للنشر و التوزيع، نوفمبر 2011)،ص ص 13-14

[3] سعد توفيق عزيز البزاز ، "دوافع التغيير في الثورة التونسية"، **(مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**. جامعة الموصل، عدد 2، 2012)، ص 283 .

مثقفي وأكاديميي تونس الذين رضي الكثير منهم معادلة التحديث والتنمية من دون حرية، وبالصورة الثانية استقطب القوى الغربية الكبرى.[1]

لم تكن البداية ذات مخاطر تذكر، حيث كانت المجابهة المسلحة مع الإسلاميين تبدو أمرا محتوما،فقد ترك الرئيس **بورقيبة** لخلفه بلادا حديثة ومنفتحة، وكان الإرث رائعا ؛ مجلة الأحوال الشخصية التي أقرت في عام 1957، وتعطي للمرأة التونسية مكانا لا مثيل له في العالم العربي. وتعداد سكان لا يعيق النمو ، وحركة التأميم أوقفت منذ بداية السبعينات جنبت تونس مخاطر الصناعات المصنعة لجارتها الجزائر، وصفوة ناطقة بالفرنسية منفتحة على العالم ودبلوماسية موالية للغرب محترمة ومسموعة ، وأخيرا سمحت تونس للمعارضة بأن تضع أسلحتها الأولى ، ولخصوم إسلاميين بأن يقبلوا ولو مكرهين قواعد اللعبة التعددية، كان هذا ليمكن الرئيس **بن علي** أن ينخرط في طريق الديمقراطية.[2]

وعلى يد **بن علي** ظهر نمط جديد من الحكم ، أهم ما يميزه قياسا بالحكم **البورقيبي** هو قدرته الفائقة على السطو على القاموس السياسي الحداثي إلى جانب الهوة الفاصلة بين الخطاب والممارسة السياسية. فبينما يتحدث الخطاب الرسمي لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرها ، تشتد القبضة الأمنية أكثر فأكثر على عموم الجسم الاجتماعي والحركة السياسية التونسية بصورة غير مسبوقة.

تميزت فترة **بن على** ، مع ما يحسب له من بعض النجاحات على مستوى التنمية الاقتصادية ، بعدة أزمات أهمها : [3]

- أزمة مشاركة سياسية رغم الحرص على إجراء الانتخابات في مواعيدها ، ورغم تعدد الإصلاحات السياسية.
- أزمة منوال تنمية رغم بعض النجاحات في نسب التنمية الاقتصادية.
- أزمة شرعية رغم العدد الهائل لمنخرطي التجمع الدستوري الديمقراطي.

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير ، مرجع سابق، ص 14.

[2] كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس الأسباب و التحديات".(**دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، عدد31، 2013)، ص 60.

[3] لطفي طرشونة، مرجع سابق ، ص 39 .

- أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية والاحتجاجية ومع ملفات الحريات العامة و حقوق الإنسان.

رغم كل هذه الأزمات فقد سعى نظام **بن علي** إلى ترسيخ بقائه في السلطة ، ولجأ في سبيل ذلك إلى عدد من الوسائل القانونية وغير القانونية لعل أهمها، كما يذهب إليه **لطفي طرشونة:** التحكم في منظومة الإصلاح وفي المنظومة الانتخابية[1]. أما عن منظومة الإصلاح السياسي فقد طورت النخبة السياسية لنظام **بن علي** خطابا إصلاحيا مبنيا على شعارات ذات بعد استشرافي براغماتي لا تمت بصلة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التونسي ، وكانت النتيجة أن اكتفت الإصلاحات بإدخال تغييرات شكلية على البنية الدستورية والإجرائية للنظام السياسي، من دون أن تغير بصفة جوهرية في أساليب الحكم التسلطي ، وكانت الغاية الحقيقية من الإصلاح ، غلق الفضاء السياسي والتحكم في مسار الانفتاح الديمقراطي ، بما يضمن تحقيق بقاء السلطة واستمرارها. وأما عن المنظومة الانتخابية فقد استثمر فيها النظام بهدف احتكار السلطة والتقليص في مجال التنافس السياسي وتهميش الأحزاب السياسية، بل وتثبت التجربة أن الانتخابات غير قادرة ،في الوضع التسلطي التونسي، على تحقيق التحول الديمقراطي. ففي كل موعد انتخابي، يجد الديكتاتور نفسه مضطرا إلى طقوس المناشدة وتعديل الدستور ،وهو سلوك أفقد النظام كل شرعية دستورية عند التونسيين.[2]

يبين "**ميشال كامو**"**Michel Camau** في إحدى كتاباته المخصصة للنظام السياسي التونسي حدود نظريات الانتقال الديمقراطي عندما يتعلق الأمر بالأنظمة السياسية العربية ، فهي تمثل بحسب عدد من الفقهاء، استثناء لموجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها عدد من الأنظمة التسلطية منذ السبعينيات[3]. ورغم أن تونس كانت من ضمن الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق الانتقال الديمقراطي، إلا أن بنية التسلط السياسي أثبتت حدود مفاهيم الانتقال الديمقراطي في مجابهة الواقع التونسي. وأصبحت التسلطية في تونس تمثل استثناء ضمن الاستثناء العربي. ومن خلال متابعة عملية التحول الديمقراطي في تونس، يلاحظ أنها تمت من أعلى ، وبمبادرة فوقية من السلطة الحاكمة،

---

[1] لطفي طرشونة، مرجع سابق ،ص 47.

[2] صلاح الدين المصري، **ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي و المآلات**. في: **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي**، تحرير محمود حيدر، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)،ص 338

[3] أنظر: Michel Camau et Vincent Geisser, **Syndrome autoritaire politique en tunisie de Baurguiba à Ben Ali.**(paris :Press de science po, 2003).

حيث وبعد تولي الرئيس **بن علي** الحكم تبنى الديمقراطية، ووضع لها قيودا قانونية وتنظيمية وحتى فكرية، وأصبحت التعددية السياسية معترفا بها في ظل قيود تحد من نشاطها وتحجم إمكانية وصول الأحزاب إلى السلطة ، مع هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية ، وهو ما دل على شكلية الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي.

لقد عرفت تونس منذ بداية التسعينيات تراجعا كبيرا على مستوى الحريات، فطبقا لمؤشر الحرية للأعوام 2004 ، 2006 سجلت تونس علامة 6 في الحريات السياسية و 5 في الحريات المدنية، وصنفت بذلك دولة غير حرة[1]. وفي أجواء تصميم السلطة على القضاء على خصومها الإسلاميين تحت عنوان " **القضاء على الخطر الأصولي**"، أقدم نظام **بن علي** على اتخاذ عدة خطوات لإحكام سيطرته على الدولة والمجتمع ، لعل أهمها: استعادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى حظيرة السلطة، واستمالة المعارضات اليسارية والليبرالية والقومية وإبعادها عن المعارضة الإسلامية ما يمنح نظام الحكم غطاء سياسيا لمواجهتها وعزلها عن القوى السياسية الأخرى. وما لبث أن وفر تاريخ المنطقة الدامي بعد عقدين، وتحديدا في الأعوام التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، أدوات إضافية للتخويف من الديمقراطية بالتجربة العراقية في المشرق العربي.[2]

بعد أن أظهرت تجربة بن علي صعوبة القيام بانفتاح مجتزأ ، بدأ النظام الأمني بانتهاج سياسة قمعية عارية تشمل مختلف تكوينات الطيف السياسي والمجتمعي التونسي . ويلاحظ **فتحي بن سلامة**،في ما يتصل بتونس خلال عهد **بن علي**، أن لا مبالغة في وصف نظام **بن علي** بأنه نظام حكم يتسبب بالعجز الكامل: إلغاء التونسيين سياسيا وتحويل الفاعلين على الساحة العامة دمى، وشرطة همجية ومتطورة تقنيا، ونهب جماعته الجشعة للأملاك العامة على مرأى من الجميع، وإذلال المعارضين جسديا ومعنويا، وعنجهية وأكاذيب تتواصل يوميا، ويترافق ذلك مع الإطراءات من الديمقراطيات الغربية التي تدعي ، كالعادة، أنها لا تعرف .[3]

---

[1] رضا عبد السلام ، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية: تحليل اقتصادي لترتيب مصر و الدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية.** (المكتبة العصرية، 2007)، ص 46.

[2] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة** . مرجع سابق، ص 85.

[3] جاك قبانجي، **لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس و مصر؟ مقاربة سوسيولوجية**، في: **الربيع العربي ... إلى أين: أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة،أبريل 2012)، ص 110.

وهكذا اتسم نظام الحكم باحتكار السلطة السياسية وغياب الديمقراطية ، وسيادة النزعة البوليسية انطلاقا من شرعيتين أساسيتين ؛ شرعية وراثية وأخرى انقلابية ، حيث تشارك كلا النزعتين باحتكار ثروات الدولة وتحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى قوى طفيلية تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية ، كما أن تحالف السلطة مع رأس المال والفساد الإداري أضاف شروخا جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية.

هذا الواقع، خرب أسس الاستقرار السياسي الذي كان قائما على حساب الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية. فالتحالف الذي قام حول **بن علي**، ضم الأجهزة الأمنية، وطبقة رجال الأعمال المستفيدين، والحزب الحاكم، وشرائح من السياسيين والجامعيين والتكنوقراط، إلى جانب النقابات المضروبة على يدها، وكذلك الدول ذات المصالح الكبرى في تونس، وفي مقدمتها فرنسا، فضلا عن عدد من الدول الأوروبية التي كانت تقدم دعما غير مشروط للنظام. هذا التحالف الموضوعي بين كل هذه الأطراف، والذي ساعد على تأمين استمرار **بن علي** في الحكم، أخذ يتفكك تدريجيا بفعل موجة الفساد التي اكتسحت البلاد، وجعلت الثقة في النظام السياسي تتراجع شيئا فشيئا.[1]

أدت ممارسات النظام في مراحلها النهائية بشكل غير مباشر إلى تقارب بين أطياف المعارضة التونسية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية . وهو ما تكرس بخطوة تكوين" **هيئة 18 أكتوبر 2005**"،باعتبارها إطارا جامعا وآلية للتنسيق بين ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية وفعاليات المجتمع المدني والمستقلين. وكان على الهيئة مسؤولية وضع برنامج تفصيلي ورزنامة محددة لتعميق الحوار بين مختلف الأطراف حول القضايا الأساسية والشروط التي يقتضيها الانتقال الديمقراطي في تونس، سواء فيما يتعلق بعلاقة أطراف المعارضة ببعضها، آنيا ومستقبلا، أو فيما يتصل بعلاقة المعارضة بالسلطة.[2]

ومما زاد من تكتل المعارضة ، طرح مشروع تكريس رئاسة بن علي مدى الحياة ، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية و نقابية بالتمديد للرئيس لولاية

[1] صلا ح الدين الجورشي، ربيع تونس: التأرجح بين الأمل و الخوف، مرجع سابق، ص 22

[2] محمد القوماني، 18 أكتوبر : نجح الإضراب و تعثرت الحركة، ورشة عمل حول: تقييم حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي: تقييم حركة 18 أكتوبر بتونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، (19-20) ماي 2007، ص 7

سادسة عام 2014 ، ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذا المطالب رسميا ، الأمر الذي دفع المعارضة لشن حملة مضادة ، محذرة من مغبة ما تراه تعديلا جديدا للدستور على المقاس ، يرسي عمليا دعائم حكم مطلق يتنافى ومبدأ الفصل بين السلطات ويؤثر سلبا على مستقبل العمل السياسي.

المطلب الثاني : مصر؛ نظام السلطوية التنافسية

هناك حقيقة ظلت قائمة بالبناء السياسي لمصر، على الرغم من كل ما طرأ عليه من تغييرات طوال القرن الماضي لا سيما التغييرات المصاحبة لثورة يوليو 1952 ، وهي أن البناء السياسي المركزي الذي تدور حوله جميع الأبنية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، كان من العوامل المهمة التي أثرت في تشكيل الواقع المصري عبر التطور التاريخي. إذ تعتبر الحكومة المركزية القوية إحدى السمات السياسية المهمة المميزة للمجتمع المصري عبر تطوره التاريخي ، والتي كثيرا ما لجأت إلى استخدام أساليب الإجبار والإكراه إزاء الشعب لتنفيذ الأعمال الضرورية ، ومع الوقت تحولت إلى وسيلة للحفاظ على الحكم والبقاء في السلطة. وعلى ذلك كثيرا ما توصف بنية السلطة من خلال العلاقات الجدلية بين القوة والعنف، وقد تغلغلت هذه البنية في المجتمع ، وشكلت الفضاء السياسي.[1]

أولا : مرحلة ما قبل مبارك:

كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها ثورة يوليو1952؛ باعتبارها ثورة شعبية بقيادة الجيش لتحرير الشعب المصري و استقلاله و إعلان الجمهورية و إلغاء الملكية، هي خلق بيروقراطية ضخمة تضطلع بأنشطة حفظ القانون و النظام، و بكثير من الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، ثم حشد هذه البيروقراطية العامة بجيش كبير من الإداريين والتكنوقراط ، ما لبث أن تحول إلى صفوة متميزة نسبيا تمتعت بمكانة مرموقة وتأثير واضح في المجتمع ، وبخاصة في مرحلة الستينيات [2]. ويفسر **نزيه الأيوبي** ذلك في كتابه،"**الدولة المركزية في مصر**"، بقوله:" **إن الجيوش من أهم المنظمات البيروقراطية وأكثرها هيراركية**،وعندما يتولى الضباط الحكم في أعقاب انقلاب أو حركة ثورية ، فإنهم قد يكونون أكثر نزاهة أو أكثر راديكالية في بعض الأحيان، **ولكنهم يظلون دائما متشككين في جدوى**

[1] محمد العربي محررا، **الثورة و الدولة و الديمقراطية**، (الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2012)، ص 20

[2] جمال علي زهران، **الاتجاهات المناطقية و علاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر**. في: **الثورة المصرية : الدوافع و الاتجاهات والتحديات** ،(قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2012)، ص 136.

السياسة بكل ما تتضمنه من اختلافات و صراعات فكرية و مصلحية، و يظلون متخوفين بصفة خاصة من الديمقراطية و الليبرالية التي لا يعرفون إلى أين ستقود. ومن هنا فإذا قام العسكريون بإدخال تغييرات اجتماعية واقتصادية راديكالية ، مثلما فعل الضباط في مصر في الخمسينيات والستينيات ، فإنما يقومون بهذه العمليات دائما بأسلوب يرتكز على إعطاء الأوامر وتنفيذها، وعلى التوجيه من أعلى إلى أسفل، وعلى المبالغة في أهمية الأمن والنظام... ومن هنا، قام العسكريون في مصر بتحويل النظام السياسي إلى دولة إدارية. "[1]

وقد اعتمد ميزان القوى بين القادة السياسيين والعسكريين في مصر غالبا على قدرة رئيس الجمهورية على الحفاظ على قاعدة دعم داخل القوات المسلحة وخارجها على حد سواء. وقد أثرت في قاعدة الدعم هذه العوامل الآتية:[2]

- إذا كان القادة السياسيون أو العسكريون قد أقاموا شبكة من الأنصار في سلك الضباط، تدين بالولاء مباشرة إلى القادة الأفراد الذين أنشؤوها، لا إلى المؤسسات العسكرية الأوسع نطاقا.
- إذا كان القادة السياسيون والعسكريون قادرين على حشد مكونات داعمة لهم بشكل عام، وإظهارها لممارسة الضغط على نظراء كل منهم.

ترك حكم **جمال عبد الناصر** بصمة كبيرة على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري،فقد كان عبد الناصر مسئولا عن تحويل مصر إلى الاشتراكية من خلال تأميم الصناعة وتنفيذ سياسات إصلاح أراضي واسعة النطاق وتحويل الدولة إلى الموفر الرئيسي للبضائع والخدمات للمواطنين.[3]

---

[1] عاطف السعداوي، **روافد الاستبداد في الثقافة المصرية و حدود الديمقراطية المنتظرة**. في: **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، تحرير علي خليفة الكواري، مرجع سابق ،ص 435 . أنظر أيضا: نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

[2] ريسا بروكس، **فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر: دروس من الماضي و الحاضر**، (سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر، الدراسة الثانية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة،)2015،ص 7

[3] تقرير بعثة متابعة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة، رقم 43، مصر: انتخابات مجلسي الشعب و الشورى نوفمبر 2011– فبراير 2012 ، جوهانسبرج،2012، ص 3

رغم نجاح **جمال عبد الناصر** في بناء مصر قوية بتحالفاتها الإقليمية والدولية وتحولاتها الداخلية لصالح الأغلبية من الشعب المصري ، فقد بقيت سطوة الجيش بارزة على دواليب الحكم والسلطة ، وهو الأمر الذي استمر فيما بعد مع **أنور السادات** لكن لمصلحة القوى الرأسمالية والإقليمية في الداخل، والتحالف مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل في الخارج .

مع وصول **السادات** إلى الحكم بصفته مرشحا ضعيفا من تحت عباءة عبد الناصر، بدأ تأكيد شخصية منصب الرئاسة وقوته بالاستقلال عن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي. كما أتاح فرصة العمل للجماعات الإسلامية، وأطلق الإخوان المسلمين من السجون لضرب القوى القومية واليسارية، ولا سيما التيار الناصري.[1]

وعلى مستوى التوجه العام للسياسة المصرية، فيمكن ملاحظة ، أنه عكس حلا مختلفا عن حل عبد الناصر، لتلك المعضلة التي تواجه تعبئة الموارد، والتي تفرض إما التوفيق بين هدفين كبيرين هما الدور الاستقلالي النشط وتحقيق التنمية أو إعطاء أحدهما الأولوية وفقا لتقدير مدى إلحاحه، ففي حين أعطى عبد الناصر الأولوية لهدف الدور الاستقلالي النشط الذي يرتكز على تعبئة الموارد القومية اللازمة للتنمية المستقلة، فإن السادات أعطى الأولوية لعملية التنمية التابعة كسبيل لمواجهة إلحاح المشاكل الاقتصادية المتفاقمة.[2]

أما على مستوى النظام الحزبي، فقد سن قانون الأحزاب السياسية في العام 1977، وكان ذلك علامة على انتقال مصر من حكم الحزب الاشتراكي الواحد إلى النظام التعددي. إلا أن السلطة الحاكمة لجأت إلى العديد من الإجراءات لتقييد قنوات المشاركة السياسية من بينها: سن مجموعة من القوانين التي تقيد المعارضة وتفرض المزيد من القيود على أنشطة المعارضة السياسية، واتخاذ

[1] عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مايو 2016)، ص ص 93-94

[2] نادية محمود مصطفى، **سياسة تعبئة الموارد السياسية الخارجية لمصر في عهد أنور السادات**، في: **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**،(القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1987)، ص 8

إجراءات صارمة ضد المعارضين والسماح للنائب العام باستجواب المفكرين بشأن انتماءاتهم بموجب ما عرف باسم **المساءلة السياسية**.[1]

وقد شهدت مرحلة التعددية في عصر **السادات** العديد من التحولات السياسية الهامة، حيث وقعت أحداث يناير 1977 المعروفة **بانتفاضة الخبز**، التي شهدت أحداث شغب اعتراضا على إنهاء الدعم الحكومي على الدقيق والأرز والزيت، كما أدت زيارة **السادات** للقدس إلى تصعيد المواجهة مع المعارضة.[2]

ثانيا: مرحلة مبارك:

تولى **مبارك** مقاليد الحكم في مصر نهاية العام 1981، في ظل ظروف داخلية وخارجية بالغة الصعوبة؛ **فعلى الصعيد الداخلي:** كانت مصر تمر بحالة من عدم الاستقرار بسبب السياسات التي انتهجها الرئيس السادات، والتي أدت إلى اغتياله في واحد من أكبر مشاهد العنف السياسي في تاريخ مصر الحديث عقب قراره باعتقال جميع رموز الحركة الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. **وعلى الصعيد الخارجي:** كانت مصر تمر بحالة غير مسبوقة من العزلة السياسية، عقب قرار الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية معها ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.[3]

كان عهد **مبارك** امتدادا لنظام ثورة يوليو، فثمة عناصر كثيرة مشتركة بين عهد مبارك والسادات وعبد الناصر، من حيث بنية الدولة و النظام الأمني السائد فيها ووجود حزب حاكم متداخل مع بيروقراطية الدولة، إلى جانب ملامح تدفعنا إلى القول أن هذه النظم الثلاثة في حقيقتها جمهورية واحدة، هي جمهورية 23 يوليو.[4]

تسلم **مبارك** نظاما حكم شديد الفردية، واختار أن يبقي على بنية النظام السياسي وعلى التوجه العام للسياسات المتبعة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد أشار **مبارك** نفسه في محافل عديدة

---

[1] عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير مرجع سابق، ص 4

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة

[3] حسن نافعة، ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو. في: **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية:** العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير؛ أربع سنوات من الربيع العربي، مرجع سابق، ص 33

[4] عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص 78

إلى أن سياسته لن تختلف كثيرا عن سابقيه، فهو لن يغلق الباب أمام الاقتصاد كما لن يفتحه، وسيلتزم باتفاقيات السلام ، وبذلك فإنه انتهج سياسة الالتزام والإبقاء على ما تم تحقيقه في العهود السابقة.[1]

وعن تركيز السلطة في يد شخص واحد، فتجسده صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعد في الوقت نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية والشرطية، وله حق تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين وإقالتهم ، وإصدار قرارات لها قوة القانون، وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، وإعلان حالة الطوارئ ، وحق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، وحل مجلس الشعب والاعتراض على ما يصدره من قوانين ، بل وله حق طلب تعديل الدستور. وإذا كانت بعض الصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية مشروطة بإقرار شعبي، فإن هذا الإقرار يتم من خلال استفتاء تكون نتائجه محسومة مسبقا، مما يؤدي إلى هيمنة الرئيس الفعلية على جميع السلطات،بما في ذلك السلطتين التشريعية والقضائية. وإذا أضفنا إلى ما سبق أن الرئيس ليس قابلا في الواقع لأي مساءلة أو محاسبة سياسية أو قضائية، لأدركنا درجة الفردية والشخصنة التي تعد من أهم سمات هذا النظام.

نجح الرئيس في صوغ علاقة تقاسم للسلطة بينه وبين النخبة العسكرية مكنته من فرض سيطرته على مقاليد الحكم، وفي الوقت نفسه ظل مخلصا لقاعدة قوته وهي الجيش، ومحافظا على مصالحه،خصوصا الاقتصادية منها. وفي هذا الصدد يصف **ستيفن كوك** **Cook Steven** الجيش المصري بأنه لا يحكم ولكنه يتحكم في النظام المصري. فبينما كان دور **مبارك** محوريا في الحكم، إلا أنه لم يكن يحكم منفردا. وكما أشار "**وائل جمال**": كان حكم **مبارك** معبرا عن سيطرة تحالف بين المؤسسات الأمنية وبيروقراطية الدولة والحزب الحاكم، ثم دخل بعدها كشريك تكتل مصالح من رأسمالية خاصة بازغة في إطار دعم مشروع توريث الحكم.[2]

وعن توصيف نظام الحكم في عهد **مبارك** ، فالأمر ليس باليسير كما يبدو، أما أسباب الصعوبة فتعود إلى أمرين رئيسيين: **الأول** ، وجود مفارقة واضحة بين ظاهر النظام وباطنه، فالنصوص تقول شيئا بينما الواقع يثبت شيئا آخر مختلفا، والخطاب السياسي والأيديولوجي يقول شيئا

[1] أمين جلال، **مصر و المصريون في عهد مبارك**، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2011)، ص ص 41-44.

[2] مروى فكري، مرجع سابق، ص 455.

بينما الأجهزة والمؤسسات تمارس سلوكا آخر مختلفا. و**الأمر الثاني**، يعود إلى عدم تطابق الخصائص الظاهرة أو الباطنة لهذا النظام بالكامل مع أي من التصنيفات الأكاديمية المتعارف عليها. **ولذلك يصعب اعتبار نظام الحكم المصري شموليا بالمعنى الأكاديمي للكلمة، على الرغم من أنه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية، أو نظاما تسلطيا أو ديكتاتوريا، على الرغم من أنه يحتوي أيضا على العديد من سمات الأنظمة التسلطية أو الدكتاتورية، كما لا يمكن اعتباره في الوقت نفسه نظاما ديمقراطيا، رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، بالمعنى الأكاديمي للكلمة، على الرغم من أنه يحتوي على بعض سمات التعددية التي تعتبر إحدى ركائز النظم الديمقراطية.** وفي هذا السياق يبدو المصطلح الأقرب دقة في توصيف النظام المصري في عهد حسني **مبارك** بـ **شبه السلطوي** أو**السلطوي التنافسي** أو**السلطوي الانتخابي**، فعلى الرغم من التحول عن صيغة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، فإنها ظلت تعددية مقيدة لم تسفر عن تداول للسلطة. كما كان هامش الحرية المتاح يتسع ويضيق وفقا لأهواء النظام الحاكم من دون التقيد بالأسس الدستورية و القانونية.[1]

كان من اليسير على الرئيس **مبارك** احتكار السلطة، هذا الاحتكار الذي حاول إضفاء الشرعية عليه بكل الوسائل والآليات التي يستطيع استخدامها، بداية من الدستور، ونهاية بالمعارضة الشكلية، ومرورا بالانتخابات التي يشوبها كثير من عمليات التزوير.

كان للخلل الكبير في النظام الحزبي أثره في احتكار الحزب الوطني الديمقراطي فعليا للحياة السياسية والبرلمانية منذ تأسيسه أواخر سبعينيات القرن الماضي*، وقد يكون التوصيف السياسي الملائم لتجربة التعددية الحزبية المصرية، هو ما أطلق عليه بعض المنظرين، من أمثال **دوفرجيه Maurice Duverger** و**ألموند Gabriel Almond**، اصطلاح "**الحزب المهيمن** أو **المسيطر**" ؛ حيث يكون هناك حزب واحد متقدم ومسيطر على جميع جوانب العملية السياسية، وتفصله مساحات واسعة عن الأحزاب الأخرى، وذلك في إطار من التعددية ، التي يتحكم فيها الحزب الحاكم، ويحول بكافة الوسائل دون انتقالها إلى الفاعلية المفروضة.[2]

---

[1] مروى فكري، مرجع سابق، ص 453.

* استمد الحزب الوطني مكانته من عاملين أساسيين ؛ الأول أن رئس الدولة هو رئيس الحزب، والثاني يتعلق بالتداخل بين أجهزة الحزب و أجهزة الدولة و توظيف الأخيرة لحساب الحزب خصوصا خلال الجولات الانتخابية .

[2] خالد كاظم أبو دوح، ثورة 25 يناير في بر مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي، مرجع سابق، ص 205.

أما عن الأحزاب المعارضة فقد اتسمت بالهشاشة وافتقاد القاعدة الشعبية ، وعدم القدرة على التنسيق الفعال بينها ، ما جعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر لا سيما على مستوى تجديد النخبة أو على مستوى ظهور كوادر منافسة. وهكذا فقدت الجماهير أي دافع للمشاركة السياسية في ظل استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، والمواطن المصري ليس له مكان في السجال النخبوي للأحزاب ، لأن مشكلاته وقضاياه الحياتية الحقيقية ليست هي الشغل الشاغل أو الهم الأساسي لأي من هذه الأحزاب. وكان التنظيم المعارض الوحيد الذي يستند إلى قاعدة شعبية هو جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا ، والتي انتهج النظام معها سياسة إقصائية بل وكثيرا ما استخدمها فزاعة لتبرير سياساته في الداخل و الخارج.

وعن الانتخابات في مصر ، فتعتريها كل صور الفساد والبعد عن النزاهة والشفافية، وهي آلية لتوزيع المنافع واستئجار المجموعات ذات التأثير في النخبة السياسية ؛ بما في ذلك أبناء العائلات الكبيرة، ورجال الأعمال، والموالين للحزب الحكم.

كان **مبارك** ورهطه يزورون الانتخابات، بحيث يكون الحزب الوطني الديمقراطي هو الفائز دوما، ويغتني أعوان الحزب الذين يرعاهم الرئيس، كانت النخبة الضيقة هي التي تحكم مصر.[1] كما أن الهدف من إجراء الانتخابات هو الوصول إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي داخليا وخارجيا؛ وعلى الرغم من قدرة النظام على فرض خياراته والسياسات التي يريدها بصفة منفردة إلا أنه يفضل تمريرها تحت مظلة المؤسسات الرسمية لا سيما البرلمان ، ومن جهة أخرى يعطي وجود انتخابات وبرلمان انطباعا بوجود شرعية للخارج ، فالقادة يحصلون على الفوائد المرتبطة بمظهر الديمقراطية الليبرالية، وذلك بإقامة المؤسسات التي تبدو ديمقراطية . وفي مثل هذا الظرف ، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي المساعدات، وتعطي أفضلية في التعاملات الاقتصادية، في الوقت الذي تقدم فيه المؤسسات المالية العالمية قروضا مخفضة.[2]

أما فيما يتعلق بالحريات، فيرى **أحمد بهاء الدين شعبان**،أن تقنين القمع اكتمل بالقانون رقم 96 لسنة 1996 الذي غير قوانين العقوبات والمنجزات الجنائية للحد من حرية النشر والرأي. وأكمل

[1] Juan Cole , **Egypt's Modern Revolutions and the Fall of Mubarak** , in :**The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World**. op.cit, p.73

[2] خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق ، ص 207

مبارك مسيرة سن القوانين المكبلة للحريات مثل القانون 100 بشأن تنظيم النقابات المهنية، ولكن أخطر تلك القوانين المفروضة كان ذلك القانون الممتد إلى حالة الطوارئ من اغتيال السادات عام 1981، كما استنسخ قانون استبدادي آخر هو قانون مكافحة الإرهاب من أجل مواجهة التحركات الشعبية[1]. وطبقا لمؤشر الحرية العالمي فقد سجلت مصر نقاط متدنية للغاية في مؤشر 2006، حيث حصلت على علامة 6 في الحريات السياسية و 5 في الحريات المدنية(دولة غير حرة)، وهي بذلك تحتل مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم[2]. والحقيقة أن هذه الوضعية (دولة غير حرة) لم تتغير باتجاه تحسن حقيقي أو كبير منذ العام 2000 . وهكذا اتسم النظام المصري بعدد من الخصائص الأساسية لعل أهمها **شخصنة السلطة وغياب التوازن بين السلطات في ظل تمتع الرئيس ممثل السلطة التنفيذية بسلطات دستورية وفعلية تتفوق بدرجة واسعة على بقية المؤسسات.** وقد أفرزت هذه الخصائص أزمة حقيقة للنظام المصري تمثلت ملامحها في تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وتفشي الفساد السياسي في ظل تزايد ظاهرة تزاوج السلطة والمال.

كان من الطبيعي، في سياق هذا التهور الشامل، أن يشتد عود المعارضة السياسية وأن تنشأ حالة حراك سياسي يطالب بالإصلاح الشامل، راحت تأخذ شكل الأمواج المتتابعة. ويمكن التمييز بين موجتين رئيسيتين من هذا الحراك: **الموجة الأولى:** بدأت بظهور **حركة كفاية** في نهاية 2004 وبداية 2005، وأحدثت نقلة نوعية في أسلوب العمل السياسي في مصر. و**الموجة الثانية:** بدأت مع ظهور **حركة 6 إبريل** العام 2008، التي تكونت من عناصر شبابية فقط، وبمناسبة حدث اجتماعي وسياسي كبير وهو إضراب عمال المحلة. ثم راح زخم الحركات السياسية والاجتماعية يتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية التي تقرر عقدها في 2010، ثم الانتخابات الرئاسية في 2011، فظهرت الحملة المصرية ضد التوريث العام 2009، ثم تأسست الجمعية الوطنية للتغيير العام 2010.[3]

---

[1] نيروزغانم ساتيك، "مراجعة كتاب: صراع الطبقات في مصر المعاصرة، مقدمات ثورة 25 يناير "2011، المؤلف: أحمد بهاء الدين شعبان.(**مجلة سياسات عربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ع 4، سبتمبر 2013)، ص 158.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق. 2007،ص ص 39-40.

[3] حسن نافعة، ربيع مصر: بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير؛ أربع سنوات من الربيع العربي، مرجع سابق، ص 35

يضاف إلى ما سبق، ممارسة سياسية أخرى عمقت الأزمة البنيوية للنظام السياسي المصري، وهي الممارسة التي تتصل بمسألة **التوريث السياسي**، حيث تؤكد الشواهد والتعديلات الدستورية عزم الرئيس **مبارك** توريث الحكم إلى ابنه **جمال** ، خاصة مع تصاعد أهمية الدور الذي يلعبه هذا الأخير في إطار إدارة العملية السياسية. فمنذ العام 2000 انضم **جمال مبارك** إلى عضوية الحزب الديمقراطي وقاد حملة للإصلاح السياسي ارتبطت بتشكيل لجنة السياسات داخل الحزب، ومن هذا الموقع حرص الأخير على أن يتحول الحزب إلى حزب حاكم حقيقي لا مجرد آلية للدفاع عن سياسات الرئيس أو الحكومة. وقد أفرزت هذه اللجنة بعضا من أعضاء النخبة في المواقع التنفيذية ، علما بأن أكثرها ينتمي إلى فئة رجال الأعمال.[1] ورغم النفي المتكرر لما اعتبر شائعة بشأن التوريث على أعلى المستويات، فإن فقدان النظام لمصداقيته في مجالات أخرى ساعد على تثبيت الشائعة أكثر مما عمل على نفيها. وفي سياق كهذا لم يعد نظام الحكم بأذهان الكثيرين، مجرد نظام حكم شخصي أو فردي أو متسلط أو غير ديمقراطي، ولكنه أصبح أيضا نظاما جمهوريا في طريقه إلى الانتقال نحو نظام الأسرة الطامحة في التحول من أسرة حاكمة إلى أسرة مالكة.

على هذا الأساس، أصبحت النخبة الحاكمة محصورة في مجموعة منتقاة للغاية من الأشخاص الذين شملهم الرئيس وعائلته، وعدد من رجال الأعمال، ومجموعة صغيرة من غير المسؤولين الذين كانوا يسيطرون على الأجهزة الأمنية والاقتصادية. وكانت هذه المجموعة مغلقة على نفسها ، كما أنها أصبحت مع مرور الوقت، أكثر عزلة وقساوة.[2]

إن توجه التوريث استوجب توسيع سلطات الأجهزة الأمنية في تضييق الخناق على الأحزاب والحركات الطلابية، التي رأت أن فكرة توريث السلطة سوف تخرج تلك الأحزاب والمنظمات السياسية من المشهد السياسي، وكذلك كان لرجال الأعمال دور بارز في تشكيل بعض الحكومات المصرية، كحكومة أحمد نظيف 2004، حيث سيطر بعض رجال الأعمال على مقدرات الدولة، عبر توليهم وزارات في حكومة النظيف، فقد اعتمد عليهم النظام ليكونوا المروجين لمشروع التوريث[3]. وهكذا فاقم

---

[1] خالد كاظم ، مرجع سابق،ص 208.

[2] Tarek El-Beshry, **Relationship between state and religion :Egypt after the revolution**. In : **State and Religion in the Arab World,** (Edited by KhaircEl-Din Haseeb, Routledge, 2015), p.113.

[3] عبد المجيد وحيد،" نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"،(**المستقبل العربي**، مجلد 46، عدد 184، 2011)، ص 64.

مشروع التوريث الأزمة الداخلية التي كانت تعاني منها البلاد في ظل حكم الحزب الواحد، وهيج الشعب ضد النظام، حيث اعتبر ذلك اعتداء على مبادئ النظام الجمهوري، وبالتالي أدى ذلك إلى تقويض النظام.[1]

المطلب الثالث: ليبيا؛ النظام السلطاني

أصبحت ليبيا دولة مستقلة العام 1951، وذلك تحت مسمى المملكة الليبية المتحدة. وقد رأت الأمم المتحدة التي كانت مسؤولة عن هذا الاستقلال، أن النظام الفدرالي هو الشكل الأنسب للدولة الليبية الجديدة، تحت سلطة ملك يملك ويحكم.[2] صحيح أن الدولة الليبية الجديدة بنيت على أسس بيروقراطية تتضمن شكليا كل خصائص الدولة العصرية، وصحيح أيضا أنها قامت على دستور ساعد في وضعه كبار خبراء الأمم المتحدة في القانون، وصحيح كذلك أنها كونت شيئا فشيئا نخبة سياسية تدير شؤون المؤسسات العامة وفق مقتضيات عمل المؤسسات البيروقراطية. لكن الدولة الفتية التي نشأت في رحاب الأمم المتحدة، بسبب الظروف الخاصة التي مرت بها ليبيا ونخبها السياسية، منعت بسرعة على المجتمع المدني كل شكل من أشكال التنظيم السياسي المستقل، وهذا في ظل ضعف كبير للحركة النقابية ، ومن ثم لم يبق إلا ملك زعيم يدير شؤون الدولة بوساطة مجموعة سياسية تشكلت حوله وفق منطق القرابة والزبونية، وتستخدم القدرات القمعية غير المسبوقة التي وفرتها لها الدولة كي تمنع تشكل زعامات سياسية جديدة معارضة لسلطات الملك الواسعة، أو تطالب باقتسام الحكم مع مجموعته الزعامية.[3]

خلال الملكية، تولى الملك **إدريس الأول** تأليف الحكومات مراعيا توزيع المناصب الوزارية، خلال سنوات الاستقلال الأولى،على أساس قبلي، وحصرها ضمن الزعامات التقليدية. لكن منذ

---

[1] فهد عايد الغبين، **الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية: دراسة مقارنة بين مصر و المغرب أنموذجا(2010-2013)**،(عمان، دار جرير للنشر و التوزيع، 2016)،ص 188

[2] مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه و الأسماء فقط. في: **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية:** العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير؛ أربع سنوات من الربيع العربي، مرجع سابق، ص 55

[3] المولدي الأحمر، "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة" ، **سلسلة تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2011، ص 9

منتصف ستينيات القرن العشرين، فتح الباب أمام عناصر متعلمة وشابة. وبمرور الوقت بدأت تترسخ المؤسسات، التي تعتبر من بين ثوابت بناء الدولة الليبية الحديثة. [1]

في اليوم الأول من شهر سبتمبر من العام 1969، قام عدد من صغار ضباط الجيش الليبي بانقلاب عسكري، تحت لواء حركة الضباط الأحرار، وهم مجموعة من ضباط الجيش الشباب من الطبقة الدنيا والخلفيات الريفية والقبائل الصغيرة التي عبرت عن الرغبة في التغيير الذي يشعر به الكثير من الليبيين، واصطلح على هذا الانقلاب تسمية ثورة الفاتح، التي أنهت حكم الملك السنوسي.[2] وعلى إثر ذلك، تولى **معمر القذافي** الحكم في ليبيا.

إن السرعة التي أطاحت بالملك تعكس مدى تكاسل نظامه وغربته احتقان الشعب تجاه الملكية، فقد أصبح القذافي البالغ من العمر 27 عاما آنذاك ، على الفور قائدا لمجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة للنظام الجديد. وقد أقام القذافي نظاما ديكتاتوريا على النمط السلطاني الشخصي، أين يغيب حكم القانون ويغلق المجال تماما أمام المعارضة، وينخفض مستوى المؤسسية، وتلون الحياة العامة بمجموعة طقوس غير مفهومة، وقد تميز بغياب جميع المكونات الأساسية لنظام الحكم ومركزية شديدة في العاصمة طرابلس ، لناحية اتخاذ القرارات و توفر الخدمات.[3]

قام النظام السياسي الليبي على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليه سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه وبنفسه وفق آليات معقدة، واستنادا لذلك فقد تم التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بآلية المؤتمرات الشعبية. ويستمد الحكم في ليبيا مصدره من النظرية السياسية الواردة في **الكتاب الأخضر**(النظرية العالمية الثالثة كبديل للرأسمالية والاشتراكية)، والتي ترى أن الجماهيرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية،

[1] المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص 9.

[2] ثورة ... و استياء : الدولة و الفصائل و العنف في ليبيا الجديدة،(**جريدة الوسط**، السنة الثانية، عدد 61، 19 يناير،)2017 ، ص 10: http://alwasat.ly/news/libya/122184

[3] توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة: www.beyondrd.com>publications 2017/08/25

حيث رفض الكتاب الأخضر الأحزاب السياسية والديمقراطية النيابية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثروة الفردية[1].

يرفض القذافي التمثيل النيابي باعتبار أنه يمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب فقط ، معتبرا أن مجرد وجود مثل هذا المجلس يعني غياب الشعب. وتبعا لذلك تنقسم ليبيا إلى 22 لجنة شعبية يترأس كل منها أمين اللجنة في المنطقة ، وكل لجنة شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، ولكل من هذه المؤتمرات لجنة شعبية هي بمثابة مجلس وزراء محلي ينفذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي. وتعبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة للتشريع، واللجان الشعبية أداة للتنفيذ ، ويكون مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط و النقابات والاتحادات المهنية مؤتمر الشعب العام . ومن الناحية النظرية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار، حيث تنتقل قراراتها إلى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات ، إذ يختار هذا المؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء تترأس الجلسات وتوقع على القوانين ، وتتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وتختار السلطة التنفيذية. لكن ورغم ما كان يتردد من أن السلطة للشعب ، فإنه في الواقع لا الهيئات الجماهيرية،ولا المؤتمر الشعبي العام ، ولا اللجان المحلية مسؤولون أو بمعنى أدق يحكمون، إذ ظل القذافي منذ بداية حكمه يسيطر تماما على البلاد ، أما الجماهيرية كانت بالنسبة له هي عائلته ، وحاشية من أبناء الثوار وأفراد القبائل الموالين له.[2]

راح القذافي يحاول أن يميز نفسه عن الحكام العرب الآخرين بتبني سياسة خالف تعرف ، سواء كانت المخالفة إيجابية أو سلبية. وهي كانت سلبية في معظم الحالات، فقام بتغيير الأسماء، ابتداء بأسماء أشهر السنة والتقويم الزمني، واسم دولة ليبيا نفسه (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)، وأسماء الوزارات والسفارات، ورافق ذلك إصداره "**الكتاب الأخضر**" وتأسيسه المؤتمرات واللجان الشعبية كنظرية ثالثة ، ليتوج نفسه ملكا لملوك إفريقيا وقائدا فعليا لليبيا على الرغم من ادعاءاته بأنه لا يمارس أي سلطة سياسية[3]. ورغم أنه لم يكن يحمل لقبا رسميا حيث يشار إليه

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل و الصراع.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)،ص 196.

[2] ثورة ... و استياء : الدولة و الفصائل و العنف في ليبيا الجديدة، مرجع سابق.

[3] Khair El-Din Haseeb, **Libya… hopes and fears**, In :**The Arab Spring,CriticalAnalyses**, (Edited by Khair El-Din Haseeb, Routledge, 2013), p.152.

أحيانا باسم الأخ القائد أو قائد الثورة ، فإنه سيطر على كل الجوانب الرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد .

على مدار السنوات، هدم القذافي كل المؤسسات التي تواجدت قبل الانقلاب وحظر كل التنظيمات السياسية؛ فلم يكن هناك أي حزب سياسي سواء في السلطة أو المعارضة، بل إن القذافي قال بصدد الأحزاب: "من تحزب خان". وكانت القرارات تتخذ بصورة تحكمية في ظل انعدام كامل لأي درجة من المأسسة. فلم تكن هناك ، على سبيل المثال ، بيروقراطية مهنية كما هو الحال في مصر وتونس. وهكذا اتبع النظام سياسة الانعزال والانغلاق التي فرضها على المجتمع وسياسة التمييز والتفرقة والقمع على قبائل الأقاليم.[1]

لقد نجح القذافي في التخلص من أغلبية النخبة السياسية أو تحييدها ، فاختفت بذلك الأحزاب السياسية والجماعات المعارضة ، وتم تهميش المنافسين السياسيين المحتملين ، حتى يظل القذافي الشخصية الوحيدة المسيطرة على المجال السياسي. ومنذ سنة 1973 ألغيت التيارات السياسية كلها مع إعلان الديمقراطية الشعبية المباشرة وميلاد الجماهيرية، كما تم قمع المجتمع المدني والإعلام المستقل، وأودت شبكة من الهياكل غير المنتخبة وهياكل للقوة غير الرسمية. وعن علاقة القذافي مع الإسلاميين فقد كانت متوترة جدا منذ فترة طويلة، لأنه ندد بالإخوان المسلمين معتبرا إياهم عملاء للإمبريالية، مستندا إلى أن القوات البريطانية في مصر لعبت بين الحربين العالميتين ورقة الإخوان ضد حزب الوفد الذي كان يناضل من أجل الاستقلال.[2]

في سبيل إيجاد المبررات القانونية لمواجهة أي تيار أو طرف معارض، عمد القذافي إلى إصدار ترسانة من القوانين في مختلف المجالات، منها ما له علاقة مباشرة بالحريات العامة وممارسة النشاط السياسي ، ونذكر على سبيل المثال :[3]

---

[1] عمار جعفر العزاوي ، "الثورة الليبية: الأسباب ، التحديات و التداعيات بعد العام 2011" .(**مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، العراق:جامعة المستنصرية، عدد 50) ، ص 97.

[2] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**. ترجمة زهيدة درويش،(أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، كلمة، 2010)،ص 433

[3] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ،**الديكتاتور المعمر، ليبيا: 40 عاما تحت سيطرة العقيد:** www.anhri.net/reports/li

- قانون حماية الثورة 11ديسمبر 1969 ، والذي نص في مادته الأولى : يعاقب بالإعدام كل من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوري لثورة الفاتح أو اشترك في عصابة مسلحة لهذا الغرض .
- القانون رقم 45 لسنة 1972 والذي يحرم الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات.
- القانون رقم 71 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية ، حيث اعتبر في إحدى مواده ممارسة الحياة الحزبية خيانة في حق الوطن. ورتبت المواد الثالثة والرابعة منه عقوبة الإعدام والسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات لكل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور.
- القانون 75 لسنة 1973 بشأن تأميم الصحف والدوريات الخاصة المستقلة أو الأهلية وأيلولتها بالكامل إلى الدولة .
- القانون رقم 52 لسنة 1974 في شأن إقامة حد القذف ، والذي يعني جلد المتهم بالقذف والتشهير عدد ثمانين جلدة.
- وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990، والتي جاءت إمعانا في كبت الحريات وإهدار حقوق الإنسان ، وأعطت لقائد النظام حصانة من أي مساءلة قانونية.
- القانون رقم 5 لسنة 1991 بشأن تطبيق مبادئ الوثيقة الخضراء الكبرى والمستمدة من الكتاب الأخضر ، والتي جاء في مقدمتها أن الكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب من أجل إقامة مجتمع كل الناس فيه أحرار متساوون في السلطة والثروة والسلاح ، واستجابة للتحريض الدائم للثائر الأممي معمر القذافي صانع عصر الجماهير.
- القانون رقم 10 لسنة 1993 بشأن التطهير ، و التي تعني تقطيع أطراف المخالفين له.

أما بشأن الصحافة فقد تعرضت لعملية محسوبة من التثوير والأدلجة ، ولم يكن مسموحا إنشاء صحف خاصة أو مستقلة، ورغم التطورات الهائلة التي عرفتها حرية الصحافة والإعلام في أغلب دول العالم ، فإنها في ليبيا ظلت تعاني من الهيمنة الكاملة للسلطة عليها مع عدم وجود أي هامش للحرية. بدأ التضييق على نشر الصحف منذ عام 1972 بعد محاكمة الإعلاميين ورؤساء الصحف بتهمة إفساد الرأي العام، وصدر قانون بشأن المطبوعات ليحل محل قانون المطبوعات رقم 11 لعام 1959، وفرض تقييدات وشروطا مجحفة للنشر ورقابة صارمة أدت إلى إغلاق عدد مهم من الصحف الليبية

خلال أشهر قليلة من صدور القانون. وبعد إعلان القذافي عن **الثورة الثقافية** بخطاب زوارة عام 1973 ازداد التضييق على حرية التعبير والنشاطات الثقافية وانتشرت حملات انتقام تعسفية من فئات المثقفين الليبيين والأدباء والكتاب باسم الشرعية الثورية.[1]

حتى مع دخول ليبيا مجال المشاريع الإصلاحية في الفترة التي لحقت رفع العقوبات عنها منذ 2003 ، وما رافق ذلك من فتح لقنوات فضائية وإذاعية وصحف جديدة غير تعبوية تابعة للنظام، فإن ذلك لم يغير من واقع الإعلام والصحافة شيئا. ويرى البعض أن هذه الإصلاحات كان الغرض منها إسكات صوت المعارضة بالخارج وكسبها بما يساعد على استقرار نظام القذافي.

من جهة أخرى، عمل القذافي عند وصوله للسلطة على تقويض دور القبائل وتحجيم دورها في السياسة الليبية ، فعمد إلى تفكيك التحالفات القبلية التي أنشأها النظام السابق. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تستمر طويلا حيث اضطر نتيجة تأثير عدد من العوامل الأخرى إلى العودة لاستخدام القبائل سياسيا*. وأصبح التلاعب بالقبائل وبناء تحالفات قبلية غير رسمية جزء مهما من المناورات السياسية الداخلية للقذافي.

اتبع القذافي سياسة تفضيل بعض القبائل والمناطق على غيرها مثل تفضيله لإقليم طرابلس في المنطقة الغربية على إقليم برقة في المنطقة الشرقية، وكذلك تفضيله لقبيلته القذاذفة ، وقبائل مثل وارفلة ووراشفانة وترهونه، ومنحهم مناصب كبيرة في الدوائر الحكومي، وتكوين الجيش من أغلب تلك القبائل، ومنح أولادهم بعثات تعليمية في الخارج[2]. وفي هذا الصدد رصد المراقبون ، كيف أن القذافي خلق حالة تركت القبائل تتنافس للتقرب إليه خدمة لمصالحهم، وكان النظام يتعامل مع القبائل كلها

[1] ريما إبراهيم، **السياسات الثقافية في ليبيا**، (طرابلس:المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات،أكتوبر 2017)،ص 7

* تم تعزيز دور القبائل في الحياة العامة الليبية أكثر منذ 1990 ، مع تأسيس نظام شامل من خلال لجان القيادة الاجتماعية الشعبية، وكان نبلاء القبائل والأقاليم هم الأعضاء الأساسيون في هذه اللجان الجديدة، والتي تولت عددا من الوظائف الاجتماعية و البيروقراطية في الدولة المركزية.

[2] أحمد صلاح، "ليبيا و تحديات مرحلة ما بعد القبيلة"، (**ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، السنة 19، عدد 221، مايو 2013)، ص ص 55-56

وكأنه ولي أمرها،وباعتماد القذافي لتكتيك التقريب والتفريق تمكن بالفعل من تحييد فعالية السلطة القبلية.[1]

أما عن علاقة القذافي بالجيش الوطني، فمن المثير للاهتمام أن القذافي لم يكن يثق فيه، وأنه لم يحدث إسناد المهام الأمنية إلى القوات المسلحة النظامية، من خلال نظام متوازن بعناية من الدورات والترقيات، مما أبقى عليه ضعيفا غير مجهز وغير مسيس تماما[2]. كما كان يعامل بقدر كبير من الريبة تجنبا لوقوع أي انقلاب محتمل، سيما مع وجود بعض محاولات الانشقاق. كانت محاولة المقدم **آدم الحواز**، و**المقدم موسى** أحمد المنقلبين مع القذافي هي المحاولة المتصدرة لتلك الانقلابات الرئيسية عليه في العام نفسه الذي كان فيه انقلاب 1969، ثم ثورة **أهل الجنوب** في 10-5-1970، ومن بعدها مجموعة من المحاولات التي توجت بمحاولة الرائد **عمر المحيشي** 1970 ، وهو أحد العناصر المنقلبة مع القذافي. وتوالت محاولات الانقلاب على القذافي من الأباعد والأقارب بما فيهم القذاذفة، والمقارحة، وأبناء قبيلة ورفة، وكذا محاولة الجبهة الوطنية لأنقاذ ليبيا 1984.[3] كان القذاافي يخشى من الانقلاب عليه، وليس أدل على ذلك، مما قام به من حركة انتقامية في مدينة بن غازي عام 1999 على إثر محاولة اغتياله في تلك المدينة ، حيث قام بحقن ما يقارب 450 طفلا بفيروس نقص المناعة- الإيدز ،واستهزائه من أهل الضحايا فيما بعد[4].

كان هناك عدد من الوحدات الخاصة والمنظمات الأمنية الأخرى المنفصلة عمدا ، تقدم تقاريرها مباشرة للقذافي ومستشاريه الأمنيين وأجهزته الخاصة بما في ذلك جهاز الاستخبارات العسكرية ، وهيئة أمن الجماهيرية ، ولجان التطهير وغيرها ، ويرأس كل منها أحد مؤيديه المقربين الأكثر ثقة. وعن الإنفاق العسكري ، فوفقا لما أورده الدكتور **محمد يوسف المقريف** - رئيس ديوان المحاسبة الأسبق وسفير ليبيا في الهند- في مقالته عن مأساة ليبيا ومسئولية القذافي عام 2002، فقد أنفق

[1] ثورة ... و استياء : الدولة و الفصائل و العنف في ليبيا الجديدة ، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] عقيل حسين عقيل، **أسرار و حقائق من زمن القذافي**،(القاهرة:المجموعة الدولية للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص 9-10

[4] عمار جعفر العزاوي ، مرجع سابق ، ص 98.

النظام الليبي بعد الثورة ما لا يقل عن 40% من عائدات ليبيا النفطية على شراء السلاح وتكديسه وعلى الإنفاق العسكري[1].

في ظل هذا الواقع، بات واضحا أن أي محاولة لإصلاح النظام غير ممكنة ، حتى مع دعوات الإصلاح التي كان يطلقها سيف الإسلام القذافي، من خلال مشروع **ليبيا الغد** الذي شمل عدة مبادرات إصلاحية واقتصادية وثقافية وحتى سياسية، كان من ضمنها مشروع لإعداد دستور للبلاد رغم تعارضه مع إيديولوجيا نظام القذافي ، وإنشاء جمعية العدالة لحقوق الإنسان، ومركز الديمقراطية للبحوث والدراسات ومشروع بناء إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة وتطوير للمؤسسات السياسية والإستراتيجية الاقتصادية، ومركز الديمقراطية غير الحكومي لتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.[2]

لقد أثبتت الأحداث أن مثل هذه الدعوات كانت بمثابة عمليات تجميلية في وجه النظام الذي استمر 42 عاما، ولم تكن ناتجة عن فلسفة إصلاحية حقيقية . ويعدد **يوسف الصواني** أسباب فشلها بالقول: "بينما كان مستوى وحجم التوقعات هائلين بالدرجة ذاتها التي تتصف بها التحديات، فإن ما قدمه سيف الإسلام القذافي عبر مؤسسته، حينذاك، لم يكن إلا في الحدود المرسومة، ولم تظهر نية صادقة تستوعب تماما الحاجة إلى تفهم أكثر موضوعية، ليس للواقع واشتراطاته، بل أيضا، وهذا هو الأهم، للتحديات والإشكالات الناجمة عن شبح عقود من حكم القذافي". كانت نقطة القصور الأساسية هي أن مشروع **ليبيا الغد** كان محدودا بالتفويض الممنوح لصاحبه، وبموجب اشتراطات الدور في ظل حكم الأب،وتنافس الأشقاء، بينما كانت الحاجة صارخة إلى ما يتجاوز حدود الإصلاح الاقتصادي للدخول في صميم قضايا وتحديات الاقتصاد السياسي المتحول، وهو بذلك يشمل كل ما له صلة بالعلاقة بين الدولة والمجتمع، والحاجة إلى عقد اجتماعي وسياسي جديد لا يعيد إنتاج الماضي.[3]

هكذا حالت أربعة عقود من حكم القذافي دون أي تطور اجتماعي حقيقي، ناهيك عن أي سياسة بالطبع. ولم تشهد ليبيا أي ملمح من ملامح الدولة أو أي بناء مؤسسي من أي نوع، حتى التقاليد

---

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ،**الديكتاتور المعمر، ليبيا: 40 عاما تحت سيطرة العقيد**، مرجع سابق.

[2] ريما إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 6-7

[3] يوسف الصواني، **ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 93.

القبلية تعرضت للتشويه باستغلال القذافي لها أحيانا في إطار تعزيز سلطته المطلقة. وكان لذلك أثر كبير في انهيار نظامه وانهيار ليبيا كلها. [1]

[1] أحمد مصطفى، **التغيير العربي: مقدمات و توقعات**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، 2012)، ص 136

المبحث الثاني : السياق الاقتصادي ؛ فشل السياسات التنموية

يخبرنا التاريخ أن الوضع الاقتصادي المتردي كان على الدوام سببا مباشرا في اندلاع الثورات وانهيار الأنظمة السياسية، وهذا ما ينطبق على الثورات العربية التي حدثت في تونس ومصر وليبيا. فقد كانت هذه الدول تعاني من أزمات اقتصادية عميقة لم تكن ناتجة عن قلة الموارد الاقتصادية أو البشرية بقدر ما كانت مترتبة عن سوء الإدارة ومترجمة للفشل في استغلال تلك الموارد.

إن فشل الحكومات العربية في وضع سياسة تنموية تخدم شعوبها يعد مؤشرا أساسيا على الوضع الأزموي الذي وصلت إليه هذه الحكومات، فانخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي أثر سلبا على خلق فرص العمل، هذا فضلا عن تراجع دور الدولة بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة في دعم الطبقات الدنيا و الفقيرة، والذي كان جزء من القوى المحركة للاحتجاجات في الثورات العربية.

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي أسهمت في اندلاع الثورات العربية، إذ يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية مشتركة ما بين الدول التي اندلعت فيها هذه الثورات، في كثير من القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت في تحقيق المستويات اللائقة لحياة الشعوب و درجة رفاهيتها. ومع اتجاه هذه الدول إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق، عبر تنفيذ شروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، تزايدت حالة الإحباط الناتجة عن ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببت في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، فضلا عن إخفاقها في الحد من معدلات الفقر والبطالة. وبحسب رأي الدكتور **محمد أبو حمور**: فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين الشباب العربي كانت من الأسباب الرئيسية لحدوث الربيع العربي، يضاف إلى ذلك ضعف المساءلة والشفافية واستشراء الفساد وانخفاض التجارة البينية والاستثمارات العربية داخل الوطن العربي، وغياب العدالة في توزيع الثروات.[1]

و على ذلك، يعالج هذا المبحث الظروف والأسباب الاقتصادية التي كانت وراء اندلاع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، بالاعتماد على المؤشرات الكمية والأدلة الإحصائية الضرورية.

[1] إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب و النتائج "، **(مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية،عدد 43، 2013)، ص 41.

المطلب الأول : تونس؛ السياسة التنموية و مفارقة النمو بلا تنمية

يستوجب عرض السياق الاقتصادي للثورة التونسية تحليل التوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية التونسية وتداعياتها على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وعرض نتائجها طيلة العقود الماضية . وهو ما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بالفجوة التي تعمقت بين مؤشرات النمو وتلك المتعلقة بالتنمية، والتي تكشفت عن قصور واضح في السياسات الاقتصادية.

أولا: تطور الاقتصاد التونسي:

إن خلفيات الخلل في الاقتصاد التونسي لا تعود فقط إلى السياسات التي عرفتها البلاد في عهد الرئيس بن علي، وإنما تعود في جزء مهم منها إلى سياسات ما بعد الاستقلال ، ذلك أن العهد البورقيبي ورغم إرسائه دعائم أصبحت معطيات هيكلية في المجتمع التونسي كارتفاع نسب التعليم الأساسي والعالي واتساع الطبقة الوسطى ، إلا أنه أسس لنهج اقتصادي تفاقمت آثاره السلبية مع وصول بن علي للسلطة.

قد شهدت تونس ثلاث مراحل أساسية اقتصاديا في تاريخها المعاصر منذ الاستقلال:

المرحلة الأولى، امتدت من الاستقلال سنة 1956 إلى سنة 1970: وتميزت بإرساء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي والإصلاح الزراعي وخوض تجربة الاشتراكية فيما اصطلح عليه اسم التعاضدية (الاشتراكية الدستورية)، والتي وإن نجحت في الجمع بين دعم الصناعات المعوضة للاستيراد وتطوير قطاعات خدماتية شبه ريعية ، إلا أنها فشلت في تحقيق تطلعات المواطنين بسبب صبغتها البيروقراطية وعجزها عن التجاوب مع الخصوصيات الجهوية والمحلية. وجاء الرد على فشل هذه التجربة في الإعلان الحكومي ليوم 17 نوفمبر 1970 الذي أقر تشجيع الانفتاح الاقتصادي والتخلي عن السوق الداخلية لصالح الاستثمارات الموجة للتصدير ، وذلك بمنح امتيازات للمستثمر الأجنبي ، كما ركز هذا الإعلان على ضرورة توجيه الاقتصاد التونسي للتفاعل مع السوق الأوربية المشتركة آنذاك.[1]

[1] وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية– الاجتماعية. في: **ثورة تونس الأسباب و السياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 93.

المرحلة الثانية، امتدت من سنة 1970إلى نهاية العهد البورقيبي سنة 1987: وشهدت هذه المرحلة انفتاحا اقتصاديا كرس اختلالا بين الجهات الداخلية والساحلية ، وارتباطا وثيقا بالعرض والطلب في الأسواق العالمية بسبب اعتمادها على تطوير قطاعات ريعية كالفلاحة الموجهة للتصدير ، وأخرى ذات قيمة مضافة منخفضة وموجهة للأسواق الخارجية كالسياحة .

عرف النمو معدلات مرتفعة وسريعة نسبيا، فبعد الركود انتعش النمو في الفترة (1983-1985)،ثم جاءت فترة الركود و التباطؤ سنة 1986 بـ 2,4%.[1]

المرحلة الثالثة ، في عهد الرئيس بن علي : وشهدت البلاد في هذه الفترة مواظبة على تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي أقرها صندوق النقد الدولي وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الريعية والخدمات المرتبطة بالوساطة والربح السريع والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة.*

لقد عملت السلطة في تونس منذ 1987 على انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق، لا سيما منها تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية. وفي نفس السياق تم إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين القطاعين العام و الخاص مع التخلي تدريجيا عن نموذج الدولة المتدخلة، في ظل محاولة إدماج الاقتصاد التونسي في المنظومة العالمية ، وخاصة بعد الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة والدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي**.

سجلت تونس خلال هذه المرحلة، تحكما في التوازنات الكبرى، حيث بلغ معدل النمو 4,77% في الفترة (1987-1988)، وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد وتقليص البطالة وتحكم في نمو السكان.[2]

---

[1] حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،(**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 7)، ص 12

* توفر السياحة النسبة الأهم من العملات الصعبة ، و يوفر النسيج 40%في مواطن الشغل في القطاعات الصناعية بحسب إحصاءات 2008.

**كانت تونس أول دولة من جنوب المتوسط توقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، مما جعل معدل الانفتاح الاقتصادي يمر من 49% سنة 1987 إلى 105،7% سنة 2008.

[2] حاكمي بوحفص، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 12

في ظل هذا الواقع، أصبحت الدولة في تونس مؤهلة أكثر لتأدية دور سياسي اجتماعي أكثر من استعدادها لتأدية أدوار اقتصادية، واقتصر دورها أكثر من أي وقت مضى على التوجيه والحد من التدخل في العملية الإنتاجية باستثناء تدخلها في بعض القطاعات الإستراتيجية ، مما جعل من مسألة التنمية تبدو أكثر تعقيدا.

ثانيا- مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة التونسية: قد حقق الاقتصاد التونسي تبعا للسياسة الاقتصادية المنتهجة نسب نمو تجاوزت 4،6% بالنسبة للفترة 1987- 2006، كما تمكن من المحافظة على توازناته العامة ، ولا سيما ما تعلق منها بالمديونية ، حيث تراجعت بعض مؤشراتها ، فانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى حدود 49% ونسبة خدمة الدين إلى 16،6% سنة 2006 مقابل 58% و 26،3% سنة 1986 . وتم التحكم النسبي في التضخم ، والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من 5،8% من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) إلى 2،5% في المخطط العاشر (2002-2006).[1] لكن وعلى الرغم مما تحقق من تحسن نسبي ملحوظ في الأرقام والمؤشرات العمة للنمو، فإن الاقتصاد التونسي واجه جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل ، وعلى مستوى التوازن الجهوي والمناطقي وعلى العدالة الاجتماعية بوجه خاص ، وربما يبقى ارتفاع مؤشرات البطالة وضبابية عملية قياس الفقر أحد أهم الشواهد المفندة لمقولة المعجزة الاقتصادية التونسية ، ومن البراهين المؤكدة لواقع اقتصادي ربما حضر فيه النمو ولكن غابت عنه التنمية بالتأكيد.[2]

إن لعبة الأرقام وفخ القياس المضلل والترتيب العالمي الجيد لتونس في بعض المجالات ، وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها إلا أنها لم تكن كذلك في أغلب الأحيان. فقد وضع تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تونس في المرتبة السابعة ضمن البلدان التي حققت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية خلال الفترة 1970-2010 ، ويرجع التقرير ذلك بدرجة أكبر إلى التحسن الحاصل في مؤشرات الصحة والتعليم التي يعتمدها دليل التنمية البشرية إلى جانب مؤشر دخل الفرد. ويؤكد خبراء التقرير أن الأداء الجيد في الصحة والتعليم لم ينطبق على

[1] عائشة التايب ، الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في: **ثورة تونس الأسباب والسياقات و التحديات**، مرجع سابق، ص 59.

[2] المرجع نفسه ، ص 60.

النمو الاقتصادي ، حيث بقي متوسط معدل نمو دخل الفرد ضعيفا ، وحلت تونس بعد 19 بلدا تفوقت عليها في نمو الدخل في الأعوام الأربعين الماضية. وفي المقابل لم تتفوق على تونس سوى ستة بلدان من حيث التحسن في مؤشرات الصحة والتعليم في دليل التنمية البشرية. وهذا ما يؤكد ضعف علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتحسن في الصحة و التعليم ، فالترابط بين هذين المتغيرين على مدى الأعوام الأربعين الماضية بقي غير ذي دلالة إحصائية تذكر .

من جهته قدم **محمد بن رمضان** حصيلة للوضع الاقتصادي في تونس قائلا: في الواقع، كل شيء يؤكد أن القطيعة بين الدولة والمجتمع حصلت قبل 2011؛ ففي عام 2009 ، وفقا للمصادر الدولية، قلل النمو الاقتصادي من توقعاته إلى النصف، الصادرات الصناعية تراجعت بحدة، قل عدد السياح الأوربيين، المستثمرون الأجانب وحتى التونسيون حذرون للغاية. الحصاد الزراعي السيئ لعام 2010 لم يغير شيئا لا في ظروف حياة صغار المزارعين ولا في اقتصاد البلاد عموما، والعمال يعانون من هذه الظروف؛ النمو الاقتصادي لا يصل لاستيعاب أكثر من نصف الفئة العمرية مقابل 2/3 قبل الأزمة،التي أكدتها الأزمة العالمية 2008.[1]

لقد جعلت السياسة التنموية المنتهجة في عهد بن علي؛ والقائمة على الانفتاح والتحرر، تونس أمام جملة من التحديات التي يطرحها الاندماج في الاقتصاد العالمي ، لا سيما منها ضعف تنافسية بعض القطاعات الاقتصادية. كما أنتجت عملية إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية ضعفا بارزا في تشغيلية الساكنة التي تنقصها في أغلب الأحيان الكفاءة اللازمة لخوض غمار سوق المنافسة. وعلى الرغم من التصريح الرسمي بالتحسن الكبير في مستوى مؤشرات التشغيل خلال المخطط العاشر للتنمية من خلال ارتفاع عدد مواطن الشغل المحدثة بما مكن من تقليص النسب العامة للبطالة ، فإن عدد العاطلين عن العمل ظل مرتفعا، حيث قدر بحوالي 14% على المستوى الوطني سنة 2004 ، وبنحو 522،4 ألف عاطل من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق سنة 2008 ، و ذلك بنسبة 14،2% ، وقدر معدل التطور السنوي ب 1،4% و تطور ذلك المعدل ليصل 2،3% بين سنتي 2004-2007.

[1] Ahmed jdey, "Pour une histoire de la Tunisie du 14 janvier 2011 : La fin d'un dictateur et l'amorce de la construction démocratique". **(Rawafid, Tunis**,n° 17, 2012), p.120

وارتفع عدد العاطلين عن العمل بما يقدر بـ 14,3 ألف خلال الفترة بين سنتي 2007-2008 ، وسجلت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية ما بين 15 و 19 سنة 2008 بما يقدر بـ 34,1%.[1]

إن هذه الأرقام لا تعبر بالشكل المطلوب عن مشكل البطالة، وذلك للأسباب التالية:[2]

- أن هذا الإحصاء يشمل كل شرائح المجتمع بغض النظر عن المؤهلات أو غيرها من المعايير، فعلى سبيل المثال يرتفع هذا المعدل عند أصحاب الشهادات العليا ويزداد ارتفاعا في المناطق الداخلية .
- يعرف الاستبيان الذي نظمه المعهد الوطني للإحصاء سنة 2004 الناشط الاقتصادي "المشتغل" بأنه: الشخص الذي اشتغل على الأقل ساعة خلال الأسبوع السابق للمسح أو التعداد وذلك بمقابل أو من دون مقابل، وهو بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار عقود الشغل وطبيعتها وتلاؤمها مع الكفاءة العلمية، (أنظر الشكل رقم 9).

الشكل رقم (09): البياني التالي يوضح تطور نسب البطالة بحسب المستوى التعليمي بين (1994-2006) :

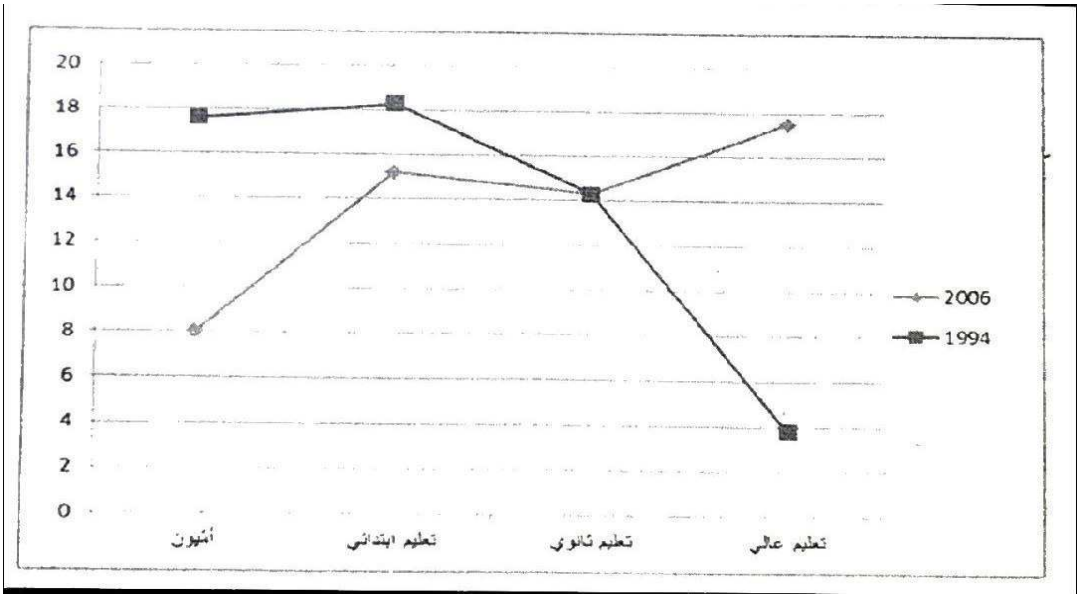

المصدر: وليد حدوق، مرجع سابق، ص99.

[1] عائشة التايب، مرجع سابق ، ص60

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة

هكذا فإن دراسة الخلفية الاقتصادية للثورة التونسية استنادا إلى المعطيات الكمية والأرقام الإحصائية ، يمكن من تحليل مخرجات السياسة التنموية التونسية وتفكيك البنية الاقتصادية على ضوء السياسات المنتهجة وتداعياتها على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

المطلب الثاني : مصر و فشل الإصلاحات الاقتصادية

منذ منتصف الثمانينيات شرعت مصر في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، فعمدت إلى إجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية في الاقتصاد بالرجوع إلى المنظمات الدولية سيما صندوق النقد الدولي.

أولا- مراحل تطور الاقتصاد المصري:

يمكن الإشارة إلى تطور الاقتصاد المصري من خلال مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تمتد من ثورة 23 يوليو 1952، وفيها تميزت السياسة الاقتصادية بالاعتماد على تأميم كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، حيث بدأت الحكومة سلسلة من التدخلات الاقتصادية المختلفة تحت تأثير أزمة قناة السويس عام 1956 وتناسبا مع تغير العقيدة الأيديولوجية نحو الاشتراكية. ولقد كان واضحا تماما بالنسبة للنظام الناصري منذ اللحظة الأولى أن الدولة ستلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد، وخاصة في تنمية البنية التحتية وتمويل المشاريع الكبرى التي لن يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ولكن النظام في بدايته كان شديد التشجيع للقطاع الخاص وللدور الهام للاستثمارات الأجنبية.[1]

استمرت سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام على جميع النواحي الاقتصادية حتى عام 1974،حيث تبنت الحكومة –نتيجة مجموعة من الأسباب– سياسة جديدة لإدارة الاقتصاد عرفت بسياسة الباب المفتوح بهدف تحديث الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي، فعمدت إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، ولكن هذه السياسة لم تحقق أهدافها. وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال

[1] مركز الدراسات الاشتراكية، **تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية**. مصر: 1999، ص 5.

السنوات الأولى من حقبة الثمانينيات، إلا أنه في الوقت نفسه أصبح معتمدا بدرجة كبيرة على المعونات الخارجية ، كما أن مصادر الدخل الأخرى لم تكن كافية لتمويل فاتورة الواردات المرتفعة. ومع انهيار أسعار النفط عام 1986 أصبح وضع الاقتصاد المصري في مأزق نتيجة للانخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي، أما على صعيد المديونية ، فإن حجم الدين الخارجي وضع مصر في قائمة أكثر الدول مديونية.

المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح الاقتصادي؛ والتي يشير إليها عدد من الكتاب باعتبارها، في بعض أبعادها، ارتدادا عن المشروع القومي الناصري الذي سبقها، والذي ساد مصر بين منتصف الخمسينيات وأواخر الستينيات، على خلفية الهزيمة التي مني بها النظام الناصري في حرب 1967. وإذا كانت الهزيمة أضعفت النظام الناصري سياسيا، فإن الضائقة المالية وحاجة مصر المعنوية إلى استرجاع أراضيها المحتلة، حربا أو سلما، عاملين ساهما في التغيير، وفي ترجيح كفة القوى التي حولت الرهان من المواجهة إلى السلام، باعتباره بوابة للازدهار الاقتصادي.[1]

بدأ عصر الانفتاح برهان محوري على المستويين السياسي والاقتصادي، مفاده أن الانفتاح على الولايات المتحدة يحقق عملية السلام ويعيد الأراضي المصرية المحتلة، وأن الانفتاح الاقتصادي على رأس المال الأجنبي يحل المعضلة الاقتصادية. فبعد قانون رقم 65 لعام 1971 الذي أنشأت بموجبه المناطق الحرة وسمح بدخول الاستثمار الأجنبي في إطار الشراكة مع القطاع العام، جاء القانون الأساسي رقم 43 لعام 1974 معبرا عن هذا الرهان في الأولويات التي طرحها لجذب الرأسمال الأجنبي، وضمن حوافز لتشجيع الشراكة بين القطاع العام ورأس المال الأجنبي، وإدماج الاقتصاد المصري في النظام الدولي.[2]

لم تحل سياسة الانفتاح مشكلة العجز المالي التي واجهها القطاع العام في استثماراته في البنى التحتية وفي السياسة الاجتماعية، بل فاقمتها. وعلى ضوء ذلك، لجأت الحكومة المصرية إلى برامج إصلاح واسعة في نظامها الاقتصادي، شملت أساسا تقليص حجم القطاع العام من خلال الخوصصة، تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمار وتخفيض التعريفات الجمركية، رفع القيود المفروضة على الأسعار،وتخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات. هذه الإصلاحات التي اعتبرت صورة للمشروطية

[1] عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، مرجع سابق، ص 155

[2] المرجع نفسه، ص 156

السياسية، حيث أنها تندرج في إطار التعويضات المالية التي تلقتها الحكومة ، والتي دفعتها إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في المقابل كان عليها تنفيذ سلسلة من الزيادات في الأسعار وخفض الدعم للتقليل من عجز الميزانية، وكذلك برنامج طويل المدى لإعادة الهيكلة الاقتصادية،يتضمن إزالة تشوهات الأسعار وإعادة تنظيم القطاع العام.[1]

اقترنت تلك الفترة الموصوفة بالانفتاح الاقتصادي، لاسيما مرحلة التحرير الاقتصادي، بالاستنزاف المستمر لموارد الدولة المحدودة في صورة مدفوعات للدائنين الأجانب تسديدا للقروض ووفاء لفوائد تلك القروض[2]. وكنتيجة لهذه السياسات برزت طبقة من رجال الأعمال أقرب إلى أعمال السمسرة من الإنتاج الفعلي، كما أن التحالف بين هذه الطبقة والحكم أدى إلى مأسسة الفساد[3].

سيطرت جماعات من الرأسماليين الجدد على السلطة السياسية الحاكمة في مصر، ويصف **كليمنت مور هنري Clement M. Henry** و **سبرينغبورغ Robert Springborg** نظام مبارك بالدولة **البيرتوريانية البلطجية**، التي ترتبط بالموالين لها من خلال علاقة زبائنية، تتشكل في شبكات محسوبية في نطاق ترتيبات ريعية، تأتي نخبها من خلفيات اجتماعية منوعة، فلا تبدو أنها تخدم طبقة بعينها. وهي باعتمادها على الدولة ذاتها، لا تحتاج إلى تحالفات اجتماعية واسعة من جهة، وتواجه صعوبة كبيرة في تطبيق الخصخصة من جهة أخرى.[4]

يلخص **جلال أمين** التطورات الاقتصادية في مصر في عهد مبارك، في مجموعة من الحوادث أهمها: ازدياد إجمالي الديون الخارجية من 30 مليار دولار في منتصف سنة 1981 إلى 45 مليار دولار في منتصف سنة 1986، وتعرض الاقتصاد لصدمة خارجية عنيفة بسبب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، واستمرار سياسة الانفتاح الاقتصادي كما دشنت سنة 1974 على الرغم من التوافق الاقتصادي المهني على أهمية ترشيدها، وتدخل صندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد منذ

---

[1] Roger Owen, **State,Power and politics in the making of the modern Middle East**,(Routledge, 1994), p. 288.

[2] مصطفى كامل السيد، **الاستقلال الوطني و التنمية المستقلة.**(القاهرة: المركز العربي للبحث و النشر، 1982)، ص 42.

[3] زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر و المستقبل"، (**المستقبل العربي**. عدد 385، أذار 2011)، ص 70.

[4] Clement M. Henry,Robert Springborg,**Globalization and politics of development in The Middle East,** ,2nd Ed.(New York, Cambridge University Press,2010),pp.162-163

سنة 1987، والارتفاع المفاجئ لتدفقات الاستثمارات الأجنبية سنة 2005، ووقع الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري.[1] نتج على تطبيق البرامج الاقتصادية نيوليبرالية، أن أصبح مئات الآلاف من العمال والمستخدمين معطلين عن العمل. ولقد حاول كثير من العمال بشكل جماعي وصريح أن يدافعوا عن وسائل عيشهم،فاشتركوا في أنواع عديدة من الفعل الجماعي، مثل الإضرابات والإعتصامات والتظاهرات من كل نوع. وتشير تقارير **المركز الأرضي لحقوق الإنسان**، أن الأنشطة الجمعية للعمال كانت في تزايد في بدايات عقد 2000 بنسبة أكثر من 100 نشاط في السنة، وفي خلال الفترة بين 2004 و 2006 سجل أكثر من 200 نشاط في السنة، وخلال عام 2007 سجل 614 نشاطا جمعيا هائلا، أعقبتها 608 خلال عام 2008.[2]

ثانيا- مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة:

لجأت الحكومة المصرية إلى إجراءات إصلاحية مرحلية لتقليل مدى تأثير التحرير الاقتصادي على المجتمع خاصة الفئات ذات الدخول المتوسطة والضعيفة، وخلال سنوات من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي استطاعت مصر تحقيق نتائج ملموسة في العديد من المؤشرات المالية والنقدية، إلا أن العديد من الجوانب الأخرى لم تشهد تحسنا يذكر.

بالنسبة لمعدلات النمو: استمر الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات للنمو مرتفعة خلال العام المالي 2008/2007،حيث بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 7,2%مقابل 7,1% خلال عام 2007/2006 و6,8% خلال عام 2006/2005 . حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبسعر السوق من 617 مليار جنيه إلى 731 مليار جنيه وإلى 870 مليار جنيه خلال الأعوام 2006/2005 و2007/2006 و2008/2007 على الترتيب[3]. وذلك على الرغم من الظروف الدولية والإقليمية غير المواتية، خاصة الارتفاع العالمي في أسعار النفط وأسعار العديد من السلع الغذائية والاضطرابات في أسواق المال العالمية ، مع ازدياد حدة أزمة الرهن العقاري في

[1] علي عبد القادر علي، "من قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك"، **(مجلة عمران**، عدد 4، ربيع 2013)، ص 234

[2]John Chalcraft, Egypt's 25 January Uprising, Hegemonic Contestation, and the Explosion of the Poor, in :**The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World**. Op.cit,p,159

[3] **التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2008 ، ص 453.

الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك بدأت مظاهر التراجع في معدلات النمو تظهر خلال الربع الأخير من العام المالي 2008/2007 كنتيجة أساسية للتباطؤ النسبي في بعض القطاعات، وكذلك التراجع في عائدات قناة السويس والسياحة.

وقد لعب الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري الدور الأكبر في هذا النمو وذلك مقارنة بالنمو الذي حدث خلال الأعوام السابقة، والذي كان الطلب الخارجي يلعب الدور الأساسي فيه.

بالنسبة لأوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري: أسفرت السياسة الاقتصادية عن تحسن أوضاع ميزان المدفوعات ، فارتفع الفائض المحقق بهذا الميزان من 3,3 مليار دولار عام 2006/2005 إلى 5,3 مليار دولار عام 2007/2006 ثم إلى 5,4 مليار دولار عام 2008/2707. وذلك كنتيجة أساسية لتحسن ميزان الخدمات الذي حقق فائضا بلغ 14,9مليار دولار خلال العام المالي 2008/2077، وكذلك ميزان التحويلات الذي حقق نحو 9,3 مليار دولار عام 2008/2007 ، كنتيجة لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.[1]

على الجانب الآخر، فقد اتسعت الفجوة في الميزان التجاري بصورة كبيرة حيث وصل عجز هذا الميزان إلى 23,4 مليار دولار عام 2008/2007 مقابل 16,3 مليار دولار علم 2007/2006 و11,9 مليار دولار عام 2006/2005،(أنظر الجدول رقم 12).

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008**، مرجع سابق، ص 456.

الجدول رقم (12): يوضح أوضاع ميزان المدفوعات من 2001 إلى 2008:

البيان/ السنة	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008
الميزان التجاري	7517-	6615-	7834-	10359-	11986-	16291-	23415
الصادرات	7121	8205	10453	13833	18455	22018	29356
بترول	2381	3161	3910	5299	10222	10108	14473
غير بترولية	4740	5045	6542	8534	8233	11910	14883
الواردات	14637-	14820-	18286-	24193-	30441-	38308-	52771-
بترول	2477-	2313-	2550-	3975-	5359-	4128-	9561-
غير بترولية	12161-	12507-	15837-	20218-	25082-	34180-	43210-
صافي الميزان الخدمي	3878	4949	7318	7842	8191	11498	14966
المتحصلات	9618	10441	12981	15030	17438	20456	27211
المدفوعات	5840-	5493 -	5663-	7187-	9247-	8957-	12254
صافي التحويلات	4252	3609	3934	5428	5547	7061	9338
الميزان التجاري	614	1943	3418	2911	1752	2269	888
ميزان المعاملات الرأسمالية	964-	2734 -	5016-	3378	3511	853	7137
السهو والخطأ/صافي	107-	1337	1440	1811-	2010-	2160	2605-
الميزان الكلي	**456-**	**546**	**158-**	**4478**	**3253**	**5282**	**5420**

المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي 2007-208، مرجع سابق، ص 457

أما النسبة للفقر ومستويات المعيشة: فالملاحظ هو زيادة معدلات الفقر المتزامن مع زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول. والمعروف أن توزيع الدخل إنما يتحدد أولا بنظام الأجور، بينما تكون إعادة توزيع الدخل، أو تحسينه، من خلال نظام الضرائب، والدعم، والخدمات العامة المجانية، وشبه المجانية. ساء توزيع الدخل في مصر إلى درجة جعلت أغلبية المواطنين لا يشعرون بأي ثمار للنمو الاقتصادي المزعوم، بسبب سوء نظام الأجور الذي يطلق أيدي أرباب العمل في تحديد أجور العاملين لديهم، تحت وطأة حد أدنى هزلي للأجر الشهري (118 جنيها)، مع غياب سقف للأجور.[1] بلغ متوسط الأجر الأسبوعي في القطاع الخاص 214 جنيها في عام 2007، مقابل 308 جنيها في

[1] عبد القادر ياسين، **مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية**. في: **25 يناير: مباحث و شهادات**، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يونيو 2013)، ص 49

القطاع العام،كما تدنت مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية إلى نحو 115,92 مليار جنيه في الفترة 2010-2011، كذلك تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية لذوي الدخل المحدود من 21,1 مليار جنيه في ميزانية 2008-2009 إلى 14,1 مليار جنيه، في ميزانية العام التالي، و13,6 في ميزانية 2010-2011. [1]

بتصفح الخريطة الاجتماعية في مصر ووضع الفقراء بها، يشير تقرير البنك الدولي عن الفقر في مصر إلى أن نسبة الفقراء قد انخفضت من 24,18% في عام 1991/1990 إلى 19,41% عام 1996/1995 ثم إلى 16,74%عام 2001/2000، وعادت إلى الارتفاع مرة أخرى إلى 19,56% علم 2005/2004. أما نسبة الفقر المدقع فقد ارتفعت من 2% عام 1996 إلى 2,9% عام 2000، وإلى 3,8%عام 2005[2].(أنظر الجدول رقم 13).

الجدول رقم (13): يوضح تطور الفقراء في مصر كنسبة من إجمالي السكان:

الفئة	1996	2000	2005
الفقراء	%19.4	%16.7	% 19.6
الفقراء المدقعون	%2.0	% 2.9	% 3.8
شبه الفقراء	% 32	% 25.9	% 20.9

المصدر، التقرير الاستراتيجي 2007-2008، مرجع سابق، ص 474

غير أنه تجدر الإشارة، أن التقرير قد فرق بين من أسماهم الفقراء المدقعين (والذين يقل متوسط دخلهم السنوي عن 995 جنيه في عام 2005)، والفقراء (وهم من يقل دخلهم السنوي عن 1423 جنيها)، وشبه الفقراء (ويقل دخلهم عن 1854 جنيها). وهذه المستويات تختلف عن التقديرات الدولية التي تشير إلى أن الفقير المدقع باعتباره من يقل دخله عن دولار واحد في اليوم، وإلى الفقير وهو من يقل دخله عن 2 دولار في اليوم. من جهة أخرى، هناك 39,1% من الفقراء يعيشون في ريف الوجه القبلي، و18,6% في حضر قبلي، مقابل 16,7% في ريف بحري و9% في حضر بحري، و 5,6%

[1] عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 50

[2] التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008، مرجع سابق، ص 474.

في الأقاليم الحضرية. أي أن هناك نحو 51% من سكان ريف الوجه القبلي فقراء، مقابل 26% من سكان ريف الوجه البحري.[1](أنظر الجدول رقم 14)

الجدول رقم (14): يوضح توزيع الفقراء في مصر عام 2005/2004 :

الإقليم	نسبة الفقراء في الإقليم (%)	التوزيع الجغرافي للفقراء	التوزيع السكاني
العاصمة والمدن الكبرى	5.7	5.4	18.7
دلتا مصر (حضر)	9.0	5.6	12.1
دلتا مصر (ريف)	16.7	26.2	30.6
صعيد مصر (حضر)	18.6	11.3	11.9
صعيد مصر (ريف)	39.1	50.7	25.4
الإجمالي على مستوى مصر	19.6	100	100

المصدر، التقرير الاستراتيجي 2007-2008، مرجع سابق، ص 466.

هكذا وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية، دخلت مصر أزمة حكم شاملة ذات طبيعة اجتماعية حادة تمس مسألة توزيع الثروة في المجتمع، بعد أن احتكرت فئة قليلة من كبار رجال الأعمال، متداخلة عضويا مع السلطة، رأس المال والثروة، مقابل انحدار الطبقة الوسطى إلى الطبقات الدنيا. وقد أدت هذه السياسات إلى تحلل دور الدولة، فاستشرى الفساد في معظم مؤسساتها حتى غابت مهمة السلطة السياسية في الدولة عن أداء أدنى ما يكون من مهماتها وواجباتها. ويوثق الكاتب **أحمد بهاء الدين شعبان** العديد من الحوادث التي تدل على سيطرة طبقة رجال الأعمال على السلطة وتحكمها عن بعد في معظم مفاصل مؤسسات الدولة المترهلة والفاسدة[2].

[1] التقرير الاسترتيجي العربي 2007-2008، مرجع سابق، ص 466.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد بهاء الدين، **صراع الطبقات في مصر المعاصرة مقدمات ثورة 25 يناير 2011**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2012

المطلب الثالث: ليبيا وأزمة الاقتصاد النفطي

تعد ليبيا دولة مالكة للدخل، ويمثل الاقتصاد الليبي نمطا لاقتصاد نامي ومفتوح يعتمد على النفط، وفي ظل هيمنة القطاع النفطي على الأنشطة الاقتصادية ظل الاقتصاد الليبي محتفظا بمعظم مميزات التخلف. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد الليبي يعتمد في القسم الأكبر من موارده على العوائد الخارجية المستحصلة من النفط، وكانت الدُخول يعاد توزيعها من جانب الدولة على الشعب لاختيار القوى الاجتماعية وضمان استمرار النظام، مما يجعل ليبيا دولة تخصيص أو توزيع. وحسب "**فاندوال**" قد تبدو الدول الموزعة أكثر قدرة على مقاومة التحديات الاقتصادية والسياسية. ولأن هذه الدول لا تحتاج إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، فإن الدول الموزعة تطلب من شعبها قبول مقايضة مستويات معيشة عالية نسبيا بحريات مدنية وسياسية واطئة، وهي مقايضة يبدو أن الشعب الليبي قد قبل بها.[1]

لاحظ "**التير**" أن نهج التحديث لم يثبت تماما في ليبيا عندما لم تولد الطفرة النفطية تغييرا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد حاول نظام القذافي الحد من التحولات المرتبطة بالنفط واحتواء تأثيرها، وكان حريصا على محاربة القوى التحديثية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت نتيجة ذلك وضع العقبات في مسار تحديث المجتمع و الدولة الليبيين[2].

إذن فقد كان النفط القوة الدافعة الرئيسية التي غذت نظام القذافي في الداخل والخارج، ومع ذلك، فإن أخطر تداعيات الثروة النفطية هي أنها أعطت النظام القوة المادية اللازمة لتحقيق هدفين في وقت واحد. **الأول**، يتعلق بتزويد الدولة بظروف مواتية لاختراق المجتمع؛ فوفرة عائدات النفط مكنت الدولة من ممارسة الاقتراض بكافة أشكاله دون الحاجة لفرض ضرائب. و**الثاني**، أنها حررت الحكومة من أية حاجة لإقامة التوافق السياسي بين المواطنين، أو تلبية مطالبهم بطريقة ديمقراطية؛ فكانت عائدات النفط الضخمة وراء اقتناع السلطة السياسية باستبعاد أي عقد اجتماعي.[3]

[1] Karim Mezran, Libya in Transition: From Jamahiriya to Jumhü riyyah?, in :**The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World**. Op.cit,p,277

[2] Youssef Mohammad Sawani , « Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future » , (**Contemporary Arab Affairs**, Vol. 5, No. 1, January–March 2012), p.4.

[3] Youssef Mohammad Sawani , Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future, **The Arab Spring,CriticalAnalyses**, op.cit, p.128.

أولا- مراحل تطور الاقتصاد الليبي:

يمكن تقسيم المراحل التي شهد خلالها الاقتصاد الليبي تغيرات هيكلية إلى ثلاث فترات أساسية: **الفترة الأولى؛ الرواج الاقتصادي:** من 1962 إلى 1981، وتوصف بأنها واحدة من أسرع فترات النمو في تاريخ ليبيا، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بلغ في المتوسط 13% سنويا، واكبه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في المستوى العام للأسعار، كما انخفض معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 7,5% في المتوسط، فضلا عن ارتفاع مستوى التشغيل. ويعزى الاتجاه التصاعدي الذي سلكه الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة إلى تضافر جملة من العوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ، والذي أفضى إلى نمو متسارع في الدخل والإنفاق وإلى اضطلاع الدولة بدور أكبر في الحياة الاقتصادية ، إذ شهدت هذه الفترة استئناف ليبيا نشاطها التخطيطي بوضع خطة التنمية الثلاثة للأعوام (1973-1975)، والخطة الخماسية الأولى للأعوام (1976-1988) مستهدفة بذلك البنية التحتية والحركة العمرانية والدفع بعجلة الاقتصاد نحو تنويع مصادر الدخل.

الفترة الثانية؛ الركود الاقتصادي: من 1982 إلى 1988، وهي من أسوأ فترات الانكماش التي شهدها الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية، إذ شهدت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في معدلات النمو وظهور العديد من الاختلالات الاقتصادية بفعل التراجع الحاد في أسعار النفط عام 1986 والمشاكل السياسية مع بعض الدول الغربية على خلفية أحداث لوكربي. وقد أدت هذه العوامل إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد الليبي، وبالتالي مزيد من عدم التوازن المالي المحلي والخارجي، وإلى تعميق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بدليل عجز ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى نحو 13,6%.

الفترة الثالثة؛ التصحيح الاقتصادي: وتبدأ من سنة 1989، وتتصف بحدوث تغيرات جوهرية في الفلسفة الاقتصادية وفي آليات وسياسات العمل الاقتصادي باتجاه نظام السوق. حيث ركز الإطار المنهجي للتصحيح الاقتصادي على العمل بسياسات إدارة الطلب الرامية إلى كبح الضغوط التضخمية وإرساء دعائم للاستقرار والنمو الاقتصادي في ظل تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية،كما ركز أيضا على سياسات تقوية جانب العرض من خلال إجراءات التصحيح الهيكلي، وذلك بتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتكثيف دورها الرقابي من خلال تبنيها

إستراتيجية وطنية لخصخصة المشروعات العامة بهدف خلق البيئة الاستثمارية المناسبة، هذا إلى جانب تطبيق بعض الإصلاحات المالية التي تستهدف زيادة مرونة القطاع المالي.

على الرغم من انفتاح ليبيا على الغرب منذ عام 2003، وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية، للمشاركة في البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية، إلا أن ذلك لم يغير في معادلة استبداد السلطة بالثروة والفساد. بل زاد الوضع سوءا، حيث تزامن الانفتاح الحديث على الخصخصة ، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا، خاصة بعد تسارع وتيرة الانفتاح، وتطبيق سياسات اقتصادية رأسمالية كان لها العديد من الآثار السلبية على قطاعات واسعة من المجتمع، كان من ملامحها الغلاء وارتفاع الأسعار وانتشار الفساد والبطالة[1].

ثانيا– مؤشرات الوضعية الاقتصادية قبل الثورة:

تمكن الاقتصاد خلال فترة الانفتاح من تحقيق معدلات نمو معتدلة نسبيا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، إلا أن ذلك النمو يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع وتيرة الطلب المحلي لغايات الاستهلاك والاستثمار الناجم عن تحسن أسعار النفط . وتشير البيانات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5%خلال الفترة (2004–2010)، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من 4%، وارتفعت الأصول الأجنبية الرسمية من 20 مليار دولار في نهاية عام 2003 إلى 170 مليار دولار في نهاية عام 2010.[2]

أما معدل التضخم السنوي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد تزايد من 11,6% عام 1995 إلى 13,2% عام 1997، ليسجل تباطأ في العامين 1998–1999، ثم سجل انخفاضا بدأ من عام 2000 و حتى 2003 ليسجل (–2,9%، –9,2%، –9,6%، –2,0%) على التوالي، كما يلاحظ أن التضخم بدأ يأخذ في الارتفاع من عام 2004 ليسجل 1,0%، ثم استمر في الارتفاع التدريجي حتى بلغ 10,4% عام 2008.[3]

---

[1] أحمد خليف عفيف ، "الثورة الليبية : الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية". (**دراسات**، الأردن: ، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 42، عدد 3، 2015)، ص 666.

[2] صندوق النقد الدولي، ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، 2012،ص 2

[3] امحمد رمضان شنبيش، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992–2008)"، (**المجلة الجامعة**، عدد 15، المجلد الأول، 2013)،ص 245

رغم ما توحي إليه البيانات من وضعية اقتصادية مريحة نسبيا، فالحقيقة أن ليبيا لم تستفد من الإيرادات الضخمة من النفط ، التي تجاوزت الـ 66 مليار دولار، في تقرير **للبنك الدولي** في عام 2010، والتي غالبا ما وزعت على أجنحة النظام و القبائل المؤيدة للقذافي. لذلك كان الفارق شاسعا بين ليبيا ودول الخليج، برغم من اشتراكهما في العامل النفطي، إذ وصل متوسط دخل الفرد في قطر 73 ألف دولار، بينما لا يزيد في ليبيا على 14 ألف دولار، و هو رقم محدود قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان، إذ لا يزيدون على 6,5 مليون نسمة.[1]

وعن **مستوى التشغيل**، فتشير نتائج التعداد العام للسكان 2006 إلى أن حجم التوظيف في الاقتصاد الليبي بلغ 1,52 مليون وظيفة منها 1,33 مليون وظيفة مشغولة من قبل الليبيين، وأن عدد العمالة الوافدة في سوق العمل الليبي يقدر بحوالي 1,25 مليون نسمة.[2] كما تشير كثير من الدراسات إلى ارتفاع معدلات البطالة و خاصة بين صغار السن و خريجي الجامعات و المعاهد العليا والمتوسطة . وفي حين كانت ليبيا في السبعينيات و الثمانينيات تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة الداخلة لسوق العمل، وتخفف من مشكلة البطالة، إلا أنها مع بداية عقد التسعينيات بدأت تعاني من مشكلة البطالة والتي ارتفعت بشكل مطرد عبر العقديين الماضيين. ويشير حصر القوى العاملة بالجهاز الإداري للعام 2006 بأن حجم القوى العاملة بهذا الجهاز يمثل ما نسبته 56% من إجمالي القوى العاملة، في حين لا يشكل استيعاب القطاع الخاص إلا ما نسبته 18%، بينما نسبة العاملين في القطاع العام 11%، وتقدر نسبة الباحثين عن العمل بحوالي 9%، بينما تشير التقديرات غير الرسمية بأن نسبة البطالة في الاقتصاد الليبي عالية جدا تصل إلى 25% من حجم القوى العاملة.[3]

أما عن معدلات التنمية البشرية، فقد أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال المرحلة 2010/2000، حيث احتلت وفقا لهذه التقارير المرتبة 64 على المستوى الدولي سنة 2000 ، والمركز 61 سنة 2001، والمركز 55 سنة

---

[1] خالد حنفي علي، "سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟"، (**السياسة الدولية**، عدد 186، أكتوبر 2011)، ص 141.

[2] رمضان السنوسي بالحاج، السكان و القوى العاملة: سوق العمل الليبي، التحديات و الفرص:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/.../wcms_214377.pdf

[3] المرجع نفسه.

2009، والمركز 52 سنة 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي[1]. وعلى الرغم مما أشارت إليه هذه التقارير الرسمية من مستوى جيد للتنمية في ليبيا، إلا أن الواقع كان يعكس أمرا آخر، حيث كان هناك قطاع واسع من القوى السياسية الليبية ترى أنه منذ استيلاء القذافي على السلطة ، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها، فأسلوب الحكم الشخصي، الذي اعتمد بالدرجة الأولى على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان القاعدة الشعبية العريضة من عائدات الثروة في بلادهم ، واستخدام تلك الثروة في سبل لا تخدم إلا مصلحة النظام الحاكم.

نشرت جريدة **الوطن الليبية** في شهر مايو 2008 مقالا عن الوضع المزري الذي ما تزال مئات من العائلات الليبية تعاني منه. كما أفادت دراسة اقتصادية اجتماعية أن حوالي 29% من إجمالي الأسر الليبية تعيش تحت خط الفقر، وقدرت أن خط الاحتياج للأسرة الواحدة بنحو 392 دينارا شهريا، ونقلت وكالة **ليبيا برس**، ومركزها لندن عن الدراسة التي أعدتها أمانة **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية** حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لليبيا أن عدد السكان تحت خط الفقر زاد من حوالي 605 آلاف في العام 1993/1992 إلى نحو 739 ألف في عام2001 [2]. و قسمت الدراسة الفئات التي تعيش تحت خط الفقر إلى الأرامل واليتامى والشيوخ والمطلقات الذين يتلقون راتبا ودخلا مناسبا ولا عائد لهم، والفئات التي تستلم المعاش الأساسي، أي الأفراد الذين يتقاضون معاشا أقل من 120 دينارا، وكذلك الأسر التي تحصل على معاشات من صندوق التضامن الاجتماعي، هذا بالإضافة لأصحاب المعاشات التأمينية التقاعدية الذين لا تزيد معاشاتهم عن 120 دينارا في الشهر.

مما سبق، يتضح أن لاقتصاد الليبي لم يكن يمتلك مستهدفات واضحة ومحددة طوال فترة حكم القذافي، وكانت كل السياسات والخطط والبرامج المطبقة تفتقر للرؤية والإستراتيجية المناسبة التي يمكن من خلالها متابعة وتقييم السياسات الاقتصادية المطبقة، وتصحيح مسارات الاقتصاد على ضوئها.

---

[1] أحمد خليف عفيف ، مرجع سابق، ص 665.

[2] المرغني عادل عاشور محمد، "آليات المشاركة السياسية في ليبيا من العهد الملكي 1951 إلى ثورة 17 فبراير 2011".(**المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، مصر: ج 3، ع 5،يناير)2014،ص 283.

المبحث الثالث : السياق الاجتماعي والثقافي؛ التهميش والفقر وتناقضات الهوية

يلاحظ المهتم بالتحولات التي شهدتها بعض البلدان في العالم العربي على إثر الثورات العربية لعام 2011، أن الأبحاث التي واكبتها، والمقاربات التي حاولت رصد أحداثها وسبر أغوارها، كان يغلب عليها بصورة مفرطة الطابع السياسي مما أدى إلى تسليط الضوء على تجلياتها المباشرة دون الولوج إلى طابعها المعقد والموصول بالسياق الاجتماعي والثقافي وما يشتمل عليه من مظاهر التهميش والفقر والتفاوت الاجتماعي.

بالرغم من الثروات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الدول العربية، فإنها شهدت خلالا كبيرا في منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات.

هناك إقرار بأن زيادة التفاوت في الدخل يعود بالضرر على التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي.ومع أن التفاوت في الإنفاق في البلدان العربية كان يتراوح من المستوى المنخفض إلى المتوسط قبل عام 2011، فإن التباينات فيما بين أجزاء كل بلد وبين الريف والحضر ساهمت بشكل كبير في التفاوت الإجمالي. وكانت الفروق فيما بين أجزاء كل بلد أشد بروزا في مصر والعراق (تشكل 20 في المائة أو أكثر من التفاوت في الإنفاق)، وساهم التباين بين الريف والحضر في تفاوت الدخل لا سيما في مصر وتونس.[1]

من جهة أخرى، تقدم أدبيات دراسة الحالة أمثلة كثيرة على وجود ارتباط بين الصراع والتفاوت الأفقي، أو التفاوت الذي يتزامن مع الانقسامات العرقية أو الدينية أو الطائفية. وقد يؤدي الحرمان على أسس عرقية ودينية وطائفية إلى تأجيج المظالم الفئوية، ومن ثم يسهل من عملية الحشد للصراع.[2]

وهكذا، فإن البحث في السياق الاجتماعي والثقافي لثورات الربيع العربي يحتاج إلى مقاربته بالاستعانة بالمؤشرات الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يتطلب رصد وتحليل صور فعله وتفاعله مع السياقات والشروط التي يفترض أن تكون قد ساهمت في تحديد سماته.

---

[1] المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، **التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي**. (مكتب منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالبنك الدولي، أكتوبر 2015، ص 34

[2] المرجع نفسه، ص 35

المطلب الأول : تونس ؛ الجهوية وثنائية التهميش والفقر

برز المعطى الجهوي في تونس وجرى تمثله والتعبير عنه في عدد من أشكال الزبونية السياسية وكذا عدد من المظاهر الموصولة ببعض الجهات التي لم تعرف الاندماج المطلوب في البنى المنتجة داخل المجتمع التونسي، نظرا لأشكال التهميش التي تعرضت لها في مخططات التنمية.

أولا- الجِهَوِية التونسية:

ارتبط استخدام مفهوم الجهة في الدوائر الوطنية والعالمية بأزمات التنمية ، في إثر فشل التجارب التنموية، وطرح في إطار استراتيجيات بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من قبيل التنمية الجهوية والتنمية المحلية والتوازن الجهوي وغيرها. وغالبا ما تتغذى الظاهرة الجهوية ونزعتها الخطيرة ، من الخلل في توزيع التنمية ، وتفاوت مستويات تطور المناطق في الاقتصاد وفي البنية الأساسية والثقافة والتعليم وغيرها. وقد بينت الدراسات أن تشكل هذه الظاهرة في تونس، نتج من عوامل تاريخية ومن خيارات سياسية نشبت قبيل الاستقلال، وتجسدت بعيد الاستقلال. ففي دراسة عن "**الفوارق الإقليمية والجهوية: التنمية البشرية في تونس1975-2004**"، اعتمد "**عادل بوسنينة**" على مقاربتين رئيسيتين لإثبات وجود حدود معينة للسياسة التونسية للتنمية البشرية، تتعلق بالتوزيع الجغرافي لمختلف فوائد سياسة التنمية،الأولى التحليل الإحصائي، و الثانية مقاربة التنمية البشرية المعتمدة على مؤشر التنمية البشرية،مؤشر الفقر البشري، والمؤشر التأليفي للتنمية البشرية[1]. وتوصل الباحث إلى أن البنية الهرمية للتنمية لا تزال قائمة والفوارق بين المناطق دون تحسن بشكل لا يصدق، مما يثير بحدة مشكلة التنمية غير المتوازنة. وعلى ذلك يظهر للتونسيين وكأنه توجد أكثر من تونس واحدة، في نفس البلد هناك تونس المتطورة وتونس المتخلفة[2].

ظلت الجهوية السياسية أكثر من السبل الأخرى التي تحددها علاقات المواطنة والسلوك المدني، السبيل الأسهل لدى الأفراد للحصول على الأعمال وتقلد المناصب وتولي الوظائف. كما أن التنافس السياسي لا يتحقق على الدوام وفق القوانين والضوابط الرسمية، وإنما يحصل في جزء منه من ضمن شبكات خفية وملتوية من الأعراف و العلاقات والوساطات التي توظف العلاقات الحميمية و

[1] Bousnina, Adel, « Les disparites regionales du developpement humain en Tunisie », (**Revue Tunisienne de Sciences Sociales**,Tunis 2007,no.134,vol.44), P.62.
[2] Ibid, P.88.

التقليدية[1]. وتتمثل أبرز ملامح علاقات الزبونية السياسية في تونس في احتكار نخب الساحل والعاصمة للفعل السياسي وقوة تمثيل هذه الجهات في مقابل ضعف تمثيل الجهات الداخلية، حيث احتكرت النخب السياسية والثقافية الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لدى جهة الساحل التي تولى أبناؤها قيادات الحزب والدولة. كما أن جهة الساحل (المنستير، سوسة، المهدية) عرفت منذ الانتخابات النيابية عام 1959 ظاهرة التمثيل الزائد ، وهي منشأ الحزب الدستوري الجديد ، وكذلك الحال بالنسبة لمدينة تونس التي تعتبر منشأ الحزب الدستوري القديم. وتصح الملاحظة السابقة أيضا على السلطة التنفيذية، فجهة الساحل أفرزت بين عامي 1957و1987 ما مجموعه 43 وزيرا إلى جانب الوزير الأول ورئيس الجمهورية ، بينما لم تفرز 12 ولاية سوى 25 وزيرا خلال نفس الفترة، بل ثمة ثلاث ولايات لم يعين منها وزير واحد.[2]

من مظاهر الزبونية السياسية أيضا، نجد سيطرة عدد من العائلات المتنفذة على مقدرات البلاد الاقتصادية، واستغلال ما لديها من نفوذ سياسي لضمان التحكم بمفاصل الاقتصاد، وتشمل هذه العوائل؛عائلة الرئيس بن علي وأصهاره، سيما عائلة **ليلى الطرابلسي** زوجة الرئيس الثانية. وفي هذا السياق كشف كتاب لمؤلفيه **نيكولا بو Nicolas Beau** و**كاترين غراسييه Catherine Graciet** بعنوان "**حاكمة قرطاج:La Régente de Carthage** "، عن مدى تغلغل نفوذ **ليلى الطرابلسي** زوجة الرئيس بن علي وعائلتها، في الهيمنة والسيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إما عبر امتلاك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، أو عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية أو المالية.[3] كما أوردت صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية، بهذا الخصوص، أن أسرة الرئيس المخلوع وأسرة زوجته **ليلى الطرابلسي** ، سيطرتا على 40% من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي.[4]

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 14،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2009)، ص 14.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية**. (بيروت،الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص 139.

[3] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة..ثورة بلا رأس**، سلسلة دراسات و أوراق بحثية،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يوليو 2011،ص 10

[4] المرجع نفسه، نفس الصفحة

أما على **الصعيد الاجتماعي**، فقد رسخت ظاهرة الزبونية والولاء والوساطة ، بل وتسربت ردود الفعل عن الجهوية السياسية إلى الجهات التي حاولت الدفاع عن نفسها بممارسة جهوية محلية، وظل الاحتجاج يصحب عمليات تعيين المسؤولين السياسيين في الجهات والمناطق. ويشير في هذا الصدد **محمد نجيب بوطالب** إلى ارتباط الجهوية باللااندماج الاجتماعي والاختلال في المعايير الثقافية والاجتماعية للمهاجرين من مناطق مختلفة إلى مكان تتوافر فيه فرص عمل جديدة، حيث يقول:" **إن عدم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لدى المجموعات السكانية ذات الأصول المتعددة، في عدد كبير من القرى والمدن، التي أحدثت بطريقة مبرمجة أو بطريقة تلقائية ، هو الذي يفسر عدم انسجام وضعف اندماج هذه المجموعات اندماجا كليا ،على الرغم من التعايش و التجاور**"[1]. وترجع دراسة **محمد مالكي** عن الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، أسباب العجز عن تحقيق الاندماج الاجتماعي إلى ثلاثة مصادر، يتعلق الأول بضغط الإرث التاريخي، ودوره في تعقيد سيرورة الاندماج الاجتماعي بعد الاستقلال، وهنا يتم التمييز بين نصيب إرث الدولة السلطانية والتأثيرات العميقة للمرحلة الاستعمارية أولا. في حين يخص المصدر الثاني التآكل التدريجي لشرعية الدولة ، وعدم قدرتها على صياغة علاقة متوازنة ومتصالحة مع المجتمع ثانيا. أما المصدر الثالث، فيرتبط بتطور الإمكان البشري ، أي التحولات العميقة الحاصلة في المنظومة القيمية و الثقافية ثالثا. [2]

يسهم في تغذية وضع اللااندماج الاجتماعي في تونس ضعف عوامل التنمية ، وندرة الموارد الاقتصادية، وشدة الضغط والرقابة السياسية، التي أدت إلى لجوء الأفراد أثناء الأزمات إلى انتماءاتهم الحميمية وهوياتهم البعيدة و القريبة. ففي جهات الوسط والجنوب والشمال الغربي، أعادت هذه العوامل إنتاج التهميش الاجتماعي الأمر الذي عبر عن ضعف وتيرة الاندماج الوطني الذي غذته نزعة جهوية ومحلية .

الحقيقة أن هذا الواقع لا ينفي اعتبار المجتمع التونسي أنموذجا متميزا ، مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى ، في مجال الاندماج الاجتماعي والثقافي ، وفي مدى تمكن الدولة من تكوين ملامح

[1] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية، مرجع سابق، ص 128.

[2] محمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الإنسانية** ، (30-31) مارس 2013، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، ص 10.

هوية وطنية متماسكة. لقد حاول بورقيبة تغيير النسيج الاجتماعي ، من خلال تغيير الوعي والممارسة، عبر التعليم والإعلام و السياسة، ونجح في ذلك إلى حد كبير، على الرغم من أسلوبه العنيف رمزيا. أما في المرحلة اللاحقة ، فقد تغلبت نزعة سياسية، براغماتية، شكلانية، في ظل وعود بالتغيير لم تشمل في مجملها غير الظاهر. وعلى الرغم من ما صاحب بداية التجربة من تفاؤل بشأن الإصلاح المرتقب، وبخاصة فيما يتعلق بالتفاوت في التنمية بين الجهات؛ فقد استفحلت ظاهرة التفاوت الجهوي، وتعمقت الاختلالات في التنمية ، في عدد من الجهات، وبخاصة في الشريط الداخلي المقابل للشريط الساحلي، حيث تتميز ولايات جندوبة وباجة والكاف وسليانة في الشمال، وولايات القصرين وسيدي بوزيد في الوسط، وولايات قفصة وقبلي وتوزر وتطاوين في الجنوب ، باحتضانها أعلى معدلات قياس اللاتوازن الجهوي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي. و يمكن حصر أهم مظاهر هذا الاختلال في العناصر التالية:[1]

- عدم تمتع المناطق الداخلية ، منذ بداية الانفتاح الاقتصادي خلال السبعينيات ، بما تستحقه من استثمارات عمومية، فخلال الفترة 1973-1981 لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية في الشمال الغربي نسبة 5،7% من مجمل الاستثمارات الصناعية في البلاد.
- تمثل المدن الساحلية نسبة 60% من مجموع السكان في تونس، إلا أنها تستقطب 88،2% من مجموع الشركات و 95% من الاستثمار الأجنبي.
- يبلغ معدل استهلاك الفرد سنة 2005 في محافظة تونس الكبرى 2390 دينارا بينما لا يتجاوز في جهة الوسط الغربي 1138 دينارا .
- في حين انخفضت معدلات الفقر في العاصمة و الشريط الساحلي بين سنتي 1980و 2000، تركز الفقر في الجهات الداخلية ، ولا سيما في الوسط الغربي و الجنوب الغربي.
- يمثل معدل ربط المدن بالشبكات الصحية مؤشرا على اختلال التوازن التنموي بين الساحل والداخل ، ففي حين يبلغ هذا المعدل 93،8% في تونس الكبرى فإنه لا يتجاوز 49،4% في الجنوب الشرقي.

لعل من الأدلة على اختلال التوازن الجهوي وتهميش طبقات واسعة من المجتمع التونسي، ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي التي لا تعد ميزة خاصة بتونس المستقلة بل أنها تشكل بعدا أساسيا لكل

[1] وليد حدوق ، مرجع سابق ،ص 95.

تاريخها المعاصر[1]. و من الأمثلة عن هذه الظاهرة نجد ما سمي بثورة الخبز سنة 1984؛ أو ما حدث في منطقة الحوض المنجمي، وهي المناطق التابعة لولاية قفصة بالجنوب الغربي التونسي، حيث انطلقت منذ العام 2008 حركة احتجاجية في سياق المطالب التي رفعا شباب المنطقة، و هي مطالب تشمل التشغيل و تحسين معدلات الدخل و الخدمات الأساسية [2].

عن مآل الظاهرة الجهوية وتحولاتها يذهب **محمد بوطالب** إلى القول: أن ملامح التفسير الأولي لهذا التحول تقود إلى تهدئة المخاوف من الأبعاد السلبية للظاهرة الجهوية؛ وذلك لأن النزعة المطلبية الجارفة التي تهدد بالفوضى والتعجيز واستفحال الصراع والتجاذب بين المناطق ، إنما هي انعكاسات لبقايا النزاعات المركزية والأبوية ، وقد استفادت من مناخ الحرية الذي وفرته ثورات الربيع العربي للتعبير عن الذات المناطقية بأساليب جديدة.[3]

إن ما يمكن استنتاجه من تحليل هذه الظاهرة، هو أن الحصيلة التنموية الضئيلة أدت إلى ظهور ثنائية تخترق كل القطاعات، و هي ثنائية الداخل/الخارج، الساحل/الداخل، الجنوب/الشمال، المركز/المحيط، و غير ذلك من ثنائيات التحليل التي تحاول تفسير التفاوت الجهوي بتفاوت في توزيع الثروة، مما يحيل إلى مقاربات للفقر.

ثانيا– ثنائية التهميش و الفقر:

في توضيح تجليات ظاهرة الفقر والتهميش تؤكد الإحصائيات أنه في عام 2000 كانت نسبة 14,8% من سكان تونس يعانون الحرمان وفق المؤشر الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (ESCR)*، وزادت هذه النسبة لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى ما بين 22–25% ، لتليها ولايات الشمال الغربي التي تضم نحو 19,3% من عدد السكان ، كما

[1] Jdey, Ahmed, « pour une histoire de la tunisie du 14 janvier 2011 la fin d'un dictateur et l'amorce de la construction democratique », **Rawafid**, ISHMN, Université de Manouba, 2012, n° 17, P.118.

[2] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 126.

[3] المرجع نفسه ، ص 146.

* يقيس هذا المؤشر درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات: سوء التغذية لدى الأطفال، البطالة، انعدام الأمان الوظيفي، معدلات الموت المبكر ، ضعف الخدمة الصحية، تلوث المياه، انعدام تمديدات الصرف الصحي، الأمية، و التسرب من المدارس.

كانت النسب فوق مستواها الطبيعي أيضا في الولايات الجنوبية الشرقية وفي الولايات الوسطى[1] . كما تضررت الطبقة المتوسطة، التي تبلغ ما بين 47–48% من مجموع السكان، استنادا إلى إحصاءات البنك الدولي،من الأزمة العالمية التي أصابت قطاعي المصارف والعقارات بشكل خاص، وهي ذات علاقة مباشرة بالطبقة المتوسطة. واستنادا إلى إحصائيات رسمية فإن عدد المواطنين الذين يعتمدون على الاستدانة و القروض من المصارف قد تضاعف، و بمعدل 16 مرة في 5 أعوام؛ عندما ارتفع المعدل ما بين 2003–2008 من 50 ألف شخص إلى 800 ألف شخص، و هو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة[2]،(أنظر الجدول رقم 15).

والجدول رقم (15): يوضح نسب الحرمان بحسب المناطق في تونس:

المنطقة	نسبة الحرمان الشامل (في %)
الوسط الغربي	23.1
الشمال الغربي	19.3
الجنوب الشرقي	17.9
الجنوب الغربي	16.7
الشمال الشرقي	13.8
الوسط الشرقي	13.4
العاصمة وضواحيها	7.6
النسبة الكلية	14.8

المصدر:عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة. مرجع سابق، ص 107.

من جهة أخرى، أكدت الإحصاءات الرسمية ارتفاع الدخل الفردي إلى ما يفوق 4000 دينار سنة 2006 مقابل 960 دينار سنة 1986 ، ويكون بذلك قد تضاعف أكثر من 4 مرات مسجلا ارتفاعا ملحوظا للقدرة الشرائية مع تطور في حجم التحويلات الاجتماعية بوتيرة تضاعف فيها بأكثر من 7 مرات منذ الثمانينيات ليصل إلى ما يعادل 270 دينارا في الشهر للأسرة. كما تشير أرقام المعهد الوطني التونسي للإحصاء إلى انخفاض عدد الفقراء من 823000 شخص سنة 1980 إلى

[1] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص 106.

[2] مهدي سؤدد كاظم، "التغيير السياسي في تونس: دراسة تاريخية سياسية". **(مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. العراق: الجامعة المستنصرية ،2012)، ص ص 107–108.

376000 شخص سنة 2005. حيث تراجعت مظاهر الفقر الذي لم يعد يشمل سوى 3،8% من مجموع السكان سنة 2007 مقابل 7،7% خلال سنة 1986 [1]. وإن كانت هذه المعطيات الرسمية تؤكد ارتفاع مستوى معيشة المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر ، فإن الواقع يؤكد الحضور الهيكلي للفقر لدى العديد من الشرائح الاجتماعية ، فضلا عن حالة الحرمان والغبن الاجتماعي.

من المفيد القول، أن عملية قياس نسب الفقر في تونس كانت محل نقد حاد من طرف بعض الهيئات الأممية، والتي شددت على أنه بالرغم من التقدم الحاصل في مستوى المؤشرات العامة للنمو الاقتصادي، ظلت تونس تقيس الفقر بمقاييس تقليدية لا تتلاءم مع ارتفاع مستويات النمو. ومن المعلوم أن أغلب الهيئات الأممية قد تخلت منذ فترة عن التعريفات المادية للفقر؛ والقائمة على قياس نسبة الفقر بحسب مستويات الدخل، واتجهت نحو اعتماد مفاهيم تتحدث عن الفقر البشري والفقر متعدد الأوجه . واستنادا إلى ذلك فقد بينت تقارير البنك الدولي أن وضعية الفقر البشري في تونس متدنية ، كما أكدت بعض تقارير الأمم المتحدة أن تراجع مستويات الفقر المطلق في تونس لم يكن يعكس تراجعا في واقع عدم التوازن و اللامساواة بين الأفراد والشرائح والمناطق ، حيث يمكن لمستويات الفقر أن تتراجع في ظل تبلور إحساس عميق لدى المجموعات الاجتماعية بتردي الأوضاع الاجتماعية.

[1] عائشة التايب، مرجع سابق، ص 63.

المطلب الثاني: مصر؛ الدين، الطائفية والمسألة القبطية

يذهب **برهان غليون** إلى القول أن الخلط بين الدين والطائفة هو الذي يجعل من الصعب فهم الأحداث السياسية التي يمر بها العالم العربي، وهذا الخلط مقصود عادة لأن حياة الطائفية، أي الاستخدام السياسي للدين، قائمة عليه.[1]

أولا- الدين بين العقيدة والتسييس:

يحتل الدين في مصر مكانة مركزية ليس في علاقته بالتراث والعادات والتقاليد فحسب، بل لصلته الوطيدة بالفضاء السياسي سيما في العقود الأخيرة؛ وهو ما يعبر عن ظاهرة اختلاط الدين بالثقافة والسياسة، ولعل من أبرز تجليات الظاهرة انتشار المد الإسلامي المرتبط بتنامي الأدوار الدينية والسياسية للعديد من الجماعات السلفية والجهادية، علاوة على جماعة الإخوان المسلمين، في ظل تراجع دور المؤسسة الأزهرية. وتعد مصر مثالا حيا لكيفية قيام النخبة الحاكمة بالتوظيف المزدوج للإسلام لخدمة أهدافها، حيث اعتبرته أحد مصادر شرعيتها من ناحية، بينما من ناحية أخرى تقوم بالتخويف والترهيب من القوى السياسية التي تتخذ من مبادئ الإسلام شعارا لها، وتعتبر وصولها إلى السلطة بمثابة الكارثة مما يستدعي إجهاض أي محاولة إصلاحية خشية تحققها[2].

الحقيقة أن التداخل بين الدين والثقافة والسياسة لم يقتصر على الإسلام فقط، فحتى المسيحيون لجؤوا إلى الكنيسة وفوضوها الحديث باسمهم مع السلطة الحاكمة ، الأمر الذي ضاعف من دورها، وأصبغ عليه طابعا سياسيا، فأصبحت تمثل الأقباط دينيا وسياسيا.

ثمة مظاهر واضحة لتسييس الدين تضرب بجذورها في المجتمع المصري منذ تبني السادات ضمن سياساته استخدام الدين لمواجهة الحضور الناصري، وخلال فترة رئاسته بلغ الصدام مع رأس الكنيسة المصري درجة قصوى، فضلا عن بروز جماعات العنف الإسلامية. وخلال هذه الفترة التي لم

---

[1] برهان غليون، **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**.(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الثالثة، 2012)، ص 101.

[2] عاطف السعداوي، "جدلية الدين و الثورة في مصر".(**آفاق سياسية**، مصر: المركز العربي للبحوث و الدراسات، ع 5، مايو 2014)، ص 109.

تخل من أزمات طائفية عنيفة؛ بات نظام السادات هو الأبرز في خلق حالة التطييف المجتمعي الذي أوجدته سياسات الدولة تجاه الدين، بالإضافة لردود أفعاله تجاه الأزمات الطافية التي وقعت.

عقب اغتيال السادات، باتت سياسات مبارك متناقضة في أغلب الأحيان، فعلى الرغم من وصف حكومته بالحصن المنيع للأصولية الإسلامية والمدافعة عن الرؤية العلمانية للحداثة، فقد روجت الحكومة لرؤية رجعية للإسلام داخل الحياة العامة، وظل الارتباط المتسق بين الدين والدولة سمة مميزة لعهد مبارك؛ ذلك لأن الحكومة سعت إلى فرض سطوتها على حقل الفكر الديني وذلك من خلال التصالح مع جماعة الإخوان المسلمين في حدود معينة، كما استخدمت المؤسسة الدينية الرسمية الأزهر في شرعنة سياستها، مما أدى إلى حصول حالة من التنافس بين الدولة والمعارضة الإسلامية على مساحات التأثير الديني في المجتمع المصري، بل كانت الدولة بسياساتها تلك داعمة لتقويض الأساس الكوزموبوليتي للمجتمع المصري وما يلازمه من حقوق المشاركة السياسية والاجتماعية وحق المواطنة المكفول للجميع.[1]

وهكذا استفاد نظام مبارك من المعطى الديني وعمل على استغلاله، حيث ضمن **أولا** موالاة المسيحيين وبعض الأحزاب والقوى المدنية تحت دعوى أنه يحميهم، ويحمي الطابع المدني للدولة من طغيان الجماعات الإسلامية المتشددة. و**ثانيا**، استخدم فزاعة التشدد الإسلامي لتبرير وجوده في الحكم، وتلقي الدعم الغربي و الأمريكي. ثم وظف **ثالثا** الجماعات السلفية لمواجهة الإخوان المسلمين واحتواء مئات الآلاف من الأنصار والمؤيدين بعيدا من السياسة، تحت دعوى أن الخروج على الحاكم الظالم قد يؤدي إلى مفاسد ومخاطر تهدد بقاء الأمة.

ثانيا – الطائفية و المسألة القبطية:

إن الطائفية ليست مجرد مظاهر موازية لأنماط التدين المألوف، وإنما هي مؤشرات غير عادية على أوضاع اجتماعية غير عادية. ويكون الخطر الطائفي مضاعفا إذا تلبس بالسياسي، وهو ما ذهب إليه **برهان غليون** عندما رأى أن الطائفية منتمية إلى مجال السياسة لا إلى مجال الدين، باعتبارها تعني: مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية

[1] سكوت هيبارد، **السياسة الدينية والدولة العلمانية** ، ترجمة: الأمير سامح كريم، سلسلة عالم المعرفة، 413، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، يوليو 2014)، ص 116.

والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية والمافيا... من أجل الالتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة من إطار لتوليد مصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية خاصة[1]. فوجود التعددية المذهبية داخل الدولة أمر طبيعي ما لم يتم استغلالها لتغليب طائفة على أخرى، أو استئثار إحدى الطوائف بالسلطة لتأجيج الصراع وتقوية النعرات المذهبية التي تعتبر ورقة رابحة يستخدمها النظام السياسي وأصحاب النفوذ. وفي جميع الحالات يبقى توظيف إستراتيجية ورقة الطائفية مقصدا مضادا لمفهوم الدولة باعتبار الدولة تتعالى على انقسامات المجتمع.[2]

تمتد جذور المشكلات الطائفية والفئوية في مصر إلى أكثر من ثلاثين عاما، تعامل خلالها نظام مبارك مع الملف الطائفي اعتمادا على الأمن، ومن دون معالجة حقيقية للأسباب الاجتماعية والثقافية والقانونية للمشكلة الطائفية التي فاقمها التوظيف السياسي، بما يخدم نظام مبارك ومشروع التوريث.

يحاول الكاتب **محمد توفيق** إثبات الدور السوسيولوجي والسياسي المتداخل للسلطة السياسة في مصر، المتعلق بالسلم والاستقرار الطائفي من خلال ملاحظتين تاريخيتين: **الأولى**، تتحدد عند الانتخابات البرلمانية المصرية عام 2005، والتي حصد فيها الإخوان 88 مقعدا من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، حيث مثل المسار السياسي والاجتماعي بعدها لجماعة الإخوان ولنظام حسني مبارك شكلا جديدا في صراع مبارك – الإخوان، والذي يزعم أنه يحمل مؤشرات عدة على استخدام ملف الأقليات والطائفية في هذا الصراع. و**الملاحظة الثانية**، تحددت مع انفجارات كنيسة القديسين بالإسكندرية عام 2010، وسبقها تفجيرات الحسين، حيث أشارت بعض الوثائق المسربة من جهاز أمن الدولة عقب ثرة 25 يناير ضلوع وزير الداخلية آنذاك في التخطيط لهذه التفجيرات.[3]

---

[1] بدر الدين هوشاتي، "انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي"،(**سلسلة ملفات بحثية: الطائفية**، الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، 27 يوليو 2016)، ص 76.

[2] Christophe Jaffrelot, « L'Etat face aux commmunautés »,(**Cultures et Conflits**, n°15-16 (1994), pp.3-4.

[3] محمد توفيق، الطائفية و الاستقطاب السياسي في مصر: تطييف المجال العام و توظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير:
http://cairo.academia.edu/MohamadTawfik%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82

من جهته، يقر **عزمي بشارة** بوجود ملف قبطي في مصر، ويعتبره ملفا حقيقيا وليس نتاج تآمر أجنبي أو تحريض إسلامي، ولا هو محض نتاج انعزالية تتبعها المؤسسة الكنسية[1]. فالمشكلة القبطية هي مشكلة هوية ومشكلة مواطنة، ومشكلة دينية، ومشكلة نظام سياسي في الوقت نفسه. ولا يختلف إثنان على أن مصطلح الفتنة الطائفية ارتبط دائما بما يحدث بين الأقباط والمسلمين من مشاكل ونزاعات، بالرغم من أنه ليس دقيقا من الناحية العلمية؛ لأن الأقباط لا يشكلون أقلية عرقية أو إثنية أو لغوية خاصة بهم. لذلك فالمسألة القبطية لا تعالج بالأرقام بين أغلبية وأقلية، وأن يتم إدراجها في إطار تعداد وصفي قائم على الدين، بل إنها تكمن في الشعور بالتهميش واللامبالاة ، ما أدى إلى حالة من الصراع الداخلي. كما أن تحول الدولة إلى تبني مواقف دينية، أنتج ظاهرة مرافقة هي : شعور الأقباط بأنهم غرباء، وهو الأمر الأكثر أهمية في تبلور الهوية القبطية وفي مستوى تسييس هذه الهوية.[2]

وعند مناقشة مطالب الأقباط يجب مراعاة أنها ليست أمرا من أمور العقيدة، ولعل أهم المشكلات التي واجهت الملف القبطي تكمن في توجيه المطالبات تجاه الدولة ، فأصبح الشأن القبطي شأنا بين الأقباط والدولة، على الرغم من أن طبيعة وضع الأقباط في مصر تتحدد من خلال وضعهم في الجماعة المصرية[3].

بتتبع مسار وفلسفة التعامل بين جماعة الإخوان والمسيحيين في مصر، نجد اطرادا في شكل ومضمون العلاقة ما بين الطرفين، تخلله عدد من الأزمات الطائفية المفتعلة التي لم تغير من شكل العلاقة. وعلى الرغم من المرونة النسبية في العلاقة إلا أن المسيحيين ظلوا يتوجسون خيفة من صعود الإخوان سياسيا، وهذا الأمر تم توظيفه من قبل السلطة الكنسية لإنتاج حالة تقوقع للأقباط داخل جيتو كنسي شبه منعزل عن المجتمع، حيث أصبحت الكنيسة مرجعية دينية وسياسية للمسيحيين ، كما أن نظام مبارك تمثل دور حامي المسيحيين من تطرف الإسلاميين، لكن سياساته الخاطئة المتراكمة في التعامل مع المسألة القبطية أدت إلى الانقسام بين الأقباط والكنيسة، وإدراك عدد كبير من الأقباط أن

---

[1] عزمي بشارة، **هل من مسألة قبطية في مصر**. (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص 8.

[2] عزمي بشارة، "هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر؟".(**سلسلة دراسات و أوراق بحثية** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أبريل 2011)، ص 13.

[3] مي مجيب، **الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 252.

كلا من الإسلاميين والأقباط يعانون سلطوية النظام وسياساته التمييزية[1]. ويمكن توصيف العلاقة بين الكنيسة والنظام بـ نظام **الملة الجديد**[2].

بالعودة لتحليل حوادث العنف في مصر حتى يناير 2011، نجد 53 حادثا ذا صبغة طائفية، أي بمعدل حادث كل أسبوع، وقد توزعت بين 17 محافظة، وتراوحت بين حادث واحد كما في محافظة الشرقية، و 21 حادثا كما في محافظة المنيا. ومن ثم تعددت أنماط العنف الطائفي في عهد مبارك من استهداف الكنائس، أو العنف الجماعي أو القتل العمد على أساس الهوية الدينية، والمماطلة في الاستجابة لمطالب الأقباط، فنتج من ذلك السجال وعدم تطوير المواقف بنيويا؛ على المستوى التشريعي؛ وإن تطورت ظاهريا، والمغالاة في تعميق التمايز والاختلاف[3]. كما أدت سياسات النظام في إدارة الملف الطائفي إلى تنامي المطالب الطائفية، والتي جسدتها مطالب مثل الكوتا والتمييز الإيجابي.

من جهة أخرى، حاولت الباحثة **نجلاء مرعي** تحليل البعد الطائفي للمسألة القبطية من خلال ثلاث عناصر أساسية[4]: **الأول؛** أن هناك اعتقاد سائد بين الأقباط و بعض المسلمين، بأن الأقباط مضطهدون و لا يأخذون حقوقهم كاملة، يقابله اعتقاد لدى بعض المسلمين بأنه لا يوجد اضطهاد للأقباط، بل هو اضطهاد تمارسه الدولة على جميع مواطنيها و ليس للأقباط معاملة خاصة. و**الثاني،** أن موقف الحكومة الرسمي يكون في أغلب الأوقات خاضعا لرؤية من بالسلطة. وأما **الثالث؛** فإن هناك شبه خوف من الاعتراف بأن هناك مشكلة حقيقية بين المسلمين والأقباط لظن البعض أن هذا إقرار بوجود مشكلة يزعم أنها غير موجودة لأغراض سياسية أو دينية، وسيضعف موقفهم كثيرا الاعتراف بها.

أخيرا، تجدر ملاحظة أن تديين الثقافة والسياسة في المجتمع المصري وما كان له من تداعيات على المسألة الطائفية ، قد ترافق مع عامل في غاية الخطورة، هو انتشار الفساد بكل صوره في بنية

---

[1] Alaa Al-Din Arafat, **Hosni Mubarak and the Future of Democracy in Egypt**. (New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 113-127.

[2] Fiona McCallum, « Religious Institutions and Authoritarian States: Church–State Relations in the Middle East »,(**Third World Quarterly**, vol. 33, no. 1 (February 2012), pp. 109-124

[3] مي مجيب، "جدليات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة". **(مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية،** قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مج 1، ع 4، ربيع 2013)، ص 84.

[4] نجلاء مرعي، **المسألة القبطية بعد ثورة 25 يناير ... في إطار الجماعة الوطنية.** (الرباط: مؤمنون بلا حدود، 26 أكتوبر 2017)، ص 8.

الدولة والمجتمع، مع ما صاحبه من آثار اجتماعية وثقافية وسياسية تتعلق بخلخلة القيم الاجتماعية، والتناقض بين انتشار مظاهر التدين في المجتمع وتفشي الفساد.

المطلب الثالث: ليبيا و الظاهرة القبلية

برز المعطى القبلي بصورة واضحة في المشهد الليبي، الأمر الذي يقود إلى ضرورة التفكير في الأبعاد القبلية الراسخة في المجتمع. فالبنية القبلية ذات حضور فاعل، وبخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي و الثقافي؛ و ذلك نتيجة سياسات النظام، باعترافه بالبنى القبلية وتحالفه معها،واستخدامها وفق مصالح أمنه واستمراريته.

أولا- خصائص البنية القبلية في ليبيا:

يبدو أن استعمال مصطلح قبيلة مألوف في الخطاب السائد بليبيا ، وقد شجع على ذلك الاستخدام اعتراف نظام ما بعد 1969 بالمعطى القبلي، وارتكازه عليه في خطابه الشعبوي. يوجد في ليبيا نحو 140 قبيلة وعشيرة لها امتداداتها الجغرافية عبر الحدود، ويتكون المجتمع القبلي من خليط من القبائل العربية، وقبائل المرابطين التي تمتزج فيها العناصر العربية والبربرية ، والقبائل غير العربية، وتتوزع هذه القبائل على امتداد رقعة الأراضي الليبية؛ حيث تنتشر **قبيلة سليمان** في الجنوب الليبي، و**البراعصة** شرق البلاد ، وقبيلة **القذاذفة** في طبرق وبنغازي وسرت وفزان، وطرابلس وغربان والزاوية الغربية، **وقبائل البربر** أو **الأمازيغ** في جبال غرب البلاد، **والطوارق** في دواخل الصحراء المتاخمة للحدود مع تشاد والنيجر والجزائر ومالي، أما **قبيلة التبو** فتستوطن مناطق أوزو،غدامس، والقطرون جنوبا ولكفرة جنوب شرق البلاد.[1]

ترى العديد من الدراسات أن القبائل الكبيرة التي لها تأثير فعلي في ليبيا، لا يتجاوز عددها 30 قبيلة وتكتل عائلي على الأكثر. وتعد أكبر القبائل وأكثرها نفوذا ؛ وفقا للانتشار الجغرافي؛ قبيلة **بني سالم** في برقة، و قبيلة **بني هلال** غرب ليبيا، و في الشمال الغربي من ليبيا؛ إقليم طرابلس؛ فإن أهم هذه القبائل هي: **ورفلة، تلرهونة،** وفي منطقة برقة هناك قبائل **كراغلة و التواجر والرملة.** أما قبيلة

[1] رولا الخطيب، القبائل في ليبيا... عامل مهم و مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/22/138673.html

القذاذفة، فقد كانت صغيرة في الأصل وغير ذات أهمية، قبل أن يصل القذافي إلى السلطة ويصبح لها دور أكبر منذ ذلك الحين. وأما أكثر القبائل تهميشا فتوجد في شرق ليبيا ؛ حيث توجد أهم الموارد النفطية. وفي طبرق وما حولها وحتى نواحي منطقة بنينة ، وبالقرب من بنغازي، تنتشر **قبائل العبيدات**، التي تتكون من نحو خمس عشرة عشيرة، وتعد من أقوى قبائل برقة،أما **قبيلة المجابرة** فتتركز في مناطق جنوب غربي طرابلس قرب منطقة الجبل الغربي.[1]

مرت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث بتطورات متعددة منذ العام 1853، وظهور **السنوسية** كحركة إصلاحية في إقليم برقة، حيث سعت هذه الحركة إلى القضاء على بعض النزاعات القبلية عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح، ثم توسعت الحركة في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو الإيطالي عام 1911 ، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.[2]

هكذا تميز تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر بحضور قوي ومكثف للتحالفات القبلية ، إما بين القبائل وإما بينها وبين الدولة . فقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد ثورة 1969 تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة ، وفي علاقات بعضها ببعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية. **وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أن دراسة ممارسة السلطة غير ممكنة بمعزل عن إيلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبلية التي كان لها حضور فعال و مؤثر في الأحداث.**

يعد التصنيف القبلي أحد أهم مؤشرات التعرف إلى خصائص تقسيم البناء الاجتماعي، حيث تميزت المجموعات القبلية الليبية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين،بخصائص وتخصصات ترتبط بالظروف التي كانت تمر بها ليبيا، كما كانت ترتبط بعمليات تقسيم العمل وتبادل الأدوار في العلاقة بموقع استقرار المجموعات القبلية من جهة أولى، وعلاقة تلك المجموعات بالدولة المركزية من جهة ثانية.

---

[1] علام مصطفى شفيق، "القبلية والثورات العربية: نموذجا اليمن و ليبيا"،(**التقرير الاستراتيجي التاسع : الأمة واقع الإصلاح و مآلات التغيير**، الرياض: مجلة البيان و المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012)،ص 136.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية** ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012)، ص 59

اعتمد الدارسون في تصنيف القبائل الليبية على مؤشرات الحرب والسلم، واعتماد الدور الاقتصادي والثقافي. مثال ذلك، الجماعات القبلية التي كانت تعتمد في حياتها بالأساس على الإغارة والغصب، والتي أطلق عليها بعضهم تسميات غير دقيقة كالمجموعات المحاربة؛ ومثلها **المحاميد وأولاد سليمان،** ومنها القبائل والمجموعات الدينية التي تخصصت في إدارة الزوايا والتعليم ونشر التعاليم الدينية،فضلا عن القيام بأدوار الوساطة والتحكيم وفض النزاعات؛ ومنها أيضا السنوسية في الشرق، وأولاد **بوسيف في مزدة ، وبككلة** في الغرب الليبي[1].(أنظر الجدول رقم 16).

الجدول رقم (16): يوضح الطابع العسكري للقبيلة الليبية في بدايات القرن 1911-1920:

القبيلة	عدد قطع السلاح
الدرسة (برقة)	6000
العواقير	14000
الزوية	11000
الرجبان والزنتان	2500
الصيعان	5000
الحرابة	5000

المصدر: محمد بوطالب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. مرجع سابق، ص 70.

رغم عمليات التحديث (المادي) التي شهدتها ليبيا، فإن ذلك لم يفضي إلى تفكيك المجتمع القبلي والتنظيم الاجتماعي التقليدي وإلى اندثار أواصر البداوة وتلاشي ثقافة العصبية، ذلك أن القبيلة يمكن أن تتلاءم مع التحديث المادي وأن تتقبله اقتناعا أو إكراها ، لأنه لا يفك بنيتها العميقة ولا يدمر منطقها الداخلي ولا حقل منافعها وغنائمها[2]. وحتى عملية التحضر لم تستطع تجاوز البعد القبلي؛ وفي هذا الصدد يتحدث **مصطفى التير** عما أسماه ظاهرة **ترييف المدن،** قائلا: "...**حيث تطورت المناطق الحضرية الرئيسية نتيجة الهجرة من الريف وليس نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان، وبالتالي فإن القبيلة لا تزال موجودة في ذاكرة عدد كبير من سكان المدن، وبدلا من اندماج المشاركين من**

[1] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد عبد الله محسن، "الشخصية الليبية ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة: دراسة وصفية نقدية اجتماعية"،(**مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية**. عدد 27، السنة 13)، ص414.

الريف في حياة المدينة، وتبني طرق الحياة الحضرية، دخلوا المدن كما لو كانوا قد فرضوا على المدينة وسكانها مختلف تفاصيل الحياة الريفية".[1]

وهكذا استمر تمسك السكان في الأرياف وفي المدن بالانتساب إلى الجذور القبلية والأصول العائلية،وما فتئ التأثير القبلي يضفي تسهيلات على فرص الحصول على الشغل ، والتقدم الوظيفي: واعتمدت المصاهرة القبلية في أعلى هرم السلطة أداة لضمان الولاءات السياسية لبعض المناطق وذلك بهدف إحلال توازنات اجتماعية تضمن للنظام الاستمرارية من خلال توزيع السلطة والثروة وفق تلك الأسس.

وقد رشح **مصطفى التير** عددا من الخصائص الثقافية للأنماط السلوكية في المجتمع الليبي يرى أنها معيقة للحداثة، ووضعها في نموذج نظري أسماه "**نموذج المراوحة أو السير في نفس المكان**"[2]؛ يتكون من خصائص: البدونة، القبلية، الشخصنة، خطاب اللون الواحد، أفكار الكهف أو الهروب إلى الوراء، الاستسهال.

والحقيقة أن المعطى القبلي مثلما يراه البعض معيقا للحداثة ، فإن له القدرة على عرقلة التحول الديمقراطي أيضا، فالقيم والتوجهات وأنماط السلوك الشخصي من خلال القنوات القبلية تعمل على ترسيخ روح العجز والاتكالية على الآخرين والإذعان في مجالات الحكم لمن هو أقوى[3]. وعلاقة التسلط و الرضوخ هذه تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها.

ثانيا– الاستقطاب السياسي للقبيلة في عهد القذافي:

في شرحه لأهمية العامل القبلي في المجتمع الليبي يطرح **منصف الوناس** فكرة "**البدونة السياسية**"، ويشير إلى أن فلسفة النظام السابق كانت تقوم ، فيما تقوم، على تدمير الدولة بكل هياكلها وعلى تشجيع الليبيين على المشاركة في التدمير بحجة القضاء على كل الحواجز والموانع بين الحاكم

[1] Youssef Mohammad Sawani , Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future, **The Arab Spring,CriticalAnalyses**, op.cit, p.126.

[2] مصطفى التير، **أسئلة الحداثة و الانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، (منتدى المعارف، 2013)، ص 202.

[3] محمود يوسف موسى، **القبيلة و أثرها في السياسة الصومالية (1969–1997)**، (جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، 2000)، ص 91.

والمحكوم طورا وتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة التي ترفض تماما التمثيل باعتباره تدجيلا طورا آخر[1]. وربما تتقاطع فكرة البدونة هنا مع مصطلح **البدوقراطية** الذي يشير إلى نظام حكم سياسي حيث تكون الممارسة السياسية وفق الذهنية القبلية[2].

لقد عمل النظام الليبي السابق على تكريس هذه البدونة وجعلها أمرا ثقافيا واقعا، وفرضها على المجتمع الليبي طيلة عقود، وفي هذا تأكيد على دور القبيلة السياسي والاجتماعي ، والتي أصبحت تتحكم في ظاهرة التصعيد[3](شكل من الانتخابات المحلية). وبموجب ذلك اتخذ الأداء السياسي طابعا قبليا،وأصبحت القبيلة مسيطرة على البلاد وتتدخل في كل كبيرة وصغيرة في حياة الأفراد، ولكن دون أن تحصل على مرتبة الشريك السياسي للنظام.

إن التوظيف الواسع للهياكل القبلية بفضل ما تمتلكه من قدرات على التحريك والتعبئة ، هو الذي يفسر اعتماد النظام عليها، بعد عجزه عن خلق تنظيمات مدنية بديلة (أو عدم رغبته في ذلك). وإذا ما أردنا البحث عن طبيعة المتغيرات التي تعكس حقيقة استمرار نظام القذافي على امتداد أكثر من أربعة عقود ، فإنه لا يمكن إغفال ولا تجاهل حقيقة البعد القبلي، وما يشكله اللجوء إلى ما يسمى التعاضد القبلي في إطار السيطرة و الهيمنة على مقاليد الأمور في البلاد[4].

لم يخل موقف **القذافي** من تناقضات ومفارقات بشأن التعامل مع المعطى القبلي ، بين الولع الشديد باستذكار التاريخ واستنهاض التراث القبلي الليبي ، وتوظيف سافر لهذا الرصيد في إدارة الشأن العام، مقابل الترويج لهوية فوق وطنية، وتموقع في شعارات يفترض قطعها مع المجتمع التقليدي. وكان القذافي يتصرف في علاقته بالمجموعات وفق موقف نفعي صارخ، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدم الامتيازات المادية والمعنوية

---

[1] المنصف وناس، **الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة**.(تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص ص 37-38.

[2] غسان الخالد، "البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية". **(سلسلة اجتماعيات عربية**، 2 ، بيروت: منتدى المعارف)،ص 128.

[3] محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في ليبيا**. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية و دار الأمين للنشر، 1995)، ص 185.

[4] عز الدين محمد على جمعة، "أثر الانتماءات الضيقة على التنمية البشرية في ليبيا".(**مجلة العلوم الإنسانية و التطبيقية**، ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، ع 24، 2013)، ص 14.

إلى بعضها، وهمش بعضها الآخر مثيرا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وضمان ولائها. وبالتالي فإن الحصول على الخدمات كان يخضع للثقل السياسي والاجتماعي للقبائل والمناطق، وبموجب هذا المتغير المهم، استفادت مصراتة والبراعصة والعبيدات وبني وليد والقذاذفة والمقارحة وأولاد سليمان والزنتان، ولكن تضرر في المقابل، الأمازيغ والطرابلسية والعلالقه وزوارة وترهونة وورشفانة والعجيلات والجميل وراقدالين والنوائل والصيعان والمشاشية والتبو والطوارق؛ وهي قبائل مهمة سياسيا وديمغرافيا في ليبيا.[1]

لقد ذهب نظام القذافي إلى أبعد الحدود لتعزيز تحالفاته القبلية من خلال استخدام المؤسسة العسكرية[2]؛ حيث عمل على استمالة قادة القبائل والشيوخ والأشخاص الذين من شأنهم التأثير في قبائلهم وعشائرهم، كما تمت الاستعانة بعدد من الضباط الكبار المتقاعدين الذين يتمتعون بسطوة رمزية وفعلية على قبائلهم لمنع تكون المعارضات وتشكل التنظيمات المعارضة محليا، ولضمان تأييد النظام وتجنيد الموالين من خلال هيكل القيادات الشعبية والاجتماعية. كانت بعض القبائل تحظى ،أكثر من غيرها،بنفوذ في المؤسسة العسكرية والأمنية، مما أدى إلى استئثارها بامتيازات أفضت إلى حراك صارخ في امتلاك الثروات لدى مجموعات كانت هامشية. وكانت قبيلة القذاذفة في مقدمة المجموعات القبيلة التي كانت تحصل على هذا الامتياز .

إن استعمال القبيلة في خطاب القذافي لم يخل من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية في ظل المنع الصارم لأي تنظيم مدني آخر، فمعلوم أن الهياكل السياسية الأساسية ظلت تتمحور حول أمانة المؤتمر الشعبي من جهة، واللجنة الشعبية من جهة ثانية، لكن ذلك تعزز بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل روابط شبان القبائل التي تمركزت مقارها في العاصمة طرابلس.[3]

في عام 1988 تأسس ما يسمى **النوادي القبلية** بغية محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، وتهدف هذه الأخيرة إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة[4]. لكن تجربة القذافي الطويلة في الحكم بينت له أنه مهما طور من أساليب المراقبة السياسية،

[1] المنصف وناس ، مرجع سابق ، ص 39.

[2] Youssef Mohammad Sawani,op.cit, p.3.

[3] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 66.

[4] المنصف وناس، **السلطة و المجتمع و الجمعيات في ليبيا**،(تونس: مطبعة الوفاء، 2000)، ص 81.

فإن المجتمع قادر دائما على ابتكار أساليب الإفلات من تلك المراقبة. ولسد مثل هذه الفجوات أسس في منتصف التسعينيات تنظيما آخر يتقاطع مع اللجان الشعبية والمجالس القبلية ولكنه يختلف عنهما أيضا سماه **القيادات الشعبية**، وهو موجه تحديدا إلى مراقبة الأحياء الشعبية في المدن.[1] وفوق كل هذه الأطر وتحتها وبينها، شكل القذافي منظومات أمنية خاصة تراقب بعضها البعض. كما أنشئ الحرس الشعبي الذي يتكون من شبان القبائل المتطوعين للدفاع عن النظام ، يمنحون امتيازات مادية ورمزية رسخت العلاقات الزبونية. من جهة أخرى عمد القذافي إلى تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، تفضي إلى توقيع وثيقة عهد من طرف كل قبيلة يزورها، وذلك بهدف ضمان إدماج المجموعات القبيلة في النظام بصفة جماعية تحول دون إمكانية تمردها.

هكذا أصبح القذافي متربعا على قمة تنظيم قرابي زبوني أمني، منع بالقوة والسياسة تبلور أي ديناميكية مستقلة منتجة لزعامة غير زعامته.

[1] المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، مرجع سابق، ص 16

خلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

- لا يمكن تحديد دوافع الثورات العربية في بعد أو مستوى واحد، حيث يظهر المستوى الموضوعي تعدد عوامل التغيير في دول الثورات العربية، بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها غياب الديمقراطية واستشراء الفساد داخل مفاصل الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة.
- يفسر تباين السياقات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحالات محل الدراسة النتائج المختلفة في كل دولة، ويشكل التفاعل بين طبيعة النظام السياسي والسياق محددا أساسيا لطبيعة التغيير في كل حالة.
- **في حالة تونس:**

– اتسم النظام السياسي بنوع من الانفتاح النسبي من دون ضمانات فعلية للتداول على السلطة (سلطوية حداثية).

– واجه النظام إشكالية عدم القدرة على تحقيق تنمية في ظل نتائج مقبولة على مستوى مؤشرات النمو.

– مثلت الجهوية واللاتوازن المناطقي وكذا التهميش والفقر أهم ملامح السياق الاجتماعي في تونس.

- **في حالة مصر:**

– يقترب النظام المصري كثيرا من النظام التونسي من ناحية التصنيف(تسلطية تنافسية)، إلى أن فارقا أساسيا بين النظامين يكمن في قوة المؤسسة العسكرية في مصر والتي لا نجد لها مقابلا في تونس، حيث يستند النظام المصري إلى شبكة من العلاقات القوية بين رأس النظام و الجيش.

– فشلت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها النظام في تحقيق التنمية.

– وجود تجاذبات اجتماعية وثقافية تتعلق بمكانة الدين (في السياسة و المجتمع) والمسألة الطائفية، رغم أنها لم تصل إلى درجة تهديد الهوية الوطنية.

- **في حالة ليبيا:**

– استند النظام في ليبيا إلى حكم الفرد في ظل ضعف شديد للمؤسسات السياسية(فردي/سلطاني).

– لم يستطع النظام الاستفادة من ميزات الموارد البترولية لبناء الاقتصاد مما يعبر عن أزمة الاقتصاد النفطي.

– تعد القبيلة أساس النظام الاجتماعي في ليبيا، لذلك شكل بناء التحالفات القبلية غير الرسمية جزء مهما من إستراتجية النظام، مما أثر سلبا على التجانس الاجتماعي وعلى قوة الهوية الوطنية.

الفصل الرابع

مسارات الثورات العربية؛

تحليل الديناميات،المحددات والتداعيات.

بات واضحا أن العالم العربي أمام ديناميات جديدة ولدتها أحداث الثورات العربية منذ 2011، حيث بدأت عمليات التغيير السياسي وأخذت تتطور نطاقا ووتيرة بأسرع مما في غيرها من المناطق. لكن الثورات العربية ليست ذات نمط واحد، رغم إطلاق صفة " **الربيع العربي**" على ملامحها العامة، فهناك جملة من المحددات الداخلية التي تلف كل حالة وتجعلها وضعا متفردا، بل وإشكالية ذات خصوصية. فقد تراوحت هذه الثورات بين السلمية والعنيفة سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة. وعلاوة على تباين الأنماط الداخلية وتنوع توجهاتها وأوضاعها المتعددة، فإن للعوامل الخارجية أيضا دورها في تعميق هذا التمايز، إن على مستوى التأثير في سقف المطالب أو المنجزات.

نحن بحاجة؛ من أجل الدراسة المتأنية لمجريات الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، إلى تحليل مساراتها وتوضيح أحداثها والقوى التي أثرت فيها. وهذا الأمر يتطلب الانطلاق من تصور أساسه التداخل الشديد بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية في تشكيل الأحداث السياسية من قبيل الثورات العربية، وأن هذه الأحداث تأتي انعكاسا لعمليات التفاعل المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات الداخلية من جهة، ومعطيات ومتطلبات البيئة الخارجية، وما تفرزه من تداعيات من جهة أخرى.

في هذا السياق تثار أسئلة عديدة من قبيل: ما هي الفواعل والقوى الاجتماعية التي تحركت ضد الأنظمة السياسية؟، ما هو دور التكنولوجيات لحديثة و وسائل التواصل الاجتماعي؟، ما دور المؤسسة العسكرية في تحديد نتائج هذه الثورات، ما هي انعكاسات هذه الثورات على أوضاع البلدان التي شهدتها في ظل تحديات المراحل الانتقالية ؟.

على ذلك، يهدف هذا الفصل الوقوف على القوى الفاعلة في عملية التغيير السياسي في دول الثورات العربية محل الدراسة **(المبحث الأول)** ، واستعراض أنماط الاستجابات الخارجية ، وتداعيات ذلك إقليميا ودوليا **(المبحث الثاني)**، وكذا رصد انعكاسات هذه الثورات وتحديات المراحل الانتقالية **(المبحث الثالث)**.

المبحث الأول: القوى الفاعلة في الثورات العربية

إن فهم دينامية الثورات العربية – في **تونس** و**مصر** و**ليبيا**– وتفسير حركتها وقوتها على الفعل لا يتأتى إلا من خلال النظر إليها في إطارها الاحتجاجي باعتباره بعدا مركزيا في انطلاقها وصيرورتها. وهذا الأمر يتطلب التوقف عند الفاعلين الذين حركوا هذه الاحتجاجات، وأدوات عملهم وتأثيرها، وأنماط الاستجابات الناتجة عن ذلك بما يتسق مع منطق صيرورتها الداخلية.

يسعى هذا المبحث إلى تفحص هوية فواعل ثورات الربيع العربي وشرح أدوارهم المختلفة، وهنا تذهب بعض الأدبيات نحو الارتكان للشباب كوكلاء للتغيير، ضمن ما اصطلح عليه المدخلات الديمغرافية التي تركز على الطبيعة الفتية للمجتمعات العربية، وبروز الشباب كفاعلين جدد.[1]

فيما تخلص دراسات أخرى إلى أن أهمية الثورات العربية تكمن في أنها أعادت الاعتبار لدور الطبقة الوسطى في عملية التغيير الاجتماعي؛ حيث أن من أشعل فتيل الثورة هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى عبر الاعتماد المكثف على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الحشد والتوجيه. وفي سياق متصل أكدت بعض البحوث على أهمية وسائل الإعلام الحديثة، حيث أنها فتحت مسارات جديدة للمحتجين، فشبكة الانترنيت والمدونات والقنوات الفضائية التي لا تخضع للدولة، تساعد الفاعلين خارج المؤسسات على تحدي سلطة الدولة وسيطرتها ، وتلجأ تلك المجموعات إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتلقي الأخبار.[2]

رغم أن الثورات العربية تظل في التحليل الأخير ثورات مدنية، فإن الجيش اضطلع بدور مهم في مسار هذه الثورات. وهكذا، يستهدف هذا المبحث الكشف عن تواصل المسار واختلافه في ظواهر الاحتجاج التي شهدتها الدول محل الدراسة، اعتمادا على تحليل عناصر التغير الديمغرافي وتأثيرها في إنتاج الاحتجاجات الشبابية، وتفسير دور وسائط الإعلام الاجتماعية، وكذا استعراض دور وموقف المؤسسة العسكرية من هذه الاحتجاجات .

---

[1] خالد عودة الله، "الثورات العربية و العلوم الاجتماعية". **أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر: الثورات العربية تحديات فكرية و سياسية**، نشرة آفاق برلمانية، مجلد 5، عدد 4، أيلول 2011.

[2] مروة كامل البستنجي، **دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية**.المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2018، على الموقع :https://democraticac.de/.../دور-ثورات-الربيع-العربي-في-تعظيم-أ

المطلب الأول: الشباب و ظواهر الاحتجاج الجديدة في دول الثورات العربية

يمكن مقاربة عمليات التحول التي شهدتها الدول محل الدراسة من زاوية التعبئة الجماهيرية، باعتماد منهج يركز على تحليل أنماط المشاركة الواسعة من أسفل إلى أعلى. وعلى ذلك لا ينبغي تصور هذه العمليات كتحولات مشكلة بشكل مركزي من الأوامر السلطوية، ولكن بدلا من ذلك، كمجموعة من التحولات المتنازع عليها والتي لا نهاية لها[1].

لقد أوجد شباب تونس ومصر وليبيا منصات جديدة للاحتجاج الاجتماعي والسياسي، أصبحت محل كثير من البحوث والدراسات ، سواء من خلال تحليل خصائص الحركات الشبابية، أو البحث في الأدوات الجديدة للتعبئة التي استخدموها أو أشكال النشاط والهياكل التنظيمية التي اعتمدوها.

أولا– المحددات الديموغرافية للثورات العربية:

كان للتغير الديمغرافي دور جوهري في إثارة وتسريع الحركات الثورية في العالم العربي عام 2011، حيث أدى تضخم شريحة الشباب في الدول محل الدراسة وخيبة أملهم تجاه الحريات السياسية والحركات الاقتصادية إلى المطالبة بالتغيير الثوري. وقد غيرت ديناميات الحركات الشبابية من فهم التعبئة الجماهيرية وعمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة.

توضح التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن الشباب قد يكون مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، أو أنه عاد ديموغرافيا يحمل آمالا للنمو والتنمية في المستقبل.[2] وبين محللون معاصرون من أمثال **هربرت مولر Herbert Moller وجاك غولدستون** و**غونار هانسون Gunnar Hansen** و**كريستيان مسكيدا Christian mesquida** و**هنرك أودال Henrik Udall** أن الاستقرار

[1] Muriel Asseburg and Heiko Wimmen, « Dynamics of transformation, elite change and new social mobilization in the Arab World ». **Mediterranean Politics**,(2016, Vol. 21, No. 1),p. 1.

[2] نهى بكر، "الشباب في دساتير شمال إفريقيا .. بين النصوص والتفعيل"،(**السياسة الدولية**، عدد 211، يناير 2018)،ص 78.

السياسي والاقتصادي لا يلبث أن يتزعزع عندما يتزامن التغير السريع في التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة مع التكتل الديمغرافي للشباب[1].

لقد برز دور الشباب عالميا كقوة فاعلة في تصدر حركات التغيير والثورات والهبات والانتفاضات التي اندلعت في مناطق كثيرة من العالم، ويتمتع الشباب دون غيره من فئات المجتمع بالعديد من المزايا، فهم الأكثر طموحا، والأكثر تقبلا للتغيير.[2] ويتميز الجيل الحالي من الشباب بأنهم الأكثر انفتاحا وحيوية من حيث الفكر والحركة، وأكثر الأجيال تواصلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بحكم كونهم جيل البيئة الرقمية.

وعن الشباب في دول الثورات العربية، فيمكن العودة إلى الجدول الموضح، (أنظر الجدول رقم 17).

الجدول رقم(17): نسبة الشباب إلى عدد السكان في الدول محل الدراسة لسنة 2010

الدولة	مجموع السكان (بالملايين)	نسبة الشباب إلى السكان (أعمار من 0- 24)
تونس	10.48	43.5
مصر	81.12	51.2
ليبيا	6.36	48.2

المصدر: ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص 30.

يوضح الجدول أن نسبة الشباب إلى السكان في تونس وليبيا تقارب النصف حيث تبلغ 43,5% و48,2% على التوالي بينما تتجاوز النصف في مصر بنسبة51,2% ، مع ملاحظة أن مفهوم الشباب هنا يقصر على من هم بعمر 24 سنة فما أقل. في حين تتبنى مصادر أخرى تعريفات مختلفة لمفهوم الشباب، وأغلبها يرفع من سن الشباب إلى أكثر من 30 عاما، مثل تعريف الاتحاد

[1] ريكاردو رينيه لاريمونت، الخلفيات الديمغرافية و الاقتصادية و التكنولوجية لثورات الربيع العربي. في: **الربيع العربي؛ الانتفاضة و الإصلاح والثورة**، تحرير: يوسف محمد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة: لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 29.

[2] أبو بكر الدسوقي، "الشباب.. فاعل دولي جديد يتحدى العالم"، (**السياسة الدولية**، عدد 211، يناير 2018)،ص 50.

الإفريقي الذي يحصر الشباب بين عمر 15 و35 عاما[1]. وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر على الإحصاءات المقدمة لتمثيل نسبة الشباب إلى السكان.

إذن يمكن القول من المنظور العام، أن الاتجاهات العامة لتوزيع السكان كانت تعكس إمكانية التعرض لاضطرابات سياسية مثيرة، وهذا الحال هو ما يجعل المجتمع أكثر عرضة للتعبئة العامة من أجل التغيير. وهو ما تؤكده نظرة على أهرامات سكان كل بلد اعتبارا من عام 2011، أنظر الأشكال رقم 10، 11، 12 أدناه).

الشكل رقم(10): هرم سكان تونس

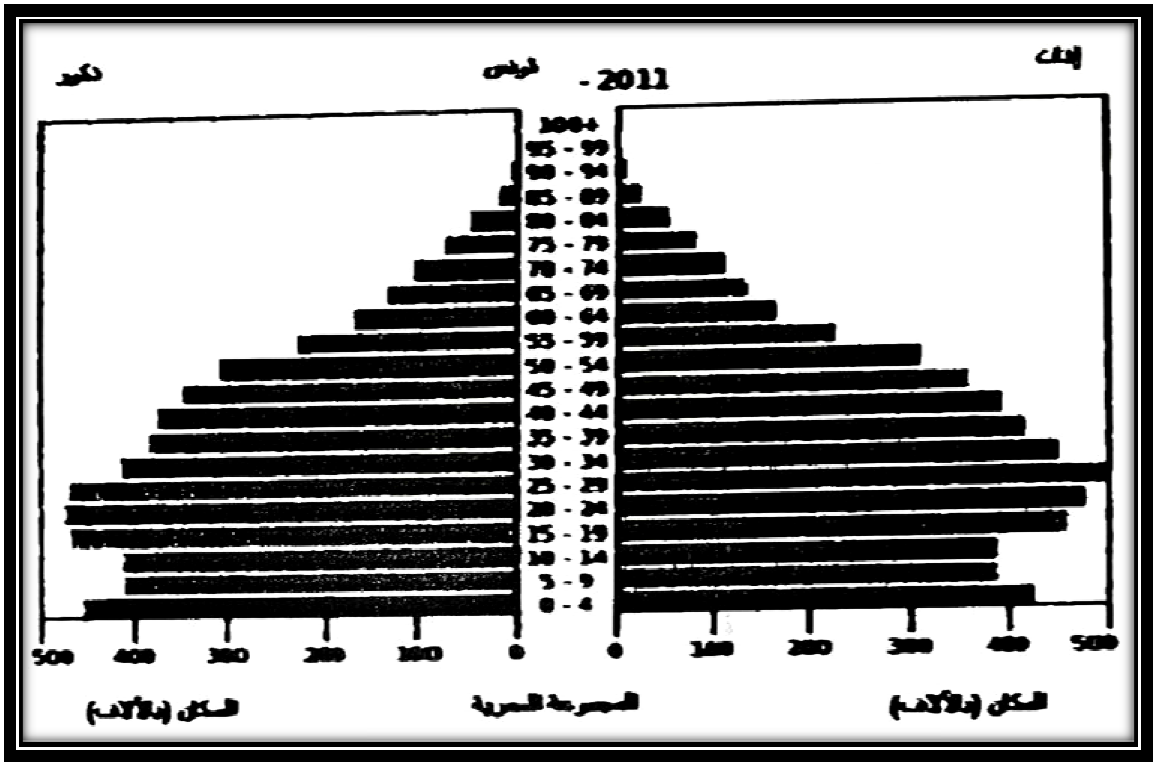

المصدر: ريكاردو رينيه لاريمونت،مرجع سابق، ص 34.

وفقا لمكتب الإحصاء الأمريكي وشعبة الأمم المتحدة للسكان، قدر عدد سكان تونس في يوليو 2010 بـ 10،48 مليون[2]. ويكشف الشكل السابق على أن المجموعة الأكبر ضمن هذه الفئة من

[1] نهى بكر، مرجع سابق، ص 78.

[2] ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص 35.

السكان تتألف من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عاما، تليها فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بيم 20 و 24 عاما، ثم فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاما.

كانت الفئة العمرية بين 15 و 29 عاما، أو بتوسيع حدها الأعلى ليشمل حتى الأفراد البالغين من العمر 34 عاما، هي الغالبة ديموغرافيا في مجتمع كان قد حرم نسبيا من الثروات بفعل فساد نظام بن علي، وكانت أيضا المجموعة الأكثر ميلا إلى المشاركة في الأعمال السياسية التي أدت إلى الثورة، كما كانت الأكثر تعرضا لوسائل الإعلام والأكثر استخداما لوسائط التواصل الاجتماعي التي ساعدت في الحشد للثورة.

الشكل رقم(11): هرم سكان مصر

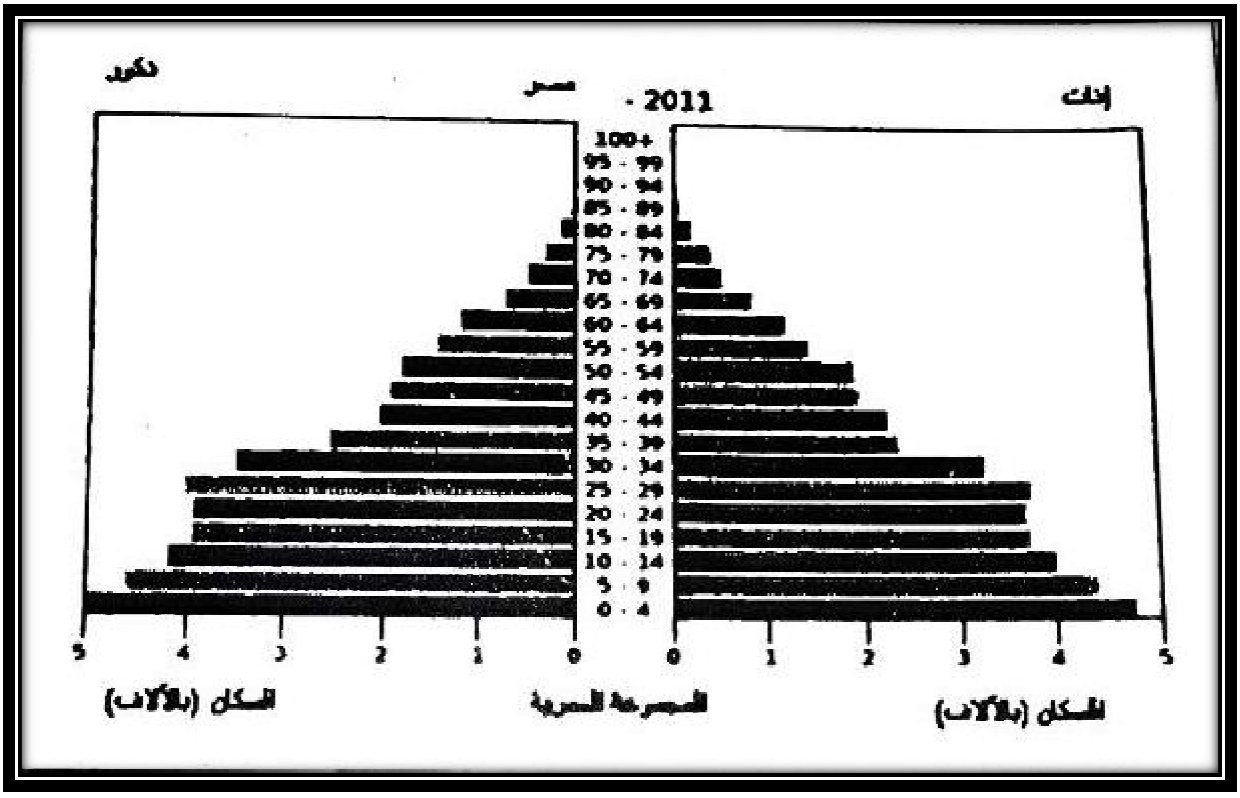

المصدر: ريكاردو رينيه لاريمونت،مرجع سابق، ص 35.

ينحرف التوزيع السكاني في مصر نحو الشباب كما هو الحال في تونس، حيث تصنف الفئات العمرية بحسب كبر المجموعة بالترتيب على النحو التالي: 0–4 ،5–9، 25–29 ، 20–24 ،15–29 ، 30–34 . يميل هذا التوزيع بشكل واضح نحو الشباب، لكنه يختلف عن توزيع تونس، مما يدل على تهاوي فئة من 0–14. وإذا كان صحيحا أن 70% من سكان مصر هم من تحت سن 30 من

العمر، مما يجعلهم أكبر فئة ديمغرافيا في البلد، فمن الطبيعي أن تكون نسبة مشاركتهم كبيرة[1]. وتشير خبرة ثورة 25 يناير إلى الدور الإيجابي لشريحة اجتماعية محددة بالذات من الطبقة الوسطى في غمار الانتفاضة الشعبية هي شباب الخريجين من أبناء الطبقة المتوسطة[2]. من جهة أخرى، يمثل ارتفاع معدل الخصوبة في مصر تحديا كبيرا، وعلى الاقتصاد المصري التوسع لتلبية مطالب السكان المتزايد عددهم؛ فمصر بلد فيه أكبر عدد من السكان في المنطقة (82،9 مليون نسمة)، لأن استمرار تزايد عدد السكان يمارس ضغطا على الدولة خاصة إذا ما استمر الاقتصاد بالتراجع، كما كان الحال في بداية اندلاع الثورة في2011[3].

الشكل رقم (12): هرم سكان ليبيا

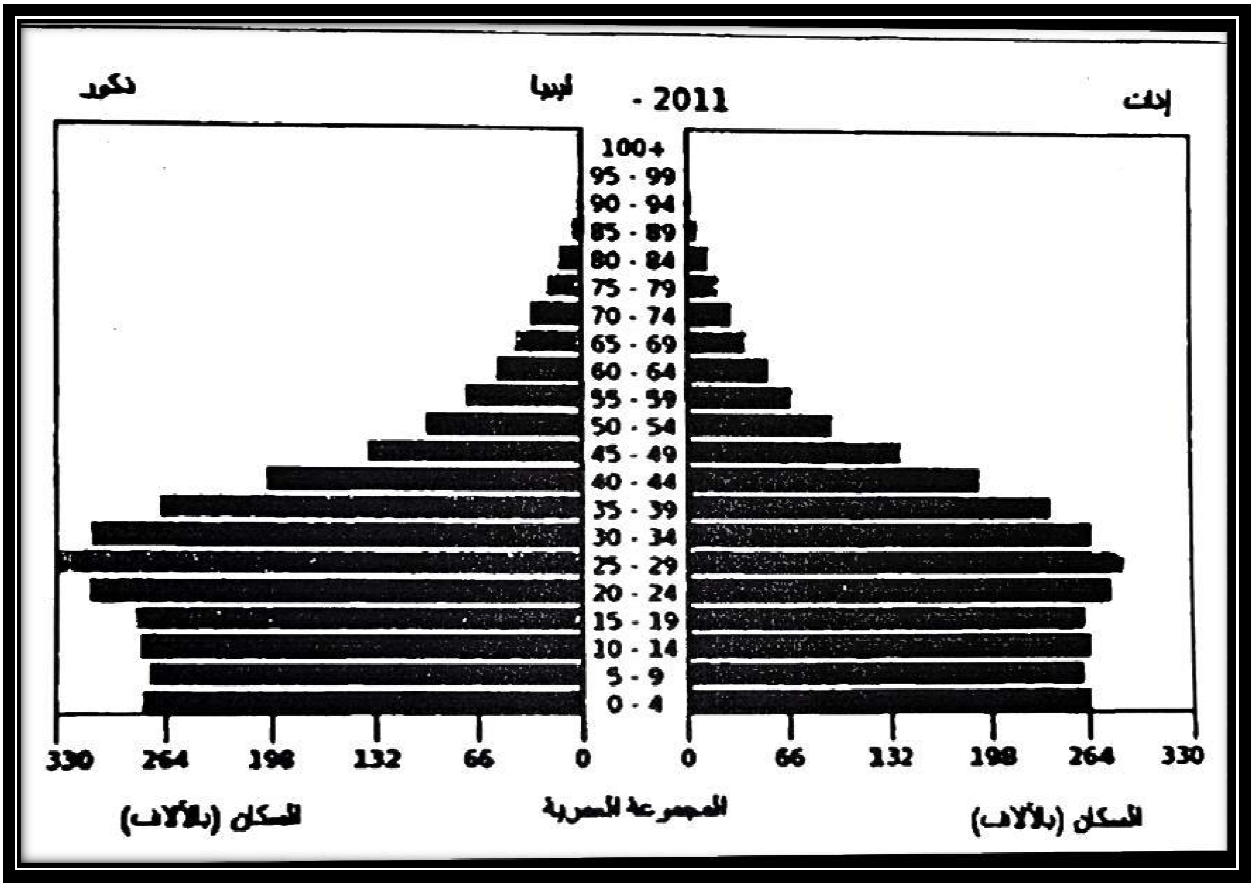

المصدر: ريكاردو رينيه لاريمونت،مرجع سابق، ص 37.

[1] زياد حافظ، مرجع سابق، ص 73.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس و مصر"،(**المستقبل العربي**، عدد 386، أبريل 2011)، ص 135.

[3] ريكاردو رينيه لاريمونت ، مرجع سابق، ص 36.

يعد هرم ليبيا السكاني الأكثر إثارة للانتباه من بين الحالات الدراسية، حيث يميل توزيعها السكاني بشكل كبير نحو الشباب على الرغم من أن لديها أصغر عدد من السكان في المنطقة (6،3 مليون نسمة)، ونسبة الخصوبة فيها هي الأعلى (4،1 طفل لكل امرأة).

ثانيا- الحركات الاجتماعية و ظواهر الاحتجاج الجديدة في دول الثورات العربية:

استطاعت الحركات الاجتماعية التي نشأت في سياق الربيع العربي، والتي تولت مهمة التعبير عن حاجات مطلبية، أن تبلور أشكالا مختلفة من الاحتجاج مستغلة هوامش من الفرصة السياسية، ومستفيدة من تقنيات التواصل الاجتماعي. وتعد عبارة الاحتجاج الشبابي هي التوصيف الأكثر ملاءمة للحركات التي ميزت الربيع العربي، حيث كان الشباب المجموعة الأكثر حماسة لرفع مشعل الثورة، فقادوا المظاهرات والإعتصامات التي أصبحت وسائل لمواجهة الأنظمة. ويذكر **أحمد تهامي عبد الحي** في ذات السياق، أن الملامح الأساسية لجيل الشباب العربي تتمثل في:[1]

- تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج جيل الثورات العربية من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية.

- تمازج العالمي والمحلي ، وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد الذي تخطى مرحلة الأدلجة إلى الانخراط و التطلع لبناء عالم جديد يوائم بين عالميته و محليته.

1- ظواهر الاحتجاج على ضوء تطورات الثورة التونسية: بدأ ت شرارة الانفجار الذي حدث في تونس في 17 ديسمبر 2010، عندما انتحر الشاب محمد البوعزيزي* بطريقة مأساوية. والحقيقة أن أحداث الانتحار موثقة بشكل جيد: توجه البوعزيزي إلى مكتب المحافظ للشكوى والسؤال، بعد رفض المحافظ رؤيته أو الاستماع إليه؛ حيث نقل عنه قوله: إذا كنت لا تراني سأحرق نفسي، حصل على

[1] أحمد تهامي عبد الحي، "المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية: تحولات إستراتيجية"، **(ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد أبريل 2011)،ص 15.

* كان محمد البوعزيزي بائع خضار يبلغ 26 عاما، قامت الجهات البلدية لسيدي بوزيد بمصادرة بضاعته بحجة غياب ترخيص قانوني، و تم الاعتداء عليه جسديا و معنويا ، الأمر الذي دفعه إلى حرق نفسه في الشارع المقابل لمقر حاكم الولاية.

علبة من البنزين من محطة وقود قريبة وعاد إلى مكتب المحافظ، بينما يقف في منتصف حركة المرور، صرخ كيف تتوقع مني أن أكسب لقمة العيش، ثم غمر نفسه بالبنزين[1].

لقد بدأ أول احتجاج في اليوم نفسه الذي توفي فيه البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد، لكنه كان جزءا من سيرورة احتجاجات اجتماعية قمعتها الحكومة بدأت في منطقة المناجم (قفصة) عام 2008، واستكملت في تمرد بن قردان التي تقع على الحدود الجنوبية مع ليبيا في أوت 2010.

إذن، بدأ التمرد في سيدي بوزيد بتظاهرات وإضرابات وإغلاق المتاجر واشتباكات مع الشرطة، وسرعان ما انتشرت بعد ذلك إلى المناطق المجاورة. حيث انتشر التمرد إلى الغرب أولا، وعلى وجه الخصوص مدينة القصرين، ومن ثمة إلى المدينتين الجنوبيتين قفصة و قبلي. وقد أدى فشل النظام وعجزه عن احتواء التمرد؛ على الرغم مما حشده من قوات الشرطة و الجيش، و ميليشيات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إلى انتشار الثورة في أنحاء البلاد كلها. انتشرت الاحتجاجات إلى مدن الشمال مثل جندوبة، باجة، بنزرت، و مدن الجنوب مثل قبلي، دقاش، توزر، الحامة، مدنين، جرجيس، قبل وصول العدوى إلى صفاقص؛ ثاني أكبر مدن تونس، ومدن الساحل سوسة ، المنستير، والشابة ، وأخيرا إلى العاصمة تونس.[2]

كانت مظاهرة تونس الحاشدة في 14 يناير 2011 لحظة تاريخية حاسمة في تاريخ الثورة التونسية،حيث بدأت المظاهرة في ساحة محمد علي، وكبرت لتحتل شارع الحبيب بورقيبة في وسط العاصمة تونس. هناك تجمع عشرات الآلاف من التونسيين مطالبين برحيل الرئيس. وفعلا أعلن في مساء يوم الجمعة 14 من يناير عبر التلفزيون الوطني التونسي أنه تم خلع الرئيس **بن علي** مؤقتا، وأن رئيس الوزراء **محمد الغنوشي** قد حل محله وفقا لمقتضى الدستور. لكن ومع اليوم الموالي ، أعلن المجلس الدستوري أنه وبالاستناد إلى المادة 57 من الدستور ، يصبح رئيس مجلس النواب **فؤاد المبزع**، رئيسا مؤقتا للبلاد ، في وقت توجه **بن علي** إلى منفاه في السعودية.

---

[1] Joseph Pugliese "Permanent Revolution: Mohamed Bouazizi's Incendiary Ethics of Revolt **", (Law, Culture and the Humanities**, vol. 10.3),p.410.

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص189

وعدت حكومة الغنوشي بانتخاب رئيس جديد في غضون 60 يوما، متجاهلة تطلعات الشعب، وهو ما أدى مجددا إلى تنظيم مظاهرات واعتصامات في تونس والمناطق الداخلية من البلاد. حيث وفد الشباب من المناطق الداخلية في **قوافل الحرية** واحتلوا ساحة القصبة في اعتصام كبير استمر من 23 يناير إلى 28 يناير 2011 ، كما نظموا مع مختلف التنظيمات السياسية والمهنية بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية المحامين، اعتصاما في القصبة لمدة 12 يوما من 20 فبراير إلى 4 مارس 2011، وتمكنوا على إثر ذلك من إسقاط حكومة الغنوشي التي اعتبروها امتدادا لنظام بن علي. وبعد خلع الغنوشي، عين **الباجي قايد السبسي** رئيسا للوزراء، على رأس حكومة انتقالية كلفت بتسيير شؤون البلاد والإعداد لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الذي طالبت به القوى الشعبية.

حدث تقارب بين السبسي والغنوسي كقائدين لأكبر التشكيلات السياسية نداء تونس والنهضة، سمح بإيجاد شرعية توافقية والخروج من الأزمة التي عطلت العمل السياسي. لكن ذلك قلل من شرعية القسمين الآخرين من الترويكا **CPR – Attakatol**، وهمش أدوار التشكيلات السياسية الأخرى. فهذه الثنائية القطبية في الساحة السياسية ليست جيدة للديمقراطية، لأنها تعوق التعددية المستهدفة في سياق البناء الديمقراطي.[1]

2- ظواهر الاحتجاج على ضوء تطورات الثورة المصرية؛ روح ميدان التحرير: اعتبر **ديفيد كورترايت** وهو خبير في الحركات الاجتماعية غير العنيفة، أن الثورة المصرية (ثورة 25 يناير 2011) ستكون واحدة من أكبر سيول المقاومة المدنية الجماهيرية في تاريخ البشرية[2]، حيث تميزت بعدد المتظاهرين الهائل الذين شاركوا طوال 18 يوما منها، والذي بلغ حوالي 15 مليون شخص.

أدت الحركات الشبابية المختلفة دورا محوريا في الدعوة إلى التظاهر وتنظيم التعبئة الجماهيرية، وتحول ميدان التحرير إلى شبه دويلة تتوافر فيها المواد الغذائية، والخدمات الصحية والإعلام والاتصالات. حيث يمكن تصور مظاهرة الميدان التي استمرت أربعة عشر يوما على أنها أداء مثير

[1] Mohsen-Finan, Khadija, " Tunisie : Le Récit d'une transition Conflictuelle Naissance Du Citoyen Protestataire ", (**Revue marocaine de politique publique** , Maroc, Printemps2016, no.21),P.266.

[2] عماد الدين شاهين، الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية و روح ميدان التحرير. في: **الربيع العربي ؛ الانتفاضة والإصلاح والثورة**، مرجع سابق، ص 89.

للجدل (نزاعي) بمعنى المناسبات التي يكسر الناس فيها مع الروتين اليومي لجمع طاقاتهم في مطالب علنية واضحة، شكاوى، هجمات، أو تعبيرات دعم قبل العودة إلى حياتهم الخاصة[1].

استفاد الكثير من الحركات الجديدة من الخبرة التي كانت قد اكتسبتها من مشاركاتها السابقة مع جماعات الاحتجاج التي كانت قد ظهرت منذ بضع سنوات*، فضلا على اعتماد استراتيجيات و تكتيكات جديدة لمواجهة النظام. وكانت التكنولوجيا الحديثة مثل الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي من العوامل الرئيسية التي ساهمت بتعبئة هذه الثورة. حيث يشير عدد كبير من الدراسات إلى استخدام الناشطين المصريين الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة الجمهور، وكيف كانوا يتعلمون المواطنة، وتشكيل الوعي الجيلي، وتشجيع الانخراط في السياسة عبر النشاط السبراني[2].

كذلك شملت المجموعات الأخرى التي شكلت حديثا؛ حملة دعم البرادعي، مجموعة كلنا خالد سعيد،شباب من أجل العدالة والحرية، شباب جماعة الإخوان المسلمين، شباب حزب الغد، شباب حزب الجبهة الديمقراطية. وانضم إليها في وقت لاحق، شباب حزب التجمع اليساري، الحزب الناصري، الحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، شباب حزب العمل، شباب حزب الوفد، وجبهة الشباب القبطي[3]. وقد أدت خمس مجموعات متمثلة بحركة 6 أبريل، وحملة البرادعي، وشباب الإخوان المسلمين، وشباب حزب الغد ، وشباب العدالة والحرية، الأدوار الرئيسية في الدعوة إلى الاحتجاجات خلال الأيام الأولى للثورة.

كفل اعتماد إستراتيجية لاعنفية والجمع بين المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية قاعدة دعم واسعة من ملايين المصريين الذين انضموا إلى المتظاهرين الشباب، و اعتنقوا الثورة. نظم المحتجون مظاهرات في المدن الرئيسية مثل الإسكندرية و السويس و الإسماعيلية، وارتفع عدد المتظاهرين إلى الملايين، مما سمح لهذا العدد الهائل في نهاية المطاف بهزم تدابير النظام القمعية،

[1] Adham Saouli, " Performing the Egyptian Revolution: Origins of Collective Restraint Action in the Midan ". (**political studieS,** VOL 63.2015) ,p. 731.

* في عامي 2004و 2005 ظهرت أكثر من عشرة حركات تعارض تجديد رئاسة مبارك لعهدة خامسة، و أصبح التغيير القوة الدافعة لهذه الحركات، التي اعتمدت هذا الاسم، مثل حركة كفاية، التجمع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي، صحفيون من أجل التغيير، أطباء من أجل التغيير، مثقفون من أجل التغيير، كتاب من أجل التغيير، وشباب من أجل التغيير.

[2] Nadine Abdalla, " Youth movements in the Egyptian transformation: strategies and repertoires of political participation ". (**Mediterranean Politics,** 2016, Vol. 21, No. 1), p.45.

[3] عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص 98.

حيث نفذت ذخيرة قوات الأمن في اليوم الثالث من التظاهرات، أي في 28 يناير، واستسلمت منسحبة، وكان هذا دليلا لدى الكثيرين على نجاح الثورة.

في 11 فبراير 2011 تنازل مبارك عن السلطة، ونقلها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي سارع إلى إقالة البرلمان وتعليق الدستور، واعدا بإجراء انتخابات في غضون ستة أشهر. وقد كان خيار الجيش أخيرا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين، والسماح بدلا من ذلك برحيل مبارك، سببا مكنه من السيطرة على الثورة، والبدء في مسار العملية الانتقالية.

3- ظواهر الاحتجاج على ضوء تطورات الثورة الليبية: خلافا لتونس ومصر اللتين أسقطتا نظاميهما من خلال الاحتجاجات السلمية، لم يكن يتوقع من القذافي أن يتنازل عن السلطة بتلك السهولة؛ فكان العنف أمرا حتميا، و أثار التحول من الاحتجاج السلمي إلى العنف رد فعل النظام القمعي.

تجمع الناس على اختلاف مشاربهم عفويا أمام مقرات الأمن في بنغازي يوم 15 فبراير عندما اعتقلت قوات الأمن المحامي الشاب **فتحي تربل***، وكان من بين المشاركين نشطاء حقوقيون ومحامون وأكاديميون وصحفيون وأطباء وطلاب جامعات، وسرعان ما انتشرت أنباء عن الاحتجاج في أنحاء البلاد كلها. ومن أجل تجنب المواجهات؛ رضخت السلطة للضغط الشعبي وأطلقت سراح المحامي الشاب، وكان هذا سببا كافيا في توسيع نطاق الاحتجاجات وخلق حافز قوي لأولئك الذين كانوا يخططون لاحتجاجات 17 فبراير 2011. بدأت الاحتجاجات سلمية، لكن سرعان ما تصاعدت إلى انتفاضة مسلحة أدت إلى حرب واسعة النطاق لم تجتح البلاد فحسب، وإنما أدت أيضا إلى تدخل القوات العسكرية الدولية في نهاية المطاف. احتكم مجلس الأمن إلى مبدأ **مسؤولية الحماية****، وأصدر القرار 1973 الذي بموجبه فرضت منطقة حظر الطيران عبر ليبيا، حيث أنشئ نظام فاعل

* هو محام يمثل رابطة أسر ضحايا مذبحة سجن أبو سليم عام 1996، و التي أدت إلى مقتل نحو 1200 سجين على يد قوات الأمن.

**يشير المفهوم إلى مسؤولية الدول عن حماية المدنيين من الأعمال الوحشية و الجرائم ضد الإنسانية. و توصف مسؤولية الحماية بأنها نهج جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية. و يملي هذا المبدأ، بالإشارة إلى ما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام 2005، أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عندما تكون دولة غير راغبة في حماية مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم، من خسائر الأرواح ، فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع (مع نية إبادة جماعية أو دونها)، أو تطهير عرقي واسع النطاق، و تشمل هذه المسؤولية ثلاثة عناصر: مسؤولية المنع، مسؤولية رد الفعل، و مسؤولية إعادة البناء.

لتنفيذه، سمح باستخدام طائرات حلف شمال الأطلسي لفرض منطقة الحظر الجوي. وهكذا تمثل الحالة الليبية استثناء عن حالتي تونس ومصر، الأمر الذي يتطلب تحليلا خاصا لدور القوى الأجنبية والنتائج المترتبة عليه.

خرج متظاهرون متفرقون إلى شوارع بنغازي في اليوم الذي سبق 17 فبراير، حيث أسفر قمع جهاز الأمن عن زيادة عدد الضحايا، ما حفز عددا أكبر من الناس على الاستجابة لنداء الاحتجاجات. كانت التظاهرات سلمية وموجهة نحو المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل ، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالقذافي[1].

في 17 فبراير، نظم يوم غضب المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية، وهي منظمة مقيمة في لندن منذ 2005 جمعت حولها عددا من جماعات المعارضة المختلفة. وفي 18 فبراير، احتل المحتجون قاعدة عسكرية في البيضاء حيث انضمت الشرطة المحلية إلى المتظاهرين ضد قوات النظام. وقد حدث مثل ذلك في درنة حيث أحرق الثوار مركز شرطة بينما انضم الجيش إلى المتظاهرين[2].

خلافا لما جرى في تونس ومصر ، سرعان ما انقلبت المواجهة بين حركة الاحتجاج ونظام القذافي إلى حرب أهلية، والتظاهرات السلمية العفوية يومي 15 و16 فبراير تحولت بسرعة إلى تمرد مسلح. بدأت الاحتجاجات في بنغازي من جماعة صغيرة من المحامين وأساتذة الجامعة الذين كانوا يدعمون قضية الحرية وحقوق الإنسان حتى خلال حكم القذافي، ولكن سرعان ما همشوا، بينما تقدمت قوى اجتماعية وسياسية أخرى أكثر تنظيما وأعمق جذورا في النسيج الاجتماعي للبلاد فتسلمت قيادة الثورة[3].

أكد تحرير الشرق وبعض البلدات والقرى الجبلية في الغرب ضرورة خلق آليات لإدارة المنطق، فقام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس

---

[1] أحمد إبراهيم عامر، **ثورة ليبيا: 17 فبراير يوما بيوم**. (مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2012)، ص 17.

[2] **Map of the rebillion in Libya Day by Day** , the New York Times,20/2/2011 : //www.nytimes.com/interactive/2011/2/25/world/middleeast/map-of-how-the-protests-unfolded-in-Libya.htm>.

[3] كريم مزران، ليبيا في تحول: من الجماهيرية إلى الجمهورية؟. في: **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج و الثورة والفوضى في الوطن العربي**. تحرير: فواز جرجس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2016)، ص 279.

الوطني الانتقالي للتحدث باسم الثوار، والذي أعلن عنه رسميا في 5 مارس 2011، في الوقت الذي كانت تتشكل فيه المجالس المحلية في المناطق الجاري تحريرها.

بدا واضحا للمجتمع الدولي أن القذافي مصر على حرب لا هوادة فيها، وكانت أصوات المعارضة الليبية تطالب بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية بنغازي وحياة المدنيين. وقد نجح المسعى الدبلوماسي الفرنسي– البريطاني في الحصول على دعم الرئيس أوباما، وجزئيا بفضل ناشط من الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي. وفي 17 مارس 2011 تبنى مجلس الأمن القرار 1973، وفي تلك الليلة نفسها وبينما كانت قوات القذافي تتقدم باتجاه بنغازي، انطلقت عملية **فجر أوديسا**، بقيادة عسكرية أمريكية أولا، تضم تحالفا من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا[1]. هكذا تطورت الأوضاع بعد الأسابيع الأولى من الانتفاضة السلمية إلى حد كبير حتى أصبحت حربا أهلية ذات بعد دولي، وكان لانتشار الأسلحة وتشكيل عدد كبير من الميليشيات المسلحة دور كبير لتدويل النزاع والثورة في ليبيا. وقد عد **مارك لينش Marc Lynch** في كتابه **(الحروب العربية الجديدة: الانتفاضات و الفوضى في الشرق الأوسط)**، الثورة الليبية نقطة تحول في مسار الثورات العربية من انتفاضات داخلية إلى حروب إقليمية بالوكالة.[2] بينما يعتبر آخرون أن ما حدث في ليبيا يدخل في إطار سلسلة من تعهدات بناء الدولة الفاشلة التي تركت المجتمع في اضطراب، تهيمن عليه الميليشيات المحلية والخصومات القبلية، وخلقت الفوضى في غياب حكومة مركزية فعالة[3].

[1] كريم مزران، مرجع سابق، ص 285.

[2] رغدة البهى، "إعادة التفكير في ثورات الربيع العربي بعد خمس سنوات"،(**السياسة الدولية**، عدد 206، أكتوبر 2016)، ص 192

[3] Richard Falk, " Rethinking the Arab Spring: uprisings, counterrevolution, chaos and global Reverberations " (**Third World Quarterly**, 2016, VOL . 37, NO. 12),P.2329.

المطلب الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي و الإعلام الجديد

شكلت وسائط الإعلام الجديد علامة فارقة ومميزة طبعت يوميات الثورات العربية بطابع العصر الرقمي، حيث يؤكد العديد من الباحثين أن توافر الاتصالات عبر الانترنيت مثل الفيسبوك وتويتر وقدرات الهاتف المحمول أدت دورا مهما في تنظيم الثورات في تونس ومصر، وبدرجة أقل بكثير في ليبيا ، حيث كانت إمكانية الوصول إلى الانترنيت صعبة. لذلك هناك من ينظر لهذه الثورات كثورات فيسبوك أو تويتر أو يوتيوب، نظرا للدور البارز لهذه الأدوات في ضمان انفجار الثورات، وتشجيع المعارضة، وكسر حاجز الخوف، وتنسيق الخدمات اللوجستية. لكن من جهة مقابلة فإن ثنائية وسائل الإعلام الرقمية والأجيال الجديدة نقلت الانطباع بأن الثورات العربية قد سببتها تكنولوجيا الغرب وليس الأفراد في المنطقة العربية[1].

نظرا للأدوار الحاسمة لوسائل الإعلام الجديد في الثورات العربية وامتداد تأثيراتها خارج حدود الدولة، دأبت بعض الأدبيات على إدراجها ضمن ما يسمى **الفاعلون العابرون للقومية**، أو **الفاعلون الافتراضيون العابرون للقومية**. فمن جانب ظهرت شركات الاتصالات، وشركات محركات البحث، كذلك الشركات متعددة الجنسية في مجال التكنولوجيا. ومن جانب آخر شهدت المنطقة العربية تحولا في طبيعة أدوار تلك الفواعل، سواء خلال المرحلة الأولى للثورات، أو حتى في مراحلها المتأخرة.[2]

هذا وقد أثير الانتباه إلى أهمية الشركات التي تمتلك شبكات التواصل الاجتماعي، والآثار الأمنية المترتبة على نشاطها، حتى أن حلف الناتو في أحد إصداراته(**Nato Review**)، أثار تساؤلا حول ما إذا كانت الثورات العربية هي ثورات الفيسبوك رقم 1 أم لا، والتي قد تمهد لثورات أخرى.[3]

يقودنا تحليل البيانات المتوفرة إلى نتيجة مفادها: أن الفيسبوك لم يكن له دور أولي في مختلف هذه الأحداث بقدر الدور الذي قامت به الرسائل القصيرة، واستخدام تويتر على الهواتف المحمولة، والاتصالات وجها لوجه. حيث أصبحت الهواتف المحمولة في هذه البلدان وسيلة أساسية لمنظمي

---

[1] Billie Jeanne Brownlee & Maziyar Ghiabi, «Passive, Silent and Revolutionary: The 'Arab Spring' Revisited », **Middle East Critique**, 2016,Vol. 25, No. 3,p. 310.

[2] سعاد محمود أبو ليلة، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية".(**ملحق مجلة السياسة الدولية**،عدد أبريل 2013)، ص 9.

[3] إيمان أحمد رجب، "اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"،(**السياسة الدولية**، عدد 187، يناير 2012)، ص 41

الاحتجاجات لنشر المعلومات. وعلى الرغم من الادعاء بأن الثورتين التونسية والمصرية هي ثورتا فيسبوك، إلا أن البيانات تؤكد أن المشاركة في الانترنيت كانت مرتفعة نسبيا في تونس وأقل انتشارا في غيرها. لذلك يمكن القول أن ثورة تونس هي الثورة الوحيدة التي يسر الفيسبوك التواصل فيها بشكل واضح.[1] والجدول أدناه يعرض معلومات عن استخدام الأنترنيت والفيسبوك في الدول محل الدراسة، (أنظر الجدول رقم 18).

الجدول رقم (18): يعرض معلومات عن استخدام الانترنيت والفيسبوك في الدول المعنية عام 2011

	مجمل المجتمع(2011)	مجتمع الإنترنت	مجتمع الفيسبوك
تونس	10.629.186	(%33) 3.600.000	2.602.640 (%24.5)
مصر	82079.63	(%24.5)20.136.000	(%8.9) 7.295.240
ليبيا	6.597.960	(%5.4) 353.900	(%0.8) 52.860

المصدر: المصدر: ريكاردو رينيه لاريمونت،مرجع سابق، ص 45.

تكشف هذه البيانات أن معدل استخدام الانترنيت في تونس كان الأعلى، وهو ما يفسر لماذا لجأ التونسيون إلى الفيسبوك، تويتر، والرسائل النصية لتنظيم مظاهراتهم. كما يفسر الحصول على مختلف هذه التكنولوجيات السرعة التي كان فيها التونسيون قادرين على تنظيم الاحتجاج وحشد التأييد للثورة. أما في الحالات المتبقية، فأدت الرسائل النصية، وتويتر، والاتصالات وجها لوجه، دورا أكثر أهمية في الثورات.

إذن فقد ساعد المتغير الاتصالي/المعلوماتي على خلق جدلية جديدة للأفكار والرؤى والحلول على الواقع الافتراضي ، ثم سرعان ما تنتقل إلى الواقع الفعلي[2]؛ حيث أدت الجغرافيا الاحتجاجية عبر استخدام الوسائط الالكترونية إلى تبادل الأفكار والخبرات بين الشباب في تونس ومصر وامتد ذلك إلى بلدان عربية أخرى مع الاختلافات الموجودة بينها.

[1] ريكاردو رينيه لاريمونت ، مرجع سابق، ص 36.

[2] نبيل عبد الفتاح، **النخبة و الثورة: الدولة و الإسلام السياسي و القومية و الليبرالية**. (القاهرة: دار العين للنشر، 2013)،ص 260.

أولا- دور الإعلام الجديد في الثورة التونسية:

لعب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا لا يمكن إنكاره في الثورة التونسية، حتى أن كل المعلومات التي تم نقلها بواسطة أنظمة معلوماتية متصلة بالشبكة أثرت إيجابيا على الثورة التونسية، ويبدو أن النصيب الأكبر يرجع إلى الشبكات الاجتماعية التي ساهمت في إشراك الجماهير في العملية الثورية.

يرى **بشير بلاغي**، مؤسس موقع تونس حرة على فيسبوك، أن الناس أطلقوا على ثورة تونس ألقابا عدة: ثورة الياسمين، انتفاضة سيدي بوزيد، الثورة التونسية... ولكن هناك اسم يختصر بحق ما حصل في تونس: ثورة المواقع الاجتماعية أو اختصارا ثورة الفايسبوك[1]. بينما يرى **ناصر ودادي**، مدير التوعية على الحقوق المدنية في المجلس الإسلامي الأمريكي، أنه في حين لم تتسبب مواقع التواصل الاجتماعي هي بالثورة الشعبية، إلا أنها لعبت دورا أساسيا في نشر الأخبار وإعلام الخارج بالانتفاضة الشعبية وأعداد القتلى خلالها و ممارسات البوليس[2].

لقد أحدثت المدونات تأثير كبير على الواقع السياسي في تونس، و لعب المدونون دورهم في الثورة، يقول المدون **سليم عمامو***: أن الثورة التونسية هي نتاج سنوات طويلة من نضال ساهم فيه أطراف كثيرون، بخاصة الشباب الذين عملوا على تحرير الإعلام، و ناضلوا من أجل حرية التعبير والكلمة على شبكة الأنترنيت، عبر تغطية ونقل كل ما يحصل، بدأ من أحداث منجم الفوسفاط في قفصة والرديف وصولا إلى سيدي بوزيد والأحداث الأخيرة التي أطاحت نظام بن علي البائد[3]. ولعل من الأسباب التي أكسبت المدونين تلك القدرة الكبيرة على التأثير، هو أن تغطيتهم للأحداث تتسم بالسرعة وتقترب من الناس؛ وهو ما مكن الناشطين في تونس من نقل النشاط التدويني من العمل الفردي إلى الحركة الهادفة،وجعله وسيلة تعبئة تحدت النظام الأمني وترجمتها الثورة الشعبية على أرض الواقع.

---

[1] نزيه درويش، **دور الإعلام الاجتماعي في الربيع العربي**. في: **الربيع ع ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**. (الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،شرق الكتاب، تموز 2013)،ص 470.

[2] المرجع نفسه، ص 471.

* عين سليم عمامو هو أحد أشهر المدونين التونسيين و صاحب مدونة عمار 404، في منصب كاتب دولة في أول حكومة بعد تنحي بن علي اعترافا بدور هذه الوسائط و أهميتها.

[3] نزيه درويش، مرجع سابق،ص 469.

يمكن فهم دور وسائل الإعلام الاجتماعي في تونس بمراجعة محاولات الحكومة السيطرة عليها، فقد راقبت بشدة الانترنيت منذ 1995 مانعة الوصول إليها. وعندما بدأت الاحتجاجات مطلع 2011، بدأت الحكومة بتوقيف ناشطين بارزين على الشبكة العنكبوتية.

ومثلما ساهم الفيسبوك في تنسيق الجهود وتأطير الشباب خلال الثورة، من خلال تحديد مواعيد التظاهرات وأمكنتها، فقد كان له أيضا دور بارز في مرحلة ما بعد الثورة، بعد انتشار حالات السلب والنهب، ما دفع الشباب إلى ابتكار فكرة تكوين لجان الأحياء التي تبنتها بعد ذلك القوى السياسية، حيث كان التواصل بين الشباب والتنسيق في ما بينهم من خلال تبادل الصور والأخبار والقيام بعمليات التبليغ والتحذير.

ثانيا- دور الإعلام الجديد في الثورة المصرية:

إن أي صورة لميدان التحرير خلال الثورة المصرية2011 سوف تكشف على نطاق واسع استخدام منتجات ثقافية متنوعة بالتزامن مع الاحتجاجات. اشتملت على عرض مقتطفات من قصائد مناهضة للنظام، وأكشاك مؤقتة لبيع الكتب والروايات السياسية تتضمن محتوى مضاد للنظام، واستخدام موسع للوحات إعلانية مكتوبة بخط اليد **لهاشتاغات** وعناوين صفحات الفايسبوك. وقد فحصت العديد من الدراسات الاستهلاك الثقافي كأداة للمقاومة، ووسيلة للتعبئة أو التحفيز للثورة[1].

كانت المدونات التي فرضت نفسها على الساحة السياسية والاجتماعية المصرية، والتي تولد بعدها الحراك الالكتروني النشط من خلال فيسبوك، يوتيوب، وتويتر، هي الأساس الافتراضي الذي بنيت عليه ثورة 25 يناير 2011. ومنذ 2005 ومع ظهور **حركة كفاية**، حول الشباب المجال الافتراضي إلى مجتمع شبابي مواز يهتم بالشأن العام ويناقش قضاياه، وهي الحوارات التي شارك فيها ملايين الشباب، كما يشير الجدول، (أنظر الجدول رقم 19).

[1] Mazen Hassan, Elisabeth Kendall, Stephen Whitefield, " Media, Cultural Consumption and Support for Democracy in Post-Revolutionary Egypt ". *(***Political Studies**, 2016, Vol. 64(3),p. 534.

الجدول رقم 19: الشباب و المجال الافتراضي

المجال	أعداد المشاركين
عدد مستخدمي الأنترنت	5.14 مليون مستخدم
عدد المدونات (في 2008)	160000 مدونة
نسبة المدونات السياسية (2008)	18.9% من إجمالي المدونات
نسبة الشباب (30/20 سنة) بين المدونين	%53.1
عدد مستخدمي FACEBOOK	2.4 مليون مستخدم
نسبة الشباب (30/19 سنة) بين مستخدمي FACEBOOK	%64.8

المصدر: عماد صيام،25 يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطى و تحديات المستقبل،في: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات. (الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، تموز 2013)،ص 70.

وعن دور الإنترنيت في الثورة المصرية صرح **وائل غنيم:** " **قلت دائما إن كنت تريد تحرير مجتمع... إذا كنت تريد أن يكون لك مجتمع حر، فقط أعطه الانترنيت. والسبب هو أن هذا الإنترنيت يساعد على مواجهة الحرب الإعلامية ، التي هي... حرب لعبتها الحكومة المصرية والنظام المصري بشكل جيد... هذه هي الثورة التي يساهم بها الجميع في المحتوى**"[1].

يقول المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان **جمال عيد:** "إن ما حدث في 25 يناير 2011 هو نتاج ما بدأ على شبكة الانترنيت قبل نحو ست سنوات. الفضل الأكبر في كسر حاجز الخوف التاريخي لدى المصريين هو للمدونين! ليس هذا فقط، بل نجح أولئك في أن يكونوا مصدر ثقة بالنسبة إلى جموع الناس و مصدرا للمعلومات التي لم يكن أحد يحلم بمعرفتها حتى عهد قريب"[2].

انطلقت ثورة مصر التي فجرها شباب الانترنيت من فيسبوك، وكانت البداية في صيف 2010 عندما تسارعت وتيرة الدعوة إلى الاعتصام والتظاهر على إثر مقتل الشاب **خالد سعيد** على يد الشرطة؛ بعد أن اقتاده بعض عناصرها عنوة من مقهى انترنيت إلى أحد مراكز الشرطة في

[1] Christian Fuchs, "Bihind the news Social media, riots, and Revolutions". (**Capital & Class**,2012, Vol. 36,(3), P.385.

[2] نزيه درويش، مرجع سابق، ص 473.

الإسكندرية. وتأسس موقع كلنا خالد سعيد الذي انضم إليه سريعا آلاف الشباب المصري، وهو أول من دعا إلى المظاهرات في عيد الشرطة في 25 يناير.

نشطت صفحات الفيسبوك خلال أسابيع قليلة في الدعوة إلى يوم الغضب، وعلى صفحات الفيسبوك وتويتر جرى تناقل المعلومات عن مداخل ساحات التجمع ومخارجها، وسبل الوقاية من القنابل المسيلة للدموع، وأساليب التصدي لرجال الأمن وغيرها. وانتشرت الدعوات إلى التظاهر عبر ملايين الرسائل القصيرة للهاتف المحمول.

أقبل النظام في خطوة لإجهاض الثورة نحو قطع الانترنيت ووقف خدمات الرسائل القصيرة عبر الهواتف المحمولة في كافة الشبكات المصرية ، إلا أنه لم يستطع قطع الخدمة عن المستخدمين للإنترنيت بشكل جذري، وإلا تعرض لعقوبات. فعلى سبيل المثال، عندما تم قطع خدمة الإنترنيت يوم 27 يناير 2011، كان على الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ورئيس وزرائه أحمد نظيف ووزير داخليته حبيب العدلي آنذاك مواجهة حكم قضائي بغرامة مالية تقدر بـ 91 مليون دولار للشركات التي تقدم تلك الخدمات، تعويضا عن الخسائر المالية التي تكبدتها، جراء قطع خدمات الانترنيت، والهواتف الجوالة.[1]

رغم كل هذه المضايقات، إلا أن الشباب استمر في التظاهر، ولجأ بعضهم إلى الاتصالات الدولية من أجل الوصول إلى الانترنيت ونقل الأخبار إلى الخارج. كما صور ناشطوا الانترنيت الأحداث بتفاصيلها استعدادا لتحميل الأفلام على الانترنيت عندما يتوقف انقطاعها. والحقيقة أن قطع الانترنيت والاتصالات عن الشارع المصري قد ضاعف عدد المشاركين في التظاهرات، لأن عدد كبيرا من المصريين الذين كانت مساهمتهم في الثورة حتى ذلك الوقت فقط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حسموا خيارهم بالنزول إلى الشارع إما بدافع الفضول – بعد التعتيم الالكتروني– أو لأنهم شعروا بالاستفزاز.

[1] ابتسام علي حسين، فرص و قيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني، **(ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية**، عدد أبريل 2017)، ص 13.

المطلب الثالث: أدوار المؤسسة العسكرية في الثورات العربية

من المؤكد أن موقف الجيش من الثورة ليس العامل الوحيد الذي يسمح بالتنبؤ بنجاحها أو فشلها، لكن دعم الجيش للثورة أو حياده على الأقل مسألة ضرورية لانتصارها. فلا يمكن للثورات أن تنجح بعد انطلاقها؛ إلا في ما ندر، من دون دعم من الجهاز القمعي للنظام. وكان رأي **أندرز جيفسكي**JavaSci Anders من رأي **لينين***، عندما قال: إن الثورة لا يمكن أن تنتصر، ما دامت الحكومة تحظى بولاء القوات المسلحة[1]. ولقد حاول العديد من الباحثين تفسير الاعتبارات التي يضعها الجيش في حسبانه عندما يقرر موقفه تجاه الثورة، فأورد بعضهم عدة عوامل مفسرة لذلك في سياق دراستهم لهذه الظاهرة، في حين أولى آخرون لمتغير واحد أهمية تفوق ما لسائر المتغيرات من قيمة.[2]

بوجه عام، وأمام انهيار المؤسسة الأمنية وقفت القوات المسلحة خارج حالة الحياد السلبي المفترض أمام الثورات العربية في تونس ومصر، ورفضت استخدام القوة المفرطة والحالة الليبية استثناء هنا.

أولا- موقف و دور الجيش في الثورة التونسية:

كانت الثورة التونسية سلمية في معظمها، ومع ذلك فقد كان النظام يمارس العنف باستمرار، أما عنف الجماهير فكان استثنائيا. لم تلجأ الثورة إلى تسليح الثوار، وتصرفت الجماهير سلميا من خلال المظاهرات والاعتصامات والإضرابات والمسيرات.

صحيح أن الجيش لم يبدأ الثورة وإنما سمح لها بالحدوث. لقد أدى الجيش التونسي دورا مهما في ثورة 2011 ما عزز سمعته؛ عندما قرر قائد أركان قوات الجيش المشتركة الجنرال **رشيد عمار** في 12 يناير 2011 عدم الامتثال لأمر الرئيس **بن علي** بإطلاق النار على المتظاهرين. و في 24 يناير، تحالف الجيش بشكل صريح مع الثورة والتزم بالدفاع عنها؛ حيث انتشر في أنحاء البلاد لضمان

* لاحظ لينين أنه لا يمكن لثورة جماهيرية أن تنتصر، من دون مساعدة قطاع من القوات المسلحة الداعمة للنظام القديم.

[1] Stanislaw Andrzejewski, **Military Organization and Society,** (London: Routledge & Kegan Paul, 1954), p. 71.

[2] Chorley; Russell; & Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective", (**Comparative Politics**, vol. 36, no. 2,2004), pp. 145-146.

سلامة المواطنين، وتتبع المسلحين الموالين للرئيس، واعتقل عصابات اللصوص، كما عمل على تأمين الحدود الليبية بعد اندلاع الانتفاضة المسلحة في فبراير 2011.

ربما يجد هذا الموقف للجيش تفسيره بالنظر إلى المكانة التي يحتلها في النظام التونسي، ذلك أنه وعكس كثير من الجيوش في المنطقة، بقي على الهامش السياسي؛ بقوة صغيرة وتمويل متواضع، لصالح أجهزة أمنية أقوى بكثير وأكثر تمويلا ونفوذ سياسي. وبسبب هذا الوضع ، لم يكن للجيش مصلحة خاصة في بقاء النظام، ولم يكن هناك سبب قوي لإطلاق النار على التونسيين نيابة عن النظام.[1]

هناك من شكك في التزام الجيش تجاه الثورة، واتهمه البعض بالسماح لـ بن علي بالفرار، أو بالتواطؤ مع النظام السابق من خلال السماح للشرطة بممارسة العنف ضد المتظاهرين، أو بالافتقار إلى المهنية في مقاضاة الأفراد المتورطين في الجرائم، أو معارضة تظاهرات معينة بعنف. ربما لم يكن الجيش ملتزما بالثورة إلى الحد الذي زعمه البعض، ومع ذلك فقد قرر في اللحظة الحاسمة تأمين تقدمها، حيث كان بمثابة الثقل الموازن للقوى المعادية لها.

على النقيض من المكانة التي احتلها الجيش جراء موقفه من الثورة، كانت صورة قوات الأمن والشرطة التونسية مشوهة، كونها ترمز للقمع والظلم والفساد. كانت قوات الأمن في طليعة المشاركين في ارتكاب أعمال العنف، كما كانت ميليشيات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي من أكبر المتورطين في أعمال العنف المعادي للثورة في أنحاء البلاد كلها. وقالت حكومة تصريف الأعمال إن 78 شخصا قتلوا وجرح 100 آخرون خلال الاحتجاجات، بينما تقول منظمات حقوق الإنسان التونسية إن مجموع الخسائر في الأرواح أكبر من ذلك ، بينما صرح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن الرقم وصل إلى 147 قتيلا، بالإضافة إلى وفاة 72 شخصا آخر في حوادث وقعت في السجون، وكانت مرتبطة بالاضطرابات. ويعتقد أن معظم عمليات القتل وانتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات قد ارتكبت على أيدي ما يعرف بـ **بوب** (فرق النظام العام).[2] وتؤكد مصادر أخرى أنه ما بين 17 ديسمبر 2010 و14 يناير 2011، قتل أكثر من 330 شخصا، وجرح

[1]Zoltan Barany, « Comparing the Arab Revolts the role of the military », (**Journal of Democracy** ,Volume 22, Number 4 October 2011),p.31.

[2] منظمة العفو الدولية، " تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة"، الطبعة الأولى، 2011، ص 2.

700 شخص نتيجة أعمال العنف المعادية للثورة[1]. وتمثلت أعمال العنف الأخرى التي ارتكبتها الشرطة والميليشيات بخطف المعارضين وتعذيب واغتصاب النساء. ورغم ذلك فإن عدد ضحايا الثورة التونسية كان قليلا مقارنة بثورة مصر أو ثورة ليبيا التي راح ضحيتها عشرات الآلاف.

ثانيا- موقف و دور الجيش في الثورة المصرية:

كان الجيش قاعدة القوة الرئيسية للسلطة في مصر منذ انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952، وعزز دوره باعتباره مؤسسة قوية تستند إلى إرث شرعية ثورية ورأي الشعب في أن الجيش هو مؤسسة وطنية.

أثار موقف الجيش طوال الثورة تساؤلات خطيرة، حيث تحول في غضون أيام قليلة من مؤيد محوري لنظام مبارك إلى مدافع عن الثورة، وانتظرت المؤسسة العسكرية بعض الوقت قبل أن تقرر في النهاية لأي جانب تنحاز. وفي حين يعتقد كثير من المصريين أن المجلس وقف إلى جانب الثورة، يعتقد آخرون أنه اتخذ الموقف الذي يخدم مصالحه باعتباره مؤسسة عسكرية لا غير.

لم يحسم الجيش موقفه بسرعة من الثورة بل اتسم موقفه بالتدرج ففي بداية الأمر اتخذ الجيش موقفا محايدا لكن مع توسع المظاهرات وحدوث حالات من الانفلات الأمني تدخل الجيش لحماية المنشآت الحيوية والعامة وملء الفراغ الأمني وبعد ذلك أعلن وقوفه إلى جانب المطالب المشروعة للشعب المصري ليؤكد أنه جزء من هذا الشعب.[2]

ولعله بالإمكان إيجاد تفسير جزئي لموقف الجيش من الثورة المصرية بالعودة إلى مسألة توريث جمال مبارك، وهو شخص مدني، وما أثارته من جدل حول موقف الجيش منها. والواقع أن استمالة جمال مبارك واعتماده المتزايد على وزارة الداخلية ودائرة صغيرة من المقربين أدى إلى الشقاق داخل مؤسسات الدولة ومنها مؤسسة الجيش، حيث تعارضت بعض من السياسات لتي قادها **جمال مبارك** وفصيله مع مصالح المؤسسة العسكرية، وربما هذا الصراع هو ما يفسر الدور الذي انتهجته المؤسسة العسكرية خلال الثورة.

---

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية: ثورة الكرامة. في: **الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة**، مرجع سابق، ص 63.

[2] دور الجيش المصري في ثورة 25 يناير المصرية:
http://zancojournals.su.edu.krd/index.php/JAHS/article/view/175

لقد كان هناك تصور عام بأن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل إبان حكم مبارك،وخاصة في السنوات الأخيرة. وربما كان لهذا الازدراء المستشعر دور في المظالم التي أضمرها نحوه بعض العسكريين. يضاف إلى ذلك سخطهم على قضية الاستخلاف؛ إذ بدا أن لفئة جديدة من رأسماليي المحسوبية ذوي العلاقة الوثيقة بجمال مبارك تأثيرا على اتجاه مصر لسياسي والاقتصادي أكبر من تأثير الحرس القديم للجيش. وثمة أدلة قوية تكفي للاقتراح بأن الجيش لم يكن راضيا عن النفوذ المتنامي لجمال مبارك وأنه خشي من التداعيات على موقعه إذا ما انتقلت السلطة إليه.[1]

ومثلما يذهب إليه **براني زولتان Zoltan Barany**، يمكن للجيش أن ينقلب على النظام إذا لم تلب مصالحه. وهنا يعطي مثالا على الجيش المصري أثناء الانتفاضة الأخيرة، فعلى الرغم من أنه كان محط عناية مالية كبيرة ؛ بمنح الرواتب الجيدة، أو بالسماح له بإدارة جزء كبير من الاقتصاد المصري، فإنه لم يكن مقتنعا بما حصله من الامتيازات. ويعود ذلك إلى أسباب عدة: تراجع نفوذه السياسي، ولا سيما في مواجهة جهاز الأمن الداخلي. ازدراؤه الشديد لابن مبارك القوي جمال، الذي كان يهيأ لخلافة والده. وعجز النظام عن إيجاد الحلول لمشاكل البطالة والتطرف الإسلامي.[2]

في الفترة الممتدة بين25 يناير و2 فبراير 2011، شهد المصريون صداما عنيفا مع قوات مكافحة الشغب. وباعتماد إستراتيجية قمع جماعي استخدم النظام أساليب عنف متنوعة تتراوح بين استخدام الغاز المسيل للدموع منتهي الصلاحية، والرصاص المطاطي والحي، وتفريق المتظاهرين بعديد الشاحنات، وإطلاق العنان لقطاع الطرق المسلحين ضد المتظاهرين. وقد تمكن المتظاهرون في النهاية من هزيمة قوات الأمن في 28 يناير، وهزم البلطجية في 2 فبراير في ما أصبح يعرف باسم **موقعة الجمل**. وهكذا كان لمجمل صورة استمرار إستراتيجية عنف النظام والإفراط فيه نتائج عكسية، تاركة آلته القمعية محطمة بالكامل بحلول 2 فبراير. وخلص الجيش إلى أن تصاعد العنف والاضطراب من شأنه أن يضر فقط بشرعيته ونفوذه.[3] لذلك عندما دعا مبارك الجيش إلى قمع المتظاهرين والحفاظ على النظام، بعد انهيار قوات الأمن وانسحابها، رفض ضباط الجيش إطلاق النار

---

[1] مها عزام، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2012. ص 2.

[2] براني زولتان، "مواقف الجيوش من الثورات".(**مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ع 4، سبتمبر 2013)، ص 101.

[3] Zoltan Barany, op.cit,p.32

مبقين على حيادهم. وقد رحب المتظاهرون بالقوات العسكرية وتقدمها إلى ميدان التحرير لملء الفراغ الذي تركته قوات الشرطة الوحشية، وبعد بضعة أيام، أصدر الجيش العديد من البيانات مؤكدا دعمه لمطالب الشعب، وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأعطى ضمانات لحماية حرية التعبير من خلال الوسائل السلمية.

لكن موقف الجيش من **موقعة الجمل** أثار الكثير من التساؤلات، حيث امتنع هذا الأخير عن التدخل لحماية المتظاهرين على الرغم من المناشدات المتكررة له، كما أنه أعطى تعليمات صارمة للمتظاهرين؛ بعد يوم من رحيل مبارك، بالتفرق من ميدان التحرير و العودة إلى ديارهم. و على الرغم من نجاح المتظاهرين في الإطاحة بمبارك، إلا أن المجلس العسكري أعلن أنه سيتعامل مع مجلس الوزراء الذي عينه مبارك في 31 يناير لإدارة البلاد حتى اكتمال المرحلة الانتقالية، ومع ذلك فقد أجبر المجلس على إقالته تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية في24 فبراير.

ويمكن أن نعزو هذه الدرجة من الإيجابية لدور المؤسسة العسكرية المصرية إلى جملة من الأسباب:[1]

- الدور التاريخي للجيش المصري والنظر إليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة.
- الموقف الإيجابي للجيش من الثورة وتعهده باحترام مطالبها.
- سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا، وأبرزها الموقف من المعاهدات الدولية لمصر، مما ساهم في خلق درجة عالية من الثقة والطمأنينة في الأوساط الدولية.
- موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة مدنية، وهو أمر خالف كثير من التحليلات التي كانت تتحدث عن انقلاب عسكري في مصر.
- تركيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي تضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات، أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ذلك إلى المدنيين.

[1] رمضان قرني محمد، الجيش المصري ..و ثورة 25 يناير نموذج للمؤسسة الوطنية: http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/4a.htm

- توظيف الجيش المصري لأدوات التواصل الالكتروني الحديثة، خاصة صفحات "الفيسبوك" و"الرسائل النصية"، مما ساهم في سرعة التواصل مع الداخل المصري إزاء العديد من القضايا الشائكة، وتبيان موقف الجيش منها.

إذن خيار الجيش بعدم إطلاق النار على المتظاهرين العزل، و السماح بدلا من ذلك لمبارك بالرحيل، مكنه من السيطرة على الثورة، و بالتالي استمرار نفوذه السياسي في البلاد.

ثالثا- موقف و دور الجيش في الثورة الليبية:

تميزت الثورة الليبية مقارنة مع غيرها من ثورات الربيع العربي؛ تونس ومصر تحديدا، بالانجراف نحو دائرة العنف، حيث كانت حالة استثنائية حادت عن المسار السلمي للحراك الشعبي الذي ميز تلك الثورات. وإذا كانت المؤسستان العسكريتان قد حسمتا الصراع في كل من تونس ومصر نظرا لانحيازهما إلى صفوف الثورة في البلدين كليهما، فإنه ومع الوقت تكشف أن الجيش الليبي ليس بأي حال من الأحوال مثل الجيشين التونسي والمصري لاعتبارات تاريخية وواقعية، بالرغم من أن ليبيا تعتبر من أكثر دول المنطقة إنفاقا على التسلح.

ولأن النظام الليبي أراد لبلاده أن تكون مختلفة في شكل النظام وأسلوب الحكم، فقد أراد للجيش أيضا أن يكون مختلفا بنية وتعدادا وعلاقات ومهمات عن بقية جيوش المنطقة. ولعل الهاجس الأمني وخوف القذافي من الانقلابات العسكرية التي هددت نظامه أكثر من مرة هو ما جعله يقلم أظافر جيشه، وينشئ عوضا عنه أو بموازاته كتائب عسكرية تفوقه في العدة والعتاد، كما سعى لتطبيق إحدى أهم نظرياته المعتمدة على فكرة "الشعب المسلح".[1]

يقول **نعمان بن عثمان***: "تتمركز القوة بدلا من ذلك(الجيش) لدى سلسلة من التشكيلات الأمنية، تعززها مجموعات المرتزقة الأفارقة الأجانب التي ظلت بدرجة كبيرة تدين بالولاء لأسرة

[1] الجيش الليبي:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/10/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%

* شخصية ساعدت على قيادة تمرد مسلح ضد القذافي في منتصف التسعينات، وهو على دراية بالفكر الرسمي الليبي، و يعمل خبيرا في مكافحة التشدد لدى مركز كويليام البريطاني للأبحاث.

القذافي... إن القوة المسلحة الفعلية موجودة لدى وحدات أمنية خاصة تدين بالولاء للأسرة واللجان الثورية، وإن وجود مرتزقة أفارقة نتاج سنوات من العلاقات التي بناها القذافي في إفريقيا".[1]

بلا شك كان قرار القذافي باستخدام العنف دافعا لتسلح المعارضين و المتمردين الذين تمكنوا من الحصول على كميات كبيرة من السلاح الذي تركته قوات القذافي وراءها عندما انسحبت من بنغازي، بينما تكفلت وحدات مسلحة أخرى في مدن الشرق بتدريب الثوار و إمدادهم بالسلاح. و قد تطور الوضع بعد أسابيع قليلة من الانتفاضة إلى حد الحرب الأهلية التي ترافقت مع انتشار كثيف للأسلحة وتشكيل عدد كبير من الميليشيات المسلحة.

تميزت نخب كتائب القذافي بالتدمير الوحشي، ولم تتوان عن ارتكاب أعمال شنيعة في مختلف المناطق، فتركت تلك الوحشية عند الليبيين شعورا بأن النظام يشن حرب إبادة لا هوادة فيها، ولم يكن لديهم أي خيار سوى مناشدة ضمير الإنسانية جمعاء.

ومما لا شك فيه أن التدخل الخارجي لحلف شمال الأطلسي أعطى القذافي ذريعة لممارسة العنف والتدمير على نطاق واسع حتى بلغ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. حيث وصلت تقارير لجنة التحقيق بشأن ليبيا إلى استنتاجات أثبتت ارتكاب جرائم حرب من قوات القذافي والثوار على حد سواء، وخلصت إلى أن قوات القذافي ارتكبت جرائم دولية، وعلى وجه التحديد جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. كما خلصت كذلك إلى أن القوات المناهضة للقذافي ارتكبت انتهاكات خطيرة ، بما في ذلك جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان[2].

لم يكتفي نظام القذافي بممارسة أعلى مستويات العنف، بل لجأ إلى استخدام المرتزقة وبعض الممارسات غير الأخلاقية، وبخاصة في المناطق التي انضمت إلى الانتفاضة بكاملها مبكرا. وقد بالغ باستخدام هذه الأساليب باعتبارها أسلحة سياسية لمنع اتساع التمرد. ومن هنا يمكن أن نفهم كيف أن القذافي نفسه خضع للإيذاء البدني قبل قتله، الأمر الذي يمكن تفسيره في سياق أحداث الثورة المؤلمة.

[1] توفيق المديني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"،(**المستقبل العربي**، عدد 386، أبريل2011)، ص ص 120-121.

[2] تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا: https://www.ohchr.org/Documents/.../A-HRC-19-68_ar.doc

المبحث الثاني: دور المحددات الخارجية في رسم ملامح الثورات العربية

كان تركيز الأدبيات بصفة عامة منصبا على العوامل الداخلية و دورها في الثورات العربية، ولا سيما العوامل الهيكلية منها، بينما لم تحظ العوامل الخارجية بالكثير من الاهتمام، مما جعل المحدد الخارجي بمثابة الحاضر الغائب في الثورات العربية.

ربما كان اندلاع الثورات العربية وخاصة في تونس ومصر مفاجأة للنظام الدولي، والذي راهن على عدم قيامها. وفي حين تواترت في البداية الاتهامات من قادة النظم العربية بوجود قلة مندسة أو بالفزاعات الإسلامية الداخلية والخارجية. إلا أنه سرعان ما تحول هؤلاء القادة إلى اتهام المؤامرات والضغوط الخارجية، وخاصة الأمريكية والأوربية، وذلك حينما بدأت هذه القوى الغربية تتحول عن المساندة الحذرة للنظم بدرجات متفاوتة، نحو التأرجح بين تأييد حقوق الشعوب وبين مساندة النظم وصولا إلى الدعوة للرحيل أو الانتقال الفوري للسلطة.

في هذا الشأن تلاحظ بعض الأدبيات أن دور المتغير الخارجي، خاصة سياسات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ثورات الربيع العربي كان واضحا سواء أكان هذا الدور ذا طابع سلمي أو كان ذا طابع عسكري. كما أن المتغير الخارجي لعب دورا مهما أثناء تفجر هذه الثورات أو فيما يسمى بالمراحل الانتقالية. وترى **دانا الكرد** (باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) أن القدرة الجماعية الداخلية أصبحت، وعلى نحو متزايد، مرهونة بفاعلين دوليين وبالتحديد الفاعلين المهيمنين منهم في دعم الانتقال إلى الديمقراطية أو معارضته.[1]

من أجل رصد دور المحددات الخارجية في رسم ملامح الثورات العربية، يسعى هذا المبحث إلى تحديد دوائر الخارج وأدوات كل دائرة في التأثير على هذه الثورات، وتقديم رؤية عن مواقف قوى النظام الدولي منها في إطار ما يشهده النظام الدولي من تغيرات و تحولات.

[1] دانا الكرد، "العامل الخارجي و أثره في الانتقال الديمقراطي: التدخل الأمريكي في حالتي مصر و بوليفيا". **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية و التحول الديمقراطي: العامل الخارجي و إشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تونس، 21-22سبتمبر2018، ص 19

المطلب الأول: تفسير دور المحدد الخارجي في الثورات العربية

برز تأثير العامل الخارجي على معادلة الثورات العربية بحكم العلاقة الترابطية بين أنساق البيئة الداخلية و الخارجية للدول، و التي زاد من تماسكها التطور الهائل الحاصل في مجالات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات. و قد تميزت المواقف الخارجية من الثورات العربية بخصوصية متذبذبة لم يحسمها إلا نجاح هذه الثورات في الإطاحة بالأنظمة السياسية، و كل ذلك في إطار الحفاظ على المصالح و لعب دور الفاعل في التحولات الحاصلة.

أولا- الأبعاد الخارجية في الأدبيات النظرية:

يتضح من خلال قراءة الأدبيات النظرية عن الثورات، كيف أنها أهملت في تحليلها الأبعاد الخارجية لحساب التركيز أساسا على هياكل وقوى وعمليات الداخل، وهذا النمط من الأدبيات هو الذي قدمه علماء الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، أو المؤرخون المطبقون لمنهجية العلوم الاجتماعية. وهو الأمر الذي يجسد رؤية تقليدية في دراسة الظاهرة الثورية باعتبارها ظاهرة داخلية لا ترتبط بالخارج. في المقابل نجد أن المنظورات الحديثة في علم السياسة عموما والعلاقات الدولية على وجه الخصوص تنطلق من الربط بين الداخلي والخارجي بطريقة متزايدة، رغم أن منظري العلاقات الدولية لم يستفيضوا في شرح الأبعاد الدولية للثورات وارتباطها بالسياسات الدولية والنظام الدولي.

قدم **فريد هاليداي Fred Halliday** دراسة نظرية مقارنة في علاقة أربع ثورات كبرى (الفرنسية، الروسية، الصينية، والإيرانية) بالسياسة العالمية، انطلقت من فرضية أساسية هي: أن الثورة كأيديولوجية وكظاهرة وعملية تاريخية هي ذات أبعاد دولية واضحة، وتمارس هذه الأبعاد الدولية تأثيرها في مستوى أسباب الثورة وتفسير اندلاعها وكذلك مسار تشكلها ونتائجها وكيفية تأثرها بقوى أخرى وتأثيرها عليها[1]. وقد كانت هذه الدراسة تدشينا للبحث في مرحلة جديدة من النظام الدولي، من خلال التأكيد على أن العلاقات الدولية تمثل عاملا أساسيا إن لم يكن محددا للظاهرة الثورية. فهناك أسباب دولية لاندلاع الثورات تؤثر بمقتضاها على مسارها، كما أن للثورات أهداف دولية. وهكذا فمن

[1] نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي :خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات**، (مصر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة و العلوم، 2014)، ص ص 34- 36.

المؤكد أن للنظام الدولي السائد والمحيط بالثورات أهمية كبيرة، من حيث كونه حليفا لها أو ضدها، ومن حيث كون طبيعة الثورات وأهدافها تستقيم ومصالحه أم لا.

وفي تحليله لدور العوامل الخارجية في ثورات العالم الثالث، يسلط **فريد هالداي** الضوء على مسألة الثقافة السياسية السائدة، والتي تتشكل حول **الوكالة و المؤامرة**، و يضرب مثالا بالثورة الإيرانية، إذ يبدو أن كما يقول: أن شاه إيران يعتقد صدقا أن أمريكا و الحكومة البريطانية لعبت دورا رئيسيا في سقوطه، بينما يرى خصومه يد أمريكا في جميع الأحداث السياسية في بلدهم.[1]

والحقيقة فإن الإقرار بالدور الجوهري للخارج في تشكيل الداخل، و إن كان يشير إلى مستوى ملاحظ، لا يمكن إنكاره من التدخلات الأجنبية التاريخية و المعاصرة، في إلا أنه يشوه عمل القوى الداخلية و المحلية.

إن القراءة في اتجاهات التحول والتغير في النظام العالمي تمهد لفهم اتجاهات تأثير الخارج في الثورات، حيث شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراكم مؤشرات التغير في النظام الدولي، والتي كشفت عن نهاية الحرب الباردة و نهاية هيكل الثنائية القطبية، وهو ما بدا انتصارا للنموذج الديمقراطي الغربي.

في هذا السياق ازدهرت **أدبيات التحول الديمقراطي** وتطور الاهتمام به كحقل علمي، ورغم ذلك فإن اهتمام هذه الأدبيات بالعوامل الخارجية ظل محدودا حتى تسعينيات القرن العشرين، عندما ظهرت كتابات تهتم ببعض الأبعاد الخارجية كمسألة دعم الديمقراطية والمشروطية، ودور دول الجوار، وفرض الديمقراطية من الخارج، وأثر تصاعد ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول على التحول الديمقراطي، وغير ذلك.[2]

في ظل نظام دولي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعدم السياسة الأمريكية سبل التدخل ضد كافة أنماط الثورات بأدوات وآليات متنوعة، حيث اتجهت هذه السياسة إلى احتواء وتقييد الثورات بكافة الطرق حتى تحقق الولايات المتحدة الانتصار على الاتحاد السوفييتي وحلفائه. وفي

[1] Fred Halliday, Maxine Molyneux,**The Ethiopian Revlution**. Verso Edition and NLB, London, 1981, p.43

[2] عبد الفتاح ماضي، "العوامل الخارجية في أدبيات التحول الديمقراطي و خبرات الثورات العربية". **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي: العامل الخارجي و إشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011**، مرجع سابق، ص 22.

المقابل وعوضا عن أسلوب التوظيف والاحتواء، أضحى أسلوب التحول الديمقراطي التدريجي هو البديل للتغيير المقبول من الغرب شريطة أن يكون وفق النموذج الليبرالي الرأسمالي القائم على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. وهكذا شكل تغير أنماط القوة والتأثير في العالم مدخلا لأدوار القوى الخارجية في نشر الديمقراطية، فبرزت مفاهيم مثل القوة المعيارية*، والقوة الناعمة؛ وهما تركزان على الاهتمام بالتأثير في خيارات وتفضيلات الآخرين، ونشر قيم ومعايير معينة، والترويج لها على أساس أنها الأفضل.[1] والحقيقة أن دفاع الولايات المتحدة والغرب عموما عن المفاهيم السابقة مرده أمران؛ ضمان التحول للنمط الغربي في النظم السياسية، مع استمرار روابط التبعية مع النظم المتحولة في إطار نظام عالمي يهيمن عليه النموذج الغربي.

مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ومع تزايد صعوبات الاقتصاد الأمريكي والعالمي، ومع تكرار الأزمات السياسية والعسكرية عالميا، دخل النظام العالمي مرحلة تحول في هيكل القوة العالمية،الأمر الذي طرح تساؤلا مزدوجا حول مآل القيادة الأمريكية وحالة النظام العالمي استقرارا أم توترا. والحقيقة أن الاختلاف بين مرحلة الحرب الباردة والمرحلة اللاحقة عليها منذ2008 ، إنما يعكس الفارق في النقاشات بشأن قيادة النظام العالمي. وقد اتخذ هذا النقاش خلال القرن الحادي والعشرين مسارين: **الأول؛** يفسر الإستراتيجية الأمريكية العالمية كتعبير عن المرحلة الإمبراطورية من تطور السياسة الأمريكية. **والثاني؛** يحذر من مغبة تورط الولايات المتحدة في الخارج، سياسيا واقتصاديا وأخلاقيا، لأن ذلك قد يكون سببا في انحدار القوة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

هناك من ينظر للثورات العربية كعوامل لتآكل النظام العالمي ولاستمراريته في الهيمنة، من حيث تضافرها مع مجموعة من العلامات الدالة على التحول في هذا النظام، ولعل أبرزها اهتزاز الحدود

---

* طرح **مانرز** مفهوم القوة المعيارية للإشارة إلى الدور الخارجي للإتحاد الأوربي في نشر و إرساء القيم و المعايير المختلفة، بل و تصديرها إلى الدول الأخرى، و هي الديمقراطية، و السلام، و الحرية، و سيادة القانون، و حقوق الإنسان. و عرف مانرز هذا النمط من القوة بأنه القدرة على تحديد و تعريف ما ينبغي أن يكون عاديا أو طبيعيا في العلاقات الدولية، بمعنى تحديد القواعد و الأعراف و المعايير المقبولة دوليا.

[1] رانيا السباعي، "إشكاليات نشر الديمقراطية بالقوة المعيارية للفاعل الخارجي"،(**ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، عدد 209، يوليو 2017)، ص 20

[2] نادية محمود مصطفى، **التغيير العالمي: من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي**، في: تجديد الوعي بالعالم الإسلامي و التغيير الحضاري، قضايا و نظرات، مركز الحضارة للدراسات السياسية،(تقرير ربع سنوي، العدد 6، يوليو)2017، ص 10

الفاصلة بين الحركات الاحتجاجية والحركات المجتمعية والثورات في دول الشمال والجنوب على السواء. حيث تتشابك الحركات المضادة للعولمة من مرجعيات متعددة ضد كافة أشكال الاستبداد والظلم. وهذا يعني أنه بالإمكان اعتماد الثورات العربية مدخلا لفهم عملية التحول في النظام العالمي ولو جزئيا.

ثانيا- المحددات الخارجية للثورات العربية:

يطرح الحديث عن تفسير الدور الذي لعبته المحددات الخارجية في ثورات تونس ومصر وليبيا عديد الإشكاليات سواء بالنسبة للأبعاد الدولية لدراسة هذه الثورات، خاصة وأنها تقع في قلب منطقة تستعص على إعادة التشكيل الذي تمارسه عليها قوى النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. أو بالنسبة لقنوات تأثير النظام الدولي في هذه الثورات، على اعتبار أن مستقبلها نجاحا أو فشلا، ليس نتاجا للمحددات الداخلية فقط ولكن أيضا للمحددات الخارجية منها. *

يوجد اتجاهان رئيسيان بشأن دور المحددات الخارجية في مسار الثورات العربية. الاتجاه الأول: ينظر إلى هذه الثورات من زاوية أن أسبابها ودوافعها داخلية بحتة، ويؤكد على أنه لا دور للعوامل الخارجية فيها. بل يذهب إلى أبعد من ذلك في القول بأن الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، لم يكونوا فرحين بأحداث الربيع العربي، ولكنهم تعاملوا معه على أنه واقع فرض نفسه بإرادة الشعوب. وقد ذكرت صحيفة "**الأندبندنت اللندنية**" أن الثورات العربية التي اجتاحت بلدان العالم العربي لم يكن أحد يتوقع حدوثها، وأن تسقط أنظمة في كبرى البلدان العربية، ومن المؤكد أن نتائج تلك الثورات تركت آثارا كبيرة على الساحة العربية بأكملها. إلا أن فشل القوى الغربية في تقييم الأحداث والمواقف العربية، ورؤيتها بأن حلفاءها في المنطقة سينجحون في الصمود أمام تحدي الثوار والمتظاهرين، هذا الحال يجعل من المهم التقصي والبحث في أثر سياسات القوى الغربية والتزاماتها تجاه حلفائها في المنطقة[1].

* ليس المقصود هنا الفصل بين ثنائية الداخلي/ الخارجي في الثورات العربية، و التي ينبغي تجاوزها، و إنما جاء التمييز لضرورات الدراسة.

[1] إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل و التأثير بين الثورات العربية : دراسة الأسباب و النتائج"،(**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، الجامعة المستنصرية، عدد 43)، ص 47.

إن نفي صفة المؤامرة الخارجية على الثورات العربية لا يمنع من الاعتراف بأن زخم خطابات وسياسات حقوق الإنسان العالمية والآليات العولمية لأدوات التمكين والتواصل الحديثة، قد مارست تأثيرها في بيئة اندلاع الثورات وأدواتها، كما أن الخبرة التاريخية تؤكد أن الأبعاد الخارجية لابد أن تمارس تأثيراتها عليها مثلما تمارس هذه الثورات تأثيراتها على توازنات القوى الإقليمية والعالمية من حولها.

أما الاتجاه الثاني: فينظر إلى أن للعوامل الخارجية دور مؤثر في تحفيز الرأي العام العربي ودفعه للاحتجاج والتحرك نحو التغيير. وينطلق أنصار هذا الاتجاه مما أوضحته وثائق سرية كشفها موقع **ويكليكس؛** بأن الولايات المتحدة دفعت عشرات ملايين الدولارات إلى منظمات ديمقراطية مصرية، وبحسب الوثيقة السرية التي سربها الموقع والصادرة عن السفارة الأمريكية في القاهرة في 6 ديسمبر 2007، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خصصت مبلغ 5,66 مليون دولار عام 2008 و75 مليون دولار عام 2009 لبرامج مصرية لنشر الديمقراطية والحكم الجيد[1]. كما كان للموقع أيضا دور كبير في كشف أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في الدول العربية.

مما لا شك فيه أن قدر الاهتمام بالبعد الخارجي في بداية موجة الثورات في 2011 ليس كما هو بعد حالة السيولة التي شهدها المد الثوري، والتي اقترنت بتزايد أهمية البعد الخارجي وتدخلاته وتأثيراته. فربما كشفت بداية الثورات جانبا من صورة أهداف التأثيرات الخارجية ، لكن ومع مرور الوقت أصبح الأمر أكثر دلالة بالنسبة لحقيقة هذه الأهداف.

وعليه يمكن القول أن أنماط الثورات العربية على تنويعاتها كسرت حلقة مفرغة دارت فيها الشعوب العربية لعقود طويلة، وأثبتت أنها مازالت قادرة على الفعل، وابتداء من الداخل أساسا. والأهم أنها وضحت أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الداخلية للنظم المستبدة، وفي تحالفها مع نظرائها في الخارج، لم يعد بمقدورها الاستمرار.

[1] إسراء أحمد جياد، مرجع سابق، ص47.

المطلب الثاني: القوى الدولية في الثورات العربية:

تمتد دوائر الخارج المؤثرة في الثورات العربية لتشمل ليس فقط القوى الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ممثلة بالولايات المتحدة وأوربا الغربية فقط، ولكن هناك أيضا روسيا والصين. ومن جهة ثانية يوجد النظام الإقليمي أو البيئة الإقليمية للثورات، سيما بعض هوامش الجوار الإقليمي التي تمثل جزءا من الدائرة الحضارية للنظام العربي مثل تركيا وإيران. ويتطلب تحليل أدوار الفاعلين الخارجيين في الثورات العربية إجراء دراسة وفق ما حصل من مواقف تجاه الثورات، ومقارنة ما حدث في تونس ومصر بالتدخل المباشر لحلف شمال الأطلسي في ليبيا.

اتسمت المواقف الخارجية من الثورات العربية سيما **تونس** و**مصر** بالتذبذب وغياب الحسم سيما في المراحل الأولى منها، ولم تظهر تلك المواقف بشكل أوضح إلا حينما بدا للجميع أن هذه الثورات قد تصاعدت بشكل لا رجعة فيه. والحقيقة أن مواقف القوى الكبرى من هذه الحالات الثورية العربية تكشف في مجملها عن ملامح أساسية:[1]

- الحفاظ على شبكة المصالح التي استمرت عقودا لبنائها في المنطقة؛ وخاصة في مصر، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية المسماة ليبرالية.
- الدفاع عن منظومة القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو يتضح معه نمط الديمقراطية المأمولة في المنطقة. على الرغم مما تثيره مسألة ترويج الديمقراطية من إشكالات سيما في الخطاب الأمريكي[2].
- استعادة هدف محاربة الإرهاب على نحو واسع وفضفاض لا يقتصر فقط على إرهاب الراديكالية المسلحة العنيفة، ولكن يتسع ليدخل معه قوى سياسية إسلامية أخرى، وعلى نحو يوظف الأوراق الطائفية.
- انكشاف الموقف الأمريكي والأوربي من الثورات؛ القائم على نوع من النفاق السياسي الذي يربط بين ثنائية المصالح / المبادئ.
- البحث عن صيغة جديدة للاستقرار في المنطقة، وليس التغيير وفق مقتضيات الثورات.

---

[1] نادية محمود مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 12.

[2] أنظر: محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة الأمريكية و قضية الديمقراطية في العالم العربي**. كتب عربية، 2006.

تمثل **الولايات المتحدة** و**الاتحاد الأوربي** أكبر اللاعبين الدوليين في بالمنطقة العربية وأكثرهم ارتباطا بالأنظمة العربية لمرحلة ما قبل الثورات، الأمر الذي تؤكده السياسات؛ سيما السياسات الخارجية الأمريكية والأوربية على ما بينهما من اختلاف نسبي في التعامل مع الشأن العربي. فأوربا أكثر مصداقية من الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات لها علاقة وثيقة بالجيوبولتيكا الأوروبية، لاسيما أن حقيقة عدم الاستقرار في المنطقة العربية تؤثر سلبا على أوربا من الداخل عن طريق الهجرة غير الشرعية أو مواقف الأقليات العربية الموجودة فيها، إلى جانب احتمالية تصدير العنف من دول المنطقة العربية إلى أوربا مما يفضي بطبيعة الحال إلى الإخلال بالتوازنات الإقليمية في المنطقة. أما السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية فقد تميزت بمقايضة الاستبداد بالاستقرار، حيث دعمت الأخيرة النظم العربية غير الديمقراطية مقابل عدم تعرض مصالحها إلى تهديدات مستقبلية[1]، فمثلا شكلت الحرب على الإرهاب فرصة استغلتها الأنظمة العربية لتوثيق علاقتها بالولايات المتحدة ، وإجبار هذه الأخيرة على دعمها وتجاهل سياستها الاستبدادية.

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية بشيء من الارتياح للثورات العربية على الرغم من أنها تجنبت استخدام مفهوم الثورة الشعبية الذي يمكن أن يربط بإعادة بناء نظم جديدة، وفضلت استخدام مصطلحات دالة على الإصلاح أو التغيير من قبيل: **change, resurgence, uprising**. وسرعان ما تلقفت تلك الثورات ولا تزال تسعى لحد الآن لاحتواء ما حصل وتوجيهه ، بحيث تتم المحافظة على المصالح الغربية من جهة وحماية أمن إسرائيل من جهة ثانية. وعلى ما يبدو فإن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي لم تكن معنية بإقامة علاقات عدائية مع دول الثورات العربية وشعوبها، بدليل وجود محاولات للتقرب مع هذه الدول وفتح باب الحوار مع القوى المختلفة فيها من أحزاب ومنظمات وحتى أفراد، وقبول نتائج الانتخابات التي أدت إلى صعود التيارات السياسية الإسلامية. وقد بررت الدول الغربية هذا الانفتاح بكون الثورات العربية لم ترفع شعارات ولم تظهر عداوات ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي. وفي هذا الصدد يقول **ديديه**

[1] whitead Laurence (ed), **The international dimensions of democratization: Europe and America** . (Oxford university press, 2001), pp8-9.

بييون Didier Billion أن الولايات المتحدة وأوربا قد فضلتا قطع الأغصان الفاسدة من أجل الحفاظ على الأساس ؛ أي النظام الإقليمي[1].

اتساقا مع ما سبق، يتبين أن المواقف الأمريكية والأوربية بشأن الثورات في تونس ومصر وليبيا قد انتظمت ضمن إطار خيارات متعددة؛ رغم الفوارق بينها، لعل أهمها:

– الصمت وعدم التعليق على ما حدث من تطورات في الدول العربية، وهي المواقف التي برزت في بداية الأحداث في تونس ومصر. وهذه المواقف السلبية ربما كانت الخيارات المفضلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها لن تجد نفسها مرغمة على تأييد الثورة التي قد تفشل أو تأييد النظام الذي قد يسقط؛ أي أن الولايات المتحدة حققت معادلة توازنية ما بين التدخل وعدم التدخل مما أفرو مكاسب إيجابية تصب في خانة تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة.

– توظيف مفردات القوة العسكرية ، كما حدث في الحال الليبية؛ حيث تم تفعيل قرارات قمة براغ في حلف الناتو حول التدخل الإنساني لأغراض ضرب طرابلس وفرض حظر جوي عليها.

– التدخل الإيجابي الذي يكون عادة بعد سقوط النظام، حيث يتم استثمار أجواء مرحلة البناء الديمقراطي في دعم عملية التحول للحفاظ على النفوذ من خلال هياكل النظم الجديدة، فضلا عما يتضمنه من عملية احتواء النظم السياسية العربية الصاعدة.

– فتح قنوات خلفية مع اللاعبين الجدد في المشهد السياسي العربي في محاولات جادة من قبل هذه القوى الدولية لضمان عدم إخلال هؤلاء اللاعبين بشروط الاستقرار الإقليمي.

ضمن هذا الإطار، أكد الرئيس الأمريكي الأسبق **باراك أوباما** موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية بعد أن نضجت ، بالقول: "ستنادي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالترويج للإصلاحات عبر المنطقة العربية وتأييد التحولات إلى الديمقراطية، وهذا المجهود بدأ في مصر وتونس حيث التبعات شديدة لأن تونس كانت طليعة موجة الديمقراطية، ومصر هي شريك طويل العهد وكبرى بلدان العالم العربي. وبإمكان كلا البلدين أن يشكلا أنموذجا مثاليا للتحول الديمقراطي من خلال

[1] عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية و الخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"،(**دراسات دولية**، جامعة بغداد،عدد 85)، ص 100.

انتخابات حرة ونزيهة، ومجتمعات تنبض بالحيوية ، ومن خلال مؤسسات ديمقراطية فعالة خاضعة للمساءلة وزعامات إقليمية مسؤولة"[1]. لكن ما يدعو للغرابة هو أن إدارة أوباما ، في يناير 2014، أبلغت مجموعات المساعدة عن خططها لتخفيض ميزانية المساعدة الديمقراطية لدول الربيع العربي؛ وربما أن هذا الموقف مرتبط بالتحليلات المتشائمة التي تحيط بهذه الثورات.[2]

فإذا حاولنا تحليل الموقف الأمريكي من حالات الثورة في تونس ومصر وليبيا، نجد أنه يندرج ضمن ما يسمى **إستراتيجية التوازن عن بعد(off-shore balancing)**، والتي تهدف من خلالها الولايات المتحدة إلى الإبقاء على دورها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، دون أن تتحمل وحدها التكاليف المترتبة على هذا الدور، وذلك من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية، وتحميلها مخاطر وتكلفة الدفاع عن نفسها.[3]

نجد أن الموقف الأمريكي كان أوضح في حالتي تونس ومصر عنه في الحالة الليبية. ففي الحالة التونسية ، وبعد عزل بن علي، أشاد الرئيس الأمريكي بشجاعة وكرامة الشعب التونسي، داعيا إلى إجراء انتخابات نزيهة وحرة. وفي مصر بدأ الموقف من الحث إلى التأييد ، ففي 2011/1/28 حثت وزارة الدفاع الأمريكية المؤسسة العسكرية المصرية على ضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها مدن مصرية عديدة، ثم الدعوة إلى تطبيق الإصلاحات، حيث أوصى الرئيس الأمريكي نظيره المصري حسني مبارك بتبني خطوات فعلية لتجسيد الإصلاح السياسي ووقف العنف ضد المحتجين، ثم التخلي عن مساندة مبارك؛ إذ صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لمصر والبلدان الأخرى أفضل ما عندها من نصيحة لكن الأمر لا يعود إلينا لنقرر من يقود شعب مصر في المستقبل فهذا خيار من حق الشعب المصري[4]. أما في الحالة الليبية، وبالرغم من عدم الوضوح في الموقف الأمريكي من مسألة تسليح الثوار الليبيين، إلا أن عدم إعلان واشنطن رفضا صريحا يمثل بذاته موافقة ضمنية على ذلك، وهو ما

---

[1] خيري عبد الرازق جاسم، **دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير للأنظمة السياسية العربية**. في: **ثورة التغيير و تداعياتها على الأنظمة العربية**،(بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص 31.

[2] Benoit Challand, " Revisiting Aid in the Arab Middle East ", (**Mediterranean Politics**, 2014, Vol. 19, No. 3),p. 281.

[3] شادي عبد الوهاب،" العلاقة بين الحروب الأهلية و الحروب بالوكالة"، **(السياسة الدولية**، عدد 205، يوليو 2016)، ص 104

[4] خيري بعد الرازق جاسم، مرجع سابق، ص 34.

يشير إلى الموقف الأمريكي الرامي إلى ترجيح كفة الثوار عسكريا، على الرغم من الانتقادات التي تلقتها الإدارة الأمريكية في الداخل جراء التدخل العسكري في ليبيا، مما دفع واشنطن إلى الانسحاب من قيادة العمليات وتسليمها لحلف الناتو.

في ظل ما أفرزته الثورات العربية من صعود جديد للإسلاميين إلى الساحة السياسية؛ في المراحل الأولى، بدليل نتائج الانتخابات التشريعية في مصر وتونس، تجدد التساؤل عن إمكانية الربط بين التيارات الإسلامية وبين استقرار النظم الانتقالية وبين التدخل الخارجي؟. وقد تعددت رؤى مراكز التفكير الإستراتيجية الأمريكية والأوربية حول موضع هذه التيارات من مستقبل الحياة السياسية في المنطقة العربية، على أن الخطابات الرسمية المعلنة اتجهت نحو مراجعة مواقفها مما يسمى بالإسلام السياسي، وإبداء الرغبة في التواصل مع كافة التيارات السياسية في تونس ومصر، من دون إغفال ما قد تمثله هذه التيارات من تحديات للمصالح الأمريكية وخاصة أمن إسرائيل، وكذلك ما قد تمثله أيديولوجية هذه التيارات من تهديد لركائز الديمقراطية الغربية.

من جهة أخرى، كانت **المواقف الروسية** من التغيرات في المنطقة العربية ذات أهمية خاصة مع اقتراب الاضطرابات من المجال الحيوي الروسي؛ فمنذ اندلاع الثورات عملت روسيا على مواءمة سياستها مع الأجواء الجديدة للحفاظ على إنجازاتها السابقة، والخروج رابحة من الوضع الجديد. ولذلك تعاونت مع المجتمع الدولي ومع الأنظمة الجديدة وتخلت عن الأنظمة الاستبدادية التي بدأت تنهار. فأيدت التدخل الدولي في ليبيا في قمة مجموعة الثماني في دوفيل بفرنسا في 2011/5/27 ، إذ أعلن الرئيس الروسي أن على القذافي الرحيل قبل أن تصوت موسكو على القرار 1970 وتمتنع عن التصويت على القرار 1973 الصادرين من مجلس الأمن الدولي[1]. والحقيقة فإن الموقف الروسي – سيما بعد الثورة السورية–يعكس قراءة موسكو للنظام الدولي كنظام "**ما بعد الغرب**"، حيث تسعى روسيا إلى إضعاف الدور الأمريكي في الإقليم وإشغال أي فراغ ناشئ من خلال ضبط التوازن الإقليمي من مسافة أقرب إلى محور المقاومة ولكن مع السعي لتجنب لعبة المحاور بل التشبيك مع كل الفاعلين

[1] عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي ،مرجع سابق، ص 100.

الإقليميين. وعلى ذلك تجد روسيا في تطوير دورها الشرق أوسطي مدخلا نحو شراكة وازنة في النظام الدولي الناشئ[1].

أما الصين فقد حرصت على إيجاد نوع من التوازن بين موقفها من الحكومات وموقفها من المعارضات، كما دعت إلى حل الأزمات بالحوار وبالوسائل السلمية، ورفضت بشدة التدخل الغربي في الشؤون العربية، خصوصا إذا كان هذا التدخل ينبئ باستخدام القوة العسكرية.

انطلق الموقف الصيني تجاه الثورتين التونسية والمصرية من اعتبارات الإيديولوجيا وتحقيق المصالح،التي تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الأقطاب المؤثرة في المنظومة العالمية. ومنذ اندلاع الثورة التونسية وبعدها المصرية، أصرت الصين على موقفها المتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأكدت احترامها لإرادة الشعبين التونسي والمصري، ورفضها لأي تدخل خارجي في شؤونهما.

أما عن **ليبيا**، فقد اختارت تجنب الصدام مع القوى الغربية حيال التطورات فيها، والتزمت موقفا تميز بـ الغموض المدروس بسبب علاقاتها الاقتصادية الكبيرة مع النظام الليبي. وهكذا كان لأمن الطاقة الاهتمام الأكبر في الدبلوماسية التي اعتمدتها الصين للحفاظ على مصالحها. وقد أيدت بعض القرارات بخصوص ليبيا، مما مكن الناتو من القيام بدور في ليبيا تحت شعار حماية المدنيين، مستندا إلى قرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.[2]

استكمالا لمشهد التدخل الخارجي، يأتي الوضع الليبي ليقدم دلالات إضافية؛ حيث طالب ثوار ليبيا بتدخل المجتمع الدولي لحمايتهم من هجوم قوات القذافي على شرق البلاد. وقد أثار نمط التدخل العسكري؛ على النحو الذي بدا وتطور عليه، التساؤل حول دوافعه وعواقبه على احتمالات تقسيم ليبيا. وطبقا لقراري مجلس الأمن 1970 و1973، الصادرين تباعا في فبراير و مارس 2011، قام حلف الناتو بتطبيق حظر الطيران والقصف بالصواريخ والطائرات فيما عرف بعد ذلك بعمليتي **فجر أوديسا**

[1] وسيم قلعجية، **روسيا في غرب آسيا و العالم العربي: معبر نحو النظام الدولي**، في: النظام العربي و الإقليمي: اللاعبون و الاتجاهات في مرحلة انتقالية، **التقرير الاستراتيجي (2015-2016)**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2017، ص 153.

[2] عمر ياسين خضيرات، "مواقف القوى الدولية و الإقليمية من ثورات الربيع العربي و أثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي 2010-2015"، **(مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، مجلد 14، عدد 1، 2017)، ص 145.

و**الحامي الموحد**. ورغم نفي الناتو نفيا قاطعا بأنه لا علاقة له بقوات مدنية شبه عسكرية نسقت معه على الأرض، فإنه من المسجل إرسال فرنسا ، وإيطاليا، وبريطانيا مستشارين عسكريين لرفع خبرات قوات الثوار الليبيين في بدايات الصراع في 2011، بالإضافة إلى دفعات سلاح فرنسية وإيطالية وأمريكية معلن عنها.[1]

الجدير بالملاحظة ، أن تدخل الناتو في ليبيا لم يتعرض لانتقادات واضحة مثل تلك التي واجهت حملات التدخل في كوسوفو وأفغانستان والعراق وغيرها، على الرغم مما يطرحه من تحديات حول مستقبل ليبيا وما يشكله من تعقيدات حتى خلال المراحل الانتقالية في تونس ومصر.

المطلب الثالث: القوى الإقليمية

ثمة لاعبون إقليميون لا يمكن أن يكونوا بمنأى عن التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، لأنهم متأثرون بدرجة كبيرة بأي تحول قد يمس المنطقة، لاسيما إسرائيل ، تركيا، إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة لموقف **إسرائيل** من الثورات العربية، الملاحظ هو عدم وجود اتفاق بشأنها، لكن المؤكد أن إسرائيل تسعى للاستفادة من التغييرات الحاصلة في المنطقة خدمة لمصالحها. ومن ذلك توظيف فوز التيارات الإسلامية في دول الثورات العربية بعد سقوط أنظمتها(مصر وتونس). من جهة؛ لإثارة هواجس الغرب من هذه التحولات وانعكاساتها على الأدوار الإقليمية والدولية، و من جهة ثانية؛ لزيادة التماسك الاجتماعي في الداخل الإسرائيلي عن طريق توظيف فكرة العدو البديل خدمة لمرتكزات الإستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

حرصت إسرائيل وهي صاحبة أكبر اتفاق سلام مع مصر، خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية على تجنب الحديث عما يجري هناك مفضلة ترقب ما ستؤول إليه الأوضاع، ثم بعد ذلك توالت التصريحات الإسرائيلية، فقد حذر **نتنياهو** من عدم الاستقرار في المنطقة الذي يمكن أن يستمر

[1] أنس القصاص، "حروب الإنابة.. عولمة الحروب و تشكل النظام الدولي الجديد"،(**ملحق تحولات استراتيجية** ، **السياسة الدولية**، مجلد 53،عدد 211، يناير 2018)، ص 14.

لسنوات؛ وذلك في إشارة منه إلى الثورات في الدول العربية، معربا عن أمله في أن ينتقل العالم العربي وكذلك إيران إلى تعزيز الديمقراطية الحقيقية، ولكن هنا؛ كما يقول، علينا أن نعد أنفسنا لكل سيناريو محتمل[1]. وفي سياق متصل صرح وزير الخارجية الإسرائيلي في 2012/4/22 بأن الثورة المصرية أخطر على إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني[2]. ويرصد الكاتبان **أكرم عطا الله** و**يحيى أبو عودة** المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط، ويشيران إلى أن إسرائيل سعت إلى استثمار هذه التحولات لتحقيق تعادل استراتيجي واعتماد مقاربة عدم التدخل التي انزاحت إلى مقاربة التكيف واغتنام الفرص[3]. هذا الانزياح مرده تصاعد مخاطر الاضطرابات العربية متمثلة في تعمق الفوضى الإقليمية وتوسع نفوذ القوى اللادولاتية، والانكفاء الأمريكي، وتطورات الحرب السورية بما فيها من انخراط روسي إلى جانب النظام.

من جهة أخرى ، من شأن الثورات العربية لاسيما الثورة المصرية، التأثير في التوازنات الإقليمية؛ لا سيما في لعبة التنافس التركي الإيراني في المنطقة العربية، وهو ما يفسر اختلاف نمط التوجهين نحو الثورات، بين توجه تركي تدخلي بنائي بأدوات متنوعة وبين توجه إيراني متأرجح. لكن ورغم ما يبدو من تنافس بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط يبقى التكامل الخيار العقلاني الوحيد، لأن هذا المحور(التركي–الإيراني) بحاجة لتشكيل كتلة تاريخية مع العرب والأكراد لكسب موقع فاعل في السياسة الدولية[4].

بالنسبة **لتركيا**، التي أعادت اكتشاف عمقها الحيوي مع أطروحاتها الجديدة في السياسة الخارجية*، وتسعى إلى أن تجد لها مكانا يوسع من مجال نفوذها في المنطقة باعتبارها فاعلا إقليميا مؤثرا. فقد كانت مواقفها حيال الثورات العربية متمايزة نسبيا. وعلى الرغم من تجلي دور تركيا كدولة عازلة (قوة متوسطة و قوة داعمة)، نجد أن ذلك الدور بدأ في التراجع منذ انطلاق ثورات الربيع

[1] عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 104.

[3] أكرم عطا الله ،يحيى أبو عودة،المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط، في: النظام العربي و الإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية.مرجع سابق، ص 89.

[4] سعد محيو، ماذا تعني عودة تركيا و إيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟، في: النظام العربي و الإقليمي: اللاعبون و الاتجاهات في مرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص 33.

* تقوم السياسة الخارجية التركية على نظرية العمق الاستراتيجي التي أسس لها وزير الخارجية الأسبق أحمد داود أوغلو، رغم ما طرأ عليها من مراجعات على ضوء التحولات الإقليمية و الدولية.

العربي، إذ أن تركيا لم تستطع الاستمرار في ممارستها الريادية في المنطقة ولم تستطع أن تستمر كوسيط حيادي بين دول المنطقة من ناحية والقوى الغربية من ناحية أخرى.[1]

في مرحلة أولى التزمت تركيا الصمت والحذر تجاه الأوضاع في تونس، لكن موقفها كان أكثر وضوحا تجاه الثورة المصرية، التي ساندتها؛ حيث لم تقتصر المساندة على التأييد اللفظي بل انتقلت إلى الممارسة الدبلوماسية الرسمية والشعبية. وعملت تركيا على توقيع اتفاقيات اقتصادية مع الدولتين وعززت التقارب الشعبي بينهما، من خلال اللقاء مع الثوريين في كل من الدولتين وإتاحة الفرصة لهما للسفر لتركيا للاستفادة من التجربة التركية، فضلا عن تقديم الدعم للاقتصادي والدبلوماسي لهما كنظم ناشئة.[2]

بشأن ليبيا فقد كانت تركيا مترددة حيال تأييد المتظاهرين وعملت على الضغط على القذافي ليقدم بعض التنازلات وعارضت التدخل الغربي من خلال الناتو في البداية خوفا على مصالحها وعلى تزايد النفوذ الغربي لاسيما الفرنسي في شمال إفريقيا، ولكنها اضطرت للانضمام لاحقا لقوات الناتو في تدخلها في ليبيا. وبهذا فقد عبرت السياسة التركية إزاء ليبيا عن السياسة الواقعية البراغماتية؛ حيث جعلت المصالح التركية مرتكزا لهذه السياسة، و غيرت مواقفها اتساقا معها.[3]

لقد اعتقدت تركيا أنه من خلال علاقاتها بجماعة الإخوان المسلمين، يمكن أن تنجح في تحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال دعم تيار الإخوان المسلمين. وقد سعت تركيا، إلى أن تروج لنفسها بحسبانها نموذجا يمكن أن تقتدي به الدول العربية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالجمع بين نموذج اقتصادي ناجح،وحكومة إسلامية جاءت للحكم من خلال انتخابات ديمقراطية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية التركي المستقيل **أحمد داوود أوغلو** مرتين في مارس ومايو 2011، حيث أكد أن العرب يحاولون استلهام النموذج التركي، فهو ربيع عربي وربيع تركي في الوقت ذاته، وفقا له.[4]

---

[1] شيماء ماجد، "مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك المصري"، **(سلسلة بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 26، يناير 2018)، ص 14

[2] المرجع نفسه، ص 15

[3] وحدة الدراسات التركية، "تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا: الدوافع والانعكاسات"، مركز الإمارات للسياسات ، يوليو 2016، ص9

[4] شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 103

من هنا يتضح مغزى المواقف التركية ، فإلى جانب الحديث عن ملاءمة نقل النموذج التركي في الديمقراطية العلمانية إلى الممارسة العربية، فإن تركيا اتخذت مواقف؛ وإن اتسمت بالتدرجية، توصف في مجموعها بمساندة الثورات، على النحو الذي يستجيب للرؤية التركية (حزب العدالة و التنمية) عن دورها الإقليمي و العالمي على حد سواء.

أما بالنسبة **لإيران**، ورغم أن سياستها الخارجية تتسم بطبيعة معقدة ، ما يصعب وصفها ضمن إطار محدد لما تحتويه من الغموض والتحرك السريع، الأمر الذي انعكس في تداخل البعدين القومي والثوري بالبراجماتي[1]. فيمكن القول بأن الربيع العربي شكل مرحلة أساسية من مراحل تطور السياسة الإيرانية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط. ومع وصول تيار الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية، شجع ذلك إيران على أن تستفيد من الوضع وتوسع من تأثيرها و نفوذها الإقليمي.[2]

عدت إيران الربيع العربي امتدادا لثورتها الإسلامية، خاصة مع سقوط الأنظمة المناوئة لإيران، بل وعدت طهران نفسها بمنزلة النموذج الذي يجب على دول المنطقة أن تحتذي به. وهكذا اتجه موقف إيران نحو تأييد الثورة في تونس ومصر، مع وجود اختلاف في منطق تعاملها مع الثورة الليبية، حيث لم ترحب بالحضور الأمريكي والتدخل الغربي في ليبيا لأنها ترى فيه محاولة للسيطرة على تفاصيل المشهد السياسي الآخذ في التشكل بليبيا. والحقيقة أن الموقف الإيراني لا يفسر إلا حالة النظام في الداخل وما يواجهه من مشكلات داخلية، ويزيد من صعوبة الموقف الإيراني إعلان القوى الغربية؛ المعادية لإيران، مساندة الثورات العربية.

أما بالنسبة **لدول الخليج**، فقد اتضح أنه مهما بلغت في تأكيد خصوصيتها فإنها لا تعيش في فراغ، ولا تستطيع الابتعاد كثيرا وطويلا عما يحدث في محيطها العربي. فالقاعدة العامة هي أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي، تتأثر بما يجري من حولها وتؤثر فيه، وهذا الأمر ينطبق على تأثير الربيع العربي في دول مجلس التعاون[3]. لقد تعاملت هذه الدول مع الثورات العربية

---

[1] محمود ضياء الدين عيسى، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، (**آفاق إفريقية**، المجلد 13، عدد 46، 2017)، ص 128

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي".(**سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أبريل 2012)، ص 7.

وفق معطيات إستراتيجية متعددة المحاور لكنها قائمة على خلفية تماسك دول المجلس في مواجهة المؤثرات الخارجية، في ظل وجود بعض المواقف الخاصة بكل دولة في قراءتها للمشهد السياسي بما يتفق ومصالحها الخارجية وحركة تفاعلات القوى الدولية والإقليمية.

عكس **الموقف الخليجي** من الثورتين التونسية والمصرية الخوف على مستقبل الداخل الخليجي،الأمر الذي يفسر استضافة السعودية للرئيس التونسي المخلوع بن علي، أو حتى العرض الذي قدمته خمس دول خليجية لاستضافة الرئيس المصري الأسبق مبارك. وقد تبلور الموقف الخليجي من الثورة المصرية حول العلاقات المصرية مع دول المجلس؛ والتي ينظر إليها على أنها علاقات هوية تتعدى الاعتبارات التقليدية في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يفسر الدعم الذي لقيته الحكومة المصرية المشكلة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لاسيما من السعودية التي ضخت مبالغ مالية ضخمة لدعم الاقتصاد المصري لمرحلة ما بعد الثورة. من جهة أخرى، نجد أن السعودية وقطر والإمارات لم تتأخر في التفاعل مع مشهد الثورة الليبية، لاسيما في ظل غياب علاقات إيجابية مع نظام القذافي*، واتجهت نحو الاحتفاظ بعلاقاتها الإيجابية مع المنظومة الدولية ، بل وأكثر من ذلك نحو تعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا على مستوى الجامعة العربية. حيث دعمت دول مجلس التعاون الموقف القطري بإرسال طائراتها للإسهام في حملة الناتو ضد ليبيا. وربما كان هذا الفعل ينطوي على تحقيق هدفين أساسيين: **الأول**؛ هو انحراف الثورات العربية على أن تكون شعبية خالصة. **والآخر**؛ هو ربط هذه الثورات بالفعل الخارجي مما لا يصب في مصلحة التغيير الشعبي بفعل الثورات التي قد تبرز في دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا[1].

لكن ورغم ما يبدو من تماسك في المواقف الخليجية تجاه الربيع العربي في مواجهة الخطر المزدوج الثورة والإسلام السياسي، يبدو التنافس واضحا بين المملكة العربية السعودية وقطر تجاه مصر، حيث دعمت قطر محمد مرسي الذي وصل إلى السلطة من خلال انتخابات 2012، في حين أيدت السعودية إدارة الجنرال **عبد الفتاح السيسي** التي جاءت إلى السلطة نتيجة الانقلاب العسكري

* كان من أبرز مؤشرات الخلاف السعودي الليبي الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز.

[1] معتز سلامة، **التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011 ،ص ص 3-4.

لعام 2013. دعمت المملكة العربية السعودية وحلفاؤها الخليجيون الانقلاب في مصر وقدمت مساعدات مالية كبيرة للحكومة الجديدة. وتنظر السعودية إلى أن الإخوان المسلمين تحت حماية دولة قطر ، وتلقي باللوم على حكومة الدوحة لاستخدام الإخوان المسلمين لإثارة الاضطرابات الإقليمية[1].

من خلال ما سبق يمكن القول، أن استبعاد نظرية المؤامرة في اندلاع الثورات العربية لا يلغي كون التدخلات الخارجية فيها ذات ملامح واضحة ومتعددة الأبعاد. ويعود تعدد أنماط التدخلات الخارجية إلى اختلاف الحالة الثورية من دولة لأخرى نظرا لاختلاف البنى المجتمعية وبنى النظم السياسية، على ما بينها من قواسم مشتركة. وهي تدخلات خاضعة بالأساس لحسابات المصالح وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية. وعلى خلاف الدور الأمريكي والأوربي الذي يبدو منفردا بمشهد التأثير في مسارات الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، يغيب الدور الصيني أو الروسي بشكل ملحوظ، في حين تتحكم لعبة توازنات القوى في الدورين التركي والإيراني، ويبقى الجوار العربي على هامش التأثير تتجاذبه المصالح ومخاوف الثورة.

[1] Bülent Aras & Richard Falk , « Authoritarian ‘geopolitics’ of survival in the Arab Spring », (**Third World Quarterly**, 2015, Vol. 36, No. 2), P.325.

المبحث الثالث: انعكاسات الثورات العربية و تحديات المراحل الانتقالية

تأتي المرحلة الانتقالية لتوصيف أزمنة تطول أو تقصر، تندرج في سياقات تاريخية متسمة بملامح خاصة، إذ تساهم التحولات المجتمعية الحاصلة بعد الثورات والانقلابات السياسية في إنجاز وقائع قد تترتب عليها مسارات جديدة في نمط الشرعية السياسية وما يتصل بها. وعادة ما تشتمل هذه المرحلة على تعارضات خاصة ببناء النظام الجديد، مما يتطلب وقتا طويلا، في ظل توقيت حرج، فيحدث نوع من الاستقطاب في المجتمع، والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية.

وإذا كانت مقاربة الأطوار الانتقالية مسألة غاية في الصعوبة لأنها تستدعي تشخيص التداعيات الحاصلة في ظل عدم التأكد من الأحكام عن الأحداث، فإن الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للتحولات الحاصلة جراء الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا مع ما تطرحه من تحديات. حيث تشترك دول الثورات العربية في مواجهة تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والخوف من الانحدار للعنف، العجز الاقتصادي والانقسام السياسي والديني وانهيار السلم الاجتماعي برمته، وضمن هذه السياقات تطل تحديات أخرى تتعلق بمسائل الحكم والعدالة والمصالحة.

وهنا، لا يصعب ملاحظة أن بلدان الربيع العربي تتلمس خطواتها بوجل في بيئة شديدة التعقيد والحساسية، أين تتعرض الآليات السياسية والمؤسسية لأزمة، أو تبدو هشة ومشكوك فيها، في ظل صعوبة الاستحقاقات السياسية الواقعية وصعوبة الانتقال إلى إدارة الواقع.

يقتضي رصد التحديات المتصلة جوهريا بالربيع العربي، والتي تشتمل على مخاطر وتهديدات كامنة في عمليات التغيير الجارية، تحليل الديناميات المختلفة التي تمثل محددات لهذه التهديدات، والإشارة إلى بعض النتائج الأولية المرتبطة ببيئات أو سياقات ما بعد الثورة.

وعلى ذلك، يهدف هذا المبحث مقاربة انعكاسات الربيع العربي وتوضيح التحديات والإشكالات التي ترتبت عن صور التحول الجارية في تونس ومصر وليبيا منذ 2011، وتشخيص جوانب أساسية من هذه الإشكالات سيما تلك المتعلقة بإدارة المراحل الانتقالية.

المطلب الأول: سمات المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية

تتسم الأطوار الانتقالية بدرجة كبيرة من التعقيد وعدم اليقين، كما تتصف بتعدد مساراتها وسياقاتها وبطء صيرورتها التغييرية، ذلك أنها تشكل لحظة إعادة بناء تسعى لتأسيس توازنات جديدة على أنقاض الأنظمة السابقة. والحقيقة أنه لا يمكن فهم تعقد عملية الانتقال في العالم العربي من دون وعي خصوصية الحراك الثوري ومجمل السياقات التي أنتجته.

أولا– إدارة المراحل الانتقالية:

في مقالته "ثورات في زمن غير ملائم"[1]، وضح "**آصف بيات**" أن ثورات الربيع العربي لم تنجح في تحويل الزخم الجماهيري الذي أحدثته إلى مؤسسات ثورية بديلة تكون أساسا للشرعية الثورية الجديدة. ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين: **الأول،** هو السرعة القياسية التي نجحت فيها الثورات في إسقاط النظام، والتي لم تعطي الوقت الكافي لقيادات هذه الثورات للتنظيم السياسي وإقامة مؤسسات جديدة، بحيث نجحت الثورات في إسقاط رأس النظام لكن مؤسسات الدولة بقيت كما هي عليه من قبل؛ ففي تونس سقط الرئيس خلال شهر واحد، وفي مصر في مدة ثمانية عشر يوما. **العامل الثاني،** هو أن القوى التي حركت الثورات لم يكن قصدها تغيير النظام في الأساس بقدر ما كانت تطالب بإصلاحات ديمقراطية من داخل النظام القائم؛ ففي تونس اتخذت العملية الانتقالية شكل الإصلاح الدستوري بمشاركة الأحزاب والحركات السياسية التقليدية المعارضة وعلى رأسها حركة النهضة، من دون المساس بمؤسسات الدولة القائمة. أما في مصر فلم تؤسس الثورة لشرعية ثورية بل اقتصرت على ممارسة الضغط الجماهيري على السلطة القائمة ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تقدم لملء الفراغ السياسي الناتج عن إسقاط الرئيس. وهكذا كان من أبرز ملامح الثورات العربية هو فشل الجماهير التي لعبت الدور الأساسي في التعبئة خلال إطلاق حركات الاحتجاج في الحفاظ على نفوذها بمجرد نقل بؤرة التحولات من الشوارع والميادين العامة إلى الساحات السياسية الرسمية[2].

[1] Asaf Bayat, " Revolution in Bad Time ",(**New Left Review**. Vol.80,(March-April 2013),(4),pp.47-60.
[2] Steven Heydemann , "Explaining the Arab Uprisings: transformations in Comparative Perspective ", (**Mediterranean Politics,**2016, Vol. 21, No. 1),P.200.

بناء على ما تقدم، وفي ظل بقاء مؤسسات الدولة دون تغيير تتجه الثورة نحو تحقيق أهدافها تدريجيا في ظل ما يسمى المرحلة الانتقالية، وهو ما يحمل في طياته خطر قيام الثورة المضادة سواء بقيادة قوى من داخل مؤسسات الدولة، كالجيش مثلا، أو من جانب القوى السياسية والاقتصادية التقليدية التي تتعارض مصالحها مع مسار التحول الثوري المنشود. وهذا الأمر يجعل من مسار المرحلة الانتقالية مسارا متعرجا لا يتخذ شكل خط بياني متصاعد ، وهو ما يسميه المفكر البريطاني **ريموند وليامز Raymond Williams** مسار الثورة الطويلة، التي قد تمتد عشر سنوات أو أكثر قبل أن تحقق أهدافها.[1]

إن التجارب الانتقالية التي أفرزها الربيع العربي لن تقود إلى التغيير الجذري المنشود طالما لا تزال أسيرة الأنموذج الأيديولوجي الوطني للدولة السائد قبل ذلك، ولن يترتب عليها سوى تقليص حقل الممارسة السياسية الجماعية بالتأكيد المستمر على الطبيعة الاستثنائية الانتقالية المؤقتة للفعل السياسي المباشر للشعب، حيث يتم إقصاؤه عن الفعل السياسي باسم المرحلة الانتقالية ، التي تتحول غالبا إلى ثورة مضادة لإعادة إنتاج النظام القديم. وقد عبر **رفعت رستم الضيقة** عن هذا الوضع باستخدام مصطلح "**مأزق إعادة إنتاج الدولة الوطنية**"، الذي بات اليوم حالة معممة في السياق العربي، وتتخذ هذه الأزمة مظاهر وأشكال محلية مختلفة في هذا البلد أو ذاك، لكنها في الأساس أزمة معممة على مستوى الحقل السياسي العربي العام. ويكون تفجر وحدة الدولة الوطنية من الداخل هو مظهر من مظاهر تفجر الحقل السياسي الاستراتيجي الذي يشكل مجال هذه الدولة؛ ولعل الحالة الليبية من الأمثلة الأكثر دلالة بهذا الصدد.

لقد أفرزت المرحلة الانتقالية مع مرور الوقت إحساسا بالإحباط والتشتت نتيجة العثرات والعراقيل التي واجهتها، وساد تخوف مما يمكن أن تؤول إليه المسارات الانتقالية لما بعد الحراك الثوري. ذلك أن المظاهرات غير العنيفة، والطرق الإبداعية لخلافة الحكام العرب المستبدين، وطموحات التغيير السياسي، قد حل محلها انهيار النظام العام ، الحروب الأهلية، والتطرف العنيف. وحتى محاولات استيعاب المطالب الشعبية واستخدام أساليب ناعمة للقمع رجعت بنتائج عكسية وتصاعدت إلى

[1] رفعت رستم الضيقة، **الدولة الوطنية العربية حال انتقالية مستمرة**. في: **أطوار التاريخ الانتقالي**، مرجع سابق، ص 229.

صراعات عنيفة بين الأنظمة وشعوبها فيما أطلق عليه في وقت مبكر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية[1].

كل هذا كرس فكرة أن الاضطراب هو أقرب توصيف لما يجري في العالم العربي، و يرى **سيت جونز** أن ما يحدث في العالم العربي مخيب للآمال، فالأنظمة المنتخبة ضعيفة والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة ، كما غدت الحريات من دون ضمانات... الأوضاع تنذر بالخطر وتلوح عواصف في الأفق[2].

تتبدى كثير من ملامح المرحلة الانتقالية في تونس ومصر وليبيا بالنظر إلى خريطة السلطة بعد سقوط رأس الحكم:

1. تونس: انتظمت المرحلة الانتقالية بداية في مناخ من المواجهة بين السلطة التنفيذية المؤقتة والتي لا تتمتع بالشرعية؛ لأنها غير منتخبة، والتنظيمات التي تقف ضدها، والتي تتمتع بدعم الشارع. وباسم الشرعية الثورية نجح الشارع في إسقاط أولى حكومتين ترأسهما رئيس الوزراء السابق **محمد الغنوشي**.[3]

أما الخريطة التشريعية لانتخابات المرحلة الانتقالية الأولى فقد تشكلت من مكونين. **المكون الأول،** هو النصوص الانتخابية الكبرى: المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011 المتعلق بإحداث هيئة عليا مستقلة للانتخابات، والمرسوم 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 مايو 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي. أما **المكون الثاني،** فيتألف من نصوص مواكبة لها تتصل بالأحزاب السياسية والجمعيات و الإعلام.[4]

أفرزت انتخابات أكتوبر 2011 نتائج لصالح الحركة الإسلامية، وكان لهذا الفوز تداعيات كبرى أثرت مباشرة على إعادة تشكل الخارطة السياسية. بادرت النهضة في أعقاب نتائج الانتخابات بتشكيل

[1] Bülent Aras & Emirhan Yorulmazlar , " State, region and order: geopolitics of the Arab Spring ", (**Third World Quarterly**, 2016, vol . 37, no. 12), p.2259.

[2] Seth G.Jones, " The Mirage of the Arab Spring :Deal With the Region you Have,Not the Region youbWant " , (**Foreign Afrairs**,Vol.92, no.1, (January-February2013) ,p.58.

[3] Khadija Mohsen-Finan, " Tunisie : Le Récit d'une transition Conflictuelle Naissance Du Citoyen Protestataire ", (**Revue marocaine de politique publique** , Maroc, Printemps 2016,N° 21),p.261.

[4] عبد الرزاق المختار، "في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"،(**سياسات عربية،** المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،عدد 30، يناير 2018)، ص 56

تحالف ثلاثي نظرا أنها لا تملك الأغلبية المطلقة، وقادت مفاوضات مع المؤتمر من أجل الجمهورية (**CPR**) والتكتل من أجل الحريات، تجاوزت تشكيل حكومة مؤقتة ليصبح تحالف إسلامي–علماني أطلق عليه اسم **الترويكا** يضمن تقاسم السلطة بدءا من اقتسام "الرئاسات الثلاث" أسندت بموجبه رئاسة الدولة للمؤتمر، ورئاسة الحكومة للنهضة، ورئاسة المجلس الوطني التأسيسي للتكتل، وصولا إلى تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة.[1]

في الواقع، انتخب المجلس الوطني التأسيسي منذ البداية لمدة سنة واحدة بموجب مرسوم في 3 مايو 3 2011 (المادة 2) ووقع تدعيمه بتعهد ممضى من قبل 11 حزبا (بما في ذلك حزب النهضة والتكتل، وهما من أعضاء الترويكا) بالتمسك بهذه المدة. ولكن التأخير في انجاز المهمة وفشل الحكومات المتعاقبة في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية واستعادة الأمن أفرغ الشرعية الانتخابية من مضامينها.[2]

وقد ترافقت المرحلة الانتقالية مع تغييرات عميقة في المشهد الحزبي أثرت، على نحو واضح، في مختلف مسارات المرحلة الانتقالية، وتحديدا المسارين الانتخابي والتأسيسي. برزت ظاهرة حزبية نشطة تألفت من معارضة الماضي ومن أحزاب جديدة. ويمكن تصنيف مكونات هذه الظاهرة الحزبية ضمن الخطوط والحساسيات الفكرية التالية: الخط الإسلامي، الخط اليساري، الخط الليبرالي، الخط القومي العربي، والخط الاجتماعي الديمقراطي.[3]

في المقابل، نشأت حركة مضادة للتشتت تدعوا للوحدة والإتلاف مردها وعي قيادات المعارضة بأن تشتت الأصوات بين مكونتها قد خدم سابقا خلال انتخابات المجلس التأسيسي حزب النهضة. هذه التحالفات هي "**الاتحاد من أجل تونس**" و"**الجبهة الشعبية**" وفيما بعد "**جبهة الإنقاذ الوطني**" (التي تضم الاثنين). يهيمن على كلا الائتلافين طرف مركزي؛ يتصدر حزب العمال التونسي الجبهة الشعبية في حين أن نداء تونس هو العمود الفقري بالنسبة للاتحاد من أجل تونس.

[1] التحول السياسي في تونس 2011–2014: المسار و الرهانات: https://archives.arab-reform.net/ar/node/1350

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الرزاق المختار، مرجع سابق، ص 55

يمكن القول، إن إرادة الوحدة والائتلاف لعبت دورا في خلق التوازن السياسي ما بين صائفة 2013 ونهاية صائفة 2014. وبعد قيام ضغط من قبل أربع جهات فاعلة رئيسية في المجتمع المدني هي "**الاتحاد العمالي التونسي للشغل**"، و "**الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية** "(جمعية لأرباب الأعمال)، و "**نقابة المحامين التونسيين**"، و "**رابطة حقوق الإنسان**"، اضطر ائتلاف الترويكا والمعارضة إلى المشاركة في "**الحوار الوطني**".[1]

وهكذا كاد المسار الانتقالي يدخل في مأزق لولا تغليب منطق الحوار على التصادم مما سمح بتذليل الصعوبات والوصول إلى إصدار دستور توافقي في 26 يناير 2014، ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في أواخر 2014، فاز **حزب نداء تونس** العلماني بالأغلبية في البرلمان وانتخب زعيمه، ""الباجي قائد السبسي"، البالغ من العمر 87 عاما، رئيسا مع 55,68 بالمئة من الأصوات.[2]

رغم ما أحرزته تونس من تقدم كبير على مستوى الإطار المؤسسي والتشريعي، وفي تعزيز المشاركة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية كما يدل على ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة هي الأولى في تاريخ البلاد. فيبقى أمامها خطوات طويلة على مسار الانتقال الديمقراطي.

2. مصر: تولى السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمدة 18 شهرا ويوم واحد، من 11 فبراير 2011 إلى 12 أغسطس 2012. بعدها أفرزت محاولة مأسسة نظام حكم جديد نخبة حكم جديدة، وتم فعلا إجراء انتخابات أدت إلى مجلس شعب جديد، ولكن هذه الانتخابات تم إلغاء نتائجها بسبب عارض تشريعي في القانون الذي تمت بموجبه، وحل مجلس الشعب. وبدأت انتخابات الرئاسة التي كانت عملية خلافية شابها الانقسام الحاد، والتي أنتجت فوز **محمد مرسي** بنسبة تقل عن 52% . كما لم يستطع سياق الموافقة على مسودة دستور جديد تقوية شرعية النظام الجديد، فقد أحاط كثير من

[1] التحول الديمقراطي في تونس من الخلاف إلى التوافق:
https://www.washingtoninstitute.org/.../tunisias-democratic-transitio

[2] الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية و تثير المخاوف من عودة النظام القديم:
https://www.brookings.edu/.../الانتخابات-التونسية-تختم-المرحلة

اللغط بتكوين اللجنة التأسيسية التي صاغت هذه المسودة. ولم تفز المسودة بأكثر من 64% من الأصوات. [1]

وهكذا انتهت كل محاولات التأسيس لنظام جديد خلال هذه الفترة بانقسام كبير في شرائح المجتمع المصري. لم تكن هناك قواعد مستقرة متفق عليها للانتقال الديمقراطي بل كانت هناك عملية مستمرة لإعادة صياغة القواعد حسب عوامل الشد والجذب في الشارع بين القوى المتناحرة من ناحية، والعلاقة مع المجلس العسكري من ناحية أخرى، والذي ظل محل اتهام من كل طرف بالانحياز للطرف الآخر.لم يكن ممكنا عمليا أن تفضي هذه التجربة إلى وضع قواعد مستقرة للانتقال الديمقراطي، ولم تؤد إلى أي خطوة تعزز الاستقرار، بل على العكس أدت إلى مزيد من التفسخ.[2] وقد توجه الناخبون المصريون إلى صناديق الاقتراع مرارا وتكرارا، لكن هذه الانتخابات قد عملت على زيادة الخلافات وإيضاحها بصورة أكبر بين المصريين بدلا من إدارتها أو تسويتها بهدف الوصول إلى حل وسط.

توضح نظرة على المواقف بشأن أول انتخابات تشريعية بعد ثورة 25 يناير ونتائجها، حجم هذه الخلافات، فبين من رآها مدخلا لشمولية دينية تعيد إنتاج استبداد يفوق كل ما ثار المصريون ضده، ومن رأى نتائجها خديعة كبرى استغلت جهل قطاعات واسعة من المصريين وعوزهم المادي، ومن عارض نتائجها، لكنه احترم المسار الانتخابي من منطلق احترام المبدأ الديمقراطي، في حين أن الأغلبية راهنت على خيارها في تلك الانتخابات للخروج بالبلاد من حالة عدم الاستقرار الراهنة، وتأسيس نظام جديد يحقق لها درجة أكبر من إشباع الحاجات، وكرامة العيش. وهناك أخيرا، من حاول الانتقاص من شرعية تلك الانتخابات لمصلحة ما يعده شرعية الثورة وشرعية الميدان.[3]

لم تستمر فترة حكم الرئيس المنتخب **محمد مرسي** طويلا، حيث أطاح به العسكر في 3 يوليو 2013 وكان ذلك علامة بارزة على تعثر المسار الانتقالي في البلاد. وقد تباينت الآراء بشأن ما

---

[1] بهجت قرني، "ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية و مآلات الربيع العربي"، (**السياسة الدولية**، مجلد 48،عدد 192، أبريل 2013)، ص ص 38-39

[2] سامح فوزي، "حين تعجز الثورة عن بناء نظام جديد"، (**الملف المصري**، عدد 18، فبراير 2016، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية)، ص 20

[3] مالك عوني، "سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجا؟"،(**ملحق تحولات استراتيجية**، **السياسة الدولية**، عدد 187، يناير 2012)،ص 4

حدث في 30 يونيو وأدى إلى تدخل الجيش، بين من يعتبرها ثورة ثانية، أم موجة كبيرة من موجات ثورة 25 يناير، أم ثورة مضادة.

لقد كان هدف 30 يونيو بالنسبة للقوى الديمقراطية هو استعادة ثورة 25 يناير وتصحيح مسارها بعد أن سطت جماعة الإخوان المسلمين على السلطة، ولكن القوى المضادة لهذه الثورة انقضت على 30 يونيو بعد أن أعادت تنظيم صفوفها، وحشدت إمكاناتها وقدراتها، ووجهت المسار لاستعادة نفوذها وشن حملة ممنهجة ضد ثورة 25 يناير وأنصارها، والدفع باتجاه غلق المجال العام وإهالة التراب على أهداف الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.[1]

في ظل تعثر الديمقراطية، توفرت مقومات إقامة نظام شعبوي صار وجوده نادرا في هذا العصر.ولذلك يجد بعض خبراء النظم السياسية المقارنة فيما يحدث في مصر حالة مثيرة ومدهشة، حيث بحثت قطاعات من المجتمع عن خلاصها في سلطة أحادية يمكن الوثوق بها والثقة في قدرتها على إنقاذ البلاد. وهذه هي الحالة النمطية للشعبوية التي تختلف عن الشمولية والتسلطية، في أنها تعتمد على حزب حاكم يحتكر المجال العام السياسي والمجتمعي بدرجات متفاوتة.[2]

3. ليبيا: شهدت ليبيا بعد الثورة عدة استحقاقات انتخابية، كانتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو 2012، وهيئة صياغة الدستور فبراير 2014، ومجلس النواب يونيو 2014. ولم تحد تلك الاستحقاقات من التنازع السياسي على السلطة، بل زادت وطأته، في ظل تمترس الكيانات السياسية، والحزبية، والأمنية المتنازعة على ظهير قبلي، أو مناطقي، أوديني.[3]

تحول الصراع في النصف الثاني من عام 2014 إلى اقتتال أهلي مسلح، وجد محفزاته في تشتت الوظيفة الأمنية بين مؤسسات رسمية هشة، وميليشيات مسلحة منتشرة في كافة أنحاء البلاد. فبعد الإعلان عن **عملية الكرامة** بقيادة **خليفة حفتر** في مايو 2014 لمواجهة الجهاديين في الشرق، رد عليها الغرب بعملية **فجر ليبيا** في يوليو من العام نفسه، والتي سيطرت على طرابلس، ليتكرس

[1] وحيد عبد المجيد، ماذا حدث لثورة 25 يناير بعد 30 يونيو؟، (**الملف المصري**، عدد 18، ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، فبراير 2016)، ص 15

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] خالد حنفي علي،" معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"،(**السياسة الدولية**، عدد 203، يناير 2016)، ص 155

انقسام السلطة على أسس مناطقية، ببروز برلمانيين وحكومتين متنافستين على الوظائف التشريعية والتنفيذية، ولكل منهما حلفاء ميليشاويون ، وحزبيون، وقبليون.[1]

هذا السياق الصراعي طرح قيودا على الوساطة الأممية في ليبيا، إذ كيف يمكن لها معالجة تعددية الأطراف وانقساماتهم الداخلية، إذا ما أرادت إعمال مبدأ شمول الوساطة الذي يضمن تنفيذ أي اتفاق سلام؟. وإزاء هذا السياق ، تباينت اقترابات الوساطة الأممية، حيث ارتبطت نسبيا بأمور عدة، منها رؤية الوسيط الأممي، وطبيعة التطورات السياسية والميدانية، بخلاف قدرة الأطراف ذاتها على التفاوض. ويمثل الاتفاق النهائي، الذي وقعه الفرقاء الليبيون في 17 ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة في مدينة **الصخيرات** المغربية أحد أشكال تسوية الصراعات، فالاتفاق في مجمله استهدف توحيد السلطة؛ ووزع صلاحياته ومناصبه على الأطراف المتنافسة بمنطق استرضائي مال في مجمله للشرق، من حيث السلطة التشريعية (مجلس النواب)، ووازن ذلك نسبيا بتغلغل الغرب عبر السلطتين التنفيذية والأمنية، بينما حل الجنوب كموازن نسبي بينهما ومشارك في مؤسسات السلطة.[2]

وبينما أعقب توقيع الاتفاق تسارع الدعم الدولي لتنزيل نصوصه على أرض الواقع، عبر تكريس سلطة حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، كأحد نتائج تسوية الصخيرات، فإنه برزت عراقيل،مثل عدم نيل حكومة الوفاق لثقة مجلس النواب ، إضافة إلى الخلافات حول الشق الأمني في التسوية، خاصة معضلة قائد الجيش الليبي خليفة حفتر.

ثانيا– الصعود الأولي للإسلام السياسي:

إن الصعود الإسلامي يتسم بتعددية القوى والحركات الإسلامية المشاركة فيه، ولاسيما مع الصعود السياسي للسلفية التي تحولت روافد منها لقبول اللعبة السياسية، بعد أن كانت لفظتها كلية من قبل، أو ارتبطت برافدها الجهادي العسكري في الداخل والخارج. ومن ثم فإن المشاركة الإسلامية في

[1] خالد حنفي علي، معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي، مرجع سابق ، ص 115.

[2] خالد حنفي علي، "الأزمة الليبية بين محفزات التسوية و عراقيل الإنفاذ"، (**السياسة الدولية**، عدد 205، يوليو 2016)، ص 120.

الثورات سلميا أو عسكريا ، والمشاركة في السلطة برلمانيا أو تنفيذيا أو رئاسيا، تطرح على الساحة سؤالا عن مآل تنوع الروافد السياسية الحركية القادمة من مرجعية واحدة(إسلامية)[1].

لقد أنتجت الانتخابات التي حصلت بعد الثورات العربية 2011 في كل من تونس ومصر فوز تيارات الإسلام السياسي و وصولها إلى قيادة الأغلبية في الحكم، حيث وصلت حركة النهضة إلى الحكم في تونس كما وصل الإخوان المسلمون إلى الحكم في مصر. أما في ليبيا فمارست القوى الإسلامية تأثيرا كبيرا في المشهد الانتقالي وذلك ما يعزى لسببين: **الأول** هو أن في هذا التيار فقط ثمة قوى سياسية منظمة فعلا على مستوى البلاد ككل، مقارنة بالتحالفات الهشة القائمة بين فاعلين محليين في باقي الساحة السياسية. والسبب **الثاني**، يكمن في أن الإسلاميين يمارسون تأثيرا قويا، وذلك لأنهم ينتفعون بتنظيمات تربط السياسة الوطنية والسياسة المحلية والقطاع الأمني والمؤسسات الدينية بعضها ببعض[2].

وبالنظر للحالة المصرية، نجحت الجماعات الدينية في تحقيق نتائج ملموسة في المرحلة الأولى من الانتخابات، حيث تصدرت قوائم حزب الحرية والعدالة، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، نتائج غالبية الدوائر، بحصوله على 3 ملايين و965 ألف صوت، بما يعادل 39,9% من إجمالي الأصوات الصحيحة في مختلف الدوائر، ولم يخسر الحزب في انتخابات الفردي في الجولة الأولى سوى 3 مقاعد فقط. كما استطاع حزب النور السلفي الحصول على نسبة 25% من إجمالي الأصوات الصحيحة، أي ما يعادل 2 مليون و 971 ألف صوت.[3]

من جهة أخرى، يمكن الربط أيضا بين ما حدث في مصر وبين جوانب معينة من المأزق الذي عرفه المشهد السياسي التونسي في موضوع الحوار الوطني وخريطة الطريق التي قادها التحالف الوطني بقيادة الجناح النقابي، بهدف تليين التصلب في المواقف التي عرفها المشهد السياسي التونسي.

---

[1] نادية محمود مصطفى، "مراجعة كتاب:مستقبل الحركات السياسية الإسلامية في ظل الثورات العربية: مصر نموذجا، نحو رؤية حضارية للتغيير من فقه الواقع و التاريخ"، **(مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد 16، عدد 61، خريف 2012)، ص 122.

[2] فولفرام لاخر ، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة**. ترجمة: عدنان عباس علي، (دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، عدد 120)، ص ص 25-26.

[3] رانيا مكرم،" التيار الرئيسي: الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية و التطبيق"، **(ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، عدد 187، يناير 2012)، ص 10

حيث أفرز المناخ الانتقالي عن حصول تموقعات حادة في المشهد السياسي التونسي ، ورغم ذلك فقد نجح الحوار بين أغلبية مكونات هذا المشهد في التهيئة لإيجاد مخرج توافقي.

هكذا تكشفت المآزق التي عاشتها **تونس ومصر** بعد وصول الإسلاميين إلى الحكم أمرين اثنين: يتعلق **الأول** منها بعدم قدرة الفاعل السياسي على إدراك نوعية التحول الراسم لملامح أفق الانتقال الديمقراطي المتدرج، ويشير **الثاني** إلى عدم قدرته من جهة أخرى، على إدارة مرحلة تقع بين طورين مختلفين من أطوار التاريخ؛ طور ما قبل الثورات وما بعدها. [1] وعلى ذلك فقد تناسى الإسلاميون عندما وصلوا إلى السلطة أن الترتيبات التي جعلتهم في موقع القرار تندرج ضمن مطلب بناء برنامج انتقالي يناسب مرحلة ما بعد الثورة بمختلف تداعياتها، الأمر الذي أثر بصورة جلية على مسارات الانتقال المعقدة. أما في **ليبيا** و مع التحول إلى فترة انتقالية نشطت فيها الصراعات بين الميليشيات بالتوازي مع السياسات الانتخابية التنافسية، فمن المرجح أن الهوية الإسلامية ستكون ذات دور كبير في تحديد إطار المشاركة السياسية، سواء المتشدد أو الديمقراطي، و ذلك بسبب ارتباك السكان القوي بالإسلام و الطؤيق الشاق و الطويل نحو بناء الدولة مستقبلا.[2]

لقد ترافق الصعود الأولي للإسلام السياسي بعد الثورات العربية مع استخدام جرعات زائدة من توظيف الدين في الخطاب السياسي مما أثار مخاوف لدى مختلف الفاعلين السياسيين ، الأمر الذي حول المشهد الانتقالي من مشهد للتوافق المرحلي إلى مشهد مركب لأفعال الاستقطاب السياسي، لا يتناسب مع طبيعة الطور الانتقالي وأولوياته. فقد عاد ممثلو الإسلام السياسي إلى التغني بالمطلقات في دوائر النسبي والمرحلي والتداولي، وهي دوائر المصالح المرسلة والمتغيرة داخل المجتمع[3].

إن صعود التيارات الدينية بعد الثورات العربية يؤكد مسألتين: **الأولى،** أن العامل الديني أصبح أحد العوامل المؤثرة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛الأمر الذي يمكن تفسيره باتساع نطاق تأثير العامل الديني على توجهات الرأي العام.

---

[1] كمال عبد اللطيف، ما بعد الثورات العربية؛ زمن المراجعات الكبرى. في: **أطوار التاريخ الانتقالي،** مرجع سابق ، ص 44.

[2] مارك لينش وآخرون، ترجمة هالة سنو ، محمد عثمان خليفة عيد ، **شرح أسباب الانتفاضات العربية، منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط** ، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2016)،ص 312

[3] محمد السيد سليم، **الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير**. في: **الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي؛ تجارب واتجاهات،**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013)، ص 403.

وربما يرجع ذلك إلى مساحة الحرية التي منحتها الثورة للجماعات الدينية التي كان نشاطها محظورا في مرحلة ما قبل الثورة. والمسألة **الثانية**، أن تأثير العامل الديني، وإن كان لا يمكن تجاهله ، فإن شدة الخطاب الديني، واشتماله على ما يثير تخوف الجماهير من استئثار أصحابه بالرأي، والتحول بشكل ما إلى ديكتاتورية جديدة، غالبا ما يؤدي إلى النفور من هذا الخطاب، وفقدان تأثيره.

ويكشف المتابع لما جرى في تونس ومصر أن وصول الإسلام السياسي إلى السلطة أدى إلى تعثر الطور الانتقالي في كل من البلدين وذلك لأسباب عديدة، يتعلق بعضها بالوضع الجديد الذي احتله الإسلام السياسي في هذه الدول، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة التحولات الحاصلة في دول عربية أخرى كليبيا مثلا.

ثالثا– الاستقطاب السياسي و الأيديولوجي:

رغم أن ظواهر الاستقطاب السياسي والإيديولوجي تعد مظاهر طبيعية في سياق المراحل الانتقالية،فإن تغلغل هذه الظواهر داخل بنى الدولة والمجتمع ينذران بإفشال العملية الانتقالية. وفي محاولة لاستجلاء طبيعة الصراع السياسي والاجتماعي في دول الربيع العربي انطلق الدكتور **أحمد زايد** من فكرة أن هذا الصراع هو صراع على امتلاك أو استملاك الفضاء الاجتماعي، بما يشتمل عليه من صور الحيز المختلفة: المكاني والبيولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[1]

أثبتت تجارب مصر وتونس، أن ما يفرق بين التيارات السياسية الإسلامية منها واليسارية والعلمانية والليبرالية هو أكبر بكثير مما يجمع بينها. لكن نقطة الضعف الكبيرة هي مدى إيمانها بالديمقراطية؛ فجلها تتبنى الديمقراطية كفكرة في خطاباتها، لكنها كلها وبدون استثناء سقطت في أول امتحان عند ممارستها كفعل على أرض الواقع.

وهكذا رأينا الإسلاميين في مصر وتونس، الذين وصلوا إلى الحكم بدعم من اليساريين والليبراليين،يتنكرون لحلفائهم ويمارسون سلطويتهم باسم "دكتاتورية الصناديق". وعند أول فرصة للإطاحة بهم لم يتردد خصومهم من اليساريين والليبراليين والعلمانيين من الانقلاب عليهم.

[1] التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، **(ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية**، عدد 186، أكتوبر 2011)، ص 7

في هذا الصدد، يفرق الدكتور **برومبيرغ Daniel Brumberg** بين الحالة المصرية والحالة التونسية ويقول: "**لم يبذل الرئيس المصري محمد مرسي أي جهد للحيلولة دون تعميق الانقسام في المجتمع المصري بين معسكر الإسلاميين الذي يضم الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية وغيرها من حركات الإسلام السياسي، وبين الليبراليين والعلمانيين، بل أسهم في خلق مناخ غير صحي من الاستقطاب السياسي،بتوسيع نطاق سلطاته وإعلانه الدستوري المثير للجدل وزيادة إحكام قبضة الإسلاميين على مفاصل الدولة بشكل إقصائي، انطوى على استبعاد العلمانيين والليبراليين...**".[1]

وفيما يتعلق بالحالة التونسية يرى الدكتور **برومبرغ** أن المجتمع التونسي، دخل وسط حالة لم يسبق لها مثيل من الإستقطاب بين السلفيين والعلمانيين. ومع أن الحكومة التونسية المنتخبة ديمقراطيا، حاولت أن تشمل الإسلاميين والعلمانيين، فإن ظاهرة السلفيين التونسيين المنادين بسياسات متشددة تتفق مع توجههم الإسلامي، وضعت الحكومة في موقف بالغ الحرج...[2]. لكن سرعان ما تراجعت حدة الاستقطاب الإيديولوجي والحزبي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2014 بعد التحالف الذي حصل بين حزب النهضة ونداء تونس. وبالمقابل برز شكل استقطاب آخر بين الطبقة السياسية بجميع مكوناتها والمناطق الأكثر تهميشا و فقرا، ترجمته عودة الاحتجاجات إلى الشارع ، كان آخرها احتجاجات جانفي 2018.[3]

أما في **ليبيا** فقد تطور الاستقطاب السياسي إلى صراع مسلح، حيث تزايدت حدة الانقسامات والخلافات السياسية أكثر في المرحلة التي تلت سقوط نظام القذافي، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك:

- انهيار القبضة الأمنية لنظام القذافي.

[1] محمد ماضي، تحدي الاستقطاب السياسي يلقي بظلاله على الربيع العربي:
https://www.swissinfo.ch/ara/

[2] المرجع نفسه

[3] حميد زعاطشي، " الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا وتأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة"، (**مجلة البحوث السياسية و الإدارية**. جامعة زيان عاشور الجلفة،عدد 12)، ص 308.

– ضعف أداء النخب السياسية وعجزها عن بناء توافق وطني حقيقي وتفضيل النخب المتنافسة والمتصارعة مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب.

– التدخلات الإقليمية والدولية التي لعبت دورا كبيرا في تغذية الاستقطاب المحلي خدمة لأجنداتها في المنطقة.

كما أفرزت نتائج الاستحقاقات التي جرت في ليبيا منذ 2011– عبر انتخابات المؤتمر الوطني العام، وانتخابات المجالس المحلية، وانتخابات المجالس البلدية، وانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وانتخابات مجلس النواب– نخبا محلية غارقة في الاستقطاب. وتبنى كل فصيل نخبوي مصالح جهوية، ومناطقية، وقبلية ضيقة، أدت إلى إعلاء تلك الانتماءات الأولية على غاية بناء الدولة.[1] وقوضت الخلافات الاجتماعية والسياسية من فعالية المجالس المحلية والبلدية المنتخبة، فيما أدت حدة الاستقطاب السياسي، الذي بدت وتيرته في الارتفاع منذ 2014، إلى تقويض عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور التي انتخبت في مارس2014 ، فباتت غير قادرة على صياغة الدستور الدائم للبلاد، في ظل انقسام الأعضاء حول القضايا الرئيسية المتعلقة بشكل نظام الحكم وتوزيع السلطة والثروة في البلاد.

ينعكس الانقسام السياسي الذي تشهده ليبيا، وما يصاحبه من صراع عسكري، على منظومة المصالح الإقليمية والدولية التي تتقاطع مع الوضع الليبي، ويأتي هذا الانعكاس بآثار سلبية في أغلب الأحيان، خاصة فيما يتعلق بقضايا كأمن الحدود، وشبكات تهريب السلاح أو البشر، وانتشار التنظيمات الراديكالية، وأمن القطاع النفطي بما فيه من استثمارات.[2]

زيادة على حالة الاستقطاب المتعدد، مثلت المرحلة الانتقالية في دول الثورات العربية بيئة حاضنة للعنف بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة؛ تراوحت بين الاغتيال السياسي ، الاختطاف السياسي، العنف بين المواطنين، عنف الميليشيات، الإجرام المنظم وعنف البلطجية، العنف الطائفي

[1] كامل عبد الله، "الدائرة المفرغة: تغييب الدولة في ليبيا من معضلة التأسيس إلى نخب الانقسام"،(**ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية**، عدد 208، أبريل 2017)،ص 27

[2] فجوة عميقة: الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع العسكري، **التقرير الاستراتيجي 2017**، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية،القاهرة، 2018، ص 160

والديني، العنف اللفظي والرمزي، عنف الشباب، إحراق المقار الحزبية...[1]. وتحول العنف السياسي إلى سمة بارزة لمسار الانتقال في العالم العربي بفعل الإقصاء والتهميش من الساحة السياسية، وفي نفس الوقت تم استغلال المخاوف من تدهور الأوضاع الأمنية للإنقاص من أهداف المرحلة الانتقالية، لدرجة تم فيها مقايضة الأمن بالحرية.

يرجع البعض أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي في دول الثورات العربية إلى حالة الاستقطاب الحاد الذي شهدته هذه الأخيرة بكافة صوره(الديني، المذهبي، الطائفي، العرفي، السياسي، الحزبي، الإيديولوجي)، والذي تسبب في إفشال كافة محاولات الوصول إلى توافقات والقيام بتسويات للخلافات والانقسامات السياسية. فالاستقطاب يوسع من دائرة الانقسام بين مكونات المجتمع، مما قد يحول الدولة إلى كتلة متهالكة من العصبيات الدينية والقبلية والجهوية والإيديولوجية المتصارعة، الأمر الذي يسمح بعودة الحكم التسلطي بذريعة حماية الدولة من التفكك.

إذن يبدو أن تعثر المرحلة الانتقالية مثلما أدى لاستثارة مخاوف عديد الباحثين بشأن مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي؛ بدليل استخدام مقولات من قبيل دراما الانتقال الديمقراطي[2]، فقد ترتب عنه اهتزاز ثقة قطاعات عريضة من الشعب في مكاسب الثورة، الأمر الذي وصل إلى حد الحنين إلى الأنظمة السابقة على الرغم من فسادها واستبدادها[3].

[1] مريم وحيد، "أثر الاحتقان: الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية".(**السياسية الدولية**، عدد 193، يوليو 2013)، ص 5.

[2] علي الدين هلال، "دراما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي"،(**السياسة الدولية**، عدد 194، أكتوبر 2013)،

[3] Sheri Berman, " The Promise of The Arab Spring :In Political Development,No Gain Without Pain ",(**Foreign Affairs**,Vol.92, No.1, (January-February2013), p.64.

المطلب الثاني: إشكالات الطور الانتقالي

أطلقت ثورات 2011 العنان لمجموعة من الإشكالات المرتبطة بحيثيات المرحلة الانتقالية، والتي تفاعلت ولا تزال تتفاعل ضمن ديناميات الواقع العربي، ويمكن فهم هذه إشكالات ضمن السياق العام الذي تبلوت فيه، وهو سياق مفعم بالمفارقات والاختبارات بالشكل الذي يؤثر لا محالة على بناء التصورات والإجراءات لمواجهتها. وتبين متابعة الحوادث الناشئة في كل من تونس ومصر وليبيا أن الجدل السياسي والاجتماعي شمل جملة من القضايا الجوهرية من قبيل الدستور ومرجعياته، وتموضع الدولة بالنسبة لإشكالية الهوية، ثم مسائل الحريات .

أولا– الدساتير الجديدة:

إن حدة الجدل الذي صاحب مشاريع إعداد الدساتير، وانفتاحه على أهم الإشكالات السياسية للمرحلة الانتقالية ساهم في بلورة المرجعيات الناظمة للاستقطاب السياسي، بالشكل الذي أفضى إلى بناء نوع من التوافق السياسي المطلوب في هذه المرحلة؛ وإن بدا هذا التوافق هشا جدا في بعض الحالات. وعلى الرغم من التوافق الذي حصل بشأن الدساتير المعدة في تونس ومصر، إلا أن السجالات التي ولدتها لم تحسم بعد.

أعدت دساتير جديدة، (في **مصر**: دستور 2012 ثم 2014، وفي **تونس**: دستور 2014)، حاول من خلالها الفاعلون السياسيون بناء صيغ ترضي أطراف الصراع، بعضها استوعبت بنوده جوانب من المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ، وبعضها الآخر تضمن بعض مكاسب الجيل الرابع في باب الحريات، إلا أن ما ظل ناقصا في أغلبيتها هو ضمانات دولة الحق والقانون. وهنا يتساءل الباحث **حسن طارق** في كتابه "**دستورانية ما بعد انفجارات 2011**" عن دلالات الانتقال الدستوري في بلدان الربيع العربي، وإلى أي حد يمكن إعادة تعريف الدساتير في ضوء تحولات عام 2011، باعتبارها نصوصا لتقييد السلطة وحماية الحرية، وهل تم الانتقال مع هذه الدساتير إلى حالة دستورانية جديدة؟[1]. ويرى أن الجمهوريات العربية الثانية (تونس ومصر) كانت تتطلب وثيقة دستورية تقوم على ثقافة جديدة، تخرج النصوص الدستورية من دائرة الهشاشة واللايقين والتقريبية، غير أن مسارات

[1] حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب و تونس و مصر**. (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2016)، ص 125.

الدسترة واكبت انهيار المثالية الدستورية المليئة برومانسية الثورة، وحرارة الساحات العامة، التي تعد الدساتير وثائق تأسيسية وعقودا اجتماعية تطبع اللحظات الكبرى لتحول الأمم. ومن استقطاب سياسي حاد بين القوى والفاعلين في الدولة والمجتمع بعد الثورات، إلى توق شديد إلى الدستور؛ حدث انتصار لفكرة الدساتير التكتيكية التي هي ترجمة آنية لموازين القوى المتصارعة من أجل السلطة في المرحلة المعقدة لما بعد اليوم الأول للثورة[1]. وربما تشرح الصعوبات التي واجهتها صياغة الدساتير الجديدة بعد الربيع العربي بعضا من جوانب هذا الصراع؛ فمثلا كشف التأخير في صياغة الدستور التونسي عن الخلافات العميقة بين التيارات العلمانية والتيارات الدينية في الحكومة، وتم تجنب المواجهة المفتوحة بين العلمانيين وحركة النهضة من خلال اتفاق لتفكيك الحكومة والدعوة إلى انتخابات جديدة والإسراع في صياغة الدستور[2]. هذه الخطوات ساعدت في تمهيد الطريق للوصول إلى تسوية دستورية تمخض عنها التصديق على الدستور المدني الجديد والاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية للعام 2014، حتى ولو نظر إليها البعض من باب التنازلات التي قدمتها النهضة من أجل تجنب مصير الإخوان في مصر.

من جهته يقف **محمد المريني** عند **الدستور التونسي** لسنة 2014، معتبرا أنه وسع من مجال السلطة التشريعية ، وخص المعارضة بحقوق تمكنها من النهوض بمهامها، ومنح المبادرة التشريعية لعدة أحزاب،وتكليف الحزب أو الائتلاف الحاصل على أكبر عدد من لمقاعد بمجلس النواب بتكوين الحكومة، إضافة إلى تمييز الأدوار بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والتنصيص على استقلالية القضاء والمحكمة الدستورية[3].

وعن **الدستور المصري** لعام 2012، فيشير **نبيل عبد الفتاح** إلى تدهور مستوى النقاشات والاقتراحات حوله عموما، وداخل بعض لجان ما يسمى بالهيئة التأسيسية المنتخبة بكل ما تنطوي عليه من اختلال وجروح في التشكيل لا يعكس التوافقات العميقة بين كافة مكونات الأمة المصرية سياسيا واجتماعيا ودينيا ومذهبيا ومناطقيا وعرقيا ومن حيث النوع الاجتماعي ... إلخ[4]. أما دستور

---

[1] حسن طارق، مرجع سابق، ص 126.

[2] Imad Salamey, " Post-Arab Spring: changes and challenges ",(**Third World Quarterly**, 2015, Vol. 36, No. 1), P.124.

[3] ملتقى الحوار الديمقراطي في ندوة: **الدساتير الجديدة في دول الربيع العربي**:
https://www.maghress.com/alittihad/196206

[4] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، 2013، ص 411.

2014، فيرى **عبد العالي حامي الدين**، أنه يمثل تراجعا عن دستور 2012(الذي يعتبر دستورا إخوانيا) بكل المقاييس، سواء في شكل التحضير له أو الإجراءات التي اتبعت لإخراجه إلى الوجود أو العديد من البنود التي تمثل تراجعا قويا عن الديمقراطية وخاصة النقاط التي تعزز سلطة رئيس الجمهورية والمؤسسة العسكرية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن النظام المصري يبذل مساعي حثيثة من أجل إقرار تعديلات دستورية جديدة، حيث وافق البرلمان المصري، الخميس 14 فبراير2019، مبدئيا، على التعديلات الدستورية، التي تمنح الرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي حق البقاء في الحكم حتى 2034. وتضمنت التعديلات المقترحة، التي قدمها ائتلاف "**دعم مصر**" في وقت سابق، تمديد دورة الرئاسة إلى ست سنوات بدل أربع،مع الإبقاء على عدم جواز انتخاب الرئيس لأكثر من دورتين متتاليتين. لكن التعديلات تضمنت مادة انتقالية تتيح للسيسي فقط بصفته رئيس البلاد الحالي الترشح مجددا بعد انتهاء دورته الثانية الحالية في عام 2022 لفترتين جديدتين مدة كل منهما ست سنوات، وهو ما يعني إمكانية استمراره في الحكم حتى عام 2034.[2]

من وجهة نظر المعارضين، فإن هذه التعديلات تركز السلطات في يد الرئيس، وتعد تعديا صارخا على الديمقراطية وسيادة القانون. فمثلا أعربت اللجنة الدولية للحقوقيين عن رفضها لهذه التعديلات، وقال **سعيد بنعربية**، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين: " **إن التعديلات المقترحة تمثل محاولة لتقويض الضمانات الدستورية التي تهدف إلى حماية حق الشعب المصري في حرية اختيار حكومته والمشاركة في الشأن العام**".[3]

في **ليبيا** ورغم تبني المجلس الوطني الانتقالي إعلانا دستوريا في 3 أغسطس 2011، إلا أن المفاوضات المضنية بشأن تشكيل الحكومة تسببت في عرقلة العملية السياسية بنحو كبير. حيث اندلع سجال حامي الوطيس حول الشروط الرسمية لعملية صياغة الدستور الجديد. فبناء على الجدول الزمني المقرر في الإعلان الدستوري، كان الواجب يقتضي من المؤتمر الوطني العام أن يحدد في

[1] ملتقى الحوار الديمقراطي في ندوة: الدساتير الجديدة في دول الربيع العربي، مرجع سابق.

[2] تعديلات الدستور المصري.. رفض انتقاد و سخرية: https://www.aljazeera.net/.../2019/...

[3] مصر: يجب رفض التعديلات الدستورية المقترحة بمد ولاية رئيس الجمهورية وتوسيع نفوذه على السلطة القضائية: https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/02/Egypt-Constitution-Statement-News-2019-ARA.pdf

غضون شهر واحد من انعقاد أولى جلساته أعضاء لجنة صياغة الدستور. ولأن الحركة الداعية إلى تبني النظام الفيدرالي في الشمال الشرقي من البلاد كانت قد هددت بمقاطعة الانتخابات، لذا رأى المجلس الانتقالي نفسه مجبرا على تغيير قواعد عملية سن دستور للبلاد بنحو مفاجئ[1].

لقد أثيرت جملة من القضايا بمناسبة إعادة كتابة الدساتير في دول الثورات العربية، بهدف تحيينها وملاءمتها مع شعارات الثورات، كما أفرز الجدل الدستوري إشكالات أخرى تتعلق بتأويل بنود الدساتير، وكذا بالقوانين التنظيمية وما يتبعها من إجراءات. ويقدم الجدل الدستوري صورة عن كيفيات التوافق المواكب للدساتير الجديدة في كل من تونس ومصر، ويوضح الإشكالات الناتجة عن ذلك ، سواء ما تعلق منها بالقوانين والتنظيمات أو تلك المرتبطة بتناقضات البنود الدستورية في ما بينها.

ثانيا– قضايا الهوية:

رغم أن الثورات العربية لم تبنى على أساس مطالب هوياتية؛ فشباب الساحات العمومية انتفض من دون الدفاع عن أي جدار هوياتي نهائي لنفسه مما جعله يوصف بالجيل "**ما بعد الهووي– ما بعد الهوياتي**–"[2]، إلا أن مرحلة ما بعد الثورات شهدت ظهورا واضحا للأبعاد الهوياتية بمختلف مستوياتها، حيث عادت الأبعاد الدينية والطائفية والمذهبية والمناطقية والقبلية لتصبح جزءا من المشهد الانتقالي لما بعد الثورات. ويبدو أن توظيف الهويات في استراتيجيات الصراع السياسي والاستقطاب الأيديولوجي بين مختلف الأطراف السياسية ساهم في عرقلة سيرورة الانتقال السياسي ، ذلك أن الصراعات السياسية ما فتأت تتحول بسرعة إلى صراعات حول الهوية.

يمكن التمييز بين صيغتين لحضور سؤال الهوية ضمن تقاطعات الحالة الثورية، **أولا** في لحظة الذروة الثورية، في فورة الساحات العامة، و**ثانيا** في لحظة اليوم التالي للثورة ، داخل تقاطعات الادعاءات الهوياتية الحادة[3]. أما عن الصيغة الأولى، فربما تحيلنا نظرة فاحصة للأشكال المختلفة من

[1] فولفرام لاخر ، مرجع سابق، ص 11.

[2] ابراهيم القادري بوتشيش و آخرون، **دور المثقف في التحولات التاريخية**. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2017)،ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

الخطاب العام المصري خلال الثورة، إلى كيفية استخدام الموارد اللغوية و الخطابية المرتبطة مباشرة بالهوية[1]، وأما الصيغة الثانية فيمكن تمثلها في الإشكالات التي واجهتها صياغة الدستور.

إن الهوية رابطة أو نتاج رابطة ، لذلك لا يمكن تصور الإعلان عنها بشكل أحادي، كما هو شأن كثير من الادعاءات الهوياتية التي برزت في لحظة ما بعد الثورة. وهنا، فإن الحديث عن رابطة الاعتراف يفترض أن عناصر الهوية تتشابك، و تتداخل و تتقاطع. لذلك، فإن جزءا من الصراع حول سياسات الهوية، في لحظة ما، في 2011، كان بالنسبة لبعض الباحثين يكمن بالضبط في اختزال الهوية في بعد واحد، و تأسيس الانتماء على ذلك البعد، ما من شأنه ألا يحترم تعقد واقع الهوية وتشابكاتها[2].

والحقيقة فإن الصراع بشأن الهوية قد يتخفى خلف مطالب سياسية واقتصادية ولكنه يظل محورا رئيسيا للصراعات بعد الثورة، ورغم أن قيام الثورة مهد لما بدا تصالحا بين الدولة ومجتمعها، إلا أنه سرعان ما تم التصارع حول هوية الدولة والمجتمع، وتم استدعاء مؤسسات الدولة لهذا الصراع.

لا شك بأن المسألة الدينية وإن لم تشكل عاملا مركزيا للحراك الثوري، فقد تم استخدام الدين بشكل مفرط في الفضاء العام كأداة لحسم الصراع السياسي، مما ولد نوعا من الطائفية السياسية والدينية التي تدور حول سؤال الهوية، التي عقدت من الجغرافيا السياسية الانتقالية وكشفت عن صعوبات بناء التوافقات في مرحلة ما بعد الثورات.

لقد عاشت **تونس** شبه انقسام بين من يدعو إلى إيلاء الإسلام والشريعة الإسلامية مكانة مميزة في نص وثيقة الدستور، كما هو حال حزب النهضة ومن ناصره من التنظيمات، وهناك من شدد على الطابع العلماني للدولة ومؤسساتها، كما دافع عن ذلك العلمانيون بتياراتهم المختلفة، قبل أن يصار في النهاية إلى صيغة توافقية لتنظيم علاقة الدين بالسياسة أو الدولة في نص دستور2014 [3]. ولعل حالة **مصر** لم تكن بعيدة عن هذه التجاذبات، فمن المعروف أن مصر شهدت صياغة أكثر من دستور بين 2011 و2014، وذلك لاعتبارات تتعلق بتعاقب فريقين على السلطة: الإخوان المسلمون سنة 2012،

[1] Reem Bassiouney, " Politicizing identity: Code choice and stance-takingduring the Egyptian revolution ", (**Discourse & Society**, 2012, 23(2),p. 107.

[2] حسن طارق، الهوية و المواطنة في دساتير الربيع العربي:
https://www.alaraby.co.uk/.../87c49f3e-f1b8-487c-817d-3377b34...

[3] محمد مالكي، المسألة الدينية في دساتير دول الربيع العربي: https://arabi21.com/story/884539/

والجيش عام 2013. ومن المعروف أيضا أن دستور الإخوان جاء مفعما بالأحكام ذات الطابع الديني والمقتضيات المحيلة على المرجعية الإسلامية. لذلك ومع تسلم الجيش السلطة أعيدت عملية كتابة الدستور بما سمح بنزع الطابع الإسلامي عن الوثيقة الدستورية. أما في **ليبيا** فإن حالة الانقسام السياسي والفراغ الأمني التي تركها سقوط الجماهيرية تفاقمت مع رفض الجماعات المسلحة نزع السلاح من دون توفر ضمانات لدورها المستقبلي في العملية الانتقالية. وقد استمر نفوذها بالانتشار في البلاد، بل تطور بعضهم إلى إيديولوجية دينية سياسية راديكالية، وعلى ذلك يجادل **لاشر Lacher** بأن المحلية والإقليمية أصبحت السمات البارزة للمشهد السياسي الجديد في ليبيا ، وتحل محل أي انتماء آخر. إذ يقول:" **أن أهمية المصالح المحلية وتعرض الحكومة لمطالب الفاعليين المحليين من المرجح أن تظل السمة الرئيسية للسياسة الليبية لسنوات قادمة ... هذه الخطوط من الصراع سوف تسيطر في كل الاحتمالات على العملية الدستورية المقبلة. توزيع القوة بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وكذا حقوق الأقليات العرقية ستكون محورية**"[1].

لا يمكن إغفال العديد من المعوقات التي وقفت عائقا في اتجاه بناء هوية جامعة ، لعل أبرزها: تعارض المواقف والتصورات بشأن القيم التأسيسية المشتركة، ومدى الاستعداد للدخول في مسعى المصالحة الوطنية، وتقديم التنازلات من أجل إنجاحها. كما كانت هناك مخاوف من تبعات قوانين العزل السياسي* التي قد تؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب وتهدد وحدته إذا هو نفذ بمنهجية موسعة.

ثالثا- مسألة الحريات:

إن في البحث عن معنى الحرية في الثورات يواجه إشكاليات وتحديات كبيرة وعميقة ، بعضها سياسي نابع من الغياب التاريخي للمشاركة السياسية ولتقاليد العمل السياسي والحزبي، وعن الخضوع لأنظمة استبدادية لقرون. وبعضها اجتماعي اقتصادي ناجم عن ضعف التمدين وعن تخلف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية. وبعضها ناجم عن سياسات الهوية في

[1] Noureddine Jebnoun , " Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding ",(**The Journal of North African Studies**, 2015, Vol. 20, No. 5), P.836.

* العزل السياسي هو إجراء يهدف إلى منع الشخصيات الداعمة للأنظمة السابقة على الثورة من تولي الوظائف المهمة في الدولة و كذا المشاركة في الحياة السياسية و الحزبية.

المنطقة، التي تشتغل على ترسيخ الانقسامات العمودية الدينية والإثنية، وإضعاف مسارات الاندماج المجتمعي في البلدان العربية، وتغييب المواطن الفرد[1].

لقد رسم التقرير السنوي عن حالة الديمقراطية والحريات في العالم، والذي تصدره وحدة البحوث بمجلة **الإيكونوميست**، صورة قاتمة عن حالة الديمقراطية والحريات في العديد من الدول العربية، وباستثناء تونس التي حلت في المرتبة الثانية ضمن ترتيب دول الشرق الأوسط، تشير نتائج التقرير إلى أن باقي الدول العربية تأتي في مراتب متأخرة. ويقول التقرير إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت أدنى الدرجات وفق مقياس التصنيف للعام 2017، مؤكدا على أن المنطقة باتت تسجل تراجعا عاما بعد عام منذ العام 2012[2]. كما ويشير التقرير أيضا إلى أن انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة العربية واصل ضغطه على إمكانية التقدم باتجاه الديمقراطية خلال العام 2017، حيث انجرفت عدة دول إلى مزيد من الممارسات الديكتاتورية وحيث كثفت عدة أنظمة من قمعها لحرية الإعلام والتعبير.

في المقابل يذكر **مقياس الديمقراطية العربي*** أن **مصر** تراجعت إلى المرتبة السادسة في المقياس العام بعد أن كانت الخامسة في المقياس الذي سبق الثورة، ويظهر هذا التراجع في المؤشرات الخاصة بالوسائل بشكل خاص، مثل وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة وفي مجال سيادة القانون، والسبب الرئيسي هو غياب ضمان حق التجمع. في الوقت نفسه أحرزت علاماتها تقدما في المؤشرات المتعلقة بالحقوق والحريات وفي المساواة الاجتماعية. ويشكل تغيير شروط تكوين الأحزاب والجمعيات والصحف الذي يتم بالإخطار من أهم التطورات الإيجابية، كذلك بالنسبة لمشاركة الجماهير في صنع السياسات العامة. أما **تونس** فقد أحرزت تقدما كبيرا في مجال احترام الحقوق والحريات وسيادة القانون

[1] ماجد كيالي، إشكاليات الربيع العربي. الدولة و المواطنة و الحرية:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/23/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8/

[2] لماذا تراجعت الديمقراطية بعد انحسار الربيع العربي؟: www.bbc.com>arabic>interact...

* يستند مقياس الديمقراطية العربي إلى أبحاث ميدانية أجريت في تسع بلدان عربية هي الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر و المغرب. و مكونات المقياس هي أربعون مؤشرا التي تنقسم إلى عدة مجموعات وفقا لتصنيفات مختلفة، فهي تنقسم إلى نوعين: أدوات (وسائل) ، و ممارسات (نتائج)من جهة، و إلى مؤشرات سياسية، و اقتصادية، و اجتماعية من جهة ثانية، و إلى مؤشرات تتعلق بالسياسة الداخلية و أخرى بالخارجية من جهة ثالثة، و إلى مؤشرات تتعلق بالمقومات الأساسية للنظام الديمقراطي: مؤسسات عامة قوية و مساءلة، و احترام الحقوق و الحريات، و سيادة القانون ، و المساواة و العدالة الاجتماعية من جهة رابعة.

بينما سجلت تراجعا ملحوظا في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد انتقلت من المرتبة السادسة إلى المرتبة الرابعة وكانت ثاني أكثر الدول تقدما بين الدول التسع، ويأتي تقدم العلامة في تونس بعيد الثورة بالتوازي على صعيد الوسائل (التشريعات) والممارسات[1].

وعن حرية الصحافة، ذكرت صحيفة **الواشنطن بوست** أن الثورات العربية ساهمت بشكل أو بآخر في تراجع كبير في حرية الصحافة، وجاء في مقال لها أن البلدان العربية وخلال الربيع العربي عرفت ازدهارا في حرية الصحافة لكن هذا لم يدم طويلا[2]. وربما كان لاكتساب القوى الإسلامية انتصارات انتخابية في بعض دول الربيع العربي(في المرحلة الأولى بعد الثورة) دور في إثارة نقاشات عديدة بخصوص مستقبل الحريات في تلك الدول، وتصورات الإسلاميين لنموذج الحريات العامة وفق الضوابط الإسلامية، وحدود تأثير الدين على قضايا الحريات العامة والشخصية وعلى وضع المرأة والأقليات. وطرحت القوى الليبرالية والعلمانية مخاوفها من أثر صعود الإسلاميين على النموذج الديمقراطي ومسألة الحريات، وقد كان بعضهم أصلا مؤيدا لأنظمة الاستبداد خوفا من هذا الصعود وما يمكن أن يجلبه من قيود على الحريات الاجتماعية وربما السياسية و المدنية[3].

أما عن قضايا حقوق الإنسان، رصد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي 2011-2013 صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان الانتكاسة الكبيرة في الحريات العامة والتحول نحو الديمقراطية، وخلص التقرير إلى ضرورة الاهتمام بوجه خاص بالتطورات الدستورية والتشريعية التي تمثل أهم ركائز البيئة الحاكمة لمسار حقوق الإنسان، بالإضافة إلى بعض المتغيرات المهمة على مستوى السياسات والخطط التي اتضحت خلال الممارسات[4]. وفي سياق متصل، قالت "**هيومن رايتس ووتش**" بصدد إصدارها التقرير العالمي2013 فيما يخص أحداث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن تأسيس دولة احترام الحقوق قد تكون مهمة شاقة للغاية تتطلب بناء مؤسسات حكم رشيد فعالة وإنشاء

[1] مبادرة الإصلاح العربي، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية، **مقياس الديمقراطية العربي4**، أغسطس 2014، ص ص 32- 33.

[2] واشنطن بوست: حرية الصحافة تراجعت بعد ثورات الربيع العربي: www.alyaoum24.com/340485.html

[3] الحرية في المجتمعات العربية بعد ثورات الربيع العربي: www.cerhso.com

[4] انتكاسة في الحريات بعد عامين من الربيع العربي: www.gerasanews.com/print/112957

محاكم مستقلة وتنظيم شرطة احترافية ومقاومة إغراء تجاهل الأغلبية في شتى دول المنطقة لحقوق وسيادة القانون[1].

ربما يكون من المفيد هنا إعادة فتح النقاش بشأن الدستور وما يمثله من ضمانات لحقوق الإنسان،فمثلا أظهر الدستور المصري صعوبة حماية حقوق الإنسان، و رغم أن به بعضا من العناصر الإيجابية ؛ بما في ذلك الحظر الواضح على التعذيب والاحتجاز القسري، إلا أن هناك بنودا أخرى من الدستور فضفاضة ومبهمة، عن حرية التعبير و المعتقد الديني و الأسرة، لها تداعيات خطيرة على حقوق المرأة وممارسة الحريات الاجتماعية التي يحميها القانون الدولي. كما يعكس الدستور على ما يبدو التخلي عن أي جهود لفرض السيطرة المدنية على الجيش.

وتقدم **الحالة الليبية** مثالا آخر عن التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في ظل مشكلة ضعف الدولة، حيث أن خطورة هذه المشكلة تظهر بحدة فيما يتعلق بسيادة القانون؛ فالميليشيات المسلحة تسيطر على أجزاء عديدة من ليبيا و في بعض المناطق ترتكب انتهاكات جسيمة مع الإفلات من العقاب.

المطلب الثالث: تحديات الثورات العربية

ترتب عن التفاعلات التي ولدتها المرحلة الانتقالية في كل من تونس، مصر وليبيا، جملة من التحديات بعضها قديم أعيد إحياؤه من جديد، والبعض الآخر أنتجه مخاض الثورات. حيث تشترك هذه الدول في مواجهة تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والخوف من الانحدار إلى العنف ، والعجز الاقتصادي ، والانقسام السياسي، وانهيار السلم الاجتماعي برمته. كما تشترك أيضا في وجود ثلاث صعوبات على الأقل تقف في وجه تحويل الأنظمة العربية في الاتجاهات المرغوبة: **الأول** هو قوة الاستبداد في المنطقة والقدرة التفاضلية للحكام على التعلم وإعادة تنظيم السياسات للحفاظ على السلطة، **والثاني** كان الافتقار إلى دعم المجتمع الدولي للنضال من أجل الحريات على الرغم من حقيقة أن هذه الأفكار قد تم الترويج لصلاحيتها عالميا، وأما الثالث فهو هشاشة وضعف الآراء

[1] التقرير العالمي 2013، تحديات حقوق الإنسان بعد الربيع العربي:
https://www.hrw.org/ar/news/2013/01/31/248680

المجتمعية التي أطلقت العنان للانتفاضات، مما يؤكد على حيوية التحالفات المستدامة التي يمكن أن تعمل كضامن للتماسك الاجتماعي لتحقيق الأهداف التحولية في أعقابها[1].

بوجه عام يمكن مناقشة التحديات التي تواجه الثورات العربية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية:

أولا- التحديات السياسية:

لقد ورثت الدول العربية إرثا شموليا بسبب طبيعة الأنظمة السياسية التي اتسمت بالديكتاتورية، لذلك فإن أحد أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول يتعلق ببناء الديمقراطية. ففي دراسة حديثة تتناول العالم العربي، جاء أن أساس مشكلة العالم العربي مع الديمقراطية هي أنه لا يستوفي شرط "**روستو**" الأساس في توفر الوحدة الوطنية، وبحسب الدراسة، فإن العالم العربي لا يعتبر فقط أكثر منطقة غير ديمقراطية في العالم، بل هو كذلك أحفلها بالإقصاء العرقي والتمييز[2].

ومع ما يبدو من عوامل الاختلاف الفكري والثقافي المتسع بين التيارات التي تمخض عنها المشهد السياسي في الدول العربية بعد الربيع العربي قد تدخل هذه التيارات في صراع على السلطة يؤثر سلبا على ضرورات تحقيق الإجماع الوطني، وفي حال أخرى قد تميل الكفة لأحد التيارات دون غيرها مما يفضي إلى تغييب ميزة التنافس السياسي عن الحياة السياسية، وقد يقوم الصراع بين التيار المستأثر بالسلطة وشباب الثورة بما ينذر بالدخول في حالة من عدم الاستقرار السياسي.

ربما تبدو **تونس** في حالة متقدمة نسبيا على نهج الديمقراطية من مصر وليبيا، الأمر الذي دفع الكاتب **توماس فريدمان Thomas Friedman** إلى وصف **الدستور التونسي** بأنه يعد على الأرجح أحد أكثر الدساتير ليبرالية وشمولا في العالم العربي، ودفع الصحفي في الواشنطن بوست **ديفيد اجناتيوس David Ignatius** إلى القول بأن تونس انتهت من صياغة دستور جديد يمكن اعتباره

[1] Bülent Aras & Richard Falk, "Five years after the Arab Spring: a critical evaluation ", (**Third World Quarterly,**2016, voL . 37, no. 12),P.2253.

[2] عبد الوهاب الأفندي، **تأملات في مآلات الثورات العربية و في نظريات الانتقال الديمقراطي.** في: **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، مرجع سابق، ص 178.

انطلاقة للديمقراطية العربية[1]. ولعل ثقافة التسوية وما تعنيه من توافق والتنازلات المتبادلة لمكونات العملية السياسية هي سبب تميز التجربة التونسية في أولى خطواتها نحو الديمقراطية، في حين كان غياب هذه الثقافة سببا لتعثر التجربة المصرية، ففي معرض مقارنتها بين التجربتين استهلت مجلة **"The Week"**البريطانية تحليلها عن مسار التحول الديمقراطي في تونس ومصر ، بعنوان "**كيف تمكنت تونس من هزيمة مصر في مباراة الديمقراطية؟**"[2].

في جانب آخر من جوانب المقارنة، نجح التونسيون في التفوق على المصريين، فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية وغيرها من أوجه الممارسة الديمقراطية، فقد طغت في مصر الميول الإقصائية، وهو ما فعله الإخوان المسلمون بعد تمكنهم من السيطرة على مجلسي الشعب والشورى والحكومة والرئاسة ولجنة كتابة الدستور، حيث لم تكن لديهم الرغبة في مشاركة أحد في حكم البلاد، وسط نبرة إقصائية واضحة، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوات المسلحة المصرية لعزل الإخوان. في المقابل يميل التونسيون إلى التفاهم ومزج الطيف السياسي بتوجهاته الليبرالية والدينية المحافظة. لكن وإن صحت مقولة التوافق التونسي في مسألة الدستور فإن ذلك لا يعني وجود هذا التوافق في باقي القضايا، كما لا يعني أن هذا التوافق سيستمر بالضرورة. حيث عانت وتعاني تونس من تشتت الحقل السياسي، وهو رهان جدي، فالمجال السياسي هو في مخاض دائم وخاضع لجدلية الانقسام والتحالف. وعلى عكس من يرى أن حلحلة الصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب الدينية والعلمانية أنجبت مجتمع ديمقراطي جديد، فإن أمال بوبكر تجادل بأن النظام التونسي الجديد هو نتيجة لنوع معين من الثقافة السياسية ما بعد الاستبدادية، والتي تسميها منافسة المساومة **bargained competition**[3]. وربما الدليل على ذلك أن الساحة السياسية لا تزال مثقلة بأكثر من مئة حزب ، ولم يبق في المجلس التأسيسي 2011 إلا 9 أحزاب أو ائتلافات 2014، والجميع في أزمة هوية بما فيها نداء تونس الفائز بـ 86 مقعدا 2014، والذي هو بدوره في طور الانفصام[4].

---

[1] السعداوي عاطف، تونس فرص الانتقال إلى الديمقراطية و عوائقه ، (**آفاق سياسية**. مصر:المركز العربي للبحوث و الدراسات، عدد 2، فبراير 2014)، ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] Amel Boubekeur, " Islamists, secularists and old regime elites in Tunisia: bargained competition " (**Mediterranean Politics,** 2016, Vol. 21, No. 1), p.107.

[4] الرديسي حمادي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية و تفكك الدولة"، (**سياسات عربية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016)،ص 14.

كذلك في **مصر** تأجج الصراع السياسي[1] على هامش أحداث سياسية ككتابة الدستور والانتخابات والاستفتاءات، وقد ظهر بين تيارين أساسيين، الأول هو التيار الإسلامي والذي يشير إلى تيارات الإخوان المسلمين والسلفيين والجهاديين وغيرهم، وبين التيارات الليبرالية والتي عرفت أيضا بالمدنية أو العلمانية واليسارية. وقد دار الصراع على مواضيع تتعلق بهوية الدولة ومرجعيتها وعلاقاتها المؤسسية،فضلا عن هوية المجتمع وحقوق أفراده وجماعاته في مواجهة الدولة[2].

أما **ليبيا** فتواجه مشكلة ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي سوف تقوم من أحزاب ومجتمع مدني أمام البنى التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة والحياة السياسية في ليبيا لما يزيد عن أربعين عاما مع ما يتبعه ذلك من ظواهر الخلاف بين سلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية، وربما التقاتل بينها الأمر الذي قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي، مما قد يفضي إلى تأخر هذا المشروع بقصد تجنب الإخفاق في إدارة السلطة[3].

وعن القوى السياسية المتنافسة بل والمتصارعة في ليبيا فإنها تتوزع على خمسة تيارات: **التيار الأول** تمثله القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي، **والثاني:** القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينات من القرن الماضي، **والثالث:** القوى الإسلامية وهي منقسمة بيت تيار الإخوان المسلمين وبين الحركات الجهادية (المجموعة الإسلامية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، مجموعة أنصار الله)، **والرابع:** القوى الديمقراطية التي أسسها المعارض الليبي منصور الكيخيا، **والخامس:** تمثله الحركة الشبابية التي قامت بدور كبير في تفجير الثورة، إذ يشكل الشباب في ليبيا 60% من السكان[4]. يضاف إلى ذلك العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في الصراع على السلطة، والتي تمارس نفوذا لمنع إعادة تأسيس سلطة مركزية. فخلال عام 2014، اندمجت هذه الجهات الفاعلة في

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: علي الدين هلال، مازن حسن، مي مجيب، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013).

[2] عبد ربه أحمد، "الصراعات في مصر بعد الثورة: محاور و مآلات"، **(مجلة الديمقراطية**،مصر: وكالة الأهرام، السنة الثالثة عشرة، عدد 51، يوليو 2013)، ص 112.

[3] عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقوط القذافي"،**(مجلة المستقبل العربي**، عدد 393، السنة 34، بيروت، فبراير 2011)،ص ص 120-121.

[4] حافظ عبد العظيم جبر، "لتطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 يناير 2011: رؤية تحليلية".**(مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، ع 38، حزيران 2012)، ص 103.

معسكرين متحاربين يدعيان الشرعية والسلطة، لكن أي منهما لم يكن قادرا على الفوز. وقد تم تنظيم هذه الجهات في الغالب على المستوى المحلي، أين تستمد نفوذها من السيطرة على الأراضي المحلية والقدرة على التحدث للدوائر المحلية: المدن والقبائل والمجموعات العرقية أو المناطق[1]. ومن هنا برز في قلب المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والميليشيات المسلحة، فضلا عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق، وتمكنت من التأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني[2]. وعلى الرغم من إجراء عدة جولات انتخابية في ليبيا منذ 2012 إلى 2014، فقد بدت الآثار القوية لضعف أو غياب دولة ليبية قوية كشرط مسبق لبناء نظام ديمقراطي في مجتمع بلا دولة، ولا يزال وقعها المدمر يفضي إلى نتائج هدامة تقسم البلاد وتغرقها في فوضى متعاظمة.

ثانيا- التحديات الاقتصادية و الاجتماعية:

تواجه الحكومات العربية على الصعيد الاجتماعي عدة تحديات لعل أهمها معضلة انتشار البطالة ومشكلة تزايد نسبة الفقر ، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، والتفاوت الجهوي والتنموي بين المناطق. هذا ما يجعل الحكومات معنية برسم خطط واضحة لدعم سياسة التشغيل وتكريس اللامركزية التنموية والعدالة الاجتماعية، والعمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن بما يحسن من مستويات المعيشة.

أما من الناحية الاقتصادية فيبقى نسق النمو البطيء مشكلا أساسيا تواجهه الاقتصاديات العربية، وباستثناء ليبيا التي تتوفر على قدرات مالية تمكنها من الاستجابة لإملاءات حياة السكان، فإن مصر وتونس تواجه صعوبات جمة ومشكلات لا حصر لها على جبهة الاقتصاد. هناك قدر من المشكلة له صلة مباشرة بطبيعة ما ورثته النظم الجديدة، لكنه أيضا متصل بعدم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية تفعل من حركية الاقتصاد. من جهة أخرى ، لا يبدو في الأفق ما يشير إلى إمكانية حل مشكلات البطالة ، وتزايد العجز في الميزانيات، وتدهور الحسابات الجارية، وتسارع التضخم، وكل مساوئ اقتصاد الريع. هذا مع تواصل حالة اللايقين على المستويات السياسية

[1] Wolfram Lacher , " Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building ", (**Mediterranean Politics**,2016, Vol. 21, No. 1),p. 64.

[2] الشيخ محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين الصراع السياسي و الصراع المسلح: التحديات و الآفاق"، (**مجلة دراسات شرق أوسطية**. الأردن: مجلد 19، عدد 17، ربيع 2015)،ص 14.

والاقتصادية والمالية، وتزايد معدلات الإنفاق وانخفاض الإيرادات، الأمر الذي اضطر مصر وتونس إلى الاستدانة، وضاعت على ليبيا فرص الاستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية، وسط تقارير واعترافات لمسؤولين عن الفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة[1].

في **تونس**، يبدو أن أولى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الحكومي كشفت عن وضع اقتصادي واجتماعي متردي[2]. مثلا لم تتجاوز نسبة النمو خلال الفترة الانتقالية 2,6%سنة 2013 وذلك بحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي في ديسمبر 2013[3]. ونسبة البطالة ناهزت 16,7% خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2013. وفي السياق ذاته فإن نسبة الاقتصاد الموازي قد وصلت إلى حدود 54%، وتحول نظام التهريب في تونس إلى واقع مفزع تؤكده الأرقام وتثبته الوقائع اليومية[4]. كما أن الدولة في تونس لم تحل مشكل البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا، مما نتج عنه موجات الهجرة غير الشرعية، وذلك بالتزامن مع حالة الانفلات الأمني خاصة. وعلى الرغم مما أحدثته بادرة التوافق على إدارة حكومة غير حزبية لشؤون البلاد من مؤشرات إيجابية، من قبيل ارتفاع أسهم البورصة وانتعاش الدينار التونسي وتراجع نسبة التضخم المالي، وتعبير الجهات المانحة عن استعدادها لدعم مسيرة الانتقال الديمقراطي في البلاد، فإن ذلك لا يمنع من التأكيد على أن مراجعة السياسات الاقتصادية وتطويرها، تبقى من أهم أولويات السياسة الاقتصادية ومن أبرز تحدياتها.

وفي **مصر** شهد الاقتصاد في النصف الثاني من العام المالي (2010-2011) حالة من الركود العام انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأسواق المال والسياحة. فلأول مرة يسجل الاقتصاد القومي معدلا سالبا للنمو (-4,2%) وذلك في الربع الثالث من العام المالي (2010-2011).أما معدلات التضخم فشهدت خلال نفس السنة ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت 11,9% مقارنة بـ 10,4% عن نفس الفترة من العام المالي(2009-2010)

---

[1] محمد مبروك، اقتصاد الربيع العربي: المشكلة و الحل، الأهرام اليومي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1004187&eid=1310>.

[2] كفاح عباس الحمداني، "حركة التغيير في تونس: الأسباب و التحديات"،(**مجلة دراسات إقليمية**. مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، مجلد 10، عدد 31، 2013)،ص 87.

[3] الجمعاوي أنور، تونس: "العبور إلى الديمقراطية".(**سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد 7، مارس 2014)، 68.

[4] الرديسي حمادي، مرجع سابق، ص 15.

و10,6 % عن نفس الفترة من العام المالي (2008-2009)[1]. كما كان للتطورات الاقتصادية السلبية وغيرها مجتمعة آثار سلبية في تطور معدلات البطالة؛ فبعد أن كان معدل البطالة وكمتوسط خلال (2007-2010) في حدود 9% ، ارتفع إلى زهاء 12,3% كمتوسط خلال الفترة(2011-2012)[2].

أما في **ليبيا** فقد ألحقت الفوضى الأمنية أضرارا جسيمة بالاقتصاد الليبي الذي يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للدخل، كما تسببت في ضعف الاستثمار الأجنبي وقلة الشركات الأجنبية الراغبة بالعمل في البلاد. و في حال استمرار هذه الأوضاع فمن المتوقع أن تواجه ليبيا خلال المستقبل المنظور أوضاعا اقتصادية بالغة الخطورة، و لاسيما مع تراجع الخدمات العامة والتنموية التي توفرها الدولة للمواطنين. وما يؤكد ذلك أن بند المرتبات بلغ 72% من موازنة العام 2013، حيث ارتفع بند المرتبات في الميزانية من 5 مليار دينار في العام 2010إلى 25 مليار دينار في العام 2013[3].

على ذلك، يفترض من السلطات اتخاذ إجراءات كفيلة بتحريك عجلة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وفتح المجال لخطط تشغيلية جديدة؛ وذلك باعتماد حوكمة رشيدة ومكافحة كل أسباب الفساد.

ثالثا- التحديات الأمنية:

يرتبط هذا العامل بقدرة الحكومات أو عدم قدرتها على فرض سيطرتها في ظل أوضاع التهديد وعدم لاستقرار. وتشمل التهديدات الأمنية خلال المرحلة الانتقالية طيفا واسعا من المسائل ، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان ، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها من ثم لخطر التحول إلى دولة فاشلة[4]. كما تشمل التهديدات

---

[1] أشرف عبد العال الطرابيشي، المؤشرات الاقتصادية وثيقة الارتباط بالاستثمار : الحالة المصرية قبل و بعد ثورة 25 يناير 2011: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/44358/

[2] أحمد الكواز، **السياسات الاقتصادية في بعض دول الانتفاضات العربية هل من بديل؟**. في:**السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية**، (بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2017)، ص 250.

[3] الشيخ محمد عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 24.

[4] فريديريك ويري، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012: <http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf>

أيضا ما يتصل بالصراعات السياسية أو الحزبية أو الأيديولوجية التي رغم إعلان أطرافها الالتزام بالديمقراطية اختارت ساحة للصراع تجاوزت قيم الديمقراطية لتجر المجتمعات ، كما في مصر وتونس وليبيا على السواء، إلى دائرة استقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي.

إن مكافحة الجريمة المنظمة عموما والإرهاب خصوصا تعد من أولويات الحكومات لأن العمليات الإرهابية تمثل خطرا داهما وتحديا كامنا يهدد السلم الاجتماعي وينذر بإرباك المسار الانتقالي،كما أن استتباب الأمن سبب من أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة: فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية ، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق في مرحلة أولى، عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك[1].

من هنا، فإن الإمساك بزمام المبادرة في مواجهة التيارات المتطرفة يقتضي رسم خطط أمنية محكمة، واستراتيجيات ثقافية بالاعتماد على قنوات تشكيل الوعي في نشر ثقافة المواطنة.

لقد عرفت **تونس** منذ 14 جانفي عمليات إرهابية بصفة متواترة وفي مناطق مختلفة وبعمليات نوعية. سجلت أول مواجهة بين القوات النظامية وأخرى مسلحة في 18 مايو 2011، وتميزت سنة 2012 بتواتر العمليات الإرهابية. أما سنة 2013 فقد تضاعف عدد هذه العمليات كما ونوعا، كما اغتيل السياسيان **شكري بلعيد** في 6 فبراير، و**محمد البراهمي** في 25 يوليو. وفي 2014 تمت العديد من العمليات بما فيها استهداف منزل وزير الداخلية آنذاك **لطفي بن جدو**، وتواصلت العمليات الإرهابية في 2015[2]. كما ظهرت جماعة **جند الخلافة** في تونس العام 2015، ورفعت منسوب القتال قي الشمال الغربي. ثم جاءت الأحداث في تونس العاصمة و الساحل لتحجب إلى حد كبير أعمال العنف المستترة في الشمال الغربي، و صعود جند الخلافة في تونس. ففي العام 2015، أسفرت هجمات إرهابية في تونس العاصمة و في مدينة سوسة، عن مقتل أربعة و سبعين شخصا،

[1] أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية: www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ar-1-.pdf

[2] الرديسي حمادي، مرجع سابق، ص 16.

معظمهم سياح أجانب أو عناصر من الحرس الرئاسي.[1] وعلى إثر هذه الهجمات أعلن الرئيس السابق قائد السبسي أن البلاد في حالة حرب، و فرضت الحكومة حالة الطوارئ التي منحت قوات الأمن والدفاع سلطة أوسع نطاقا. ورغم أن الحكومة طورت هيكليات جديدة للتنسيق والاستخبارات، منها إنشاء مجلس الأمن القومي، واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والمركز الوطني للاستخبارات. وعلى المستوى التكتيكي، عمدت قوات الأمن إلى زيادة التنسيق الاستخباراتي، وشكلت وحدات تدخل مشتركة ونفذت مداهمات مشتركة. إلا أنه وبحلول 2018، أفضت الجهود التي بذلها المتشددون لإعادة بناء عددهم، إلى زيادة عدد مقاتلي كتيبة عقبة بن نافع و جند الخلافة في تونس، إلى ما بين 175و 185 مقاتلا.[2]

أما **مصر** فكما أكد **أسامة الجريدلي**، فإنها تواجه العديد من التهديدات والمخاطر من قبل بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي المصري[3].حيث تصاعدت الهجمات الانتحارية بوقع 14 هجوما خلال العام 2015 مقابل 4 هجمات فقط خلال العام 2014. و نتيجة لذلك عاشت مصر أجواء حرب يمكن تصنيفها بوصفها صراعا ذا كثافة منخفضة[4]. أما عن العمليات الإرهابية عموما فوفق دراسة للباحث **أحمد كامل البحيري**(المتخصص في شؤون الإرهاب بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، فإن الفترة من 2011 إلى 2017 يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل مختلفة:[5] فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة من(11 فبراير 2011/29 يونيو)، وشهدت هذه الفترة عمليات إرهابية عدة تمركزت في شمال سيناء وبلغت19 عملية إرهابية. فترة حكم محمد مرسي(30 يونيو 2012/3 يوليو2013)، وشهدت 11 عملية إرهابية و22 قتيلا من قوات الأمن المصرية في سيناء. فترة الرئيس عدلي منصور(4 يوليو 2013/7 يونيو 2014)، وشهدت هذه المرحلة نحو 222 عملية. فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي(8 يونيو 2014 و حتى 25

[1] مات هربرت، تونس: التمرد في المناطق الحدودية الغربية: https://carnegie-mec.org/2018/08/27/ar-pub-77101

[2] المرجع نفسه.

[3] حسين علي بحيري، المواجهة الشاملة: ندوة تحديات الأمن القومي المصري بعد ثورة 30 يونيو: www.siyassa.org.eg/News/3263.aspx

[4] محمد جمعة، "مصر و مواجهة الفواعل العنيفة من غير الدول"،(**السياسة الدولية**، عدد 209، يوليو 2017)، ص 44

[5] محمد بسيوني، حصاد الإرهاب في مصر خلال ثماني سنوات... من الوادي والدلتا رجوعا إلى جبهة سيناء: https://www.independentarabia.com › node

يناير 2017) وشهدت 1003 عملية. ويبدو جليا أنه ومنذ وصول السيسي للحكم شهدت البلاد موجة غير مسبوقة من الإرهاب.

كما وتجابه الدولة المصرية أخطارا أمنية متعددة: خطرا من الحدود الليبية، وعنفا في قلب المدن المصرية، وسعيا حثيثا من قبل داعش لتوسيع نطاقها، وتعزيز قدراتها في شبه جزيرة سيناء. هذا الانبعاث المتكرر للعنف المتطرف فضلا عن التقلبات الإقليمية في الدول المجاورة دفع باتجاه الأولويات الأمنية على حساب إنفاذ الإصلاحات الديمقراطية المؤسسية[1]. لذلك يبدو أن نمط التغيير في مصر يتجه نحو تدعيم الأجندة الأمنية والسياسات الشعبية.

وتواجه **ليبيا** خطر انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة مما يشكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات الانتقام والثأر ضد الجماعات التي وقفت ضد الثورة سيما مع وجود عشرات الآلاف من ضحايا النظام السابق، وقد اعترف بعض السياسيين بأن الملف الأمني يعد من الملفات الخطيرة التي يجب معالجتها لما له من انعكاس على استقرار الأوضاع[2].

هذا وتعتبر الأوضاع الأمنية في ليبيا كارثية بكل المقاييس، حيث قاد افتقاد الدولة لاحتكار العنف المشروع إلى حالة من العجز عن نزع سلاح الميليشيات والقبائل وفرض سيطرتها على التراب الوطني كله. وما يزيد الوضع سوءا اتساع اختراق الجماعات الإرهابية للحدود، وقيامها بعمليات تستهدف تقويض هيبة الدولة، الأمر الذي يضفي بعدا جيواستراتيجيا على أزمة الانتقال السياسي.

هذا وقد دخلت الأزمة الليبية منعطفا جديدا بعد إعلان القائد **خليفة حفتر** معركة الزحف نحو العاصمة الليبية طرابلس 4 أفريل 2019، بهدف السيطرة عليها، قبل البدء بجولة جديدة من المفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة من أجل تنظيم مؤتمر الملتقى الوطني الجامع، الذي كان مقررا يومي 14 و16 إبريل، ضمن خارطة طريق لحل الأزمة الليبية. ورغم أن حفتر تلقى دعما من عدة دول على رأسها الإمارات ومصر وفرنسا كما أكدت العديد من التقارير، إلا أن قوات الوفاق

[1] Imad Salamey, op.cit, P.121.

[2] حافظ عبد العظيم جبر ،مرجع سابق، ص 105.

تمكنت من صد هجوم قوات الجيش الليبي، وهي التي تتلقى دعما وإسناد من قبل بعض الدول كإيطاليا وتركيا.[1]

ومع الظهور الواضح لتدخل القوى الخارجية في معركة طرابلس فإن مستقبل أي تسوية في ليبيا لا يمكن فهمه بمعزل عن أدوار الدول الكبرى المنخرطة في الصراع ومصالح الدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة.

خلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية بشأن ديناميات ومحددات الثورات العربية وكذا مسارات التغيير الناتجة عنها عبر مختلف المراحل الانتقالية:

- **على مستوى الفاعلين والمحددات:** كانت الشعوب، والمؤسسة العسكرية، وكذا القوى الإقليمية والدولية أهم الأطراف الفاعلة في الثورات العربية:

– ساهمت الطفرة الشبابية في الدول العربية بقدر كبير في اندلاع الثورات العربية، بالنظر للتركيبة الاجتماعية في المجتمعات العربية.

– كانت المؤسسة العسكرية فاعلا أساسيا في الأحداث وفق منهجية مختلفة؛ الحياد في تونس، والتدخل في مصر، مقابل ضبابية الدور في ليبيا.

– لم يكن السياق الدولي أو الإقليمي مشجعا على الثورة في دول الربيع العربي، ومع ذلك كان للقوى الخارجية تأثير في مسار الثورات العربية سيما في المراحل اللاحقة للحدث الثوري،نابع من الرغبة في الحفاظ على المصالح، وإن اختلفت آليات هذا التأثير ودرجته و توقيته، ففي حين بدا التدخل الخارجي

[1] يمان دابقي، الأزمة الليبية وموازين الصراع الدولي في معركة طرابلس: https://barq-rs.com

واضحا في الحالة الليبية من خلال تدخل الناتو، شهدت تونس تدخلا محدودا، مقابل تدخل أكبر في الحالة المصرية من أجل احتواء النظام الجديد مما أثر على مسار العملية الانتقالية.

- **على مستوى الأدوات:** لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه الثورات؛ فهي ثورات، مثلما يرى الكثيرون، جسدتها معطيات التطور المعلوماتي التي شكلت أمام الأجيال الجديدة إمكانات هائلة للتفكير والعمل على تغيير الواقع.
- **على مستوى مسارات التغيير ومحصلات المراحل الانتقالية:** واجهت دول الثورات العربية مجموعة من التحديات(سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وأمنيا)، والتي كان لها أثرها على مجريات المراحل الانتقالية وعلى المشهد السياسي لما بعد الثورات. وفي هذا الخصوص، شهدت تونس ومصر انتقالا من المرحلة الأولى للثورة، مع ما تخلل ذلك من تنازع بين القوى الثورية، تمخض عنه حصول توافق بين القوى السياسية على انتقال سلس للسلطة في تونس، بينما عرفت مصر حالة من الاستقطاب السياسي والديني حسمها تولي المؤسسة العسكرية زمام السلطة ثم من يمثلها. في المقابل لا تزال الثورة في ليبيا لم تبرح مرحلتها الأولى، المتميزة بالعنف والفوضى.

الفصل الخامس

سيناريوهات الثورات العربية ومستقبل التغيير في العالم العربي

أصبح هاجس المستقبل أكثر إلحاحا في ظل ما شهدته وما تشهده دول الثورات العربية من تغييرات على مختلف الأصعدة، وما تواجهه من مخاطر قد تهدد مجتمعاتها. مثلما أصبح سؤال المستقبل ضرورة بحثية على الباحثين الانشغال بها بوضع تصورات لتطوير المستقبل، وهذا ما يقتضي وعيا عميقا بطبيعة التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية في بنيتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

يمكن توقع ملامح تطور الثورات العربية والتنبؤ بسيناريوهاتها المحتملة، عبر رصد محددات المسارات المستقبلية وتحليل الاعتبارات الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير على التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة. وعلى الرغم من أن المقدمات التي طرحتها موجة الربيع العربي تفضي إلى وجود فرص للتحول السياسي، إلا أن ذلك يواجه عديد المعوقات منها ما هو بنيوي يتعلق ببنية السلطة والنظم السياسية ، ومنها ما هو خارجي يرتبط بدور القوى الخارجية ومصالحها وأهدافها في المنطقة العربية.

على ذلك، يستشرف هذا الفصل المسارات المستقبلية للثورات العربية والعالم العربي، بالاعتماد على السيناريو كتوصيف لوضع مستقبلي محتمل يشتمل على مسارات التطور المحتملة التي قد تؤدي إلى وضع متصور في المستقبل المنظور.[1] وعلى بناء السيناريو كأداة منهجية تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات[2]. وذلك من خلال محاولة تقييم الثورات العربية وقياسها **(المبحث الأول)**، تحديد ملامح مساراتها المستقبلية **(المبحث الثاني)**، وتوقع سيناريوهاتها المستقبلية **(المبحث الثالث)**.

[1] إميل بدارين، عرض كتاب: مناهج تحليل المستقبل و السيناريوهات، حنا كوسوف و روبيرت غاسنر. استشراف، مرجع سابق، ص 305.

[2] محمود عبد الفضيل، **الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل.**(عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، مارس 1988)، ص 1012.

المبحث الأول: تقييم الثورات العربية؛ محاولة القياس والاستشراف.

لا يمكن إنجاز تقييم للثورات العربية إلا من خلال تكشف نتائج الثورات، فالثورات العربية ليست استثناءا من تاريخ الثورات، التي تنطوي جميعها على صراعات على السلطة بين الثوار والمناهضين للثورة، ثورات محلية، تدخلات أجنبية، وعدم الاستقرار؛ فالشك هو أساس تغيير الثورات، والمنطقة العربية ليست مستثناة من ذلك؟.

إن تقييم الثورات العربية باعتبارها حدثا غير مسبوق في تاريخ المنطقة العربية منذ الاستقلالات الوطنية في القرن العشرين، يجب أن يكون موضوعيا ومحايدا، الغاية منه محاولة استجلاء أبعادها واستشراف آفاقها المستقبلية، وليس مدحها أو استهجانها، ولا تحميلها المسؤولية عن الأوضاع العربية الراهنة أو إعفائها منها.[1]

الكثير من اعتبر الثورات العربية كارثة حلت على الأمة، جلبت معها الدمار والحروب الأهلية وأذكت نعرات الطائفية، والبعض رآها بداية التغيير الذي سيؤتي أكله بعد حين، والبعض الآخر اعتبرها مؤامرة خارجية حيكت بأيادي الغرب، فيما رآها آخرون نتاجا حتميا لعقود من الظلم والفساد والقمع السلطوي. هذا ما يجعل الحديث عن تقييم ثورات الربيع العربي ومحاولة استشراف آفاق تطورها حديثا إشكاليا يتخلله الكثير من اللايقين. وبعد مرور قرابة العقد على هذه الثورات، ورغم صدور عدد من التقييمات، ونشر البعض من التقارير المتعلقة بنتائجها، لا يزال هناك من يعتبر أن الثورات العربية لم تنته بعد، فتصبح تجربة تاريخية ليتم التعامل معها بمنطق الأسباب والنتائج أو أحكام التاريخ، أو ليتم قياسها وفق أدوات القياس العلمية والتخصصية بنماذجها الكاملة، لأنها بدأت وحسب، وآفاق تطوراتها المستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات. وعلى ذلك تميل أدبيات عدة إلى الإقرار بأنه من المبكر الحكم على ما يسمى الربيع العربي. إذ أن نتائج الثورة لا تتضح بين ليلة وضحاها، بل هي عملية مستمرة ومتغيرة وبحاجة لفترة زمنية طويلة حتى تستقر مآلاتها، وتتحقق مآربها التي انطلقت من أجلها.[2] ومن هنا، يكون من الصعب تشخيص وتدقيق ما حدث وكذا التنبؤ بما سيحدث.

---

[1] محمد إبراهيم الحصايري، في ضرورة تقييم ثورات الربيع العربي:
http://www.assabahnews.tn/article/196333/

[2] فرج محمد نصر لامة، "تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية" ، **ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي حول: العالم العربي في عالم متغير**. معهد البحوث و الدراسات العربية، 2013، ص 2

المطلب الأول: قياس نتائج الثورات؛ بعض الاعتبارات الأولية.

لا يمكن أن تخضع مسألة تفسير النتائج المتباينة للثورات لنمط أحادي للتفسير، حيث أشارت **حنا ارندت** إلى أن التركيز المفرط على الجانب الاجتماعي دون السياسي في مرحلة ما بعد الثورة يفضي حتما إلى نظم سلطوية؛ فقد أغرقت الثورة الفرنسية في تفاصيل الجوانب الاجتماعية ، ولم تدرك أهمية الجوانب السياسية للثورة، فانحرفت عن مسارها الأصلي المنادي بالحرية، وأطلقت العنان لموجات لا نهائية من العنف. على النقيض من الثورة الأمريكية التي أولت اهتماما للجانبين السياسي والاجتماعي.[1]

كما أدخل **ستيفن بينكوسS.Pincus** البعد الاقتصادي والبعد الدولي في تحليل نتائج المسار الثوري، فقد دعا إلى ضرورة تحليل مدى الاستقلال المالي ومقدار الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لدولة ما بعد الثورة، وحجم البرجوازية الوطنية وعلاقاتها الدولية. فمحدودية الموارد الوطنية تجعل نظم ما بعد الثورة أكثر انكشافا أمام الضغوط الاقتصادية الدولية ومناورات الطبقة البرجوازية الوطنية.[2]

من جهة أخرى، ترى "**نظرية الدمقرطة**" التي تربط جميع الأنظمة بمربعات ديمقراطية أو استبدادية، النتائج بوصفها إما عملية انتقالية ديمقراطية، وإما عودة إلى الاستبداد (مع أنظمة هجينة تعد انتقالية فحسب)، في حين يرى **علم الاجتماع التاريخي** تنوعا أكبر في أنماط الأنظمة على طول بعدين (تنازع النخبة وإدراج الجماهير). وعلى هذا النحو، يفضي بنا علم الاجتماع التاريخي إلى تقويم نتيجة الثورات بحسب تأثيرها في تكوين الدولة ونوع النظام.[3] وربما يتفوق علم الاجتماع التاريخي بميزتين مهمتين على نظرية التحول الديمقراطي، حيث تفترض هذه النظرية ضمنيا قانون تسييس متصاعد؛ إذ أن عملية التحديث الاجتماعي الاقتصادي، في تصعيدها وتيرة الاختلافات الاجتماعية والتعبئة، تخلق ضغوطا تشاركية متزايدة على الدول الاستبدادية، وتصبح هذه الضغوط عند عتبة معينة لا تقاوم. وحين يفشل الانتقال الديمقراطي، يكن إسهام نظرية التحول الديمقراطي في فهم المخرجات ضئيلا. على النقيض من ذلك، يتجنب علم الاجتماع التاريخي الافتراض الغائي المتعلق

---

[1] حنا ارندت، في الثورة، مرجع سابق، ص 83-85

[2] Pincus ,S, **Rethinking Revolution**.(U.S.A, New York University Press,1999),p.40.

[3] أحمد دلال و آخرون، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي و مآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو2018)،ص 81.

بوجود حد نهائي ديمقراطي عالمي التطور. وبالطبع، تكون النتائج متغيرة، و تعتمد على كثير من العوامل التي تشمل الفاعلية التنافسية للنخب و النخب المضادة، و ممارسات بناء الدولة، و هياكل الاقتصاد السياسي التي يجب أن تعمل فيها الفاعلية.[1]

إن من الأسئلة الأكثر إلحاحا في دراسة نتائج الثورات هو: **متى يتم البدء في دراسة نتائج الثورة؟**. والإجابة عليه تتطلب الأخذ في الحسبان العملية الفعلية للإطاحة الثورية بالأنظمة. ومن ثمة فلا يجب إغفال الاختلاف في الفترات الزمنية عند مقارنة نتائج الثورات من حيث النجاح أو الفشل، وعند تقييم نتائج الثورة في بلد ما يكون من الحكمة الوقوف على علامات زمنية مختلفة لأن الاكتفاء بفترة الثورة يؤثر على التنبؤ في المدى القصير أو الطويل، وبذلك تصبح دراسة سلاسل الثورات ضرورة للتنبؤ بآثارها على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويكشف الواقع التجريبي على أن الحد الأدنى لدراسة تبعات الثورات هي فترة جيل على الأقل أي 25 سنة من ترك النظام الثوري الجديد لبصماته وهي الفترة التي تسمح بتقييم مخرجاته، وكلما زادت هذه المدة كلما أعطى ذلك أفضلية للمقارنة.[2]

عند دراسة نتائج الثورات تظهر مجموعة من العوامل ذات الأهمية بعضها يتعلق بالمتغيرات المباشرة لتأثير الثورات والبعض يتعلق بالمتغيرات الأخرى غير المباشرة. ولقد قدم **إكارت زيمرمان** تحليلا لنتائج الثورات اعتمادا على توضيحات تاريخية لسلاسل الثورات العالمية منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين في مقالته: "**عن نتائج الثورات: بعض الاعتبارات الأولية**"، وتوصل إلى أن التحليل النهائي لنتائج الثورات يشمل أربعة تقسيمات أساسية؛ السياسة والاقتصاد والنظام الاجتماعي الثقافي وسلطة الدولة. يتضمن كل منها مجموعة من المؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها في مقارنة نتائج الثورات.

1- **النتائج السياسية:** عند دراسة النتائج السياسية للثورات تؤخذ مجموعة من المتغيرات بعين الاعتبار ، يمكن ربطها بمقاييس السلوك والأحداث والأبنية والهياكل ، وتشمل:

- تركيب النخبة (رجال أعمال ، عسكريين ، تكنوقراط).

---

[1] رايموند هينبوش، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية"، **(مجلة عمران**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،عدد 23، شتاء 2018)، ص29 .

[2] Ekkart Zimmermann , « On The Outcomes of revolutions :Some Preliminary Considerations », (**Sociological Theory** 8(1):33 · September 1991,p. Vol. 8, No. 1 (Spring, 1990), pp. 33-47

- الحريات السياسية (على مستوى الفرد ،على مستوى الجماعات العرقية ،الدينية ،العنصرية، الأقليات الأخرى ،الجماعات المهمشة).
- الصراع السياسي (سواء داخل النخبة أو بين النخبة والعامة).
- أشكال المشاركة السياسية .
- أشكال المشاركة غير المنظمة .

2- النتائج الاقتصادية : وتشمل مجموعة من المتغيرات :

- الإنتاج الصناعي و الزراعي .
- الإنتاجية خاصة ما تعلق منها بالاستثمار .
- توزيع الدخل .
- العلاقات الاقتصادية (وما يرتبط بها من دور للنقابات المهنية واتحادات العمال).
- درجة الاعتماد على الخارج .

3- النتائج الاجتماعية الثقافية : حيث تتداخل هذه الأخيرة إلى حد بعيد مع النتائج السياسية ، وتشمل:

- ترتيب الطبقات وهيراركيتها .
- مقاييس الرفاه الاجتماعي كالصحة والتعليم وغيرها.
- حالة الأقليات و النساء .
- أسس و رموز الشرعية / الأيديولوجيا .
- الثقافة ذات الطابع الخاص .

4- سلطة الدولة : يمكن القول أن سلطة الدولة هي تلخيص وظيفي للمتغيرات الثلاثة السابقة ، وهنا ينظر للدولة كتقسيم فرعي (القائمين على إدارة الدولة والبيروقراطيين) على الرغم من كونها كيان

سياسي واقتصادي مستقل سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وهو ما ذهبت إليه تحليلات "**سكوكبول**" للثورات الاجتماعية في فرنسا وروسيا والصين [1].

وهنا تعد قدرة النظام على المقاومة، أمرا مهما لفهم الاختلاف الكبير في النتائج؛ فكل معاناة للنظام يلتقطها بشكل جيد المفهوم "**الفيبري**" الجديد للباتريمونيالية السلطة الأبوية الوراثية الجديدة. على الرغم من ذلك، ربما يكون هناك اختلاف كبير في التوازن النسبي بين مصدرين الأبوية الوراثية و المنطق القانوني للسلطة. و يمكن أن تذهب بعض هذه الاختلافات لشرح ردات فعل النظام على الثورات، و على تأثيرها في مسارات الدولة.[2]

وتبرز ضرورة دراسة مخرجات الدولة وأدائها السياسي بالنظر إلى كونها فاعل الحكم الذاتي على مستويين داخلي وخارجي : فعلى المستوى الداخلي تقيم سلطة الدولة من خلال:

- حجم الأنفاق الحكومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي .
- مصادر الإيرادات العامة واستخدامها على نحو فعال .
- الناتج الاقتصادي في القطاعات الحيوية للبلد .

أما على الصعيد الخارجي أي علاقة الدولة بالخارج فتقيم سلطتها من خلال :

- حجم القطاع العسكري باعتباره ذو أهمية قصوى للقوة العسكرية للدولة .
- درجة إهمال التحالفات و الموارد الخارجية الأخرى .

ويمكن دراسة الخصائص المميزة لكل من التبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية على مستوى النظام ككل أو على مستوى المجموعة، على أن المسألة الجوهرية هنا هي أن الفصل بين هذه التبعات ليس فصلا تحكميا، حيث يمكن أن تنتقل الآثار السببية القوية من السياسة إلى الاقتصاد والمجال الاجتماعي الثقافي وسلطة الدولة وإن كان تأثير مختلف العوامل على السياسة يظل أكبر.

تعد **مخرجات السياسة** ضرورية لتقييم نتائج الثورات، فقد تكون هذه المخرجات باتجاه تطوير النظم السياسية وتحقيق رفاهية المواطنين مثلما يمكن أن توجه إلى فئات محددة فقط على حساب باقي

[1]Theda skocpol . « France,Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions » , op.cit, p 176 .

[2] أحمد دلال و آخرون ، مرجع سابق، ص 88.

المواطنين، وقد تأخذ في حالات معينة شكل إرهاب الدولة الذي يقضي على مجموعة أو طبقة اجتماعية.

إن مخرجات السياسة هي نتيجة لنوايا النخب الثورية والمؤسسات السياسية ، لذلك فمن الضروري عند تحليل نتائج الثورة دراسة درجة المعارضة داخل النخبة، والأبنية الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة قبل الثورة ، والموارد التي تمتلكها الدولة فضلا عن القيود الدولية التي تترك بصمتها على مخرجات السياسة.[1]

أما القيود الدولية، فقد ترجع إلى سوء تقدير القادة الثوريين للأوضاع المحيطة مما يدفعهم إلى الدخول في حروب خارجية ،أو المبالغة في تقدير موارد الدولة، أو الوضع الجيوستراتيجي للدولة ، أو موقع الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي. وهنا يكون للاقتصاد الخارجي والسيطرة السياسية ودرجة الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية تأثير كبير على مخرجات السياسة ، كما تمثل الصراعات الداخلية العنيفة التي قد تحدث في سياق الثورة، في كثير من الأحيان، دعوة للتدخل الخارجي مما يزيد من القيود الدولية المفروضة على نظام ثوري أو يؤدي إلى إجهاضه.[2]

أما بالنسبة لموارد الدولة قبل الثورة وبعدها فإنها تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرات الدولة المالية ،وتزداد أهمية الموارد ؛لاسيما المواد الخام ؛إذا كانت تمثل أولوية لجيران الدولة الأقوياء أو القوى العظمى بشكل عام .أما عن درجة الخسائر البشرية جراء الثورة والناتجة عن فرار المواطنين من الدولة أو بفعل إبادتهم والخسائر المادية المترتبة عن تدمير الممتلكات فعادة ما تشكل عائقا خطيرا لأداء الأنظمة الثورية باتجاه إعادة البناء .

بالنسبة للهياكل والأبنية الاجتماعية والاقتصادية فينظر لها بالرجوع إلى الفترة السابقة على الثورة للوقوف على مدى تأثرها بنتائج الثورة ، وعلى الرغم من أن هذه الأبنية قد تزول بعد الثورة إلا أن العقلية والأفكار التي تشكلت في إطارها تظل قائمة ومؤثرة بعد الثورة وتحتاج إلى فترة زمنية لتتغير بشكل تدريجي ، فغالبا ما يتم التغيير المادي في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية بدرجة أسرع من التغيير الفكري الثقافي . وفي نفس السياق يكون من المفيد الوقوف على الهياكل الاجتماعية

[1] Ekkart Zimmermann ,op cit,p38
[2] Ibid,p39

والاقتصادية السابقة عن الثورة لتقييم مدى كفاءة الأنظمة بعد الثورة ، حيث يشكل المستوى السابق من التنمية الاقتصادية عائقا للنظام الثوري في ظل الحاجة إلى تنمية اقتصادية واسعة النطاق بعد الثورة.

يكشف التحليل المقارن، عن وجود دول لجأت إلى تفسير تدهور التنمية الاقتصادية بعد الثورة بالأوضاع الاقتصادية السابقة عنها وهو ما تمثله حالة الثورة البلشفية في روسيا، في حين توجد دول أخرى استطاعت تحقيق نجاح اقتصادي على المدى القصير لكنها ونتيجة فشل سياساتها الاقتصادية لجأت إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية وحالة كوبا خير مثال على ذلك ، كما توجد دول استطاعت أن تحقق معدلات نمو أعلى من جيرانها وهو ما تمثله الحالة الإيرانية في الانطلاقة الاقتصادية القوية .[1]

وعند هذا المستوى من التحليل تلعب المتغيرات الدولية أيضا دورا كبيرا في دفع نمو الأنظمة الثورية أو تعطيلها سواء من خلال تقديم المعونات والقروض أو باللجوء إلى فرض العقوبات وإثارة النزاعات و الحروب من الأنظمة الثورية مما يعوق التنمية الاقتصادية في هذه الأنظمة .

وهناك درس مستفاد، من جميع سلاسل الثورات الناجحة والفاشلة في التاريخ الدولي الحديث والمعاصر، وهو أن هيكل توزيع القوى في النظام الدولي، وعمليات توازن المصالح بين الفاعلين الأساسيين في هذا النظام هي عوامل لا يمكن استبعادها في محاولة تحديد مصير سلاسل ثورات، من شأنها تغيير شكل مناطق جغرافية مهمة، سياسيا واستراتيجيا.[2]

أخيرا يمكن الوقوف على بعض الأحداث الطارئة والتي من شأنها تقويض كفاءة الأنظمة الثورية من خلال تأثيرها على نتائج سياسات ما بعد الثورة ، مثل انتشار الأوبئة أو وفاة أحد القادة الثوريين أو غيرها.

ويمكن توضيح أهم نتائج الثورات من خلال الشكل،(أنظر الشكل رقم 13).

---

[1] أماني عاطف، عن نتائج الثورات:
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentations2013/rdaamanyatfnntayjalthwratbdalatbaratalawlyte

[2] تحذير تاريخي: التقديرات المسجلة لنهايات سلاسل الثورات في الخبرة الدولية، **السياسة الدولية**، على الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/News/1506.aspx

الشكل رقم (13): يوضح نتائج الثورات

المصدر : نقلا عن أماني عاطف، عن نتائج الثورات:

https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentations2013/rdaamanyatfnntayjalthwratbdalatbaratalawlyte

المطلب الثاني: مستقبل الثورات العربية؛ قراءة في المؤشر العربي 2018

يقيم هذا المطلب ثورات الربيع العربي ويرصد مآلاتها من خلال قياس اتجاهات المواطنين نحوها، إضافة إلى رصد مواقف الرأي العام من مآلاتها، اعتمادا على استطلاع **المؤشر العربي 2018**، الذي يعد من المحاولات العربية القليلة التي هدفت إلى قياس التغييرات المرتبطة بالثورات العربية بالاعتماد على منهجية ميدانية تعد أكثر تمثيلا وشمولا للدول العربية.

أولا– ما هو المؤشر العربي؟:

المؤشر العربي هو استطلاع سنوي ينفذه المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذ الاستطلاع، وتتوافر فيها الأطر الإحصائية العامة لسحب العينات الممثلة لمجتمعاتها، بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية. كما يتضمن تقييم المواطنين لأوضاعهم العامة والأوضاع العامة لبلدانهم، وكذلك تقييم المؤسسات الرئيسية الرسمية في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثقة بهذه المؤسسات، ونحو المحيط العربي، والصراع العربي–الإسرائيلي.

نفذ الاستطلاع الأول من المؤشر العربي خلال عام 2011 على عينة عددها 16192 مستجيبا في 12 بلدا عربيا، ونشرت نتائج استطلاع الرأي في مارس 2012. أما استطلاع المؤشر العربي 2012–2013 ، فقد جرى تنفيذه على عينة عددها 20372 مستجيبا في 14 بلدا عربيا. ونفذ استطلاع المؤشر العربي للمرة الثالثة خلال الفترة يناير 2014 ويوليو 2014 في 14 بلدا عربيا، على عينة بلغ عددها الكلي 26618 مستجيبا، و نفذ استطلاع المؤشر العربي مرة رابعة خلال الفترة مايو 2015 وسبتمبر 2015 في 12 بلدا عربيا، على عينة بلغ عددها الكلي 18310 مستجيبا. ونفذ استطلاع المؤشر العربي مرة خامسة خلال الفترة سبتمبر 2016وديسمبر 2016 في 12 بلدا عربيا، على عينة بلغ عددها الكلي 18310 مستجيبا. ونفذ استطلاع المؤشر العربي مرة سادسة

خلال الفترة ديسمبر 2017 وأبريل 2018 في 11 بلدا عربيا، على عينة بلغ عددها الكلي 18830 مستجيبا.[1]

هدف المؤشر العربي منذ انطلاقه عام 2011 إلى قياس التغيرات المرتبطة بالربيع العربي، حيث سعى في استطلاعاته إلى قياس مدى متابعة تطورات أحداث هذا الربيع و ما خلقه من انتفاضات أو ثورات عربية[2]. فقد سئل المستجيبون في استطلاع 2011 عن اتجاهات الرأي العام نحو الثورة التونسية. وفي استطلاع 2012–2013 جرى قياس اتجاهات الرأي في المنطقة العربية تجاه الثورات فيها، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تسعى للتعرف إلى تقييم الرأي العام لهذه الثورات بصفة عامة.

ثانيا– قراءة في المؤشر العربي 2018:

أنجز استطلاع المؤشر العربي 2018 في 11 بلدا عربيا هي: موريتانيا، المغرب، تونس، مصر، السودان، فلسطين، لبنان، الأردن، العراق، السعودية، والكويت. وبذلك فإن المجتمعات التي نفذ فيها الاستطلاع تعادل نحو 85% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية، كما أنها ممثلة للمنطقة العربية سواء كان ذلك على صعيد الوزن السكاني بالنسبة إلى إجمالي سكان المنطقة، أو بتمثيلها أقاليم المنطقة كافة: المغرب العربي، الجزيرة العربية، المشرق العربي، ووادي النيل.

نفذ هذا الاستطلاع ميدانيا من خلال إجراء مقابلات وجاهية مع 18830 مستجيبا، من ضمن عينات ممثلة لمجتمعات البلدان التي شملها الاستطلاع إضافة إلى أنه تم إجراء الاستطلاع عبر الهاتف مع 3210 من السعوديين. وجرت مرحلة التنفيذ الميداني لهذا الاستطلاع خلال الفترة ديسمبر 2017 وأبريل 2018، وقد نفذته فرق بحثية مؤهلة ومدربة تابعة لمراكز ومؤسسات بحثية في البلدان المذكورة،تحت الإشراف الميداني لفريق المؤشر العربي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.[3]

---

[1] **المؤشر العربي 2018/2017**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، مايو، 2018، ص 6.

[2] محمد بهضوض، **الرأي العام، صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي**.(لندن: أي كتب، 2018)، ص 213.

[3] المؤشر العربي 2018/2017، مرجع سابق، ص 7.

وعن نتائج اتجاهات الرأي العام لمجموع المنطقة العربية، فقد جرى احتسابها كمعدل من نتائج البلدان الاثنتي عشرة المشمولة بالاستطلاع؛ ومن ثم يؤخذ في الحسبان في احتساب المعدل الرأي العام في كل دولة بالوزن نفسه، من دون تمييز بين دولة وأخرى؛ أي أنه لم يؤخذ بالوزن النسبي لكل دولة بحسب عدد سكانها، وإنما جرى التعامل مع كل الدول على أنها وحدات متشابهة في عدد السكان نفسه. وقد اتبع هذا الأسلوب لتفادي طغيان آراء مواطني البلدان الأكثر سكانا على غيرها في تحديد الرأي العام الشامل.

هذه المنهجية في الدراسة انتقدها **الدكتور أنطوان حداد، (**في تعليقه على مؤشر 2015)، على أساس أنها لم تراع، في رأيه، الاختلاف في أحجام الدول التي تم النظر في مواقف مواطنيها، فساوت بين حجم العينة اللبنانية وعينات دول أكبر بكثير. ما أدى إلى انحراف في نتائج الدراسة.[1]

هدف المؤشر العربي إلى التعرف على تقييم المواطنين للثورات التي جرت عام 2011؛ و ذلك من خلال استطلاع آرائهم، كما هدف إلى التعرف إلى آرائهم تجاه الربيع العربي؛ سواء كانوا يرونها إيجابية أم سلبية. إضافة إلى سؤال المستجيبين عن تقييم ثورات الربيع العربي، أدرج المؤشر العربي سؤالا خاصا أكثر تفصيلا بشأن تقييم الثورات العربية و حركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدها أكثر من بلد عربي خلال العام 2011، و ذلك من أجل معرفة تقييم الرأي العام لما جرى في عام 2011، خاصة إثر التطورات السلبية التي أثرت في تطور الثورات العربية ونجاحها، وعودة أنظمة حكم استبدادية أو التراجع عن الإصلاحات السياسية. وبناء على ذلك، سئل المستجيبون من خلال العودة إلى العام 2011 تحديدا.

أ- **تقييم الثورات العربية:** أظهرت نتائج المؤشر أن 49% من المستجيبين يرون أن الثورات والاحتجاجات التي حدثت عام 2011 كانت إيجابية، مقابل 39% رأوا أنها سلبية. ومن الجدير بالملاحظة أن هناك شبه إجماع بين المصريين 79%، والكويتيين 72%، على أن الثورات علم 2011 هي أمر إيجابي. في حين سجلت أعلى النسب التي عدت الثورات سلبية في الأردن بنسبة 72%، و العراق 48%، إضافة إلى 55% من الرأي العام السعودي، مع ملاحظة أن 30% من

[1] الرأي العام العربي و الثورات: 59% يعتبرون الربيع العربي سلبيا:
https://www.almodon.com/society/2016/1/21/

المستجيبين السعوديين قالوا أنهم لا يعرفون أو رفضوا الإجابة[1]. والشكل التالي يوضح تقييم بعض الدول العربية للثورات، (أنظر الشكل رقم 14):

الشكل رقم (14): تقييم بعض الدول العربية للثورات :

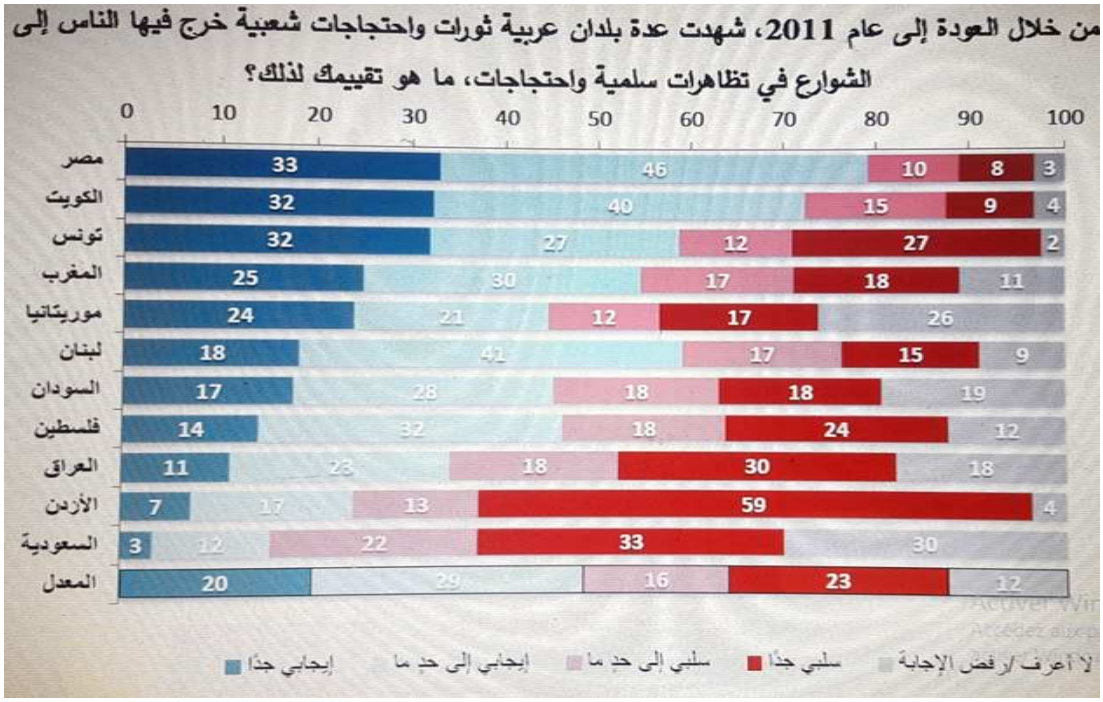

المصدر: المؤشر العربي 2018،مرجع سابق، ص 187.

عند مقارنة تقييم المستجيبين في استطلاع 2017-2018 لثورات الربيع العربي بالنتائج التي سجلت في استطلاع 2016، أظهرت النتائج انخفاضا طفيفا في التقييم الإيجابي في هذا الاستطلاع؛ إذ عبر 51% من المستجيبين عن تقييم إيجابي لهذه الثورات في استطلاع 2016 مقارنة بـ 49% في استطلاع 2017-2018. و رغم التراجع الطفيف في نسبة الذين قيموا الثورات إيجابيا في هذا الاستطلاع، فإن ذلك لم ينعكس على نسبة ارتفاع الذين قيموها سلبيا، فقد سجلت في استطلاع 2017-2018 ما نسبته 39% مقارنة بـ41% في استطلاع 2016. والشكل التالي يوضح المقارنة بين الاستطلاعين،(أنظر الشكل رقم 15).

[1] المؤشر العربي، مرجع سابق، ص 186.

الشكل رقم (15): مقارنة استطلاع 2018/2017 باستطلاع 2016:

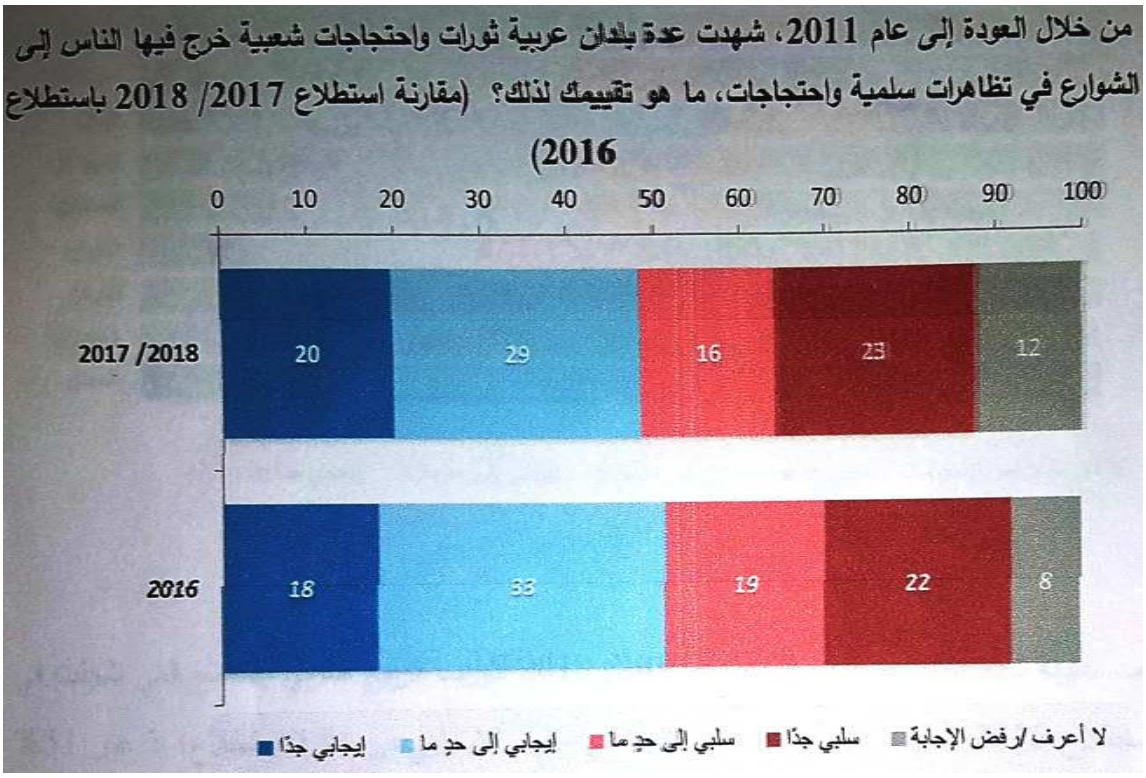

المصدر: المؤشر العربي 2018، مرجع سابق، ص 188.

وعند تحليل هذه التغيرات بناء على تحليل التغيرات على صعيد المجتمعات المستطلعة، تظهر النتائج ارتفاع نسبة الذين قيموا ثورات عام 2011 تقييما إيجابيا في كل من المغرب والكويت ولبنان ومصر والأردن. وثبات التقييم الإيجابي في كل من الأردن و فلسطين. وفي المقابل، انخفض التقييم الإيجابي في كل من العراق وتونس والسعودية. ففي العراق عبر 34% من المستجيبين في هذا الاستطلاع عن تقييم إيجابي لثورات الربيع العربي في حين كانت 56% في استطلاع المؤشر لعام 2016. و انخفض التقييم الإيجابي في تونس بـ 12%، و ذلك بتقييم الثورات بأنها إيجابية بنسبة 59% من المستجيبين. أما في السعودية فيلاحظ تغيير جذري في الرأي العام؛ إذ انخفضت نسبة الذين قيموا الثورات تقييما إيجابيا من 56% في عام 2016 إلى 15% في عام 2018. و ارتفعت نسبة الذين قالوا لا أعرف من 8% في عام 2016 إلى 30% في العام 2018.[1] والمقارنة يوضحها الشكل التالي (أنظر الشكل رقم 16).

[1] المؤشر العربي، مرجع سابق، ص ص 87-88.

الشكل رقم (16) :مؤشرات التقييم الايجابي والسلبي والحيادي في دول استطلاع 2018/2017 مقارن بـ2016

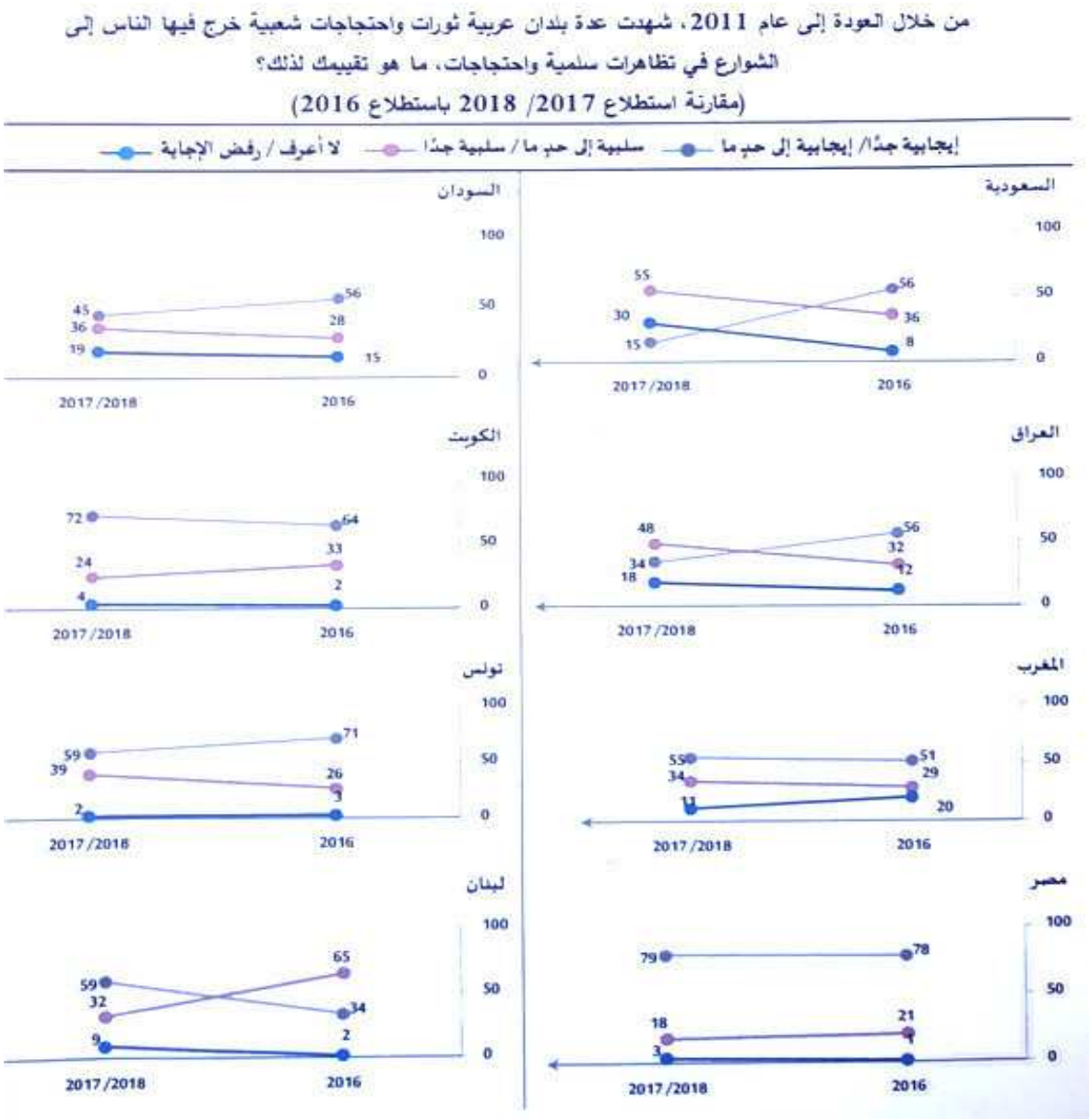

المصدر: المؤشر العربي 2018، مرجع سابق، ص 189.

وعن تفسير سبب تقييم الثورات، يمكن العودة إلى استطلاع 2015، **حيث** طرح على المستجيبين سؤال يطلب منهم تفسير سبب تقييمهم هذه الثورات بالإيجابية أو بالسلبية.[1] أما

[1] وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، "الثورات العربية بعد خمسة أعوام في المؤشر العربي". **(مجلة سياسات عربية،** المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016)، ص 138.

المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية تقييما إيجابيا، فقد فسروا تقييمهم الإيجابي بعدة أسباب كان أهمها: بنسبة 18% من الذين قيموا الثورات تقييما إيجابيا، أن الثورات أزاحت أنظمة استبداد وأسست لقواعد نظام ديمقراطي. وركز على هذا السبب مستجيبوا موريتانيا والأردن وتونس ولبنان بنسب أعلى من تلك في المجتمعات الأخرى. في حين رأى 15% منهم أن الربيع العربي والثورات العربية هما تطور إيجابي لأن الشعوب طالبت بحقوقها وحرياتها واستردت بعضا من هذه الحقوق والحريات التي حرمت منها خلال عهود أنظمة الاستبداد. وركز على ذلك مستجيبوا الأردن، العراق، وفلسطين بنسب أعلى من المجتمعات الأخرى. وأشار 15% من المستجيبين من أصحاب التقييم الإيجابي إلى أن الثورات كانت إيجابية لأنها أطاحت الأنظمة الفاسدة. في حين أن 14% قيموا الثورات بالإيجابية لأنها منحت المواطنين حرية التعبير عن الرأي على وجه التحديد. وأشارت بعض الاتجاهات إلى أن الثورات إيجابية لأنها أنهت الظلم وأرست الأسس لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة، وذلك بنسبة 7%. وقيم 10% الثورات العربية بالإيجابية مع أنها لم تحقق كل الطموحات والتوقعات منها. وأفاد 5% بأن الثورات سوف تغير العالم العربي للأفضل. وبنسبة 4% فسر الذين قيموا الثورات إيجابيا بأن هذه الثورات حققت مطالب الشعوب أو بعضها.[1]

والجدول التالي يوضح الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها إيجابية لتفسير هذا التقييم، (أنظر الجدول رقم 20).

[1] وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي مرجع سابق، ص138.

الجدول رقم (20): يوضح الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها إيجابية لتفسير هذا التقييم:

الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها إيجابية لتفسير هذا التقييم (% من الذين أفادوا بأن الثورات كانت إيجابية)

بلدان المستجيبين / الأسباب التي أوردها المستجيبون	موريتانيا	الأردن	تونس	لبنان	العراق	فلسطين	السودان	الكويت	مصر	الجزائر	المغرب	السعودية	المعدل
أتت أنظمة استبداد وأسست لقواعد الديمقراطية	51	32	22	21	19	18	16	15	15	15	14	9	18
مطالبة الشعوب بحرياتها وحقوقها واسترداد بعضها	12	31	11	16	18	16	15	17	12	14	13	11	16
أطاحت الأنظمة الفاسدة وأسست لمحاربة الفساد	11	7	7	15	14	13	17	14	24	22	14	15	15
منحت المواطنين حرية التعبير عن الرأي	12	12	20	12	16	15	12	8	10	13	19	16	14
إيجابية ولكنها لم تحقق كل الطموحات	5	3	16	13	7	11	8	13	10	5	9	17	10
صحوة الشعوب واستعادتها إرادتها وكرامتها	2	5	6	9	10	10	13	15	8	9	8	6	9
أنهت الظلم وأسست لتحقيق العدل والمساواة	3	3	5	3	10	5	8	2	11	10	9	9	7
سوف تغير العالم العربي نحو الأفضل	1	1	4	10	2	5	4	9	7	7	5	6	5
حققت كل مطالب الشعوب أو تحسين الأوضاع الاقتصادية بعضها	2	3	3		3	5	5	5	2	5	6	9	4
		2	2	1	1	2	1	2	1	0	0	3	1
لا أعرف / رفض الإجابة	1	2	3	0	0	1	2	0	0	0	3	0	1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، مرجع سابق، ص 139.

أما المستجيبون الذين رأوا أن الثورات العربية تطورات سلبية، فقد ركزوا في تبرير رأيهم على أن الثورات العربية أدت إلى خسائر بشرية كبرى بنسبة 24%، وكان هذا أكثر الأسباب تفسيرا لتقييمهم هذه الثورات بالسلبية. وأفاد 20% بأن انتشار الفوضى وغياب الأمن اللذين أعقبا ثورات الربيع العربي، بخاصة في بعض البلدان، هما سبب تقييمهم السلبي للثورات العربية وتطوراتها. كما أن 14% أيضا فسروا تقييمهم بأن الثورات لم تحقق أهدافها . ورأى 14% أنها أدت إلى خراب دول ومؤسساتها ودمارها. وفسر 10% منهم رأيه بأن بعض البلدان التي شهدت ثورات مازالت غير مستقرة سياسيا وتشهد تأزما في أوضاعها أو استقطابات سياسية حادة. وأفاد 8% بأن الثورات مؤامرة خارجية.

و أفاد 6% من المستجيبين بأن هذه الثورات أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.[1](أنظر الجدول رقم 21).

الجدول رقم (21): يوضح الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها سلبية لتفسير هذا التقييم:

الأسباب التي أوردها المستجيبون الذين قيموا الثورات العربية بأنها سلبية لتفسير هذا التقييم (%من الذين أفادوا بأن الثورات كانت سلبية)

بلدان المستجيبين / الأسباب التي أوردها المستجيبون	موريتانيا	الأردن	السعودية	المغرب	العراق	فلسطين	الجزائر	السودان	مصر	لبنان	تونس	الكويت	المعدل
الخسائر البشرية الكبرى	46	35	29	22	21	21	20	19	19	18	11	10	24
انتشار الفوضى وغياب الأمن	19	18	22	18	31	15	17	22	25	17	22	23	20
عدم تحقيق الثورات أهدافها	16	19	9	11	7	21	8	18	11	16	18	11	14
أدت إلى خراب دول ومؤسساتها ودمارها	10	12	9	13	13	14	16	12	14	20	13	20	14
تأزم الأوضاع في بعض البلدان وعدم استقرارها	3	6	13	14	15	7	17	15	11	7	10	11	10
لأنها مؤامرة خارجية أو مدفوعة من الخارج	2	6	5	8	7	15	9	4	8	16	3	13	8
تدهور الأوضاع الاقتصادية	1	4	9	6	4	3	6	4	10	3	17	6	6
كانت لمصلحة فئة معينة	1	1	3	5	2	3	2	3	1	1	3	2	2
ضد الثورة	0	0	2	1	0	1	4	1	2	1	1	4	1
أخرى	1	0,1	-	-	-	0,3	-	-	-	-	0,3	-	0,1
لا أعرف / رفض الإجابة	-	0,1	0,0	2	0,1	0,1	0,1	2	-	0,2	1	-	0,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، مرجع سابق، ص 142.

ب- اتجاهات الرأي العام نحو مستقبل الربيع العربي: في إطار تقصي اتجاهات الرأي العام نحو الثورات العربية، طرحت على المستجيبين عبارتان، و طلب منهم اختيار العبارة الأقرب من وجهة نظرهم. أما العبارة الأولى، فهي:**إن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر، إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف.** وأما العبارة الثانية، فهي: **إن الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم.**

أظهرت النتائج أن الكتلة الكبرى من الرأي العام في المنطقة العربية تؤيد العبارة الأولى؛ أي أنها منحازة إلى أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر، إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف. فقد توافق على ذلك 46% من المستجيبين. و في المقابل، أيد 34% العبارة الثانية؛ أي أن الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم. في حين عبر 9% من المستجيبين عن عدم موافقتهم على

[1] وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، مرجع سابق ، ص 142.

أي عبارة من العبارتين. وكانت نسبة الذين لم يبدو رأيا أو رفضوا الإجابة 11%.[1] (أنظر الشكل رقم 17)

والشكل رقم (17): يوضح اتجاهات الرأي العام نحو مستقبل الربيع العربي

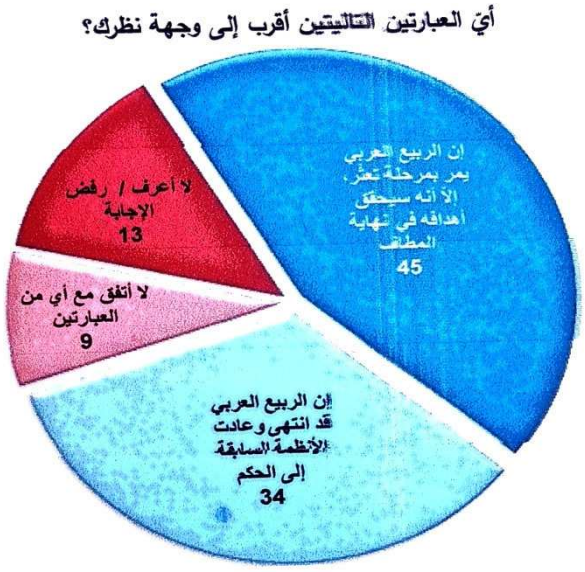

المصدر: المؤشر العربي 2018، مرجع سابق، ص193.

عند تحليل اتجاهات المستجيبين بحسب بلدانهم، تظهر النتائج أن أغلبية الرأي العام في كل من الكويت و مصر و لبنان أيدت أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، كما أن الكتلة الكبرى من المستجيبين، من دون أن تكون أكثرية في كل من السودان و موريتانيا، ترى ذلك، بينما انقسم الرأي العام في باقي الدول بين مؤيد للعبارة الأولى أو مؤيد للعبارة الثانية، مع تركيز الكتلة الأكبر في كل من فلسطين و العراق و الأردن و تونس على مقولة : إن الربيع العربي قد انتهى، وعادت الأنظمة السابقة إلى الحكم،(أنظر الشكل رقم 18).

[1] المؤشر العربي2018/2017، مرجع سابق، ص ص 192-193 .

الشكل رقم 18: اتجاهات المستجيبين بحسب بلدانهم"

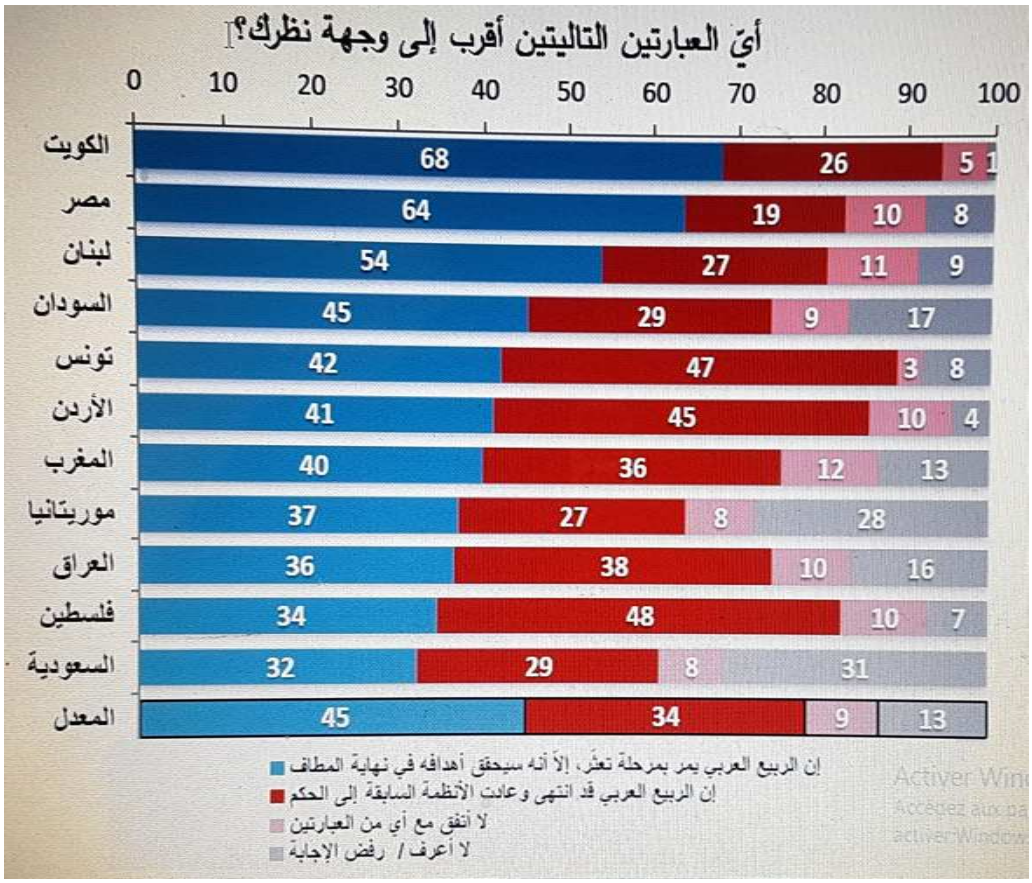

المصدر: المؤشر العربي 2018، مرجع سابق، ص 194.

عند مقارنة اتجاهات الرأي العام نحو العبارتين السابقتين في استطلاع 2018 بنتائج استطلاعات 2014 و2015 و 2016، تظهر النتائج أن نسبة الذين أفادوا أن الربيع العربي يمر بمرحلة تعثر إلا أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف، قد انخفضت إلى 45% في استطلاع 2018، مقابل 60% سنة 2014 و48% عام 2015. وارتفعت نسبة المستجيبين الذين أفادوا أن الربيع العربي قد انتهى وأن الأنظمة السابقة عادت إلى الحكم في استطلاع 2018، مسجلة 34% مقارنة بـ 17% في استطلاع 2014، و 34% عام 2015. وهذا يعني أن المزاج العام أصبح أقل تفاؤلا مما كان عليه في عام 2014 أو ربما أقل وهما حول واقع الثورات ومآلاتها.[1]

عند تحليل التغيرات في اتجاهات الرأي العام في كل مجتمع من المجتمعات المستطلعة نحو هاتين العبارتين، يظهر جليا أن نسبة الذين أفادوا أن الربيع العربي سيحقق أهدافه في نهاية المطاف

[1] المؤشر العربي2018/2017، مرجع سابق، ص 194.

قد انخفضت في جميع البلدان، مقابل ارتفاع نسبة الذين قالوا بأن الربيع العربي قد انتهى وأن أنظمة الحكم السابقة قد عادت إلى السلطة. وكان الاستثناء في بلدين؛ هما مصر ولبنان. وتجدر الإشارة إلى أن نحو **ثلث** الرأي العام السعودي أجاب بأنه لا رأي له في هذا الموضوع مقارنة بـ 4% في استطلاع 2016.

في الحصيلة النهائية، كان المواطنون في المنطقة العربية أكثر تفاؤلا بمستقبل الربيع العربي في آخر استطلاع؛ إذ أن نسبة الذين يفيدون أنه سيحقق أهدافه في نهاية المطاف أعلى كثيرا من عشر نقاط مئوية من الذين قالوا بأن الربيع العربي قد انتهى. إلا أن هذا التفاؤل في انخفاض عند مقارنة اتجاهات الرأي العام في استطلاع 2018 باستطلاع 2014 ،(أنظر الشكل رقم 19).

الشكل رقم 19: يوضح استطلاع 2018 مقارنة مع استطلاعات 2014 و 2015 و 2016:

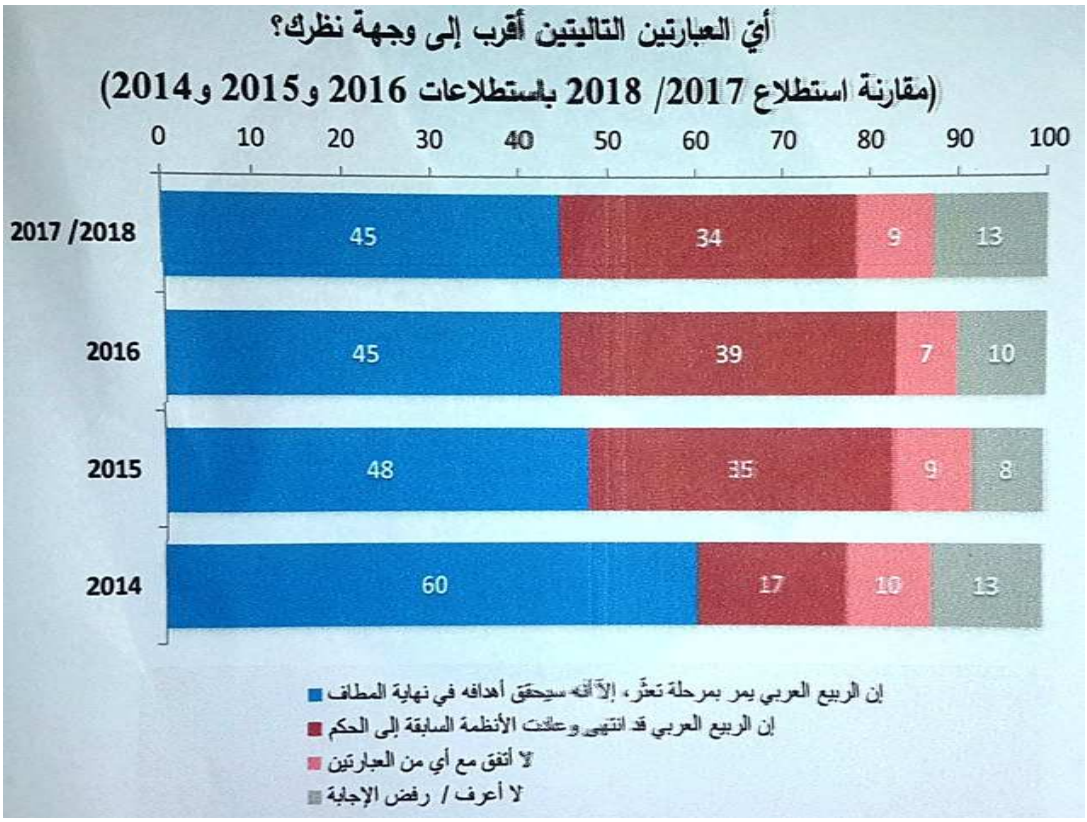

المصدر: المؤشر العربي 2018، مرجع سابق، ص 195.

المبحث الثاني: محددات المسارات المستقبلية للثورات العربية والعالم العربي

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بالمستقبل بيقين، إذ أنه ليس محددا سلفا، ومهما كانت المناهج المستخدمة، فالأمر يتعلق بمحاولة استكشاف المستقبلات الممكنة في خدمة القرار. ومن أجل ذلك يتم السعي إلى استكشاف ما يمكن أن يحدث، وما هي المستقبلات الممكنة في آفاق زمنية مختلفة، وهو ما يقتضي قبل كل شيء التمييز بين الظواهر ذات الطبيعة الظرفية الخالصة وبين الظواهر التي ينظر إليها بوصفها الاتجاهات الحقيقية، القوية أو الناشئة إلى حد ما، ومن ثمة الجذور للمستقبلات الممكنة.

إن الحديث عن المستقبل يقودنا إلى تصوره بوصفه منطقة ينبغي بناؤها، أي كمجال للقدرة، وهي قدرة مرادفة للفرص، على الرغم من أن جميع الفاعلين يخضعون أيضا لتحديات، بما فيها تلك المتعلقة بتعدد الفاعلين، والأهداف المتقاربة أو المتباعدة التي يرومونها، والبيئات التي يعملون فيها، والوسائل الخاصة التي يتمتعون بها.[1]

تفيدنا المقاربات الاستشرافية في تطوير الاستباق الذي من دونه سيكون الفاعلون محصورين في زاوية تدبير حالات الطوارئ، وإعطاء معنى واتساق الإجراءات التي يتم اتخاذها على المدى القصير. ومن أجل ذلك ، فإنه من الضروري امتلاك القدرة على التقدير بشكل صحيح لهوامش المناور، وعلى بناء تصور لمستقبل مرغوب فيه وممكن تحقيقه؛ وهذه المقاربة المزدوجة التي تروم محاولة استكشاف ما هي المستقبلات الممكنة من جهة، وتحديد ما هو المستقبل المرغوب فيه والممكن تحقيقه من جهة ثانية، متأصلة في الاستشراف.

وفي ضوء ما أفرزته الثورات العربية من نتائج على المدى القصير، يمكن التأكيد على أن عوامل عدة ستحدد ملامح المسارات المستقبلية لدول الثورات العربية خصوصا والعالم العربي على وجه العموم، خلال السنوات المقبلة. وهنا يكون الحديث عن العوامل البنيوية؛ التي تمثل **الاتجاهات الكبرى**، وعن عوامل الإرادة الإنسانية؛ التي تمثل **محولات اللعبة**.

[1] هوغ وجوفيل، **الاستشراف والسياسة، استشراف للدراسات المستقبلية**. (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الكتاب السنوي الأول، 2016)، ص 18

المطلب الأول: الاتجاهات الكبرى

الاتجاهات الكبرى هي التوجهات الرئيسية التي تحدد مساحة الإمكانية في المستقبل، والتي من غير المرجح أن تتغير أو تتحرك باتجاه عكسي في إطار زمني معين، وتضم هذه الاتجاهات ثمانية عوامل هي: الديموغرافيا، التحضر، تغير المناخ، الطاقة، أسعار الغذاء، تزايد نسبة المتعلمين، ولوج الإنترنيت، والمساواة بين الجنسين.

1- الديموغرافيا:

يمثل العالم العربي 5% فقط من تعداد العالم، إلا أن هذه المنطقة تعد واحدة من أكثر المناطق التي تتزايد فيها معدلات النمو السكاني، فقد كان تعداد العالم العربي أقل كثيرا منذ عقود قليلة سابقة، وفي الفصل الذي يحمل عنوان **تعداد السكان في العالم العربي**، كتب فريق الخدمات الفنية للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان: أن الأمر لن يستغرق أكثر من ثلاثين عاما تقريبا حتى يتضاعف إجمالي تعداد السكان في المنطقة العربية من مستواه الحالي البالغ 290 مليون نسمة تقريب.[1]

سيكون من المتوقع أن يتنامى سكان المنطقة العربية من 357 مليون نسمة عام 2015 إلى 468 مليون نسمة في العام 2025، والنسبة الكبيرة من السكان من فئة الشباب. وعلى الرغم من التباطؤ المتوقع في النمو الديموغرافي ، فيتوقع أن يبقى إجمالي متوسط معدل الخصوبة الإقليمي عاليا في البلدان العربية بمعدل 3,1 أكبر من المتوسط العالمي الذي بلغ 2,7 للفترة من 2015 إلى 2020. تدق هذه الأرقام ناقوس الخطر، وتفرض تحديات هائلة على العالم العربي، خاصة عندما يوضع في الاعتبار محدودية الطاقة والأرض وندرة الموارد.

وعلى المستوى القطري، ستبقى **مصر** تحتل المركز الأول في العالم العربي، وسيتضاعف عدد سكانها لثلاث مرات، فحسب تقرير للأمم المتحدة سيفوق عدد سكان مصر 339 مليون نسمة في حدود 2100؛وتعاني مصر التي يتجاوز عدد سكانها 93 مليون نسمة من أزمة اقتصادية ناتجة عن الانفجار السكاني في السنوات الأخيرة ما أدى إلى تدني مستوى الخدمات ، وانتشار الأمية وزيادة نسب التسرب من التعليم، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. و**تونس** التي انتهجت سياسة

[1] صالح محمد سبا، **مشكلات عربية: رؤية عامة**، (دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2011)،ص 77.

تنظيم النسل منذ الاستقلال، فإنها ستعرف نموا بطيئا في عدد السكان ليصل إلى حدود 18 مليون نسمة في 2100، بينما يقارب التعداد اليوم 12 مليون نسمة. أما **ليبيا** فيتوقع أن يصل تعداد سكانها عام 2100 إلى أكثر من 17 مليون نسمة.[1](أنظر الشكل رقم 20).

الشكل رقم 20: يوضح تطور النمو السكاني من 2015 إلى 2100 في مجموعة مختارة من الدول العربية:

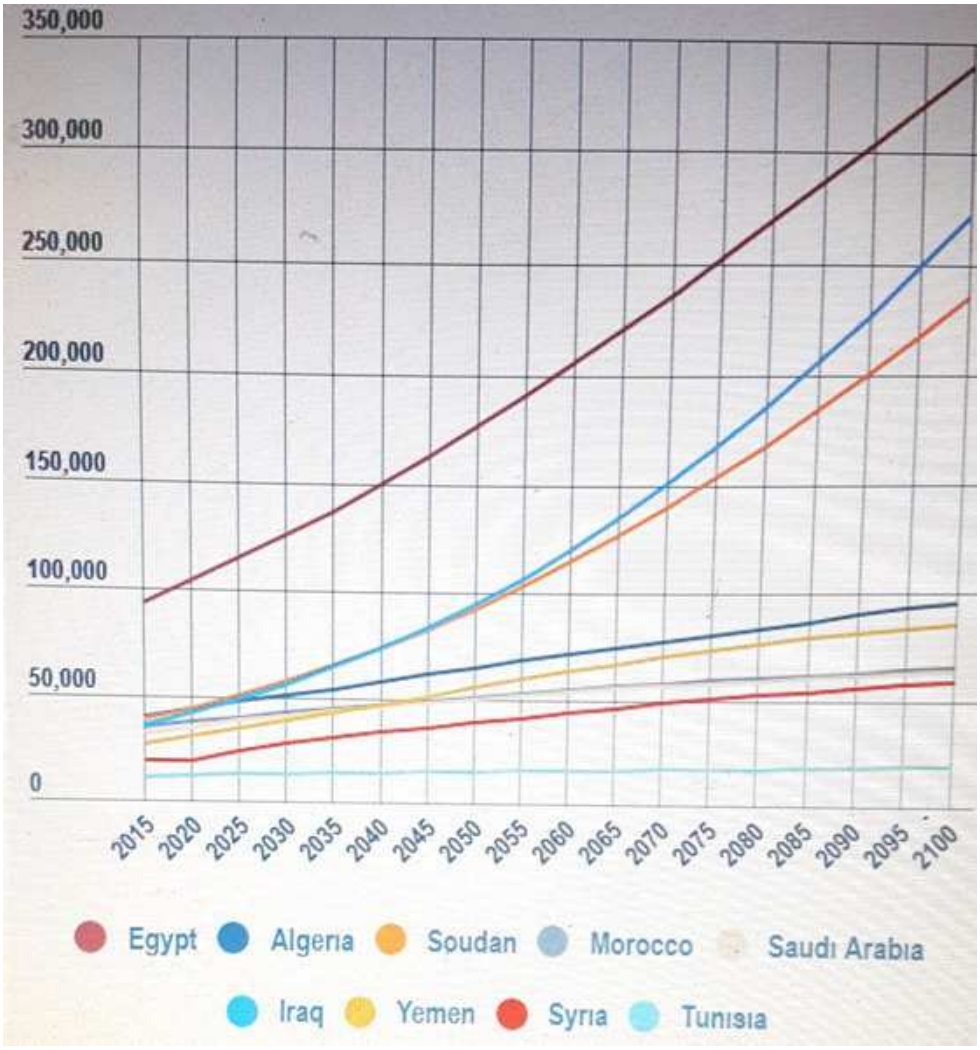

المصدر: نقلا عن:In thousands Source: United Nation- DESA

لكن إذا كانت التطورات الديموغرافية في البلدان العربية تظل متباينة وفق الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في هذه البلدان ، إلا أنه يجب ملاحظة أن المستويات التي وصلت إليها معدلات النمو الديمغرافي لا بد وأن تثير القلق في ظل إمكانيات اقتصادية محدودة وغير متجددة. الاقتصاد العربي

[1] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision. New York: United Nations. P-P, 23-28.

يعاني من مشكلات كبيرة ، منها اعتماده الشديد على اقتصاديات النفط وعدم تطور القاعدة الصناعية التحويلية وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب السياسات المنتهجة، إلا أن المعضلة الأساسية هي عدم التمكن من بناء إمكانيات مهنية واعدة نتيجة لتخلف الأنظمة التعليمية وعدم تطورها. لذلك يبدو أن أمام العالم العربي تحديات هامة لمعالجة مشكلات الديموغرافيا، وربما من غير المتصور، أن تمتلك الحكومات العربية استراتيجيات وخطط لمعالجة هذه المعضلة الأساسية.

هذه المعضلة تمثل شأنا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ذلك أنه لا يمكن تصور تطورات اقتصادية عندما يكون المواطنون غير مؤهلين مهنيا، ولا يشعرون بالأمان بشأن أوضاعهم المعيشية ولا تتوفر لهم فرص عمل ملائمة.

إذن، من المهم التأكيد على أن مسائل النمو السكاني سيترتب عليها ضغوط متزايدة على الحكومات العربية تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وإسكان وغذاء وطاقة وغيرها من الضروريات. وقد يؤدي الفشل في توفيرها، لتعرض هذه الحكومات لغضب أعداد متزايدة من مواطنيها. من الجهة المقابلة قد تكون هذه الزيادة في عدد السكان فرصة للحكومات العربية إذا ما أحسنت الاستثمار فيها،فنظريا يمكن أن يمثل حجم السكان قوة هائلة، لها قيمتها ووزنها في حياة المجتمع إنتاجا وتقدما وتعاملا مع المجتمعات الأخرى.

2- التمدن:

يشير التمدن إلى زيادة عدد و/أو حجم المناطق المدنية، وهناك تغيير عميق في أسلوب الحياة والاقتصاد والثقافة في منطقة من المناطق التي يغلب عليها الأساس الريفي إلى التي تقوم على أساس حضري/ مدني[1].

توقع القرير الصادر عن الدائرة الاقتصادية والشؤون الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ونشر بعنوان "**توقعات التمدن حول العالم**"، أن يتجاوز عدد سكان المدن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

[1] التمدن، النظام العالمي للتنمية المستدامة:
https://gssd.mit.edu/ar/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%

نحو 226 مليون نسمة بحلول العام 2020، ليشكلوا ما نسبته 62% من تعداد السكان، مرجحا زيادة ظاهرة التمدن في كبريات المدن والعواصم بالمنطقة، بمعدل 2% حتى نهاية العقد الجاري[1].

وتكمن الدوافع الرئيسية للهجرة نحو المدن في العالم العربي في: تركز الأنشطة الاقتصادية داخل المدن، والهجرة نحو البلدان الغنية بالنفط، بالإضافة إلى الجفاف وكذا انتشار النزاعات. وتسهم الهجرة المتواصلة تجاه المدن في زيادة الطلب على البنى التحتية والموارد المحدودة بالأصل، مما يدفع الحكومات إلى ضرورة تبني استراتيجيات من شأنها تحقيق التوازن والاستدامة في المدن مستقبلا.

ووفقا لإحصائيات 2011 تبلغ نسبة المتمدنين* في **تونس** 66,3% ، وفي **مصر**43,5%، وفي **ليبيا** 77,7 %. أما نسبة التمدن** ووفقا لتقديرات 2010/2005، فإنها تبلغ 1,7%، 1,8%، 2,2% في الدول الثلاث على التوالي[2]. ويستمر السؤال، إلى أين يصل مدى هذا التمدن السريع مع كل ما يلحق به من مشكلات؟. إن الإجابة مقلقة، فنسبة التمدن مستمرة بالارتفاع بشكل لم يعد مقبولا في المقاييس الديموغرافية العالمية.إن النمو السريع المتزامن مع الافتقار إلى التخطيط العمراني والهياكل المالية الضعيفة أو سوء الإدارة، يجعل من المدن أكبر سبب لتلوث البيئة، في الوقت نفسه تتزايد اللامساواة بين السكان، فالأحياء الفارهة تعيش جنبا إلى جنب مع الأحياء العشوائية. إذن، فالتحدي المتمثل في تحقيق تمدن يأتي في صالح الجميع يصبح هائلا .

هذا وقد يشكل التحضر خطرا على الحكومات العربية؛ لأن تواجد أعداد كبيرة من المواطنين في مكان واحد يسهل عليهم الاتصال والتنسيق في حال القيام بأي عمل ضد الحكومة. في المقابل قد تسمح ظاهرة التمدن بإنتاج عديد الأنشطة المتخصصة والمتكاملة في المدن.

---

[1] تقرير أممي يتوقع اتساع ظاهرة التمدن في الشرق الأوسط:
https://www.alittihad.ae/.../تقرير-أممي-يتوقع-اتساع-ظاهرة-التمدن

* يتم تحديد نسبة المتمدنين بالنسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية مقارنة مع إجمالي السكان.

** نسبة التمدن هي النسبة المئوية المفترضة للتغير في حجم المتمدنين خلال فترة زمنية محددة.

[2] التمدن حسب الدول:
http://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

3- التغير المناخي:

أثبتت البحوث والدراسات أن التغيرات المناخية ترجع إلى ازدياد معدلات انبعاث الغازات الماصة للحرارة، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، وتؤدي هذه التغيرات المناخية إلى آثار شديد على مختلف القطاعات. ويتمثل أثر التغيرات المناخية على مصادر المياه ، في تغير كميات وأماكن سقوط الأمطار ومواسمها، وارتفاع مستوى سطح البحر. أما من حيث التأثير على الأراضي الزراعية فقد قدرت الأبحاث أن ارتفاع منسوب مياه البحر سوف يؤدي إلى غرق الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة المأهولة بالسكان. كما أدت التغيرات المناخية إلى نقص إنتاجية الزراعة وتغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية كنتيجة لتغير معدلات وأوقات موجات الحرارة[1].

ومن المتوقع أن يضرب التغير المناخي المنطقة العربية بشدة، ويؤدي إلى تفاقم التحديات الحالية،سيما منها: الاحتباس الحراري، ندرة الموارد، التصحر، وارتفاع مستوى البحر. فقد تم تحديد منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص باعتبارها واحدة من أسخن النقاط في تغير المناخ. ففي عام 2007، توقعت الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) زيادة في درجة الحرارة تصل إلى 2 درجة مئوية عام 2025 لمنطقة جنوب المتوسط. ومن المتوقع أن يسهم هذا في زيادة الجفاف، وانخفاض نسبة الرطوبة في التربة، وزيادة معدلات التبخر، والتحولات في أنماط سقوط الأمطار الموسمية.

وفيما يخص التأثير على المناطق الساحلية، فقد تؤدي التغيرات المناخية إلى غرق بعض المناطق المنخفضة، وزيادة معدلات نحر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة، وزيادة معدلات تملح الأراضي الساحلية وارتفاع مستوى المياه الجوفية وتأثر الإنتاج السمكي كنتيجة لتغير الأنظمة الإيكولوجية في المناطق الساحلية. وفي هذا الصدد، تنبأت الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ بارتفاع منسوب يقدر من 0,1 متر إلى 0,3 متر بحلول عام 2050، مع تأثير كبير على منطقة البحر المتوسط بسبب المناطق المنخفضة الساحلية في دول مثل **مصر** و**تونس** و**ليبيا**. والأسوأ هو أن هذه المناطق الساحلية تعد تجمعات سكانية كثيفة، فمثلا، تعتبر مصر واحدة من أكثر خمس دول في

[1] محمد مجيد محمود، "التنمية المستدامة في الوطن العربي: المعوقات و المتطلبات"،(**المجلة الليبية العالمية**، عدد 25، أغسطس 2017)،ص 8

العالم من المتوقع أن تكون في خطر ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل متر واحد، وهو ما يهدد مدينة كالإسكندرية.

كما يؤثر التغير المناخي على مصادر المياه في الدول العربية، سيما وأنها تعاني ندرة في الموارد المائية لأن معظمها يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة، وتتصاعد حدة هذا النقص بسبب التزايد المستمر في الاستنضاب نظرا إلى النمو الديمغرافي ومتطلبات النمو الاقتصادي.

يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوافرة في البلدان العربية بنحو 300 مليار متر مكعب سنويا،أما الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية فيقدر بنحو 277 مليار متر مكعب في السنة. ويقدر مخزون المياه الجوفية العذبة في الأراضي العربية بنحو 7734مليار متر مكعب، بينما لا تتعدى كمية المياه التي تعيد ملء هذه المكامن 42 مليار متر مكعب سنويا في مختلف المناطق، ولا تتجاوز الكمية المتاحة للاستعمال 35 مليار في السنة. ويقع المخزون الأكبر والأكثر تجددا في الدول العربية الواقعة في منطقة شمال إفريقيا وشرقها (**تونس**، الجزائر، السودان، الصومال، **ليبيا**، **مصر**، المغرب).

ويؤكد **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2001** أن المنطقة قد دخلت بالفعل طور فقر المياه الذي كان آنذاك هو الأسوأ في العالم في ضوء حصة الفرد من موارد المياه المتجددة. ويقدر التقرير هذه الموارد بحوالي 265 مليار متر مكعب، أو ما يعادل 1000 متر مكعب لفرد في حين كانت حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. ويقدر التقرير أن تزايد طلب السكان على المياه سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد بحلول عام 2025 إلى 460 مترا مكعبا، و هو دون مستوى فقر المياه المدقع وفق التصنيفات الدولية[1]. وقد يكون العامل الأكثر دعوة للقلق أن هذه المعدلات ستكون دقيقة لو كانت كميات المياه تلك تتوافر قرب أماكن استعمالها. غير أن الكم الأكبر من هذه المياه يوجد بعيدا عن مناطق الاستهلاك، ما يجعل كلفة تخزينها ونقلها غير مجدية اقتصاديا سواء أكان بهدف استخدامها للشرب أم في الزراعة و الصناعة.

يمكن لعامل التغير المناخي أن يكون خطرا إذا نجم عنه تعرض أعداد كبيرة من السكان للعطش، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد واحدة من أفقر مناطق العالم من حيث

[1] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي: http://www.alwasatnews.com/news/714067.html

المياه. كما أن ما يمكن أن يلحق بالزراعة من أضرار تزيد من نقصان الأغذية في الأسواق قد يؤدي إلى سخط المواطنين على الحكومات، وربما يحولون سخطهم هذا إلى ثورة عليها لأنها فشلت في تلبية احتياجاتهم. لكن هذا لا يمنع إمكانية الاستفادة من عامل التغير المناخي إذا ما استطاعت الحكومات العربية التكيف مع التحولات المناخية، وانتهاج سياسات مشتركة تكاملية لمواجهتها، في ظل الاختلاف في الموارد الذي يميز الدول العربية فيما بينها.

4- الطاقة:

لا يبدو، حتى سنة 2040، أن ثمة خطرا حقيقيا على الطلب على الطاقة من المصادر الأحفورية، فقد توقع تقرير شركة **بريتش بتروليوم** BP لسنة 2018 عن مستقبل الطاقة في العالم حتى 2040 ، أن يستمر الطلب على الطاقة بالارتفاع خلال فترة التنبؤ بمعدل يتراوح بين 0,9%و 1,4% كمتوسط سنوي، وسيتزايد بمقدار الثلث تقريبا حتى 2024، على الرغم من أن الناتج العالمي سيتضاعف،وعلى الرغم من تزايد السكان بنسبة 23%، ويعود ذلك إلى التقدم التكنولوجي وترشيد استهلاك الطاقة[1].

وتوقع التقرير أن يرتفع إجمالي الطلب العالمي على الطاقة من 13276 مليون طن مكافئ نفطي (Mtoe) سنة 2016 ليصبح 17983 (Mtoe) سنة 2040. وسيبقى النفط والغاز المصدر الرئيس للطاقة في العالم، على الرغم من تراجع حصتها قليلاً مع تزايد أدوار بعض مصادر الطاقة الأخرى. سيزداد الطلب على الطاقة بسبب زيادة عدد سكان الكوكب بنحو 1.7 مليار نسمة، ليصبح 9.2 مليارات سنة 2040. كما سيدفع النمو الاقتصادي بالطلب على الطاقة نحو الأعلى، وسينمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم بمعدل 3% وسطيًا حتى 2040، وسيرتفع من 109 تريليونات دولار سنة 2016 إلى 235 تريليون دولار سنة 2040، أي بنسبة .%215.6، وستتفاوت معدلات نمو السكان ونمو الناتج بين منطقة وأخرى، لكنها ستؤثر على معدلات استهلاك الطاقة. كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في العالم سيغير تركيب الاستهلاك، ويرفع الطلب على الطاقة. ويتوقع أن يرتفع المتوسط العالمي لدخل الفرد في السنة من 15 ألف دولار للفرد سنوياً في 2016 إلى 26 ألف دولار

[1] سمير سعيفان، مستقبل الطاقة في العالم حتى 2040:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/1/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2040-1

سنة 2040. وسيتضافر هذا التأثير مع تأثير تزايد عدد سكان المدن بنحو ملياري قاطن خلال الفترة نفسها، وهذا يغير عادات الاستهلاك،ويزيد الطلب على الطاقة[1].

وحتى مع التعهدات التي تم قطعها قبيل قمة الأمم المتحدة للمناخ، و التي تعد بالدفع نحو منظومة طاقة أكثر كفاءة ، ذات انبعاثات كربونية منخفضة، لم تتغير حقيقة تزايد الاحتياجات العالمية للطاقة. هذا التزايد يكون مدفوعا بشكل رئيسي من الهند والصين وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا؛ فالدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تمثل مجتمعة إجمالي الزيادة في الاستخدام العالمي للطاقة.[2] (أنظر الشكل رقم 21)

الشكل رقم (21): يوضح مزيج الطاقة الأولية عالميا في الماضي والحاضر والمستقبل:

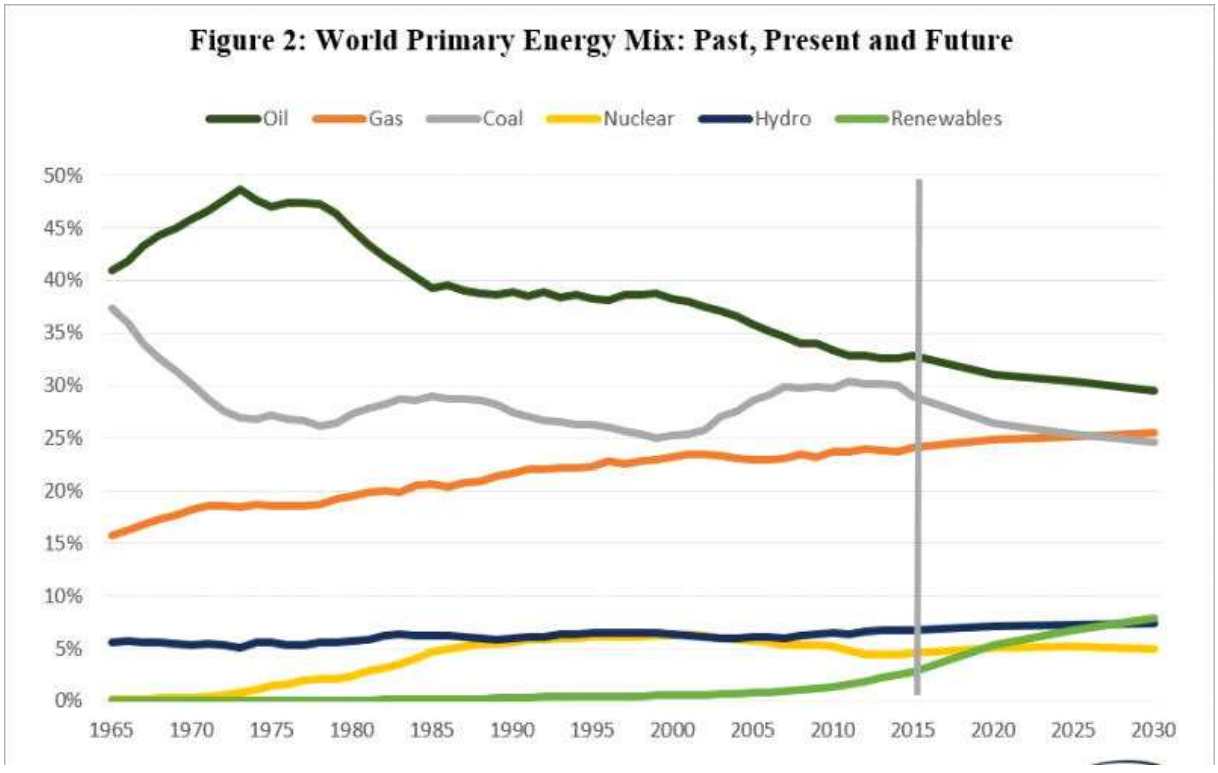

المصدر: نقلا عن: http://arabdevelopmentportal.com/ar/node/253230

وحسب **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام 2017 والذي يصدره صندوق النقد العربي، فإن البلدان العربية تملك احتياطيا من النفط الخام قدره 710 مليارات برميل نفط نهاية 2016 تشكل 55% من احتياطي النفط العالمي، كما تملك احتياطيا من الغاز الطبيعي بلغ نحو 54353 مليار م3

[1] سمير سعيفان، مرجع سابق.

[2] International Energy Agency (IEA), World energy outlook,2015,p.1.

نهاية 2016، تشكل 27.7 %من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وقد أنتجت الدول العربية سنة 2016 أكثر من 23.6 مليون برميل نفط يوميا تشكل قرابة 30% من الإنتاج النفطي العالمي[1]. وبما أن النفط والغاز سيبقيان المصدر الرئيس للطاقة، فإن أسواق هذه الكمية المنتجة ستكون متوفرة، وستتجه أسواق النفط والغاز العربية أكثر نحو الشرق، وخصوصا نحو الصين والهند التي سينمو طلبها على الطاقة بشكل كبير، ولا سيما الصين التي تجتهد، ضمن إستراتيجيتها العالمية "**الحزام والطريق**"، لأن تكون القطب الاقتصادي العالمي في 2040.

وعلى الصعيد القطري، تقدر احتياطات **ليبيا** من النفط بحوالي2,9% ومن الغاز بـ 0,7%، أما **مصر** فتقدر احتياطاتها بـ 0,3% من النفط و 1,1%من الغاز. ومن المتوقع أن تستمر الدول العربية المنتجة للطاقة في الاعتماد على قطاع المحروقات في نشاطها الاقتصادي، حيث تبقى موارد النفط والغاز مصدرا رئيسيا للدخل.(أنظر الشكل رقم 22).

الشكل رقم (22): يوضح الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز في الاقتصاديات العربية نهاية 2020:

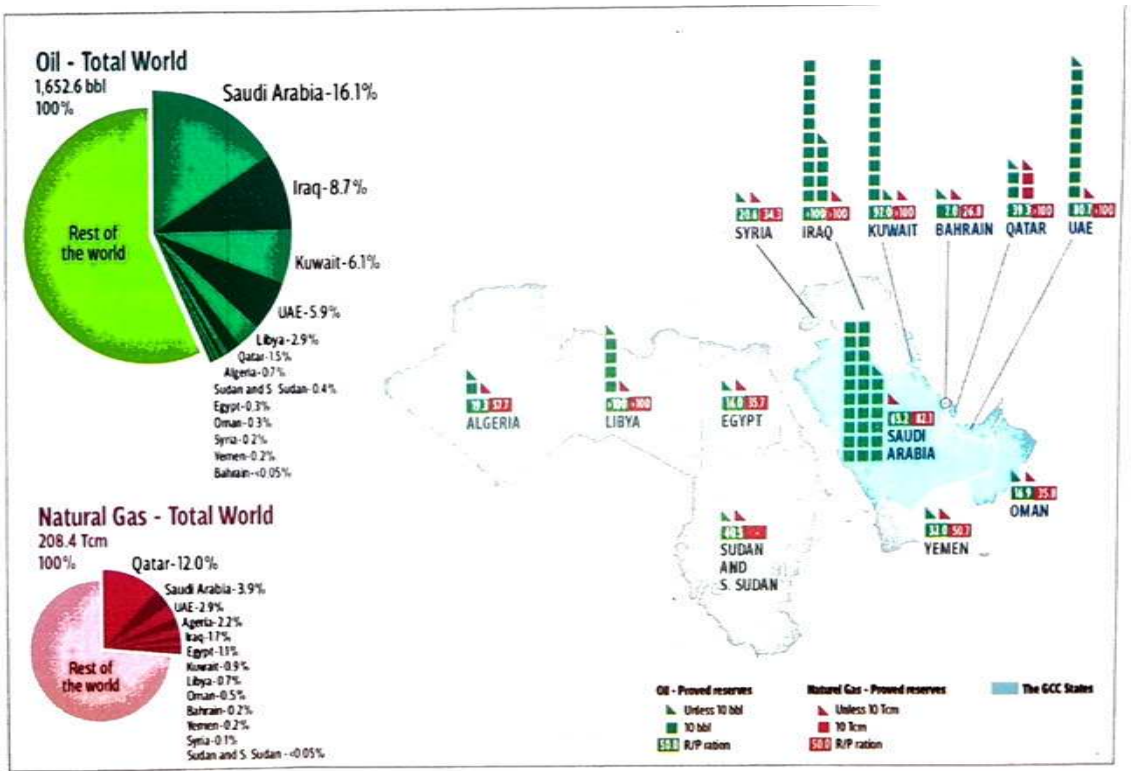

المصدر: **سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025**، تحرير: فلورانس جوب، ألكساندر لابان، ترجمة: سها إسماعيل،(مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية– برنامج الدراسات الإستراتيجية،عدد 26،)2017،ص 22.

[1] سمير سعيفان، مرجع سابق.

من جهة أخرى، ثمة عوامل كابحة تضبط زيادات الطلب على الطاقة عمومًا، وعلى النفط والغاز من المصادر الأحفورية التقليدية خصوصا، فبسبب ارتفاع كفاءة الآلات نتيجة التقدم التكنولوجي سيصبح استهلاكها للطاقة أقل من أجل أداء العمل نفسه، وستتحسن كفاءة استخدام الطاقة. وبالاتجاه نفسه، سيؤثر نمو الطاقات المتجددة سلباً على الطلب على الطاقة من هذه المصادر، وسيشكل تزايد إنتاج النفط والغاز من الصخر والرمال النفطية، منافسًا قويًا لصادرات نفط أوبك، ومنها الدول العربية المصدرة. يتوقع أن تجذب صناعة الوقود الأحفوري ما يقرب من 2.1 تريليون دولار بحلول عام2040 ، سيذهب منها 1.2 تريليون دولار إلى زيادة محطات حرق الفحم، فيما سيذهب 892 مليار دولار إلى محطات حرق الغاز، لكن الطاقة المتجددة ستأخذ نصيب الأسد، فمن المتوقع استثمار ما يقرب من 7.8 تريليون دولار في الطاقة النظيفة، لتوزع كالآتي: 3.1 تريليون دولار لتوليد الطاقة عن طريق الرياح في البر والبحر،والطاقة الشمسية 3.4 تريليون دولار، و911 مليار دولار للطاقة المولدة عن طريق المياه[1].

تبدو بعض الآثار المترتبة عن اكتشاف الغاز الصخري، فمن جهة، يمكن النظر لبعض الدول العربية مثل **ليبيا**، على أنها منتج واعد للغاز الصخري مثلما جاء في تقرير وكالة الطاقة الدولية لسوق الغاز على المدى المتوسط في عام 2013. ومع ذلك ، فمن غير المرجح استخراج الغاز الصخري فيها في وقت قريب نظرا لعدم وجود أطر استثمارية و بنية تحتية مناسبة؛ حيث يكلف أربع أو خمس مرات أغلى من الغاز التقليدي، فضلا عن البيئة الجغرافية–السياسية غير المستقرة. من جهة ثانية، تمثل ثورة الصخر الزيتي في أمريكا الشمالية تطورا كبيرا من حيث إنتاج الطاقة، حيث أصبحت مكتفية ذاتيا بفضل الاكتشافات الكبيرة لحقول الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا على وجه التحديد. و يمكن أن يعني هذا أن الولايات المتحدة قد تفقد اهتمامها بالدول العربية حيث مصادر إنتاج الطاقة[2].

ثمّة تحديات ومخاطر يخفيها وضع الاعتماد الكبير على موارد الطاقة في الدول العربية، وستظهر نتائجها مستقبلًا. فهي ستواجه تحديات خارجية وأخرى داخلية. وتأتي الخارجية من منافسة

[1] ما شكل خريطة الطاقة العالمية حتى 2040؟:
https://aawsat.com/home/article/710806/%D9%85%D8%A7%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%

[2] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025،مرجع سابق، ص 24.

النفط والغاز الصخريين والطاقات المتجددة، أي إن منافسها الرئيس هي التكنولوجيا التي تجعل تكاليف إنتاج النفط والغاز الصخريين والطاقات المتجددة منافسة للنفط والغاز التقليدي بدون دعم، ما سيضغط على أسعار النفط والغاز التقليديين، وسيحصل هذا في وقت ترتفع فيه تكاليف الإنتاج في البلدان العربية المصدرة، ما سيقلص الفائض الكبير الذي تتمتع به البلدان المصدرة اليوم، ولعل هذا هو التحدي الأكبر. وتأتي التحديات الداخلية من أن الغاز والنفط يشكلان القطاع الذي يولد معظم دخل البلدان المصدرة و معظم إيراداتها، وتعتمد بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية في هذه الدول على هذه الإيرادات، فالإنفاق الحكومي المعتمد على النفط يشكل محرك الأسواق، وتشكل مشاريعه جبهات عمل للقطاع الخاص. وبالتالي، فإن أي تضعضع يصيب هذا القطاع سينعكس سلبا على مختلف مناحي الحياة في هذه الدول.

إذن، و رغم أن الزيادة المتوقعة للطلب العالمي على النفط يمكن أن تشكل فرصة للحكومات العربية إذا ما أحسنت استغلالها خاصة في البنى القاعدية و تطوير القدرات الإنتاجية و التنمية البشرية، إلا أن ذلك لا يغني عن تبني إستراتيجية بديلة للنفط و تنويع الاقتصاد الذي يتجه نحو تنمية قطاعات جديدة مناسبة تعتمد على كثافة العمل و الاستثمار؛ فأسواق الطاقة متذبذبة، و انخفاض الأسعار إلى ما دون الدخول الضرورية للدول، أو الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة مثل الغاز الصخري، يشكل خطرا على الحكومات العربية التي لن يعود بمقدورها شراء الرضا العام عن طريق المداخيل الناتجة عن الطاقة.

5- أسعار الغذاء:

تأتي أهمية الغذاء في العالم العربي كنتيجة للتزايد المستمر في أعداد السكان وما يتطلبه من زيادة إنتاج الغذاء بنفس المعدل للحد من الفجوة الغذائية والتي يتم محاولة سدها عن طريق الواردات من السلع الغذائية وما يستتبع ذلك من عجز في الميزان التجاري.

كما تعكس فجوة العرض من الغذاء في الأقاليم العربية مجموعة من المتغيرات أهمها: الإمكانات المواردية المتاحة والمستوى التقني السائد فضلا عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها. ويعد حجم هذه الفجوة أحد أهم المؤشرات الرئيسية لإمكانات تحقيق الأمن الغذائي العربي في

ظل المتغيرات العالمية ذات التأثير السلبي على أمن الغذاء من جراء التغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية أو التقلبات التي يشهدها الإنتاج العالمي من الغذاء. [1]

ولأن أسعار المواد الغذائية مرتبطة بأسعار الطاقة، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر على أسعار الغذاء، حيث أن سلة الأغذية الزراعية كثيفة الاستخدام للطاقة في جميع مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتخزين وتجهيز الأغذية ومعالجتها، بالإضافة إلى النقل والتوزيع.

ومن خلال تحليل الوضع الغذائي في العالم العربي، يتضح أن هناك الكثير من السلع الغذائية ما زال الإنتاج الزراعي العربي لا يستطيع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة للسكان منها، ويتم استيراد كميات كبيرة منها من خارج العالم العربي. فقد ساء الوضع بحسب معدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية، حيث وصلت إلى مرحلة حرجة مع تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي، وكذا نتيجة تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كميا وقيميا.[2]

وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى تزايد قيمة الفجوة الغذائية، فقي عام 1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11,8مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13,9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى حوالي 18,1 مليار دولار عام 2005. كما بلغت حوالي 23,8 مليار دولار عام 2007 وازدادت بنحو 40% عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1,7% خلال الفترة 1990-2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8% خلال الفترة 2000-2007. وقياسا على ذلك ، وبافتراض أن زيادة الفجوة ستكون بحدود 5% سنويا، فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020.[3]

---

[1] مصطفى محمد السعدني، ألفت علي ملوك، الفجوة الغذائية بالوطن العربي، **(مجلة العلوم الزراعية و البيئية**. جامعة الإسكندرية، عدد 2، مجلد 9، 2010)،ص 45

[2] رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، **(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، مجلد 24، عدد 1، 2008)، ص 289

[3] الأمن الغذائي في الدول العربية:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports//%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf

إن الدول العربية من أكثر مناطق العالم غير الآمنة غذائيا، هذه الخاصة لم تنتج عن اعتماد دول المنطقة على استيراد الغذاء وتأثرها بالتغيرات العالمية في أسعاره فقط، بل لأن المنطقة عرضة لمخاطر التغير المناخي ، كما أنها تعاني من نقص حاد في المياه وتدهور جودة الأراضي وتراجع الثروة الحيوانية.

ويمكن الاستدلال على مدى تحقيق الأمن الغذائي في كل من **تونس، مصر**، و**ليبيا** من خلال بعض مؤشرات التبعية الغذائية:

1. مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء: وهو معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي. وقد تم حساب هذا المؤشر من نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس الأهمية النسبية لها على سلم الحاجات الأساسية، وبطرح قيمة المؤشر المرجح من 100 أمكن الحصول على نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير حاجات الدولة من الغذاء. وتشير الدراسات السابقة إلى أنه إذا زادت قيمة هذا المؤشر عن 30% فإن الدولة تدخل في منطقة التبعية الغذائية غير المرغوبة نظرا لما لها من مخاطر في اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على الغذاء، في حين تعتبر الدولة في مرحلة التبعية الغذائية غير الخطرة إذا تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 15%-30%، وتدخل الدولة في منطقة الاستقلال الغذائي إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 15%.

واعتمادا على تقديرات الفترة 2005-2007، فقد بلغت نسبة هذا المؤشر في كل من **تونس**،و**مصر**، **وليبيا**: 32,04%، 20,84%،51,91 % على التوالي[1]. وهو ما يجعل تونس وليبيا في منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر، بينما تعتبر مصر في مرحلة التبعية الغذائية غير الخطرة.

2. مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات: يتم حساب هذا المؤشر من نسبة إجمالي مدفوعات الدولة لوارداتها الغذائية إلى إجمالي قيمة صادراتها، وتزداد درجة الأمان الغائي كلما قلت نسبة هذا المؤشر. وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن الدولة تعتبر في منطقة الاستقلال الغذائي إذا بلغت نسبة الواردات الغذائية أقل من 10% من حصيلة صادراتها، في حين تعتبر الدولة

[1] مصطفى محمد السعدني، ألفت علي ملوك، مرجع سابق،ص 53.

في منطقة التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبته بين 10%-30% ، وفي منطقة التبعية الغذائية ذات المخاطر إذا زادت نسبته عن ذلك.

واعتمادا على تقديرات نفس الفترة السابقة، فقد بلغت نسبة هذا المؤشر في كل من **تونس، ومصر، وليبيا:** 8,5%، 24%،3,4 % على التوالي.[1] هذا ما يجعل تونس وليبيا في منطقة الاستقلال الغذائي لانخفاض نسبة قيمة وارداتها الغذائية إلى إجمالي صادراتها، في حين تعتبر مصر في منطقة التبعية العادية.

3. المؤشر المركب للتعبئة الغذائية: يتم تقدير هذا المؤشر كمتوسط حسابي للمؤشرين السابقين ، وتعتبر الدولة في نطاق الاستقلال الغذائي إذا بلغت نسبة هذا المؤشر أقل من 12%، وتعتبر في نطاق التبعية الغذائية العادية إذا تراوحت نسبته بين 12%-30%، وتعتبر في نطاق التبعية ذات المخاطر إذا زادت نسبته عن 30%.

واستنادا إلى تقديرات نفس الفترة السابقة أيضا، فقد بلغت نسبة هذا المؤشر في كل من **تونس، ومصر، وليبيا:** 20,3%، 22,4%،27,7 % على التوالي.[2] هذا ما يجعل الدول الثلاث في نطاق التبعية الغذائية العادية.

يمكن القول، أن كل المعطيات السابقة أظهرت حدود سياسات الأمن الغذائي، رغم أن الخطاب المسطر لا يزال يرتكز على هذا الأمن؛ فخلال اجتماع وزراء الزراعة العرب في قمة الجزائر سنة 2005 تم إعداد إستراتيجية تعنى بالتنمية الزراعية تمتد ما بين 2005-2025، هدفها تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية لتسهيل نفاذها للأسواق العالمية،إضافة إلى دعم مسيرة التكامل الزراعي،وصولا إلى تحسين الأمن الغذائي العربي.[3]

وأمام هذا الواقع الذي يوصف بنهاية الغذاء الرخيص، تتزايد مخاوف الدول العربية على أمنها وعلى استقرارها السياسي؛ فهي معرضة لمخاطر ارتفاع أسعار الغذاء وما قد ينجر عن ذلك من سخط

[1] مصطفى محمد السعدني، ألفت علي ملوك، مرجع سابق،ص 53.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] حركاتي فاتح،" تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول المطروحة لمواجهتها". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2017-2018، ص 189

شعبي على شاكلة انتفاضة الخبز التي شهدتها بعض الدول خلال القرن العشرين مثل **تونس** العام 1984، و**مصر** العام 1977.

6- تزايد نسب المتعلمين:

في سياق مبادرة التعليم للجميع التي أطلقتها الحكومات العربية عام 2000، والتي تلتزم فيها بتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال والشباب والكبار. تم تحديد ستة أهداف* لا بد من تحقيقها بحلول العام 2015، لكن عديد الدول لم تنجح في ذلك، ومنها من أخفق في تحقيق أحد الأهداف، ومنها من أخفق في تحقيقها كلها. ويظهر **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015**، أنه رغم التقدم المحرز يبقى التعليم للجميع من الأعمال غير المنجزة في الدول العربية، وهذا لا بد من أن يؤخذ في الحسبان في أجندة التعليم لما بعد العام 2015.[1]

ووفقا لمؤشر تنمية التعليم للجميع (EDI) ظهرت **مصر** و**تونس** في موقع متوسط بقيمة ما بين 0,80-0,94، بينما لم تدخل **ليبيا** في حساب المؤشر لعدم وجود أو عدم كفاية البيانات.[2]

وبالرغم مما تحقق، تجمع التقارير الدولية، ومنها: "**تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" و"**تقرير إحصائيات معهد اليونسكو للإحصاء**"، و"**قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**"، و"**كراسات مرصد ألسكو أبريل 2018**"، على أن النتائج المحققة للارتقاء إلى نظم تعليمية ذات جدوى ومردودية عاليتين في أغلب البلاد العربية تبقى دون المستوى حجم الإنفاق المرتفع،والمخصصات الوطنية التي توجهها هذه الدول إلى قطاع التربية والتعليم.[3]

---

* تشمل أهداف التعليم للجميع التي اعتمدت عام 2000: 1/الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، 2/تعميم التعليم الابتدائي، 3/تلبية حاجات التعلم لدى النشء و الكبار، 4/محو أمية الكبار، 5/المساواة بين الجنسين، 6/نوعية التعليم.

[1] لملاحظات قطرية مفصلة، أنظر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2000-2015، متاح على الرابط :
https://en.unesco.org/gem-report/report/2015/education-all-2000-2015-achievements-and-challenges

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، تقرير إقليمي عن الدول العربية، على الرابط:
https://en.unesco.org/gem-report/.../regional_overview_AS_ar.pd f

[3] محمد أحمد القابسي، من واقع التعليم في الوطن العربي:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/9/24/

كما يشير أحدث تقرير صادر عن **البنك الدولي عام 2018**، إلى أن التعليم يتمتع بإمكانات واسعة لتحديد مسار التنمية في الدول، وزيادة معدلات النمو، ونشر الرخاء، لكنه لا يحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما ينطوي عليه من إمكانات. وجاء في التقرير أنه على الرغم من الاستثمارات الكبيرة للمنطقة في مجال التعليم، فإن الشباب لا يتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها للمنافسة في سوق العمل، وهو ما يسهم في أحد أعلى معدلات البطالة في صفوف الشباب في العالم. ويحدد التقرير التحديات التي تعوق عملية التعليم في المنطقة، ويدعو إلى بذل جهود جماعية لإطلاق العنان لقدرات التعليم لاستغلال إمكانيات الأعداد الكبيرة من الشباب في المنطقة، والإسهام في تحقيق النمو والاستقرار في المستقبل.[1]

تشمل التحديات الرئيسية التي تعوق عملية التعليم في المنطقة: التحديات بين الشهادات والمهارات، والانضباط والاستعلام، والسيطرة والاستقلالية، والتقليد والحداثة. ولمعالجة هذه التحديات وإطلاق العنان لقدرات التعليم لا بد من بذل جهود متضافرة للدفع للتعلم، والجذب بصورة أقوى للمهارات، ووضع ميثاق جديد للتعليم بين كل أصحاب المصلحة المباشرة على الصعيد الوطني دعمًا لإصلاحات التعليم.

من جهة أخرى، تتبع تحديات مختلفة للتعليم في مناطق النزاعات. فقد جاء في **تقرير اليونيسيف** أن الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمنع أكثر من 13 مليون طفل من تلقي التعليم في المدارس، الأمر الذي يهدد بتحطيم مستقبله، وأوضح التقرير أن عدد الأطفال في سن الدراسة يبلغ 34 مليونا منهم 13,4 مليونا لا يرتادون المدارس، ما يعادل نسبة 40%. وبحسب الأرقام الصادرة فإن 2,4 مليون طفل في سوريا و 3 ملايين طفل في العراق و مليوني طفل في ليبيا و3,1 ملايين طفل في السودان إضافة إلى 2,9 مليون طفل في اليمن لا يرتادون المدارس.[2] والشكل التالي يوضح نسب محو الأمية للبالغين في مجموعة من الدول العربية،(أنظر الشكل 23).

[1] إطلاق تقرير البنك الدولي حول "التعليم في الشرق الأوسط "من القاهرة:
www.kashqol.com/19904

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، البقاء من أجل الاستدامة: رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي حتى عام 2030، يناير 2017، ص 6

شكل رقم(23): يوضح نسب محو الأمية للبالغين في مجموعة مختارة من الدول العربية:

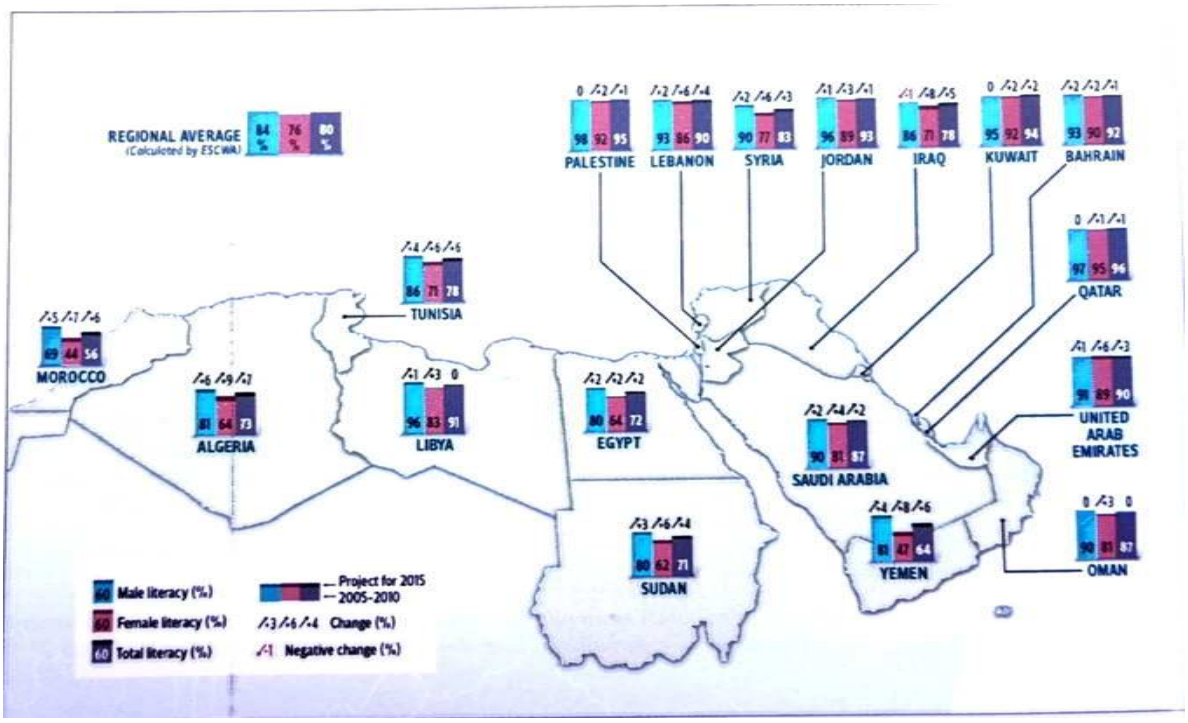

المصدر: سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص 27.

تمكننا المعطيات السابقة من إدراك إنجازات التعليم في الدول العربية خلال العقود الماضية، و التي لا يمكن إنكارها. ومع ذلك تواجه هذه الدول في ظل التطور المذهل لمجتمع المعرفة نتيجة الطفرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، معضلة تعميم وتوسيع وتطوير المعرفة. و هو الأمر الذي يؤكد مطلب الإصلاح في مجالات التعليم والتربية المختلفة وإصلاح أنظمة التعليم والمعرفة، ومحاولة الاستفادة مما حققته الأنظمة التربوية الجديدة من مكاسب.

إن تحقيق التقدم في التعليم يمثل فرصة للحكومات العربية إذا ما أحسنت توظيف مخرجاته كقوى بشرية و طاقات منتجة في الاقتصاد. لكن في المقابل، يؤدي عدم كفاية الاستثمار في التعليم إلى عدم القدرة على خلق وظائف الغد التي تتطلب مهارات أكثر تقدما، من جهة أخرى، يمكن للفئات المتعلمة أن تتحول إلى قوى ثورية مناهضة للأنظمة بما يشكل خطرا عليها، الأمر الذي تؤكده خبرة ثورات الربيع العربي.

7- ولوج الإنترنيت:

اكتسبت وسائل التواصل الاجتماعي والمعاملات الإلكترونية زخما كبيرا في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي، وتغيرت أنماط استخدام الانترنيت بشكل لافت. وبحسب إحصاءات **الاتحاد الدولي للاتصالات،** فقد بلغ نسب عدد مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية 41% خلال العام 2016.[1]

كما نشر موقع (Internet World Stats) المتخصص في إحصائيات مستخدمي الإنترنت حول العالم، تقريرا عن أعداد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية، بحلول نهاية شهر آذار 2017. ووفقا للتقرير، تواصل **مصر** تصدرها العالم العربي بأعداد مستخدمي الانترنت، فيما تقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثانية على حساب المملكة المغربية التي تراجعت إلى المركز الثالث عربيا. كذلك تقدمت الجمهورية الجزائرية للمركز الرابع، مقابل تراجع العراق مرتبة واحدة عن تصنيف العام الماضي، محتلا المركز الخامس. وتراجعت سوريا على هذه القائمة، لتكون في المركز العاشر، يليها مباشرة على التوالي كل من لبنان وسلطنة عمان. ويلحظ في هذا السياق أن نسب نمو قطاعات مستخدمي الانترنت وانتشاره كوسيلة لتلقي الأخبار والتواصل، في المنطقة العربية والإقليم، هي بين الأعلى على مستوى العالم وبنسبة أكثر من 3000% في فترات معينة.[2]

وتشير إحصائيات استخدام الانترنيت في الشرق الأوسط للعام 2017 إلى أن:[3]

- عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط 147 مليون مستخدم بمعدل 60% من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 246 مليون نسمة.
- عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية النشطين في الشرق الأوسط 93 مليون مستخدم
- عدد مستخدمي الهواتف المحمولة في الشرق الأوسط 313 مليون مستخدم أي بنسبة 127% من عدد السكان

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات: 60% من سكان العام سيستخدمون الانترنيت بحلول 2020:
http://www.rudaw.net/arabic/world/180220178

[2] إحصاءات مستخدمي الانترنيت في البلدان العربية 2017:
https://weedoo.tech/إحصاءات-مستخدمي-الإنترنت-في-البلدان-ا/

[3] إحصاءات استخدام الانترنيت.. مليون مستخدم جديد يوميا:
https://www.tech-wd.com ›

– عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية من الهواتف الذكية في الشرق الأوسط 83 مليون مستخدم

– معدل النمو السنوي في عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط 15%، أي دخول 19 مليون مستخدم جديد سنوياً

– معدل النمو في عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية في الشرق الأوسط 47%، أي دخول 30 مليون مستخدم نشط جديد سنوياً.

– معدل النمو في عدد مشتركي الهواتف المحمولة في الشرق الأوسط 5% سنوياً، أي 15 مليون مشترك جديد.

– معدل النمو في عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية في الشرق الأوسط من الهواتف الذكية 44%، أي 25 مليون مستخدم جديد.

– يبلغ معدل انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط نسبة 60% من السكان والأعلى في أمريكا الشمالية 88% من السكان والأدنى أفريقيا 29% من السكان.

– أعلى نسبة انتشار للإنترنت بين السكان في العالم هي الإمارات بنسبة 99% وتأتي السعودية في المركز 17 بنسبة انتشار 70%.

– أعلى متوسط لسرعة الإنترنت في كوريا الجنوبية 26.3 ميغابت في الثانية، والمتوسط العالمي هو 6.3 ميغابت في الثانية. وفي الإمارات 8.3 أعلى من المتوسط العالمي والسعودية 4,9 ميغابت في الثانية أي أدنى من المتوسط العالمي. ويمكن توضيح الموقف الرقمي لدول الشرق الأوسط من خلال الشكل،(أنظر الشكل رقم 24)

الشكل رقم (24): يوضح الموقف الرقمي لدول الشرق الأوسط:

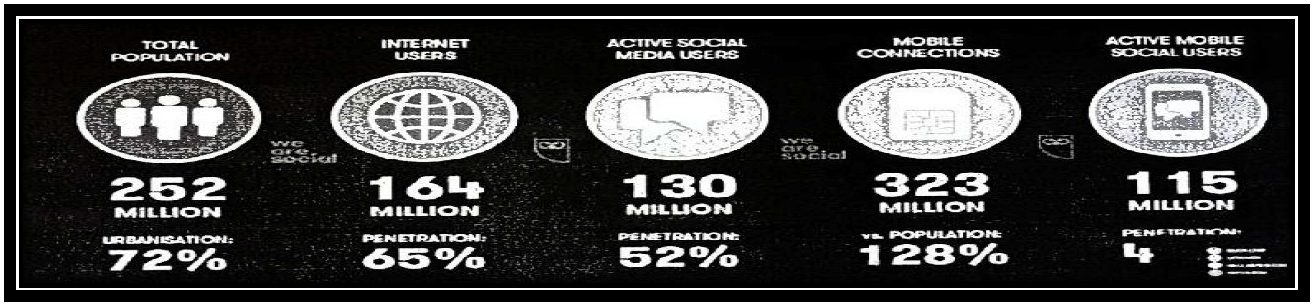

المصدر: العالم الرقمي 2018، 4 مليار مستخدم للانترنيت و مصر الأولى في نسبة الزيادة خلال عام

نقلا عن : https://egypt14.com/2018/01/31/global-digital-report-2018/

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة استخدام الانترنيت في الدول العربية نسبة 50% عام 2025.[1] هذا الارتفاع مثلما يمكن أن يكون فرصة لتعزيز تطوير مجتمعات المعرفة العربية، فقد يشكل خطرا على الحكومات العربية، التي يصعب عليها إحكام الرقابة والتحكم في نقل المعلومات واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

8- المساواة بين الجنسين:

يعني مفهوم المساواة بين الجنسين معاملة الجميع بطريقة تضمن المساواة في الفرص والعائدات، وهي حق من حقوق الإنسان. وهناك اعتراف بذلك على مستوى السياسات الدولية؛ فمثلا تعترف أهداف التنمية المستدامة بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بالمساواة بين الجنسين.

ويجادل تقرير البنك الدولي: "**فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين و التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**" بأن قضية المساواة في النوع الاجتماعي تشكل معضلة في المنطقة، فعلى الرغم من تحقيق معظم دول المنطقة لإنجازات ملحوظة في سد الفجوات في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالمحصلات التعليمية والصحية، إلا أن هذه الاستثمارات في التنمية البشرية لم تترجم حتى الآن إلى تحقيق معدلات مرتفعة متكافئة لمشاركة النساء في الحياة الاقتصادية و السياسية.[2]

كما كشف تقرير نشره **المنتدى الاقتصادي العالمي**(شمل144 دولة)، ترتيب دول العالم في المساواة بين الجنسين، استنادا إلى أربعة مؤشرات هي: الفرص الاقتصادية، والمشاركة في سوق العمل، وإتاحة التعليم والصحة، والتمكين السياسي. وعلى مستوى الدول العربية، كان الظهور الأول في الترتيب **لتونس** التي احتلت المركز 117 إجمالا،وجاء أقوى أرقامها في مؤشر التمكين السياسي، حيث احتلت المركز 55. وتشكل النساء في تونس نسبة 31,3% من أعضاء البرلمان، ويشغلن 23,1% من المناصب الوزارية. فيما وضعت الدراسة تونس في المركز 133 في مؤشر المساواة بين الجنسين في المشاركة بسوق العمل.[3] أما **مصر**، أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، فقد جاءت

[1] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص26

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2012، ص 2

[3] المساواة بين الجنسين ... تعرف على ترتيب الدول العربية
https://www.alhurra.com/a/arab-gender-gap/400748.html

في المركز 134 إجمالا، وأفضل مؤشراتها كان في الصحة، حيث احتلت المركز 99. وأغلقت مصر الفجوة بين الجنسين في عدة مؤشرات فرعية من بينها: الالتحاق بالتعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية. وسجلت الفجوة بين الجنسين لصالح الرجل أكثر اتساع لها في مؤشر الوظائف، خاصة في الوظائف التشريعية ومناصب المدراء وكبار المسؤولين بنسبة 6,4 للنساء مقابل 93,6 للرجال.[1] والشكل التالي يوضح المساواة بين الجنسين قبل عام 2011 وبعده،(أنظر الشكل رقم 25).

الشكل رقم(25): يوضح المساواة بين الجنسين قبل عام 2011 و بعده:

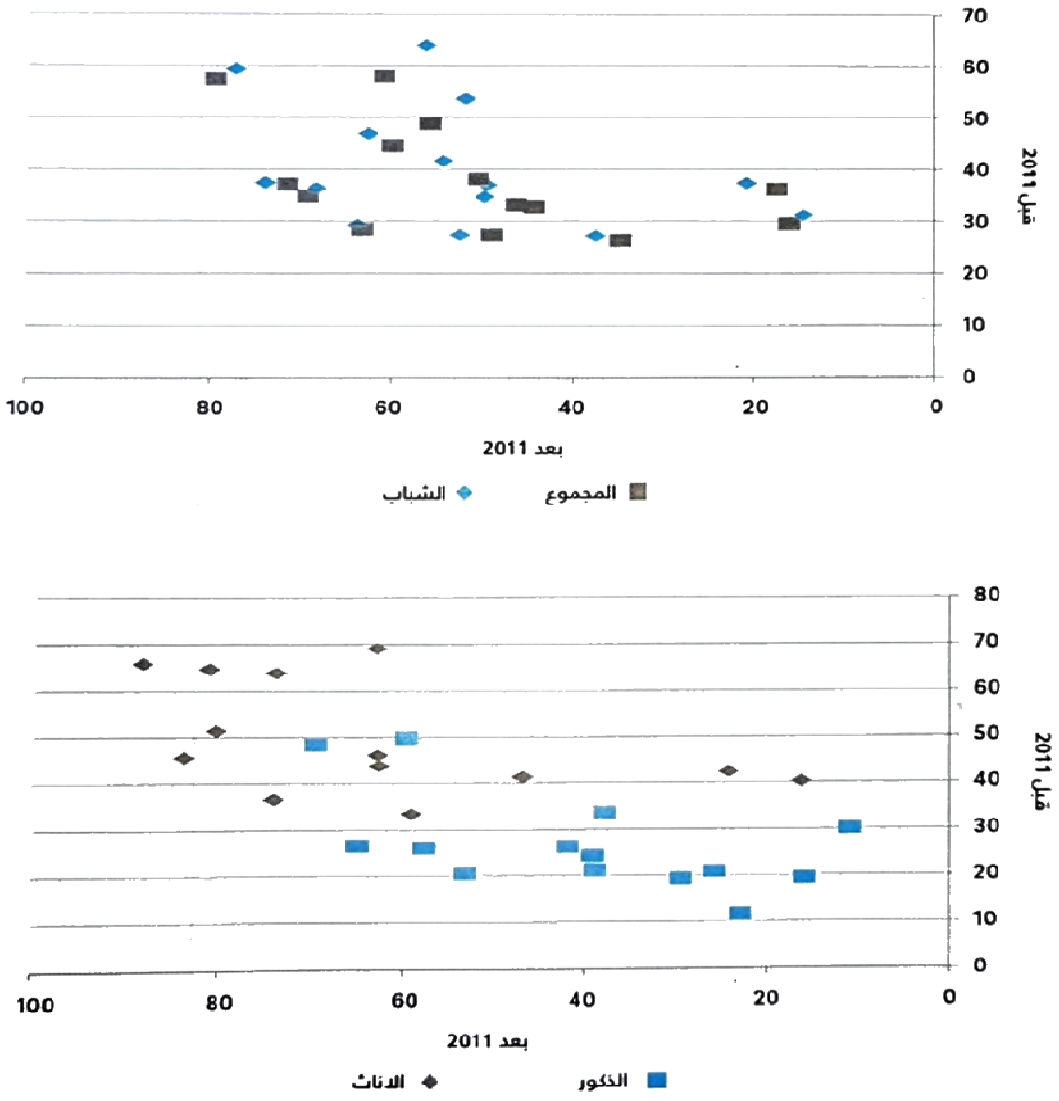

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 47

[1] المساواة بين الجنسين ... تعرف على ترتيب الدول العربية، مرجع سابق.

وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، انخفضت الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة في الدول العربية في العام 2015 لتصل إلى حوالي 58% مقارنة بـ 60% في العام 1995. غير أن الثغرة بين الرجل والمرأة في القوى العاملة في البلدان العربية هي الأعلى وتبلغ مستويات أعلى بكثير من المستويات المسجلة في باقي مناطق العالم خلال الفترة نفسها.[1]

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه من بين أكثر من عشر دول تظهر فيها أعلى مستويات من الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة، نجد 6 دول عربية هي: قطر و**مصر** والعراق والإمارات والمغرب والمملكة العربية السعودية، حيث تحتل الأخيرة المرتبة الأولى من حيث الفجوة في العمل بين الرجل والمرأة.[2] وهناك عوامل أساسية تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أشكال العمل،وهي تشمل: العادات الاجتماعية الرجعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية قانونية للمرأة، والفجوة بين الرجل والمرأة في مجال العامل غير مدفوع الأجر في المنزل، بالإضافة إلى عدم وجود مساواة في تملك الأصول سواء كانت مالية أو عقارية.

تؤدي الأزمات الإنسانية دائما وفي معظم الأحيان، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ومستويات نقص التغذية، مما يضاعف من مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، ويؤدي إلى تأثيرات مختلفة على النساء والرجال والبنات والأولاد، مع احتمال عكس اتجاه مكاسب التنمية التي تم تحقيقيها بمشقة.[3] وعلى العكس، تتيح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فرصة كبيرة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية، الأمر الذي يترتب عليه مستوى أفضل من التعليم والصحة ومستوى أعلى من دخل الفرد.

مستقبلا، من المتوقع أن تتزايد المساواة بين الجنسين ولو بوتيرة بطيئة بسبب وجود تحديات جوهرية في المنطقة العربية بشكل عام؛ حيث يتزايد عدد النساء في السياسة ومجال الأعمال. وهذا ما من شأنه زيادة المطالب على الحكومات في مجالات التعليم والشغل على وجه الخصوص، وما قد

[1] منظمة العمل الدولية، الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة العربية في وسط عالم العمل المتغير، بيروت، 3 نيسان 2017، ص2

[2] المرجع نفسه، ص1

[3] برنامج الأغذية العالمي، سياسة المساواة بين الجنسين 2015–2020، يوليو 2015، ص 7.

ينتج عن الفشل في تحقيق ذلك من تصاعد سخط النساء على الحكومات، وتحولهن إلى قوى ثورية راغبة في تغيير النظام.

المطلب الثاني: محولات اللعبة

تعبر محولات اللعبة عن الأحداث أو الظروف أو المتغيرات التي يكون لها تأثير غير متجانس في المستقبل، وترافقها حالة من عدم اليقين بخصوص الاتجاهات.ويتعلق هذا بحقيقة وجود العديد من الاختيارات والفاعلين المؤثرين في الحدث أو السياق وعدة روابط للمجالات المتغيرة. وتأتي محولات اللعبة على شكل أسئلة في ظل عدم اليقين بشأن تطورها.

1- بطالة الشباب:

يمثل خفض نسبة البطالة لدى الشباب رهانا أساسيا للحكومات العربية، تختلف تداعياته بحسب النجاح أو الفشل في تحقيقه. و بناء على ذلك تتحدد المسارات المختلفة التي تتخذها السيناريوهات المستقبلية.

أبرزت أحداث الربيع العربي أن قطاعات واسعة من السكان تجد نفسها على نحو متزايد في مواجهة محدودية الفرص المتاحة في قطاع الشغل والتحديات الكبيرة لتحسين حياتهم. ومن المحتمل أن يزداد هذا الواقع سوءا لمنطقة لم يصل 60% من سكانها بعد إلى سن الثلاثين. فالبطالة بين الشباب العرب هي الأعلى في العالم، 29% عام 2013 مقابل 13% عالميا، حيث يبلغ الباحثون عن عمل للمرة الأولى نحو نصف العاطلين عن العمل، وهو أيضا أعلى معدل في العالم. وبطالة الشباب مكلفة كثيرا للمجتمعات العربية، وتتطلب تغييرا رئيسيا في تفكير السياسات بشأن فرص العمل. فالمنطقة تحتاج إلى خلق ما يصل إلى أكثر من 60 مليون وظيفة جديدة في العقد المقبل لاستيعاب العدد الكبير من الداخلين إلى القوى العاملة، وجعل البطالة بين الشباب مستقرة.[1]

وقد حظيت تنمية الشباب في المنطقة العربية باهتمام كبير، تجسد في عديد مبادرات البحوث والدراسات، منها **مبادرة الشرق الأوسط للشباب** التي أطلقها عام 2006 مركز "**ولفنسون للتنمية**" في معهد بروكنغز و**كلية دبي للإدارة الحكومية**، والتي تجري أبحاثا عن قضايا الشباب؛ بما فيها الإقصاء

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص 25

والتعليم والعمل والزواج والإسكان والائتمان، وعن كيفية ترابط كل هذه العناصر خلال تجربة الشباب في المرحلة الانتظارية. و أظهرت أبحاث المبادرة أن النتائج السقيمة لسوق العمل بين شباب المنطقة تزيدها حدة تصلبات مؤسساتية رسمية وغير رسمية تحكم أسواق التعليم والتوظيف في المنطقة.[1]

وغالبا ما تكون فرص العمل للشباب غير مستقرة وغير رسمية، ونظرا إلى الظروف القاسية لسوق العمل، يكافح كثير من الشباب العرب، المنتقلين من المدرسة إلى العمل، للعثور على وظيفة في القطاع الرسمي؛ وكثيرون منهم يقبلون بعمل غير رسمي مع أجور منخفضة وظروف عمل سيئة.(أنظر الشكل رقم 26).

الشكل رقم(26): يوضح تطور معدل البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:

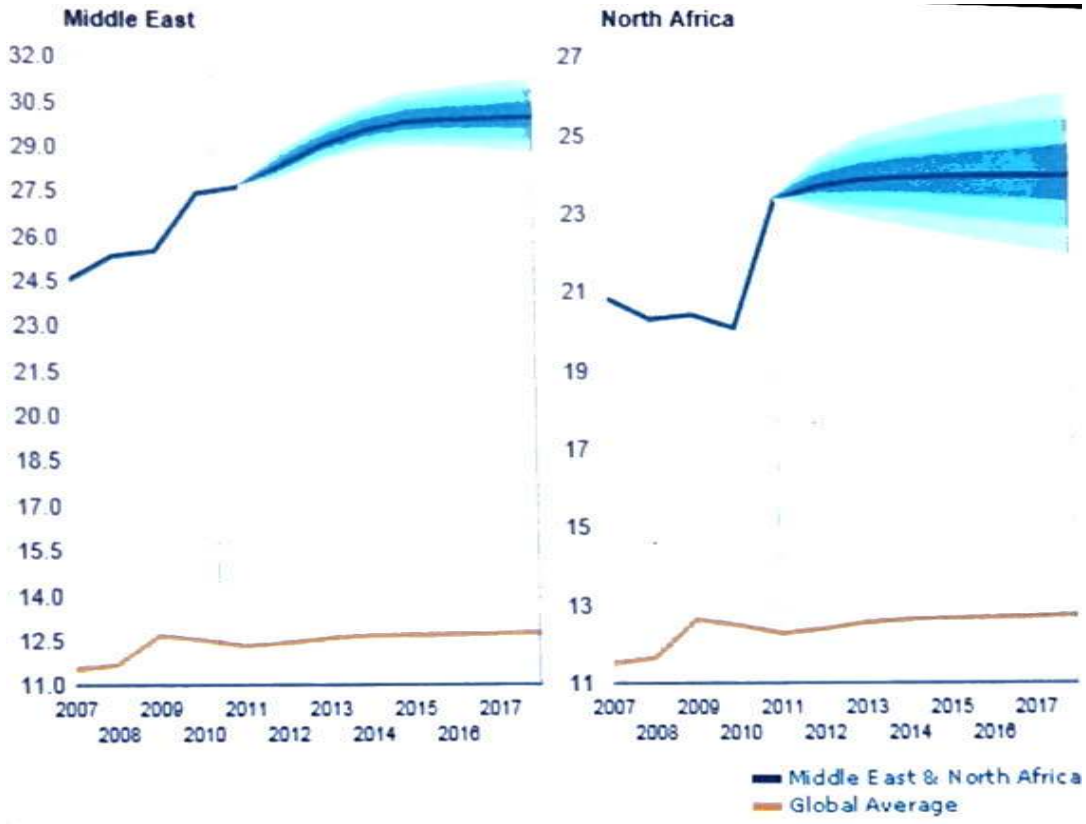

المصدر : سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق،ص 30.

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، مرجع سابق، ص 21

وعلى المستوى القطري، فإن الاستقرار النسبي في معدل ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي، لم يصاحبه خلق لفرص عمل جديدة. فوفق موقع **Trading economics** ، بلغ معدل البطالة في **تونس** 15,5% للعام 2018، وفي **مصر** 10% للعام نفسه، وفي **ليبيا** 17,7%للعام 2017.[1]

وعلى الرغم من أن البطالة عادة ما تتركز بين العمالة غير الماهرة، فإنها مرتفعة خاصة بين خريجي الجامعات، حيث تصل نسب بطالة حاملي الشهادات العليا في **مصر** 36,1%، وفي **تونس** 30,5%.[2] ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو الشرخ العميق بين ما يبحث عنه أرباب العمل وما يبحث عنه الشباب في الوظيفة.

توقع التقرير الصادر عن **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتجية** ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية لتصل إلى نحو 80 مليون عاطل بحلول عام 2025، وهو ما يتطلب ضخ نحو 70 مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية وذلك لتوفير ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنويا. وذكر أن مشكلة البطالة تضاف إلى تحديات التنمية التي تواجه الدول العربية، لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة[3].

إن من أهم أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي معدل النمو السكاني المرتفع وعدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلبات سوق العمل وتراجع نسبة نمو الناتج القومي الداخلي الإجمالي وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة ما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين. ومن بين الأسباب أيضا عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل والتخوف من تحمل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت ونقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد العربي سواء على المستوى الدولي أو الداخلي. يضاف إلى ما سبق، سوء التخطيط الذي يؤدي إلى

[1] https://ar.tradingeconomics.com/country-list/unemployment-rate

[2] أروى الغربي، ما قد لا تعرفه عن بطالة حاملي الشهادات في العالم العربي:
https://www.sasapost.com/unemployment-of-graduates-in-the-arab-world/

[3] تقرير: 80 مليون عاطل في العالم العربي عام 2025:
http://mugtama.com/reports/item/11602-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-80%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%84%D9%81%D9%8A

عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار القومي وضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل ،وهو الأمر الذي يضفي غموضا على حجم سوق العمالة في الوطن العربي.

والحقيقة أن ما يسمى بظاهرة "الانبعاج الشبابي" Youth Bulge تمثل تحد ذو وجهين، فإما أن تكون حافزا للتنمية الاقتصادية تحت تأثير العائد الديمغرافي، أو تتحول إلى مشكلة اجتماعية واقتصادية نتيجة عدم قدرة سوق الشغل استيعاب أعداد الشباب العاطلين، بل قد تتطور مشكلة أمنية. وتربط الدراسات بين الاضطرابات وارتفاع معدلات البطالة في الفئة العمرية من (15إلى30) سنة؛ حيث أن نسبة 80% من النزاعات والحروب الأهلية التي وقعت بين 1970و1999 كانت في دول يشكل فيها الشباب دون سن 30 العاطلين عن العمل نسبة 60%. وتظهر الإحصاءات أن كل درجة مئوية زيادة في عدد السكان من الشباب تضخم خطر النزاع بنسبة 4% في كل دولة، وحيث يشكل الشباب أكثر من 35% من السكان،تزيد مخاطر النزاعات بنسبة 150%.[1] كما وتؤكد بعض الدراسات العلاقة بين زيادة أعداد الشباب العاطل عن العمل وزيادة التعرض لخطر الأنشطة الإرهابية، لذلك تشكل زيادة بطالة الشباب تحديا أمنيا حقيقيا للدول العربية.

إن مشكلة البطالة وعلى خلاف غيرها من المشاكل، من القضايا التي تظهر فيها التطورات بسرعة في حالة وجود السياق المناسب والقرارات المناسبة، أما هامش المناورة فيقتصر على بعض الدول العربية، فعادة ما تؤدي سياسات تحفيز التشغيل إلى تعميق العجز المالي المتضخم بالفعل في دول مثل **مصر**.

2- الارتهان بتقلب أسعار الغذاء:

يمثل تقلب أسعار الغذاء عاملا مركزيا في صياغة السيناريوهات المستقبلية للدول العربية، وذلك بحسب طريقة تعاطي الحكومات مع هذا العامل.

وقد أدت الزيادة السكانية في الدول العربية إلى الاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية، مما جعل معظم هذه الدول عرضة لتقلب أسعار المواد الغذائية، والذي من شأنه أن يؤثر على الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا. وهذا يطرح تحديات معينة خلال فترات التقلب الكبير في الأسواق العالمية.

[1] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص29

وتواجه البلدان المستوردة نوعين من المخاطر: خطر الارتفاعات الحادة في الأسعار وخطر حدوث اضطراب في الإمداد. والطلب في البلدان العربية على واردات الأغذية، خصوصاً الحبوب، ليس مرناً، أي أنها غير قادرة على تخفيض الواردات رداً على زيادة الأسعار، ولذلك يتعين عليها أن تتحمل الأثر الكامل لارتفاع الأسعار. وفي أوقات النواقص تفرض البلدان المنتجة أحياناً حظراً على الصادرات. لذلك قد تكون البلدان العربية غير قادرة على الوصول إلى واردات الأغذية بأي سعر. كما أن واردات الأغذية قد تتوقف بسبب الحرب أو النزاع المدني أو الكوارث الطبيعية.[1]

لذلك يدعم رصد أسعار الأسواق الدولية والوطنية التي تعمل بشكل جيد من خلال توفير معلومات عن السوق تتسم بالشفافية في الوقت المناسب، ويشكل أساساً لوضع القرارات القائمة على الأدلة واستراتيجيات الأمن الغذائي. وقد أثبتت أحداث تقلبات الأسعار الماضية قيمة المعلومات والتحليلات السوقية في الوقت المناسب، من أجل التخفيف من الآثار السلبية على فئات السكان المنخفضة الدخل التي تمثل نفقاتها على الأغذية نسبة كبيرة من مجموع نفقاتها.

وبالنسبة إلى التأثر بتقلب أسعار الغذاء، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات: **المجموعة الأولى** هي الأكثر تأثراً بصدمات الأسعار والإمدادات، وهي البلدان شديدة الاعتماد على الواردات والتي تواجه في الوقت ذاته قيوداً ملزمة على الموارد المالية والعملة الأجنبية، وتشمل بلداناً مثل مصر والأردن ولبنان وتونس. **والمجموعة الثانية** أقل تأثراً بصدمات الأسعار لأن لديها موارد مالية واحتياطات دولية كافية، لكنها عرضة لصدمات الإمدادات لأنها تعتمد إلى حد كبير على الغذاء المستورد، وهي تشمل بلداناً مثل الكويت والسعودية والإمارات. **والمجموعة الثالثة** هي الأقل تأثراً لأنها أقل اعتماداً على السوق الدولية من أجل الأمن الغذائي، ويمكن أن تشمل المغرب وسورية (في أزمنة السلم المدني)[2].

[1] تحقيق الأمن الغذائي العربي رغم تقلب الأسعار:
http://www.alhayat.com/article/665531/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%8

[2] المرجع نفسه

وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة فقد بلغ متوسط مؤشر أسعار الغذاء*160.8 نقطة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مسجلاً بذلك تراجعاً بلغ 2.1 نقطة (1.3 في المائة) مقارنة بمستوياته في أكتوبر/تشرين الأول، ليصل بذلك إلى أدنى مستوى له منذ مايو/أيار 2016 وأقل بنحو 15 نقطة (8.5 في المائة) عن مستوياته في نفس الفترة من السنة الأخيرة. ويرجع الهبوط في نوفمبر/تشرين الثاني إلى الانخفاض الكبير في أسعار الزيت النباتي ومنتجات الألبان والحبوب. وانخفضت معظم قيم أسعار اللحوم، ولكن كان بنسبة طفيفة، بينما استقرت أسعار السكر[1].

ورغم أن مؤشر 2018 سجل هبوطا نسبيا، فذلك لا يجنب البلدان العربية مخاطر ارتفاع الأسعار وتقلبها، الأمر الذي يحتم عليها تطوير استراتيجيات لحماية أمنها الغذائي في عالم يعاني من تقلب أسعار الغذاء. ثمة آليات للتخفيف من حدة هذا العامل، مثل: الاحتفاظ باحتياطات غذائية أكبر ، وعلى البلدان أن تحافظ على احتياطات طوارئ لمساعدة الفئات الأكثر تعرضاً، من دون إعاقة النمو العادي لسوق القطاع الخاص المطلوب من أجل الأمن الغذائي على المدى الطويل. كذلك إنشاء نظام للإنذار المبكر في أسعار المواد الغذائية، وخفض أسعار المواد الغذائية من خلال تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، والحد من الاعتماد على الاستيراد من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة الوطنية، والتحايل على صدمات الأسعار من خلال إنشاء الرقابة التجارية وتوفير مخزونات احتياطية. وفي هذا السياق تعد **تونس** من بين العدد القليل من الدول العربية، التي اتخذت هذه التدابير لتقليل التبعية لتقلب سعر الغذاء.

3- انعدام الأمن:

يشكل الملف الأمني أولوية لدى الحكومات العربية، والتعامل معه سيحدد مسارات السيناريوهات المستقبلية في المنطقة. فالفشل في إدارة هذا الملف يفتح المجال أمام نشاط الجماعات المسلحة التي قد تنجح في تجنيد مجموعات من المواطنين ضد الدولة مثلما هو الحال لدى تنظيم الدولة داعش.

---

* يتكون مؤشر أسعار الغذاء من متوسط مؤشرات خمس مجموعات سلع، مع معايرة لمتوسط حصة الصادرات لكل مجموعة منها للفترة 2002-2004. إجمالا يتضمن المؤشر الكلي 73 تسعيرة يراعيها خبراء السلع في منظمة الأغذية و الزراعة كمعيار للأسعار الدولية للسلع الغذائية، و كل مؤشر فرعي هو المتوسط النسبي لأسعار السلع المدرجة في المجموعة، و سعر الفترة الأساسية يتكون من متوسطات أسعار السنوات 2002-2004.

[1] حالة الأغذية في العالم:

http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/

المنطقة العربية لا تزال عصية على الأمن والاستقرار؛ فهناك جملة من التحديات والمعضلات التي ترتبط بضبط الأمن في المنطقة، سيما في الدول التي تخوض مراحل انتقالية، حددها **يزيد صايغ** في دراسته عن "**معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية 2016**"، من خلال العناصر التالية:[1]

- الأطر الدستورية في هذه الدول مفككة والميدان السياسي يشهد استقطاباً حادا، الأمر الذي يمنع بروز الحوكمة الفعالة لقطاعات الأمن.
- قدرات الدولة تتراجع، الأمر الذي يقوّض قدرة قطاع الأمن على المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصاد العادل (أو ما يسمى منذ القرن الثامن عشر الاقتصاد الأخلاقي).
- إعادة تشديد هذه الحكومات على محاربة الإرهاب، فاقمت أنماط قديمة من السلوكيات العنيفة وإفلات قطاع الأمن من العقاب، ما يعزز مقاومة القطاع للإصلاح، في حين يدفع المواطنين إلى قبول عودة الممارسات السلطوية.
- فاقم تضاؤل موارد الدولة، وازدياد الاقتصادات غير الرسمية، وتراجع الشرعية، تكاليف إصلاح قطاعات الأمن وجعلها أكثر مهنيّة. ودفعت هذه التطوّرات قطاعات الأمن إلى التورّط في الفساد والتواطؤ مع الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة، ما عزز مقاومة هذا القطاع للإصلاح.
- لجأت أعداد متزايدة من المواطنين إلى أشكال بديلة من ضبط الأمن المجتمعي وإلى آليات ترتكز على الأعراف، غير أن هذه الأنظمة تتآكل، ليحل محلها في كثير من الأحيان هيئات هجينة تستند إلى الميليشيات.

وعن مستوى الأمن في الدول العربي، يمكن الاستناد إلى تقييم للأمن الداخلي والبوليس في العالم لعام 2016، وضعه **معهد الاقتصاد والسلام** بطلب من الرابطة الدولية للشرطة ومديرية شرطة الشارقة(دولة الإمارات العربية المتحدة). وتم في الدراسة تقييم قدرة 127 دولة على ضمان الأمن الداخلي لمواطنيها. وجرى التقييم وفقا لـ16 معيارا، من بينها عدد من أفراد الشرطة ورجال الأمن،

[1] يزيد صايغ، "معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية"، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس 2016، ص 7.

والنسبة بين السجناء والحد الأقصى لاستيعاب السجون، وكيف يقدر مواطنو الدولة مستوى أمنهم الخاص، وهلم جرا. وتم نقل المعطيات على مقياس يمتد من 0 إلى 1، وكلما ارتفعت القدرة على توفير الأمن، اقترب موقع هذه الدولة أو تلك من الرقم 1.

وبحسب المقياس حصلت **تونس** على تقييم أفضل من **مصر** بـ 0,554 نقطة مقابل 0,548، ومع ذلك فكلا البلدين يحتلان مراتب متأخرة بالمقارنة مع دول الخليج التي حصلت على تقييم تجاوز 0,7 في المتوسط.[1]

ترتبط التحديات الأمنية في كثير من الدول العربية بخطر الإرهاب في تجلياته المؤسساتية وتنظيماته الجهادية؛ كما هو الحال في **ليبيا** و**شبه جزيرة سيناء في مصر**، فضلا عن تداعيات أخرى. الأمر الذي يؤثر ليس فقط على الجانب الأمني ولكن أيضا على الوضع الاقتصادي؛ حيث رفعت كل الدول العربية من ميزانيات الدفاع في وقت انكماش الاقتصادات، كما تم تحويل البرامج من عديد مشروعات الإصلاح الأخرى التي تعد ذات أولوية، يضاف إلى ذلك تأثير انعدام الأمن على قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي؛ وهنا تعد الحالة **التونسية** و**المصرية** مثالا جيدا على ذلك.

لقد وفرت الحملة الآخذة بالتوسع ضد الإرهاب في أنحاء المنطقة، إطارا معياريا شاملا للسياسة العامة. فالنخب الحاكمة التي تقود دولها الآن، تستغل مواقعها الرسمية لإضفاء الشرعية على سياسات الأمن الصدامية والقمع الوحشي للمعارضة، كما فعل الائتلاف الفضفاض الذي حكم **مصر** في عهد الرئيس **عبد الفتاح السيسي** منذ يوليو 2013. علاوة على ذلك، تمسكت عناصر النظام القديم في معظم الدول العربية التي تمر في مراحل انتقالية، بالخطاب الرسمي الذي يركز على حفظ القانون والنظام العام ومكافحة الإرهاب. وينطبق ذلك حتى على **تونس**، حيث أعطى حزب نداء تونس، الذي فاز في الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2014 وكان يرأسه **الباجي قائد السبسي**، إشارة الموافقة على تشكيل ائتلاف ضم حركة النهضة الإسلامية المعتدلة إلى حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، تبنى قطاع الأمن التونسي خطاباً يرتكز على مكافحة الإرهاب

[1] تقييم مستوى الأمن في العالم:
https://arabic.rt.com/news/819574-تقييم-مستوى-أمن-دول-العالم

لا لتبرير معارضته للإصلاح وإعادة الهيكلة وحسب، بل أيضا لتبرير معارضته لإشراف الحكومة عليه.[1]

وفي هذا الصدد يشير **التقرير الأمريكي حول الاتجاهات العالمية** الصادر عام 1996 عن مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، والذي قدم تصورا عن السيناريوهات المحتمل حدوثها في مناطق العالم خلال 15 عاما القادمة، إلى أن غالبية الدول العربية، لن تنعم بالاستقرار في ظل التدهور الاقتصادي، وغياب الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى الصراع العرقي والديني، وربما تؤدي هذه العوامل إلى فقد السيطرة، وتفجر الأوضاع إلى الدرجة التي تجبر دول الجوار على التدخل لاحتواء الآثار، وسيكون استدعاء الولايات المتحدة للتدخل متكررا في الفترة القادمة، ليس فقط باسم هذه الدول، ولكن باسم الإنسانية.[2]

وعن طريقة التعامل مع التحديات الأمنية في الدول العربية، تطرح بعض الأفكار التي تصب في اتجاه صياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات، من قبيل تجديد الفكر الأمني، تدعيم التعاون الإقليمي من أجل التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، تدعيم التعاون الإقليمي والدولي في مجال تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب، وتدعيم اتجاهات تحديث الأجهزة الأمنية.

4- الانعكاسات الإقليمية:

يمثل الوضع الإقليمي متغيرا أساسيا في تحديد ملامح السيناريوهات المحتملة للمنطقة العربية، وذلك في ظل التهديدات المحتملة التي يحويها الجوار، و كذا الأطماع الخارجية المتصلة بالنفوذ والمصالح.

يهدد الانفجار الداخلي في بعض الدول العربية بسحب دول الجوار إلى مستنقع اللاأمن وعدم الاستقرار؛ وأية قراءة للتطورات الحاصلة في **ليبيا**، تفضي إلى ربط واضح بين تدهور الأوضاع في ليبيا واحتمالات تصدير الأخطار إلى الجوار الإقليمي. الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة الملحة: ماذا يعني أمنيا خروج "داعش" من سرت وانتشاره في دول الجوار؟، كيف يمكن تفسير بعض التقارير

[1] يزيد صايغ، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[2] الرؤية الأوربية لمستقبل العالم العربي في عام 2025،على الموقع : tunisianow.net.tn/.../

الغربية التي تشير إلى أن جميع المشاريع الإرهابية لضرب دول جوار ليبيا وأوروبا يتم إعدادها فوق الأراضي الليبية؟، وما درجة الاستعداد الأمني في دول الجوار الليبي ؟.

في ظل هذه الأوضاع، يواجه الأمن القومي العربي، بصفة عامة، كثيرًا من التحديات والمخاطر والمهددات الرئيسية التي تكمن في عوامل أساسية، فيما لم تتمكن الآليات الأمنية القائمة على المستوى العربي، من تطوير القدرات للتعامل معها. ومن جملة الأسباب التي تقف عائقا أمام تفعيل القدرات الأمنية العربية الجماعية: [1]

1-عامل التدخلات الإقليمية الخارجية، وهذا النوع من التدخلات يحمل خصوصية خطيرة تميزه عن التدخلات الخارجية الدولية. فالتدخلات الإقليمية تكمن آثارها الخطيرة في كونها تحمل دوما نزعة الأطماع التوسعية الجغرافية وبسط النفوذ على حساب السيادة الوطنية للدول العربية، وتستخدم النزعات المذهبية والطائفية والاختلافات الإثنية والعرقية وسيلة لدعم سياساتها التدخلية وزرع بذور الفتن الطائفية في الدول العربية.

2- اعتماد الأمن القومي لعدد من دول العالم العربي (جزئيًا أو كليًا) على عنصر الدعم الخارجي والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، والفشل المستمر في التمكن من تطوير قدرات الدفاع الذاتي. وهذا العامل لا يمكن الركون إليه لكون الضمانات الخارجية عاملاً متذبذبًا وقابلاً للتغيير مع أي تغيير في الظروف أو البيئة السياسية الدولية، أو تغيير الأولويات، أو حتى في تغير الحكومات أو القيادة السياسية في الدولة المانحة للضمانات.

3- التركيز على الإرهاب بكونه المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر، في حين أنه لا يمكن اختزال التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية عبر التركيز على مكافحة الإرهاب، وإهمال المخاطر والتهديدات الأخرى التي تشكل تحديات حقيقية للدولة والمجتمع في العالم العربي.

يبدو العالم العربي محشورا بين قوى إقليمية (إسرائيل، تركيا، إيران) لكل منها أطماعها الخاصة فيه ولديها وسائل لتحقيقها، ومن الواضح أنه يصعب وضع هذه القوى الثلاث في سلة واحدة. وللأسف لا توجد دولة عربية أو مجموعة عربية موحدة قادرة على قيادة النظام العربي في الوقت الحاضر

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الأمن القومي العربي في خطر.. والحلول مؤجلة، نقلا عن جريدة الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/811831/

للوقوف في وجه هذه الأطماع، أو تبني سياسات قادرة على حل مشكلات المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها.

هناك من يدفع بالمنطقة نحو اصطفاف دولها حول محورين يوصف أحدهما بالمعتدل والآخر بالمتطرف، غير أن المتأمل للشركاء المحتملين في كل قطب يكشف عن مفارقة خطيرة. فعلى الجانب المتطرف توجد، إيران وسوريا وحزب الله وحماس والجهاد، وعلى الجانب المعتدل توجد، إسرائيل والدول أو الأطراف العربية المرتبطة معها باتفاقيات مثل مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ودول الخليج العربي المرتبطة بالسياسة الأميركية. أما تركيا فتعمل على سحب نفسها بعيدا عن نطاق هذا الاستقطاب وتحاول أن تضع نفسها على مسافة متساوية من الجميع. ومن الواضح أن الدول والأطراف العربية جميعها تبدو تابعة داخل هذه الحالة الاستقطابية، حيث تتصدر إيران موقع القيادة الفعلية لمحور التطرف وإسرائيل موقع القيادة الفعلية لمحور الاعتدال.[1]

من جهة أخرى، ستكون المنطقة العربية عرضة لتأثيرات مباشرة في حال استطاعت إيران حيازة قوى نووية في العقد المقبل، لأنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تمكين حلفاء إقليميين في المنطقة مثل حماس وحزب الله والنظام السوري.

5- التحول الديمقراطي و استيعاب تيارات الإسلام السياسي:

لا تزال دول الثورات العربية تكافح من أجل إقامة نظام سياسي جديد قوامه الديمقراطية، وعلى الرغم من التفاوت في مخرجات المرحلة الانتقالية حتى الآن، تبقى الحالة التونسية متقدمة بخطوة عن غيرها، وإن لم يكن ذلك دليلا كافيا على مستقبل نظامها السياسي.

فعملية التحول الديمقراطي تصبح أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً في أعقاب الثورات والحروب الأهلية،حيث أن التحرك على طريق تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب في هذه الحالة تحقيق مصالحة وطنية شاملة وحقيقية تشكل أرضية للسلم الأهلي والانتقال الديمقراطي، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة، بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي الجمعي لمختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية، بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمى لمواطنيها.

[1] سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي:
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2008/201172204352828470.html

وفي إطار دراسة وتحليل تعثر التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الربيع العربي، صدر حديثا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "**الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**" 2018، الذي يشتمل على شهادات وقراءات من واقع التجربة الثورية العربية:[1]

حيث قدم **عبد الفتاح مورو** شهادته في الثورة التونسية والتجربة التوافقية بين القوى السياسية في تونس. في: "من إطاحة الاستبداد إلى حماية التحول الديمقراطي: قراءة في الأنموذج التونسي".

كما درس **أحمد عبد الحميد حسين** الأحزاب المصرية ودورها في إنجاز التحول الديمقراطي والبدائل المتاحة، متخذا من حالة حزب مصر القوية مثالا لها. في: "الممارسة الحزبية وتعثر عملية التحول الديمقراطي في مصر؛ حزب مصر القوية – دراسة حالة".

من جهته، حلل **مصطفى عمر التير** في: "الربيع العربي والتحوّل الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية"، تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا، في ضوء معرفة سوسيولوجية تاريخية سياسية لتطورات العلاقة بين المجتمع الليبي الحديث والنظام الليبي، منطلقا من فرضية تجمع بين ثلاثة متغيرات مترابطة: التحديث والحداثة والديمقراطية.

إذن، لم تشهد دول الثورات العربية حتى الآن تطورات حقيقية وجادة تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك باستثناء **تونس**، حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة ما في احتواء تداعيات سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية الحادة التي كادت أن تعصف بالمسار الانتقالي برمته، وحققوا توافقا على خارطة طريق واضحة، تم في إطارها إصدار دستور يوصف بـ الحداثي الديمقراطي، ويجرى التحضير للاستحقاقات التالية؛ الانتخابات التشريعية والرئاسية*.

وبالمقابل، ضاعت **مصر** في متاهات مراحل انتقالية صعبة ومعقدة، أنهكت الدولة والمجتمع على حد سواء، حيث غلب عليها طابع سوء الإدارة، والاستقطاب الديني، والانقسام السياسي، وتراجع هيبة الدولة وسيادة القانون. كما وقعت **ليبيا** فريسة لحالة من الفوضى والانفلات تكاد أن تعيدها إلى عصر

[1] لمزيد من التفصيل راجع: مجموعة مؤلفين، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي و مآلاته**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2018.

* على إثر وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في 25 جويلية 2019، تم الإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، تقرر تاريخها في 15 سبتمبر 2019 بدلا من 17 نوفمبر 2019، و هي تسبق الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في 6 أكتوبر 2019، بعدما كانت هذه الأخيرة مقررة قبل الانتخابات الرئاسية.

ما قبل الدولة.[1] وربما هذا ما جعل البعض يروج للنموذج التونسي، على الرغم من عدم كونه مثاليا، عله يشكل حافزا لخلق نماذج مشابهة في المنطقة، وإلا فالنتيجة ستكون مزيدا من الاضطرابات الناتجة عن إعادة تأسيس التسلطية في الدول العربية.

أما عن استيعاب الإسلام السياسي، فمن المعلوم أنه يمكن توظيف الدين في سياقات مختلفة لدعم عملية التحول الديمقراطي أو لتبرير الاستبداد، وفى ظل الصعود السياسي للإسلاميين في مرحلة التي تلت الثورات العربية مباشرة؛ النهضة في **تونس**، والإخوان في **مصر**، طرحت بقوة قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وبخاصة في ظل وجود تراث ضخم من الأدبيات السابقة التي قرنت الحركات الإسلامية بالتسلطية.

وتطرح علاقة الإسلاميين بالديمقراطية العديد من الإشكاليات منها: مدى القدرة على الفصل بين الدعوي والسياسي في ممارسات الحركات والأحزاب الإسلامية، ومدى قبول الإسلاميين بالديمقراطية كاختيار نهائي بما ينطوي عليه ذلك من تسليم بأسس ومبادئ جوهرية مثل مدنية الدولة، والشعب مصدر السلطات، والمواطنة التي جوهرها تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، فضلاً عن إيجاد الضمانات التي تحول دون توظيف الدين من أجل تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية، وذلك دون نفى حق هذه الأحزاب والجماعات في أن تتخذ من الإسلام مرجعية لها.[2]

في مرحلة لاحقة، شهدت حركات الإسلام السياسي موجة تراجع مثلها انحسار دور حزب النهضة في الحياة السياسة في **تونس**، وحظر جماعة الإخوان المسلمين في **مصر** باعتبارها منظمة إرهابية. هذا ما طرح عديد التساؤلات بشأن مستقبل هذه الحركات؛ فهل يتوقع أن تعود تيارات الإسلام السياسي للعب دور فاعل في السياسة العربية، وما هي تداعيات ذلك على الصعيد السياسي محليا وإقليميا؟.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، على الموقع: http://democracy.ahram.org.eg/News/1045.aspx

[2] حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي، مجلة الديمقراطية، على الموقع: http://democracy.ahram.org.eg/News/426.aspx

إن ما حدث في دول الثورات العربية يؤكد على وجود كثير من العقبات والتحديات التي تكتنف عملية التحول الديمقراطي في دول كان يفترض أن يكون التحول فيها سلسلا **(باستثناء ليبيا)**، بسبب سرعة وسلمية إحداث التغيير السياسي من ناحية، ووجود بعض المقومات أو العناصر المساعدة على التحول الديمقراطي من ناحية أخرى. وعلى ذلك، يتوقف مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية في جانب هام منه على مدى التزام التيارات الإسلامية وكذا مختلف القوى والأحزاب السياسية بالديمقراطية كاختيار نهائي، ومدى التزامهم باحترام قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، بحيث لا يكون في مقدور أي تيار أو حزب سياسي أن ينقلب عليها.

المبحث الثالث: السيناريوهات المتوقعة للثورات العربية والعالم العربي

تنطلق الدراسات المستقبلية من مسلمة أن المستقبل مستقبلات، ومن ثم فدراسة المستقبل دراسة مفتوحة على جميع الاحتمالات والسيناريوهات. وتستند هذه المسلمة إلى تفكيك مفهوم المستقبل بوصفه سيرورة أو سيرورات زمنية احتمالية للتغير متعدد الأبعاد أمام كل فاعل اجتماعي، إلى مستقبلات تتأرجح في قوة احتمالية تحققها أو عدم تحققها بحسب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية والملابسات الذاتية.

ولذلك نجد عالم مستقبلات التربية والتعليم الكندي **نورمان هونشي Norman Huanshi** ، يقترح طريقة لتصنيف الزمن المستقبلي (أو الأزمنة المستقبلية/المستقبلات)، وفقا لأربعة أصناف: المستقبل الممكن؛Avenir possible، المستقبل المعقول/ المنطقي/ الحتمي التحقّق؛Avenir plausible، المستقبل المحتمل؛Avenir probable، المستقبل المرغوب فيه أو المستقبل المعياري أو المفضل؛ Avenir préférable.[1]

إن دول الثورات العربية تعيش حالة سيولة استثنائية، وهي دون شك حالة تحولات تاريخية في منطقة بالغة الحساسية، وأي استنتاجات بشأن التقدم أو التراجع لن تكون دقيقة، لأن تغير الوضع، بل ربما انقلابه، يبقى واردا. لذلك تم الاعتماد على تقنية السيناريوهات التي تحاول بناء تصورات افتراضية متعددة لوضع مستقبلي ما، بناء على عوامل مختارة في ضوء المعرفة المتوافرة عن الماضي والحاضر، وهو الأمر الذي يؤكد الظرفية وعوامل الشك و التردد التي تتسم بها السيناريوهات. يحدد هذا المبحث ثلاثة سيناريوهات مختلفة لدول الثورات العربية ، على ضوء مستقبل الأوضاع في العالم العربي، توضح مآل الحالات النهائية للمستقبلات الثلاث الممكنة. وتأخذ هذه السيناريوهات بعين الاعتبار التوجهات الرئيسية التي من غير المرجع أن تتغير، كما تطور ثلاثة طرق مختلفة يستطيع من خلالها الفاعلون الرئيسيون أن يحولوا مجرى الأحداث في المنطقة العربية. وهكذا يتوقع أن تتجه دول الثورات العربية، إما نحو الاضطراب كامتداد للوضع القائم؛ نتيجة الطريقة المنتهجة في إدارة الأزمات، أو نحو الانهيار الداخلي، بسبب الفشل في معالجة المشكلات ذات الأولوية، وإما نحو الطفرة بتأثير من جدوى المبادرات والعمليات الإصلاحية.

[1] قاسم حجاج، "أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي: مدخل معرفي منهجي". استشراف، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الأول: السيناريو الخطي

إن السيناريو الخطي هو امتداد عبر الزمن لواقع معاش، لكن ذلك لا يعني تكرار كل تفاصيل هذا الواقع، وإنما المقصود هو أن هذا السيناريو امتداد لمنطق عام جاري تطبيقه. لذلك يقتضي تحديد ملامح هذا السيناريو تحليل الواقع واستخلاص بعض من خصائصه بما يساعد على إبداء عدد من الملاحظات حول القضايا ذات الأهمية فيه.

في هذا السيناريو الذي يعد الأكثر معقولية، من المتوقع أن تدار القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من دون أن تعالج جذريا، لذلك تبقى الأوضاع على ما هي عليه، ويصل السخط إلى نقطة الغليان، لكن دون أن يتجاوزها؛ ما يؤدي إلى اضطرابات وانتفاضات تطيل أمد عدم الاستقرار.

وبوجه عام، تشير دراسة نشرها **المركز الأطلنطي** وأعدها ماثيو بوروز **Mathew J. Burrows** (مدير إحدى المبادرات الإستراتيجية بمركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي)، بعنوان "الشرق الأوسط 2020: دور الشرق الأوسط في تشكيل الاتجاهات العالمية"، إلى ما تسميه **السلطوية الجديدة** في الشرق الأوسط، حيث يتضاءل دعم الطبقة الوسطى للحريات الجديدة بشكل كبير لمصلحة الاستقرار، مع تزايد التوترات الاجتماعية الدينية، وضعف مستوى التماسك الاجتماعي، مما يسهم بشكل كبير في دعم بقاء الأنظمة الحاكمة.[1]

تواجه الدول العربية حتى العام 2025 جملة من التحديات، يأتي على رأسها مشكل البطالة بين الشباب سيما لدى الجامعيين، وذلك نتيجة النمو السكاني وعدم قدرة أسواق العمل على استيعاب طالبي العمل الجدد. وعلى الرغم من البرامج الإصلاحية التي بذلتها هذه الدول من أجل امتصاص البطالة في إطار سياساتها التشغيلية، فإن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب. تمكنت بعض الدول مثل **تونس** من تحسين فرص العمل والتوظيف للسكان ذوي المهارات العالية، لكن دول أخرى لم تنجح في هذا المسعى. وهناك عدة أسباب تجعل من العام 2025 يبدو أسوأ بكثير من عام 2011 من حيث معدلات البطالة بين الشباب. وتذهب دراسة صادرة عن **معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية**

[1] Mathew J. Burrows, Middle East 2020: Shaped by or Shaper of Global Trends?, Atlantic Council of the United States, August 2014,p: http://www.atlanticcouncil.org/images/files/ME2020.pdf

الروسي بعنوان: "التوقعات الإستراتيجية العالمية حتى سنة 2030 "، إلى أن الابتكارات الجديدة مثلما ستوفر أنواعا جديدة من الوظائف، فسيكون هناك عدد من الوظائف والمهن لا داعي لها.[1] الأمر الذي سيؤثر سلبا على مستوى خلق الوظائف.

من جهة ثانية، فشل التكامل الاقتصادي في تقديم حل لمشكل البطالة. وعلى الرغم من أن الدول العربية قد استكملت مؤخرا متطلبات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن ذلك لم يكن له التأثير المطلوب على الناتج المحلي الإجمالي أو في معدلات البطالة. بلغت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية 0,1% فقط ، أما في **مصر** فقد كانت النسبة 0,4%. أما معدل البطالة فقد كان ينخفض ويزيد بنسب متفاوتة نتيجة اتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى؛ فمنذ 2015 انخفض بنسبة 0,5% في **مصر**، بينما ارتفع بنسبة 0,3% في **ليبيا**.[2]

إضافة إلى ما سبق، لم تنجح الدول العربية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لخلق فرص العمل. ومن المتوقع أن يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عام 2025 إما إلى الدول المستقرة تقليديا مثل دول الخليج، وإما إلى **تونس**؛ البلد الوحيد حتى الآن القادر على جذب المستثمرين. أما في الدول العربية الأخرى فلا زالت البيروقراطية والخوف من عدم الاستقرار السياسي، وكذا التركيز على استثمارات رأس المال الكبيرة وغير كثيفة العمالة من أكبر العقبات أمام المستثمرين؛ فمثلا **مصر** التي نجحت في استقطاب عدد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية مثل مايكروسفت وأوراكل وفودافون وآي بي إم، فقدت عددا من المستثمرين نتيجة الحرب الطويلة على الإرهاب؛ حيث أغلقت شركة أيكيا في مصر عام 2017 بعد هجوم على مقرها، ولحقت بها شركة كوكا كولا التي نقلت نشاطها الإقليمي إلى **تونس**.[3]

كما وتضررت السياحة أيضا بسبب التهديدات الإرهابية، ففي **مصر** –حيث يشكل القطاع السياحي المصدر الرئيسي للدخل*– أثرت الهجمات الإرهابية سلبا على صناعة السياحة؛ حيث

---

[1] التوقعات الإستراتيجية العالمية حتى سنة 2030:
https://www.politics-dz.com/community/threads/altuqyat-al-stratigi-alyalmi-xht-sn-2030.9151/

[2] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص 37.

* قبل عام 2011، مثلت السياحة ما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن توفيرها 10,9% من فرص العمل.

خفضت عوائدها، كما أن اتجاه السياحة(ذات الطابع الأوربي) تغير نحو **تونس** والأردن. كل هذا أدى إلى تزايد أعداد العاطلين من الشباب المتعلم.

من الجانب الأمني، و بحسب الدراسة الاستشرافية التي أصدرها **مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي** في ديسمبر2012، في التقرير الخاص بالاتجاهات العالمية عام 2030:

Global Trends 2030:Alternatives World National Intelligence Council

لن تتمكن الدول العربية من إيجاد تعاون إقليمي يمكنها من معالجة القضايا الأمنية حتى عام 2030. وسيعتمد مستقبل الشرق الأوسط على عدد من المحددات مثل طبيعة التوجهات للحركات الإسلامية، ومدى ضعف الحكومات، وتنامي النزاعات الإثنية، وامتلاك إيران لسلاح نووي، ومدى انخراط الإقليم في العولمة، وكيفية تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي.[1]

يمثل الإرهاب أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية، ورغم بعض الانتصارات التكتيكية المحققة إلا أن القضاء التام على الشبكات الإرهابية لم يتحقق في الكثير من الدول. تمكنت **تونس ومصر** من احتواء مشكلة الإرهاب بشكل ما دون حل نهائي جذري، بينما تجري محاولة احتواء المشكلة في **ليبيا** في ظل العنف الممتد ومخاطر انهيار الدولة. ورغم المخاوف بشأن وجود جيوب إقليمية تدعم وجود الشبكات الإرهابية، فإن الهزائم التي مني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بعد الانسحاب من سوريا؛ بما قلص مجال عملياتها ونشاطها، ساهم بعض الشيء في تهدئة هذه المخاوف. وفي المقابل، برزت العديد من المنظمات الجهادية، أو انشقت أو أعادت تسمية نفسها على مدى العقد الماضي، التي عملت على تجنيد متطوعين بهدف الإضرار بالدولة من أجل تغيير النظام وتأسيس شكل من الدولة الإسلامية. وقد فشلت هذه الحركات في تشكيل كتلة متماسكة؛ وحتى الآن تنخرط في اقتتال داخلي، الأمر الذي أضر كثيرا بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وعلى مستوى العمل العربي المشترك في المجال الأمني، شكل البوليس العربي في أعقاب التهديدات الإرهابية على معرض إكسبو في الإمارات العربية المتحدة العام 2020 وكأس العالم المقام في قطر العام 2022، وهو هيئة تنسيقية تركز على تبادل المعلومات في المسائل الاستخباراتية بين البوليس العربي ورؤساء وكالات الأمن، وتم مؤخرا صياغة مذكرة الاعتقال العربية. وعلى الرغم من

[1] وليد عبد الحي، مراجعة كتاب: **الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية**، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/03/2013325151912299122.html

عدم انضمام جميع الدول العربية واستغراق بعض الوقت لتحديث مختلف أنظمة مراقبة الحدود وتنسيقها، فإن البوليس العربي يعد إنجازا في التكامل العربي.[1]

وعن التحول الديمقراطي، تعد **تونس** الوحيدة من بين الدول العربية التي نجحت في عملية الانتقال الديمقراطي، مع أن الأمر لم كن سهلا، خاصة في مواجهة الإرهاب ومع ارتفاع عدد العائدين من الحرب السورية والمتسللين من ليبيا. ساهم في عملية التحول الناجحة في تونس عاملان:[2]

الأول، إصلاح القطاع الأمني عام 2014 الذي شمل ؛ إنشاء ديوان المظالم للقوات المسلحة ثم للشرطة، وجهاز الرقابة المدنية، زيادة رواتب أفراد الجيش والشرطة، تحديث المعدات، ومراجعة الإطار القانوني. هذا ما سمح بتفعيل إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. و**العامل الثاني**، هو تعزيز الفكر والوعي السياسي الحر؛ حيث أجريت جولتان من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2019 و 2024، وسيطر عليهما حزبا النهضة ونداء تونس دون احتكار، كما ظهرت عدة أحزاب في المشهد السياسي التونسي. ولا تزال تونس في طريقها نحو الإصلاح والتنمية الاقتصادية، تقدم نفسها كمثال لباقي الدول العربية الأخرى. كما تواجه الدول العربية تحديات خطيرة ترتبط باحتمال زعزعة استقرار المنطقة ككل على يد إيران النووية. فاحتمال امتلاك إيران للقوى النووية يهدد بزعزعة استقرار المنطقة العربية، كما أن له تبعات تتعلق بدور حزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية في العراق. ويشكل خروج إيران من النظام الدولي لمنع الانتشار النووي تحطيما لمنطق الثقة والامتناع المتبادلين اللذين شكلا أساس معاهدة حظر الانتشار النووي، الأمر الذي سيفجر سباق التسلح النووي في المنطقة من قبل الدول العربية الرئيسة. وترى الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية، أن الأزمة الإيرانية تتعلق بالنتائج المحتملة لصنع قنبلة نووية إيرانية، إذ ستلجأ بصفة خاصة السعودية وتركيا ومصر إلى إنتاج قنابلها النووية . وهنا لا يصبح الاختيار بين أن يكون في العالم 9 أو 10 دول نووية،ولكنه سيصبح بين أن تكون هناك 9 و30 دولة أو أكثر.[3]

[1] European Union Institute for Security Studies, REPORT Nº 22 — February 2015, **Arab futures: Three scenarios for 2025**, p.27.

[2] Ibid,p p 28-29.

[3] توفيق المديني، التحدي النووي الإيراني وتداعياته الدولية والإقليمية:
https://www.turess.com/alwasat/5751

ما زالت الأوضاع في **ليبيا** تؤثر على الجوار الإقليمي، ورغم فشل محاولات إنهاء النزاع فإن المشهد العام والاحتمالات التابعة له أفضل من وقت مضى. ورغم التعافي البطيء لا تزال ليبيا تواجه خطر الاضطرابات والمجموعات الإرهابية، وقد جاء الاستقرار السياسي النسبي نتيجة جهود الوساطة الدولية الشاقة التي وضعت العملية السياسية في منحاها الصحيح في انتظار تحقيق مكاسب أكثر في هذا المجال. كما تعطلت إعادة بناء قوات الأمن الليبية عدة مرات منذ نهاية الصراع بسبب عنف الميليشيات والجمود السياسي، لكنها لا تزال تحرز تقدما. ومن الناحية الاقتصادية، لا تزال الإنتاجية من النفط غير كافية لتوليد الإيرادات الضرورية لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت خلال الحرب وفي أعقابها. وعن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي فلا يزال قائما بشكل مريع مع الاضطرابات المتكررة والمتزامنة مع ذكرى الانتفاضة الأولى والثانية. ولم تتمكن إسرائيل من تفكيك احتمالات تصاعد عنف حماس، وواجهت عملية السلام شللا نتيجة الجمود السياسي بين الجانبين.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن تطورات الأوضاع في دول الثورات العربية تتجه في هذا السيناريو نحو: الانتقال الديمقراطي واستمرارية جاذبية النموذج التونسي في مقابل عودة النظام التسلطي في مصر، وانعدام الأمن في ليبيا. والشكل التالي يوضح السيناريو الخطي،(أنظر الشكل رقم 27).

الشكل رقم(27): السيناريو الخطي:

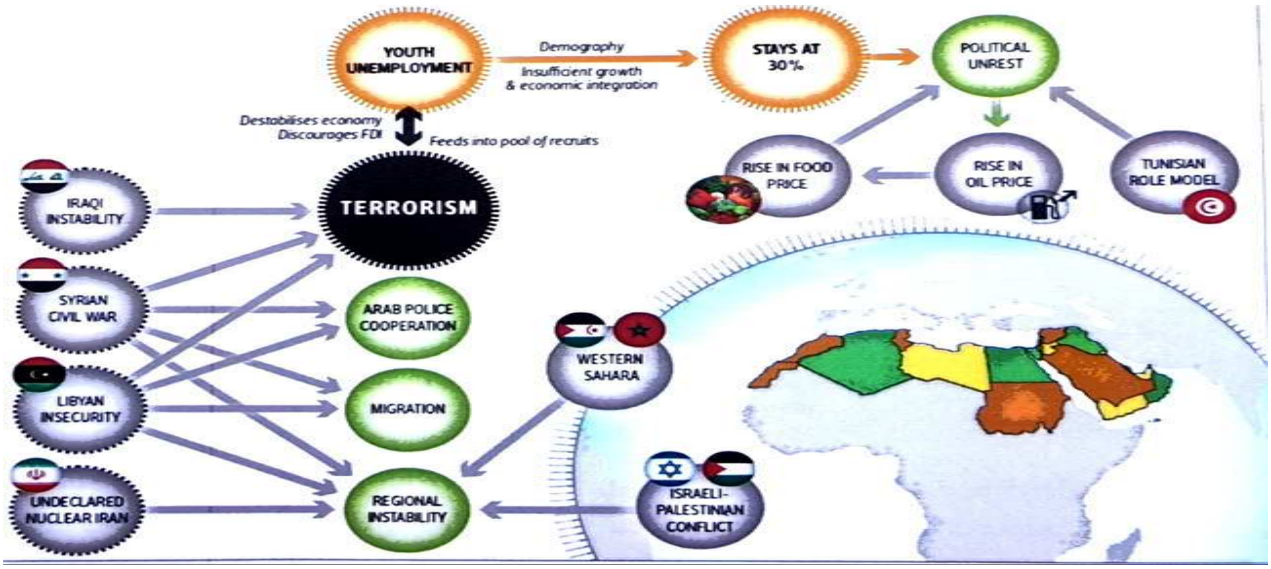

المصدر: European Union Institute for Security Studies, REPORT Nº 22 op cit, p.24.

المطلب الثاني: السيناريو الراديكالي

في هذا السيناريو الأكثر سوءا، يتوقع أن تفشل الحكومات العربية في علاج القضايا الحاسمة سيما منها الاقتصادية، نتيجة تركيزها على البعد الأمني واعتباره أولوية الأولويات؛ وهو ما يؤدي إلى انتشار السخط والتذمر في الأوساط الشعبية بما يفضي إلى اضطراب واسع تصعب السيطرة عليه.

وبحسب دراسة لـ **ويلفريد بوختا Buchta Wilfried** (باحث في الشؤون الإسلامية لدى منظمة الأمم المتحدة)، فمن المرجح أن جل منطقة الشرق الأوسط ستبقى تحت وطأة الفوضى والإرهاب إلى حدود موفى سنة 2027. وسيترتب عن ذلك انتشار ظاهرة اللجوء، فضلا عن إمكانية تسلل الإرهابيين إلى كل أنحاء المنطقة، الأمر الذي لا يهدد استقرار العالم العربي فحسب، بل أيضا أمن الدول الغربية.[1]

لقد أهملت الدول العربية قضايا الإصلاح التي من شأنها تحفيز الاقتصاد وخلق مناصب شغل وتحقيق الاستقرار، نتيجة انشغالها بمكافحة الإرهاب الذي أصبح يتصدر أولوية الإنفاق والتكاليف، وكذلك نتيجة التوقعات المتفائلة بالنمو والانخفاض المؤقت في أسعار المواد الغذائية. بدأت الاقتصادات العربية بالانكماش، بعد التعافي الطفيف من اضطرابات 2011، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: انعدام الأمن والاستقرار، ارتفاع أسعار الغذاء، الإعانات غير المستدامة والديون المالية التي أدت إلى الشلل الاقتصادي. من جهة أخرى تضرر قطاع السياحة وتعرض لانخفاض حاد في الوظائف بسبب الاضطرابات والإرهاب مثلما تضرر القطاع الفلاحي بفعل تأثره بالتغير المناخي. ونتيجة لما سبق، اتجهت الدول العربية نحو اتخاذ تدابير وإجراءات ترقيعية للتخفيف من تأزم الوضع أثرت بالسلب على العملية الإنتاجية.

وقد كشف **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016**، عن مدى كارثية الوضع في العالم العربي، حيث أكد أن معظم الحكومات العربية لم تستفد بشكل فعلي من ثورات الربيع العربي، التي أدت إلى سقوط الديكتاتوريات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. ففي أعقاب الثورات التي شهدتها بلدانهم،

[1] ويلفريد بوختا، كيف سيصبح العالم العربي بعد عشر سنوات؟: http://www.noonpost.org/content/17745

تقاعست الحكومات العربية عن اتخاذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بالقضاء على المشاكل التي كانت السبب وراء انتفاض الشعب العربي في المقام الأول.[1]

في مصر، تضخمت إعانات دعم المواد الغذائية و الوقود في عام 2025 إلى ما يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تمثل 6% منه عام 2014، وعلى الرغم من محاولات الإصلاح منذ العام 2014 لا تزال مصر تنفق على العم والإعانات سبعة أضعاف ما تنفقه على الرعاية الصحية، وتعين عليها الانتقال إلى المواد الغذائية الأساسية بعد زيادة حادة في أسعار الخبز. وفي **تونس** كان إصلاح الدعم في 2014 أنجح، إلا أن المدخرات الناتجة عنه لم يتولد عنها خلق وظائف كما كان مأمولا، وبدلا من خلق فرص للعمل تزايدت معدلات البطالة بمعدلات أكبر من أي وقت مضى سيما بين شريحة الشباب. أما معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضا محسوسا إلى 0,3% في **تونس** و −4,3% في **مصر**، في المقابل فإن معدلات الفقر آخذة في الارتفاع وتعود إلى مستويات عام 1990.[2]

والحقيقة، ليس الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي هي السبب الوحيد لانعدام الأمن، ولكنها نتيجة له في نفس الوقت؛ حيث أدى القمع السياسي إلى إغلاق المجال العام. وهنا ربما تعد **تونس** المثال الأكثر سوءا، فرغم ما بدا من ملامح التحول الديمقراطي، اتضح الآن أنها متجهة نحو النظام التسلطي. وبعد عدة سنوات من الاضطراب وعدم الاستقرار عاد العسكر ليتصدر المشهد السياسي التونسي العام 2019. أما حزب النهضة فيتهم بصلاته مع التنظيمات الإرهابية الإسلامية، مما يحفز من الخطاب الراديكالي داخل المشهد السياسي. وأما الأجهزة الأمنية فقد أجلت الإصلاح بحجة مكافحة الإرهاب والجريمة، وتوجه لها اتهامات خطيرة بالتعذيب وانتهاك الحقوق.[3]

يأتي الوضع **التونسي** المأزوم نتيجة تضافر مجموعة من معيقات التحول الديمقراطي، بعضها مرتبط بعوامل إقليمية؛ حيث يشتبه بمشاركة بعض القوى الإقليمية في المأزق الأمني من أجل إعادة تونس إلى صف الدول التي تحارب الإرهاب باسم الإسلام. والبعض منها مرتبط بنظرة الجماعات

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سابق.

[2] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص 46.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

الجهادية للديمقراطية التونسية، باعتبارها خطرا يهدد الدولة الإسلامية. والبعض الآخر مرتبط بوضعية الاقتصاد التونسي المزرية؛ نتيجة تدهور مناخ الاستثمار والسياحة وكذا الاستقطاب الشديد في المجال السياسي الذي عزز استخدام القوة المفرطة من طرف قوات الأمن لمواجهة الخطر الإسلامي.

أما **ليبيا**، فقد تحولت إلى مستنقع من انعدام الأمن يهدد الجوار الإقليمي، وأضحت مساحة خصبة غير مسيطر عليها لنشاطات الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية. وبعد محاولات فاشلة للحوار السياسي ، تتجه ليبيا إلى طريق مسدود. وقد ذهبت دراسة حديثة صادرة عن **مركز دراسات الشرق الأوسط** في عمان، إلى توقع سيناريو **ترسيم الانقسام السياسي**، الذي يتضمن إنهاء وحدة الدولة، وتقسيمها إلى كيانين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية و قبلية.[1]

لا تزال مؤسسات الدولة في ليبيا هشة جدا؛ فالمؤسسة الوطنية للنفط تعمل بالحد الأدنى لضمان إنتاج منتظم بالتعاون مع قوات الميليشيا، الأمر الذي يؤثر سلبا على أسعار النفط. و على المستوى المحلي، تسيطر على ليبيا قوات بعيدة عن طرابلس، و بدأت بعض الميليشيات، مثل تلك التي في الزنتان ومصراته، في إنشاء هيئات لإدارة البنية التحتية والرعاية الصحية، في حين يركز البعض الآخر على الخطف وتجارة السلاح. كما ازداد نشاط شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المهاجرين. كما عادت القرصنة إلى البحر الأبيض المتوسط؛ حيث يحاول قراصنة ليبيا الاستيلاء على السفن التي تحمل البضائع من وإلى أوربا.

أما إقليميا، فمثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني امتدادا للتطورات الإقليمية في المنطقة، حيث يعرقل اتساع دائرة العنف أي محاولات للسلام، و يؤجج الدعوات الإقليمية لاتخاذ إجراءات ضد إسرائيل. في المقابل، استطاعت إيران امتلاك السلاح النووي بعد خروجها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أصبح حلفائها من غير الدول؛ حماس وحزب الله، يمتلكون الصواريخ الباليستية. هذا الأمر أدى إلى زيادة حدة النزعات الطائفية ليس فقط في الدول ذات الصلة المباشر بإيران مثل اليمن ولبنان، ولكن في دول أخرى تسعى إلى البحث عن خيارات لشراء أسلحة نووية مثل المملكة العربية السعودية و**مصر**.[2]

---

[1] مستقبل ليبيا.. 4 سيناريوهات أفضلها إرادة التوافق: http://alwasat.ly/news/libya/129960

[2] European Union Institute for Security Studies, REPORT Nº 22, Op CIT,p.37

بناء على ما سبق، يمكن القول أن تطورات الأوضاع في دول الثورات العربية تتجه في هذا السيناريو نحو: عودة الحكم التسلطي في تونس، والفوضى في مصر، والانقسام في ليبيا وعدها مجالا غير متحكم فيه. والشكل التالي يوضح السيناريو الراديكالي، (أنظر الشكل رقم 28).

الشكل رقم (28): التالي يوضح السيناريو الراديكالي:

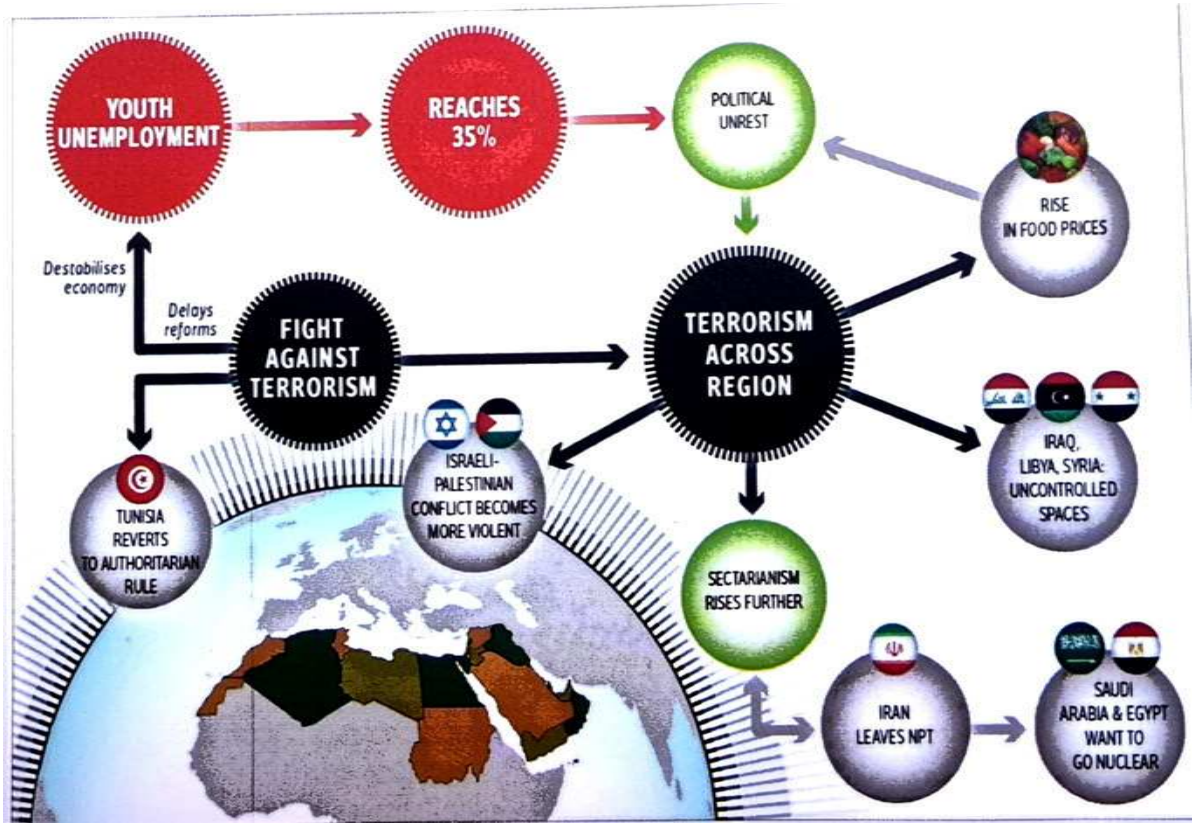

المصدر: European Union Institute for Security Studies, op.cit, p.30.

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي

ينطلق هذا السيناريو من فرضية وعي الدول العربية بضرورة التغيير والحاجة الملحة إليه، مما يدفعها إلى تفعيل عديد الإجراءات وتطبيق طيف واسع من المبادرات الإصلاحية، الأمر الذي يؤدي إلى التعافي الاقتصادي وهو ما يعطي الأمل بمستقبل أفضل

لقد أعطت الثورات العربية فرصة للتفكير في الإصلاحات المؤسسية اللازمة على أصعدة مختلفة وفي قطاعات عدة على غرار القطاع الأمني والرقابي، والجبائي والمالي. كما طرحت تساؤلات حقيقية فيما يتعلق بسبل الرقابة الديمقراطية والمدنية وأهميتها.[1]

أحدث تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحولا في الاقتصادات العربية؛ لكونها وسيلة مهمة لتجديد الالتزام بالتكامل التجاري بين الدول العربية، إذ ستساهم في تشكيل سوق كبيرة لنحو 335 مليون مستهلك عربي، وسوف تساعد على تحفيز نمو الشركات العربية التي تستطيع الاستفادة من وفرة الإنتاج، وخفض التكاليف بفضل إلغاء الرسوم الجمركية على جميع السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تأثيرها على تسهيل انتقال الأموال بين الدول العربية، وجذب الاستثمارات العربية والخارجية الضرورية للتنمية، وكذلك دفع التجارة العربية البينية* وتعزيزها[2]. ونتج عن هذا التكامل الاقتصادي، خفض من تكاليف النقل، وانخفاض نسبة البطالة، وكذا ارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

اقترحت عدة مبادرات للإصلاح العربي لعل من أهمها مبادرة مجلس الأجندة العالمية للعلم العربي المتمخضة عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ والتي لم تدشن فقط مبادئ الرأسمالية العربية الأخلاقية لتعزيز التنمية الاقتصادية تماشيا مع دعوات العدالة الاجتماعية، ولكن ناقشت أيضا تفاصيل

---

[1] نادين عبد الله، **الإصلاح المؤسسي في العالم العربي: إشكاليات و تحديات و آفاق**، ملخص تنفيذي، مبادرة الإصلاح العربي، مايو 2018، ص 3. على الموقع: https://www.arab-reform.net/

* لا تزال التجارة العربية البينية متواضعة قياسا بحجم التجارة الخارجية، و تمثل الصادرات العربية البينية مل يتراوح بين 7,7،8,7% من إجمالي الصادرات العربية إلى العالم، فيما تصل إلى 25% لدى استثناء الصادرات من النفط الخام، و تعتبر هذه الأرقام متواضعة جدا، مقارنة بالتجارة البينية في التكتلات الاقتصادية العالمية، كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوربي، حيث بلغت صادراته البينية في عام 2007 نحو 68% من إجمالي صادراته إلى العالم.

[2] سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية**، (دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010)، ص 94.

خطة مارشال العربية. يدير الخطة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهي توفر الدعم للدول العربية من أجل تنفيذ الإصلاحات بطريقة مستدامة اجتماعيا.[1]

أدى اعتماد إستراتيجية المزاوجة بين التضمين السياسي ومكافحة الإرهاب إلى نتائج إيجابية في الحد من الإرهاب، وقد ساعد على ذلك الانخفاض في مستوى البطالة لدى فئة الشباب التي كانت من مصادر التجنيد الأساسية للجماعات الإرهابية. من جهة ثانية، حسن التعاون العربي في المجال الأمني من خلال تبادل المعلومات ومذكرة الاعتقال العربية وإدارة الحدود المشتركة من القدرات العربية في مكافحة الإرهاب.

أخيرا انتهى الصراع في **ليبيا** بجهود كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. ونجحت بعض القوى الإقليمية مثل الجزائر ومصر في جمع الأطراف المتنازعة خاصة قادة الميليشيات وممثلوا الحكومة حول طاولة المفاوضات. في نهاية المطاف، لم تستقر ليبيا كليا؛ حيث لا يزال الجنوب خاضعا جزئيا لسيطرة الميليشيات، ولكن تم على الأقل وضع الأساس لإعادة الإعمار في انتظار استكمال مسيرة الإصلاح.[2]

وعن المشهد السياسي العربي، فلا يزال يشهد مظاهر الاضطراب والمظاهرات، إلا أنها لم تؤد إلى استقطاب في الحياة السياسية كما كان متوقعا. فقد الإسلام السياسي الجاذبية التي كان يتمتع بها في 2011 وأصبح مكونا واحدا فقط من مشهد التعددية السياسية؛ وربما كانت بوادر التراجع الإسلامي ما حدث من انتكاسة لجماعة الإخوان في مصر، وما شهدته حركة النهضة التونسية من حملة تمرد على غرار تلك التي أطاحت بمرسي، ولو أن هذا التراجع يستبعد أن يتحول إلى سقوط نهائي أو كامل للتيار الإسلامي.[3] في المقابل اكتسب التيار الإصلاحي جاذبية سياسية وأصبح ذا شعبية متزايدة في **مصر** و**تونس** و **ليبيا**، وذلك في مواجهة الأحزاب اليسارية الناشئة عن ثورات 2011، والتي ضمنت مطالب 2011 في أجندة اشتراكية.[4]

---

[1] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص 54

[2] المرجع نفسه، ص 56.

[3] غادة حمدي، انتكاسة لـ الإسلام السياسي بعد صحوة الربيع العربي:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/237806

[4] سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، مرجع سابق، ص 57

توطدت الديمقراطية في **تونس**؛ حيث شهدت عدة جولات انتخابية منذ ثورة 2011، واختبرت التداول على السلطة من خلال الاحتكام إلى الصناديق ونظام التعددية، الأمر الذي حولها إلى نموذج يحتذ في باقي الدول العربية. ألهم المثال التونسي الحركات الحقوقية في الدول العربية، فلجأت إلى اعتماد إصلاحات سياسية كبيرة في هذا المجال.

وضعت التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي كأولوية على جدول أعمال الحكومات العربية. تحسنت الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية مما عزز من فرص الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة للأفراد. كما حفز الاستقرار بيئة الاقتصاد فارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدعمت الانجازات في مجال الابتكار. تمكنت **ليبيا** من تنشيط اقتصادها من خلال التوسع في إنتاج النفط و تصديره، كما ازدهرت السياحة في **مصر** و**تونس** نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وتبلور ثقافة الخدمة السياحية وكذا ظهور أشكال جديدة من السياحة لم تكن معروفة من قبل مثل السياحة الإبداعية، المغامرة في الصحراء، والسياحة الحضرية. كما مكنت الإصلاحات الاقتصادية من تجاوز عقبات الدعم على المواد وتحقيق استقرار العجز المالي،كما تم اعتماد آليات قللت من نتائج الارتفاع في أسعار الغذاء العالمية، فضلا عن تحسين الإنتاج الزراعي والاستفادة من فرص تحلية المياه التي يوفرها التقدم التكنولوجي. هذا كله سهل على الدول العربية إدارة اعتمادها على الواردات الغذائية .

وعن القوة النووية الإيرانية، تنشأ ديناميكية إيجابية بين إيران وبين الدول العظمى، وفي العشر– خمس عشرة سنة المقبلة تصبح إيران معتدلة وتكف عن السعي للحصول على السلاح النووي. تعود إيران تدريجيا إلى "الأسرة الأممية" وتحافظ على الاتفاق بينها وبين الدول العظمى كما هو على أساس تفاهم بأن النووي ليس مكسبا بالنسبة لها بل عبئا.[1] أما عن الصراع العربي –الإسرائيلي، فتشير اتجاهات تناولتها دراسة عن: "**مستقبل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني؛ الاتجاهات الحاسمة التي تؤثر في إسرائيل**"، إلى إمكانية التقدم نحو السلام الإسرائيلي– الفلسطيني في السنوات القليلة المقبلة، لكن التقدم سيكون محدودا ولن يصل إلى هدف إنهاء الصراع.[2]

[1] البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي:
https://democraticac.de/?p=28369

[2] يوسي ألفير، "مستقبل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني؛ الاتجاهات الحاسمة التي تؤثر في إسرائيل"،(**مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 16، عدد 64، خريف 2005)، ص 153.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن تطورات الأوضاع في دول الثورات العربية تتجه في هذا السيناريو نحو: الترسيخ الديمقراطي في تونس، والانتقال الديمقراطي في مصر، والوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة في ليبيا. والشكل التالي يوضح السيناريو الإصلاحي، (أنظر الشكل رقم 29).

الشكل رقم (29): السيناريو الإصلاحي:

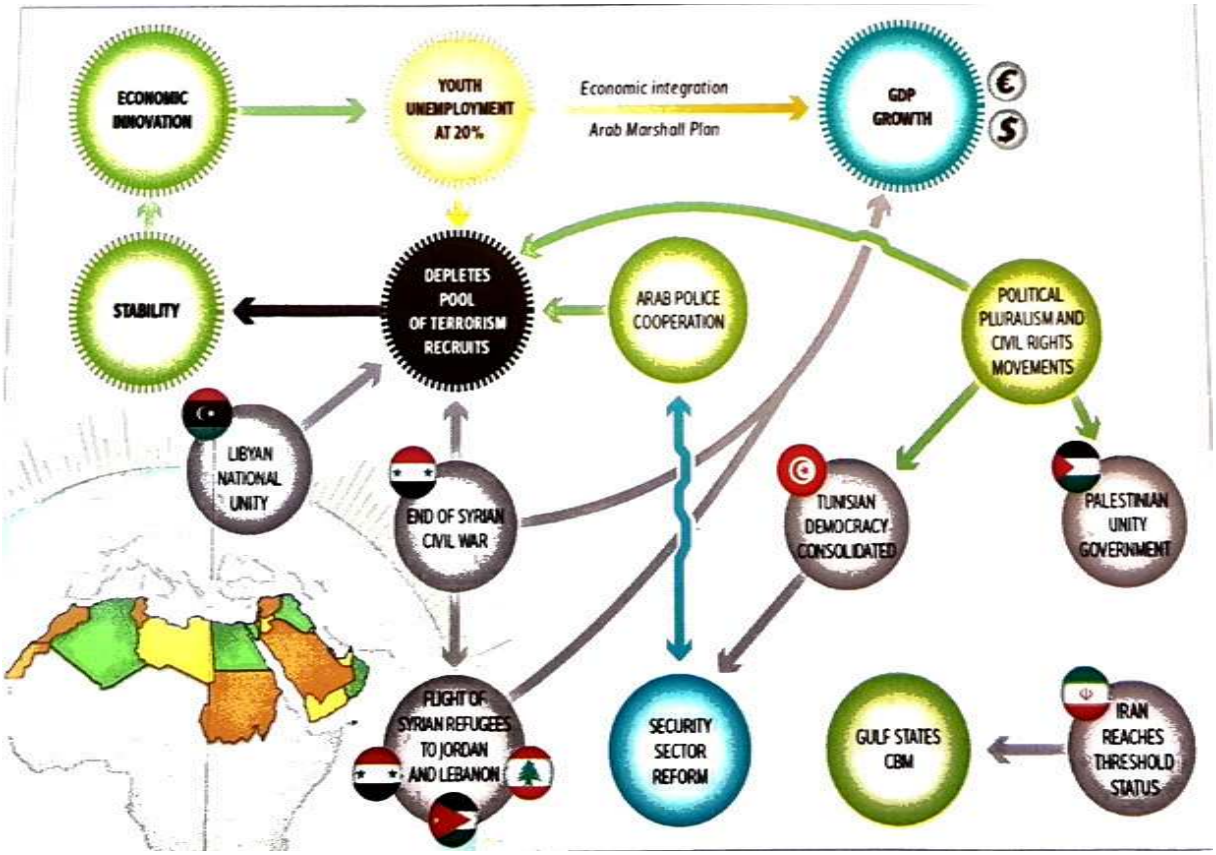

المصدر: European Union Institute for Security Studies, op.cit, p.38.

أخيرا يمكن القول، أنه يرجح حدوث السيناريو الخطي باعتباره أكثر السيناريوهات احتمالية، مع أن السيناريو الراديكالي يبقى مفتوحا بحذر في ظل التهديدات والتحديات والمخاطر الواقعية والمتوقعة، الأمر الذي سيترتب عليه انعكاسات تتجاوز الحيز العربي. ولذلك، فالتطورات في المنطقة العربية من المرجح أن تحدد مستقبل بقية العالم، والسيناريو المحتمل ستكون له آثار عميقة على الصعيد الإقليمي والعالمي.

خلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:

- إن استشراف مستقبل دول الثورات العربية مسألة غاية في الصعوبة، في ظل التناقضات التي تعتري المشهد السياسي في هذه الدول، إلا أن هذه العملية (الاستشراف) تبقى ضرورة علمية مطلوبة. ولعل قراءة في المؤشر العربي تكون مفيدة، بعده أحد المحاولات الجادة في هذا الصدد.
- يفترض استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة أن تؤخذ في الحسبان التوجهات الرئيسية التي تحدد مساحة الإمكانية في المستقبل، والتي تمثل الاتجاهات الكبرى(الديموغرافيا، التحضر، تغير المناخ، الطاقة، أسعار الغذاء، تزايد نسبة المتعلمين، ولوج الانترنيت، المساواة بين الجنسين)، وكذا الأحداث والظروف ذات التأثير غير المتجانس في المستقبل، والتي تمثل محولات اللعبة (بطالة الشباب، الارتهان بتقلب أسعار الغذاء، انعدام الأمن، الانعكاسات الإقليمية، التحول الديمقراطي واستيعاب الإسلام السياسي).
- تتأرجح سيناريوهات مستقبل دول الثورات العربية على متصل الاستقرار والفوضى، وبين الاثنين تتشكل ملامح سيناريوهات متعددة:

– يأتي السيناريو الخطي ليصف استمرار الحالة الانتقالية لتكون دائمة، مع ما تتميز به من استمرار الانفلات الأمني، وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الرشادة السياسية، والالتفاف على الإرادة الشعبية، وهو ما يزيد من التحديات والتهديدات بشكل يؤدي على تآكل في المكتسبات الثورية. وفي هذا السيناريو تتجه تونس نحو الانتقال الديمقراطي مع استمرارية جاذبية النموذج التونسي في مقابل عودة النظام التسلطي في مصر، وانعدام الأمن في ليبيا.

– في السيناريو الإصلاحي، تتجه فيه الدول العربية نحو تحقيق أهداف الثورات، من خلال بناء لمؤسسات النظام الجديد قائم على الشرعية الشعبية وعلى التوافق بين كافة الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي بما يفضي إلى قيام دولة المواطنة الديمقراطية. وفي هذا السيناريو تتجه تونس نحو الترسيخ الديمقراطي، ومصر نحو الانتقال الديمقراطي، في حين تتجه ليبيا نحو الوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة.

– وفي السيناريو الراديكالي، تتجه أوضاع دول الثورات العربية إلى الأسوأ، وتنزلق إلى أعمال عنف واسعة النطاق مع فشل كافة الأطياف السياسية في الوصول إلى توافق، وفي تجاوز أزمات مفتعلة طائفية وجهوية وقبلية. وفي هذا السيناريو تتجه تونس نحو عودة الحكم التسلطي، ومصر نحو الفوضى، بينما تعاني ليبيا من الانقسام.

الخاتمة

خاتمة:

شغلت الظاهرة الثورية حيزا كبيرا من النقاشات الفكرية والنظرية في كل من علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد وحتى علم النفس وعلم الأنثروبولوجيا. والحقيقة أن الثورة ليست عملية سطحية، لأنها لا تتعلق فقط باستبدال السلطة السياسية، بل بتغيير البنى والعلاقات والمفاهيم (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

وقد ارتبطت الكثير من تعاريف الثورة بمسألة قيام الشعب بتغيير نظام الحكم تحت قيادة نخبة مثقفة أو طبقة برجوازية أو بروليتارية، إلا أن هذا المعنى ما فتئ يتطور بتطور أشكال الثورات؛ بعدما لجأت الشعوب إلى استخدام أدوات أخرى لم تكن معروفة في الثورات الكلاسيكية، لإحداث التغيير في بنية النظام. فمثلما تطورت الثورات على مر التاريخ، تطورت أيضا المفاهيم النظرية التي تحاول شرحها وتفسيرها.

جاءت النظريات التي تشرح أسباب قيام الثورة وطبيعة التحولات والتغيرات التي تحدثها متنوعة، بتنوع أفكار و وجهات نظر القائلين بها، فمن مقولات ماركس إلى دي توكفيل إلى فيبر ثم تيدا سكوكبول إلى هنتينغتون و تشارلز تيلي و جاك جولدستون.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل أجاب هذا التنوع الفكري والزخم النظري عن كل أسئلة الثورة؟، وما هي الإجابات التي قدمتها هذه المقاربات عن سؤال الثورات العربية؟.

تكشفت الثورات العربية عن قصور مقاربات العلوم الاجتماعية عموما وعلم السياسية على وجه الخصوص في التعامل معها كظاهرة مجتمعية وسياسية؛ حيث لم يقتصر الأمر على مجرد عدم القدرة على التنبؤ بقيام هذه الأحداث وإنما امتد إلى غياب التصور بشأن طبيعتها وجوهرها، من حيث كونها ثورات أم لا؟.

تحلل هذه الدراسة الثورات العربية من أجل فهم التغيرات السياسية المقارنة في تونس ومصر وليبيا، وتمثل مسعاها الأساسي في فحص إشكالية تتعلق **بطبيعة التغييرات التي أفرزتها الثورات العربية**. وقد رمى البحث إلى تحقيق هذا المسعى بالاجتهاد في التحليل على مستويين أساسيين أحدهما نظري وآخر عملي، كما أن العملية التوفيقية للبحث، إجترحت من بين

تراكمات كبيرة من التحليلات والكتابات والسياسات اليومية ومستجدات الأحداث، واتخذت منظورا تركيبيا لمعالجة التحولات السياسية الناتجة عن الثورات العربية.

على المستوى النظري، اعتمد البحث على مجموعة من الدراسات النظرية التي تمثل التوجهات الرئيسية في المجال النظري لعلم الثورة. ونلحظ أن تطور المفاهيم أو أدوات التحليل النظرية في هذا المجال يعتمد في الأساس على تطور الأسئلة المطروحة، وعلى التركيز في تحليل دور الفاعلين المختلفين، وعلى الربط بين الأدوار المختلفة لهؤلاء الفاعلين وأسباب قيام الثورة. ومما لا شك فيه أن تفهم أسباب قيام الثورة يختلف من نموذج لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، ولذلك عادة ما يتم اللجوء لاستخدام أكثر من مفهوم نظري وأكثر من مقاربة لمحاولة شرح أسباب قيام الثورات، وفي أغلب الظن، فإنه ومع استمرار دراسة حالات الثورة في العالم العربي، واستمرار التطور في الأساليب التعبوية والممارسات الثورية، سنشهد قريبا استنتاجات نظرية جديدة توجه خصيصا لتفسير موجة الربيع العربي.

من جهة أخرى، كان من المفيد إعادة تفحص الخبرات التاريخية لثورات الدول، عله يساعد على فهم ثورات2011، على الرغم من أنه بحسب التحليل التاريخي، يجب تقييم كل ثورة في سياقها الذي يعد فريدا وخاصا، سواء على مستوى الداخل أو على مستوى الخارج. ويفيد التنقيب في تاريخ الثورات الحديث والمعاصر ليس فقط في اختبار الفروض النظرية الخاصة بدراسة الثورات، بل يقدم مجموعة من الدلالات ذات الجدوى في دراسة ثورات 2011. وعلى ذلك جرت دراسة أشهر الثورات في تاريخ العالم الحديث من منظور مقارن بين الثورات من النمط الجمهوري ممثلة في الثورة الانجليزية والأمريكية والفرنسية والثورات الاشتراكية متجسدة في الثورة الشيوعية في روسيا والصينية والثورة الكوبية. كما تمت الاستعانة أيضا بحالات متنوعة ومختلفة متعلقة بالانتقال الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، شملت بولندا ورومانيا والشيلي.

أما على المستوى العملي، فقد جرى تحليل الثورات العربية وشرح التغيير الذي رافقها في كل من تونس ومصر وليبيا. ورغم أن العناصر والقواسم المشتركة بين هذه الدول قد أوحت بوجود ربيع عربي واحد ونمط ثوري متشابه، إلا أن خصوصية و فرادة كل بلد من هذه البلدان

وجهت مسارات هذه الموجة الثورية في اتجاهات متباينة، وهذا ما أثر بشكل جلي على التوازنات والاصطفافات الداخلية وحتى العلاقات الخارجية لكل بلد بشكل مغاير عن البلد الآخر.

وقد أكد البحث صحة الافتراض الذي انطلق منه، والذي مفاده أن **التأثيرات العامة للثورات العربية تختلف بحسب طبيعة كل وحدة سياسية في تفاعلها مع المسار المحدد بالفواعل والمحركات وديناميات التفاعل.**

تم تمحيص فرضية البحث في سياق مقاربة مقارنة بين مسارات التغيير السياسي في بلدان الثورات العربية، وهو ما يفترض تفحص السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة. حيث استوجبت المقارنة فهما عميقا لتكوين الدولة، ودور النخب السياسية، ونمط التنمية المتبع، وهياكل التهميش السياسي والاقتصادي، والتي شكلت بمجموعها الظروف التي سببت الثورة. وهذه العملية تشرح الاختلاف في مسارات الثورات العربية رغم بعض السمات المشتركة.

لا شك أن زخم الثورات العربية قد تعزز عبر الاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي، خاصة في مصر وتونس. فقد كانت الإنترنيت وسيلة التنسيق بين المواطنين من أجل التظاهر، مثلما هي وسيلة لتبادل الآراء ومناقشة المواضيع ذات الأهمية. و تكمن الميزة الأساسية لشبكات التواصل الاجتماعي في اعتبارها منصات للتعبير عن الرأي بعيدا عن رقابة الحكومة، تمكن المواطنون عبرها من تجاوز حاجز الخوف المسلط عليهم.

مثلت اعتبارات توازن القوى والمصالح وتأكيد النفوذ بين الفاعلين في النظام الدولي عوامل لا يمكن استبعادها في تحليل الثورات العربية. ورغم ما يبدو من نفوذ محدود للقوى الخارجية على الربيع العربي في مواجهة القوى والبنى الداخلية في كل بلد، باستثناء الحالة الليبية والتدخل المباشر الذي أطاح بالقذافي، فإنه من الخطأ إنكار قدرة هذه القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة، على توجيه الحكومات العربية بعيدا عن تقويض مصالحها، بما تمتلكه من أدوات اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية.

وعلى المستوى الإقليمي، غيرت الثورات العربية من التوازنات الإقليمية ولم يعد التقسيم التقليدي للمنطقة العربية على أساس محوري الاعتدال والممانعة مجديا، ومن المرجح أن تغير

الديناميات المستمرة للثورات العربية من الاصطفافات الداخلية لكل محور، ربما يتضح هذا أكثر بالنسبة للحالة المصرية.

وعن تقييم الثورات العربية واستشراف مستقبلها، يظهر سيل من التقييمات القطعية التي تحكم على نجاح هذه الثورات أو فشلها، فضلا عن التقييمات التي تتضمن الكثير من الاختزالية والكثير من اليأس بشأن ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة من فوضى وعنف وحروب، ومع كل هذه التقييمات والأحكام تتبدى كثير من ملامح المغالطة.

إن تقييم ثورات الربيع العربي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار سياق هذه الثورات من حيث الفضاء والزمن وهو أمر بالغ الأهمية؛ وبناء على ذلك، وعلى ضوء النجاح النسبي في تونس والتعثر في مصر والفشل في ليبيا، رب قائل إن هذه الثورات، التي استطاعت تغيير الأنظمة السياسية، لا تبدو قادرة على بناء أنظمة سياسية جديدة تناسب تطلعات الشعوب، بما تواجهه من مشكلات وتحديات كبيرة ومعقدة.

لم تنتج الثورات العربية تغييرات جذرية في السياسة والمجتمع كما كان يأمل الكثيرون، ولكنها غيرت من هوامش الفرص والممكنات، بمعنى أنها فتحت الفضاء العام أمام فرص التعبئة المستمرة والمستجدة بشكل غير مسبوق، وهو ما يسمح بتجديد المطالبات بشأن تغيير هياكل الدولة وتجديد مؤسساتها وما يقتضيه ذلك من إعادة صياغة للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعن رهان المستقبل بالنسبة للثورات العربية، فيبقى قائما مثلما التحديات والمخاوف قائمة والفرص والممكنات متاحة، في ظل مجتمعات تجابه إشكاليات المراحل الانتقالية.

وقصارى القول أن السيناريو المستقبلي بالنسبة للثورات العربية يؤشر على استمرار الوضع الراهن، مع أن إمكانية تجدد الاحتجاجات وقيام موجات أخرى من الربيع العربي تبقى مفتوحة.

أخيرا، تتمحور الاستنتاجات الأساسية لهذا البحث، حول:

أولا،الثورات العربية تسائل السياسة المقارنة:

فرضت الثورات العربية مراجعة المفاهيم النظرية والمنظورات التقليدية حول قيام الثورات، وعملت على مساءلة المسلمات الجاهزة السابقة ومقولات نظريات السياسة وعلم الاجتماع السياسي، ولاسيما المتعلقة بالفضاء العمومي والشبكات الاجتماعية والهويات الاجتماعية

الجديدة. كما مثلت تحديا خطيرا لكثير من الكتابات التقليدية في مجال السياسة المقارنة في العالم العربي والشرق الأوسط، والتي أكدت على قدرة النظم التسلطية العربية على استعادة السيطرة.

ثانيا،أهمية النماذج التاريخية في فهم الثورات العربية:

على الرغم من الاختلافات في السياق العام للثورات الاجتماعية المستقاة من خبرة التاريخ الدولي وسياق الثورات العربية 2011؛ سواء على صعيد المضامين السوسيواقتصادية والثقافية، أو من ناحية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يشكل قيدا على إمكانات التعميم والتنبؤ، فإن خبرة سلاسل الثورات في العصر الحديث والمعاصر وما تطرحه من نتائج نظرية تساعد على فهم العمق السوسيولوجي والمؤسساتي للثورات العربية، كما تقدم عددا من الدلالات والدروس المستفادة التي تمكن من فهم أعمق وتحليل أشمل لحالة هذه الثورات.

ثالثا، تشابك وتعدد العوامل والظروف المسببة للثورات العربية:

تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شكلت السياق الداخلي المحدد لطبيعة التغيير في كل دولة.

في تونس، اجتمعت خاصية الانفتاح النسبي للنظام السياسي مقارنة بغيره من النظم العربية، في ظل دور محدود للمؤسسة العسكرية، مع معضلة تحقيق النمو بلا تنمية، في ظل انتشار واضح للجهوية والزبونية السياسية، لتشكل العوامل الأساسية للثورة.

و في مصر، كان النظام شبه السلطوي، مدعما بدور قوي و محوري للمؤسسة العسكرية، في ظل فشل سلة الإصلاحات الاقتصادية، و وجود بدور للفتنة الطائفية، السبب في الثورة.

أما في ليبيا، فجمعت ظروف الثورة بين الحكم الفردي (السلطاني) الذي قضى على الطابع المؤسسي للدولة وأضعف الجيش الوطني لصالح الوحدات الأمنية، ومشكلات الاقتصاد النفطي، مع الاستخدام الواضح للمكون القبلي سياسيا الذي زاد من حدة التفتت الاجتماعي والثقافي.

رابعا،الشباب كفاعلين جدد في المجال السياسي:

اكتسبت الثورات العربية خصوصيتها وفرادتها من خلال طابعها التلقائي العفوي الذي قادته الفئة الشبابية؛ فهذه الثورات لم يحركها فئة من المثقفين الثوريين ولا طبقة اجتماعية محددة ولا حزب بعينه.

ولعل ظهور الشباب كفاعلين سياسيين جدد نشطاء في الفضاء السياسي العام هو انعكاس لحال المجتمعات العربية الفتية. بل أن البعض يجادل لمصلحة الفكرة القائلة إنه في كثير من البلدان العربية، غدا الشباب، بصفتهم لاعبين فاعلين يمتلكون وعيا ذاتيا وصفة تعريفية ذاتية، فئة جديدة تدخل في دائرة التحليل السياسي.

خامسا، أهمية العوامل الخارجية في ظل السيولة السياسية بين الداخل والخارج:

تجمع كثير من التحليلات على ضعف الوزن النسبي للعوامل الخارجية في الثورات العربية مقارنة بالعوامل الداخلية مع استثناء واضح بالنسبة للحالة الليبية بسبب تدخل الناتو، ومع ذلك فقد غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول المنطقة العربية ومستقبلها السياسي، مما قد يفرز توازنات دولية جديدة تغير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة. هذا الأمر تؤكده أنماط استراتيجيات القوى الكبرى في التعامل مع الثورات العربية؛ حيث تنوعت ردود فعل الفاعلين الخارجيين في التصريحات والأفعال، حسب كل بلد، وميزت هذه الديناميات بين الدول التي التزمت الحياد بخصوص الثورات، والدول التي أخذت موقفا معينا منها، وتلك التي تدخلت عن بعد أو بشكل مباشر.

سادسا،الأحزاب الإسلامية كجزء من العملية السياسية:

أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت،حيث حكم الإخوان في مصر مثلما حكمت النهضة في تونس، لكن تغير ميزان القوى لغير صالح هذه التيارات في المرحلة اللاحقة كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها سيما المتطرفة منها، مما يعني زيادة التحديات والتهديدات المرتبطة بتنشيط الإيديولوجية الإسلاموية في المنطقة العربية.

سابعا، تباين مسارات الثورات:

اختلفت نتائج الثورات العربية باختلاف عدد من العوامل، لعل أهمها: عامل التعبئة الشعبية،مدى استقلالية المؤسسة العسكرية، وجود أو غياب هوية للدولة.

فبينما أدت قوة التعبئة الجماهرية ضد النظام في **مصر وتونس** في ظل وجود استقلالية للمؤسسة العسكرية و وجود هوية للدولة إلى سقوط النظام، كان ضعف التعبئة بسبب الانشقاقات بين الأطراف وضعف استقلالية المؤسسة العسكرية في ظل غياب هوية للدولة سببا في تحول مسار الثورة نحو الحرب الأهلية في **ليبيا**.

ثامنا، تباين مجريات المراحل الانتقالية:

اختلفت مجريات المراحل الانتقالية للثورات العربية بحسب توازنات القوى وإمكانية إقامة تحالفات وإئتلافات بين مختلف الأطراف داخليا، وبحسب تأثير العوامل الخارجية.

في تونس، سهل قيام نوع من توازن القوى بين الإسلاميين المعتدلين والجيش الضعيف نسبيا والمجتمع المدني القوي، ووجود ثقافة للتسوية سمحت بالوصول إلى اتفاق على قواعد اللعبة السياسية، في ظل تدخل خارجي محدود جدا، عملية الانتقال السياسي.

وفي مصر، أدت قوة الجيش وسيطرته على الحياة السياسية، وكذا التنازع وعدم الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية، في ظل تدخل خارجي يمكن وصفه بالمتوسط، إلى عرقلة عملية الانتقال.

بينما في ليبيا، أدى الاختلاف والتنازع بين القوى الفاعلة وعدم إمكانية التنسيق بينها، في ظل وجود تدخل خارجي واضح، إلى عدم القدرة على التوصل إلى تسوية سياسية مما يعنى الفشل الواضح للدولة.

تاسعا، تحديات الثورات العربية:

تواجه دول الثورات العربية العديد من التحديات والتهديدات، منها ما يتصل بمحتوى الخطاب الفكري السائد ما بعد الثورة والروح الطائفية والتعصب الحزبي، ومنها ما يرتبط بضغوط القوى المتحكمة في إدارة المرحلة الانتقالية وإكراهات الدولة العميقة الممتدة في الاقتصاد والإعلام وقطاع الأمن، ومنها كما هو الحال في ليبيا، ما يتعلق بمعضلة إعادة بناء الدولة.

عاشر، آفاق الديمقراطية في دول الثورات العربية:

لا تبدو آفاق الديمقراطية في دول الثورات العربية واعدة حتى الآن، ففي **تونس**، ينبغي انتظار الانتخابات المقبلة الرئاسية والتشريعية ومدى قدرتها على الحفاظ على المسار الديمقراطي. وفي **مصر** تعثرت العملية الانتقالية بتدخل المؤسسة العسكرية بما يعني استعادة إرث الحكم العسكري. بينما تواجه **ليبيا** مأزق عدم القدرة على بناء النظام السياسي.

في الختام، أجد أنه من الضروري التنويه بعدد من التوصيات التي تستمد أهميتها من فحوى هذه الأطروحة:

التوصية الأولى، هي أن على دارسي الثورات العربية والباحثين في شأنها أن يبتعدوا قدر المستطاع عن التحيزات الإيديولوجية ويتحروا الموضوعية ما أمكن، من خلال استقراء واقع هذه الثورات كما هو عليه، وبخلاف ذلك سيكون هناك نقص منهجي ينعكس على الفهم الصحي والإدراك المنطقي للأحداث. فالنجاح في الخروج بخلاصات مقبولة رهين بالنجاح في عملية التشخيص بعيدا عن التحليلات المرتجلة. وبناء على هذا يجب دراسة الحوادث والنظر في المنطق العام لها بقصد وضع تحليلات بنيوية تنبثق من تصور موضوعي نقدي لما يدور في الواقع.

التوصية الثانية، هي أن على صناع القرار أن يسترشدوا بنتائج الدراسات العلمية من أجل بلورة الاستراتيجيات التي يتوجب تبنيها لمواجهة تداعيات الثورات العربية وما قد تفضي إليه من مراكمة للمخاطر والتحديات. ومن نافلة القول، أنه لا بد من إعلاء دور مراكز الأبحاث المتخصصة في العلوم السياسية، والتي تعد رافدا علميا في وضع و صياغة السياسات، ولا بد أن يكون هناك تنسيق ما بين الباحثين وصناع القرار في ورش العمل و المؤتمرات و الملتقيات.

التوصية الثالثة، على القوى الحية الراغبة في التغيير، في العالم العربي وفي الجزائر تحديدا، أن تستفيد من أخطاء الموجة الأولى للربيع العربي، وأن تجذف بها بعيدا عن مخاطر الثورات المضادة، إذا أرادت تحقيق الديمقراطية المنشودة.

وعلى ذلك ينبغي العمل على:

- بلورة هوية وطنية قوية قادرة على استيعاب التنوع الاجتماعي بوصفه مصدر قوة، والعمل على تنمية الإحساس بالمواطنة المتساوية دون أي تمييز.
- التأكيد على بناء الوحدة في مواجهة معضلات التغيير التي قد تشتت الصفوف، ويكون معيار العمل السياسي لمواجهة هذه المعضلات هو التمسك بوحدة الهدف من جميع الأطراف مع قبول الاختلاف في آليات التطبيق.
- أولوية تمثيل كل القوى السياسية والاجتماعية، ثم العمل على المفاوضة وإيجاد الحلول التوافقية بشأن الآليات المناسبة لتحقيق التغيير، ولعل آلية الحوار الوطني أو تكوين إئتلاف وطني هي أنسب وسيلة لذلك متى تم ضمان الظروف لنجاحها.
- الاتفاق على حد أدنى من المبادئ التي تشكل قاعدة التغيير، سيما ما تعلق منها بتوطين دولة القانون، الالتزام الحازم بالتعددية وحق المشاركة السياسة، والترسيخ الفعلي للتداول على السلطة. والفصل في بعض الإشكاليات والمسائل الأساسية مثل دور المؤسسة العسكرية، ومكانة الدين في كل من المجتمع والسياسة؛ ومن الأنسب في هذا الصدد، تبني آليات من شأنها تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، والبت في الخلاف بشأن المرجعية الدينية في المجتمع لما قد يترتب عليها من مخاطر.
- إعادة التأسيس لمفهوم الشرعية، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبخاصة الأجهزة الأمنية؛ لأن جزء كبير من احتجاجات الشعوب العربية هي بسبب تجاوزات رجال الأمن، وهذا يتطلب إعادة هيكلة فاعلة لهذه الأجهزة وإصلاح عقيدتها الأمنية التي تمس بالحقوق والحريات.
- العمل على تحويل شعارات الثورات إلى إنجازات ملموسة تنعكس على مستويات المعيشة اليومية للمواطنين، الأمر الذي يتطلب نماذج اقتصادية جديدة تحقق التنمية الشاملة.
- العمل على تحييد العامل الخارجي، أمام طبيعة الدور الذي قامت به القوى الخارجية في عرقلة مسيرة الثورات، من خلال العمل على الحد من استراتيجيات الهيمنة والوصاية والتدخل التي مارستها بعض القوى الدولية و تسعى للاستمرار في ممارستها.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** . سلسلة أطروحات الدكتوراه 17،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1999).
2. أبو جابر فايز صالح ، **التاريخ السياسي الحديث و العلاقات الدولية المعاصرة** . (عمان : دار البشير ، 1989).
3. أحمد مصطفى، **التغيير العربي: مقدمات و توقعات،** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، 2012).
4. أرندت حنة ، **في الثورة** ، ترجمة عطا عبد الوهاب ،(بيروت :المنظمة العربية للترجمة ، 2008).
5. بادي برتراند ، هيرمت غي ، **السياسة المقارنة** ، ترجمة عز الدين الخطابي ،(بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2013).
6. بدر أحمد ، **أصول البحث العلمي و مناهجه**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2011).
7. برو فيليب ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر زو التوزيع ، 1998).
8. برينتون كرين ، **تشريح الثورة** ، ترجمة سمير الجلبي ، (أبو ظبي : دار الفرابي ، 2009).
9. برينتون كرين ، **دراسات تحليلية للثورات** ، ترجمة عبد العزيز فهمي ، (القاهرة : مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2010)
10. بشارة عزمي ، **الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها.**(قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يناير 2012).
11. بشارة عزمي ، **ثورة مصر: الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مايو 2016).
12. بشارة عزمي ، **في الثورة و القابلية للثورة** ،(الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011).
13. بشارة عزمي ، **هل من مسألة قبطية في مصر.** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012).

14. بهضوض محمد ، **الرأي العام، صورة العالم العربي من خلال استطلاعات الرأي.**(لندن: أي كتب، 2018).
15. بوطالب محمد نجيب ، **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية.** (بيروت،الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012).
16. بوطالب محمد نجيب ، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 14،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2009).
17. تروتسكي ليون ، **نتائج و توقعات و الثورة الدائمة** ، ترجمة ، بشار أبو سمرا ، (مصر : مركز الدراسات و البحوث الاشتراكية ، 2001) .
18. تشي غيفارا أرنستو ، **غيفارا بعد انتصار الثورة** . ترجمة : فؤاد أيوب ، علي الطود(بيروت : دار الفارابي،1998).
19. تشي غيفارا أرنستو ، **مذكرات عن الحرب الثورية** .ترجمة : فؤاد أيوب ، علي الطود(دار الفارابي،1998).
20. تشي غيفارا أرنستو ، **مقالات العسكرية : حرب الغوار**. ترجمة: فؤاد أيوب، (دمشق ، 1967).
21. توشار جون و آخرون ، **تاريخ الفكر السياسي** . ترجمة : علي مقلد ،(بيروت : الدار العالمية ، 1987)
22. التير مصطفى ، **أسئلة الحداثة و الانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية،** (منتدى المعارف، 2013).
23. جلال أمين ، **مصر و المصريون في عهد مبارك،** (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2011).
24. جون فوران، **مستقبل الثورات: إعادة التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة،** ترجمة تانيا بشارة،(بيروت، دار الفارابي2007،).
25. جونسون هانك ، **الدول والحركات الاجتماعية.** ترجمة أحمد زايد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018).
26. خيري عبد الرازق جاسم، **دور المؤثر الخارجي في ثورة التغيير للأنظمة السياسية العربية.** في: **ثورة التغيير و تداعياتها على الأنظمة العربية،** (بغداد: بيت الحكمة، 2011).
27. درويش نزيه وآخرون، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات.** (الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،شرق الكتاب، تموز 2013).
28. الدسوقي عاصم وآخرون، **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور.** تحرير عبادة كحيلة ، (مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، 2004).
29. الدليمي حافظ علوان حمادي ، **النظم السياسية في أوربا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ،** (عمان : دار وائل ، 2001).

30. دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985).
31. دي تانسي ستيفن ، **علم السياسة الأسس** . ترجمة رشا جمال ، (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2012).
32. دي نيفي دوروثي ، أولتيانو تينا ، **رومانيا: البحث عن هوية يسارية جديدة. في : من الثورة إلى التحالف: الأحزاب اليسارية في أوربا** ، ترجمة: عباب مراد ، إلهام عيداروس، (مؤسسة روزا لوكسمبورغ ، مكتب شمال إفريقيا ، 2014)
33. الربيعي إسماعيل نوري و آخرون ، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** . تحرير: علي خليفة الكواري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2005).
34. زهران جمال علي ، **الاتجاهات المناطقية و علاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر**. في: **الثورة المصرية : الدوافع و الاتجاهات و التحديات** ،(قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2012).
35. سانكلير أندرو ، **غيفارا . في : ثلاثة وجوه للثورة : غيفارا ، لوكاش ، أورويل** . ترجمة ماهر الكيالي،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1994).
36. سكوت جون ، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا : المنظرون المعاصرون** ،ترجمة محمود محمد حلمي ، (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، ط2 ، 2013).
37. سوبول ألبير ، **تاريخ الثورة الفرنسية** . ترجمة : جورج كوسى ، (بيروت : منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات ، الطبعة 4، 1989).
38.سورنسن غيورغ ، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي: السيرورات و المأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،أفريل 2015).
39. سيبرتان بلان غيوم ، **الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر و العشرين** .ترجمة عز الدين الخطابي ،(بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2011).
40. السيد سليم محمد ، **الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير**. في: **الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي؛ تجارب و اتجاهات**،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
41. السيد مصطفى كامل ، **الاستقلال الوطني والتنمية المستقلة**.(القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، 1982).
42. صالح محمد سبا، **مشكلات عربية: رؤية عامة**، (دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2011).
43. الطبيب مولود زايد ، **علم الاجتماع السياسي** ،(ليبيا : منشورات جامعة السابع من أبريل ، 2007).

44. طرشونة لطفي وآخرون ، **منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي. في: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات،** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012).
45. العالم محمود أمين ، **مفاهيم و قضايا إشكالية** ,(القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1989).
46. عامر أحمد إبراهيم ، **ثورة ليبيا: 17 فبراير يوما بيوم.** (مصر: مطابع الأهرام التجارية، 2012).
47. عبد السلام رضا ، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية: تحليل اقتصادي لترتيب مصر و الدول العربية في أبرز المؤشرات التنموية العالمية.** (المكتبة العصرية، 2007).
48. عبد الفضيل محمود ، **الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل،**(عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، مارس 1988).
49. عبد الله ثناء فؤاد ، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
50. العربي محمد ، **الثورة و الدولة و الديمقراطية،** (الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2012).
51. عقيل عقيل حسين ، **أسرار وحقائق من زمن القذافي،**(القاهرة،المجموعة الدولية للنشر و التوزيع، 2012).
52. عمر عمر عبد العزيز ، **دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث** ،(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992).
53. العودة سلمان ، **أسئلة الثورة** ،(بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2012).
54. عوض لويس ، **الثورة الفرنسية.**(مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992)
55. الغبين فهد عايد ، **الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية: دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجا(2010-2013)،**(عمان، دار جرير للنشر و التوزيع، 2016).
56. غليون برهان ، **الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة : الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية ، في : مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ، 2003).
57. غليون برهان ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات.**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الثالثة، 2012).
58. غومبريتش إي إتش ، **مختصر تاريخ العالم** ، ترجمة إبتهال الخطيب ،سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب).
59. غيدنز أنتوني ، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية ، ط2 ، 2006).

60. فكري مروة ، **الربيع العربي من منظور مقارن :دراسة في نمط التحول و أثره في الانتقال من السلطوية إلى للديمقراطية**، في : **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية** ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015).
61. قبانجي جاك ، **لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس و مصر؟مقاربة سوسيولوجية**، في: **الربيع العربي ... إلى أين: أفق جديدة للتغيير الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة،أبريل 2012).
62. كراما كاسكا ليزالوتا ، **تاريخ الثورة الكوبية** . ترجمة : ضرغام الدباغ ،(الشارقة : دار ضفاف للطباعة و النشر ، 2016)
63. كراوس ريتشارد كيرت ، **الثورة الثقافية الصينية** .ترجمة : شيماء طه الريدي ، (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، 2014).
64. كليف توني ، **الثورة الدائمة المنحرفة** ، ترجمة :مركز الدراسات الاشتراكية ،(مصر ،1995).
65. كليف توني ، **الثورة و الثورة المضادة : دروس أندونيسيا** . في : **مبادئ و خبرات ثورية** ، (مركز الدراسات الاشتراكية ، عدد 4 ، يونيو 2006).
66. لاخر فولفرام ، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة.** ترجمة: عدنان عباس علي، (دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، عدد 120).
67. لاريمونت ريكاردو رينيه ، **الخلفيات الديمغرافية و الاقتصادية و التكنولوجية لثورات الربيع العربي.** في: **الربيع العربي؛ الانتفاضة والإصلاح و الثورة**، تحرير: يوسف محمد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة: لطفي زكراوي، (بيروت: منتدى المعارف، 2013).
68. لاكوست إيف ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط.** ترجمة زهيدة درويش،(أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث ، 2010).
69. لوبون غوستاف ، **روح الثورات و الثورة الفرنسية** . ترجمة عادل زعيتر ، (القاهرة :كلمات عربية للترجمة و النشر ، 2013).
70. لوكسمبورغ روزا ، **إصلاح اجتماعي أم ثورة ؟**. ترجمة كراسات ماركسية،(**روافد للنشر والتوزيع ،1970)**
71. لينش مارك وآخرون، ترجمة هالة سنو ، محمد عثمان خليفة عيد ، **شرح أسباب الانتفاضات العربية، منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط** ، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)
72. ليون تروتسكي ، **تاريخ الثورة الروسية** . ترجمة ، أكرم ديري ، الهيثم الأيوبي ، (المِؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج1).

73. ماس آلان ، **كيف مهد الطريق للثورة الروسية** . ترجمة : محمود نبوي ، (مركز الدراسات الاشتراكية).
74. ماندیل أرنست ، **أكتوبر1917: انقلاب أم ثورة اجتماعية؟ ، مشروعية الثورة الروسية** ،(بيروت : دار الالتزام ،)1998
75. ماندیل أرنست ، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، ترجمة غسان ماجد وكميل داغر ،(بيروت : دار الطليعة ، 1980).
76. مجيب مي ، **الأقباط و مطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
77. محمود مصطفى نادية ، **الثورات العربية في النظام الدولي :خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات**، (مصر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة و العلوم، 2014).
78. محمود يوسف موسى، **القبيلة و أثرها في السياسة الصومالية (1969-1997)**، (جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية ، 2000).
79. مراد محمد ، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة – الاقتصاد، الإيديولوجيا ، الأزمات** – . (لبنان : دار المنهل اللبناني ، 2010).
80. مرعي نجلاء ، **المسألة القبطية بعد ثورة 25 يناير ... في إطار الجماعة الوطنية**. (الرباط: مؤمنون بلا حدود، 26 أكتوبر 2017).
81. مزران كريم ، **ليبيا في تحول: من الجماهيرية إلى الجمهورية؟**. في: **الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**. تحرير: فواز جرجس، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2016).
82. مسعود سميح ، **تحديات التنمية العربية**، (دار الشروق للنشر و التوزيع، 2010)،
83. المصري صلاح الدين ، **ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي و المآلات**. في: **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي**، تحرير محمود حيدر، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).
84. مصطفى نادية محمود ، **سياسة تعبئة الموارد السياسية الخارجية لمصر في عهد أنور السادات، في: دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**،(القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1987).
85. المغيربي محمد زاهي ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ودار الأمين للنشر، 1995).
86. موافي تامر ، **رومانيا: ثورة أو انقلاب** . (القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، 2012)

87. مور بارينجتون ، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية : اللورد و الفلاح في صنع العالم الحديث. ترجمة أحمد محمود** ، (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2008).

88. موريس دوفرجيه ، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى** ،ترجمة جورج سعد، (بيروت : للمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 2014)

89. نبيل عبد الفتاح، **النخبة و الثورة: الدولة و الإسلام السياسي و القومية و الليبرالية.** (القاهرة: دار العين للنشر، 2013).

90. نوار عبد العزيز سليمان ، جمال الدين محمود محمد ، **التاريخ الأوربي الحديث : من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ،(مصر : دار الفكر العربي ، 1999).

91. نوار عبد العزيز سليمان ، جمال الدين محمود محمد ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية : من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين** . (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1999)،

92. النيرب محمد محمود ، **المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية : الجزء الأول حتى 1877،** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1997)،

93. هـ .أونيل باتريك ، **مبادئ علم السياسة المقارن** ، ترجمة باسل جبيلي ،(دمشق : دار الفرقد ، 2012).

94. هوغ و جوفيل، **الاستشراف والسياسة، في: استشراف للدراسات المستقبلية.** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الكتاب السنوي الأول، 2016).

95. هيبارد سكوت ، **السياسة الدينية و الدولة العلمانية** ، ترجمة: الأمير سامح كريم، سلسلة عالم المعرفة، 413، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، يوليو 2014).

96. ولد أباه السيد ، **الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير، يوميات من مشهد متواصل،** (بيروت، جداول للنشر و التوزيع، نوفمبر 2011).

97. وناس المنصف ، **السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا،**(تونس: مطبعة الوفاء، 2000).

98. وناس المنصف ، **الشخصية الليبية : ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة.**(تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014).

99. وهبة ربيع ، **الحركات الاجتماعية : تجارب و رؤى** . في :**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011).

100.يوري كرازين ، **علم الثورة في النظرية الماركسية** ، ترجمة سمير كرم ، (بيروت: دار الطليعة ، 1975).

ب. المقالات المحكمة والدوريات:

1. أبو ليلة محمود ، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفاعلين العابرين للقومية".(**ملحق مجلة السياسة الدولية**،عدد أبريل 2013)
2. أحمد تهامي عبد الحي، "المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية: تحولات إستراتيجية"، (**ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد أبريل 2011).
3. أحمد صلاح، "ليبيا و تحديات مرحلة ما بعد القبيلة"، (ملف الأهرام الاستراتيجي، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، السنة 19، عدد 221، مايو 2013).
4. أحمد عبد ربه ، "الصراعات في مصر بعد الثورة: محاور ومآلات"، (**مجلة الديمقراطية**،مصر: وكالة الأهرام، السنة الثالثة عشرة، عدد 51، يوليو 2013).
5. آدم قبي ، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر" ،(**مجلة الباحث** ، عدد 1 ، 2002).
6. إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج "،(**مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، الجامعة المستنصرية،عدد 43، 2013).
7. أنور الجمعاوي ، تونس: "العبور إلى الديمقراطية".(**سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 7، مارس 2014).
8. أوكسهورن فيليب ، "من الليندي إلى لولا.. تقييم الإرث ". ترجمة: مسعد عربيد ، (**مجلة كنعان**، فلسطين:مركز إحياء التراث العربي، عدد 115 ، أكتوبر 2003).
9. إيمان أحمد رجب ، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية " ، في : (**ملحق مجلة السياسة الدولية** ،**السياسة الدولية** ، المجلد 46، عدد184 ، أبريل 2011).
10. البزاز سعد توفيق عزيز ، "دوافع التغيير في الثورة التونسية"، (**مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، جامعة الموصل، عدد 2، 2012).
11. بشارة عزمي ، "هل يصح الحديث عن ملف قبطي في مصر؟".(**سلسلة دراسات وأوراق بحثية** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أبريل 2011).
12. بكر نهى ، "الشباب في دساتير شمال إفريقيا .. بين النصوص والتفعيل"،(**السياسة الدولية**، عدد 211، يناير 2018).
13. البهى رغدة ،" إعادة التفكير في ثورات الربيع العربي بعد خمس سنوات"،(**السياسة الدولية**، عدد 206، أكتوبر 2016).
14. بوحفص حاكمي ، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"،(**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 7).

15.التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية، (**ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية،** عدد 186، أكتوبر 2011).

16.جمعة محمد، مصر و مواجهة الفواعل العنيفة من غير الدول،(**السياسة الدولية،** عدد 209، يوليو 2017).

17.حافظ زياد ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر و المستقبل"، (**المستقبل العربي.** عدد 385، أذار 2011).

18.حسيب خير الدين ، "حول الربيع الديمقراطي العربي : الدروس المستفادة " ،(**مجلة المستقبل العربي** ، عدد 386 ، أفريل 2011).

19.حمادي الرديسي ، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، (**سياسات عربية.** المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016).

20.الحمداني كفاح عباس رمضان ، "حركة التغيير في تونس الأسباب و التحديات".(**دراسات إقليمية،** جامعة الموصل، عدد31، 2013).

21.حميد ياسين عمار ، عبير سهام مهدي ، "العوامل الداخلية و الخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية".(**دراسات دولية،** جامعة بغداد،عدد 85).

22.الخضور إبراهيم سليمان ، "التغير الاجتماعي بين القوة و السياسة : دراسة في أسباب العنف الاجتماعي (روسيا، الصين، كوبا، اليابان) نموذجا " ،(**مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 22، عدد 1، 2 ، 2006).

23.خضيرات عمر ياسين ،"مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي 2010–2015"، (**مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب،** مجلد 14، عدد 1، 2017).

24.الدروبي رانية ثابت ، "واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، (**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،** مجلد 24، عدد 1، 2008).

25.الدسوقي أبو بكر ، "الشباب.. فاعل دولي جديد يتحدى العالم"، (**السياسة الدولية،** عدد 211، يناير 2018).

26.رجب إيمان أحمد ، "اللاعبون الجدد: أنماط و أدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"،(**السياسة الدولية،** عدد 187، يناير 2012).

27.زعاطشي حميد ، "الاستقطاب السياسي في شمال إفريقيا و تأثيره على مسار التحولات السياسية الراهنة"، (**مجلة البحوث السياسية و الإدارية.** جامعة زيان عاشور الجلفة،عدد 12).

28.زولتان براني ، "مواقف الجيوش من الثورات".(**مجلة سياسات عربية،** المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ع 4، سبتمبر 2013).

29.ساتيك، نيروزغانم "مراجعة كتاب: صراع الطبقات في مصر المعاصرة، مقدمات ثورة 25 يناير 2011"، المؤلف: أحمد بهاء الدين شعبان.(**مجلة سياسات عربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ع 4، سبتمبر 2013).

30. السباعي رانيا ، "إشكاليات نشر الديمقراطية بالقوة المعيارية للفاعل الخارجي"،(**ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، عدد 209، يوليو 2017).

31. السعداوي عاطف ، "جدلية الدين و الثورة في مصر".(**آفاق سياسية**، مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، ع 5، مايو 2014).

32.شادي عبد الوهاب ،" العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة"، (**السياسة الدولية**، عدد 205، يوليو 2016).

33.شكر صفاء كريم ،" الثورة الروسية 1917–الثورة الصينية 1949 (دراسة مقارنة)" ،(**مجلة الآداب** ، الجامعة المستنصرية ، عدد 111 ، 2015).

34.شنبيش امحمد رمضان ، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992–2008)"، (**المجلة الجامعة**، عدد 15، المجلد الأول، 2013).

35.ضياء الدين عيسى محمود ، "السياسة الإيرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل"، (**آفاق إفريقية**، المجلد 13، عدد 46، 2017).

36.طالب محيبس حسن الوائلي ، "اليعاقبة و نشاطهم السياسي في فرنسا 1789—1799" ،(**مجلة العميد** ، كربلاء : المجلد 3 ، عدد 5 ، آذار 2013).

37.عاشور محمد المرغني عادل ، "آليات المشاركة السياسية في ليبيا من العهد الملكي 1951 إلى ثورة 17 فبراير 2011".(**المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية، مصر: ج 3، ع 5،يناير2014) .

38.عاطف السعداوي ، "تونس فرص الانتقال إلى الديمقراطية و عوائقه" ، (**آفاق سياسية**. مصر:المركز العربي للبحوث و الدراسات، عدد 2، فبراير 2014).

39.عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقوط القذافي"،(**مجلة المستقبل العربي**، عدد 393، السنة 34، بيروت، فبراير 2011).

40.عبد الرزاق جاسم خيري ، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"،(**المجلة السياسية و الدولية**، الجامعة المستنصرية، 2014).

41.عبد الصادق توفيق ، "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب : مكامن الاختلال و إمكان النهوض "،(**مجلة المستقبل العربي** ، عدد 426، أغسطس 2014)

42. عبد العظيم جبر حافظ ، "لتطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 يناير 2011: رؤية تحليلية".(**مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، ع 38، حزيران 2012).

43.عبد الله عبد الخالق ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي".(**سلسلة دراسات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أبريل 2012).

44.عبد الله كامل ، "الدائرة المفرغة: تغييب الدولة في ليبيا من معضلة التأسيس إلى نخب الانقسام"،(**ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية**، عدد 208، أبريل 2017).

45.عبد المجيد وحيد ، ماذا حدث لثورة 25 يناير بعد 30 يونيو؟، (**الملف المصري**، عدد 18، ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، فبراير 2016).

46.عبد المجيد وحيد، "نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"،(**المستقبل العربي**، مجلد 46، عدد 184، 2011).

47.عز الدين ناهد ، "خريطة محدودة : ثبات الفاعلين و تغير الأدوار بعد الثورات العربية"،(**مجلة السياسة الدولية** ، عدد 188 ، أفريل 2012).

48. العزاوي عمار جعفر ، "الثورة الليبية: الأسباب ، التحديات و التداعيات بعد العام 2011" .(**مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، العراق:جامعة المستنصرية، عدد 50).

49.عفيف أحمد خليف ، "الثورة الليبية : الخصوصية و تحديات المرحلة الانتقالية". (**دراسات**، الأردن: ، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد 42، عدد 3، 2015).

50.على جمعة عز الدين محمد ، "أثر الانتماءات الضيقة على التنمية البشرية في ليبيا".(**مجلة العلوم الإنسانية و التطبيقية**، ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، ع 24، 2013).

51. علي حسين ابتسام ، فرص و قيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني، (**ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية**، عدد أبريل 2017).

52.علي حنفي ، "سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟"، (**السياسة الدولية**، عدد 186، أكتوبر 2011).

53.علي خالد حنفي ، "الأزمة الليبية بين محفزات التسوية و عراقيل الإنفاذ"، (**السياسة الدولية**، عدد 205، يوليو 2016).

54. علي خالد حنفي ،" معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي"،(**السياسة الدولية**، عدد 203، يناير 2016).

55.علي عبد القادر علي ، "من قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك"، (**مجلة عمران**، عدد 4 ، ربيع 2013).

56.العليان عادل محمد حسنين ، " الثورة الأمريكية و حرب الاستقلال : دراسة لأهم دوافعها و نتائجها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " ، (**مجلة سامراء** ، المجلد 8، عدد 28 ، السنة الثامنة ، كانون الثاني 2012).

57.عمار رضوى ، "الثورة و إشكاليات التحول الديمقراطي" . (**مجلة الديمقراطية** ، عدد 45 ، يناير 2012).

58.عوني مالك ، "سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجا؟"،(**ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية**، عدد 187، يناير 2012).

59. عيسى محمد عبد الشفيع ، "فروض نظرية على محك الخبرة الثورية الأخيرة في تونس و مصر"،(**المستقبل العربي**، عدد 386، أبريل 2011).

60.غسان الخالد، "البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية". (**سلسلة اجتماعيات عربية**، 2 ، بيروت: منتدى المعارف).

61.فوزي سامح ، "حين تعجز الثورة عن بناء نظام جديد"، (**الملف المصري**، عدد 18، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، فبراير 2016).

62.قرني بهجت ، "ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية و مآلات الربيع العربي"، (**السياسة الدولية**، مجلد 48،عدد 192، أبريل 2013).

63.القصاص أنس ، "حروب الإنابة.. عولمة الحروب و تشكل النظام الدولي الجديد"،(**ملحق تحولات استراتيجية ، السياسة الدولية**، مجلد 53،عدد 211، يناير 2018).

64. كاظم الشمري نادية جاسم ، "الثورة الروسية 1905–1907 "، (**مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية** . المجلد 3 ، العدد 2).

65.كاظم مهدي سؤدد ، "التغيير السياسي في تونس: دراسة تاريخية سياسية". (**مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**. العراق: الجامعة المستنصرية ،2012)

66.ماجد شيماء ، "مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة و محددات التحرك المصري"، (**سلسلة بدائل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد 26، يناير 2018).

67.مجيب مي ، "جدليات الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة". (**مجلة عمران للعلوم الاجتماعية و الإنسانية**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مج 1، ع 4، ربيع 2013).

68.محسن محمد عبد الله ، "الشخصية الليبية ثالوث القبيلة و الغنيمة و الغلبة: دراسة وصفية نقدية اجتماعية"،(**مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية**. عدد 27، السنة 13).

69. محمد عبد الحفيظ الشيخ ، "ليبيا بين الصراع السياسي و الصراع المسلح: التحديات و الآفاق"، (**مجلة دراسات شرق أوسطية**. الأردن: مجلد 19، عدد 17، ربيع 2015).

70. محمود محمد مجيد ، "التنمية المستدامة في الوطن العربي: المعوقات و المتطلبات"،(**المجلة الليبية العالمية**، عدد 25، أغسطس 2017).

71.المختار عبد الرزاق ، "في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا"،(**سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،عدد 30، يناير 2018).

72.المديني توفيق ،" ربيع الثورات الديمقراطية العربية"،(**المستقبل العربي**، عدد 386، أبريل2011).

73.مراد مهني ، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث: الأبوية البورقيبية مثالا". (**دفاتر السياسة و القانون**، الجزائر، عدد5،جوان 2011).

74.مرتضي محمد عبد المنعم ، "أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية و التحديات الاقتصادية".(**السياسة الدولية** ، عدد 107، جانفي 1992).

75.مصطفى نادية محمود ، "مراجعة كتاب:مستقبل الحركات السياسية الإسلامية في ظل الثورات العربية: مصر نموذجا، نحو رؤية حضارية للتغيير من فقه الواقع و التاريخ"، (**مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد 16، عدد 61، خريف 2012).

76.مكرم رانيا ،" التيار الرئيسي: الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية و التطبيق"، (**ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، عدد 187، يناير 2012).

77.نوفل ميشال ،" من الحرب الباردة إلى ديبلوماسية السيجار" ،(**مجلة الدراسات الفلسطينية** ، عدد 102 ، ربيع 2015).

78.هلال علي الدين ، "دراما الانتقال: العوامل الهيكلية لعدم استقرار أنظمة ما بعد الربيع العربي"،(**السياسة الدولية**، عدد 194، أكتوبر 2013).

79.هينبوش رايموند ، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية"، (**مجلة عمران**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،عدد 23، شتاء 2018).

80.وحدة استطلاع الرأي في المركز العربي، "الثورات العربية بعد خمسة أعوام في المؤشر العربي". (**مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، عدد 18، يناير 2016).

81.وحيد مريم ، "أثر الاحتقان: الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية".(**السياسية الدولية**، عدد 193، يوليو 2013).

82.وناس المنصف ،" قراءة نقية لكتاب تونس: 1956-1987"، المؤلف الهادي التيمومي،(**المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية** ، تونس: س 44، عدد 134، 2007).

83.يزيد صايغ ، "معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية"، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مارس 2016

84.يوسي ألفير، "مستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ الاتجاهات الحاسمة التي تؤثر في إسرائيل"،(**مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 16، عدد 64، خريف 2005).

ج. مذكرات وأطروحات دكتوراه:

1. حركاتي فاتح،:"تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2017
2. رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان ، "الثورات العربية 2011 و أثرها على مفاهيم الحرية و المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (جامعة النجاح الوطنية أنموذجا)" . مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2015
3. مصطفى بلعور ، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2009 - 2010

د . تقارير، موسوعات، المؤتمرات :

1. إيفانز غراهام ، نوينهام جيفري ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،(مركز الخليج للأبحاث ،1997).
2. جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري (ابن منظور)، **لسان العرب** ،(طبعة دار بولاق ، الجزء الخامس).
3. مكليلان ديفيد ، **الشيوعية الآسيوية** . في : **موسوعة كمبريدج للتاريخ : الفكر السياسي في القرن العشرين** ، تحرير: تيرنس بول ، ريتشارد بيللامي ، ترجمة : مي مقلد، (المجلد الأول ، 2009).
4. محمد عتريس ، **معجم بلدان العالم : آخر التطورات السياسية،أحدث البيانات الإحصائية** (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2002)
5. "فجوة عميقة: الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع العسكري"، **التقرير الاستراتيجي 2017**، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2018.
6. إيناس مصطفى عفت وآخرون، **الموسوعة العربية الميسرة** ،المجلد 1 ، (بيروت : المكتبة العصرية ، 2010).

7. بروكس ريسا ، فهم التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية في مصر: دروس من الماضي والحاضر، **سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر**، الدراسة الثانية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2015.
8. **التقرير الاستراتيجي العربي 2007-2008**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2008).
9. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016**، الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
10. **تقرير بعثة متابعة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة**، رقم 43، مصر: انتخابات مجلسي الشعب و الشورى نوفمبر 2011- فبراير 2012 ، جوهانسبرج،2012.
11. **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير؛ أربع سنوات من الربيع العربي**،(بيروت، الفكر العربي، 2014).
12. خالد عودة الله، "الثورات العربية و العلوم الاجتماعية". **(أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر: الثورات العربية تحديات فكرية و سياسية**، نشرة آفاق برلمانية، مجلد 5، عدد 4، أيلول 2011).
13. سالمين مبارك ،" العوامل الاجتماعية و أثرها في التغيير : الثورة اليمنية نموذجا". **(مؤتمر جامعة فيلادلفيا الدولي السابع عشر حول ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية ، العوامل ، التمثلات)** ، (6 -8) نوفمبر 2012.
14. سيناريوهات المستقبل العربي: ثلاثة سيناريوهات لعام 2025، تحرير: فلورانس جوب، ألكساندرا لابان، ترجمة: سها إسماعيل،(مصر: مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الإستراتيجية، 2017).
15. شفيق علام مصطفى ، "القبلية والثورات العربية: نموذجا اليمن و ليبيا"،(**التقرير الاستراتيجي التاسع: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير**، الرياض: مجلة البيان و المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012).
16. **صندوق النقد الدولي**، ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، 2012.
17. قلعجية وسيم، "روسيا في غرب آسيا و العالم العربي: معبر نحو النظام الدولي، في: النظام العربي و الإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة انتقالية"، **التقرير الاستراتيجي (2015-2016)**، المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، 2017.
18. الكرد دانا ، "العامل الخارجي و أثره في الانتقال الديمقراطي: التدخل الأمريكي في حالتي مصر وبوليفيا". **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية و التحول الديمقراطي: العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 21-22سبتمبر 2018

19.الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ج1 ، 1979).

20. لعجال اعجال محمد لمين ، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر " ، **(أعمال الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر(10-11)ديسمبر2005**، جامعة محمد خيضر بسكرة)

21.ماضي عبد الفتاح ، العوامل الخارجية في أدبيات التحول الديمقراطي وخبرات الثورات العربية. **المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي: العامل الخارجي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011.**

22.مالكي محمد ، "الاندماج الاجتماعي و بناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الإنسانية** ، (30-31) مارس 2013، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

23.محمد القوماني، 18 أكتوبر: نجح الإضراب و تعثرت الحركة، **ورشة عمل حول: تقييم حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، (19-20) ماي 2007.

24.**المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، التفاوتات و الانتفاضات و الصراع في العالم العربي. (مكتب منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالبنك الدولي، أكتوبر 2015).

25.المنتدى الدولي حول : "مسارات التحول الديمقراطي؛ **تقرير موجز حول التجارب الدولية و الدروس المستفادة و الطريق قدما**" ،(5-6) يونيو 2011 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

26.**منظمة العفو الدولية**، "تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة"، الطبعة الأولى، 2011،

27.**المؤشر العربي 2018/2017**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العام، مايو، 2018.

28.المولدي الأحمر ، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة، **سلسلة تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يونيو 2011.

29.نصر لامة فرج محمد ، "تحولات الربيع العربي: مقاربات نظرية" ، **ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي حول: العالم العربي في عالم متغير**. معهد البحوث والدراسات العربية، 2013.

30.وجدي محمد فريد ، **دائرة معارف القرن العشرين** . (بيروت : دار الفكر ، المجلد الثاني).

هـ. مقالات منشورة على الإنترنت:

1. يمان دابقي، الأزمة الليبية و موازين الصراع الدولي في معركة طرابلس: https://barq-rs.com
2. محمد بسيوني، حصاد الإرهاب في مصر خلال ثماني سنوات... من الوادي والدلتا رجوعا إلى جبهة سيناء: https://www.independentarabia.com › node
3. مات هربرت، تونس: التمرد في المناطق الحدودية الغربية:
4. https://carnegie-mec.org/2018/08/27/ar-pub-77101
5. ـــــــــ إعادة النظر في مقولة الاستثناء السياسي، القدس العربي: https://www.alquds.co.uk
6. ـــــــــ،الثورة الصينية تنجز اختراقا آخر: http://sites.google.com/site/maoforarab/articles/break through
7. ـــــــــ ، من مكاسب الثورة الماوية في الصين : http://sites.google.com/site/maoforarab/articles/gains
8. ـــــــــ، توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة: www.beyondrd.com>publications 25/08/2017
9. ـــــــــ، " قراءات نظرية : الثورات السياسية – المفهوم والأبعاد"،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية: https://eipss-eg.org
10. ـــــ، المسار السياسي لتونس بعد الاستقلال (1956-2014): http://alwasat.ly/news/arabic/44228
11. ـــــــــ، ثورة ... واستياء : الدولة والفصائل و العنف في ليبيا الجديدة، جريدة الوسط، السنة الثانية، عدد 61، 19 يناير، 2017 ، ص 10: http://alwasat.ly/news/libya/122184
12. سمير سعيفان، مستقبل الطاقة في العالم حتى2040: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/4/1/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B7%D884%D8%B %89-2040-1
13. الاتحاد الدولي للاتصالات: 60% من سكان العام سيستخدمون الانترنيت بحلول 2020: http://www.rudaw.net/arabic/world/180220178
14. إحصاءات استخدام الانترنيت.. مليون مستخدم جديد يوميا: https://www.tech-wd.com ›
15. إحصاءات مستخدمي الانترنيت في البلدان العربية 2017: https://weedoo.tech
16. إدريس أحمد ، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية: www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-ar-1-.pdf

17. أروى الغربي، ما قد لا تعرفه عن بطالة حاملي الشهادات في العالم العربي: www.sasapost.com/unemployment-of-graduates-in-the-arab- world.
18. أشرف عبد العال الطرابيشي، المؤشرات الاقتصادية وثيقة الارتباط بالاستثمار : الحالة المصرية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/44358
19. أماني عاطف، عن نتائج الثورات: https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/presentations2013/rdaamanyatfnntayjalthwratbdalatbaratalawlyte
20. الأمن الغذائي في الدول العربية: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports//%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7
21. الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم: https://www.brookings.edu
22. انتكاسة في الحريات بعد عامين من الربيع العربي: www.gerasanews.com/print/112957
23. البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=28369
24. تحذير تاريخي: التقديرات المسجلة لنهايات سلاسل الثورات في الخبرة الدولية، السياسة الدولية، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/News/1506.aspx
25. تحقيق الأمن الغذائي العربي رغم تقلب الأسعار: http://www.alhayat.com/article/665531/%D8%AA%D8%AD%D9
26. التحول الديمقراطي في تونس من الخلاف إلى التوافق: https://www.washingtoninstitute.org/.../tunisias-democratic-transition
27. التحول السياسي في تونس 2011–2014: المسار و الرهانات: https://archives.arab-reform.net/ar/node/1350
28. تعديلات الدستور المصري.. رفض انتقاد وسخرية: https://www.aljazeera.net/.../2019
29. التقرير العالمي 2013، تحديات حقوق الإنسان بعد الربيع العربي: https://www.hrw.org/ar/news/2013/01/31/248680
30. تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا: https://www.ohchr.org/Documents/.../A-HRC-19-68_ar.doc
31. تقرير أممي يتوقع اتساع ظاهرة التمدن في الشرق الأوسط: https://www.alittihad.ae

32. تقرير: 80 مليون عاطل في العالم العربي عام 2025:
http://mugtama.com/reports/item/11602-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1

33. تقييم مستوى الأمن في العالم: https://arabic.rt.com/news/819574

34. التمدن حسب الدول:
http://www.wikiwand.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

35. التمدن، النظام العالمي للتنمية المستدامة:
https://gssd.mit.edu/ar/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9

36. توفيق محمد ، الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر: تطييف المجال العام وتوظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير:
http://cairo.academia.edu/MohamadTawfik%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82

37. التوقعات الإستراتيجية العالمية حتى سنة 2030: https://www.politics-dz.com/community/threads/altuqyat-al-stratigi-alyalmi-xht-sn-2030.9151

38. حالة الأغذية في العالم:
http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar

39. الحرية في المجتمعات العربية بعد ثورات الربيع العربي: www.cerhso.com

40. حسن طارق، الهوية والمواطنة في دساتير الربيع العربي:
https://www.alaraby.co.uk/.../87c49f3e-f1b8-487c-817d-3377b34…

41. حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، على الموقع:http://democracy.ahram.org.eg/News/1045.aspx

42. حسين علي بحيري، المواجهة الشاملة: ندوة تحديات الأمن القومي المصري بعد ثورة 30 يونيو: www.siyassa.org.eg/News/3263.aspx

43. حول إشكالية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية : بعض قضايا الإستراتيجية الثورية: www.30aout.info > media

44. دور الجيش المصري في ثورة 25 يناير المصرية:
http://zancojournals.su.edu.krd/index.php/JAHS/article/view/175

45. الرأي العام العربي و الثورات: 59% يعتبرون الربيع العربي سلبيا:
https://www.almodon.com/society/2016/1/21/

46. رمضان السنوسي بالحاج، السكان و القوى العاملة: سوق العمل الليبي، التحديات و الفرص: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/.../wcms_214377.pdF

47. رولا الخطيب؛ القبائل في ليبيا... عامل مهم و مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد: http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/22/138673.htm
48. الرؤية الأوربية لمستقبل العالم العربي في عام 2025،على الموقع : tunisianow.net.tn/.../
49. سالم لبيض، الأزمات الاجتماعية و السياسية في تونس: www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13181
50. سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي: http://studies.aljazeera.net/ar/events/2008/201172204352828470.html
51. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ،الديكتاتور المعمر، ليبيا: 40 عاما تحت سيطرة العقيد: www.anhri.net/reports/li
52. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي: http://www.alwasatnews.com/news/714067.html
53. العالم الرقمي 2018، 4 مليار مستخدم للانترنيت و مصر الأولى في نسبة الزيادة خلال عام2018/نقلا عن:
54. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، الأمن القومي العربي في خطر.. و الحلول مؤجلة، نقلا عن جريدة الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/811831/
55. غادة حمدي، انتكاسة لـ الإسلام السياسي بعد صحوة الربيع العربي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/237806
56. فريديريك ويري، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سبتمبر 2012. <http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf>
57. لماذا تراجعت الديمقراطية بعد انحسار الربيع العربي؟: www.bbc.com>arabic>interact..
58. ما شكل خريطة الطاقة العالمية حتى 2040؟: https://aawsat.com/home/article/710806/%D9%85%D8%A7%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A
59. ماجد كيالي، إشكاليات الربيع العربي. الدولة و المواطنة و الحرية: www.aljazeera.net/.../
60. محمد إبراهيم الحصايري، في ضرورة تقييم ثورات الربيع العربي: http://www.assabahnews.tn/article/196333
61. محمد أحمد القابسي، من واقع التعليم في الوطن العربي: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/9/24/
62. محمد ماضي، تحدي الاستقطاب السياسي يلقي بظلاله على الربيع العربي: https://www.swissinfo.ch/ara

63. محمد مالكي، المسألة الدينية في دساتير دول الربيع العربي: https://arabi21.com/story/884539
64. محمد مبروك، اقتصاد الربيع العربي: المشكلة و الحل، الأهرام اليومي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1004187&eid=1310>.
65. مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجدد من غير الدول، من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2018، على الموقع :https://democraticac.de
66. مستقبل ليبيا.. 4 سيناريوهات أفضلها إرادة التوافق: http://alwasat.ly/news/libya/129960
67. مصر: يجب رفض التعديلات الدستورية المقترحة بمد ولاية رئيس الجمهورية وتوسيع نفوذه على السلطة القضائية: https://www.icj.org/wp-content/uploads/2019/02/Egypt-Constitution-Statement-News-2019-ARA.pdf
68. ملتقى الحوار الديمقراطي في ندوة: الدساتير الجديدة في دول الربيع العربي: https://www.maghress.com/alittihad/196206
69. واشنطن بوست: حرية الصحافة تراجعت بعد ثورات الربيع العربي: www.alyaoum24.com/340485.htm
70. وفاء علي داود، التأصيل النظري لمفهوم الثورة و المفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية، على الرابط:democracy.ahram.org.eg/News/422.aspx
71. وليد عبد الحي، مراجعة كتاب: الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/03/2013325151912.html
72. يوسف صديق، جدلية الثورة و الديمقراطية عند ألكسيس دي توكفيل، نقلا عن: https://www.mominoun.com/articles/

2. المراجع باللغة الأجنبية :

1.2 المراجع باللغة الإنجليزية:

A/ BOOKS:

1. Andrzejewski Stanislaw, **Military Organization and Society**, (London: Routledge & Kegan Paul, 1954).
2. Arafat Alaa Al-Din, **Hosni Mubarak and the Future of Democracy in Egypt**. (New York: Palgrave Macmillan, 2011).
3. boix carles and susan c. stokes, **the oxford handbook of comparative politics** (oxford university press ,2007.)
4. Cole Juan , **Egypt's Modern Revolutions and the Fall of Mubarak** , in :**The New Middle East : Protest and Revolution in The Arab World**. (Edited by Fawaz Gerges, New York : Cambridge University Press, 2014).
5. El-Beshry Tarek**, Relationship between state and religion :Egypt after the revolution**. In : **State and Religion in the Arab World.(**Edited by KhaircEl-Din Haseeb, Routledge, 2015).
6. Foran John, **theorizing revolutions**, (London : Routledge,1997).
7. Foran John, Lane David, and Zivkovic Andreja, **Revolution in the Making of the Modern World : Social identities, globalization, and modernity**, (LONDON : Routledge, 2008).
8. Guillermo odonnel, And Philippe Schmitter, **Transition from AuthoritarianRule :Tantative Conclusions About Uncertain Democracies** , (Baltimore :Johns Hopkins Univ.Press,1986).
9. Halliday Fred, Maxine Molyneux,**The Ethiopian Revlution**. (Verso Edition and NLB, London, 1981).
10. Haseeb Khair El-Din, **Libya… hopes and fears**, In :**The Arab Spring,CriticalAnalyses**, (Edited by Khair El-Din Haseeb, Routledge, 2013).
11. Henry Clement M.,Robert Springborg,**Globalization and politics of development in The Middle East**, 2nd Ed.(New York, Cambridge University Press,2010).
12. hobsbawm Eric, **the age of revolution 1789-1848**.(a division of random house, inc. august 1996.).
13. Jack A. Goldstone**, comparative historical analysis and knowledge accumulation in the study of revolutions, in :**

comparative historical analysis in the socialsciences,(Mahoney,Dietrich Rueschemeyer,Cambridges University press,2003).

14. Johnston Hank, **Analyzing Social Movements, Nonviolent Resistance, and the State.** (Routledge ,2019.)
15. Keddie Nikki R**, Debating Revolutions**,(NYU Press, 1995).
16. Møller Jørgen and Skaaning Svend-Erik, **Democracy and Democratization in Comparative Perspective : Conceptions, conjunctures, causes, and consequence**,(LONDON and New York : Routledge, 2013)
17. Ness Immanuel, **The International Encyclopedia of Revolution and Rrotest : 1500to the Present**, (Volume1,Wiley-Black Well Publishing,UK,2009),p 1xxxi .
18. Owen Roger, **State,Power and politics in the making of the modern Middle East**,(Routledge, 1994).
19. Pincus .S, **Rethinking Revolution**. (U.S.A, New York University Press,1999).
20. Richards Michael D, **Revolutions in World History**, (Routledge ,First published 2004).
21. skocpol theda , **state and social revolutions ,a comparative analysis of France, Russia, and china.**(Cambridge university press,1979).
22. Tarrow Sidney,**State and opportunities :The political structuring of social movements,In :Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings** , (Cambridge University Press1996) .
23. Tilly Charles , **From Mobilization To Revolution,** (University of Michigan , March 1977).
24. whitead Laurence (ed), **The international dimensions of democratization: Europe and America.**(Oxford university press, 2001).
25. Zimmermann Ekkart ,**Political Violence, Crises and Revolutions :Theories and Research,** (Routledge, 2011)

B/ Periodicals:

1. Abdalla Nadine, " Youth movements in the Egyptian transformation: strategies and repertoires of political participation ". (**Mediterranean Politics**, 2016, Vol. 21, No. 1).

2. Adel Bousnina, , « Les disparites regionales du developpement humain en Tunisie », (,Revue Tunisienne de Sciences Sociales,Tunis 2007,no.134,vol.44).
3. Aras Bülent & Falk Richard , « Authoritarian 'geopolitics' of survival in the Arab Spring », (**Third World Quarterly**, 2015, Vol. 36, No. 2).
4. Aras Bülent & Falk Richard, «Five years after the Arab Spring: a critical evaluation », (**Third World Quarterly**,2016, voL . 37, no. 12).
5. Aras Bülent & Yorulmazlar Emirhan , « State, region and order: geopolitics of the Arab Spring », (**Third World Quarterly**, 2016, vol . 37, no. 12).
6. Barany Zoltan, " Comparing the Arab Revolts the role of the military ", (**Journal of Democracy** ,Volume 22, Number 4 October 2011).
7. Bassiouney Reem, « Politicizing identity: Code choice and stance-takingduring the Egyptian revolution », (**Discourse & Society**, 2012, 23.2)
8. Bayat Asaf, « Revolution in Bad Time »,(**New Left Review**. Vol.80,(March-April 2013),(4).
9. Berman Sheri, « The Promise of The Arab Spring :In Political Development,No Gain Without Pain »,(**Foreign Affairs**,vol.92, no.1, (January-February2013).
10. Billie Jeanne Brownlee & Maziyar Ghiabi, "Passive, Silent and Revolutionary: The 'Arab Spring' Revisited **",(Middle East Critique**, 2016,Vol. 25, No. 3..)
11. Boubekeur Amel, « Islamists, secularists and old regime elites in Tunisia: bargained competition ». (**Mediterranean Politics**, 2016, Vol. 21, No. 1) .
12. Challand, Benoit " Revisiting Aid in the Arab Middle East ", (**Mediterranean Politics**, 2014, Vol. 19, No. 3).
13. Chaoguang Wang, " Aftermath of the Revolution: Experiments in Western-style Democratic Politics in Early Republican China " , (**China report** 48 : 4 (2012).
14. Christian Fuchs, "Bihind the news Social media, riots, and Revolutions".(**Capital & Class**,2012, Vol. 36,n3).
15. DankwartA.Rustow , " Transition to Democracy :Toward a Dynamic Model ", (**Comparative Politics**, Vol 2, no.3 (Apr,1970)
16. David Lane, "The Orange Revolution: People's Revolution' or Revolutionary Coup?",(**Political Studies Association BJPIR**, vol 10,n4,2008)**.**
17. Davies James c, " Toward a Theory of Revolution " , (**American Sociological Review** , vol.27,No1 feb, 1962).
18. dirlik Arif, " vision and revolution : anarchism in chinese revolutionary thought on the eve of the 1911 revolution", (**modern china**, vol. 12, no. 2, april 1986).

19. Falk Richard, " Rethinking the Arab Spring: uprisings, counterrevolution, chaos and global Reverberations ", (**Third World Quarterly**, 2016, VOL . 37, NO. 12).
20. Foran John, "Theorizing the Cuban Revolution ", (**latin american perspectives**, Issue 165, Vol. 36 No. 2, March 2009).
21. Guo Wang, " The Revolution of 1911 revisited: A review of contemporary studies in China " , (**China Information**, 25(3).
22. Hadenius Axel and Teorell Jan," Path ways from Authoritarianism ",(**Journal of Democracy**, Volume 18, Number 1, January 2007)
23. Harvers Imke, " Democratic Deepening in Third Wave Democracies : Experiments With Participation in Mexico City ", (**Political Studies** , (2007) , vol.55).
24. Hassan Mazen, Kendall Elisabeth, Whitefield Stephen, « Media, Cultural Consumption and Support for Democracy inPost-Revolutionary Egypt ».(**Political Studies**, 2016, Vol. 64.N3)
25. Heydemann Steven , « Explaining the Arab Uprisings: transformations in Comparative Perspective », (**Mediterranean Politics**,2016, Vol. 21, No. 1).
26. Huntington Samuel," The Change To Change :Modernization, Development and Politics " ,(**Comparative Politics**,Vol 3,(Apr,1971),p306.
27. jack goldstone , " Review Theories of revolution : The Third Generation ",(**World Politics**, vol.32, April,1980).
28. jack Goldstone, , "Toward a Fourth Generation of revolutionary Theory ",(**Annual Reviews . Political Science**, vol.4, 2001).
29. Jean Grugell, " Transitions From Authoritarian Rule :Lessons From Latin America ",(**Poltical Studies**,(1991), XXXIX).
30. Jebnoun Noureddine, « Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding », (The **Journal of North African Studies**, 2015, Vol. 20, No. 5).
31. John Foran , " Theories of Revolutions Revisited : Toward a Fourth Generation" , (**Sociological Theory** , vol . 11,no 1, March 1993).
32. john foran, « theorizing the cuban revolution ",(**Latin American Perspectives,** issue 165, vol. 36 no. 2, march 2009)
33. Jones Seth G., « The Mirage of the Arab Spring :Deal With the Region you Have,Not the Region youbWant » , (**Foreign Afrairs**,vol.92, no.1, (January-February2013).
34. Kalandadze Katya, Mitchell A.Orenstein, " Electoral Protests and Democratization :Beyond The Color Revolutions ",(**Comparative Political Studies,**November 2009,Vo.42,no.11).
35. katharine adeney and andrew wyatt, " democracy in south asia: getting beyond the structure–agency dichotomy ",(**political studies**: vol 52,2004)

36. Krishan Kumar," The 1989 Revolutions and The Idea of Europe ", (**Political Studies** , vol.xl, (1992).
37. Lacher Wolfram , « Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building », (**Mediterranean Politics**,2016, Vol. 21, No. 1).
38. Lehoucq Fabrice and pérez-Linán Anibal, " Breaking Out of the Coup Trap :Political Competition and Military Coup in Litin America ",(**Comparative Poltical Studies,**vol.47,no.8(2014).
39. Li Huaiyin , " Between Tradition and Revolution: Fan Wenlan and the Origins of the Marxist Historiography of Modern China " ,(**Modern China**, 36(3) .
40. Loveman Brian, " Protected Democrracies and Military Guardianship : Political Transition in Latin America,1978-1993 ", **(Journal of Interamerican Studies and World Affairs**, vol.36,no.2(Summer1994).
41. McCallum Fiona, " Religious Institutions and Authoritarian States: Church–State Relations in the Middle East ",(**Third World Quarterly**, vol. 33, no. 1 (February 2012).
42. mcsweeney dean and tempest clive," the political science of democratic transition in eastern europe ",(**political studies** (1993), xli,)
43. Muñoz Rosa, "Translated by Mariana Ortega Breña, « The Cuban Revolution : A Promised Land " .,(**Latin-American perspectives**, Issue 164, Vol. 36 No. 1, January 2009).
44. Puchalska Boguusia , " Polish Democracy inTransition ? ", (**Political Studies** , vol.53, (2005) .
45. Pugliese Joseph "Permanent Revolution: Mohamed Bouazizi's Incendiary Ethics of Revolt " ,(Law**, Culture and the Humanities**, vol. 10.3).
46. Ralph thaxton, «peasants ,capitalis , and revolution : on capitalism as a force for liberation in revolutionary china ». (**Comparative Political Studies**, vol. 12. no. 3, October 1979).
47. reznik Oleksandr, " from the orange revolution to the revolution of dignity: dynamics of the protest actions in ukraine ",(**East European Politics And Societies And Cultures**, volume 30, number 4, november 2016)
48. Robert M. Fishman, " Democratic Practice after the Revolution: The Case of Portugal and Beyond **",(Politics & Society** 39(2), 2011)
49. Rumbaut Luis E and . Rumbaut Rubén G, «Survivor: Cuba , The Cuban Revolution at 50 ».(**latinamerican perspectives**, Issue 164, Vol. 36 No. 1, January 2009).
50. Russell Chorley & Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective", (**Comparative Politics**, vol. 36, no. 2,2004).
51. Rymond Tanter and Manus Midlarsky," Theory of Revolution ",(**conflict resolution** , volume xi, number 3).
52. Sakwa Richard, "Commune Democracy and Gorbachev's Reforms".(**Political Studies**, (1 989), XXXVII,).

53. Salamey Imad, « Post-Arab Spring: changes and challenges », (**Third World Quarterly**, 2015, Vol. 36, No. 1).
54. Saouli Adham, " Performing the Egyptian Revolution: Origins of Collective Restraint Action in the Midan ". (**political studies**, VOL 63.2015).
55. Sawani Youssef Mohammad , « Post-Qadhafi Libya: interactive dynamics and the political future » , (**Contemporary Arab Affairs**, Vol. 5, No. 1, January–March 2012).
56. Selbin Eric, « Conjugating the Cuban Revolution : It Mattered, It Matters, It Will Matter »,(**latinamerican perspectives**, Issue 164, Vol. 36, No. 1, January 2009),
57. skocpol theda, " France, Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions " ,(**comparative Studies in Society and History**, vol 18,Issue2 ,Apr,1976).
58. Spina Nicholas, Raymond Christopher, " Civil Society Aid To Post-communist Countries ",(**Political Studies** , (2014) , vol.62).
59. stephen miller,"Revolutionary Politics in France, 1788–91: the Case of Languedoc".(**European History Quarterly** ,2004 ,Vol. 34(4)).
60. uldricks teddy j., " the "crowd" in the russian revolution: towards reassessing the nature of revolutionary leadership "(**politics and society** , september 1, ,1974).
61. Whitehead Laurence," The Alternatives to Liberal Democracy :a Latin American Perspective ", (**Political Studies** , (1992) , XL,Special Issue).
62. Zimmermann Ekkart , « On The Outcomes of revolutions :Some Preliminary Considerations », (**Sociological Theory** 8(1):33 • September 1991,p. Vol. 8, No. 1 (Spring, 1990)).

C/ WORKING PAPERS & REPORTS:

1. European Union Institute for Security Studies, **REPORT Nº 22** February 2015, Arab futures: Three scenarios for 2025.
2. International Energy Agency (IEA), World energy outlook,2015.
3. Maurice Meisner, " The significance of the Chinese Revolution in world history ". (**Working Paper. Asia Research Centre**, London School of Economics and Political Science, London, 1999.
4. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). **World Population Prospects: The 2017 Revision**. New York: United Nations.
5. Wendy Hunter, " State and Soldier in Latin America : Redefining the Military's Role in Argentina, Brazil ,and Chile ",(**United State Institute of Peace, P**eaceWorks,no.10(October1996).

D/ THESES:

1. Alix Jonathan , " Les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religiologique de la révolution sandiniste au Nicaragua ", (Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de maître Ét science anthropologie ,Faculté des Arts et Sciences, Université de Montréal , Août 2013.
2. Auer stefan, " violence and the end of revolution after 1989 ". (**thesis eleven,** number 97, may 2009)

E/ Web Articles:

1. Jean-Marie Tremblay, Alexis de Tocqueville, L'ancien régime et la révolution : http://classiques.uqac.ca/
2. Jack Goldstone, Why the Arab Revolutions of 2011 Are True Revolutions: Implications and Prognosis. (XVIII ISA World Congress of Sociology, Facing an Unequal World: Challenges for Global Sociology:(https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper40159.html
3. Mathew J. Burrows, Middle East 2020: Shaped by or Shaper of Global Trends?, Atlantic Council of the United States, August 2014. http://www.atlanticcouncil.org/images/files/ME2020.pdf
4. George Lawson, Negotiated Revolutions 2.0? The Arab Uprisings In Comparative Perspective. (XVIII ISA World Congress of Sociology, Facing an Unequal World: Challenges for Global Sociology): https://isaconf.confex.com/isaconf/wc2014/webprogram/Paper32680.html
5. Map of the rebillion in Libya Day by Day , the New York Times,20/2/2011 : <http://www.nytimes.com/interactive/2011/2/25/world/middleeast/map-of-how-the-protests-unfolded-in-Libya.htm>.
6. norman palma, la revolution anglaise et le développement du processus politique : www.normanpalma.fr > textes > revo_angl.
7. sam dolgoff, «the cuban revolution ; a critical perspective »,: http://www.daneprairie.com

2.2 المراجع باللغة الفرنسية:

A/ livres

1. Huntington Samuel ,**Troisiéme vague :Les Démocratisations de la fin du XX siécle,** Traduit par : Francaise burgess,(Paris : édition nouveau horison , 1996).
2. Neveu Erik, **Sociologie des mouvements sociaux.** ,(Paris : éditions La Découverte, Quatrième édition, 2005).

B/ périodiques

1. Ahmed jdey, "Pour une histoire de la Tunisie du 14 janvier 2011 : La fin d'un dictateur et l'amorce de la construction démocratique". (**Rawafid, Tunis**,n° 17, 2012).
2. Ahmed Jdey, , « pour une histoire de la tunisie du 14 janvier 2011 la fin d'un dictateur et l'amorce de la construction democratique », **Rawafid**, ISHMN, Université de Manouba, 2012, n° 17,.
1. Jaffrelot Christophe, « L'Etat face aux commmunautés », **(Cultures et Conflits,** n°15-16 (1994).
2. Khadija Mohsen-Finan, « Tunisie : Le Récit d'une transition Conflictuelle Naissance Du Citoyen Protestataire », (**Revue marocaine de politique publique** , Maroc, Printemps 2016,N° 21)
3. poussou jean pierre," comment naissent les revolution ?du vide politique …l'exemple des revolutions angllaise de 1640 et française de 1789",estudos em homenagem a luis antonio de oliveira ramos, faculdadebde latras da universidade do porto,2004.

الملاحق

الثورات الاجتماعية: رؤية نقدية للمقاربة البنيوية

Social revolution: A critical view of the structural approach

طالبة الدكتوراه/ حليمة بومزبر [2]، الأستاذ/ عبد الكريم كيبش [1]

[1] جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: boumezbarhalima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03/ 10/ 2019 تاريخ القبول للنشر: 05/ 07/ 2019 تاريخ النشر: 09/ 08/ 2019

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

أخذت البنيوية الاجتماعية حيزا كبيرا من النقاش في أدبيات دراسة الثورات، بعدما وجهت أنظار الباحثين نحو بدائل للمقاربات التقليدية؛ باعتبارها رؤية جديدة تنطلق من الفرضية الأساسية بأن الدولة بنية مستقلة لها منطقها ومصالحها الخاصة. وهكذا، تتمحور مشكلة البحث حول تموضع البنيوية الاجتماعية في حقل دراسات الثورة، ودورها في توسيع النقاش باتجاه أطر تحليلية جديدة تسهم في الدفع بعلم الثورة نحو تخوم جديدة.

وتهدف هذه المقالة إلى محاولة تقديم رؤية نقدية حول المنطلقات الأساسية والافتراضات الأولية للبنيوية الاجتماعية بشأن تحليل وتفسير الثورات، على ضوء آراء وتقييمات منظري الجيل الرابع للثورة، وذلك بالموازاة مع التطور في الأنظمة السياسية والتطور في الثورات ذاتها، وما استتبع ذلك من تطور في أدوات التحليل النظرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة؛ الثورة الاجتماعية؛ الدولة؛ البنية الاستقلالية المحتملة.

Abstract:

Social structuralism has taken up a great deal of debate in the literature of revolution studies, after it drew the attention of researchers towards alternatives to the conventional approaches as being a new consideration based on the main hypothesis that the state is an autonomous structure with its own logic and particular interests.

As such, the problematic of the research revolved around the positioning of social structuralism in the field of revolutions study, and its role in the broadning of debate towards new analytical frameworks which contribute in boosting revolutionology towards new outlooks.

This article aims at attempting to present a critical view about the main starting points and primary hypotheses for social structuralism, in the analysis and the explanation of revolutions in the light of the viewpoints and assessments of the

revolution prospect of the fourth generation. This alongside with the evolution in the political systems as well as the evolution related to the revolutions themselves and the evolution that has been entailed in the theoritical analysis tools.

Key words: *the revolution; the social revolution; the state; the structure; the potential autonomy.*

مقدّمة:

تعد المقاربة البنيوية(*) من أهم الاتجاهات الفكرية التي تناولت بالشرح و التحليل ظاهرة الثورات، بل إنها تمثل بناء نظريا محكما يمكن للباحث في الظاهرة الثورية أن يسترشد به. و لقد أدت دراسة تيدا سكوكبول THEDA SKOCPOL، رائدة البنيوية الاجتماعية، إلى توسعة مجال الدراسات الإمبريقية للثورات باعتراف جون فوران، بل إن المقولات الرئيسية لسكوكبول ساهمت بشكل كبير في مراجعة الكثير من دراسات حقل الثورات وتنقيح المقاربات التقليدية، بانتهاج مقاربة جديدة قائمة على التعددية السببية، والتي تعتمد تأثير عوامل الدولة والصراع الطبقي والسياق الدولي في الدفع باتجاه الثورة.

لكن ورغم القيمة النظرية والمنهجية للمقاربة البنيوية الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني أن مقولاتها قطعية بكل تأكيد، بل يمكن إعادة النقاش بشأنها على ضوء أفكار وآراء منظري الثورة لاسيما منظري الجيل الرابع الذين بنوا تصوراتهم على نقد البنيوية الاجتماعية وما انتابها من قصور مما فتح الباب واسعا أمام تطوير أدوات بحثية جديدة أكثر جدوى في تحليل الظاهرة الثورية.

أهداف الدراسة: تستهدف الدراسة:

- عرض أطروحات المقاربة البنيوية، وافتراضاتها الأساسية عن آلية حدوث الثورات الاجتماعية.
- محاولة نقد الإطار النظري التي اعتمدته البنيوية استنادا إلى الحوارات الفكرية التي أثارها منظرو الجيل الرابع من الثورة، والتي عالجت أوجه القصور في النظرية.
- فتح آفاق البحث في ظاهرة الثورات الاجتماعية، نحو مقاربات و نماذج تفسيرية أكثر مواءمة لواقع التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول تساؤل رئيس : ما هي الآفاق التحليلية التي تتيحها المقاربة البنيوية الاجتماعية في حقل دراسات الثورة؟ وما حدودها التفسيرية الراهنة في ظل اتساع مجالات البحث في الظاهرة الثورية؟

فرضية الدراسة: في سياق الإشكالية السابقة، تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن المقاربة البنيوية قد أسهمت بشكل كبير في إغناء حقل دراسة الثورات الاجتماعية اعتمادا على إطار نظري قائم على التعددية السببية، إلا أنها واجهت تحديات أساسية فرضت التوجه نحو اعتماد النماذج المركبة في التحليل.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة مفاهيم الثورة والثورة الاجتماعية، وفي تقديم رؤية نقدية لأبعاد النظرية البنيوية في تفسير الثورات؛ حيث تم التعاطي مع النظرية محل

البحث وفق منهجية تجزيئية أساسها النقاشات الفكرية التي عالجت أوجه القصور في النظرية، ثم محاولة إعادة التركيب التي تفضي إلى نماذج جديدة في التحليل.

وسيتم تناول الدراسة وفق منهجية بثلاثة محاور: يتناول المحور الأول قراءة في مفهوم الثورة الاجتماعية (المبحث الأول)، أما المحور الثاني فيتعرض إلى القيمة المعرفية للمقاربة البنائية الاجتماعية في تحليل الثورة (المبحث الثاني)، وأما المحور الثالث فهو محاولة لنقد المقاربة البنيوية الاجتماعية والاتجاه نحو اعتماد النماذج المركبة (المبحث الثالث).

المبحث الأول

قراءة في معنى الثورة الاجتماعية

يرى كرين برينتون في كتابه تشريح الثورة: أن مصطلح الثورة يثير القلق لعالم الدلالة ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب، بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي[1]. لذلك فمن الضروري تحديد معنى الثورة والثورة الاجتماعية قبل البدء في أي عملية تحليل بصددها؛ فالتباين في تحديد المعنى يسمح للكلمة أن تتكيف وفق مختلف العمليات والظواهر.

المطلب الأول: تعريف الثورة

لقد ظهرت في مختلف المراحل معالجات متنوعة لجوهر الثورة استقت مبرراتها من المنطلقات الفكرية والمقدمات النظرية للمفكرين والباحثين، ابتداء من أرسطو في كتابه السياسة، حيث أنه ورغم موقفه المحافظ بل والرافض للثورة والذي يجد مبرراته في اليوتوبية التقليدية[*] التي تميز فلسفته السياسية، إلا أنه خصص فصلا كاملا لتحليل الثورة في أنظمة الحكم المختلفة. ويبدأ أرسطو في تحليل أسباب الثورات والتي يرجعها إلى عنصر أساسي هو عدم الرضا والرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية، وقد اعتبر ذلك العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة[2].

تتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها تغير فجائي وأساسي وتام، وتغيير جوهري في النظام السياسي يتلخص في الإطاحة بحكومة قائمة وإقامة حكومة من المحكومين. حيث جاء في قاموس بنغوين أن اصطلاح الثورة جاء للدلالة على المعاني التالية[3]:

- تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما، كثيرا ما يقترن بالعنف.
- تغيير أساسي أو انتقال في مؤسسات وقيم مجتمع أو دولة أو نظام.

والمعنى الأول حصري بالتأكيد، لأنه لا يميز بين تغييرات الحكومة التي تقترن والتي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري. أما المعنى الثاني فهو حصري من ناحية عكسية، إذ أنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرض إلى تحول جذري، إلى حد يكون بالوسع الحديث عن ثورة صناعية، وثورة استراتيجية، وثورة فكرية إلى ما هنالك.

وفي دائرة معارف القرن العشرين جاء أن الثورة في السياسة الحديثة هي كل تغيير ذريع يحدث في النظامات السياسية لأمة من الأمم. ومن الثورات ما حدثت ببطء وسلام تحت تأثير التقدم العلمي

والخلقي، ومنها ما حدثت فجأة عقب اضطرابات وسفك دماء إما بمغتصب أغرى فئة من الناس على تحقيق مطامعه وإما محركة بإرادة الأمة كلها[4].

المطلب الثاني: تعريف الثورة الاجتماعية

بحسب الموسوعة السياسية تعبر الثورة الاجتماعية عن تغير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع، عبر انهيار النظام القديم البالي، وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما مكانه عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح التقدم[5].

أما كرين برينتون فيرى أن التفكير الأكثر تحديدا في مفهوم الثورة يتجه لجعلها تعبيرا عن الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة كيان سياسي إقليمي بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة[6]. وربما يعود هذا التحديد للصلة التاريخية التي أوجدتها التحولات الكبرى في المجتمعات السياسية المستقرة سابقا في الماضي مع مصطلح الثورة، من مثل الثورة الانجليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية أو حتى الثورات القومية في القرن العشرين.

ويستخدم بيتيريم سوروكين تعبير العنف الثوري الذي وصفه بأنه تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبيا، للقانون الرسمي البالي للجماعة أو المؤسسات، ولنظام القيم التي تمثلها[7].

ويرى ستيفن دي تانسي أنه لا يمكن إطلاق مصطلح الثورة على أي استخدام للعنف (أو التهديد به) يهدف إلى تغيير النظام السياسي، وربما من المفيد ادخار المصطلح لوصف بعض المناسبات التي تحدث فيها تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة. فالثورات التي وصفها بالكاملة (الثورات الكاملة) هي مزيد من التغيرات الأساسية التي يخضع لها النظام السياسي، حيث تصل جماعات اجتماعية جديدة إلى السلطة وتبدأ الدولة في تنفيذ مهام جديدة بأساليب مختلفة عن التي سبقتها، وربما مطالبة مختلفة للمشروعية[8].

ويربط هنتنغتون تاريخيا بين الثورات وإرادة التحديث والعصرنة، وينظر للثورة على أنها تغيير أساسي سريع وعنيف في نظام القيم والأساطير السائدة في المجتمع والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية والقيادات والنشاط الحكومي[9].

وينظر أنتوني غيدنز للثورة من زاوية الحركات الاجتماعية باعتبارها شكل من أشكال الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات[10]. ويقيم مقارنة بين الحركات الدينية والحركات العلمانية في المجتمعات التقليدية و بين الحركات الاجتماعية (حركات الثورة الاجتماعية) التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى على تطور الدولة الحديثة، ويرى أن الحركات من النوع الأول لم تكن تمتلك رؤية لعمليات طويلة المدى من الإصلاح المؤسسي بينما تستهدف الحركات من النوع الثاني (الحركات الثورية) تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري.

أما شارلز تيلي فينظر للحركات الثورية كجزء من العمل الجمعي في ظروف "تعدد السيادة"[11]،التي تظهر كنتيجة للحروب الخارجية أو كمحصلة للصدامات السياسية الداخلية أو لكليهما معا، فعندئذ لا يكون للحكومة الرقابة الكاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أن تحكمها وتكتسب

الحركات الثورية قوة دفعها، ويفترض تيلي أن ما يحرك هذه الحركات هو السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح.

من جهته يفسر ماركس الثورة من خلال تحليل الأوضاع الطبقية في المجتمع، مؤكدا على الطابع الحتمي للثورات، وأنها تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية؛ ذلك أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم. وهكذا فكلما تصدع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لنمط إنتاج معين، تصاعدت المعارضة لسيادة الطبقة الحاكمة وتطور الصراع الطبقي إلى حد طرح مسألة إسقاط هذه السيادة، مسألة الثورة الاجتماعية[12].

وبمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي، ينظر يوري كرازين للثورة ويقول إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية. والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية[13].

يذهب الكثير من المفكرين لتعريف الثورة الاجتماعية، وذلك من خلال التمييز بينها وبين الأنواع الأخرى من الثورات، فيرى البعض أن هناك نوعين أساسيين هما الثورة الاجتماعية والثورة السياسية. وقد أشارت الأدبيات الماركسية إلى هذه التفرقة، واعتبرت أن الثورة التي تقضي على المجتمع القديم هي اجتماعية وكل ثورة تسقط السلطة القديمة هي سياسية. لكن هذا الفصل لا يعني أن نوعي الثورة يحدثان في سياق منفصل تماما، فكل ثورة اجتماعية مرفقة بثورة سياسية؛ بل هي في الوقت نفسه ثورة سياسية، لكن ليست كل ثورة سياسية بالضرورة ثورة اجتماعية. إن ثورة سياسية فقط تقتضي الاستبدال الثوري لشكل من السيادة، لشكل من دولة طبقة، بشكل آخر من دولة الطبقة ذاتها[14].

كما وميز سوروكين بين ثورة سياسية تحاول تغيير الطبقة الحاكمة والحكومة وثورة اقتصادية تحاول إجراء تغيير عنيف في النظام الاقتصادي. ورأى أن الثورة التي تحاول أن تغير كل المؤسسات والقيم الهامة للجماعة هي ثورة شاملة[15]. والواضح أن الثورة الشاملة عند سوروكين تتطابق مع مفهوم الثورة الاجتماعية، لأنها تختلف من حيث المبدأ عن باقي أنواع الثورات – والتي كقاعدة عامة تشمل مجالات معينة من حياة المجتمع – لأنها تمس بنية المجتمع التي تكونت قبل قيامها.

المبحث الثاني

القيمة المعرفية للمقاربة البنيوية في تحليل الثورة الاجتماعية

حظيت المقاربة البنيوية في تفسير الظاهرة الثورية بقدر كبير من الاهتمام في دوائر البحث الأكاديمية باعتبارها أحد أبرز اتجاهات التنظير حول الثورة، مثلما يذهب إليه ويكهام في توصيفه للخريطة المعرفية لاتجاهات المنظرين حول الثورة[*]. ومن أجل توضيح القيمة المعرفية للمقاربة البنيوية، لابد من تحديد موقعها في سياق اتجاهات التنظير للثورة وأجيالها، وكذا شرح منطلقاتها النظرية والمنهجية.

المطلب الأول: موقع المقاربة البنيوية ضمن اتجاهات التنظير للثورة

مالت الجهود البحثية حول الثورة، التي سبقت الحرب العالمية الثانية، إلى وصف الثورة بدلا من شرحها، وعندما تم شرح الأسباب غالبا ما كانت تفسيرات ذلك غير منهجية وتلقي اللوم على سياسات الحكومة السيئة أو الزعماء السيئين. ومع الثورة السلوكية سعى علماء الاجتماع إلى تفسيرات أكثر تعميما، وأخذت الجهود البحثية أشكالا مختلفة وركزت على مجالات متنوعة، لكنها اشتركت في نظرتها إلى أن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجذري أو العوامل المفاجئة مثل التحديث هي أساسية في إشعال فتيل الثورة، ومالت هذه الآراء إلى التركيز على دور الأفراد كثوريين محتملين وسعت إلى فهم دوافعهم. وبحلول السبعينات أخذت دراسات الثورة مقاربة مؤسساتية وابتعدت عن التركيز على ردود فعل الشعب وركزت بدلا من ذلك على الدولة كهدف للثورة. وقد أصبحت المقاربة المؤسساتية وجهة النظر المهيمنة خلال الثمانينات و هو ما أتى بشكل متزامن مع اهتمام أكبر بالمؤسسات وسلطة الدولة[16].

وفي مقال لـ جاك جولدستون، يناقش فيه التطور التاريخي والنظري لدراسة الثورات ارتباطا بأعمال منظري للثورة، يحدد الأخير ثلاث أجيال: الأول مميز بأعمال برينتون مور وليفورد إدوارد وآخرين ممن يركزون مورفولوجيا على آثار التاريخ الطبيعي للثورات، والثاني يمثله تشالمرز جونسون وتيد روبرت جير وهنتينغتون ممن يركزون على المحددات السلوكية للثورة، أما الثالث فيمثله تيدا سكوكبول وإيلين تريمبيجر وجيفري بايج وبارمنغتون مور وإيزنستات وجولدستون نفسه ممن يرون أن أسباب الثورات تكون تاريخية و بنائية[17].

وعلى العموم يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الجهود النظرية فيما يخص تفسير الظاهرة الثورية في القرن العشرين إلى ثلاثة أجيال:

الجيل الأول:

يقع في الفترة الزمنية بين 1900 و 1940، حيث اتجهت الدراسات نحو تحديد المراحل الرئيسية للسيرورة الثورية ووصف التغييرات الاجتماعية الناتجة عنها. ذلك أن الثورة تعرف عددا معينا من المراحل المتتالية التي تنتجها ديناميتها الداخلية والتي توضح نوعا من التسلسل المرحلي، وحتى و إن كان هذا التسلسل مختلفا من حالة ثورية إلى أخرى فإنه يسمح بإعطاء تبسيطات تحليلية في ملاحظة السيرورات الثورية. والحقيقة أنه ينظر للدراسات في هذه المرحلة على أنها دراسات وصفية أكثر منها تفسيرية لأنها افتقرت للعمق النظري الذي يسمح بفهم الظاهرة الثورية من حيث الأسباب والنتائج[18].

الجيل الثاني:

ويقع في الفترة بين 1940 و 1975 تقريبا، خلال هذه المرحلة انصبت الجهود النظرية على محاولة بناء أطر تفسيرية للظاهرة الثورية من خلال البحث في أسباب الثورة ومسبباتها. وهو الأمر الذي مثلته ثلاثة تقاليد نظرية، التقاليد السيكولوجية والتي ترجع أسباب الثورة إلى عوامل نفسية ترتبط بمفهومي الإحباط والحرمان، التقاليد السوسيولوجية والتي تفسر الثورة اجتماعيا وفق المنظور البنيوي الوظيفي

باستخدام مفاهيم عدم التوازن أو الخلل الوظيفي، والتقاليد السياسية من لدن علم السياسة التي حاولت تفسير الثورة وفق رؤية تعددية يعكسها استخدام مفهوم الجماعة والصراع[19].

الجيل الثالث:

ويقع بين 1975 وأواخر الثمانينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة ركزت الجهود النظرية في تفسير الظاهرة الثورية على عوامل كانت قد قدرت بأقل من قدرها في المرحلة السابقة لاسيما ما تعلق منها بالعوامل السياسية البحتة. فبعد أن كان ينظر للدولة كساحة للصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة أصبحت تمثل فاعلا مستقلا، ولذلك تم الربط بين الثورة وبناء نموذج جديد للدولة. كما تم التركيز على عوامل أخرى منها الضغوط الدولية، والتركيب البنيوي للمجتمعات، ودرجة تماسك المؤسسة العسكرية، ومدى وجود عوائق بنيوية على استخدام الأنظمة الحاكمة للقوة في معالجة الأزمات الداخلية[20].

وفي هذا السياق جاءت كتابات تيدا سكوكبول: "الدول والثورات الاجتماعية" و"الثورات الاجتماعية في العالم الحديث"، مركزة على عوامل بنائية في تفسير العملية الثورية، حيث تدافع سكوكبول عن وجهة نظر بنيوية للتغير الاجتماعي من خلال مقاربة قائمة على ثلاثة أسس. أولا تحتاج الثورات لتحليل الأسباب والعمليات غير الإرادية ثم إن التحليل يجب أن يتضمن إشارة إلى الهياكل الدولية والتطورات التاريخية العالمية، وأخيرا ومن أجل فهم أفضل للأسباب والنتائج الثورية، فمن الضروري النظر للدولة باعتبارها بنية مستقلة نسبيا، بمعنى كجهاز إداري وقسري مستقل عن المصالح والبنى الاجتماعية الاقتصادية.

في الكثير من مقاربات الثورة فهمت القضايا والأوضاع الثورية من خلال الفعل والنشاط في ارتباطه باهتمامات أو مصالح جماعات رئيسية مبادرة بالتحرك، حيث صورت الثورات كمنتوج لحركات، تجمعت حول إيديولوجيا أو تنظيم، تحاول الإطاحة بالنظام القائم . ولكن بحسب سكوكبول حتى ولو كانت تحركات الفواعل أو اللاعبين مهمة، إلا أن عددهم الكبير وتناقضهم وتفاعلهم المعقد في العملية الثورية يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها، لذلك فالسياقات الاجتماعية الاقتصادية، العسكرية لها دورها في تفسير الثورة[21].

إن الثورة وفق مقاربة سكوكبول لا تنبع فقط من الصراعات الداخلية للمجتمع ولكنها تتشكل أيضا من مقتضيات السياق الدولي لأن وضع الدول ضمن الشبكة العالمية لا يزال أحد أسس تميزها. إذن من المهم عند تحليل الثورات تحديد المتغيرات التي تمس التكوينات والعمليات الداخلية للدولة والمجتمع، والمتغيرات السياقية الرئيسية المرتبطة بالعوامل العابرة للحدود الوطنية.

في ذات السياق، يبدو الوضع المعرفي للدولة على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل سكوكبول، حيث تنتقد فكرة أن الدولة ليست إلا ساحة للصراع بين ممثلي اتجاهات ومصالح اجتماعية مختلفة من أجل الوصول إلى سلطة مشروعة، هذا المفهوم للدولة؛ الذي نجده عند منظري الإجماع؛ يفترض أن سلطة الحكومة واستقرارها يعتمد على دعم أو إجماع شعبي وهو ما ينكر بالدرجة الأولى الدور القسري

للدولة وقدرتها على قمع الاعتراض والسخط، والذي قد يكون طويلا جدا أحيانا، وإلا كيف نشرح مثلا بقاء نظام قمعي غير مشروع لفترة طويلة؟

من جهة أخرى، حتى ولو تم الاعتراف بالجانب القسري للدولة مع المنظرين الماركسيين ومنظري الصراع السياسي، فيبقى منظورا إليه باعتباره أداة للتلاعب من مجموعات معينة.

إذن لم تعتبر الدولة أبدا بنية مستقلة لها منطقها ومصالحها الخاصة التي لا تتوافق ولا تتطابق بالضرورة مع مصالح الطبقة الحاكمة أو المجموعات المختلفة في النظام السياسي. فالدولة تستوجب عادة مجموعتين من الالتزامات الأساسية: الحفاظ على النظام والحفاظ على القدرة التنافسية تجاه الدول الأخرى، لذلك يمكن أن تضطر إلى تقديم تنازلات على حساب الطبقات العليا- في أوقات الأزمات عادة- إذا كانت هذه التنازلات تتماشى مع الحفاظ على مصالحها الخاصة[22].

إن الدولة بما أنها تحتكر السيطرة يمكنها البقاء مستقرة، لذلك فأن مسألة نزع المشروعية من نظام بأغلبية شعبية لها أهمية ضئيلة في تفسير الثورات، فالأسباب الرئيسية كامنة في قدرة المؤسسات الدولاتية - مؤسسات الدولة- في المحافظة على بنيتها الطبقية الاجتماعية؛ من خلال احتكار السيطرة والضبط، وعلى قدرتها التنافسية مع باقي الدول الأخرى على المستوى الدولي.

لقد أعادت سكوكبول الاعتبار لتحليل الدولة، فمن خلال سعيها إلى إبراز كيف وسمت الثورة الاجتماعية تاريخ فرنسا روسيا والصين، من دون أن تتدخل في انجلترا واليابان وألمانيا. افترضت سكوكبول بأن العملية الثورية تحققت في المجتمعات الزراعية التي تتوافر فيها دولة بيروقراطية مأسسة، بحيث لعبت فيها الأزمة السياسية والعسكرية دور المسبب المباشر لها. وسينتج عن هذا التوزيع، تدعيم للتوجه القمعي للدولة وانخراط الفلاحين في الاتجاه الثوري وفصل الأرستقراطية عن البرجوازية، وبالتالي عرقلة إمكانيات تكيف الدولة وإضعافها[23]. وهكذا تجد العملية الثورية مصدرها البعيد في الخاصية الزراعية للدولة و تطورها القمعي إلى جانب الأرستقراطية العقارية ، كما تجد مصدرها المباشر في الأزمة التي طالت قدرتها على الهيمنة، بفعل فقدانها لدعم الأرستقراطية وعدم قدرتها على إيجاد موارد داعمة أخرى، وأيضا نتيجة التعبئة المشتركة بين البرجوازية والفلاحين.

فالثورات الناجحة تنتج من تناقضات داخل جهاز الدولة، والأحزاب الثورية تظهر في المراحل الحاسمة للثورات مستفيدة من الظروف والسياق الذي يسمح لها بتشكيل تحالفات مسلحة وإدارات مركزية، والتي دونها لا يمكن لهذه الأحزاب ترسيخ سلطتها. كما أن الأزمات الخارجية يمكنها أن تترابط مع ظروف واتجاهات بنائية داخلية وتنتج شروطا للثورة: فشل أجهزة الدولة المركزية، تمردات واسعة للطبقات الدنيا، سيما الفلاحين، تضامن من جانب القادة السياسيين مع اعتراف من قبل الجماهير التي تمت تعبئتها من قبل سلطة الحكومة الثورية. إذن تجد الثورات أصولها ليس فقط في التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية، ولكن في التناقضات بقلب الهياكل الدولاتية.

المطلب الثاني: المنطلقات النظرية والمنهجية للمقاربة البنيوية

ترجع جذور نظرية سكوكبول، كما يرى هيميلشتاين وكيميل إلى أفكار توكفيل المتعلقة بثلاث نقاط أساسية: أولها علاقة الدولة بالمجتمع؛ باعتبارها فاعلا مستقلا، وثانيها أن نتائج الثورات هي المزيد من التمركز السياسي والاستقلالية، وثالثها أن الثورات تبتدئ بشعارات الحرية وتنتهي إلى أنظمة أكثر دموية من سابقتها[24].

وكان الأساس الذي انطلقت سكوكبول في صياغة افتراضاتها هو انتقاد أعمال كل من بارمنغتون مور وإيمانويل ووليرشتاين. حيث انتقدت إغفال الأول لاستقلالية النخب الحاكمة ودورها في حماية مصالحها، وتجاهل أثر التحديث الدولي، وكذا أثر فشل الأنظمة القديمة في مواكبة التقدم الاقتصادي لدى الدول الأخرى. كما انتقدت أفكار الثاني عن ضرورة لحاق الدول المتخلفة بالأوضاع والتطورات التي يتوقعها النظام الاقتصادي العالمي.

أما من ناحية المنهج فقد اعتمدت سكوكبول على منهج المقارنات التاريخية، وهو نفس المنهج الذي استخدمه مور في كتابة الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، وإريك وولف في حروب الفلاحين في القرن العشرين، وجون دون في الثورات الحديثة. حيث قارنت سكوكبول بين حالات الثورات الاجتماعية الناجحة في كل من روسيا والصين وفرنسا، وبين حالات التحديث القائمة على الثورة غير الاجتماعية في اليابان وألمانيا وروسيا حتى عام 1904، وحالات الثورة الاجتماعية الفاشلة في روسيا عام 1905 وألمانيا عام 1848. وتوصلت إلى تحديد الهياكل والعمليات التي أنجحت الثورات الاجتماعية في حالات الدراسة الثلاث، بما يفسر غياب الثورات الاجتماعية أو فشلها في الحالات الأخرى[25].

وعن منظور سكوكبول بشأن الثورات الاجتماعية، فهو مختلف عن النظريات العلمية الاجتماعية التي تشمل الماركسية والنظريات النفسية الجماعية ونظريات التوافق القيمي ونظريات الصراع السياسي، لكن في الوقت الذي تنتقد فيه سكوكبول إهمال النظريات النفسية الجماعية ونظريات الصراع السياسي لعنصر التحولات البنيوية وتركيز نظريات التوافق القيمي على إعادة توجيه القيم المجتمعية إلى التغيير الاجتماعية الثوري، فإنها تنتقي بعضا من أفكار الماركسية دون أن تقبلها في كليتها.

تعتمد سكوكبول في تحديدها لمفهوم الثورة الاجتماعية على تعريف هانتيغتون- الذي سبق الإشارة إليه- بأنها: تحولات قاعدية سريعة، جذرية، وعنيفة تطال القيم الراسخة وأساطير المجتمع، والمؤسسات السياسية، والهياكل الاجتماعية، والقيادات وأنشطة الحكومة وسياساتها[26]. ومن هذا المنطلق ترى بأن الثورة تصاحب تغيير جذري لقواعد الدولة والمجتمع، كما تعتمد على انتفاضات طبقية تتقدمها الطبقات الدنيا من الجماهير. وبهذا فإن أهم ما يميز الثورة عن غيرها من أشكال العنف السياسي هو تزامن التغير في الهياكل الاجتماعية والسياسية عبر الصراعات الاجتماعية–السياسية ذات الطبيعة الطبقية، وهو ما يجعلها ظاهرة شديدة التعقيد ونادرة التكرار تجمع بين تحقيق التحول الاجتماعي والسياسي.

أما عن أسباب قيام الثورات فترتد حسب سكوكبول إلى الأزمة السياسية التي تتمحور حول هياكل وأوضاع النظم القديمة، وذلك نتيجة عوامل ثلاثة:

- وقوع الدول في المراحل الأولى من عمليات التحديث.
- سيادة المجتمعات الزراعية البيروقراطية.
- السياق الدولي الذي تسيطر عليه دول أقوى على صعيد الاقتصاد الحديث .

لقد كانت أعمال تيدا سكوكبول وإلى وقت قريب أساس حقل دراسات الثورة، وهو التأثير الذي لم يضاهيه إلا قلة من المؤلفات والأعمال الأخرى، الأمر الذي جعل فوكوياما يصف سكوكبول بواحدة من أشهر علماء الاجتماع الأمريكيين الذين اهتموا بالتفسير البنيوي للثورات[27]. كما أن فوران اعترف بأن دراستها قد أدت إلى توسعة مجال الدراسات الإمبريقية للثورات[28].

المبحث الثالث

من نقد المقاربة البنيوية نحو اعتماد النماذج المركبة في تحليل الثورة الاجتماعية

تعرضت المقاربة البنيوية للنقد والتساؤل نتيجة تجاهلها للدور الذي تلعبه القيادات أو الأفكار في المساعدة على تحفيز وتوجيه الفعل الثوري. واعتمادا على الأحداث التي ميزت ثورات أوربا الشرقية، لاسيما تأثر قادة الثورات بأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان، الاحتجاج السلمي والحراك العام اتجه بعض الباحثين إلى دراسة الثورة وفق مقاربات أكثر فردية وأكثر ارتباطا بالأفكار[29].

المطلب الأول: نقد المقاربة البنيوية في تفسير الثورات الاجتماعية

ينتقد كل من مايكل هيشتر وأيجر كايزر اتجاه سكوكبول لدراسة الثورات باعتبارها جزء من التاريخ المقارن في إطار الدعوة لإدماج المقارنة التاريخية في النظريات العلمية العامة. كما ينتقدان غياب الأسس الجزئية للازمة للوصول لميكانزمات سببية، ويدعوان إلى اعتماد أنماط البحث الاستنتاجي دون الاقتصار على البحوث الاستقرائية التي تميز الدراسات التاريخية المقارنة[30].

من جهته يأخذ جيمس بريتان على سكوكبول تركيزها على الدولة في دراسة الثورة ارتباطا بالقوى المهيمنة التي تقوم بالثورة دون إعطاء الاهتمام لدور المجموعات الهامشية في ذلك، في حين تؤكد دراسة قام بها عن الحركات الاجتماعية تأثير القوى القاعدية على نتائج الثورة[*]، لذلك يقترح بريتان نموذج الثورة من أسفل، الذي يعد أقرب إلى وصف ديناميات التغيير الاجتماعي في هذه الحالة[31].

من جهة أخرى يبرز جيروم هيملشتاين ومايكل كيميل محدودية تصور سكوكبول من حيث عجزه عن تفسير عمليات الثورة على أرض الواقع، ذلك أن سكوكبول أهملت العوامل الوسيطة التي تمثل جانبا مهما من اللحظة الثورية[32]، رغم أنه لا يمكن إنكار دور عوامل من قبيل الايديولوجيا والوعي الإنساني والفعل الجماعي في صنع الحدث الثوري.

وفي سياق متصل، ورغم إشادة وليام سيويل بأسلوب سكوكبول القائم على التعددية السببية، من حيث الاعتماد على تأثير عوامل الدولة والصراع الطبقي والسياق الدولي في الدفع باتجاه الثورة، فإنه يأخذ عليها تجاهلها دور الثقافة والايديولوجيا، ويرى بأهمية إدماج هذه الأخيرة في تفسير الثورات

باعتبارها من قبيل الهياكل أو البنى[33]. فالأيديولوجيا مثلما يذهب إليه سيويل تعتبر أساس النظام الاجتماعي، لأنها تحدد هياكل المؤسسات وطبيعة التعاون والصراع الاجتماعي والتوجهات الجماهيرية.

المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة في تفسير الثورات الاجتماعية

بعد الانتقادات التي وجهت للمقاربة البنيوية، اتجهت دراسات الثورة نحو بحث شرعية الأنظمة الحديثة، والتي بنيت على حسب تصور سكوكبول للدولة باعتبارها كيانا مستقلا. كما اتجهت دراسات أخرى نحو الاهتمام بالعوامل الخارجية المؤثرة على الثورات وتأثير السياق الدولي، ومن ذلك أعمال كل من جولدستون وجولد فرانك. كما جرت، ومنذ التسعينات من القرن العشرين، محاولات لوضع أطر نظرية جديدة لتفسير الثورة تتجاوز الإطار التقليدي القائم على ثنائية الفاعل/ البنية، من خلال إبراز تعقيد البنية الاجتماعية من حيث القوى والتحالفات القائمة من جهة ومن حيث القيم والمعتقدات التي تحرك تلك القوى من جهة أخرى. وعلى ذلك وجدت مداخل اقتربت من الظاهرة الثورية باستخدام مفاهيم الثقافة والأيديولوجية كأساس للتفسير، وتوجهت الدراسات إلى التركيز على أدوار الجماعات الإثنية والعرقية والدينية وحتى النوعية في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويرى فوران أن هذه الدراسات للثورة، والتي وصفها بدراسات الجيل الرابع، تنقسم إلى نوعين: دراسات الفواعل والتحالفات التي تركز على الإجابة على سؤال: من يقوم بالثورات تحديدا؟، ودراسات الدوافع التي تحرك الفاعلين من قيم وأيديولوجيات وثقافات وغيرها. وبهذا فإن جهود الجيل الرابع قد اعتمدت على النماذج المركبة متعددة الأبعاد والمستويات وعلى المقارنة بين حالات تاريخية متنوعة، فنأت عن الاختزال والقوالب الجاهزة القائمة على الأحادية السببية[34]. ويرى فوران أيضا أن أبرز تطورات مجال دراسة الثورات هي إدماج العديد من العوامل المتقاطعة والمتزامنة في تفسير الثورات، وتوسعة مجال دراسات الهياكل الاجتماعية لتشمل أبنية القيم والأفكار والفواعل المحليين، وهو ما يبرز إيجابيات الدراسات الإمبريقية مقابل الدراسات النظرية للجيل الأول؛ والتي اعتمدت على واحد من العوامل التفسيرية فقط، ويبقى على مجال دراسات الثورة إدماج دراسات الجيل الرابع لتكوين نظرية عامة للثورات.

الخاتمة:

لا يمكن لأي دارس للظاهرة الثورية أن ينكر قيمة ووجاهة الأفكار التي جاءت بها المقاربة البنيوية الاجتماعية في شرح وتفسير أسباب قيام الثورات، وأهمية الأسئلة التي طرحتها، ورغم ذلك:

- فقدت النظرية البنيوية الكثير من العناصر التي تعزز قدرتها التفسيرية في الواقع الدولي، فلم يعد هناك جدوى تحليلية للفصل بين العوامل الداخلية والخارجية (كمسببات للثورة) في ظل التفاعلات الدولية الراهنة.

- لم يعد كافيا النظر لأسباب قيام الثورات، بل يجب التركيز على تحليل دور الفاعلين المختلفين، والربط بين الأدوار المختلفة لهؤلاء الفاعلين وقيام الثورة. حيث تزايد دور الفاعلين على المستوى المحلي في

التأثير على البنى السياسية والاجتماعية بشكل يتجاوز النظرة الطبقية التي انتهجتها البنيوية، بديل أن الكثير من الدراسات الحديثة تركز على دور الفئات المهمشة والنساء وغيرها.

- فرضت التطورات في طبيعة الأنظمة السياسية، بالموازاة مع تطور أدوات التحليل النظرية، إعادة النظر في المقولات الأساسية للبنيوية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربات جديدة تتعامل مع الظاهرة الثورية وفق منطق مختلف، مثل التحليل الثقافي، والتحليل المعتمد على الفواعل.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول، أن الأسئلة التي تطرحها الثورات والتي ينبغي الإجابة عنها تتجاوز مقولة المقاربة الواحدة حتى وإن كانت بأهمية ووزن البنيوية الاجتماعية، لذلك فعلى الجهود النظرية أن تنصب حول بناء نماذج مركبة متعددة الأبعاد والعوامل التفسيرية.

الهوامش:

(*) نستعمل اصطلاح البنيوية هنا نسبة إلى البنية أو الهيكل، وبنية قوة الدولة، ترجمة لاصطلاح structure بمعنى الهيكل أو البنية، وليس بمعنى فلسفة البنيوية التي هي ترجمة لاصطلاح structuralism، حيث تكون النسبة لها كلمة structuralist، وليس كلمة structural.

(1) كرين برينتون، تشريح الثورة. ترجمة سمير الجلبي، أبو ظبي : دار الفرابي، 2009، ص25 .

(*) تشدد على وجود مسافة بين المثال النظري والواقع العملي، بما يجعل تحقق نظام الحكم الأمثل أمرا يعتمد على مصادفة قد تتحقق وقد لا تتحقق.

(2) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات نظرية: الثورات السياسية – المفهوم و الأبعاد. مصر، أفريل 2016، ص 12.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث،1997، ص 439.

(4) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين. بيروت: دار الفكر، المجلد الثاني، ص 776.

(5) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول 1979، ص 875.

(6) لاكرين برينتون، تشريح الثورة، مرجع سابق، ص 25.

(7) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(8) ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس . ترجمة رشا جمال ، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2012، ص 208 .

(9) Carles Boix and Susan C. Stoke .The Oxford Handbook Of Comparative politics. Oxford: university press ,2007,p.398.

(10) أنتوني غيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع. ترجمة أحمد زايد و آخرون، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، الطبعة الثانية، 2006، ص 112 .

(11) Charles Tilly .From Mobilization to Revolution .University of Michigan, March 1977,p.152.

(12) أرنست ماندیل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية. ترجمة غسان ماجد و كميل داغر، بيروت: دار الطليعة، 1980، ص 35.

(13) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية. ترجمة سمير كرم، بيروت : دار الطليعة، 1975، ص 31.

(14) أرنست ماندیل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، مرجع سابق، 36.

(15) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص ص 871، 872.

(*) تتراوح الخريطة المعرفية التي رسمها ويكهام بين المقترب البنيوي والحدث الشرطي، وتشمل: المقاربة البنيوية الاجتماعية، البنيوية الثقافية، الشرطية الاجتماعية، والشرطية الثقافية.

(16) باتريك . هـ أونيل ، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، سوريا: دار الفرقد، 2012، ص ص 398 – 401 .

(17) Alexander J.Motil, « Concepts and skocpol :Ambiguity and Vagueness in the study of revolution » , journal of theoretical politics ,vol 4, n1,1992, P.93.

(18) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص 14 .

(19) المرجع نفسه، ص 15 .

(20) Goldstone, JACK, « Review Theories of revolution : The Third Generation »,World Politics, vol.32, April 1980, p 426.

(21) Theda, Skocpol. State and Social Revolutions, Acomparative Analysis Of France, Russia, And China. cambridge university press,1979,p12.

(22) Theda Skocpol . « France,Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions» , comparative Studies in Society and History,vol 18,Issue2 (Apr,1976),p 176 .

(23) Ibid,p.177.

(24) Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel , «States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model», American Journal of Sociology, vol 86, n5, 1981, p.1150.

(25) Theda Scokpol. France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions , op.cit, p.178.

(26) Samuel P. Huntington .Political Order in Changing Societies .New Haven: Yale University Press, 1968, p. 264.

(27) Francis Fukuyama, «Social Revolutions in the Modern World By Theda Skocpol », Foreign Affairs, vol 73 ,n(6), 1994, p.156.

(28) John Foran, « Theories of Revolution Revisited: Toward a Fourth Generation? », Sociological Theory, vol 11 n (1), 1993, p.1.

(29) باتريك. هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، دمشق: دار الفرقد، 2012، ص ص 398 – 401.

(30) Edgar Kiser and Michael Hechter, «The Debate on Historical Sociology: Rational Choice Theory and its Critics», American Journal of Sociology, vol 104 n (3), 1998, p.794.

* بناء على دراسته للتكوين الاجتماعي لواحدة من أكثر الحركات الاجتماعية راديكالية في كولومبيا.

(31) James J. Brittain, « Revolutionary Emancipation 'From Below' in Colombia: A Response to Skocpol », Journal of Socialist Theory, vol 39 n (1), 2011, pp.107-110.

(32) Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel, « States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model », American Journal of Sociology,vol 86,n (5), 1981, p.1148

(33) William H. Sewel, « Ideologies and Social Revolutions: Reflections on the French Case », The Journal of Modern History, 57(1), 1985, pp.58-61.

(34) Foran , John, « Theories of Revolutions Revisited : Toward a Fourth Generation », Sociological Theory, vol . 11,no 1, March 1993 pp . 1-16 .

Full Name: Boumezbar Halima

Social revolutions and factors of change in the Arab world: Comparative study Tunisia, Egypt, Libya.

A Thesis Submitted for the PhD Degree in political sciences

Abstract

The Arab revolutions of 2011, or what was coined as the "Arab Spring," marked a milestone in the political history of the Arab world, when it overthrew some authoritarian regimes that had been in power for decades, due to the momentum of demands for radical change. This thesis examines the nature of the changes brought about by the Arab revolutions by laying focus on the specific cases of Tunisia, Egypt, and Libya via a comparative approach.

The thesis provides an analytical account of the nature of the changes ensuing these revolutions, and the varying political outcomes at various levels. When considering the level of analysis of regime change factors, one finds out very intrinsic factors that would account for the burst out of the Arab revolutions. No one factor can explain these revolutions, as there is an interaction between political, social, economic and cultural situations. Nonetheless, it is worthwhile emphasizing that each case involves a different pattern of reactive elements; in each case, different conditions interact based on their unique founding history, special social structure and political balance forces. However, the significance of the external ratio in the Arab revolutions regionally and internationally cannot be denied. Although this dimension is not an encouraging element in triggering the revolution, it has its clear implications in the later stages of the revolutionary event. While analyzing the tracks of the Arab revolutions, we find a variation in the course of events between the study cases, due to a number of factors, the most important of which are: the level of mass mobilization, the independence of the military institution, the structural forces and the main actors, the external factor. As for analyzing the results of the Arab revolutions, the first wave of revolutions led to disparate outcomes; a relatively smooth transition in Tunisia, the rebound of authoritarianism in Egypt, and the failure of the state in Libya. Despite this, the apprehension of the resultants should be considered within a long term pattern as the most significant changes would keep on uncovering in such unpredictable ways, given the potential that profound inherent structural changes occurring to local and regional environments.

Keywords : **revolutions**, **regime change**, **democratic transition**, **Arab Spring**, **Arab World**.

Supervisor: kibech abdelkarim - University of Constantine3

2020/2019